مركز دراسات الوحدة العربية

مجلس التعاون الخليجي
في مثلث
الوراثة والنفط والقوى الأجنبية

الدكتور يوسف خليفة اليوسف



مركز دراسات الوحدة العربية

مجلس التعاون الخليجي
في مثلث
الوراثة والنفط والقوى الأجنبية



الدكتور يوسف خليفة اليوسف

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

اليوسف، يوسف خليفة

مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية / يوسف خليفة اليوسف.

٤٤٦ ص.

ببليوغرافية: ص ٣٩٩ ـ ٤٢٢.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-379-9

١. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٢. الأنظمة السياسية ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٣. الثقافة ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٤. النفط ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٥. بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ التنمية الاقتصادية. ٦. الأمن القومي ـ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أ. العنوان.

337.1536

العنوان بالإنكليزية

The GCC Countries and the Triangle of Autocracy, Oil and Foreign Powers

by Yousef Khalifa al-Yousef

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/فبراير ٢٠١١

إهـــداء

إلى غزة رمز العزة والاباء وقلعة الصمود والمقاومة أهدي هذا العمل المتواضع مع خالص الدعاء بالثبات والنصر إن شاء الله.

المحتويـــات

القسم الثاني
السياسات النفطية

القسم الثالث
السياسات التنموية

القسم الرابع
السياسات الأمنية

القسم الخامس
نحو مستقبل أفضل

خلاصة الكتاب

إن الفكرة التي يطرحها الباحث في هذا الكتاب، ويحاول توضيحها وتوثيقها، تتمحور حول محاولة فهم الأسباب الكامنة وراء فشل بلدان مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التنمية والأمن، عبر أكثر من أربعة عقود. هذا الفشل يمكن اختصاره في وقوع هذه المنطقة في مثلث مفرغ، أضلاعه هي النظم السياسية الوراثية التي تمتلك ثروة نفطية طائلة، وتفتقد الرقابة المجتمعية، وتعتمد على القوى الأجنبية. وبالتالي فإن الخروج من هذا المثلث يتطلب تصحيح مسار هذه البلدان، وذلك باستبدال أضلاع المثلث الحالية بثلاثة أضلاع أخرى، حيث يتم استبدال النظم الوراثية الحالية بنظم فيها حرية ومشاركة ومساءلة، واستبدال الاعتماد المفرط على النفط ببناء إنسان منتج، واستبدال الوجود الأجنبي بتكامل إقليمي، وتصالح مع المحيطين العربي والإسلامي. والكتاب الحالي يستخدم أسلوباً تحليلياً ووصفياً، وينقسم إلى خمسة أقسام موزّعة على ثمانية عشر فصلاً.

القسم الأوّل: حصاد الاستبداد

هذا القسم يتكون من أربعة فصول تبيّن طبيعة النظام الوراثي في بلدان المجلس، وما نتج من هذا النظام من تهميش لمكوّنات المجتمع المدني التي تعتمد نهضة المجتمع واستقراره على نموها وتفاعلها. وفصول هذا القسم موزّعة على النحو التالي:

يبيّن الكتاب **في الفصل الأوّل** أنَّ النظم السياسية التي تحكم بلدان المجلس هي «نظم وراثية»، تركز السلطة والثروة في يد أسرة واحدة على أساس الوراثة، لا على أساس الجهد والكفاءة. وهذا يعني أنّ هذه البلدان

ليست فيها مواطنة موحّدة، يتساوى في ظلها جميع أبناء المجتمع، وإنما فيها مواطنة من الدرجة الأولى لأبناء الأسر الحاكمة، وهناك مواطنة من الدرجة الثانية لبقية أبناء المجتمع. وهذه الازدواجية في المواطنة تقنّنها مواد دساتير هذه البلدان التي تنصّ على أن الحكم هو حكر على هذه الأسر، كما تنصّ هذه الدساتير على امتيازات مالية تختص بها هذه الأسر دون غيرها من أبناء المجتمع، وإن كان الدستور الكويتي، كما سنرى لاحقاً، أكثر تقييداً لصلاحيات الأسرة الحاكمة. ويبيّن الكاتب أن هذا النمط من النظم السياسية هو نظام لا صلة له بالشورى الإسلامية التي لها ضوابطها، كما أنّه نظام لا يمكن اعتباره نظاماً قبلياً، حيث إنّه يفتقد التوازن والمدافعة والتكافؤ التي يتصف بها النظام القبلي. بالإضافة إلى المثالب السابقة، ظلّ النظام الوراثي مرفوضاً من قبل شعوب المنطقة، وقد تنوّعت طرق الاعتراض عليه من الكلمة المكتوبة، مروراً بالمظاهرات، وانتهاء بأعمال أكثر عنفاً، كالمحاولات الانقلابية، وهذا كلّه يعني أن هناك ضرورة لأن تتجاوز هذه البلدان النظام الوراثي، وتبحث عن بديل له يتم التوافق عليه له في السنوات القادمة، حتّى يحدث التغيير السلمي المنشود.

ويتعلق **الفصل الثاني** بمكوّن آخر من مكوّنات النهضة تعرّض لكثير من الجهل من البعض، والتشويه من البعض الآخر، وهو المكوّن الثقافي. ولكن جميع روّاد النهضة في بلادنا، بتعدد مشاربهم، يؤكّدون أهمية الثقافة، بما تحتويه من قيم وتاريخ ومعتقدات، وتواصل عبر الأجيال في نهضة الأمم واستقرارها. لذلك، فإن هذا الفصل يحاول معالجة دور الثقافة العربية الإسلامية كمحدد أساسي في نهضة بلدان المجلس، وذلك بالتمييز بين أصول الحضارة العربية الإسلامية الصافية التي كانت محركاً أساسياً لقيام هذه الحضارة وانتشارها وسيادتها، والثقافة التي تراكمت وشوّهت تلك الأصول عبر عصور الاستبداد، حتّى كاد الناس يخلطون بين الأمرين. وهذه المعالجة تبدأ بتوضيح أهمية الثقافة في تقدّم المجتمعات واستقرارها، ثمّ تعرّج على واقع ثقافة العرب والمسلمين اليوم، وهي ما يمكن تسميته بثقافة الاستبداد. بعد ذلك يستشهد الكاتب بآراء عدد من أهل الفكر المعاصر لتوضيح دور الثقافة العربية الإسلامية الأصيلة في الحضارة المعاصرة، وينتهي بتوضيح أحد أهم معالم هذه الثقافة الأصيلة، وهو مبدأ الثبات والمرونة الذي يجعل هذه

الحضارة قادرة على التجدّد لمواكبة الحياة البشرية عبر المكان والزمان من غير جمود ولا تسيّبه.

وفي **الفصل الثالث** المتعلق بالنخب الخليجية، نحاول توضيح الظروف التي أدت إلى ضعف المجتمع المدني الخليجي بجميع مكوّناته، مما جعل البلدان الخليجية أقرب إلى دولة الحزب الواحد، بدل أن تكون بلداناً عصرية تكون فيها الحكومات من مكوّنات المجتمع، تاركة مساحة واسعة لنخبه، التجارية، والمهنية، والثقافية، وغيرها، في القيام بدورها، مستخدمة مواردها، ومعبّرة عن همومها وآمالها، ومتفاعلة مع غيرها، ومساهمة في بناء مجتمع يتّصف بالحيوية والحرية والإبداع. وتحقيقاً لذلك، بدأنا بإلقاء نظرة سريعة على العلاقة التي كانت سائدة في فترة ما قبل النفط بين الحاكم ونخب المجتمع الخليجي، التي اتصفت بشيء من التوازن، حيثُ إنَّ إيرادات الحاكم كانت في غالبيتها من اللؤلؤ والتمر والتجارة، وغيرها من النشاطات التي كان يمارسها أبناء المنطقة. ثمّ نرصد بعد ذلك التغيّر الذي طرأ على هذه العلاقة، بسبب تكدس إيرادات النفط لدى الحاكم، واستخدامه لهذه الثروة في تهميش بقية شرائح المجتمعات الخليجية، مع اختلاف طرق هذا التهميش ودرجاته. ونختم هذا الفصل بالتطرق إلى عدد من مظاهر الضعف التي تعود إلى النخب نفسها كذلك.

أما في **الفصل الرابع** فنعالج المؤسسات بأنواعها، كأحد أهم مكوّنات النهضة في أي مجتمع، مبتدئين بتعريف أهم وظائف المؤسسات، التي من بينها تعبئة جهود الأفراد، وتوفير المعلومات اللازمة لترشيد كافة القرارات، وتنفيذ العقود بين الأفراد، وغيرها من الوظائف. وفي ضوء تعريفنا لوظائف المؤسسات، نحاول إلقاء الضوء على أربع مؤسسات رئيسيّة في بلدان المجلس، وهي المؤسسات التنفيذية، والتشريعية، والإعلامية، والقضائية، لمعرفة مدى فعاليتها في القيام بالدور المنشود منها. وقد اتضح لنا من هذا المسح أن المؤسسات التنفيذية في بلدان المجلس لا ترتكز على اعتبارات الكفاءة والخبرة في اختيار أعضائها، وفي ترقيتهم، بقدر اعتمادها على الولاء والمحسوبية؛ والمؤسسات التشريعية فاقدة للصلاحيات؛ والمؤسسات الإعلامية أسيرة الدعاية والكسب المادي؛ وأخيراً، اتضح لنا أنَّ المؤسسات القانونية في هذه البلدان هي امتداد للسلطة التنفيذية، أي أنّها غير مستقلّة، إلا في بعض الحالات الاستثنائية التي لا ينبني عليها حكم.

القسم الثاني: السياسات النفطية

نظراً إلى الأهمية الاستراتيجية للنفط في اقتصاديات بلدان مجلس التعاون ومحيطها العربي، فلقد رأينا قبل الحديث على الكيفية التي استخدمت بها حكومات المنطقة الإيرادات النفطية في عملية التنمية، أن نتوقف عند الكيفية التي أدارت بها هذه الحكومات علاقاتها مع شركات النفط العالمية، ومن ورائها حكومات الدول المستهلكة، لمعرفة درجة استقلالية قراراتها النفطية المتعلّقة بالتسعير، والإنتاج، ودمج هذه الصناعة الحيوية بِكُلّ مراحلها في الاقتصاد الوطني. وقد عالجنا هذا الموضوع في الفصلين الخامس والسادس من الكتاب.

يسلط **الفصل الخامس** الضوء على اختلال موازين القوى في الساحة النفطية منذ اكتشاف النفط في بداية الثلاثينيّات بين شركات متمرّسة في الصناعة، ولديها المعارف، والمهارات والتقنية، وتدعمها حكومات استعمارية قوية، وحكومات منتجة للنفط تفتقد الحدّ الأدنى من المساءلة، والعمل المؤسسي، والانفتاح على مجتمعها، وكيف أدى هذا الاختلال إلى تمكين شركات النفط وحكوماتها من إبقاء هذه الصناعة تحت هيمنتها من خلال عقودها النفطية المجحفة في حقّ البلدان المنتجة، وكذلك من خلال حرصها على عدم تحقيق أي حدّ من التوطين لهذه الصناعة، مما يعني استمرار حاجة البلدان المنتجة إلى الشركات الأجنبية في إدارة هذه الصناعة الحيوية عبر كلّ مراحلها إلى يومنا هذا، على الرغم من الجهود التي بذلتها بعض القيادات الوطنية التي ظهرت على مسرح الأحداث النفطية في تلك الفترة، كالشيخ عبد الله الطريقي في السعودية، والسنيور خوان ألفونسو في فنزويلا، التي حاولت تصحيح عدم التكافؤ هذا بين الشركات والبلدان النفطية.

أما **الفصل السادس** فهو محاولة للتأكيد أن سياسات تسعير وإنتاج النفط ظلّت تحكمها كذلك العلاقة غير المتكافئة بين البلدان المنتجة للنفط وشركات النفط العالمية، وبالتالي فإن هذه السياسات ظلّت تخدم البلدان المنتجة للنفط وشركات النفط العالمية، أكثر من خدمتها للبلدان المنتجة أو محيطها العربي. ولا شكّ في أن هذا يعود في اعتقادنا إلى الطبيعة الاستبدادية لحكومات البلدان المنتجة الذي جعلها أكثر رضوخاً للضغوط الخارجية، وأقل قدرة على

توحيد مواقفها مع بقية أعضاء منظمة الأوبك، كما سيتضح من اتجاهات أسعار النفط، وكميات إنتاجه منذ السبعينيّات وحتّى بداية الألفية الثالثة.

القسم الثالث: السياسات التنموية

بعد أن تحدثنا في القسم الثاني عن العوامل التي أدت دوراً في تحديد حجم ما استطاعت البلدان المنتجة الحصول عليه من إيرادات نفطية، ننتقل في القسم الثالث إلى تقييم الكيفية التي أنفقت بها حكومات البلدان هذه الإيرادات، ومدى ما حققته، أو لم تحققه من أهداف التنمية المستدامة. ويشتمل هذا القسم على خمسة فصول، تعالج مدى ما حققته بلدان المنطقة في ما يتعلق بتنويع الهياكل الاقتصادية، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير القطاع الخاص، واستثماراتها الخارجية ومساعداتها، وكذلك أهم وجوه الهدر التي عانتها هذه البلدان خلال سعيها التنموي.

يتطرق **الفصل السابع** إلى عدد من المؤشرات التي تستخدم لقياس درجة التنمية التي حققتها الدولة، ومن أهم هذه المؤشرات التي تمّ استخدامها في هذا الفصل لقياس درجة التنويع الذي حققته بلدان المجلس في هياكلها الاقتصادية عبر الثلاثين سنة الماضية، طبيعة النمو الاقتصادي، وأهمية القطاع النفطي في إجمالي النشاط الاقتصادي لهذه البلدان، ودور الصناعات التحويلية، وحجم التجارة البينية لبلدان المجلس. وقد اتضح من تأمل هذه المؤشرات أن اقتصاديات بلدان المجلس ما زالت اقتصاديات نفطية إلى يومنا هذا، أي أنّها معتمدة بدرجة كبيرة على النفط كمحرك لنشاطها الاقتصادي، ولو توقف هذا المورد فجأة لانخفض مستوى معيشتها إلى ما يقارب مستوى كثير من الدول الفقيرة.

ينتقل **الفصل الثامن** إلى بعد آخر مهم من أبعاد التنمية، إن لم يكن الأهم، وهو البعد المتعلق بتنمية الموارد البشرية في بلدان المجلس، ذلك أن جوهر عملية التنمية في هذه البلدان يتمثل في القدرة على استخدام الثروة النفطية الناضبة في بناء إنسان خليجي منتج، يستطيع أن يعيش كريماً بعد نضوب النفط باستخدام مهاراته، ومعرفته، في إنتاج سلع وخدمات مطلوبة في السوقين المحلي والعالمي. وسيتضح للقارئ أن هناك أزمة موارد بشرية في هذه

البلدان، وأن هذه الأزمة هي أزمة سياسية بالدرجة الأولى، حيث إنَّ الاستعمار استطاع أن يوجد قناعة لدى حكومات المنطقة بأن زيادة وعي أبناء المنطقة وشعورهم بأنهم شركاء في هذه المجتمعات مع الأسر الحاكمة، وسعيهم إلى التواصل مع محيطهم العربي والإسلامي، ليس مرغوباً فيه، لأنه يهدد مصالح الحكومات، وكذلك الدول الاستعمارية. ولقد استمرت هذه النظرة لدى حكومات المنطقة تجاه شعوبها، وإن كان ذلك بدرجة أقل حدة بعد الاستقلال، وبالتالي فقد ظلت جهود هذه الحكومات بتنمية شعوبها مشوبة بالحذر وعدم الاطمئنان إلى هذه الشعوب. ولذلك قسمنا حديثنا حول هذا الموضوع إلى فترتين: فترة ما قبل الاستقلال، وفترة ما بعد الاستقلال، وحاولنا توثيق هذه المقولة بشهادات تاريخية من المنطقة ومن خارجها.

ويتركّز **الفصل التاسع** على دور القطاع الخاص في هذه البلدان، ونوضح فيه الكيفية التي أدت بها الطفرة النفطية، وما واكبها من توسع في دور القطاع الحكومي المفرط، إلى تآكل دور طبقة التجار الذين كانوا يمثلون العمود الفقري لاقتصاديات ما قبل النفط، واستبدال هذه الطبقة، بعد ظهور النفط، بقطاع خاص هامشي تربطه بالجهاز الإداري للبلد علاقات تتصف بالفساد والمحسوبية، مما جعله عاجزاً عن القيام بدور تنموي يذكر. ولكن السنوات الأخيرة شهدت شيئاً من الإدراك لدى الحكومات بأن القطاع العام لم يعُد قادراً على استيعاب مجاميع خريجي الجامعات، ولم يعُد قادراً على الحفاظ على دولة الرفاه التي وجدت في السبعينيّات، مما دفع ببعض هذه الحكومات إلى البدء بشيء من الاهتمام بالقطاع الخاص ومحاولة تطويره لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين، تجنباً لانعكاساته الاجتماعية. ولكن نجاح هذه الجهود، كما يوضح هذا الفصل، يتطلب التعامل مع كثير من المعوقات، ولا يتحقق بالأمنيات أو التصريحات وحدها. غير أن مستقبل القطاع الخاص في هذه البلدان يظل مرهوناً بقيام القطاع العام بدور رائد في التأسيس لعملية التنمية الفعلية، ومنها تطوير القطاع الخاص، كما تشير إلى ذلك تجارب الدول الصناعية التي نستشهد ببعضها في هذا الفصل للتنبيه إلى ضرورة عدم الانخداع بالوصفات السريعة التي تقدّمها المنظمات الدولية إلى هذه البلدان، والتي تهدف في جوهرها إلى تعميق هيمنة الدول الصناعية على الدول النامية.

ويعالج **الفصل العاشر** موضوع الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول، وكذلك

المساعدات التي قدمتها إلى الدول النامية منذ السبعينيات. فالاستثمارات الأجنبية كانت تمثل إحدى وسائل تنويع الدخل في بلدان تتصف بكثرة الفوائض النفطية ومحدودية الطاقة الاستيعابية. وعلى الرغم من أن هذا التنويع للمصادر لا غبار عليه من حيث المبدأ، إلا أن ترجمته في الواقع عليه كثير من التحفظات والاعتراضات، خاصة في ما يتعلق بمكان وصيغ هذا التنويع للاستثمارات، كما سيتضح من حديثنا في هذا الفصل. وكما حاولت بلدان المجلس تنويع مصادر دخلها، فإنها قامت كذلك بتقديم كثير من المساعدات منذ بداية الطفرة النفطية لأسباب متعددة، وإن كانت هذه المساعدات قد اتصفت بكثير من السلبيات التي يجدر التوقف عندها والاعتبار منها.

أما في **الفصل الحادي عشر** فنختتم القسم الثالث بالحديث عن بعض وجوه الهدر في إنفاق الإيرادات النفطية التي كان من أهمها التوسع غير المخطّط في حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص، وخاصة أن هذا التوسع ليس بسبب قيام هذا القطاع بدور رائد في بعض الصناعات الاستراتيجية المهمة، وهو لا يمكن أن يتحقق إلا في ظلّ رؤية تكاملية لتنفيذ مشروعات خليجية وعربية مشتركة، وإنما يعتبر توسعاً سرطانياً، الهدف منه استيعاب مكوّنات المجتمع المدني المختلفة والسيطرة عليها. ومن مظاهر هذا الهدر كذلك مخصّصات وامتيازات الأسر الحاكمة التي أصبحت تشكّل إنهاكاً لموازنات هذه البلدان، وسبباً من أسباب إخفاق كثير من الجهود الرامية إلى حفظ المال العام ومحاربة الفساد. وأخيراً هناك الإنفاق العسكري الذي يقتطع الجزء الأكبر من موازنات هذه البلدان من غير عائد اقتصادي أو أمني، وهو تعبير عن الرضوخ للضغوطات الخارجية، وحماية لمصالح فئات متنفّذة أصبحت تستمرئ العيش على الرشوة في بلدان تغيب فيها المساءلة المجتمعية ويتداخل فيها الخاص مع العام.

القسم الرابع : السياسات الأمنية

بعد حديثنا في القسم الثالث عن السياسات التنموية، ننتقل في القسم الرابع من الكتاب إلى الحديث عن السياسات الأمنية، وهدفنا هنا هو معرفة ما حدث لأمن المنطقة ومحيطها العربي نتيجة للسياسات التي أخذت بها حكومات المنطقة تجاه شعوبها في الداخل، وتجاه القوى الإقليمية والعالمية. وهذه الموضوعات تمت معالجتها في ثلاثة فصول.

يركّز **الفصل الثاني عشر** على أنّ مفهوم الأمن الذي ساد في هذه المنطقة منذ اكتشاف النفط لا صلة له بتحقيق أمن واستقرار غالبية شعوب المنطقة، وإنما هو مصطلح يقصد به الاحتفاظ بموازين القوى الحالية التي تضمن تدفق النفط إلى الغرب والحفاظ على بقية مصالحه، كأسواق السلاح، وتدفق أموال النفط إلى الأسواق الغربية، والتأكد من عدم قيام نظام إقليمي عربي فاعل، وحماية أمن إسرائيل، وكذلك حماية حكومات المنطقة المتحالفة مع الغرب. وقد كانت غالبية أحداث المنطقة خلال الفترة السابقة، باستثناء بعض الفترات القصيرة، موجهة إلى الحفاظ على الأمن بمفهومه وأبعاده السابقة، وهذا ما يتضح من تحليل مادة الفصل الثالث عشر.

يقيّم **الفصل الثالث عشر** التطورات الجيوسياسية التي عاشتها المنطقة عبر أكثر من ثلاثين عاماً، وقد اتصفت بالثورات، والانقلابات، والحروب، والوجود الأجنبي، والعنف بِكُلّ أشكاله، وكانت ثمرتها مزيداً من عدم الاستقرار، وكثيراً من الدمار والهدر للموارد البشرية والمادية، والأخطر من كلّ ذلك، مزيداً من التفكّك في النظام الإقليمي العربي، مما أدى إلى عجزه عن التأثير في مسار الأحداث في المنطقة، وقد أصبح هذا النظام قاب قوسين أو أدنى من الانهيار. وقد يكون من أخطر حلقات هذا السقوط هو احتلال العراق ومحاولة تفكيكه، وانعكاسات كلّ ذلك سلباً على بلدان الخليج العربي في مواجهة إيران، وعلى الشعب الفلسطيني في مواجهة الكيان الصهيوني.

أما **الفصل الرابع عشر** فقد خصّصناه لموضوع المفاعل النووي الإيراني، نظراً إلى أهمية هذا الموضوع في ما يتعلق بمستقبل الدور الإيراني، ليس فقط في الدائرة الخليجية، وإنما كذلك في الدائرتين العربية والإسلامية. وقد عالجنا في هذا الفصل مدى التقدّم الذي أحرزه هذا المشروع، ودوافعه، والطرق المتاحة للتعامل معه في السنوات القادمة.

القسم الخامس: نحو مستقبل أفضل

إذا كانت الأقسام السابقة من الكتاب هي جرد أو نظرة تقويمية إلى الماضي والحاضر، فإن القسم الخامس والأخير يمثل نظرة أمل إلى المستقبل، وذلك لأنه يركّز على موضوع الإصلاحات التي يتطلبها تصحيح مسار بلدان المجلس، ومعها الإقليم العربي. وهذه الإصلاحات لها أبعاد محلية، وإقليمية،

وعالمية، تكمل بعضها بعضاً، وقد تمّ علاجها في أربعة فصول.

يعالج **الفصل الخامس عشر** موضوع الإصلاحات المنشودة في كلّ بلد خليجي، وتعقيداتها المختلفة، كإيجاد القناعة لدى الأطراف المختلفة بحتمياتها، وتعريف طبيعة هذه الإصلاحات، والإشكاليات المختلفة التي تثيرها، كالعلاقة بين الإسلام والديمقراطية، وتأثير الداخل والخارج، وأولويات الإصلاح، ومعنى التدرّج فيها، وتأثير العمالة الوافدة في هذه البلدان في مسار هذه الإصلاحات، وغيرها من الموضوعات المتعلّقة بترميم العلاقات بين الحكومات وشعوبها.

يشدّد **الفصل السادس عشر** على الوحدة الخليجية كهدف من التعاون المنشود في هذه المنطقة لتحقيق كلّ من الازدهار والاستقرار، ذلك لأن التجارب السابقة أكدت من غير أدنى شكّ أن الكيانات الوطنية الحالية لم تعد قادرة، لاعتبارات اقتصادية وسكانية وسياسية وأمنية، أن تحقق تقدّماً يذكر في مجالات التنمية والأمن. والفصل الحالي يبدأ بتقييم أداء التكامل الخليجي السابق، ويقترح بعض الآليات لتعميقه في السنوات القادمة، ويبيّن المكاسب الاقتصادية والأمنية المتوقعة من نجاح هذا التكامل.

يبيّن **الفصل السابع عشر** أن الوحدة الخليجية هي خطوة في الاتّجاه الصحيح، ولكنها غير كافية لتحقيق الأهداف التنموية والأمنية المنشودة لاعتبارات سكانية واقتصادية، مما يجعل الالتحام بالنظام الإقليمي العربي ضرورة للبقاء وشرطاً للتنمية المستدامة. وليس هناك تعارض في المسارين، لأن المسار العربي هو بمثابة الحاضن الذي تؤول إليه البلدان الخليجية عندما تشعر بأن مشروعاتها التنموية مقيّدة بعدد سكانها، أو بعدم ملاءمة تربتها، أو بعدم توفر بقية الموارد غير النفط، فتكون الساحة العربية هي الخيار الأمثل. وعندما تهدد العمالة الأجنبية الهوية العربية، فإن العمالة العربية تكون صمام أمان، وهكذا دواليك يتم الاندماج الخليجي التدريجي في المحيط العربي، محققاً تنمية مستدامة، ومحافظاً على هويته من الذوبان، وموجوداً في بيئة مستقرّة من غير أخطار وحروب متتالية.

أما **الفصل الثامن عشر** والأخير، فإنه يتوقف عند آلية ثالثة يمكن لبلدان

المجلس، متحدة ومسنودة من قبل محيطها العربي، أن تستخدمها في السنوات القادمة لزيادة فرص التنمية والأمن. وهذه الآلية تتمثل في الوجود الفاعل في المنظمات الدولية التي تؤدي دوراً متزايداً في عالم متعولم، ويتجه إلى مزيد من الاندماج والتفاعل. ويبيّن الفصل أن تحقيق هذا الوجود العالمي يتطلب من دول المنطقة، بالتعاون مع بقية الدول العربية والإسلامية، إيجاد موطئ قدم لها في إدارة هذه المؤسسات، وفي التأثير في سياساتها المختلفة، حتّى تصبح هذه المؤسسات الدولية أكثر تفاعلاً مع القضايا العربية والإسلامية.

مقدمـــــة

في كتاب حديث لها بعنوان **الأحلام والظلال** تقول الصحفية والكاتبة الأمريكية روبن رايت، في سياق تبريرها لاختيار موضوعات كتابها، ومبرّرة تجاهلها للحديث عن بلدان مجلس التعاون الخليجي، ما يلي: «لقد استبعدت من حديثي بعض الدول، كالسعودية، لأن الأنظمة في هذه الدول مسيطرة وما زالت الأصوات المطالبة بالتغيير ليست عالية بما فيه الكفاية»[1].

إن المقولة السابقة معبّرة بما فيه الكفاية عن درجة غياب الرأي الآخر في بلدان مجلس التعاون، غير أنّ الأهم من معرفة هذه الحقيقة، هو إدراك الآثار التي ترتبت عليها في ما يتعلق بضياع الفرص التنموية، وبعدم تحقيق الأمن المنشود في هذه المنطقة. لذلك، فإن فكرة هذا الكتاب تقوم على أن غياب المشاركة السياسية وما تعنيه من مساءلة ومحاسبة وتمحيص لسياسات حكومات هذه البلدان، وترشيد لقراراتها المختلفة، جعل مسيرة التنمية في هذه البلدان تتصف بالتخبط والفشل، ذلك في الوقت الذي أدّت فيه سياساتها الأمنية إلى مزيد من عدم الاستقرار، وإلى إضعاف النظام الإقليمي العربي الذي يعتبر صمام أمان لأمنها وازدهارها، وما نتج من ذلك من تدخل سافر للقوى الأجنبية في شؤون المنطقة، إضافة إلى اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل في دائرة النظام الإقليمي العربي، ولصالح إيران في منطقة الخليج العربي. فحرص الأسر الحاكمة في هذه البلدان على احتكار القرار والثروة في دائرة ضيّقة، واعتبارها أقرب إلى «الغنيمة»، انعكس سلباً على ممارسات هذه الحكومات التنموية

(١) Robin Wright, *Dreams and Shadows: The Future of the Middle East* (New York: Penguin Press, 2008), pp. 17-18.

والأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي[٢]. فداخلياً، تمّ تهميش النخب وتحجيم دورها، وتم تشويه الثقافة بما ينسجم مع رغبات الاستبداد، وتم تعطيل المؤسسات واختزال أدوارها في أشخاص معدودين. أما خارجياً، فقد دفعت هذه الرؤية الاستبدادية أصحابها إلى البحث عن الشرعية المفقودة في الداخل بمحاولة باسترضاء القوى الأجنبية، فكانت مواقف هذه الحكومات في غالبها خاضعة للغرب بسبب عدم انطلاقها من رؤية تنموية وأمنية نابعة من مصالح أبناء الخليج ومحيطهم العربي، ومن حوله المحيط الإسلامي. وبسبب هذه الفجوة بين مسار الحكومات الخليجية برؤيتها الاستبدادية من جانب، ومتطلبات التنمية والأمن الفعليين من جانب آخر، ظلت هذه المنطقة تنفق مواردها النفطية في وجوه غير مجدية، وظلت سياساتها الأمنية أقرب إلى التحالفات الوقتية مع الدول الكبرى التي لم تؤد إلا إلى المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة، ذلك بالإضافة إلى هدرها لموارد ناضبة من غير تحقيق للحدّ الأدنى من التنمية المنشودة. هذه نظريتنا التي سنقوم ببلورتها في طيّات هذا الكتاب تحت ما أسميناه: **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، مستخدمين منهجاً وصفياً وتحليلياً، ومعتمدين فيه على ما هو متوفر من بيانات عن هذه البلدان، ومعضدين تفاصيل كتابنا بعدد من الدراسات التي أجريت حول المنطقة، وبالتالي فإن مادة هذا الكتاب تغطي موضوع الاقتصاد السياسي لهذه البلدان منذ اكتشاف النفط في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، وإن كان جلّ التحليل يتركّز على التطورات منذ بداية السبعينيات لأنها فترة شهدت تحولات جذرية على كلّ الصعد. وبناء عليه، فقد تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة أقسام رئيسيّة:

القسم الأوّل هو بمثابة الكشف عن واقع مكوّنات التنمية في بلدان المجلس التي استطاع الاستبداد، مسخّراً الثروة النفطية، ومدعوماً من القوى الخارجية، أن يجعلها لبنات هشّة لا يمكن أن يقوم عليها صرح تنموي أو أمني.

أما **القسم الثاني** من الكتاب فهو امتداد للقسم الأوّل، حيث إنّه يبيّن كيف أدى ضعف مكوّنات التنمية في بلدان المجلس إلى إضعاف الموقف التفاوضي لهذه البلدان، وعدم تمكّنها من اتباع سياسات نفطية تحفظ ثروات المنطقة من

(٢) يوسف خليفة اليوسف، «عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥١ (أيار/مايو ٢٠٠٨)، ص ٧٠ ـ ٨٧.

شتى صور الاستغلال التي مارستها، وما زالت تمارسها إلى حدّ أقل شركات النفط العالمية، ومن ورائها حكومات الدول الغربية.

ويبيّن **القسم الثالث** الإخفاق التنموي لهذه البلدان بسبب غياب الرؤية التنموية الموحّدة لدى كلّ من الحكومات والشعوب، مما نتج منه كثير من الهدر، ومحدودية النجاح في ما يتعلق بتنويع الهياكل الإنتاجية، وبإعداد المواطن الخليجي المنتج الذي يمكن أن تمثل مهاراته مصدراً للدخل يكون بديلاً للنفط في حال نضوبه.

وكما أنَّ القسم الثالث يوثق الفشل التنموي لبلدان المجلس، فإن **القسم الرابع** يؤكد إخفاق هذه البلدان في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الخليج، المتمثل في إيجاد التصالح مع الدائرتين الخليجية والعربية، وتقليل الوجود الأجنبي في المنطقة.

أما **القسم الخامس** والأخير، فهو دعوة إلى تصحيح المسار الحالي لبلدان المجلس على ثلاثة مستويات رئيسيّة، منها الإصلاحات المحلية، وتحقيق الوحدة الخليجية، وتعميق العمل العربي المشترك على كلّ المستويات، خاصة الاقتصادية والأمنية، وتحقيق التصالح مع المحيط الإسلامي، وكذلك الوجود الفاعل في دوائر صنع القرار العالمية. هذا يعني أن تصحيح المسار يتطلب استبدال مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية بمثلث آخر جوهره الحرية، والإنسان المنتج، والتكامل مع المحيطين العربي والإسلامي، والتواصل مع بقية مناطق العالم.

القسم الأوّل

حصاد الاستبداد

يعتمد تحقيق التنمية والاستقرار في أي مجتمع على تفاعل عدد من المكوّنات الثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وبقدر ما تكون هذه المكوّنات قوية، بقدر ما يقترب المجتمع من تحقيق أهدافه المتنوعة، وتكون مكاسبه من علاقاته مع العالم الخارجي أكبر. فعلى الرغم من أهمية توفر حدّ أدنى من الموارد البشرية والمادية والمعرفية لانطلاقة أي مجتمع، إلا أنَّ تجارب التنمية في كافة مناطق العالم بنجاحاتها وإخفاقاتها، تشير إلى أن نجاح التنمية يعتمد بالدرجة الأولى على وضوح الرؤيا وتوحّدها لدى شرائح المجتمع. ويعتمد نجاح هذه التنمية على درجة الكفاءة التي تدار بها موارد هذا المجتمع، سواء تعلق ذلك بتحفيز البشر وزيادة إنتاجيتهم وعطائهم، أو بكفاءة استغلال الموارد الأخرى بأنواعها. ولكن كفاءة استغلال الموارد بأنواعها لتحقيق الرؤية التنموية المنشودة تتطلب بدورها توفر مؤسسات تمثل حلقة الوصل بين أبناء المجتمع، لنقل الموارد، واستغلال الكفاءات، وحلّ النزاعات، وتوحيد الجهود. فعندما تكون الرؤيا التنموية واضحة، وإدارة الموارد عالية الكفاءة، وعندما تتصف المؤسسات بالفعالية، فإن السياسات تكون في أغلب الأحيان صحيحة، وتأتي ثمرتها بمزيد من الازدهار والاستقرار. لذلك رأينا أن نبدأ حديثنا حول التنمية والأمن في بلدان المجلس بجرد وتقويم واقع مكوّنات التنمية في هذه البلدان، ابتداءً بنظم الحكم الوراثية، ومروراً بالثقافة العربية الإسلامية والنخب، وانتهاء بالمؤسسات، حتّى يتضح للقارئ كيف أن مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، قد أدى دوراً كبيراً في إضعاف جميع هذه المكوّنات، مما أدّى إلى عجزها عن تحقيق التفاعل المؤدي إلى كلّ من التنمية والاستقرار.

الفصل الأوّل

نظام الحكم الوراثي

تحكم جميع بلدان المجلس[١] أنظمة وراثية[٢]، أي أنَّ السلطة فيها محتكرة من قبل أسر، هي وحدها صاحبة الحق النهائي في اتخاذ القرارات المهمة، وفي التصرّف في ثروات المجتمع. ولو كانت هذه الممارسات للأسر الحاكمة تجاوزاً للقوانين والدساتير، لكان الأمر أقل خطورة، ولكنها في الحقيقة ممارسات تستمد شرعيتها من دساتير هذه البلدان، لأن هذه الدساتير تقنّن هذا التمييز للأسر الحاكمة مقارنة ببقية أبناء المنطقة، باستثناء الدستور الكويتي الذي يقيّد بعض الشيء سلطات الأسرة الحاكمة، حيث إنّه ينصّ في مادته السادسة من الباب الأوّل على أن: «نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبيّن بهذا الدستور»[٣].

أما بقيّة الدساتير الخليجية، فهي شبيهة إلى حدّ كبير في نصوصها بالنظام الأساسي السعودي الذي ينصّ في الفقرتين (أ) و (ب) من المادة الخامسة في

---

(١) هذه البلدان هي: السعودية، الإمارات، الكويت، سلطنة عُمان، قطر، والبحرين.

(٢) فعلى سبيل المثال تنصّ المادة الرابعة من الباب الأوّل في الدستور الكويتي على أن «الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح»، وينص الدستور البحريني في الباب الأوّل، المادة الأولى، ألف، على أن «حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي، وقد تمّ انتقاله من المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى ابنه الأكبر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. . .»، وفي عُمان تنصّ المادة الخامسة من الباب الأوّل من النظام الأساسي على أن «نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان. . .»، وفي الدستور القطري تنصّ المادة الثامنة على أن «حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني في ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن جاسم من الذكور. . . .»، وفي الإمارات ينصّ الدستور على أن السلطة العليا في الاتّحاد هي للمجلس الأعلى الذي يضم حكام الإمارات السبع.

(٣) دستور الكويت (الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٩)، ص ٧ ـ ٨.

الباب الثاني على أن: «نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي»، وأن «يكون الحكم في أبناء المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء»، مع تغييب كامل لبقية أبناء المجتمع السعودي عن ممارسة العملية السياسية التي هي حقّ أساسي لهم، وبالتالي فإن أي إصلاح مستقبلي في هذه البلدان يتطلب البدء من مواد دساتير المنطقة لإيجاد صيغة فيها توحيد واضح للمواطنة في هذه البلدان. لذلك، فعلى الرغم من حصول بعض المشاركة الشعبية في هذه البلدان منذ بداية السبعينيات، إلا أنَّ هذه المشاركة ما زالت شكلية وتخضع لسقوف مختلفة تضعها الأسر الحاكمة، مما يجعل غالبية شعوب هذه البلدان تعيش في ظلّ مواطنة منقوصة، تزداد أو تنقص تبعاً لقرب المواطن أو بعده من أجندة الأسر الحاكمة. هذه الطبيعة الاستبدادية لهذه الحكومات تجعلها غير شورية، بالمعنى الإلزامي للشورى، وهي ليست كذلك قبلية بمفهوم الندية والعدالة والتدافع بين القبائل، وأخيراً هي حكومات ظلت تتعرّض للرفض ومحاولة التغيير من قبل الشعوب، وإن تفاوتت درجات هذا الرفض.

أولاً: هل هو نظام شوري؟

لقد أفرز النظام الوراثي في بلدان المجلس رؤيتين في ما يتعلق بالتنمية في المنطقة. فالأسر الحاكمة ترى أن بقاءها في السلطة، وحريتها في استخدام ثروات هذه المجتمعات، والتحكّم في الوظائف والقرارات المهمة، هو الهدف الأوّل وغيره من الأهداف تابع له، بينما ترى الشعوب أن هذا الاحتكار الذي تمارسه الأسر الحاكمة على السلطة والثروة فيه انتقاص من حقوقها الأساسية كشريكة في هذه البلدان، وهو لا يتعارض فقط مع ثوابت الدين ومعطيات العصر، وإنّما هو كذلك مصادم حتى لروح النظام القبلي الذي كان سائداً قبل ظهور النفط والوجود الأجنبي في المنطقة، ذلك بالإضافة إلى كونه نموذجاً نتج منه كثير من التبذير لموارد المجتمع، والتفتيت لطاقاته التي يجب أن توجّه وجهة واحدة، هي خدمة المجتمع بِكُلّ شرائحه في ظلّ مواطنة واحدة، لا تمييز بينها إلا على أساس الكفاءة والأمانة، وهما ركيزتان أساسيتان في بناء أية نهضة، سواء تمّ ذلك بمرجعيّة دينية أو غير دينية، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿**قالت إحداهما يا أَبَتِ استأجِرهُ إنّ خير منِ استأجَرتَ القويُّ الأمين**﴾[٤].

---

(٤) القرآن الكريم، «سورة القصص،» الآية ٢٦.

ولا شكّ في أن هذه الازدواجية في المواطنة ووجود أسر لها امتيازات خاصة من بقية أبناء المجتمع الذين لا يقلّ حقهم في تسيير هذه المجتمعات وفي ثرواتها عن الأسر الحاكمة نفسها، يعتبر في رأينا ورأي غيرنا من أبناء المنطقة من أهم المعوقات للمسار التنموي الصحيح في هذه البلدان، بل والأكثر من ذلك أننا نعتقد أن هذه الإشكالية هي أهم الإشكاليات التنموية والأمنية في بلدان المجلس، وستظل كذلك. ولذلك، فإننا نزعم أنّه إذا لم تتم معالجة هذا الاختلال في علاقة الأسر الحاكمة بشعوب المنطقة، فإن السنوات القادمة ستشهد مزيداً من الإخفاقات التنموية، والتراجعات الأمنية، مهما حاولت هذه الحكومات أن تدّعي غير ذلك من خلال التزييف الإعلامي، والترهيب الأمني، وشراء الولاءات من ضعاف النفوس وقصيري النظر، ومحاولة طمس الحقائق، والسعي إلى إسكات الأصوات المعارضة للواقع الحالي، والاستقواء بالخارج الذي يشارك في عملية النهب لثروات هذه المجتمعات بشركاته النفطية، وبسلاحه، وباستشاراته، وحتّى باختراقه للنظم التعليمية، ليجعلها نظماً «معتدلة»، أي مفرغة من القيم والمعتقدات والنظم العربية الإسلامية، حتّى تنشأ لدينا أجيال مدجّنة ليس لديها انتماء إلى عروبتها، ولا إلى إسلامها، وبالتالي تظل هذه المنطقة تتعرض لمزيد من الاستعمار والتخلّف والتجزئة.

إذن، فاعتراضنا على النظام الوراثي السائد في بلدان المجلس هو مبدئي، لأن الوراثة تتعارض مع كلّ القيم السماوية والبشرية، واعتراضنا كذلك عملي، نظراً إلى إخفاق هذا النظام عبر حقب زمنية في تحقيق التنمية أو الأمن في المنطقة. وهذا ما سيتضح من خلال حديثنا عن السياسات التنموية والأمنية لاحقاً. أما الاعتراض المبدئي الذي نتطرق إليه في هذا الفصل، فهو أن هذا النظام يتعارض مع نصوص قرآنية واضحة، ومع ممارسات نبوية شريفة، ومع نهج الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) ومع الشرائع الدولية، أي أنّه نظام يتصادم مع ثوابت هذا الدين والحقوق الشرعية الدولية، ولا ينفي ذلك استمراره بحكم الغلبة لفترات طويلة. فالحق سبحانه وتعالى يؤكّد مبدأ الشورى في قوله تعالى: **﴿وشاورهم في الأمر﴾**(٥)، وقوله تعالى: **﴿والذين استجابوا لربّهم وأقاموا الصلاة وأمرُهم شُورى بينهم وممّا رزقناهم يُنفِقون﴾**(٦). ولقد شاور

---

(٥) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٥٩.

(٦) المصدر نفسه، «سورة الشورى،» الآية ٣٨.

الرسول (ﷺ) المسلمين في معركة بدر والخندق وأُحد وغيرها من المواقف، وكان بإمكانه وهو النبي المعصوم أن لا يفعل ذلك، غير أنّه أراد أن يؤصل ويؤكّد أهمية هذا المبدأ بين أتباعه. وفي هذا الصدد، يقول القرطبي في تفسيره، إن عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه) قد جعل الخلافة ـ وهي أعظم النوازل ـ شورى[7]. وكانت سقيفة بني ساعدة التي تمّ فيها انتخاب أبي بكر (رضي الله عنه) نموذجاً للترشيح والانتخاب المباشر، قبل أن ترد إلينا هذه المفردات من الغرب، وكذلك الحال في انتخاب عمر الفاروق (رضي الله عنه)، فقد اختاره أبو بكر (رضي الله عنه)، ولكنه أخذ له البيعة من المسلمين، ولم يفرضه عليهم. أما اختيار عثمان ذي النورين (رضي الله عنه)، فقد كان بصيغة شورية أخرى، تمثلت في اختيار عمر الفاروق لستة من ذوي الكفاءة والأمانة، على أن يختاروا من بينهم مرشحاً، ثمّ يعرضوه على المسلمين ليبايعوه، وقد كان ابنه عبد الله بن عمر السابع بينهم لإعطاء المشورة دون أن يكون له حقّ الترشيح أو التصويت[8]. وهؤلاء الخلفاء هم الذين أمرنا رسولنا (ﷺ) باتّباع سننهم بعد سنّته، وذلك بقوله: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وأن تأمّر عليكم عبد حبشي، فإنّه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين، عضّوا عليها بالنواجذ، وإيّاكم ومحدثات الأمور، فإن كلّ بدعة ضلالة»[9]. والشورى التي نتحدث عنها هي «الشورى الملزمة» للحاكم في ما ليس فيه نصّ، أي أنّه إذا أجمع ممثلو الأمة على أمر، فإن على الحاكم الالتزام بهذا الإجماع، وإلا فلا قيمة لهذه الشورى في اعتقادنا. فابن كثير ينقل في تفسيره عن ابن مردويه عن علي (رضي الله عنه)، أن النبي (ﷺ) سئل عن العزم في قوله تعالى: **﴿فإذا عزمت فتوكّل على الله﴾**[10]، فقال: «مشاورة أهل الرأي ثمّ اتّباعهم»[11]. إذن، الشورى الملزمة، وليست المُعلمة، هي الأصل في ديننا، لأنها أكثر انسجاماً مع منطق الأمور، خاصة في معطيات اليوم من قصور في مدارك القيادات، وتعقيدات في إدارة الدول، وأي انحراف عن هذا الأصل، حتّى ولو طال زمنه، لا يمكن أن

---

(7) محمد بن أحمد القرطبي، **تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن** (بيروت: دار الكتاب العربي، [د. ت.])، ص ٢٥١.

(8) محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، ٢ ج (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦)، ص ٢٥.

(9) رواه أبو داود، والترمذي وقال حديث حسن صحيح.

(10) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١٥٩.

(11) يوسف القرضاوي، **السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها** (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٨)، ص ١١٥.

يصبح صواباً، بل إنّه يبقى انحرافاً، وهذا ما يؤكّده موقف الخليفة عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) الذي يلقب وبحق بالخليفة الراشد الخامس، عندما ورث الخلافة ورفضها إلا ببيعة من المسلمين بقولته المشهورة: «أيها الناس، إنّي قد ابتليت بهذا الأمر من غير رأي كان مني فيه، ولا طلبة له، ولا مشورة من المسلمين. وإني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي، فاختاروا لأنفسكم»، فصاح الناس: «قد اخترناك يا أمير المؤمنين، ورضينا بك، فل الأمر باليمن والبركة»[١٢]. إذن، أليس من الفقه، والحكمة، والمصلحة، أن نطالب بتصحيح الانحراف الذي طرأ على نظام الحكم، تمسكاً بالأصول، وتيمناً بأمثال عمر بن عبد العزيز، بدل الاقتداء بالنماذج التي حادت عن ثوابت وأصول هذه الأمة، خاصة بعد أن رأينا ما جلبه الاستبداد علينا من تخلف، وفساد، وتبعية، وتجزئة، وهامشية، في ميزان القوى العالمي؟ بل والأخطر من كلّ ذلك، هو أن صمتنا على هذا الاستبداد، هو تأكيد غير مباشر للادّعاء الذي بدأ أعداء الإسلام بترويجه عبر الحقب الزمنية، ألا وهو أن الإسلام دين استبدادي، وهذا خلط واضح بين الثوابت الإسلامية التي، كما أوضحنا سابقاً، ترفض الاستبداد بِكُلّ صوره، وتاريخ المسلمين الذي فيه، وللأسف، كثير من الاستبداد، بسبب ما كسبته أيديهم، وبسبب قصور أدائهم عن القمة السامقة التي أرادها لهم ربّ العزة، والتي تحققت في تاريخ أجدادهم السابقين، عليهم رحمة الله.

ويؤكّد برنارد لويس المستشرق المعروف أن جوهر الحكم في الإسلام يتمثل في كلمة «العدل»، ويضيف قائلاً: إنَّ الحاكم الذي يتصف بالعدل، حسب المصادر الأساسية في الإسلام، لا بُدَّ من أن يتوفر فيه شرطان: **الأوّل** لا بُدَّ من أن يحصل على السلطة بالحق، **والثاني** يجب أن يمارس هذه السلطة على أساس عادل، أي أنّه لا يكون غاصباً للسلطة، أو مستبداً بها، على الرغم من أن هذا ما حصل فعلاً في فترات طويلة من تاريخ المسلمين، كما يقول، ونحن لا ننكر ذلك. ويؤكّد لويس في سياق حديثه عن نظام الحكم في الإسلام، قائلاً إنّه ليس هناك أدنى شكّ من أن المساواة بين المؤمنين هي من المبادئ الأساسية في الإسلام منذ نشأته في القرن السابع الميلادي. وهذا ما ميّزه من النظام الطبقي في الهند، ومن

---

(١٢) سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، ط ١٥ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ١٤ - ١٦٥. انظر أيضاً: Majid Khadduri, *The Islamic Conception of Justice* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1984)

وترجم الكتاب إلى العربية بعنوان: **مفهوم العدل في الإسلام**، ترجمة دار الحصاد (دمشق: الدار، ١٩٩٨).

النظام الأرستقراطي في الغرب المسيحي، بل إن حقائق الواقع، كما يعتقد لويس، تشير إلى أن الإسلام قد أكد أهمية تحقيق المساواة، وقد استطاع أن يحقق نجاحات كبيرة في هذا الصدد. ويضيف أنّه حتّى التمييز، كما يراه لويس، الذي يتصف به الإسلام ضدّ المرأة، والعبيد، والكفار في بعض جوانب الحياة، لا يمكن مقارنته بما وجد في الولايات المتحدة لفترة طويلة من قيم عنصرية تتمثل في الاعتقاد بأن «الرجل الأبيض البروتستانتي» هو وحده الذي ولد حراً ومتساوياً مع من هو مثله، بل إنَّ السجل التاريخي يشهد، كما يقول لويس، أنّه حتّى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت فرصة رجل فقير ذي مكانة اجتماعية متواضعة في الوصول إلى قمة الهرم الوظيفي والاجتماعي في الدولة الإسلامية أكبر بكثير من إمكانية حصول ذلك في كلّ الغرب المسيحي، بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا ما بعد الثورة(١٣)، بل والأكثر من ذلك، فإن لويس ينفي المقولة التي يروّجها بعض الغربيين بأن العرب لديهم طبيعة استبدادية، وسيبقون كذلك بسبب دينهم، ويضيف قائلاً: إن أبرز ما يجده المحلل في الفكر السياسي الإسلامي الغني هو أنَّ الحكم في الإسلام له ثلاثة ضوابط رئيسيّة شبيهة بالديمقراطية إلى حدّ ما، وهي «البيعة» التي تعطي للحاكم الشرعية، و«الإجماع» الذي يحتّم المشاركة في القرار، وأخيراً «القيود» على سلطة الحاكم المتمثلة بثوابت الشريعة(١٤).

وفي السياق نفسه، يقول محمّد عابد الجابري إنَّ بيعة المسلمين في فجر الإسلام كانت دائماً مشروطة ونتيجة لمشاورات، ابتداء من بيعة العقبة الأولى، ومروراً ببيعة العقبة الثانية، وانتهاءً بمبايعة كلّ من أبي بكر وعمر وعثمان وعلي (رضي الله عنهم وأرضاهم). وكان الجابري يقول إن الطاعة في تلك الفترة كانت مشروطة بالشورى، خاصة في ما لا نصّ فيه، كما إنَّ الديمقراطيات الغربية اليوم مشروطة بإرادة الشعب إذا صحّ لنا صياغتها هكذا. أما الطاعة التي سادت في ما بعد فترة الخلافة الراشدة حتّى وقتنا الحاضر، فهي، في رأي الجابري، طاعة غير مشروطة، وهي أقرب إلى الطاعة الكسروية ـ نسبة إلى كسرى الفرس ـ وهي طاعة لم يعرفها العرب قبل الإسلام، ولا في فترة الخلافة الراشدة(١٥). وخير

---

(١٣) Bernard Lewis, «Freedom and Justice in the Modern Middle East,» *Foreign Affairs* (May-June 2005), pp. 37-41.

(١٤) Bernard Lewis, *Faith and Power* (Oxford: Oxford University Press, 2010), pp. 136-137.

(١٥) محمد عابد الجابري، **العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية**، نقد العقل العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٢٥ ـ ٢٣١.

شاهد على ما يقوله الجابري عن هذه الطاعة الكسروية، أو العمياء، كما نودّ تسميتها، هو أنه عندما أراد المغيرة بن شعبة، القائد العربي المسلم، أن يجلس على كرسي كسرى الفرس قبل معركة القادسية المشهورة، أبعده عبيد رستم، ولما سألهم المغيرة عن سبب فعلهم ذلك، كان ردّهم بأن هذا الكرسي «لا يجلس عليه إلا كسرى»، فقال كلمته المشهورة: «الآن علمت أن ملككم زائل، إنّكم معشر الفرس يستعبد بعضكم بعضاً، أما نحن العرب المسلمين فكلنا عبيد الله وحده لا شريك له. إنَّ ملكاً يقوم على الاستعباد والاستبداد لا يدوم أبداً»[١٦].

ويتساءل المرء، كيف وصل بنا الحال في وطن عربي يزيد عدد سكانه على ثلاثمئة مليون من البشر، تحيطه دائرة إسلامية يصل عددها إلى أكثر من مليار نسمة، أن نُحكم في بداية القرن الحادي والعشرين بحكومات تكاد تكون أكثر كسروية من كسرى الفرس نفسه؟

ثانياً: هل هو نظام قبلي؟

ولا يفوتنا هنا كذلك التوقف عند رأي يطرح عادة من قبل الأسر الحاكمة وبعض الدائرين في فلكها، مؤداه أن مجتمعاتنا الخليجية هي مجتمعات قبلية، وأن هذه النظم الحالية هي إفراز لهذا النظام القبلي، وردّنا على هذه المقولة هو أنّه على الرغم من ندرة الأدبيات التي توثق الممارسات السياسية للنظام القبلي الذي كان سائداً في هذه المنطقة خلال الفترة الماضية، إلا أنَّ الأدبيات المكتوبة والمتناقلة تدحض هذه المقولة، لأن النظام القبلي على بساطته كان أقرب إلى النظام الديمقراطي المعاصر من حيث المدافعة، والمساءلة، والحفاظ على حقوق الأفراد الذين كان دورهم دائماً فعالاً، فابن القبيلة كان يمارس دوراً في قبيلته، وقبيلته كانت تمارس دوراً في تجمّع القبائل، ومن خلال هذا التسلسل لم تكن هناك هيمنة لأحد، حتّى وإن تفاوتت موازين القوى بين القبائل، فالكل كان له صوت يقال، وحق يحفظ. أما النظم الحالية، فهي عبارة عن اختزال للنظام القبلي في أسرة واحدة، اعتمدت في فترة ما على بقية الأسر والقبائل، مالياً وأمنياً، لتكوين إمارتها، ومع ظهور النفط والوجود الأجنبي في المنطقة، تخلّت هذه الأسر الحاكمة عن بقية القبائل مالياً وأمنياً. وهكذا أصبحت تستفرد بالثروة والقرار

---

(١٦) مصطفى السباعي، **إسلامنا: تعريف موجز** (بيروت: دار الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ٢٩ ـ ٣٠.

إلى يومنا هذا، وأصبحت شبيهة بالنظام الطبقي في الهند. هذا الاختلال الذي حصل في موازين القوى بين أبناء المنطقة والأسر الحاكمة يؤكّده الباحث والناشط الخليجي علي خليفة الكواري بقوله: «وقد أدّت تلك التغيّرات، بشكل عام، إلى انتقال نظم الحكم تدريجياً في دول المنطقة من التحالف القبلي التقليدي، حيث يسود التحالف القبلي، ويكون الشيخ هو الأوّل بين متساوين، إلى حكم أسر مالكة يقوم على الغلبة، مع بقاء شيء من شكل التحالفات القبلية القديمة، وما يرتبط بها من علاقة نسب ومجاملات. ويعود هذا التحول إلى المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع حكام المنطقة. كما يعود إلى الموارد التي توفرت للحكومات من دخل الجمارك أولاً، والنفط في ما بعد. وقد أدت هذه التحولات إلى تراجع المشاركة السياسية، بشكل عام، عندما ضعفت مراكز القبائل والعائلات وقويت مراكز الحكام والعائلات الحاكمة»[١٧].

وفي سياق آخر، يشير أحد الباحثين المهتمين بالمنطقة إلى أن تجربة الكويت قد بدأت بقيام طبقة تجار اللؤلؤ والأسماك آنذاك بتعيين رجل ثقة اسمه عبد الله الصباح أميراً، وقد كان ينظر إلى هذا التعيين من باب تقسيم الأدوار بين التجارة والإمارة، ولم يكن يعني بأي صورة من الصور إعطاء هذا الأمير صفة تميزه من بقية شعبه، كما أنها لم تعن كذلك تربّع عائلته وتميزها من بقية العوائل والأسر. ومن هنا، فإن تعيين هذا الأمير في رأيه كان تكليفاً له بالحفاظ على مصالح المجتمع، وليس للسعي إلى مصالحه. وبالتالي، فبقية الأسر لم تكن تمثل رعايا له أو لأسرته، كما أن السياسة في تلك الفترة لم يكن ينظر إليها على أن لها أفضلية على الاقتصاد، فهي كانت مساوية للاقتصاد أو حتّى تابعة له، نظراً إلى الدور المهم الذي كانت تقوم به طبقة التجار في تمويل وبقاء الأمير وإمارته. كما أن بقاء واستمرار الأمير لم يكن باستخدام القوة، وإنّما بالتشاور والإجماع بين أبناء المجتمع، ما يجعل منصبه أقرب إلى منصب رئيس مجلس الإدارة الذي كلف بوظيفة محددة، ولكنه لا يقوم بها منفرداً، وهو لا يستطيع كذلك أن يفرض قرارات لا يقبل بها أعضاء مجلس إدارته[١٨].

---

(١٧) علي خليفة الكواري، معدّ ومحرّر، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٥٥.

(١٨) Paul Salem, «Kuwait: Politics in A Participatory Emirate,» in: Marina Ottaway and Julia Choucaire-Vizoso, eds., *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008), pp. 212-213.

هذا الوصف لعلاقة الأسرة الحاكمة في الكويت بشعبها هو ما كان سائداً في جميع بلدان المجلس قبل ظهور النفط، وتزايد دور القوى الكبرى في المنطقة، وتأثير كلّ ذلك في العلاقة بين الحاكم والمحكوم في هذه المنطقة.

ثالثاً: هل هو مقبول شعبياً؟

لذلك، فإن التهميش التدريجي الذي تعرّضت له كافة شرائح المجتمعات الخليجية من قبل الأسر الحاكمة قد أثار كثيراً من الاعتراضات والرفض والتحرّكات من قبل أبناء المنطقة في القرن العشرين، خاصة في العشرينيات والثلاثينيات منه[١٩]. وقد تفاوت التعبير عن المطالبة بالحقوق السياسية بين المطالبة السلمية، وتأسيس الاتّحادات العمالية وحركات التحرير الوطني، وحتّى المحاولات الانقلابية. ولا شكّ في أن هذه الضغوط والمدافعة أدّتا إلى حصول بعض صور المشاركة على مستوى المجالس البلدية والمجالس الشورية وغيرها، ولكن أغلب هذه التجارب لم يكتب لها الاستمرار لأسباب إقليمية وعالمية، باستثناء الحالة الكويتية، وسنتوقف عند بعض الأمثلة على صور الرفض التي مارستها شعوب المنطقة ضدّ هذه الحكومات الوراثية.

١ ـ الكويت

تعتبر التجربة الكويتية من أفضل وأكثر تجارب المنطقة فعالية من حيث إيجاد توازن بين الأسرة الحاكمة وبقية أبناء المجتمع، ومن حيث توفير بيئة مساءلة وقنوات صحية للتعبير. وقد بدأت إرهاصات التجربة منذ العشرينيّات، ولكن بداياتها الحقيقية كانت في العام ١٩٣٨ الذي شهد كثيراً من التطورات التي تمخّض عنها لاحقاً دستور العام ١٩٦٢. ففي العام المذكور، تمّ اكتشاف النفط في الكويت، ومعه بدأت اختلالات موازين القوى بين الأسرة الحاكمة من جانب، وبقية المجتمع، ممثلة بطبقة التجار وغيرهم من النخبات من جانب آخر. فما إن بدأت الإيرادات النفطية بالتدفق على الخزينة حتّى طالب أعضاء أسرة الصباح بزيادة مخصّصاتهم، بينما رأت فئة الأعيان أو التجار أنّه لا بُدَّ من وجود رقابة مجتمعية على كيفية إدارة هذه الثروة وتوزيعها. وكان ردّ الأمير أحمد

---

(١٩) محمد الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (١٩٧٥)، ص ٢٩ ـ ٦٨.

الصباح هو زيادة مخصّصات الأسرة الحاكمة، أما التجار فكان نصيبهم مزيداً من الضرائب الجمركية[20]. هذا الموقف دفع بشريحة كبيرة من التجار والأعيان إلى عقد لقاء سري دوّنت فيه قائمة من المطالب التي كان من بينها مطالبة أحمد الصباح بالتنازل لعبد الله السالم الذي كان قريباً من المعارضة في تلك الفترة، والمطالبة بإصلاحات تربوية وصحية، ووضع قيود على الفساد[21]. وعلى الرغم من أن الحكومة ردّت ببعض الاعتقالات وغيرها من المواقف السلبية، إلا أنَّ فئة المعارضة ثبتت وأصرّت على مطالبها، وتوّجت جهودها في تلك الفترة بتأسيس مجلس تشريعي، ووضعت له نظاماً أساسياً. وقد نصّ هذا النظام على توسيع صلاحيات المجلس الرقابية على عدد كبير من مؤسسات المجتمع، كالموازنة والقضاء والأمن والمؤسسات الخدمية وغيرها، واضطر الأمير أحمد الصباح إلى التوقيع على هذا النظام الأساسي للمجلس الجديد الذي، وإن لم يستمرّ إلا لستة أشهر، إلا أنّه حقق عدداً من الإنجازات المتعلّقة بتقييد صلاحيات الأمير، وتقييد الهدر المالي، وبناء بعض المؤسسات الاجتماعية المهمة[22]. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد أيّدت في البداية نوعاً من المشاركة بين الأمير وشعبه، إلا أنَّ الإنجازات التي بدأ يحققها المجلس، خاصة المتعلّقة بالنفط، جعلها تأخذ موقفاً أكثر توسطاً اعترافاً منها بقوة المجلس، غير أنَّ التطورات اللاحقة التي كانت تتجه إلى حلّ المجلس كشفت الوجه الانتهازي للسياسة البريطانية، ذلك أنّه عندما استشار الأمير أحمد الممثل البريطاني ديغوري حول رغبته في حلّ المجلس، كان ردّ ديغوري هو بالموافقة، مؤكّداً ضرورة عدم الوقوع في مخاطرة الفشل، أي وكأنه يشجع الأمير على توجيه ضربة قاضية إلى المجلس المذكور. وعندما تمّ حلّ المجلس كتب الممثل البريطاني إلى حكومته: «لقد تمّ تعديل ميزان القوى بين الشيخ والمجلس نحو الأوّل، وهذا يناسبنا»[23].

ولقد دفع الموقف البريطاني هذا، إضافة إلى موقف بريطانيا في بقية ربوع الوطن العربي، خاصة فلسطين، إلى تزايد اصطفاف المعارضة الكويتية بشرائحها

(٢٠) Y. S. F. Al-Sabah, *The Oil Economy of Kuwait* (London: Kegan Paul International, 1980), p. 3.

(٢١) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge Middle East Library; 24 (London: Cambridge University Press, 1995), p. 47.

(٢٢) Al-Sabah, Ibid., p. 48.

(٢٣) Crystal, Ibid., p. 51.

المختلفة إلى جانب التيارات القومية العربية وضد البريطانيين. وقد كان من بين مظاهر هذه التغييرات تشكيل لجان لجمع التبرّعات للقضية الفلسطينية في تلك الفترة[٢٤]. وقد نتج من انتفاضة العام ١٩٣٨ السياسية، وما رافقها من بداية تدفق الإيرادات النفطية تغيير أمير الكويت لطبيعة تحالفاته السابقة بتقليل اعتماده على طبقة التجار، واتجاهه إلى مأسسة حكم الأسرة بدل حكم فرد من الأسرة. وقد واكب هذا التحول، كما يشير كثير من المصادر، زيادة مخصصات أسرة آل الصباح إلى نسب تصل إلى ما بين ٤٠ ـ ٥٠ بالمئة، وتصل أحياناً إلى ٢٠٠ بالمئة. وقد انقضّ أبناء الأسرة على تملك الأراضي العامة، إما للمتاجرة بها أو لتوزيعها على الأتباع. وفي ظلّ هذه التحولات امتد نفوذ الأسرة الحاكمة إلى المناصب العامة كذلك[٢٥]. وقد أوجدت هذه الامتيازات التي أعطيت لأعضاء الأسرة الحاكمة، بقصد أو بغير قصد، شعوراً لدى أبناء الأسرة الحاكمة وكأنّهم طبقة متميزة من بقية شرائح المجتمع، سواء كان ذلك في ما يتعلق بالحقوق أو بالواجبات[٢٦]. وبالتالي، لم يعد كثير من أبناء الأسرة يرى أن أسرتهم واحدة من بين أسر المجتمع المتساوية، كما كان الحال في النظام القبلي سابقاً. وقد أصبح هذا الشعور الذي غذّته رزمة الامتيازات التي حصلت عليها هذه الأسرة، هو الشعور السائد بين بقية الأسر الحاكمة في المنطقة، مع بعض التفاوت في حجم الفجوة التي أحدثها هذا التطور. وعندما تولى عبد الله السالم الصباح الإمارة في العام ١٩٥٠، حاول تنظيم وتوحيد صف الأسرة الحاكمة، مع استمراره في محاولة تقليص نفوذ طبقة التجار والمعارضة بوجه عام، مستفيداً من الثروة النفطية المتزايدة، سواء كان ذلك بإنشاء مجلس الإعمار أو التنمية، أو من خلال استبدال أعضاء المجلس البلدي المنتخب بأعضاء معيّنين، غالبيتهم من الأسرة، وكذلك من خلال إنشاء الهيئة التنفيذية العليا التي كانت غالبية أعضائها من الأسرة الحاكمة أو من مؤيديها، ذلك بالإضافة إلى رفض الاستجابة لمطالبات بعض التجار بالمشاركة في هذه الهيئات، حتّى إنّ المقيم البريطاني نفسه رأى في هذه الخطوات تراجعاً واضحاً في مشاركة شرائح المجتمع الكويتي في تسيير شؤون بلدهم[٢٧].

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٢٦) Nicolas Gavrielides, «Tribal Democracy: The Anatomy of Parliamentary Elections in Kuwait,» in: Linda Layne, ed., *Elections in the Middle East: Implications of Recent Trends*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: West View, 1987), p. 161.

(٢٧) Crystall, Ibid., p. 73.

ولقد شهدت فترة الخمسينيات المدّ القومي، خاصة الناصري منه، وكانت الحكومة الكويتية، كبقية حكومات دول المنطقة، حريصة على إبعاد أو على الأقل احتواء تأثيره في المعارضة بأطيافها، إلا أنَّ رياح القومية العربية هبّت على المنطقة ودفعت بكثير من شرائح المجتمع الكويتي إلى جعل الأندية الثقافية منابر للتعبير عن معارضتها للحكومة البريطانية، ومعها الفرنسية. ففي آب/ أغسطس ١٩٥٦ اجتمع حوالى ٤٠٠٠ متظاهر في النادي الثقافي الوطني، واستمعوا إلى خطب مؤيدة لعبد الناصر، وقد تنوّعت طرق مواجهة عبد الله السالم الصباح لهذه التوجهات القومية، ابتداء بقبول وسائل التعبير السلمية كالمنشورات والمهرجانات الخطابية، ومروراً بمحاولة فصل المواطنين عن الوافدين العرب لتقليل التأثير، وانتهاء باستخدام وسائل القوة، كالرقابة والمنع والاعتقال[٢٨]. وكما سنرى لاحقاً، فإن محاولة منع انفتاح أبناء الخليج على المتغيّرات في بقية أنحاء الوطن العربي كانت سياسة بريطانية متجذّرة تهدف إلى إبقاء هيمنة الدول الاستعمارية على هذه المنطقة، وهي سياسة تهدف كذلك إلى الحفاظ على أنظمة الأسر الحاكمة، وعدم تشجيع شعوب المنطقة على مشاركة هذه الأسر في القرار السياسي. ولقد ذكرنا سابقاً أنَّ المعتمد البريطاني في الكويت لم يعترض، بل إنّه شجع الشيخ أحمد الصباح على حلّ المجلس الذي تأسس في العام ١٩٣٨ عندما شعر أن هذا المجلس بدأ يتدخل في شؤون النفط وامتيازات شركات النفط. وهكذا استمرت تجربة المعارضة في الكويت بين مدّ وجزر إلى يومنا هذا تتفاعل فيها عوامل كثيرة، ولكن المشهد فيها يمكن تلخيصه بالقول إنها تجربة سياسية ولدت من رحم مزيج من التحديات الخارجية والإرهاصات الداخلية، وظلت التجربة تعمل في ظلّ سقف فرضته عدم قناعة شريحة من الأسرة الحاكمة بجدوى التجربة من الأساس، الأمر الذي جعل الأمراء المتعاقبين على حكم الكويت يقعون بين مطرقة معارضي التجربة من أبناء الأسرة وسندان المعارضة بأطيافها. وكانت المتغيّرات الإقليمية والدولية تهبّ أحياناً في اتجاه الأسرة الحاكمة التي تحاول إبقاء سيطرتها على مسار الدولة باستخدام السلطة السياسية والثروة النفطية معاً، وتهبّ أحياناً أخرى في اتجاه المعارضة الساعية إلى رفع سقف التجربة من غير جدوى، لأن هذه المعارضة لم تنجح حتّى الآن في العمل على المشتركات بينها، وانشغلت بالخلافات الجزئية أحياناً، وبالمصالح الشخصية أحياناً أخرى[٢٩].

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٣.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٤.

وقد كانت آخر صورة لصور هذا الصراع المحتدم حلّ مجلس الأمة في شباط/فبراير ٢٠٠٨، ولكنه يبقى حلاً دستورياً، وقد تبعت هذا الحلّ انتخابات أوجدت فيها المرأة الكويتية موطئ قدم لها في المجلس لأول مرة في تاريخ التجربة. وجدير بالذكر أن من أهم التحولات التي حصلت في المسرح السياسي الكويتي في فترة ما بعد النفط هو تراجع دور طبقة التجار في حجم التأثير في القرار السياسي، فقد انتقلت فئة التجار من ممارسة صيد اللؤلؤ والتجارة المرتبطة به والنفوذ السياسي الذي واكبه خلال فترة ما قبل النفط إلى المقاولات والتجارة والخدمات والوكالات، ولكن مع تقلّص في النفوذ السياسي. هذا التغيّر في موازين القوى بين الأسرة الحاكمة وطبقة التجار ساعدت عليه عدة عوامل، من أهمها، طبعاً، تراكم إيرادات النفط في خزينة الحكومة، وتوسع الجهاز الإداري التابع لها، والخدمات التي تركز تقديمها في أيدي الأسرة الحاكمة من خلال هذا الجهاز، ذلك إضافة إلى بروز شرائح أخرى بأبعادها الثقافية والطائفية والمناطقية، وحتّى الإثنية، استفادت منها الأسرة الحاكمة في إبقاء سلطتها وتعميقها. ولكن هذا التنازل من قبل فئة التجار عن دورهم السياسي كان مقابل كثير من الامتيازات التي أعطيت لهم في تسيير القطاع الخاص[٣٠].

٢ ـ دبي

أما التكتل الثاني الذي برز من أجل المطالبة بالإصلاحات في المنطقة فهو المجلس الذي أسسه بعض أعيان وتجار إمارة دبي في العام ١٩٣٨، ومن بينهم أفراد من طبقة التجار في الإمارة، كالغرير وبن دلموك وبن ثاني والحريز، وكانت هذه المجموعة تحظى بتأييد بعض أفراد أسرة آل مكتوم كمانع بن راشد المكتوم[٣١]. ولقد كانت مطالب هذا التكتل إصلاحية، وليست انقلابية، أي أنّها كانت تهدف إلى ترشيد القرارت الإدارية، والمشاركة في موارد الإمارة، وتحقيق استقلالية القضاء، وتقليل تأثير المنتدب البريطاني في حاكم الإمارة عندئذ الشيخ سعيد بن مكتوم. وقد طالبت هذه الفئة الإصلاحية الحاكم بوضع ٨٥ بالمئة من الإيرادات تحت رقابة مجتمعية، وتوجيهها إلى مشروعات اجتماعية وتنموية. ولقد وصف المقيم البريطاني هذه المطالب بأنها:

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١١.

(٣١) Christopher M. Davidson, *Dubai: The Vulnerability of Success* (New York: Columbia University Press, 2008), p. 32.

«موجة ديمقراطية تهدف إلى وضع السلطة في أيدي الناس»، ومن هنا اعتبرها المعتمد أخطر من عملية انتقال السلطة من حاكم إلى آخر على الأقل من منظور مصالح دولته[٣٢].

وعلى الرغم من أنّ المجلس الذي تمخّضت عنه هذه المطالب لم يدم طويلاً، إلا أن هناك من يعتقد أنّه استطاع أن يحقّق كثيراً من الإصلاحات، كتأسيس المجلس البلدي ونظام للتأمينات الاجتماعية لكبار السنّ، وانتخاب موظفي الجمارك ليكونوا تابعين للإمارة، وليس للحاكم نفسه، ذلك بالإضافة إلى إنشاء دائرة للتعليم[٣٣]، بل إن الشيخ راشد نفسه تبنّى كثيراً من الإصلاحات التي طالب بها التكتل المذكور عند توليه حكم الإمارة في العام ١٩٥٨، وذلك بإنشاء المجلس البلدي، وإن كانت قراراته قد أصبحت في يد الحاكم، بينما كان المجلس الذي طالبت به المجموعة الإصلاحية مجلساً منتخباً ومستقلاً، أما المجلس الذي أنشأه الشيخ راشد المكتوم فقد أصبحت قراراته في يد الحاكم، وكذلك تمويله[٣٤]. ولكن حقبة ما بعد ظهور النفط شهدت مرة أخرى تراجعاً لدور طبقة التجار في السياسة مقابل الحفاظ على كثير من الامتيازات والنفوذ في النشاط الاقتصادي، وهذا ما دفع بالبعض إلى القول إن كثيراً من الوكالات التجارية ظلّت تملكها فئات التجار نفسها منذ الستينيات وحتّى الوقت الحاضر، كمكافأة لها بعدم ممارسة أي نفوذ سياسي[٣٥].

٣ ـ قطر

وقد شهدت قطر كذلك شكلاً من أشكال الرفض لتمدّد نفوذ الأسر الحاكمة في المنطقة على حساب بقية شرائح المجتمع. ففي نيسان/ أبريل ١٩٦٣، عندما كانت مظاهرة مؤيدة للوحدة المقترحة بين مصر وسورية والعراق تجوب أحد الشوارع في الدوحة، اعترض طريقها أحد أبناء الأسرة الحاكمة الذي قام بإطلاق النار على المتظاهرين، مما أدّى إلى مقتل أحدهم. وقد كانت هذه الحادثة شرارة دفعت إلى تشكيل جبهة معارضة سمّيت عندئذ بـ «الجبهة الوطنية المتحدة» التي دعت إلى إضراب استمر لمدّة أسبوع، وكان من بين

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٤.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

مطالبها تقليل امتيازات الأسرة الحاكمة، وزيادة الخدمات الاجتماعية، وتقليل العمالة الأجنبية في المؤسسات الحكومية، وفي القطاع النفطي، وإيجاد موازنة لموارد الدولة، وتشكيل مجلس بلدي منتخب، إضافة إلى الاعتراف بالاتحادات العمالية(٣٦). وكانت هذه الجبهة مكوّنة من العمال وبعض أفراد الأسرة الحاكمة المنشقّين عن السلطة، وبعض الأعيان وعلى رأسهم عبد الله بن مسند وحمد العطية. وقد ردّ الحاكم عندئذ أحمد آل ثاني بمزيج من القمع من خلال الاعتقالات والإبعاد والسجن لبعض المتظاهرين، وكذلك ببعض الإصلاحات كتخفيض مخصّصاته ومخصّصات أسرته المالية، وإلزام أبناء الأسرة بالتقاضي أمام القانون كبقية أبناء المجتمع القطري(٣٧).

٤ ـ السعودية

أما السعودية فقد تعدّدت فيها صور المعارضة للنظام من حيث مطالبها والوسائل التي استخدمتها. ففيصل الدويش الذي قاد مجموعة الإخوان، التي شكّلت العمود الفقري لقيام المملكة العربية السعودية، أعلن تمرّده على الحكومة السعودية في العام ١٩٢٧، متهماً العائلة السعودية بالتبعية للغرب، والتعاون مع الإنكليز، وبالانحراف عن النهج الإسلامي الصحيح، وبعدم صلاحيتها لحكم المسلمين. وقد تعاون ابن سعود مع البريطانيين في إخماد ثورة الدويش والإخوان، وقد مات الدويش في السجن(٣٨). وفي ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ احتل جهيمان العتيبي ومؤيدوه الحرم المكّي خلال موسم الحج، متهمين الحكومة السعودية بالتحالف مع الأمريكيين، والاعتماد عليهم في الأمن، وبالتحلل والفساد، وقد استعانت الحكومة السعودية بقوات فرنسية للقضاء على حركة جهيمان، وتمّ إعدام جهيمان بقطع رأسه(٣٩). وقد فسّر أحد المراقبين الغربيين أحداث الحرم المكي بقوله «إن ما كان يرفضه متمرّدو الحرم

---

(٣٦) Frank Stoakes, «Social and Political Change in the Third World: Some Peculiarities of Oil-Producing Principalities of the Persian Gulf,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, Studies on Modern Asia and Africa; no. 8 (London: Allen and Unwin, 1972), p. 197.

(٣٧) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, pp. 153-154.

(٣٨) Madawi Al-Rasheed, «Bin Laden's Puritans Keep Saudis in Thrall to Rebellious Cycle,» in: Joshua Craze and Mark Huband, eds., *The Kingdom: Saudi Arabia and the Challenges of the 21st Century* (London: Hurst and Company, 2009), pp. 41-42.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٣.

المكي هو مستوى الفساد المتفشي في الأسرة المالكة، وتواطؤ العلماء مع ذلك. والواضح من الاتّهامات التي أعلن عنها المهاجمون هو أن هؤلاء العلماء قبلوا أن يستخدموا سلطتهم الدينية لدعم السلطة السياسية»(٤٠).

وفي هذا الصدد، يؤكّد باحث غربي آخر أن الأحداث منذ بداية التسعينيات أظهرت أن شرائح كبيرة في السعودية تتعاطف مع مطالب مجموعة جهيمان، وإن كانت تعبّر عنها بطرق مختلفة(٤١). وبعد احتلال الكويت وما تبعها من وجود أجنبي في المنطقة، وتبيُّن هشاشة النظام السعودي، ظهرت أشكال أخرى للمعارضة في السعودية اتصفت بالصبغة السلمية، وبطرح مناهج إصلاحية. ففي العام ١٩٩١، وقّع أكثر من ٤٠٠ شخصية سعودية رسالة تشتمل على عدد من مطالب الإصلاح في النظام السعودي، وكانت غالبية الموقّعين من أبناء الصحوة الإسلامية، واتبعت هذه المطالب في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بما عرف بمذكّرة النصيحة التي وقّعها حوالى ١٠٧ من شرائح العلماء السعوديين، وقد ووجهت هذه المطالب وغيرها إما باعتقال بعض أفرادها أو بالتجاهل أو بالاحتواء(٤٢). وهذا الموقف تجاه العلماء، كما يقول أحد المراقبين، هو دليل على أن العائلة السعودية تستظلّ بالإسلام، ولكنها تقدّم مصالحها ونفوذها على آراء العلماء(٤٣).

وقد يكون هذا الموقف الرسمي غير الموفّق والجامد هو السبب الرئيسي في ظهور فصيل لجماعة القاعدة في السعودية، وما تمخّض عن هذا التطور من عدم استقرار في السعودية (٤٤). وكبقية المعارضين السابقين كان موقف أسامة بن لادن معارضاً للسياسات السعودية المتمثلة في استدعاء القوات الأمريكية، وفي التحالف مع الولايات المتحدة(٤٥).

---

(٤٠) Joseph K. Kechichian, «The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia,» *International Journal Middle East Studies*, vol. 18 (1986), pp. 53-71.

(٤١) Daryle Champion, *The Paradoxical Kingdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform* (New York: Columbia University Press, 2003), p. 63.

(٤٢) Mahan Abedin, «Saudi Dissent More than Just Jihadis,» in: Craze and Huband, eds., *The Kingdom: Saudi Arabia and the Challenges of the 21st Century*, pp. 35-40.

(٤٣) Micahel Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, SUNY Series in Middle Eastern Studies (New York: State University of New York Press, 1999), p. 172.

(٤٤) Al-Rasheed, «Bin Laden's Puritans Keep Saudis in Thrall to Rebellious Cycle,» pp. 41-42.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٥.

٥ ـ البحرين

ولم تكن كلّ من البحرين وعُمان استثناء من بقية بلدان المجلس من حيث المطالبة بإصلاح الأنظمة السياسية الوراثية ومعارضة كثير من سياساتها المحلية والخارجية. فالمطالبّات بالإصلاح في البحرين كان يحرّكها عدد من العوامل، بعضها يتعلق بالسبق التعليمي وأثره في الوعي بالقضايا مقارنة ببقية بلدان المنطقة، وبعضها يتعلق بمحدودية الموارد لدى الحكومة، مما يقلل من قدرتها على استيعاب القوى المعارضة أو إضعافها، وبعضها كذلك كان طائفياً. لذلك، فقد شهدت البحرين كثيراً من الإضرابات والمسيرات في الخمسينيات كانت تعبيراً عن رغبة الشعب البحريني في الإصلاحات السياسية، وفي رفض الحماية البريطانية التي كان من أهم مظاهرها الأسطول البحري، ومشاركة القوات البريطانية في تفريق المظاهرات المناوئة لحلف بغداد، والعدوان الثلاثي على مصر حينذاك[٤٦]. وكانت هذه الاعتراضات تقودها لجنة تجمع بين أعضائها سنّة وشيعة أطلق عليها لجنة الاتّحاد الوطني، وقد اعتقل بعض أعضائها، وتم ترحيلهم. وقد تنوّعت بعد ذلك أسباب الإضرابات والمظاهرات، فبعضها كان بين المدرّسين، وبعضها كان من جانب عمال النفط، وبعضها الآخر كان بسبب قضايا تتعلق بالمحيط العربي[٤٧]. أما بعد ظهور الثورة الإيرانية، فقد تحوّلت الصبغة الرئيسيّة للتيارات المعارضة للحكومة البحرينية من التيارات الوطنية والقومية إلى تيارات إسلامية، خاصة التيار الشيعي الذي كانت له مواجهات عنيفة ودموية مع النظام البحريني، وإن كانت المعارضة السنّية لم تختف كذلك[٤٨].

٦ ـ عُمان

أما في عُمان، فإن أكبر تعبير شعبي لرفض الأوضاع السياسية تجسّد في ثورة ظفار التي كانت بداياتها في منتصف الستينيّات، وكانت لها أبعاد إقليمية، وكان لتدخل نظام الشاه عسكرياً في العام ١٩٧٣ دور رئيسي في إنهائها مع صيف العام ١٩٧٥[٤٩]. وقد برّر شاه إيران تدخل قواته إلى جانب القوات

---

(٤٦) J. B. Kelly, *Arabia, the Gulf, and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy* (New York: Basic Books, 1980), pp. 182-183.

(٤٧) Fred Halliday, *Arabia Without Sultans* (London: Saqi Books, 2002), pp. 440-46.

(٤٨) Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, pp. 175-176.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣١٤ ـ ٣٦٤.

العُمانية لضرب الثورة في ظفار على النحو التالي: «خذ ثورة ظفار في عُمان. لو نجحت تخيّل ما سيواجهنا في مسقط، العاصمة، مباشرة في مواجهة مضيق هرمز. في البداية عدد قليل من البنادق. وبعد ذلك مدافع بحرية وقنابل. إنّه نمط مألوف. أنا لا أستطيع تحمّل نشاطات تخريبية ـ وبذلك أعني أي شيء مفروض من الخارج ـ هم (العُمانيون) طلبوا مساعدتنا ونحن استجبنا»[٥٠].

ولا شكّ في أن إزالة قابوس لأبيه سعيد بن تيمور من الحكم بموافقة بريطانية هو دليل على أن النظام السابق لم يكن منسجماً مع الحدّ الأدنى من تطلعات وآمال الشعب العُماني، وبالتالي كان لا بُدَّ من استباق الانهيار وإحداث التغيير الذي يمتص النقمة من غير أن يحدث إصلاحات جذرية. وتشير بعض المصادر إلى أنَّ النظام العُماني اكتشف في العام ١٩٩٤ مجموعة من المعارضين الذين يعتقد أنّهم من السنّة الذين كانوا يخطّطون لانقلاب يشترك فيه عدد من القيادات العليا، ولهم علاقات بجهات خارج عُمان. وقد تمّت محاكمة ١٣١ منهم، وحكم على بعضهم بالإعدام، ولكن السلطان أصدر عن جميع الذين حوكموا عفواً عاماً بعد عام من صدور الأحكام[٥١].

رابعاً: الحاجة إلى تجاوز نظام الوراثة

على الرغم من أن فترة ما بعد الاستقلال في أغلب هذه البلدان قد شهدت كتابة دساتير تنصّ على ضرورة تحقيق المشاركة وحفظ حقوق المواطنين، إلا أن هذه النصوص لم تكن، كما بيّنا سابقاً، إلا تكديساً لسلطات الأسر الحاكمة، كما أنها ظلّت حبراً على ورق حتّى يومنا هذا، وتم إجهاض الإيجابي فيها بتجارب ديكورية لا تحقق الحدّ الأدنى من مشاركة شعوب المنطقة في تسيير مجتمعاتهم، هذا باستثناء تجربة الكويت النسبية[٥٢]. وسنعود إلى هذه التجارب عندما نتحدث عن البيئة المؤسسية لهذه البلدان. لذلك، فكما أنّ صيغة سقيفة بني ساعدة التي تعتبر النموذج الأوّل لممارسة الشورى لم تعد صالحة لهذا العصر بتعقيداته وإشكالياته المختلفة، فإن الصيغة القبلية السابقة، قبل اختزالها

---

(٥٠) *Newsweek*, 21/5/1973.

(٥١) Herb, Ibid., pp. 17-19.

(٥٢) الكواري، معدّ ومحرّر، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، ص ٥٦.

في حكم أسرة واحدة، كما هو حالنا اليوم، هي كذلك ليست قادرة على مواكبة مستجدات الحياة المعاصرة. وهذا ما يشير إليه الباحث الخليجي سعيد حارب بقوله: «ولا يمكن أن تدار الدول والمجتمعات المعاصرة وفق نظام تجاوزه الزمن من حيث الممارسة، بل إن ذلك يتعارض مع الممارسة الديمقراطية التي تقوم على أسس ومعايير وأدوات تفتقدها الممارسة القبلية التي تبقى إطاراً مرجعياً اجتماعياً لا أكثر، وبخاصة مع تضاؤل الارتباطات القبلية لأفرادها»(٥٣).

إذن، إذا كانت أصول ديننا تتعارض مع نظام الحكم الوراثي، وإذا كانت ممارسات الجيل الأوّل، أي جيل الخلفاء الراشدين، قائمة على الشورى والاختيار، وإذا كان هناك من أمرائنا الفعليين الذين أتيحت لهم الفرصة أن يتوارثوا الحكم، ولكن إيمانهم الراسخ وعلمهم الغزير بهذا الدين دفعهم إلى رفض الوراثة، كما فعل عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه)، وإذا كان المستشرقون أنفسهم يشهدون أن أصول الإسلام تقوم على العدل والشورى، وإذا كانت الحكومات الحالية لا تمثل حتّى روح النظام القبلي الذي كان سائداً في المنطقة سابقاً، وإذا كنا نعيش اليوم في عصر تنتشر فيه الديمقراطية بأشكالها المختلفة، لأن العقل الإنساني أدرك أنّ الحرية هي ركيزة أساسية في نهضة المجتمعات واستقرارها؛ إذا كان كلّ ذلك صحيحاً، فلماذا تتوقع الأسر الحاكمة في الخليج من شعوبها أن تعيش خارج دائرة أصولها الثقافية، وخارج دائرة الإجماع البشري، حتّى تستمر هي في ممارسة الاستبداد، وهدر الموارد، وجعل هذه المجتمعات أقرب إلى الغابة التي يفترس فيها القوي الضعيف؟ وهل يمكن أن تحدث نهضة، أو يتحقق استقرار في بلدان، يراد فيها لغالبية أبناء المجتمع أن يتحولوا إلى مواطنين من الدرجة الثانية، في الوقت الذي يتصدّر فيه أعضاء الأسر الحاكمة المرتبة الأولى، لا لاعتبارات تتعلق بالتقوى أو الكفاءة، كما أراد الله سبحانه وتعالى، وكما هو حاصل في أغلب الدول المتقدمة، وإنّما بسبب انتمائهم إلى هذه الأسر فقط؟ إننا لا نعتقد ذلك، بل إن ما نعتقده هو أن هذه النظرة، وهذا النهج الذي بدأ منذ خلافة معاوية، كان مدخلاً إلى غياب المساءلة، وما تبعها من تراجع الأمة على كافة الصعد. فهذا النوع من الحكم هو سبب التخلف والجمود الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية والإسلامية منذ فترة طويلة، وبالتالي فإنه لا بُدَّ من تصحيح الفهم والمسار معاً لينسجما مع المفهوم

(٥٣) انظر تعقيب سعيد حارب، في: المصدر نفسه، ص ١٥٣.

الذي ذكره المغيرة بن شعبة، وهو التساوي في العبودية لله، والعمل بوحي قوله سبحانه وتعالى: ﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يَعِظُكُم لعلَّكم تَذَكّرون**﴾[٥٤].

ولو نظرنا إلى تجارب بعض المجتمعات الغربية مع النظم السياسية الوراثية، خاصة الدول الأوروبية كبريطانيا والدانمارك وغيرها، لاتضح لنا أن تلك المجتمعات ما كانت لتستقرّ، أو لتحقق التقدّم الذي حققته عبر القرون الماضية، لولا إزالة هذه الأنظمة الوراثية في أفضل الأحوال، كما حصل في فرنسا، أو تحويلها إلى «ملكيات دستورية»، يظل فيها للأسر الحاكمة دور رمزي ومراسيمي، كما هو الحال في بريطانيا، بينما تتنافس الأحزاب المختلفة والممثلة لإرادة المجتمع، ويحكم منها الحزب الذي يحوز على الأغلبية البرلمانية، ولا تتدخل الملكة في شؤون الحزب الحاكم، لأنه تمّ انتخابه من قبل المجتمع، وجاء ببرنامج يحاسب على أساسه. هذا هو مبدأ تداول السلطة وتحقيق المساءلة على كلّ مستوى، الذي يعتبر صمام الأمان في المجتمعات الغربية المعاصرة، وهذا هو أفضل ما أبدعته العقول البشرية في عصرنا، بل هو الأقرب إلى روح نموذج الخلافة الراشدة، لأن هذا النموذج الحديث وأهله قد استفادوا، كما يؤكّد أحد روّاد الفكر الإصلاحي العربي، من الإسلام أكثر من استفادة المسلمين منه بقوله: «على أن هذا الطراز السامي من الرياسة هو الطراز النبوي المحمّدي لم يخلفه فيه حقاً غير أبي بكر وعمر، ثمّ أخذ التناقص، وصارت الأمة تطلبه وتبكيه من عهد عثمان إلى الآن، وسيدوم بكاؤها إلى يوم الدين إذا لم تنتبه لاستعاضته بطراز سياسي شوري، ذلك الطراز الذي اهتدت إليه بعض أمم الغرب؛ تلك الأمم التي لربما يصحّ أن نقول إنها قد استفادت من الإسلام أكثر مما استفاده المسلمون»[٥٥].

---

(٥٤) **القرآن الكريم**، «سورة النحل،» الآية ٩٠.

(٥٥) عبد الرحمن الكواكبي، «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد،» في: عبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة للكواكبي**، إعداد وتحقيق محمد جمال طحان، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٤٤٧.

الفصل الثاني

الثقافة العربية الإسلامية

في خضم حالة الركود والهزائم وبقية مظاهر التخلف الذي يعيشها العرب اليوم، تعلو أصوات تطالب بترك كلّ ما هو قديم من قيم وعادات وتراث وتاريخ، وحتّى اللغة، لأن هؤلاء يرون في تقمّص مسار الدول الغربية، خيره وشرّه، هو المخرج الوحيد لأمتنا، مما هي فيه من مآسٍ وتأخر. لذلك رأينا أن نتوقف قليلاً عند هذه المقولة لنفنّدها ونعرف مدى صحتها في ما يتعلق بتراثنا العربي الإسلامي، آملين أن يكون في هذه المراجعة شيء من التنبيه والتذكير بأن ليس كلّ جديد هو صورة من صور التقدّم، كما أنّ ليس كلّ قديم هو مظهر من مظاهر التخلف. واستخدامنا هنا لمصطلح «التراث العربي الإسلامي» هو محاولة منا، في ظلّ الظروف المأزومة التي تمر بها أمتنا العربية، وانعكاسات ذلك على تعامل مكوّناتها الدينية والطائفية والإثنية مع بعضها البعض، لتأكيد أهمية إدراك الأجيال الصاعدة من العرب المسلمين والمسيحيين في وطننا العربي أن الحضارة التي نتحدث عنها هي نتاج لجهود بذلها العرب المسلمون، جنباً إلى جنب مع إخوانهم المسيحيين العرب منذ فترة متقدمة وقديمة، وهذا يعني أن النهضة المستقبلية المنشودة لن تقوم إلا بتكاتف وتآلف مكوّنات هذه الأمة وعلاج كلّ القضايا، خاصة الخلافية منها، في جو من المصارحة والحرية والاحترام المتبادل وحماية الخصوصية، وتجنّب أية هيمنة للأكثرية على الأقلية[1].

---

(١) فدوى أحمد محمود نصيرات، «المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (١٨٤٠ ـ ١٩١٨)،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٦٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩)، ص ٧ ـ ٢٥.

أولاً: أهمية الثقافة في النهضة

لِكُلّ مجتمع مخزون ثقافي يحدد هويته ويمثل جسر التواصل بينه وبين ماضيه ومستقبله، وهذا المخزون يقوم كذلك بدور المحرك، لأنه يزوّد المجتمع بالمنظومة القيمية التي تصهر أفراد المجتمع، وترسم لهم رؤية حول الكون الذي يعيشون فيه، وسبل عمارته، وتحقيق السعادة والاستقرار، وتحدد لهم كيفية إدارة علاقاتهم مع غيرهم من البشر، ومع بقية مكوّنات هذه الحياة من حيوانات، ونباتات، وبيئة وغيرها. لذلك نرى أن هانتنغتون ـ أستاذ التاريخ في جامعة هارفارد وصاحب نظرية صراع الحضارات ـ يؤكّد في كتاباته أهمية الحفاظ على المكوّنات الثقافية للمجتمع الغربي، أو ما يسمّيها أحياناً بـ «الهوية»، التي كانت سبباً، كما يقول، في تقدّمه واستقراره. ومن بين أهم مكوّنات الثقافة أو الهوية الأمريكية، كما يراها هانتنغتون: اللغة، والقيم الدينية، خاصة البروتستانتية منها، والقيم السياسية والاجتماعية حول ما هو خير وما هو شرّ، والمؤسسات التي تعكس وتعبّر عن هذه القيم[٢].

أما فوكوياما فيرى أن «ازدهار وانتعاش المجتمع المدني يعتمدان على العادات والقيم والأخلاق السائدة في المجتمع، وهي صفات، وإن كان من الممكن تطويرها بطريقة غير مباشرة من خلال السلوك السياسي، إلا أنّه ينبغي إنعاشها بزيادة الوعي بالثقافة واحترامها»[٣].

وهذا ناتان شرانسكي، عضو الكنسيت الإسرائيلي، ونائب رئيس الوزراء السابق، والحاصل على جائزة الرئيس الأمريكي للحرية، والحائز كذلك على ميدالية الكونغرس الأمريكي الذهبية، يؤكّد في كتاب حديث له بعنوان **دفاعاً عن الهوية** أن الصراع المتوهم بين الحرية والهوية السائد لدى عدد متزايد من المثقفين في الغرب لا أساس له من الصحة، بل إنّه من الخطأ الاعتقاد به، حيثُ إنَّ الديمقراطية لا يمكنها وحدها أن تواجه قوى الاستبداد والإرهاب، فبينما تستطيع الديمقراطية تعبئة مواردها البشرية والمادية، إلا أن عدوها، كما يقول، يمتلك إرادة قوية. ويضيف قائلاً: «إن عدوناً يملك إرادة قوية لأن

---

(٢) Samuel Huntington, *Who Are We: The Challenges to America National Identity* (New York: Simon and Schuster, 2004), p. 30.

(٣) Francis Fukuyama, *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity* (London: Penguin Books, 1995), p. 5.

هويته قوية، وينبغي أن نواجه هذه الإرادة الهادفة بهويتنا القوية»(٤).

ويسترسل شرانسكي في حديثه عن الهوية وأهميتها قائلاً إنه عندما يقول القائد الروحي للقاعدة، أسامة بن لادن: «سننتصر لأن الغرب يحبّ الحياة، بينما نحن نحب الموت»، فهو يلفت الانتباه إلى قوة أثر الهوية. ويضيف شرانسكي متحدثاً عن ابن لادن بالقول: «إن هذا الرجل الشرير مصيب في شيء واحد، وهو أن الهوية قوة عظيمة لأنها تفتح للإنسان أفقاً وعالماً أفسح من عالم المادة المحسوس، وأن هناك أشياء أسمى يمكن أن يضحى بالنفس من أجلها. وعندما يقلل الغرب الحر من أهمية هذه المقولة فإنه يعرض نفسه لمخاطر»(٥).

وبغضّ النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع شرانسكي، إلا أننا نعتقد أنّه يؤكّد أنَّ هوية الإنسان، بأبعادها الدينية وغير الدينية، تمثل رافداً روحياً وزاداً متجدّداً في قيامه بدوره في عمارة الأرض والتواصل مع الآخرين، سواء كانت النتائج المترتبة على هذا التواصل سلبية أو إيجابية.

ثانياً: واقع الثقافة الإسلامية

ولا شكّ في أن ثقافة المجتمعات، وما إذا كانت تساعد على التقدّم، أو أنّها تمثل عقبة في طريقه، هي أحد أهم الموضوعات التي يتم الحديث عنها في الوقت الحاضر في مؤسسات الأبحاث، وفي بقية المحافل الدولية، وذلك من أجل المزيد من الفهم لعوامل التقدّم والتخلف. وقد تأسس مشروع عالمي في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، بالتنسيق مع خبراء من كثير من دول العالم، لتعميق الفهم حول دور الثقافة في تطور المجتمعات. وقد تمّ هذا التقييم لدور الثقافات في التنمية على أساس مجموعة من المعايير، من أهمها معرفة ما إذا كانت ثقافة ما تعمّق لدى أتباعها السعي، والعمل، والانضباط، وحب الكسب، وتحصيل المعرفة، والأمانة، والشجاعة، وتشجيع التعليم، والإنتاجية، وحب المنافسة، والإبداع، والالتزام بالقانون، ومحاربة الفساد، وحماية الحريات، وتحقيق الترابط العائلي، والانسجام المجتمعي، وغيرها من المعايير التي تساهم في الرقي والاستقرار. وعندما طبقت هذه المعايير على ١١٧ دولة، كانت النتائج،

---

(٤) Natan Sharanski, *Defending Identity: Its Indispensable Role in Protecting Democracy* (New York: Public Affairs, 2008), p. x.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢.

بحسب الدراسة، تشير إلى أن القيم البروتستانتية هي أكثر مساهمة في التحديث من القيم الكاثوليكية، وقد وجدت الدراسة أن القيم الكونفوشيوسية السائدة في الصين وغيرها من دول شرق آسيا هي أكثر تحفيزاً للتطور والتنمية من القيم الإسلامية السائدة هناك، بل إن واقع المسلمين، كما تشير إليه هذه الدراسة، يضعهم في ذيل القائمة مقارنة بالديانات الغربية وبالقيم الكونفوشيوسية، على كلّ صعيد، علماً بأن الباحثين لا ينكرون أن القيم السائدة عند المسلمين اليوم ليست القيم نفسها التي كانت سبباً لازدهار الحضارة العربية الإسلامية في السابق[٦]، وهذه نتيجة نقدرها ونتفق معها إلى حدّ كبير، وإن كنا قد نختلف في بعض تفاصيلها. إن نتائج الدراسة السابقة تؤكد أهمية الثقافة كمحدد للتنمية، ولكنها تشير في الوقت نفسه إلى أن الثقافة السائدة عند المسلمين اليوم تمثل عقبة في طريق التنمية، ونحن وإن كنا لا ننكر الواقع المتخلف للمسلمين اليوم، إلا أننا نعتقد أن المقولة السابقة فيها كثير من التعميم الذي يحتاج إلى شيء من المناقشة والتجلية، وذلك حتّى لا نقع في فخّ الحكم على الإسلام من واقع تجارب المسلمين وممارساتهم التي قد تقترب أو تبتعد من أصوله الثابتة والنقية، ذلك أنّه إذا كان الخلل المدّعى هو في الأصول، فهذا نرفضة اعتقاداً لأنه يعني أننا مطالبون بترك هذه الأصول وتقمّص ثقافة أخرى غير ثقافتنا، وهذا طبعاً لا يفكر فيه شخص لديه ذرة عقل أو منطق. أما إذا كان الخلل في ممارسات المسلمين وانحراف هذه الممارسات عن أصول دينهم الثابتة، فهذا يعني أننا مطالبون بالتنقيب عن هذه الأصول الثابتة، والعودة إليها، وتأسيس مجتمعات عصرية على أساسها، والاستفادة مما عند الغير من إبداعات وتراكمات معرفية لا تتضارب مع روح هذه الثوابت من غير حرج ولا خجل، لأننا مأمورون بذلك.

ثالثاً: الثقافة بين الأصول والممارسة

إنَّ إقرارنا بأن الثقافة العربية الإسلامية اليوم تعتبر معوقاً لنهضتهم، وهي ليست الثقافة نفسها التي قامت عليها حضاراتهم سابقاً، كما أشارت إلى ذلك الدراسة السابقة، يحتم علينا التنبيه إلى أهمية الفصل بين المنابع الأصيلة لهذه الثقافة وثقافة عصور الاستبداد، وذلك بالتشديد على الأمور التالية:

---

(٦) Lawrence Harrison, *The Central Liberal Truth* (Oxford: Oxford University Press, 2006), pp. 87-119.

١ ـ لا بُدّ من أن نفصل بين الثقافة العربية الإسلامية الأصيلة، التي تتكون من الثوابت الحضارية المستمدة من كتاب الله وسنّة نبيه (عليه أفضل الصلاة والتسليم)، وتاريخ العرب والمسلمين الذي يشتمل على فترات تختلف في درجة اقترابها وابتعادها من النموذج الأصيل. فالحكم على العرب والمسلمين اليوم بأنّهم في حالة جمود، بل تخلف على أكثر من صعيد، لا ينكره أحد، ولكن الصحيح كذلك أن هذه الأمة قد عاشت فترات سابقة، وبشهادة الغربيين أنفسهم، كانت لها فيها الريادة والسيادة على البشرية جمعاء. وطالما أن حديثنا هو عن دور الثقافة كأحد محددات التنمية والنهضة، فقد يكون من المفيد أن نستمع مرة أخرى إلى برنارد لويس المؤرخ والمستشرق، وهو يتحدث عن تاريخ المسلمين في كتابه المعنون: **أين حصل الخطأ**، والمقصود بالخطأ هنا هو انحراف الحضارة العربية الإسلامية عن مسارها الحضاري الأصيل، حتّى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم، أي في بداية القرن الحادي والعشرين، من تراجع على كافة الصعد. ففي هذا الكتاب يقول لويس ما معناه أن كثيراً من الناس يتساءلون عمّ إذا كان الإسلام هو عقبة في طريق تقدّم المسلمين؟، ويجيب متسائلاً: كيف يمكن أن يكون الإسلام عقبة والمسلمون كانوا رواداً للعالم في ثلاثة مجالات رئيسيّة هي: الحرية والتقنية والتنمية، ذلك عندما كانوا أكثر قرباً من أصول دينهم ومنابعه، مما هم عليه في الوقت الحاضر؟ ويضيف قائلاً إنَّ التساؤل المنطقي هنا هو: ليس ماذا صنع الإسلام بالمسلمين اليوم، وإنّما السؤال الأصح هو ماذا فعل المسلمون بالإسلام حتّى وصلوا إلى الواقع الحالي[٧]؟ نعم، هذه شهادة مستشرق يهودي، وليس متعاطفاً مع العرب أو المسلمين، ولكنه حريص على سمعته كمؤرخ، ومهما اختلفنا معه في بعض تفسيراته ومواقفه الأخرى أو حتّى في غاياته، إلا أنّه يؤكّد كغيره أن الإسلام بمنابعه الأصيلة كان رائداً للحضارات التي عرفتها البشرية. وهذا المؤرخ ويل ديورانت يقول في كتابه: **عصر الإيمان**، نقلاً عن الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، إنّه عندما كانت أوروبا تغطّ في سبات عميق في القرون الوسطى، كانت الحضارة العربية الإسلامية تعيش عصرها الذهبي، حيث كانت لها مساهمات في شتى فروع المعرفة، كالعلوم الطبيعية، والطب، والفلسفة، فابن سيناء كان أعظم كاتب في الطب، والرازي كان أعظم طبيب، والبيروني

(٧) Bernard Lewis, *What Went Wrong?* (London: Weidenfeld Nicolson, 2002), p. 156.

كان أعظم عالم جغرافي، وابن الهيثم كان رائداً في البصريات، وجابر بن حيان كان أعظم كيميائي، وابن رشد كان أعظم الفلاسفة. ويضيف ديورانت قائلاً: لقد كان للعرب دور محوري في تطوير منهج البحث العلمي، فعندما نقل روجر بيكون منهج البحث العلمي إلى أوروبا، كان قد تأثر في ذلك بالعرب المسلمين في إسبانيا، ويختم حديثه بالقول إن علماء النهضة الأوروبية قد وقفوا على أكتاف عمالقة العرب وهم يؤسسون لحضارتهم المعاصرة(٨). هذا ما قاله ديورانت، أما مؤرخ التاريخ الاقتصادي المعاصر، دايفيد لانديس، فيقرر في كتابه: **ثروة وفقر الأمم** أنَّ الفترة الواقعة ما بين العامين ٧٥٠ و١١٠٠ الميلاديين، قد شهدت تفوق العلوم والتقنية التي كانت عند العرب والمسلمين، على تلك التي كانت عند الأوروبيين، مؤكّداً أن أوروبا قد حصلت على هذه العلوم من خلال اتصالها بالعرب المسلمين في إسبانيا، وأن الإسلام كان أستاذاً لأوروبا خلال هذه الفترة(٩). ويضيف قائلاً، وأنا استشهد بنصّ كلماته هنا: «عندما احتل الصليبيون القدس في العام ١٠٩٩ عاثوا فيها فساداً، فدمروا واغتصبوا، وقتلوا، بينما عندما استعاد صلاح الدين القدس للمسلمين في العام ١١٨٧ حافظ عليها، ولم يفعل ما فعله الصليبيون»(١٠).

فأية ثقافة، يا ترى، تستطيع أن تدّعي الشموخ والرقي اللذين وصلت إليهما حضارة العرب والمسلمين عندما كانت تؤخذ من منابعها الصافية، وليس عبر مواسير الحكم الاستبدادي بكافة أشكاله ودرجاته؟ نعم، نحن اليوم في حالة تخلّف، ولكننا على يقين أننا متخلفون، ليس بسبب التزامنا بديننا، وتأسيسنا لحياتنا اليومية على تعاليمه الصحيحة، وإنّما نحن متخلفون لأننا ابتعدنا عن أصالة هذا الدين، وعن قيم الثقافة العربية الإسلامية التي مثلت الفرق بيننا وبين بقية الحضارات، في المثال الذي ذكره لانديس عمّا فعله الصليبيون في القدس، وما لم يفعله صلاح الدين الأيوبي. نعم، إننا قد نتساوى مع بقية الحضارات في الإنجازات المادية والعلمية، وقد يتفوق بعضنا على بعض بين فترة وأخرى، ولكننا سنسمو دائماً على جميع الحضارات في أخلاقنا وقيمنا، وهذا ما يشهد به التاريخ لنا، خاصة عندما نكون في أوج انتصاراتنا،

---

(٨) Richard Nixon, *Seize the Moment* (New York: Simon and Schuster, 1992), p. 199.

(٩) David Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (New York: Norton and Company, 1999), p. 54.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٤.

لأن هذا التواضع هو سمتنا التي تعلمناها من قائدنا، وقدوتنا، ورسولنا محمّد (ﷺ) وهو يدخل مكة فاتحاً، ولكن متواضعاً ومسامحاً بقولته المشهورة لقومه: «اذهبوا فانتم الطلقاء»، هذا الموقف الحضاري الذي لم نشاهده في الحضارات القديمة والحديثة. وهذه أحداث العراق وأفغانستان وغزة وسجن غوانتانامو تدين إدانة صارخة قوات الاحتلال أو «القوة العظمى» في هذا العصر، وهي تضيف شواهد جديدة على ما يمكن أن يفعله الإنسان عندما لا تنبع سلوكياته من وازع أخلاقي. وليس أدل على ما نقول من محاضرة للأمير تشارلز، ولي العهد البريطاني، ألقاها في العام ١٩٩٦ في قاعة المؤتمرات في وزارة الخارجية البريطانية، أكد فيها أهمية الثقافة في الحياة والدور الرائد الذي يمكن للثقافة العربية الإسلامية أن تؤديه في نهضة البشرية عندما قال: «لقد كنت أستشعر دائماً أن التراث في حياتنا ليس من صنع الإنسان، إنّما هو إلهام فطري وهبه الخالق لنا لإدراك إيقاع الطبيعة، والتناغم الجوهري الذي ينشأ عن وحدة أضداد متفرقة ماثلة في كلّ مظهر من مظاهر الطبيعة. إنَّ التراث يعكس النظام السرمدي للكون، ويشدّنا إلى الوعي بالأسرار العظيمة للكون الفسيح، بحيث نستطيع ـ كما قال الشاعر وليم بليك ـ أن نرى كامل الكون في ذرة، ونرى الأبدية في لحظة.

«إنَّ الثقافة العربية الإسلامية في شكلها التراثي جاهدت للحفاظ على هذه الرؤية الروحية المتكاملة للعالم بطريقة لم نجدها نحن خلال الأجيال الأخيرة في الغرب موائمة للتطبيق. وهناك الكثير مما يمكن أن نتعلمه من رؤية العالم الإسلامي في هذا المضمار.

«إننا ـ نحن أبناء الغرب ـ نحتاج إلى معلمين مسلمين ليعلمونا كيف نتعلم بقلوبنا، كما نتعلم بعقولنا. وإن اقتراب الألف الثالثة قد يكون الحافز المثالي الذي يدفعنا إلى استكشاف هذه الصلات وتحفيزها. وآمل أن لا نفوّت الفرصة السانحة لإعادة اكتشاف الجانب الروحي في رؤيتنا لوجودنا بأجمعه»[١١].

٢ ـ نريد كذلك أن نلفت الانتباه إلى أن الحضارة العربية الإسلامية التي تراجعت، والواقع المأزوم الذي تعيشه البلدان العربية والإسلامية اليوم، بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي، يجب أن لا يعمينا عن إدراك عمق آثار

---

(١١) الشرق الأوسط، ١٥/ ١٢/ ١٩٩٦.

الثقافة العربية الإسلامية، والمنظومة القيمية التي غرسها هذا الدين، حتّى في ظلّ هذا التأزم والتخلّف. فالحركات الإسلامية اليوم، وعلى الرغم من كلّ جوانب القصور التي تعتريها التي لا ننكرها، استطاعت أن تحقق عدداً من الإنجازات التي يمكن اعتبارها لبنات أساسية في بناء النهضة المنشودة، سواء كان ذلك في مجال الحفاظ على هوية الأمة، أو في تحرير الأرض، أو في إزالة الغطاء عن الحكومات التي احتكرت الدين لأغراضها الضيقة، أو للحفاظ على ثروات الأمة، أو غيرها من الإنجازات. هذه الإنجازات الأولية للحركات الإسلامية يؤكّدها كثير من الباحثين الموضوعيين غير المحسوبين على هذه الحركات. فهذا الباحث العربي عبد الإله بلقزيز في معرض تقييمه للحركات الإسلامية، وبعد أن حذر هذه الحركات الإسلامية من خطورة احتكار الدين، كما فعلت بعض الأنظمة الرسمية، يقول: «لا تغير هذه الملاحظة النقدية في شيء من شعورنا ـ الفكري والأخلاقي ـ بواجب الاعتراف للحركة الإسلامية المعاصرة بما نهضت به من أدوار كبيرة، وما قدمته من تضحيات عظيمة، في معركة الممانعة الاجتماعية والسياسية والثقافية، ضدّ الحيف والتهميش والقمع، ومن أجل صون هوية الأمة من التبديد، وتحرير الأرض من الاحتلال، وهي مساهمة توّجتها قوة سياسية رئيسية في العشرين عاماً الأخيرة، ورفعت من رصيد صورتها ومصداقيتها لدى الشعب»[١٢].

٣ ـ ولكن، هل يكفي اعتزازنا بماضينا والوقوف مكتوفي الأيدي ونحن نعيش عالماً بدائرتيه العربية والإسلامية يتراجع على كافة الصعد التنموية والأمنية؟ لا بالتأكيد، هذا ليس كافياً، ولكننا أردنا أن نكون على درجة من الدقة في تشخيصنا لأزماتنا، بدل أن يفرض علينا هذا التشخيص من غيرنا، سواء كان ذلك بنية خالصة أو لغاية في نفس يعقوب. فالسؤال المنطقي الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا في ظلّ المعطيات السابقة هو: ليس ماذا فعل الإسلام بنا، وكأنه يراد لنا أن نلقي بعلاتنا على ديننا، وإنّما السؤال الوجيه الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو: ماذا فعلنا نحن العرب فهما وتطبيقاً بهذا الدين، حتّى أصبحنا في ذيل القافلة البشرية؟ إنَّ الإجابة المختصرة عن هذا التساؤل المهم هي أن رأس الداء هو الاستبداد الذي حلّ بالأمة منذ نهاية

---

(١٢) عبد الإله بلقزيز، **الإسلام والسياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١)، ص ١٧.

الخلافة الراشدة، وضرب بأطنابه على كلّ صعيد من صعد الحياة، فبدأ بالسياسة فجعلها وراثة، وانتقل إلى الاقتصاد فحوله إلى نهب وسرقات، ثمّ انقضّ على التعليم فجعله تجهيلاً وتخديراً وجموداً، وسيطر على الإعلام فجعله دعاية وتشويهاً للحقائق، ثمّ تغلغل في الإدارة فجعلها روتيناً قاتلاً وفساداً متفشياً، ثمّ نزل إلى الأسرة فجعلها نواة خاوية من الإبداع والتفكير والتميّز، وهكذا لم يترك الاستبداد ركناً من أركان هذه الأمة إلا أصابه وأفسده بدرجة أو أخرى، وأصبح بذلك كالفيروس الذي عطّل جهاز المناعة لهذه الأمة، وإذا بالأمراض تدبّ في قلبها وأطرافها، وإذا بها تتراجع وينحسر نفوذها، وإذا بأعدائها ينقضّون عليها محاولين إبقائها في حالة هي أقرب إلى حال الرجل المشلول، حتّى تسهل عملية النهب والتقطيع والتدمير بعد ذلك. وها نحن اليوم نشاهد المواطن العربي لا يتنعّم بالحرية التي يمارسها غيره، ولا يلتزم بالنظام كما يلتزم به من هو أقل منه وعياً أو مستوى معيشة، وهو أقل اهتماماً بالنظافة، علماً أنّه قد يتوضأ خمس مرات في اليوم، وهو لا يعرف قيمة الوقت، فقد يتأخر عن موعد قطعه على نفسه ساعة أو أكثر، وهو يعلم أنَّ الصلاة هي كتاب موقوت، وهو يتحدث عن مسؤوليته تجاه وطنه وأسرته ومؤسسته ودينه، ولكن ممارسته لهذه المسؤوليات في واد آخر، وهو يتحدث كثيراً عن الأمانة، والصدق، وبذل الجهد، ولكنه لا يترك سبيلاً إلى الاحتيال، والكسب السريع، واستغلال منصبه، والتقاعس في عمله.

وها نحن الآن نصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليون عربي، ولكن دولة من دول أوروبا الهامشية كإسبانيا تنتج أكثر ما ننتجه نحن مجتمعين في العام الواحد، وإذا خصمنا حجم الريع النفطي من حسابات الناتج المحلي، فإن إنتاجنا قد ينخفض إلى نصف ما تنتجه إسبانيا. وعلى الرغم من أن تعدادنا السكاني، كبلدان عربية مجتمعة، يقارب سكان الولايات المتحدة، إلا أنَّ نشاطنا الاقتصادي يقلّ عن عشر الإنتاج الأمريكي. أما الطموح الجاد والتميّز بالنسبة إلى الواحد منا فهو أضغاث أحلام، كما أن الأمانة هي مضيعة من الحكام إلى عمال البلديات، والنقد البناء هو ضائع بين الجبن والخنوع من جهة، والسفاهة والحمق من جهة أخرى، وكذلك حال بقية القيم السامية التي علّمنا إياها ديننا، والتي تأسست عليها حضارة أجدادنا، وتحقّق بها كثير من إنجازات الدول المعاصرة، كاحترام التخصّص، وإتقان العمل، واحترام حقوق الآخرين، واحترام القانون، واللين في التعامل مع الغير، والاستفادة من

تجاربهم(١٣). طبعاً، هذه السلوكيات هي السلوكيات الغالبة في وطننا العربي، بما في ذلك بلادنا الخليجية، ولا يعني ذلك أنّه لا توجد فئات تعتبر سلوكياتها قدوة، إلا أنّها، وللأسف، قليلة التأثير في هذه المجتمعات. إن توقفنا عند هذه الجزئيات دليل على أننا نعتقد أن هذه السلوكيات هي مؤشرات على درجة استعداد المجتمع للنهضة، كما أننا أردنا أن نبيّن حجم الكارثة التي نتجت من الاستبداد الذي تعرّضت له هذه الشعوب عبر القرون حتّى أصبحت في وضعها الحالي.

رابعاً: الثقافة بين الثبات والمرونة

إذا أدركنا أنَّ الخلل هو فينا، وليس في ديننا، وإذا اتضح لنا أن أوّل الانحرافات التي ابتليت بها هذه الأمة هو الاستبداد وما نتج منه من تشويه ومسخ لثقافتنا، ومن خلالها تدمير لأجيال الأمة المتعاقبة، فإن الخطوة الأولى في مسيرة الألف ميل من النهضة المنشودة تتمثل في العودة إلى المنابع الثقافية الأصيلة، وإعادة قراءة جميع جوانبها، من سياسة، واقتصاد، وأدب، وشعر، وتاريخ، وعلاقات محلية ودولية، وحتّى بعض جوانب الفقه، وغيرها من تشعّبات هذه الثقافة، وتنقيتها من ثقافة الاستبداد، حتّى تصبح صالحة كأساس صلب لنهضتنا المنشودة. ونحن متيقّنون من أن هذه القراءة، أو إعادة القراءة، إذا شئت، وما سينتج منها من تصفية لتراثنا المتراكم، والعودة إلى المنابع الصافية لهذا الدين، ستكون قاعدة للنهضة المستقبلية، كما كانت باكورة للنهضة السابقة. وعندئذ سنجد أن كثيراً من الشقاق والخلافات التي أوجدتها ثقافة الاستبداد بين شرائح المجتمع ستتلاشى، بل والأكثر من ذلك أننا سنجد أن الفجوة التي بيننا وبين كثير من منطلقات النهضة المعاصرة التي ابتكرها الإنسان هي أساس منطقي لها، وسيتضح كذلك للكثير من أبناء هذه المجتمعات كيف أن الثوابت الشرعية والمبادئ الأساسية التي نتشبث ونذكّر بها، كانت وما زالت صمامات أمان ضدّ إفراط العقل أو تفريطه، كما يتضح من مثالب الحضارة المعاصرة وإخفاقاتها المتزايدة على كافة الصعد. إنَّ هذه الثوابت هي أقرب إلى خطوط ملعب الكرة الذي يحفظ اللاعبين من الانحراف عن الغاية الأساسية، وهي تسجيل الأهداف، وبالتالي فإن الخروج على هذه الخطوط هو مكلف،

---

(١٣) Harrison, *The Central Liberal Truth*, p. 18.

ولكن اللاعب بإمكانه استخدام كلّ طاقاته الجسدية والذهنية في داخل خطوط الملعب ليحقق النصر لفريقه، وهكذا هو حال الثوابت الشرعية، مهمتها هي حفظ الإنسان من التجاوز الذي قد ينتج بسبب اتباع الهوى، أو بسبب قصر النظر، أو بسبب قلة التجربة، أو بسبب التأثر بظروف وقتية. وفي إطار هذه الثوابت بإمكانه أن يعمل عقله وكافة قدراته لفهم هذا الكون ونواميسه، وتسخيرها لخدمته، وهو يقوم بدور الخلافة والتعمير الذي أناطه الله به: ﴿**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**﴾[١٤].

وزيادة في توضيح أهمية هذه الثوابت، نضرب بعض الأمثلة من واقع الحياة. ففي ما يتعلق بنظام الحكم نرى أن الإسلام لا يحدد نظاماً سياسياً بعينه، أو يصف طريقة معينة لانتخاب الحاكم، وإنّما هو يضع المبادئ العامة المتمثلة في العدل والمساواة والشورى، ويترك كيفية إنزال هذه المبادئ على الواقع للعقل البشري، بما يتناسب مع خبرته وظروفه وبيئته وتحدياتها[١٥]. وهنا تكمن معجزة هذا الدين، حيث إنّه يضع الثوابت التي تتصف بالمرونة، ولا تؤدي إلى الجمود، وتترك مساحة واسعة للإبداع والابتكار ومواكبة الحياة المتجدّدة، وفي الوقت نفسه تمثل وقاية من الإفراط والتفريط بكافة أشكالها. وما يؤكّد هذا القول الطرق المتعددة التي تمّ بها اختيار الخلفاء الراشدين الأربع، فأبو بكر (رضي الله عنه) رشحه عمر، وبعد ذلك انتخبه المسلمون، وعمر (رضي الله عنه) رشح، وهو على فراش الموت، ستة من أبرز صحابة رسول الله (ﷺ)، وكان سابعهم، كما سبق ذكره، ابنه عبد الله، ليرجح كفة أحد المرشحين في حالة تساوي الأصوات من غير أن يسمح له أن يرشح نفسه. وقد وقع اختيار هذه النخبة على عثمان (رضي الله عنه)، وتمّت موافقة المسلمين عليه بعد ذلك، وبعد موت عثمان (رضي الله عنه) تنادت مجموعة من المسلمين في مسجد الرسول (ﷺ) بترشيح علي (رضي الله عنه)، وبعد ذلك بايعته غالبية المسلمين[١٦]. وكل هذه الصيغ الانتخابية تعتمد على إجماع الأمة، وليست فيها وراثة أو تخصيص صيغة بعينها لانتخاب خليفة المسلمين. وقد يرى المسلمون اليوم أو غداً أن هناك صيغة ابتكرها الإنسان عبر هذه السنوات، وهي أكثر ملاءمة

---

(١٤) **القرآن الكريم**، «سورة هود،» الآية ٦١.

(١٥) محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، ٢ ج (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦)، ص ٢٣ - ٢٤.

(١٦) Muhammad Asad, *The Principles of State and Government in Islam* (Gibraltar, UK: Dar Al-Andalus, 1980), p. 28.

لعصرهم، فيأخذون بها، وبذلك فهم لن يكونوا بفعلهم هذا قد خرجوا عن روح دينهم، وسيبقى الخلفاء الراشدون قدوة لهم في أخلاقهم، وعقائدهم، وإيمانهم، وفي ممارساتهم، التي لا تقبل التغيّر عبر الأزمان. أما بقية اجتهاداتهم التي تمّت في بيئة ومعطيات أملتها ظروفهم وبساطة مجتمعهم، فإنّها غير ملزمة للأجيال اللاحقة، بل قد تتعارض مع روح هذا الدين، لأنها ستؤدي إلى جمود المجتمعات الإسلامية عند الصيغ السابقة البسيطة والمفصّلة على معطيات غير المعطيات الحالية. فإذا كان الخلفاء الراشدون (رضوان الله عليهم) قد انتخبوا خليفتهم الأوّل في سقيفة بني ساعدة، لأن أعدادهم كانت قليلة، فإن هذا لا يعني أن تحرم الأمة من استخدام طريقة أحدث وأنسب للمجاميع السكانية الكبيرة في يومنا هذا للقيام بالانتخاب.

ولا تقتصر عملية المرونة في إطار الثوابت فقط على الحكم في الإسلام فقط، وإنّما تمتد إلى بقية صعد الحياة. ففي الاقتصاد هناك ثوابت، كفرض الزكاة، وتحريم الربا والقمار، وتحريم إنتاج السلع والخدمات الضارة، وتحريم الممارسات اللاخلاقية، كالاحتكار، والغش، والظلم، وغيرها من السلوكيات المحرّمة، بسبب آثارها السلبية في كفاءة استغلال الموارد، وفي العدالة في توزيعها. وبعد الالتزام بهذه الثوابت، فإن المجتمع المسلم يحقّ له أن يجتهد لتطوير مؤسساته المالية والإدارية الحديثة التي تواكب حاجاته وأهدافه، وليس هناك من يطلب من هذا المجتمع أن يقوم بنسخ المؤسسات المالية والإدارية التي كانت سائدة في أية مرحلة في تاريخ المسلمين الا إذا كانت مجدية اليوم. وما ينطبق على السياسة والاقتصاد ينطبق كذلك على بقية مناحي الحياة، فقيام الأسرة له ثوابت ومتغيّرات، والعقوبات فيها ثوابت ومتغيّرات، وكذلك العلاقات الدولية، والتعامل مع الأقليات، وغيرها من جوانب الحياة، كلّ ذلك حتّى يظل المجتمع المسلم في حالة تطور وحراك، وإبداع، ومتابعة لمستجدات الحياة، ولكن من غير السقوط في منحدرات، ومسارات لا تعود عليه إلا بصورة أو أخرى من صور التراجع، والتفكّك والضعف، علماً بأن دائرة الثوابت هي محدودة جداً بالضبط، كما هو حال خطوط الملعب بالنسبة إلى مساحة الملعب الكلية.

باختصار، إن ما ينبغي التشديد عليه هنا هو أن ليس في الإسلام ما يتعارض مع الديمقراطية المعاصرة طالما نظرنا إليها كآلية لتنظيم الحكم، وتحقيق بيئة المساءلة والمراقبة، والحفاظ على حرية الصحافة واستقلال

القضاء، وحماية حقّ التعبير عن الرأي، ووسيلة لتداول السلطة، ذلك من غير تصادم مع نصّ ثابت من كتاب أو سنّة أو مساس بالمقاصد العامة للشريعة، كما أوضحها كثير من علماء الأمة المعاصرين(١٧). وهنا لا يسعنا إلا أن نؤكد جوهر الطرح الذي تقدّم به الباحث الخليجي علي خليفة الكواري في سياق حوار بينه وبين أرون فاوست، أستاذ مركز دراسات الشرق الأوسط والدبلوماسية في جامعة بوسطن الأمريكية، على صفحات مجلة **المستقبل العربي**، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، حول مدى انسجام الديمقراطية مع ثوابت الإسلام بقوله: «وفي تقديري أن أغلب ما يطرح باعتباره تناقضات بين الإسلام والديمقراطية، ليس مصدره جوهر الإسلام ولا جوهر الديمقراطية، وإنّما مصدره إما قراءة ليبرالية إقصائية تنظر إلى الديمقراطية باعتبارها مجرد آلية للعقيدة الليبرالية ومتطابقة معها في القيم والمرجعيّة، وإما قراءة دينية متشددة تخلط بين ما هو من الدين الإسلامي بالضرورة، وهو الوحي، وفقه المسلمين وممارساتهم التي تعبّر عن فكر إنساني يجب فهمه في إطار ظروفه وسياق عصره ومستوى المعرفة الإنسانية في ذلك العصر»(١٨).

إنّ التشديد على عدم التصادم بين جوهر الديمقراطية كأداة حكم لا يسهّل فقط التقارب بين التيارات الإصلاحية في منطقة الخليج، وإنّما في هذا التأكيد دحض لمقولات علماء السلطة بأن الديمقراطية تتعارض مع الشريعة الإسلامية(١٩). أما الحكم على الممارسات من حيث مطابقتها أو معارضتها للثوابت الشرعية، فهي مسألة لا ينبغي أن تترك للإفراط أو التفريط كذلك، وإنّما يجب أن تتم من خلال أطر قانونية واضحة ومستقرّة لا غبار عليها، حتّى لا تصبح عامل فرقة وشقاق في وقت تحتاج فيه هذه المجتمعات إلى الوحدة الوطنية وتكاتف الجهود، مع التذكير بأننا نتحدث عن مجتمع إسلامي، وليس مجتمعاً ثيوقراطياً يحكم من قبل رجال الدين، كما هو حال إيران أو الفاتيكان.

---

(١٧) فهمي هويدي «الإسلام والديمقراطية،» في: مجدي حمّاد [وآخرون]، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٤٦.

(١٨) علي خليفة الكواري، «جوهر الديمقراطية لا يتعارض مع جوهر الإسلام «رد على تعقيب الأستاذ آرون فاوست»،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٧٤ (نيسان/ أبريل ٢٠١٠)، ص ١٣١.

(١٩) انظر: تعقيب إسماعيل الشطي في: علي خليفة الكواري، معدّ ومحرّر، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٣٣.

لذلك، فإننا على يقين أنه عندما تتوفر الحرية الكافية لتأسيس المدارس، والجامعات، والمصارف، ومؤسسات الإعلام، وغيرها من المؤسسات المعاصرة في إطار الثوابت العقائدية والأخلاقية الإسلامية، فإن العالم سيحكم بنفسه على جدوى هذه المؤسسات، وعلى مدى قدرتها على تحقيق التقدّم، والانسجام، والاستقرار في المجتمعات المعاصرة. وأنا لا أتحدّث هنا من واقع التجارب الماضية، وإنّما أنبّه كذلك إلى واقعنا المعاصر، فهناك مؤسسات اقتصادية إسلامية أثبتت، وعلى الرغم من كلّ المعوقات، أنّها أكثر كفاءة، وأكثر عدالة، وأكثر استقراراً، وأكثر مساهمة في النمو الاقتصادي، من المؤسسات المالية القائمة على الربا والمراهنات، وكذلك الحال في المؤسسات التعليمية، كبعض المدارس التي أنشئت في بريطانيا، والتي أثبتت أن مستوى التحصيل العلمي فيها هو أعلى من مستوى التحصيل في بقية المؤسسات التي ليست لها المرجعيّة نفسها، وهكذا دواليك، بل إنّه حتّى على مستوى الحكومات، هناك نموذج حزب العدالة والتنمية التركي الذي أثبت نجاحاً، خاصة على الصعيد الاقتصادي، لم تحققه جميع الأحزاب الأخرى مجتمعة منذ الاستقلال. ولا أتحدّث عن العمل الخيري الإسلامي المعاصر الذي طالما هبّ إلى نصرة الفقراء في كلّ مكان واستطاع أن يكون ذراعاً للتنمية والتكافل، حتّى تمّ استهدافه في السنوات الأخيرة. ولا ننسى طبعاً كيف أنَّ الروح الجهادية النابعة من هذا الدين هي وحدها التي استطاعت أن تسجل انتصارات لم يتوقعها الأعداء، سواء في فلسطين، أو في لبنان، أو في العراق، أو في أفغانستان.

باختصار، إذن، لقد طالت فترة الغفوة التي فرضها علينا الاستبداد، وما واكبها من طمس لمناقب هذا المنهج الرباني، فلا يعقل أن تكون ثقافتنا اليوم هي تلك الثقافة الإسلامية التي ذكرنا صفحات من ماضيها المشرق، وومضات من حاضرها الواعد، فهل آن الأوان لإزالة التراكمات التي تركها الاستبداد على أصول ثقافتنا الإسلامية، حتّى نؤسس صرح حياتنا المعاصرة على أرضية صلبة ومتينة، أم أننا سنرضخ لموجات التغريب التي تشهدها بلداننا في السنوات الأخيرة، بحكم الضغوط الخارجية، ورضوخ حكومات الاستبداد لهذه الضغوط، وإن بدرجات مختلفة؟

الفصل الثالث

النُّخَب

وكما طمس الاستبداد وشوّه ثقافتنا العربية الإسلامية، فإنه همّش كذلك نُخَب المجتمع، من علماء، ورجال أعمال، ومثقفين، وإداريين، ومهنيين، وغيرهم. ولا بُدَّ لمعرفة طبيعة وأسباب هذا التهميش من مقارنة وضع العلاقة التي كانت سائدة بين الحاكم وبقية شرائح المجتمعات الخليجية قبل مجيء النفط وبعده، حتّى يتسنّى لنا تكوين صورة عن الظروف التي أدّت إلى تهميش مكوّنات المجتمع المختلفة في البلدان الخليجية في وقتنا الحاضر.

أولاً: قبل النفط

قبل مجيء النفط كانت المجتمعات الخليجية مكوّنة من شرائح اجتماعية واقتصادية ومهنية قريبة مما يعرف بالمجتمع المدني اليوم، وإن كانت أكثر بساطة من المجتمعات المدنية المعاصرة. ومن أهم الشرائح المؤثرة، حينذاك، إضافة إلى الحكام، كانت شريحتا التجار والعلماء. وكان الحكام، وقتذاك، يعتمدون اقتصادياً وأمنياً على بقية شرائح المجتمع، وكانت أهم مصادر الدخل، في ذلك الوقت، هي تجارة اللؤلؤ وتوابعها، كصناعة السفن، وكذلك التجارة في المنتجات الزراعية، كالتمر والمواشي في البادية[1]. وكانت طبقة تجار اللؤلؤ أو رجال الأعمال، بالمصطلح الحديث، طبقة مستقلة عن الحكام، حتّى إنَّ بعض هؤلاء التجار كانت لهم محاكمهم الخاصة لحلّ النزاعات المتعلّقة

(١) Donald Hawley, *The Trucial States* (London: Allen and Unwin, 1970), p. 195.

بصيد اللؤلؤ(٢). فعندما نتحدث عن تجارة اللؤلؤ، فإننا نتحدث في الواقع عن صناعة كاملة تشتمل على قائد السفينة أو النوخذة، والغواصين، والسيب أو المعاونين على سطح السفينة، والطواشين الذين يشترون اللؤلؤ في حالة وجوده، ويقومون ببيعه إلى التجار الهنود أو غيرهم للحصول على العملة الأجنبية التي يتم بعد ذلك استخدامها لشراء الحاجات من الخارج(٣). وقد ساعدت تجارة اللؤلؤ كذلك على قيام صناعة السفن التي كانت تستخدم فيها المدخلات المستوردة من أفريقيا، كالحبال والشرع (٤). فبحسب تقديرات المؤرخ الإنكليزي لوريمر، فإن زايد بن خليفة الملقب بزايد الأوّل، حاكم أبو ظبي، كان يحصل في العام ١٩٠٨ على ما يقارب ٦٧١١ جنيهاً استرلينياً من مصادر مختلفة، تمثل تجارة اللؤلؤ فيها حوالى ٨٢ بالمئة، بينما كان المتبقي من هذا الدخل عبارة عن ضرائب على التمر من ليوا والبريمي، وضرائب يدفعها سلطان مسقط للشيخ زايد مقابل عدم السماح للقبائل المقيمة في منطقة الظاهرة بمهاجمة حدوده(٥). أما إيرادات حاكم دبي، فكانت تقدر بحوالى ٤٥٦٩ جنيهاً استرلينياً، بينما كانت إيرادات حاكمي الشارقة وأم القيوين هي ٢٢٢٧ جنيهاً و١٢٨٥ جنيهاً على التوالي. وقد كان حجم هذه الإيرادات مرتبطاً بعدد سفن الغوص التي لدى الإمارة. وكانت أهم بنود الإنفاق للحكام تتمثل في مصروفات أسرهم وحراسهم، ولم يكن لديهم جهاز إداري ولا قضائي، كما لم تكن لديهم جيوش أو أجهزة أمن أو استخبارات يتجسّسون بها على شعوبهم، أي أن دائرة مسؤوليتهم كانت ضيّقة(٦).

ولم يختلف حال الحكام في بقية بلدان الخليج عنه في إمارات الساحل. فالسياسة في كلّ من **الكويت وقطر** كانت، كما تشير الباحثة جيل كريستال، تخضع لتحالف التجار والأمراء، لأن الفئة الأولى كانت تمثل حلقة الوصل بين الحاكم والنقود التي يحتاج إليها، وكانت تأتي من البحر، أي من تجارة اللؤلؤ قبل النفط، وهؤلاء التجار هم الذين كانوا يحصلون على الأموال من الغواصين

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(٣) Rosemarie Said Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates* (London: Macmillan Press Ltd., 1978), p. 7.

(٤) Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates* (London: Longman, 1982), pp. 192-193.

(٥) John G. Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, 19 vols. (Calcutta: Superintendent Government Printing, 1915), vol. 2, p. 409.

(٦) Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates*, pp. 56-57.

ويعطونها إلى الحاكم على شكل ضرائب جمركية، أو ضرائب على سفن الغوص، أو حتّى قروض شخصية. وإضافة إلى التأثير الاقتصادي لطبقة التجار، كان هناك تأثير اجتماعي نابع من تزاوجهم مع الحكام[٧]. وفي **السعودية** كانت إيرادات ابن سعود قبل النفط، كما تشير الباحثة السعودية مضاوي الرشيد، مكوّنة من هبات الحكومة البريطانية وإيرادات الحج، والزكاة التي كان يقوم بجمعها أمراء المناطق ومشايخ العلم، وبعض الضرائب التي فرضها على منطقة الحجاز. وكان ابن سعود كذلك يلزم طبقة التجار بتمويل كثير من نفقاته، التي كان من بينها الحرب التي خاضها ضدّ الإخوان السعوديين في العام ١٩٢٧، بل إن بعض هؤلاء التجار السعوديين كانوا يمثلون الدولة في الخارج[٨]. وبالمثل، كانت غالبية إيرادات العائلة الحاكمة في **البحرين** تأتي من اللؤلؤ والتجارة وإنتاج التمور[٩]. هذه القوة الاقتصادية التي كان التجار يمتلكونها قبل النفط كانت تستثمر سياسياً في كثير من الأحوال، وقد رأينا كيف كان لطبقة التجار دور في كثير من المطالبات بالإصلاح السياسي، كما بيّنا في حديثنا عن «النظم الوراثية». غير أن هذا التوازن النسبي بين الحكومات وطبقة التجار في بلدان المنطقة في فترة ما قبل النفط ما لبث أن تحول، للأسف، إلى احتواء الحكومات لطبقة التجار في فترة ما بعد النفط، مع تفاوت في درجة هذا الاحتواء.

أما العلماء، فكان لهم تأثير في هذه البلدان، وإن تفاوتت أهمية هذا الدور الذي كانوا يقومون به أو تنوّعت مستويات معرفتهم بالدين أو حتّى تعددت أصولهم، ذلك لأن هذه المجتمعات تدين بالإسلام كمنهج حياة، وليس فقط كأحوال شخصية، حيث إنَّ التعامل بالربا كان مرفوضاً لدى كثير من أبناء المنطقة، كما أن صيغة المشاركة كان معمولاً بها في صيد اللؤلؤ بين بعض الغواصين الذين كانوا يتقاسمون تكاليف إعداد سفن الغوص، ويوزعون الأرباح بنسب متفق عليها، تجنباً للتعامل بالربا، مما جعل بعض الباحثين الغربيين يرون في هذه الممارسة نوعاً من الاصطفاف الطبقي، وهو في الحقيقة ليس كذلك،

---

(٧) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge Middle East Library; 24 (London: Cambridge University Press, 1995), p. 4.

(٨) Madawi Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002), pp. 86-91.

(٩) Micahel Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, SUNY Series in Middle Eastern Studies (New York: State University of New York Press, 1999), p. 127.

إنّما هو سلوك نابع من معتقدات يؤمن بها هؤلاء الأشخاص[١٠]. وكذلك كان الحال عند الحاجة إلى العلماء في مدارس تعليم القرآن، وفي تنظيم العلاقات الأسرية وغيرها. غير أن طبقة العلماء أدت دوراً أكثر أهمية في السعودية، حيث إن تأسيس هذه الدولة كان نتيجة تحالف رجل علم، هو الشيخ محمّد بن عبد الوهاب، مع قائد سياسي، هو محمّد بن سعود. وقد حصل العلماء في البداية، نتيجة لهذا التأييد، على مكانة متميزة ونفوذ كبير[١١]. ولم يكن دور العلماء في السعودية مقصوراً على الجانب العلمي المتمثل في إضفاء الشرعية الدينية على الحكم السعودي، بل إن كثيراً من هؤلاء العلماء كان لهم دور في الحروب التي نتج منها ما يعرف اليوم بالمملكة العربية السعودية، أي أنّ العلماء كان لهم دور جهادي في تاريخ المملكة، إذا صحّ لنا استخدام هذا المصطلح في وصف الحروب التوسعية التي قام بها ابن سعود حتّى تأسيس المملكة في العام ١٩٣٢[١٢]. غير أن مصير هذه الفئة بعد ظهور النفط لم يختلف كثيراً عما آلت إليه أوضاع التجار، حيث قامت الحكومة السعودية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز بتقليص دور العلماء وجعل المفتي تابعاً للسلطة التنفيذية التي يترأسها الملك. وهكذا لم تعد هناك استقلالية يعتدّ بها للعلماء في هذه الدولة التي أسست على شرعية إسلامية، وهو موضوع لنا عودة إليه في موضع آخر من الكتاب.

ثانياً: بعد النفط

أدى اكتشاف النفط في بلدان الخليج إلى حدوث اختلال كبير في علاقة الحكومات بشعوب المنطقة، فالحكومات رأت في إيرادات النفط، ومعها الحماية الأجنبية، فرصة للتنصل من أي التزام سياسي تجاه شعوبها. وهكذا بدأت موازين القوى تميل إلى كفة الحكومات، وأصبحت طبقة التجار، ومعهم العلماء وبقية مكوّنات المجتمع المدني من مهنيين ومثقفين، في مرتبة الموظفين لدى الحكومات التي أصبحت تستخدم الريع النفطي لترغيبهم في الولاء والقبول بانفرادها بالسلطة، وترهيبهم من مغبة المعارضة بأي شكل من الأشكال[١٣]. هذه

---

(١٠) Christopher M. Davidson, *The United Arab Emirates* (London: Lynne Rienner Publishers, 2005), p. 8.

(١١) Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia*, pp. 49-58.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٨.

(١٣) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, pp. 6-9.

الهيمنة للأسر الحاكمة على مقدرات شعوب المنطقة تحققت بعدة طرق وآليات، منها مأسسة هذه الأسر، أي تحويلها إلى مؤسسات تجمع أهم أعضائها وتوزع بينهم أهم المناصب في هذه البلدان مع شيء من الاتّفاق على آلية لتوارث السلطة. ويمكن النظر إلى عملية المأسسة هذه كشكل من أشكال تركيز السلطة والقرار في أيدي أبناء هذه الأسر، أي أنَّ القراراتَ الاستراتيجية في هذه البلدان أصبحت تتخذ بين أبناء الأسر الحاكمة وحدهم بمعزل عن بقية شرائح هذه المجتمعات الخليجية، وإن كانت درجة إبعاد المواطنين عن عملية القرار هي أقل بعض الشيء في الكويت(١٤).

وتشير جيل كريستال، باحثة غربية متخصّصة ببلدان المنطقة، إلى أن هذه الأسر كانت في السابق كبقية الأسر في هذه المجتمعات، وكان بعض أفرادها يقوم ببعض المهام الإدارية والاجتماعية عندما كانت بريطانيا في حاجة إلى ممثلين محليين، فتكوّن لدى هذه الأسر بعض النفوذ السياسي الذي ما لبث أن اتسع بسبب اكتشاف النفط واستحواذ هذه الأسر عليه بمساعدة بريطانيا. وهكذا أخذت هذه الأسر تمزج مكوّنات القوة السياسية والاقتصادية لتميّز نفسها من بقية أبناء المنطقة، فبدأت، كما تقول الكاتبة، تقتطع مخصّصات من موازنات الحكومات من دون بقية أبناء المجتمع، وأصبحت لها الأولوية في المناصب الحكومية، وامتد نفوذها إلى النشاط الاقتصادي الخاص، وأصبحت تشعر تدريجياً وكانها فئة فوق القانون(١٥). ولم تكتف هذه الأسر بمأسسة نفسها، أي بجعل نفسها كياناً مستقلاً ومختلفاً عن بقية شرائح المجتمعات الخليجية، ولكنها حرصت كذلك على حماية هذا النفوذ بمحاولة إضعاف المجتمع المدني بشتى وسائل الترغيب والترهيب. فالتجار أعطيت لهم الوكالات التجارية وسمح لهم بالدخول في مناقصات المشروعات الكبيرة التي ساعدت عليها الإيرادات النفطية الفلكية، طبعاً بالاشتراك مع بعض أفراد الأسر الحاكمة(١٦)، أي أن هذه الطبقة لم تعد مستقلة، كما كانت أيام تجارة اللؤلؤ، لأن أغلب نشاطاتها

---

(١٤) Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, p. 50.

(١٥) Jill Crystal, «Civil Society in the Arabian Gulf,» in: Augustus Richard Norton, ed., *Civil Society in the Middle East* (Boston, MA; Leideni: Brill, 2001), vol. 2, pp. 266-267.

(١٦) Daryle Champion, *The Paradoxical Knigdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform* (New York: Columbia University Press, 2003), p. 101.

الاقتصادية في فترة ما بعد ظهور النفط أصبحت تحددها الأسر الحاكمة، فهذه الأسر هي التي تصدر تراخيص الوكالات، وهي التي تطرح مشروعات البناء، وهي التي تنفق على مشروعات البنية الأساسية، وهكذا دواليك، بل إن حتّى طبيعة هذه الطبقة التجارية قد تغيّرت من بلد إلى آخر خلال فترة النفط.

وفي **الكويت**، استطاعت طبقة التجار القديمة بوعيها السياسي ونفوذها في فترة ما قبل النفط أن تحافظ على نفوذها المتناقص في ظلّ الحقبة النفطية، وأن تبقى، وإن كان في ظلّ معطيات جديدة وموازين قوى مختلفة كذلك(١٧). أما في **البحرين وعُمان والإمارات وقطر والسعودية**، فقد استطاعت الحكومات أن تنشئ طبقة جديدة من التجار، مستغلة الخلافات الإثنية أو الطائفية أو المناطقية من أجل دمج هذه الفئة في دائرة السلطة(١٨). ونتيجة لذلك أصبحت غالبية طبقة التجار في هذه البلدان متداخلة مع القيادات السياسية والإدارية تداخلاً يتصف بكثير من الفساد والمحسوبية وخدمة المصالح الشخصية. ففي السابق، كانت طبقة التجار تحقق مكاسبها من خلال تمويلها وتطويرها لكافة مراحل صناعة اللؤلؤ التي كانت سبباً في ازدهار الاقتصاديات الخليجية. أما اليوم، فإن هذه الطبقة أصبحت تتعاون مع المتنفّذين في السلطة على حساب مصالح غالبية أبناء هذه المجتمعات، فعلى سبيل المثال، يقوم المسؤول الحكومي، في ظلّ العلاقة الجديدة بين الحاكم والتاجر، بإرساء المشروع الحكومي، ليس على التاجر الكفؤ الذي سينفذ المشروع بأقل كلفة وأعلى جودة، وإنّما يقوم بإرساء المشروع على ذلك التاجر الذي سيدفع له عمولة، وهذا يعني أن هذا المسؤول الذي قد يكون أحد أفراد الأسرة الحاكمة أو من يدور في فلكه قد أصبح موظفاً في القطاع العام ورجل أعمال في القطاع الخاص في الوقت نفسه. وعلى الرغم من أهمية وجود علاقة تشاور بين الحكومة والقطاع الخاص، إلا أنَّ هذه العلاقة لا ينبغي أن تكون متداخلة إلى الدرجة التي تجعل هناك مصالح متبادلة وشخصية بين الطرفين على حساب مصالح المجتمع، لأن هذا النوع من العلاقة لا يسمح بتطور القطاع الخاص، كما أنّه لا يسمح بتطور النظام السياسي نفسه، أو الأجهزة الإدارية للبلد(١٩). وهكذا تفشل عملية التنمية وتتحول إلى عملية نهب للثروات بين نسبة

---

(١٧) Crystal, Ibid., p. 261.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(١٩) Economic Commission for Africa, *African Governance Report II* (Oxford: Oxford University Press, 2009), pp. 102-104.

قليلة من أبناء المجتمع، وقد تشترك معهم أطراف خارجية كذلك، وهذا هو في الحقيقة ما يحصل في النظم الخليجية منذ بداية الطفرة النفطية في السبعينيات، مع تفاوت في الدرجة، كما توثقها كثير من المصادر[٢٠].

ولم يسلم العلماء الذين كانت استقلاليتهم عن الحكام بمثابة صمام الأمان لحماية الشعوب من كافة أشكال الظلم من سياسات الاحتواء التي تعرّضت لها طبقة التجار. ولنضرب على ذلك مثالاً واحداً، وإن كانت عملية احتواء العلماء وتسخير فتاواهم لأغراض السياسة هي مسألة قديمة. فعندما توفي مفتي السعودية الشيخ محمّد بن إبراهيم بن عبد اللطيف في العام ١٩٦٩، وكان رجلاً مستقلاً، ولم يكن موظفاً لدى الحكومة السعودية، بقي منصبه شاغراً لفترة تقدر بربع قرن، لأن الملك فيصل لم يكن راغباً في مجيء شخص باستقلالية الشيخ بن إبراهيم، رحمه الله، والتطورات اللاحقة تؤكد ذلك[٢١]. ففي العام ١٩٧٠، أنشأ الملك فيصل وزارة للعدل يترأسها أحد العلماء، وكان هذا يعني أنّ هذا الشيخ وموظفي وزارته أصبحوا تابعين لرئيس الوزراء، وهو عادة أحد أعضاء الأسرة الحاكمة، وبذلك فلم يعُد العلماء في السعودية مستقلين في فتياهم عن السلطة السياسية، أي أنَّ صلاحية المفتي تمّ تفريغها من أية درجة من الاستقلالية. وفي العام ١٩٧١، أنشأ الملك فيصل مجلس علماء مكوّناً من ١٧ عضواً، وهكذا، كما يقول أحد الباحثين الغربيين، انتهى عصر آل الشيخ في التاريخ السعودي، ذلك أن الدولة السعودية تأسست على تحالف سياسي ـ ديني كان الشيخ محمّد عبد الوهاب يمثل فيه الجانب الديني أو الشرعية الدينية للنظام[٢٢]. وجاءت أحداث لاحقة، منها دخول القوات الأمريكية إلى السعودية خلال فترة احتلال العراق للكويت، ومنها التفاوض مع إسرائيل، ومنها الحرب على العراق، ومنها أحداث غزة ولبنان، وقد أكدت كلها أن علماء أرض الحرمين لم تعُد لهم استقلالية تجعلهم مناراً للأجيال الصاعدة، ولا مراسي لأمة تتقاذفها أمواج العولمة العاتية. ولم تتوقف أزمة العلماء عند تأميم الفتوى، وإنّما تجاوزتها إلى تأميم المساجد، ومعها الأوقاف، ذلك الرافد الذي يكان يقوّي كلمة العالم ويعلّم

(٢٠) Steffen Hertog, *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia* (Ithaca and London: Cornell University Press, 2010), pp. 11-35.

(٢١) Madawi Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007), p. 74.

(٢٢) Champion, *The Paradoxical Knigdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform*, p. 59.

الطالب. فأصبح العالم مهدداً في عيشه، وأصبح الطالب محتاجاً إلى التعليم أو إلى التمويل الرسمي، وهكذا تخرجت قوافل من علماء السلطة أو السلاطين.

وبعد احتواء التجار والعلماء في فترة ما بعد النفط، جاء دور المثقفين الذين تحول الجهاز الإداري المتضخم بسبب الإيرادات النفطية إلى مصيدة لهم. فقد أنحصرت غالبية فرص العمل في هذه البلدان في القطاع العام بمؤسساته المتنوعة، خاصة في ظلّ تفوّق هذا القطاع على القطاع الخاص في الأجور والتأمينات وسهولة ظروف العمل. أما بقية أفراد المجتمع، فقد تمّ شراء سكوتهم بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية لهم، وبدعم كثير من السلع والخدمات الأساسية التي يحتاجون إليها كالوقود، والتلفونات، والمواد الغذائية وغيرها[٢٣].

فضلاً على إيجاد مؤسسات الأسر الحاكمة ككيانات مستقلة عن المجتمع، واحتواء دور التجار والعلماء والمثقفين، واستغلال حاجات العامة إلى المسكن والمأكل، لجأت حكومات المنطقة إلى آلية ثالثة لإضعاف المجتمع المدني، وهي مدّ سلطتها إلى مؤسسسات المجتمع المدني الأخرى، كالأندية والهيئات الخيريّة والنقابات، وحصر نشاطاتها في مجالات تنسجم مع توجّهات هذه الحكومات، ومنعها من التعبير عن هموم أعضائها والمطالبة بحقوقهم. فالأندية في بلدان الخليج أصبحت وسيلة لإلهاء أبناء المنطقة وإبعادهم عن التفكير الجاد في قضاياهم المصيرية. وقد تمّ ذلك بإنفاق مبالغ طائلة على هذه الأندية، وربط هذا التمويل بوجود أبناء الأسر الحاكمة على رأس مجالس إدارة هذه الأندية، كما هو مشاهد في هذه البلدان في السنوات الأخيرة[٢٤]. أما الهيئات الخيريّة التي استطاعت أن تمثل قناة تعبر من خلالها زكوات وتبرعات أهل الخليج إلى إخوانهم الفقراء والمنكوبين في بقية بلدان العالمين العربي والإسلامي، فقد تعرّضت لكافة أنواع السيطرة الرسمية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وبإيعاز طبعاً من الولايات المتحدة التي ربطت، ومن غير تمحيص أو بقصد، بين العمل الخيري وأعمال الإرهاب. وبالفعل، وجدت الحكومات الخليجية في هذه الغطرسة الأمريكية فرصة ذهبية لتنقضّ على

---

(٢٣) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, pp. 10-11.

(٢٤) باقر سليمان النجار، **الديمقراطية العصية في الخليج العربي** (لندن: دار الساقي، ٢٠٠٨)، ص ٧٩.

مؤسسة أخرى من مؤسسات المجتمع المدني الخليجي. وهكذا أصبحت الهيئات الخيريّة، إما تابعة لهذه الحكومات كتبعية التجار والعلماء والمثقفين، أو أصبحت مقيّدة بقيود تكاد تجعل عملها الخيري غير مجدٍ. ففي تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٤م، قامت الحكومة السعودية بحلّ مؤسسة الحرمين الخيريّة، وهي أكبر جمعية خيريّة في المملكة، وتقدر التبرعات التي تجمعها سنوياً بأكثر من ٤٠ مليون دولار[٢٥]. وتبعتها بعض بلدان الخليج، كالإمارات بخطوات مشابهة، ذلك على الرغم من أن كثيراً من الجهات القضائية في الغرب، خاصة الولايات المتحدة، قد أكدت في الأشهر الأخيرة أن أغلب الاتّهامات التي وجّهت إلى هذه الهيئات الإسلامية في الغرب لا أساس لها من الصحة، كما أن كثيراً من المحامين في الولايات المتحدة يؤكّدون أن هذه الهجمة على العمل الخيري الإسلامي كانت لأهداف سياسية[٢٦]. وهذا دليل آخر على عدم استقلالية القرار في بلدان المجلس، حيث إنّها، كما يقول المثل الغربي، تطلق النار على رجليها، لأن العمل الخيري كان صرحاً من الصروح التي أقامها أبناء المجتمع المدني الخليجي، وأوجد لهذه الحكومات سمعة ومصداقية واعترافاً من قبل كثير من شعوب العالم لم تكن تحلم بها، وإذا بهذه الحكومات وبإشارة من الغرب تهدم هذا الصرح بجرة قلم ومن غير بيّنة أو دليل.

وأخيراً، لم تكتف الحكومات الخليجية بما سبق من آليات لتحجيم دور النخب، وإنّما أضافت إليها محاربة من يعترض على هذه القسمة الجديدة، وتنوّعت أدوات هذه الحرب، ابتداء من التهديد بالفصل من العمل، أو التجميد، أو عدم الترقية، مروراً بالتحقيق والاعتقال، وانتهاء بالسجن والتعذيب، كما حصل ويحصل لبعض الإصلاحيين في السعودية وغيرها خلال السنوات الأخيرة. ولنذكر على ذلك بعض الأمثلة. ففي التسعينيات عندما اشتدت المعارضة ضدّ الحكومة البحرينية، تمّ طرد عدد من أساتذة الجامعة وموظفي الدولة من مناصبهم[٢٧]. وفي العام ١٩٩٤ اعتقل الأمن العُماني حوالى ٢٠٠ شخص، واتهمهم بالتآمر على النظام، ليكتشف بعد ذلك أن عدداً

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٢٦) انظر: «العمل الخيري،» حلقة تلفزيونية عُرِضت على قناة الجزيرة في برنامج «في العمق» بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣٠.

(٢٧) Daniel L. Byman and Jerrold D. Green, «The Enigma of Political Stability in the Persian Gulf Monarchies,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 3, no. 3 (September 1999), p. 28.

كبيراً من هؤلاء لم يكن لهم أي ارتباط بالمحاولة الانقلابية المذكورة[٢٨]. وفي العام ٢٠٠٣، عندما طالبت شريحة من أبناء المجتمع السعودي بعدد من الإصلاحات في النظام السياسي، قام وزير الداخلية السعودي، نايف بن عبد العزيز، باعتقالهم في آذار/مارس ٢٠٠٤، وأصدرت المحاكم عليهم أحكاماً بالسجن تتراوح بين ٧ و ٩ أعوام[٢٩]. ويؤكد كثير من المصادر في الإمارات أن هناك آلافاً من أبناء البلد حرموا من التوظيف لأنهم متدينون أو لأن أحداً من أقاربهم متديّن، وقد حصل ذلك في الكوت التي تغرق في محيط من العمالة الأجنبية التي لا رابط لها مع شعوب المنطقة إلَا الكسب، وأحياناً الكسب السريع.

ثالثاً: مسؤولية النُّخَب

إذن، لا شكّ في أنَّ الأسر الحاكمة في بلدان الخليج استغلت الظروف التي وفرتها الوفرة النفطية لتهميش النُّخَب بِكُلّ أشكالها. ولكن ما كانت الحكومات الخليجية لتنجح في ذلك أو تستمر فيه لو أن هذه النخبات كانت فاعلة، ولديها رؤى واضحة، وقدرة على التعاون، واحترام الرأي الآخر، والصبر والنفس الطويل[٣٠]. وقد يكون من الصعب إصدار أحكام تنطبق على النُّخَب في بلدان المجلس مجتمعة، خاصة إذا تذكّرنا أن مستوى الاستبداد الذي تواجهه النُّخَب في السعودية هو أكبر من الاستبداد في الكويت، مع العلم أن حجم السكان المواطنين في السعودية أكبر منه في الإمارات وقطر، كما أن دخل الفرد في عُمان أقل منه في قطر والإمارات، وهذه كلها متغيّرات تؤثر بصورة أو أخرى في درجة تأثير هذه النخبات في مجتمعاتها. إلا أن هذا لا ينبغي أن يحرفنا عن الحقيقة المتمثلة في وجود مجموعة من المواصفات التي تشترك فيها هذه النخبات، وهي التي كانت وما زالت تحدّ من قيام هذه النُّخَب بدور فاعل في مسيرة هذه المجتمعات، أو كما يقول بلقزيز في «صون الحياة السياسية من الاضطراب

---

(٢٨) Anthony H. Cordesman, *Bahrain, Oman, Qatar, and the UAE: Challenges of Security*, CSIS Middle East Dynamic Net Assessment (Boulder, CO: West View Press, 1997), p. 137.

(٢٩) مضاوي الرشيد، «مشروع تحديث الحكم السعودي: ورقة العمل المقدمة للحلقة النقاشية: السعودية.. إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٦٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، ص ١٢١.

(٣٠) أسامة عبد الرحمن، **شظايا في الفكر والتنمية والوطن** (الشارقة: دار الخليج، ٢٠٠٢)، ص ٣٥ ـ ٣٦.

ومدهاً بأسباب الاستقرار»[٣١]. وفي اعتقادنا أن من أهم هذه العوامل عدم وضوح الرؤى، والتشرذم، وفقدان الاستقلالية، واستئصال الآخر، وعدم الاهتمام بالشعوب، وهي كلها مترابطة. كما سيتضح في ما يلي.

١ ـ غياب الرؤى والبرامج

تعاني هذه النُخَب غياب الرؤى والبرامج العملية التي يمكن بها تحريك شرائح المجتمع وتعبئتها للتأثير في توجّهات الحكومات. فجميع أطروحات هذه النُخَب ما زالت تتصف بالتعميم والعاطفة والأحلام التي ينظر إليها الفرد العادي كأحلام أو طموحات غير قابلة للتحقيق على أرض الواقع، في ظلّ أنظمة تملك وتحكم. فكثير من المثقفين في منطقة الخليج يتحدثون عن الحرية وضرورة الوقوف ضدّ الاستبداد بِكُلّ صوره، ولكنهم يقفون عاجزين أمام استفراد الحكومات الخليجية بالقرار والثروة معاً، لأنهم لم يستطيعوا أن يبلوروا برنامجاً سياسياً بديلاً لهذه النظم الوراثية القائمة يتجاوز الحديث العام عن الشورى وأفضليتها، أو الديمقراطية وعالميتها. وفي هذا الصدد، تشير الباحثة السعودية مضاوي الرشيد إلى أن علماء السعودية أو الوهابيين، كما تسمّيهم، يفضلون ترك السياسة للحكومة، بينما يركّزون جهودهم على فقه الحلال والحرام، وفقه العبادات، وبالتالي فهم لا يقدمون إجابات وافية عن قضايا بديهية وأساسية ككيفية اختيار الحاكم، وطرق مساءلته، ورأي الإسلام في نظام الوراثة، بل يكتفون بدل ذلك بتكرار آراء قديمة وعامة لا تقدّم إجابات مقنعة في ظلّ مستجدّات العصر[٣٢]. أما إسماعيل الشطّي، عضو مجلس الأمة الكويتي سابقاً، فيؤكّد أن حركات التغيير العربية، بما فيها الإسلاميين، ليس لديها مشروع سياسي، بل مجموعة من الشعارات، مضيفاً أنّ الماركسيين وحدهم لديهم مشروع سياسي، ولكنه مستورد[٣٣]. أما الباحث السعودي بن صنيتان، فإنه يؤكّد المعنى نفسه حول غياب الرؤى الإصلاحية لهذه النُخَب في سياق حديثه عن النُخَب السعودية، وذلك بقوله: «أما في ما يخص المثقفين بالذات، فإن المشهد نفسه يعاد إنتاجه: ترديد مقولات سبق

---

(٣١) عبد الإله بلقزيز، محرّر، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١١.

(٣٢) Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation*, p. 57.

(٣٣) انظر: مناقشة إسماعيل الشطي في: بلقزيز، المصدر نفسه، ص ١٤٩.

أن قيلت في بقية مجتمعات الوطن العربي، أو المجتمعات الليبرالية الأخرى، بدون ابتكار أو تجديد. فلم تنشغل لا المؤسسة المشايخية لاستنباط حلول للمستجدات المتزامنة والمستحدثات القادمة، ولا الإنتلجنسيا لإبداع الرؤى الفكرية الموجهة، أو تحديد المسارات نحو أهداف واضحة»[٣٤].

٢ ـ التبعية للسلطة

تعاني النُّخَب الخليجة كذلك مشكلة التبعية الواضحة للسلطة، واستعداد كثير من هذه النُّخَب للتسلق وتحقيق المكاسب الشخصية، وحتّى الوقوف مع الحكومات في خندق واحد في مواجهة بقية النُّخَب . ولقد استفادت الحكومات الخليجية من هذا الاستعداد لدى غالبية هذه النُّخَب في تشتيتها وإضعافها، فكانت تارة تستوعب الإسلاميين لتضرب بهم القوميين، وتارة أخرى تتكئ على القوميين والليبراليين لمحاربة الإسلاميين. ويصف الباحث الخليجي أسامة عبد الرحمن تبعية المثقفين التي جعلتهم ملكيين أكثر من الملك بالقول: «واللافت للنظر أن طوابير المثقفين ليس بينها إلا الندرة التي التزمت بأمانة الكلمة ومصداقية الحرف. وأما الكثرة فهي تبريرية في النكوص عن الحق، متذرّعة بأن المناخ أقوى، وأن الردع أقوى. وهي في الوقت ذاته تتسابق في تجميل الصور الرسمية إلى الدرجة التي يبدو فيها وكأنها تسبق النمط السياسي في تجميل صورة النمط السياسي نفسه، وإن شوّهت صورتها ودورها»[٣٥].

وفي اعتقادنا أن تبعية العلماء للحكومات هو أخطر أنواع التبعية، لأن تاريخ هذه الأمة يؤكّد الدور الرائد للعلماء في إحقاق الحق ومدافعة الظلم وأهله إلى أن تقوم الساعة، لأنهم ورثة الأنبياء، وهم يفترض فيهم أن يكونوا أكثر خشية من الله من غيرهم، بحكم العلم الذي منّ الله به عليهم، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿**إنّما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور**﴾[٣٦]. ولكن علماء اليوم أصبحوا أقرب إلى أبواق للحكومات القائمة يخرجون لها الفتاوى، ويبرّرون سياساتها، حتّى تلك التي تتعارض مع المصالح الحيوية للأمة، كالاستمرار في

(٣٤) محمد بن صنيتان، **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٣٥) عبد الرحمن، **شظايا في الفكر والتنمية والوطن**، ص ٥٢.

(٣٦) **القرآن الكريم**، «سورة فاطر،» الآية ٢٨.

سياسات الاستبداد، ونهب المال العام، ومحاربة قوى التغيير والإصلاح، بل حتّى تشريع الحلف والسلم مع إسرائيل، والقبول بالوجود العسكري الأجنبي في أرض الجزيرة العربية، كما فعل بعض علماء السعودية في التسعينيات من القرن الماضي، بحسب مضاوي الرشيد[٣٧].

أما الباحث السعودي بن صنيتان فإنه يصف علاقة المصالح المشتركة بين السلطة والعلماء التي تضعف من مصداقية الفئة الأخيرة في السعودية على النحو التالي: «يعني أنّ هناك ارتباطاً مصلحياً بين المؤسسة المالكة والمؤسسة المشايخية، فالثانية تمنح الأولى الشرعية المطلوبة، بما تملكه الثانية من قبول لدى عموم المواطنين، والأولى تصانع الثانية وتحتويها في الوقت نفسه، فكأنما المسار الذي يحكم علاقة المشايخ بالعائلة المالكة مسار قائم على دمج وذوبان هؤلاء المشايخ داخل جهاز الدولة، مما جعل تلك العلاقة قابلة للاهتزاز في نظر بعض فئات المجتمع، وبالذات الفئة المثقفة، والشرائح الاجتماعية الأخرى غير الراضية عن نوع هذه الممارسات، فهي ترى أن وظيفة المؤسسة المشايخية أصبحت تبريراً لفعل السلطة»[٣٨].

٣ ـ التشرذم

إنَّ الاختلاف أمر طبيعي، وتزداد حدّته في المجتمعات التي تفتقر إلى صمامات الأمان التي تضبطه وتجعل منه قوة إيجابية، كالدول النامية، ومنها بلداننا العربية والخليجية. لذلك كان من المفترض أن تتنبّه النُّخَب إلى الفوضى والحدّية التي قد تتمخّض عن غياب تلك الصمامات، ولكنها لم تفعل، الأمر الذي جعل حواراتها ولقاءاتها تتصف باللعبة الصفرية التي إذا كسب فيها أحد لا بُدَّ من أن يكون هذا الكسب خسارة للآخر. وهكذا تشرذمت هذه النُّخب الخليجية كبقية النُّخَب العربية، وغاب عن حواراتها التفكير الاستراتيجي الذي يضع الكليات قبل الجزئيات، والغابة البعيدة قبل الشجرة القريبة، وبدت الحوارات بينها أقرب إلى حوارات الطرشان، الهدف منها تسجيل النقاط وإلقاء الخطب والتنفيس، وبالتالي فإنّها لم تثمر، بل إنّها عمّقت الفجوة بين هذه النُّخَب ، مما دفع بعضها إلى الاستقواء بالغير، كالسلطة أو حتّى بالقوى

(٣٧) Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation*, p. 81.

(٣٨) ابن صنيتان، **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**، ص ١١١.

الخارجية في بعض الأحيان. والدليل على ذلك عمق الفجوة بين هذه النُّخب، وعدم قدرتها على إيجاد نقاط التقاء من قول بلقزيز، في ورقة عن أزمة المعارضة السياسية العربية: «... ولا نستطيع أن نفهم ظاهرة العنف السياسي الوحشي في بلدان عربية ـ مثل الجزائر ومصر ـ ولا ظاهرة الالتجاء المتزايد إلى توظيف الدين في السياسة والعمل السياسي، بدون ربطها بنتائج هذه الهندسة السياسية للمجال المصادر والمحتكر من قبل السلطة القائمة»[٣٩].

وقد ردّ منير شفيق عليه بالقول: «إنَّ غياب الإسلام عن السياسة هو الشذوذ الذي ساد لبعض الوقت في الساحة العربية. أما عودته فهي التي يجب أن ينظر إليها باعتبارها الطبيعي والعام وغير المستغرب»[٤٠].

وبغضّ النظر عن موقفنا تجاه الرأيين السابقين، وصاحبيهما اللذين نحترمهما، وقد تعلمنا الكثير منهما، إلا أننا نتساءل عن إمكانية ردم هذه الفجوة الكبيرة التي تفصل بين هذه النُّخَب. ولا بُدَّ من التأكيد هنا أن عجز النُّخَب العربية، ومنها الخليجية، عن إدارة الاختلاف، يعود إلى أسباب كثيرة، منها الخلفية المعرفية، ومنها القناعات المسبقة التي لا تصمد أمام التمحيص الموضوعي، ومنها عدم جدّية بعض هذه النُّخَب في ما تدّعيه من مطالب إصلاحية، وبالتالي فهذه الحوارات بالنسبة إليها لا تتعدّى التنفيس والظهور، ومنها السرية في العمل وما ينتج منها من عقلية ذات نزعة تسلطية وجامدة. ولا شكّ في أن مما عمّق هذه الخلافات وقوع هذه النُّخب في مصيدة الحكومات المتمثلة باللعب على الفوارق المناطقية والقبلية والطائفية في كلّ دولة وبين الدول، لتغذية هذه الاختلافات بين النُّخَب، بل إننا سمعنا بعد تحرير الكويت من يدّعي بأن هناك خصوصية للنُّخَب الكويتية، وبالتالي فيجب على هذه النُّخَب ألا تمدّ جسورها إلى بقية النُّخَب الخليجية التي تتصف نظمها بمواصفات تختلف عن المشاركة السياسية الكويتية، ولكن هذه المقولات سقطت، خاصة عندما اتضح أن النُّخَب الكويتية كادت أن ينطبق عليها مثل «أكلت يوم أكل الثور الأبيض»، أي أنَّ التجربة الكويتية تظلّ مهددة بالزوال أو الجمود على أقل تقدير إذا لم تلتحم النُّخَب الكويتية ببقية النُّخَب الخليجية،

---

(٣٩) بلقزيز، محرّر، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**، ص ٢١.

(٤٠) انظر: تعقيب منير شفيق على ورقة عبد الإله بلقزيز، «أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي،» في: المصدر نفسه، ص ٨٣.

ومعها كذلك النُخَب العربية لتحقيق التنمية والأمن المنشودين في المنطقة، هذا كحدّ أدنى، وهذا درس مهم من تجارب الحقب الثلاث الأخيرة لمن يعتبر.

٤ ـ استئصال الآخر

لقد تمخّض عن عدم قدرة النُخَب على إدارة خلافاتها والعمل على المشترك بينها في مواجهة نظم مستبدّة، ممارسة سلوك استئصالي تجاه بعضها البعض، وهذا الاستئصال قد يبدأ فكرياً في أحد الملتقيات، ثمّ يتحول إلى سياسة يؤدي تطبيقها إلى مواجهات دموية لا تكسب منها إلا أنظمة الاستبداد التي تسعى هذه النُخَب إلى تغييرها أو إلى تطويرها، كحدّ أدنى، ولنضرب بعض الأمثلة على ذلك. فمع تزايد شعبية التيارات الإسلامية على الساحة العربية والخليجية في السنوات الأخيرة، واختلاف اجتهاداتها حول الديمقراطية عن التيارات الأخرى، ظهرت بعض الأصوات التي تدّعي بأن الإسلاميين لا يمكن استيعابهم في ظلّ الأنظمة الديمقراطية، أو أنهم إذا حازوا على السلطة فإنّهم لن يتخلّوا عنها، وغيرها من الأحكام غير المبرّرة، إضافة إلى أنّها تغذّي روح الصدام بين التيارات الإسلامية وغيرها من التيارات. في المقابل، نرى أن بعض الإسلاميين يجعلون من أنفسهم قضاة على أعضاء التيارات الأخرى، وكأن الإسلام حكر عليهم وحدهم دون غيرهم. ومع تقديرنا واحترامنا لجميع التيارات، إلا أننا نعتقد أن هذا النوع من الحوار الذي يتصف بالتعميمات، والأحكام القيمية المسبقة، وضعف الحجّة، لا يؤدي إلى حوار وتقارب، بل إنّه يؤدي إلى استفزاز وصدام بين النُخَب، حتّى وإن لم يكن هناك قصد لذلك. ولا شكّ في أن فواز جرجس كان مصيباً عندما قال: «يغلب على الأدب السياسي العربي، للأسف، منهج المواجهة اللفظية العنيف والرفض الأيديولوجي الحادّ للرأي الآخر، مع أن حساسية الموضوع وأهميته تتطلبان رؤية وحكمة وتفكيراً هادئاً واعترافاً مطلقاً بحرية الآخر في التعبير عن رأيه، ومحاورته نقدياً وإيجابياً، بدلاً من تخوينه أو تكفيره أو تلفيق التهم الخطيرة له»[٤١].

أما الأخطر من هذا الاستئصال الفكري أو ثمرة له، فهو الاستئصال

---

(٤١) انظر: فواز جرجس، «تحفظات عربية على الديمقراطية،» في: علي خليفة الكواري، **أزمة الديمقراطية في البلدان العربية: اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي** (لندن: دار الساقي، ٢٠٠٤)، ص ٢٠.

السياسي الذي يتمّ تتويجه بصدام دموي يتفاوت في حدّته، كما حصل في تونس والجزائر، وأخيراً في الحكومة الفلسطينية عندما فازت حماس بالانتخابات التشريعية وشكّلت حكومة، ولكن الرئيس أبو مازن والقوى المؤيدة له في المنطقة لم يعجبها ذلك، فبدأت بخطّة استئصالية بدأت بحصار غزة، مروراً بخطّة دايتون التي أحبطتها حماس ونشرت تفاصيلها مجلة **فانيتي فير** الأمريكية، وانتهت بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وما نتج منها من قتل وتدمير، وقد وصفها تقرير غولدستون بجرائم الحرب، ذلك في الوقت الذي ظلت الحكومة في رام الله تشاهد الدماء تسيل ولم تحرّك ساكناً، لأن حماس اختلفت معها، ولم تقبل بأجندتها التي اعتمدت المفاوضات كخيار استراتيجي وحيد في التعامل مع إسرائيل، في الوقت الذي كانت حماس ترى أن المفاوضات التي لا يدعمها خيار المقاومة لن تسترد حقاً، ولن تحقق سلاماً مع عدو لا يعرف إلا لغة القوة، بل توّجت السلطة موقفها هذا بسحب تقرير غلودستون المذكور من العرض على لجنة التحقيق العالمية. ويعجب المرء من قيادة فلسطينية تفاوض دولة استيطانية تسيطر تقريباً على كلّ أرضها، وتحاول هذه القيادة في الوقت نفسه إضعاف معارضيها بدل استخدامهم كورقة ضغط لاسترداد أكبر جزء من أرضها المغتصبة.

٥ ـ تجاهل الشعوب

على الرغم من تغنّي النُّخَب الخليجية والعربية بالشعوب وعموم الناس واعتبارهم المرجعيّة في كلّ شيء، الا أنَّ الواقع المشاهد أن هذه النُّخَب عادة ما تستخف بهذه الشعوب، خاصة عندما تكون هذه النُّخب راغبة في التزلّف والاقتراب من السلطة، أو إذا قامت هذه الشعوب بالتعبير عن رأيها بما لا ينسجم مع أهواء وتطلعات هذه النُّخَب. فمن هذه النُّخَب من يبرّر سياسات الاستبداد لحكومات المنطقة، لأن الشعوب ليست ناضجة لممارسة حقها السياسي، أو لأن الانتخابات قد تأتي إلى السلطة بأحزاب متطرفة، أو لأن المرحلة التنموية التي يمرّ بها المجتمع تتطلب قبضة حديدية وحزم، والمستبدّون في المنطقة يستمعون إلى هذه الكلمات بشيء من السرور المشوب بالسخرية من هؤلاء المثقفين. والكل يعلم الآن أن هذه التبريرات وغيرها التي تعمّق الاستبداد وتقلل من شأن الشعوب، لم ينتج منها في بلدان الخليج أو الوطن العربي إلا مزيد من التخلّف، ومزيد من التبعية، ومزيد من عدم الاستقرار، ومزيد من التفريط في حقوق

الشعب الفلسطيني[٤٢]. ونحن لا نبرّئ الشعوب من القصور والسلبية، وحتّى أحياناً الغوغائية، ولكننا نعتقد أنّه من بين أهم أهداف النُّخَب هو الارتقاء بمستوى فهم الفرد العادي، وتعويده اتخاذ القرارات الصحيحة، بتزويده بالمعلومة الدقيقة، وبالتحليل الصادق والصبر على ذلك. فكلما ارتقت مهارات هذا المواطن في ممارسته لحقه، أحسن استخدام تصويته، وكان أقوى في المطالبة بحقه، وأصبح أكثر قدرة على اختيار القيادات التي تمثل همومه وتطلعاته. فدور النُّخَب، إذن، هو ليس الجلوس في أبراج عاجية وإصدار الأحكام على الشعوب، وإنّما مهمتها تتمثل في النزول إلى مستوى الشعوب ومساعدتها على الارتقاء، وعياً وممارسة، حتّى توجد المشاركة إذا كانت غير موجودة، وحتّى تنمو إذا كانت موجودة وغير ناضجة. وهكذا يتسع نطاق الدور الذي تقوم به النُّخَب والشعوب، وتضيق في المقابل دائرة الاستبداد والفساد، وهكذا دواليك، فكلما ارتقى وعي هذه الشعوب، ووجدت أمامها قدوات تمارس ما تطالبها به، وتضحّي من أجل مبادئها، تسارعت خطى التغيير[٤٣].

وعلى الرغم من كلّ السلبيات السابقة التي تعانيها النُّخَب الخليجية والعربية، إلا أنَّ الصورة في ما يتعلق بهذه النُّخَب ليست كلها قاتمة. فجهود التقارب بين التيارين الإسلامي والقومي التي قامت بها منذ سنوات ثلة من أبناء الأمة الغيورين على أمنها وازدهارها ووحدتها، هي شمعة بدأت تضيء طريق الأجيال، وقد أصاب د. خير الدين حسيب، مدير مركز دراسات الوحدة العربية، عندما تحدّث عن كون كلّ من التيارين القومي والإسلامي صنواً للآخر بقوله: «وقد عزّز هذا الإدراك، أيضاً، مبادرات حثيثة قامت بها قوى ورموز قومية وإسلامية مستنيرة، رفضت الصدام المفتعل بين العروبة والإسلام، مشدّدة على أن الإسلام هو مكوّن رئيسي للمحتوى الحضاري والروحي للحركة القومية العربية، بما يجعل للإسلام موقعاً مميزاً لدى كلّ عربي، حتّى لو كان غير مسلم، باعتباره يرى في الإسلام حضارة له، وثقافة وتاريخاً يعتزّ بهما، ومشدّدة كذلك على أن لغة القرآن الكريم، وهوية الرسول العربي، وأغلبية روّاد الدعوة الأوائل، تجعل للعروبة، كما للعربية، مكانة خاصة لدى كلّ مسلم، حتّى لو كان غير عربي، ولا سيّما أن معارك العرب

(٤٢) انظر: خالد الحروب، في: المصدر نفسه، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٤٣) انظر: عبد الوهاب الأفندي، في: المصدر نفسه، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

ضدّ الغزاة هي معارك المسلمين كلّهم، وأنّهم بدفاعهم عن المقدسات، إنّما يدافعون عن مقدسات الأمة كلها، بالإضافة إلى مشاركة كلّ العرب وكل المسلمين في صياغة النسيج الحضاري للأمة»[٤٤].

وقد أعجبني وصف عالم الاجتماع العربي، حليم بركات، لواقع المثقف العربي بأنه أقرب إلى من هو «تحت الاحتلال» موضحاً ذلك بقوله: «في البلاد العربية نماذج لا نموذج واحد للفكر، بينهم اللامبالي الذي يتغنّى بالجمال والحب والحقيقة المطلقة، والمستزلم للسلطة يردّد شعاراتها ويرافق الحاشية ويحرّض ضدّ مفكرين آخرين رفضوا الاستزلام، والناقد المعارض الذي اختار الصمت على السجن أو النفي، والمنفي الذي ارتبط بسلطة عربية أخرى ضدّ السلطة المسيطرة في بلاده، فيهاجم طبقة حاكمة بشعارات طبقة حاكمة متنازعة معها، والثوري الذي يصرخ في البرية، فلا يحدث صوته تموجاً في السكون العربي. إنَّ المفكّر العربي واقع تحت الاحتلال»[٤٥].

والحقيقة هي أن جميع النُّخَب هي تحت الاحتلال، وإن تعدّدت صور هذا الاحتلال. لذلك، فإن المطلوب من هذه النُّخَب هو أن تبدأ بالمشتركات وتعمّقها حتّى يتضاءل تأثير نقاط الاختلاف على مسار هذه النُّخَب، بل ويصبح هذا الاختلاف أمراً سهلاً وطبيعياً، أو كما يقال يتحول إلى اختلاف لا يذهب للودّ قضية، وعندئذ تمخر سفينة أبناء هذه الأمة عباب البحر الهائج الذي يحتاج إلى تكاتف كلّ الجهود، وإلى توفير كلّ الموارد، لتصل إلى أهدافها المنشودة متحررة من أغلال الاستبداد.

---

(٤٤) خير الدين حسيب، «افتتاحية العدد: التياران القومي العربي والإسلامي: جناحان لا يحلقان إلا معاً،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٥ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٧.

(٤٥) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث إستطلاعي اجتماعي**، ط ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٥٥١.

الفصل الرابع

المؤسسات

كما شوّه الاستبداد أصول ثقافتنا العربية الإسلامية، وهمّش النُخَب الخليجية بإرادتها هي، فإنه قام كذلك بتعطيل أداء المؤسسات، فأصبحت هذه المؤسسات مؤسسات ديكورية تخدم أجندة الاستبداد وأهله، وتحرم المجتمعات الخليجية من السير في ركب التقدّم والنهوض. فالمؤسسات هي أطر يتم من خلالها تنظيم جهود أفراد المجتمع لتحقيق أهدافه التنموية والأمنية، وقد تتفاوت في درجة تعقيدها من العلاقات البسيطة القائمة على الثقة بين أبناء المجتمع، إلى المؤسسات الرسمية الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات السوق المعاصرة بِكُلّ تشابكها وتعقيداتها. وبقدر ما تكون هذه المؤسسات فاعلة، وتتصف بالمصداقية والعدل، فإنّها تساعد أفراد المجتمع على تحقيق تعاون مثمر، يساهم في ازدهار المجتمع واستقراره. أما إذا كانت هذه المؤسسات غير فاعلة، وغير عادلة، فإنّها تؤدي إلى مجتمع تنعدم فيه الثقة، وتنتشر فيه المحسوبية، ويتراجع فيه الاستقرار، وتهدر فيه ثمرات جهود الجماعة، ويتلاشى فيه رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي، أي ثقة أبناء المجتمع ببعضهم البعض، وهذا يعني مزيداً من التكاليف في القيام بأي نشاط اقتصادي[1].

وفي هذا الفصل سنعالج واقع المؤسسات في بلدان المجلس، بدءاً بتعريف مختصر لمفهوم المؤسسة ووظائفها، ثمّ ننتقل بعد ذلك إلى تأمل واقع

---

(١) *World Development Report 2003: Dynamic Development in a Sustainable World* (New York: World Bank, 2003), p. 37.

المؤسسات التنفيذية والتشريعية والإعلامية والقضائية في بلدان المجلس باعتبارها أهم المؤسسات، وإن كانت ليست الوحيدة.

أولاً: وظائف المؤسسات

المؤسسات تقوم بعدّة وظائف مهمة في بناء المجتمع. فـ **الوظيفة الأولى** لهذه المؤسسات هي توفير المعلومات بأنواعها، لترشيد قرارات الأفراد كلّ من موقعه. فالمنتج يحتاج إلى معلومات عن حجم الطلب على منتجاته، وأسعار مدخلاته، والسياسات الضريبية والاستثمارية للدولة، ومعدلات التضخم، وكلفة الاقتراض، والتقنيات التي في مجتمعه. والمستهلك يحتاج إلى المعلومات عن أنواع البضائع، وأسعارها، وفوارق الجودة بينها، وتعدد مصادر بيعها. والناخب يحتاج إلى معرفة سجلات المرشحين التاريخية، وبرامجهم الانتخابية. والحكومة تحتاج إلى المعلومات عن الشركات التي تعمل في القطاعين العام والخاص، سواء تعلق ذلك بتكاليفها وبأرباحها، أو بكفاءة إداراتها، أو بديونها، أو بالمساهمين فيها، لأن هذه المعلومات وغيرها تعتبر ضرورية لفرض الضرائب، وتنظيم أسواق المال، وحفظ حقوق العمال، وغيرها من السياسات المالية، والنقدية، والتجارية. والمواطن يحتاج إلى المعلومات التي تبيّن له الكيفية التي تولد بها حكومته الإيرادات، والوجوه التي تنفقها فيها، حتّى يتمكن من مساءلتها ومحاسبتها. باختصار، إن تقدّم المجتمع يعتمد على جمع البيانات والمعلومات بأنواعها، وتحليلها، ونشرها على نطاق واسع، وفي الوقت المناسب، وتأسيس السياسات المختلفة عليها. وبالتالي، فإن السياسات التي لا تقوم على معلومات كافية، ودقيقة، ووقتية، ومنتظمة، هي سياسات مغلوطة، والمجتمعات التي تقوم عليها هي كذلك مجتمعات تتخبط وتراوح في مكانها.

وتتمثل **الوظيفة الثانية** للمؤسسات في رفع كفاءة استغلال المجتمع لموارده من خلال تشجيع المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية غير المبرّرة، وتنظيم الاحتكارات الطبيعية، وتسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات الاقتصادية، لأن شعور الإنسان بأن له منافسين في أي نشاط يدفعه إلى تقليل تكاليفه، وتطوير وسائل عمله، وتحسين نوعية إدارته، وتبنّيه لأحدث التقنيات والمبتكرات العلمية، وحصوله على مدخلاته الإنتاجية بأقل سعر ممكن. وكل ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية، والعطاء، والإبداع في كلّ القطاعات. لذلك فإن من عوامل نجاح الدول الصناعية هو أنّها تقيم مؤسسات بملايين الدولارات،

تخصّصها لمنع الاحتكار لأية سلعة، أو خدمة، مهما كانت أهمية المؤسسة التي تقيمها، لأن النتيجة الحتمية للاحتكار هي انخفاض الجودة، وزيادة الكلفة، وهدر الموارد، والتقاعس عن الإبداع، وليست قضية محاكمة مؤسسة ميكروسوفت لبرامج الحاسوب قبل سنوات عنا ببعيد. وهنا لا يفوتنا أن نذكر أن رسولنا الكريم (ﷺ) أرشدنا إلى خطورة الاحتكار بقوله: «من احتكر حكرة يريد أن يغالي بها على المسلمين فهو خاطئ وقد برئت منه ذمة الله»[٢]. هذا يعني أنَّ المجتمع المسلم الذي يتشبع أبناؤه بقيم هذا الدين يكفيه سماع هذا الحديث، ولا يحتاج بالتأكيد إلى ملايين الدولارات لمنعه من الاحتكار، أو هكذا يفترض، ولنتذكر أنّه بسبب هذه القيم، التي نطالب بإحيائها، نرى ملايين من المسلمين يدفعون زكاة أموالهم، ويتعرّضون للمشقة وهم يبحثون عن مستحقيها، بينما نرى في المقابل المجتمعات الغربية تهدر فيها مئات الملايين من الدولارات لمتابعة المتهربين من الضرائب. هذا هو الفرق بين من يقوم بعمل يعتقد فيه، ويرى فيه عبادة لخالقه، وطمعاً في رضاه، وبين آخر يقوم بالعمل لشخص آخر، وهو كاره[٣]. وما ينطبق على احتكار القرار الاقتصادي، يمتد كذلك إلى احتكار القرار السياسي، ولذلك فتقلّد المناصب في المجتمعات الغربية، قائم على المنافسة وتقديم البرامج التي يقرر على أساسها الناخب من يختار. وهو قائم كذلك على تداول السلطة. أما في مجتمعاتنا الخليجية، ومعها العربية، فإن القيادات تتقلّد المناصب، وتستأثر بثروة المجتمع وهي في مهدها، وتظل تعيش هكذا حتّى تتوارى في لحدها. ولذلك، فإننا نعيش في مجتمعات كلها ركود، وتخلّف، وفساد، على الرغم من الثروات التي قمنا بتبديدها، بسبب هذا الاحتكار للسلطة السياسية.

أما **الوظيفة الثالثة** والأخيرة لهذه المؤسسات، فهي تحديد حقوق الملكية، وصياغة العقود، وتنفيذها، لأن ضياع الملكية، سواء كانت ملكية فكر، أو أصولاً مادية، أو عملاً، يجعل المجتمع أقرب إلى الغابة، يأكل فيها القوي الضعيف. ويُفتقد في هذا المجتمع الإبداع، والعطاء، والتميّز، وتهرب منه الموارد، وتكثر فيه الفوضى، لأن تأمين أعراض، وأموال، وأرواح الناس، هو شرط لاستقرارهم، وعطائهم، وتميّزهم، وأخذهم المخاطرة المدروسة، وسعيهم

---

(٢) رواه الحاكم.

(٣) *World Development Report 2002: Building Institutions for Markets* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp. 5-10.

في شتى مناحي الحياة. لذلك، كلّما حفظت هذه الحقوق من خلال مؤسسات تتصف بالكفاءة، والعدالة، ازدهر المجتمع، وتفجّرت طاقات أفراده، والعكس كذلك صحيح، بل إن التاريخ يشهد بوجود مجتمعات كانت غنية بالموارد، ولكنها فقيرة في جودة مؤسساتها، كان مصيرها استنزاف الموارد، وانتشار الصراعات الداخلية، وتزايد الأطماع الخارجية، أي فقدان كلّ من الأمن والتنمية معاً، لأنها لم تفرز قيادات واعية، وحكيمة، وإنّما ابتليت بقيادات لا تحسن النظر إلى الأفق البعيد، لأن جلّ همها انحصر في النظر إلى أسفل قدميها، أي الحاضر، وما أكثر هذه الفئة الأخيرة في مجتمعاتنا الخليجية اليوم، وللأسف[٤].

ثانياً: واقع مؤسسات بلدان المجلس

ولكن ما هو واقع المؤسسات في بلدان المجلس؟ إنَّ المتأمل لهذه البلدان يرى أن واقع المؤسسات فيها هو تأكيد آخر على عقلية الاستبداد التي تُحكم بها هذه الحكومات، فاختيار القائمين على هذه المؤسسات لا تحكمه معايير الكفاءة والأمانة اللذين هما معياران للاستخدام ولعمارة الأرض، كما أوضحنا سابقاً، وإنّما تحكم هذا الاختيار درجة الولاء للحاكم، كما أن أداء هذه المؤسسات يخضع لإرادة حكومات غير منتخبة تحرص على الحفاظ على حماية أجندتها، بدل أن تسعى إلى التعبير عن إرادة المجتمع بأكمله. فهذه المؤسسات تخضع في تكوينها، واختيار العاملين فيها، والدور المنوط بها، والرقابة عليها، وكيفية استخدامها لمواردها، لنظرة الحاكم الضيّقة إلى السلطة، على أنّها ملك فردي أو غنيمة يجب الحفاظ عليها والذود عنها بِكُلّ السبل. وسنبيّن قناعتنا هذه من خلال التوقف عند أهم أربع مؤسسات تعتبر محورية في توفير البيئة السليمة للتنمية الفاعلة في كلّ المجتمعات البشرية، وهذه المؤسسات هي المؤسسات التنفيذية أو المجالس الوزارية، والمؤسسات التشريعية، والمؤسسات الإعلامية، وأخيراً المؤسسات القضائية، وذلك بقدر ما تسمح به البيانات الشحيحة المتوفرة عن بلدان المجلس.

١ ـ مجالس الوزراء

المجالس الوزارية أو المؤسسات التنفيذية في بلدان المجلس هي تعبير

---

(٤) Nancy Birdsall and Arvind Subramanian, «Saving Iraq from its Oil,» *Foreign Affairs* (July/August 2004), pp. 77-89.

واضح عن النظرة الفردية التي تدير بها حكومات هذه البلدان هذه المجتمعات، مما يؤدي إلى كثير من الانعكاسات السلبية، التي من أهمها:

أ ـ إنَّ أول إفرازات هذه النظرة الاستبدادية لحكومات المنطقة هي أن رئاسة مجالس الوزراء في المنطقة يحتكرها أفراد الأسر الحاكمة. ففي الثلاثين سنة الأخيرة، ومنذ أن نالت هذه البلدان استقلالهاَ، لم يحصل أن أوكلت رئاسة مجلس الوزراء في أي بلد من بلدان المجلس لغير أعضاء الأسر الحاكمة. وهذا أمر لا يمكن تفسيره بمعايير الأداء والأمانة، لأن هذا يعني أنّه لم يوجد بين أبناء هذه الدول عبر أكثر من ثلاثين سنة من هو أكفأ من أبناء هذه الأسر لتولي هذا المنصب. وهذه مقولة لا يدّعيها حتّى أبناء هذه الأسر أنفسهم[٥]. ويمتد هذا الاختلال في بناء المؤسسات إلى اختيار مجالس الوزراء في بلدان المنطقة، ولنضرب بعض الأمثلة من السعودية، أكبر وأهم بلد في المجلس. ففي العام ١٩٩٥ كان مجلس الوزراء السعودي يضم خمسة من آل سعود تولّوا المناصب السيادية، ابتداء من رئيس الوزراء ونائبه، مروراً بوزراء الدفاع والداخلية والإسكان، وانتهاء بوزير الخارجية، ولم يكن بينهم مَن يحمل شهادة جامعية سوى وزير الخارجية، بينما تولى بقية الوزارات السبع عشرة مواطنون من غير آل سعود، وكانوا جميعهم يحملون شهادات من أفضل الجامعات، منها الماجستير، ومعظمها من شهادات الدكتوراه[٦]. ولا يختلف التشكيل الوزاري في بقية بلدان المنطقة عن هذا النمط، إن لم يكن أسوأ منه في بعض الأحيان من حيث هيمنة الأسر الحاكمة على المناصب من غير مبرّر تمليه الكفاءة أو المؤهلات أو الخبرة. ولا نريد أن نثقل كاهل القارئ بمعلومات مكرّرة بإمكانه الإطلاع عليها من الجرائد الرسمية لهذه البلدان.

ب ـ إنَّ التعيينات في هذه المجالس الوزارية تعتمد الولاء للحاكم بالدرجة الأولى، ولا مانع من أن يكون المعيّن مثقفاً أيضاً، خاصة إذا كان من أولئك الذين لا يأبهون لسماع قرارات تعيينهم وإقالتهم من الإذاعة الرسمية. ففي دراسة للتعيينات الوزارية وغيرها من المناصب العليا في السعودية تبيّن أن

(٥) Daniel L. Byman and Jerrold D. Green, «The Enigma of Political Stability in the Persian Gulf Monarchies,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 3, no. 3 (September 1999), p. 22.

(٦) Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, SUNY Series in Middle Eastern Studies (New York: State University of New York Press, 1999), p. 60.

٨٦,٦ بالمئة من هذه التعيينات تمّت لاعتبارات تتعلق بالولاء، واعتبارات أمنية، في المقام الأول[٧].

ج ـ إنَّ أولوية معايير الولاء في التعيينات الوزارية لهذه البلدان ينتج منها إخلال بقدرة الوزراء على أداء أدوارهم طبقاً لما تمليه عليهم مصالح مجتمعاتهم، لأن همّهم يتركّز على إرضاء الحاكم الذي اختارهم، وبالتالي فإنّهم لا يستطيعون أن يمارسوا أدوارهم بأمانة، وطبقاً للوائح والقوانين، كما يفعل الوزراء في الدول التي تسودها الحرية. ونتيجة لذلك، تتصف قرارات هؤلاء الوزراء عادة بالفردية، وبعدم اعتمادهم على هيئات استشارية أو فنية[٨].

د ـ إنَّ الطبيعة الاستبدادية لهذه النظم ينتج منها كذلك ميل إلى تأبيد الوظائف، حيثُ إنَّ الأشخاص أنفسهم قد يستمرون في تقلّد المناصب لسنوات طويلة، الأمر الذي يؤدي إلى الركود، وغياب آلية تعاقب الأجيال، والاستفادة من الكفاءات الجديدة. وهذا طبعاً وضع ينسجم مع طبيعة النظم الاستبدادية التي تتصادم مع التغيير والتجديد. فالدراسة الميدانية السابقة للدكتور محمّد بن صنيتان حول المجتمع السعودي تشير إلى أن اثنين وثلاثين وزيراً، أو ٣٠ بالمئة من الوزراء، قد استمروا في عضوية مجالس الوزراء ما بين عشر سنوات وسبع وأربعين سنة[٩]. وقد شبّه أحد الباحثين الغربيين هذا التأبيد في المناصب بما كان يحصل في القيادة السوفياتية، حيث كان أشخاص كغروميكو، وزير الخارجية الروسي الأسبق، يقضون حقباً زمنية في مناصبهم[١٠].

هـ ـ إنَّ تطعيم هذه المجالس الوزارية، بين الحين والآخر، ببعض الوجوه الجديدة، هو أقرب إلى العملية التجميلية التي لا تلبث أن تتلاشى آثارها، وذلك لأن نسبة الوجوه الجديدة تكون عادة قليلة، وبمواصفات لا تختلف عمن سبقهم من حيث الولاء، وأحياناً من حيث الانتماء الاجتماعي أو الجغرافي[١١].

و ـ وأخيراً، هذا الإفراط في اعتماد الولاء هو نتيجة حتمية للاستبداد،

---

(٧) محمد بن صنيتان، **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٦١.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(١٠) Herb, Ibid., p. 34.

(١١) ابن صنيتان، المصدر نفسه، ص ٦٧.

كما أن عواقبه وخيمة على نهضة المجتمعات، حيث إنّه يفرز قيم النفاق والتملق والخضوع، ويقضي على قيم التنمية الفعلية من كفاءة وأمانة ومروءة وصدق، لأن السلوك الوحيد الذي يحفظ المكانة ويحقق المكاسب في هذه الحالة هو إرضاء المستبد، سواء كان فرداً أو أسرة حاكمة(١٢). وقد يمتد احتكار المسؤوليات هذا إلى عدد من الوزارات التي أصبح يطلق عليها مسمّى الوزارات السيادية، كالدفاع والأمن والخارجية في بعض هذه البلدان. ولا يختلف كثيراً واقع المجالس الوزارية أو المؤسسات التنفيذية في بقية بلدان المجلس عمّا هو قائم في السعودية من حيث شكلها ومضمونها والأدوار التي تقوم بها. ونتيجة لهذه الطبيعة الاستبدادية لهذه الحكومات، فليس مستغرباً أن تتصف هذه الحكومات بعدم الكفاءة، وبغياب الحريات، كما تؤكد تقارير المؤسسات التي تقيس تطور أداء الحكومات في دول العالم، كمؤسسة «بوليتي ـ ٤» التي تشير آخر تقاريرها إلى أنه على مقياس ما بين ١٠ صحيح، أكثر الحكومات جودة، وسالب ١٠، أقل الحكومات جودة، فإن بلدان المجلس تقع دائماً في السالب مع بعض التفاوت، حيث تصل هذه القيمة في السعودية وقطر وعُمان إلى سالب ١٠، أي أسوأ صور للحكومات، وتقترب منهما الكويت بحوالى سالب ٨,٥، والإمارت بحوالى سالب ٨، والبحرين بحوالى سالب ٧,٠، خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣)(١٣). هذا يعني أنّ حكومات بلدان المجلس ونوعيتها هي أسوأ حتّى من بقية الدول النفطية.

٢ ـ المجالس التشريعية

قبل الحديث عن واقع المؤسسات التشريعية في بلدان المجلس، لا بُدَّ لنا أولاً من ذكر بعض المعايير المستخدمة عالمياً في قياس درجة التطور السياسي في الدول. فمن **أهم المؤشرات** التي تعتمد في تقييم تطور النظام السياسي هو وجود الأحزاب التي تتنافس مع بعضها البعض، وأهم من ذلك توفر فرص متكافئة لها، أي أن لا يكون هناك حزب حاكم منفرد بالسلطة والموارد، يسخّرها للحيلولة دون وصول الأحزاب المنافسة له إلى السلطة. ولا يكفي

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(١٣) انظر: Monty G. Marshall, dir., «Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2009,» Center for Systemic Peace and Colorado State University, <http://www.cidcm.umd.edu/polity>.

كذلك أن تكون هناك حرية للمنافسة بين الأحزاب، وإنّما لا بُدَّ من تقنين وممارسة هذه الحرية في داخل كلّ حزب، حتّى تكون هذه الأحزاب فعلاً لبنة قوية في بناء مجتمع حر يتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات، وتمارس المعارضة دورها فيه بكفاءة عالية. أما **المؤشر الثاني** الذي يتمّ من خلاله تقويم درجة تطور النظام السياسي، فهو عقد انتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة، يتم من خلالها تداول السلطة من غير اللجوء إلى أساليب العنف في تصفية الخلافات التي تسبق أو تتبع هذه الانتخابات، أي لا بُدَّ من قبول النتائج من جميع أطراف اللعبة. كذلك لا بُدَّ من توفير الموارد والحرية الكافية والشفافية التامة التي تمكّن كلّ أبناء المجتمع من ممارسة حقوقهم الانتخابية، وأي تقصير في هذا الحق يعتبر طعناً في نزاهة وعدالة العملية الانتخابية، ذلك أن كثيراً من الحكومات تمارس ضغوطاً متعددة ومتنوعة على الهيئات الانتخابية حتّى لا تقوم بدورها المحايد المنشود.

وبالإضافة إلى وجود أحزاب فاعلة وقوية، ووجود انتخابات دورية نزيهة، تتطلب المشاركة السياسية الفاعلة الالتزام بنصوص الدستور والتأكد من سيادة القانون وتساوي المواطنين جميعاً أمامه. هذا يعني عدم تطاول السلطة التنفيذية على مواد هذا الدستور وتفسيرها أو تغييرها بما يتناسب مع مصالحها الضيقة وعلى حساب شرائح أخرى في المجتمع، وعدم ممارسة أي نوع من التضييق على حرية الإعلام أو نشاطات المجتمع المدني المختلفة التي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد بأنواعها(١٤).

ولننظر الآن إلى واقع المؤسسات التشريعية في بلدان المجلس لنرى مدى قربها أو بعدها من المعايير السابقة الذكر.

أ ـ الكويت

قد يكون غياب الأحزاب السياسية في الكويت من أول وأهم عيوب هذه التجربة، ولكن جرت انتخابات في الكويت بشكل منتظم إلى حدّ ما منذ صدور دستور العام ١٩٦٢. وتعتبر تجربة مجلس الأمة الكويتي أقدم تجربة مشاركة سياسية في المنطقة، وهي كذلك أكثرها تطوراً وتأثيراً من حيث فعالية هذا

(١٤) Economic Commission for Africa, *African Governance Report II* (Oxford: Oxford University Press, 2009), pp. 1-3.

المجلس في قيامه بدوره التشريعي والرقابي على الحكومة. هذا المجلس انبثق من دستور عام ١٩٦٢ الذي تكاتفت مجموعة من العوامل لإصداره بصورته المتطورة.

إن **العامل الأول** من هذه العوامل كان داخلياً، ويتعلق بالمطالبة المستمرة من قبل الشعب الكويتي بالمشاركة السياسية ابتداء من العشرينيّات، وقد أثمرت هذه المطالبة عندما تأسس المجلس التشريعي برئاسة عبد الله السالم الصباح عام ١٩٣٨، ثمّ بانتخاب المجلس التأسيسي الذي قام بوضع دستور العام ١٩٦٢[١٥].

أما **العامل الثاني** فكان خارجياً، وتمثل في مطالبة العراق بالكويت، وأثر ذلك في استعداد الأسرة الحاكمة في الكويت لتعضيد موقفها الداخلي وتقوية الجبهة الداخلية، الأمر الذي سهّل عملية القبول بظهور دستور العام ١٩٦٢ وما تبعه من تأسيس لمجلس الأمة الكويتي. وحتّى بعد تحرير الكويت كان للعامل الخارجي دور في عودة الحياة البرلمانية إلى الكويت، وكذلك في صيغ المشاركة الأخرى في المنطقة، كما يشير إلى ذلك الإعلامي الخليجي يوسف الجاسم بقوله: «حتّى عودة مجلس الأمة بعد التحرير لم تكن بتقديري برغبة عارمة من نظام الحكم، إنّما كان للضغط الدولي أيضاً أثر. والضغط الدولي له أثر أيضاً في إيجاد المجالس الشورية كما نعرف في باقي دول الخليج»[١٦].

ويرى بعض المراقبين أن ضعف أداء الأسرة الحاكمة خلال فترة الاحتلال، إضافة إلى ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، كانا وراء إعادة تجربة المشاركة السياسية في الكويت بعد التحرير[١٧]. هذا الدور الخارجي لاستمرار التجربة السياسية الكويتية يؤكّده كذلك إدوارد غنيم، السفير الأمريكي السابق في الكويت، في لقاء له مع أحد الباحثين الغربيين[١٨]. وهنا لا بد من التنبيه إلى أنَّ الضغوط الخارجية للدول الكبرى من أجل الإصلاح هي في الواقع بمثابة

---

(١٥) غانم النجار، **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، ط ٢ (الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٦)، ص ١٣ ـ ٧٠.

(١٦) يوسف الجاسم، «مناقشات منتدى التنمية،» في: علي خليفة الكواري، معدّ ومحرّر، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢٤٧.

(١٧) Paul Salem, «Kuwait: Politics in A Participatory Emirate,» in: Marina Ottaway and Julia Choucaire-Vizoso, eds., *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008), p. 211.

(١٨) Nathan Brown, «Moving Out of Kuwait's Political Impasse,» Carnegie Endowment (June 2009), <http://carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=23320&prog=zg>.

تقاطع للمصالح، والرغبة في تجنب ما هو أسوأ. ففي أواخر الخمسينيّات عندما أعدّت وزارة الخارجية البريطانية مشروعاً يتعلق بتشجيع نوع من الإصلاحات السياسية والاجتماعية في الكويت، لم يكن ذلك كرماً من البريطانيين موجهاً إلى الشعب الكويتي، وإنّما كان محاولة للتعامل مع انعكاسات التطورات الإقليمية، كقيام الجمهورية العربية المتحدة بين سورية ومصر، وقيام الثورة العراقية في العام ١٩٥٨، وقيام ثورة تموز/يوليو في مصر قبل ذلك، أي أنّ سعي الغرب في تلك الفترة إلى الاعتراف باستقلال الكويت، وتشجيع عبد الله السالم الصباح على مشاركة الشعب الكويتي في القرار، كانا محاولة لتجنب المدّ القومي الثوري في المنطقة وانعكاساته السلبية على مصالح الغرب في منطقة الخليج خاصة، الأمر الذي ينبغي الالتفات إليه عندما نسمع أصواتاً من الغرب تطالب بالإصلاحات، وإن كنا لا نستبعد في الوقت نفسه أن يكون هناك من شعوب الغرب من هو جاد في هذه المطالبة[١٩].

أما **العامل الثالث** الذي يرى البعض أنّه كان له تأثيره في ولادة التجربة السياسية الكويتية، فهو شخصية عبد الله السالم الصباح المتميزة، ونظرته البعيدة، وعدم نزوعه إلى الاستبداد في الحكم، الأمر الذي جعله لا يتردّد في الموافقة على دستور ١٩٦٢[٢٠].

هذه العوامل الثلاثة جديرة بالتأمل من قبل تيارات الإصلاح في المنطقة، إذا كانت جادة في إحداث تغيير ذي معنى في مسارات هذه البلدان في السنوات القادمة. ولا بُدَّ من التذكير في هذا السياق بأن العوامل الخارجية التي قد تؤثر سلباً أو إيجاباً في التغيرات الحاصلة في هذه المنطقة هي كثيرة، ولا بُدَّ من الحيطة في استثمار هذه العوامل، إلا إذا كانت تصبّ في المسار المنشود للتغيير في هذه البلدان، ومن غير أن تكون مشروطة، وهذا ما يندر. غير أن هناك من المراقبين من يعتقد أن موافقة عبد الله السالم الصباح على دستور العام ١٩٦٢ وما يتضمنه من إعطاء فرصة لمشاركة سياسية فاعلة للشعب الكويتي في الحكم، لم تكن بإجماع الأسرة الحاكمة، حيثُ إنَّ هناك من هذه الأسرة من كان معترضاً على هذا الدستور، وهذه الفئة، في رأي هؤلاء

(١٩) أحمد الخطيب، **الكويت من الإمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي**، إشراف غانم النجار (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧)، ص ٢٠٧ ـ ٢١٠.

(٢٠) أحمد علي الديين، **ولادة دستور الكويت** (الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٩)، ص ٨ ـ ٥٤.

المراقبين، هي التي أصبحت تضع المعوقات في سبيل تفعيل مواد هذا الدستور والارتقاء بهذه التجربة إلى ما يتناسب مع مواده إلى هذا اليوم[٢١]. فالتجربة السياسية الكويتية التي تعتبر بحق أفضل تجارب منطقة الخليج، نظراً إلى الحرية النسبية التي وفرتها لأبناء المجتمع، وإلى توفيرها لدرجة جيدة من بيئة المساءلة، إلا أنّها تظل مشاركة مسقوفة برؤية السلطة كغنيمة لدى بعض أفراد الأسرة الحاكمة، وهؤلاء هم أنفسهم الذين ينتمون إلى الجناح الذي لم يوافق على دستور العام ١٩٦٢ أصلاً. والذي يؤكّد أنَّ هذه التجربة ما زالت دون المستوى المطلوب أنَّ الكويت ما زالت من غير أحزاب معلنة، وما زالت الكتل البرلمانية غير قادرة على تولي السلطة التنفيذية، حتّى ولو حصلت على أغلبية برلمانية، أي أنّه ليس هناك تداول فعلي للسلطة، فعلى الرغم من أن البرلمان منتخب، إلا أنَّ الحكومة معيّنة من الأمير. وما زالت الأسرة الحاكمة ممثلة بأمير البلاد تقوم بحل البرلمان بصورة دستورية وغير دستورية، وبشكل متكرر، حتّى ولو لم يكن البرلمان هو المسؤول عن الأزمة التي قادت إلى الحلّ. وأخيراً، ما زال أبناء الأسرة الحاكمة يحتكرون المناصب السيادية، كرئاسة الوزارة والمناصب الوزارية الأخرى. هذه المثالب للتجربة السياسية يؤكّدها الكاتب والناشط الكويتي أحمد الديين في إطار تقييمه للتجربة الكويتية بقوله: «وهذا كلّه يبيّن بوضوح أنه على الرغم مما ينصّ عليه الدستور من أن الأمة هي مصدر السلطات جميعاً، فإن الانتخابات في الكويت، وإن كانت تشكّل آلية للتمثيل السياسي الشعبي على المستوى البرلماني، فإنّها في واقع الحال لا تتيح سوى فرصة محدودة لهذا التمثيل على مستوى السلطة التنفيذية، في غياب وجود حياة حزبية منظمة، وانعدام وجود آلية واضحة للتداول الديمقراطي للسلطة، وفي ظلّ واقع حصر المناصب الأساسية للحكومة في أيدي الأسرة الحاكمة»[٢٢].

هذا الجمود من قبل شريحة من الأسرة الحاكمة في الكويت، وعدم سماحها للتجربة الكويتية بالانطلاق طبقاً لروح ومادة الدستور، نتج منه نوع من الجمود في الحياة السياسية الكويتية، وقد انعكس هذا الجمود على قدرة

---

(٢١) الكواري، معدّ ومحرّر، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، ص ٥٩.

(٢٢) أحمد الديين، «الديمقراطية والانتخابات في الكويت،» في: **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١٢٦.

الكويت، حكومة وشعباً، على تحقيق التنمية المنشودة، وتقديم تجربة ديمقراطية ناجحة يحتذى بها في المنطقة(٢٣). ولا يمكن كذلك تبرئة المعارضة من المساهمة في جمود التجربة السياسية في الكويت، فهي معارضة مشتّتة، تفتقد برنامج عمل ذا أولويات واضحة، وآليات تنفيذية متمكّنة، كما أن هذه المعارضة لم تسلم من عدم الكفاءة والفساد اللذين تتهم بهما الحكومة. لذلك، فإن هناك حاجة إلى فك هذه الاختناقات، وإيجاد حراك سياسي فعلي تنطلق بموجبه التجربة الكويتية، وتكون نموذجاً يحتذى به بين بلدان المنطقة الخليجية وغير الخليجية، بدل الركود أو التراجع إلى الواقع المر للبلدان المحيطة بالكويت. ومما يدفعنا إلى التفاؤل هو أن عدداً من الإصلاحات قد تمّ الأخذ بها في السنوات الأخيرة لتعميق التجربة، من بينها خفض عدد الدوائر الانتخابية من خمس وعشرين دائرة إلى خمس دوائر، والسماح بمشاركة المرأة، ورفع الحظر عن التجمّعات العامة، والترخيص لوسائل الإعلام المكتوب والمرئي الخاص، وكذلك الفصل بين منصبَي ولاية العهد ورئاسة الوزراء(٢٤).

ولكن تبقى هناك قضايا محورية أخرى، كانت وما زالت تعطل المسيرة الكويتية، وتشكل نقاط خلاف بين الحكومة والمعارضة، وأحياناً بين المعارضة نفسها، ومنها الفساد الإداري والمالي، واستغلال أبناء الأسرة الحاكمة ومن حولهم لمناصب الدولة، وتمليك الأراضي العامة لأصحاب المشروعات التجارية الجاهزة، وهو مدخل إلى المكاسب الشخصية، وتوسيع دور القطاع الخاص، خاصة في ما يتعلق بعمل شركات النفط الأجنبية من غير المساس بسيادة الدولة، وتطوير شركات النفط الوطنية، وكذلك تحويل التجمّعات السياسية الحالية إلى أحزاب سياسية، وغيرها من الموضوعات التي لا يتسع المجال للتفصيل فيها هنا. وهذه الإصلاحات أو القضايا الخلافية، إذا شئت، قد يتطلب بعضها تعديلاً في مواد الدستور، كقضية تشكيل الأحزاب، وبعضها الآخر يحتاج إلى وعي وفهم، وكذلك إلى تنازل من قبل جميع الأطراف لتوفير ظروف النجاح للتجربة، مع التذكير بأن العمل على المشتركات هو السبيل الوحيد لتضييق الخلافات وتذويبها، وأن الوقت هو جزء من الحلّ، والمجتمع

---

(٢٣) انظر تعقيب إسماعيل الشطي، في: الكواري، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، ص ١٤٠.

(٢٤) Salem, «Kuwait: Politics in A Participatory Emirate,» p. 224.

هو الذي يحسم الخلافات بين شرائحه عند حدوث الاختناقات، أي أن الشعب الكويتي بِكُلّ فصائله هو السلطة النهائية لفكّ الاشتباكات بين ممثليه ونخباته، وذلك من خلال صناديق الاقتراع.

ولكن أخطر ما يهدد التجربة الكويتية في اعتقادنا هو القبول بالأوهام التي يروّج لها البعض من أن التجربة الكويتية أعاقت التنمية، وأن جيران الكويت الذين ليست لديهم مجالس تشريعية منتخبة هم أحسن حالاً اقتصادياً من الكويت، ذلك أن القبول بهذه الأوهام هو نسف لتجربة الكويت الرائدة والحكم على المنطقة بأكملها بالعودة إلى الوراء، بل هي دعوة قد تكون سبباً، ليس في عدم ازدهار المنطقة، وإنّما حتّى في عدم استقرارها[٢٥]. فالمشاركة السياسية هي صمام أمان، لأنها تدخل جميع أبناء المجتمع في مسيرة البناء مع تفاوت في حجم مشاركة كلّ فرد، وبالتالي فهي لا تستبعد أحداً، لأن الجميع متساوون في المواطنة، ولكن المشاركة السياسية هي كذلك ليست وصفة طبّية، ولا هي مصنع جاهز للتشغيل، وإنّما هي عملية يتفاعل فيها أفراد المجتمع بما يملكونه من موارد، وبما يحملونه من قناعات متنوعة، وبالتالي فتحقيق ثمار المشاركة يتطلب القدرة على احترام الآخر، والقبول بحلول وسط، وعدم التركيز على الخلافات وتضخيمها، وإعطاء التجربة وقتاً كافياً لتفرز مخرجاتها وآثارها. وهناك كثير من الدراسات التي تؤكد أن كثيراً من المَلَكيات الغربية انتقلت من الاستبداد إلى المَلَكيات الدستورية التي يعيّن فيها الملك الحكومة، كما هو حاصل اليوم في الكويت، ثمّ انتقلت تلك المجتمعات بعد ذلك إلى المرحلة البرلمانية التي تمكّنت خلالها الأحزاب من تعيين الحكومة بدل الملك، وهذه المرحلة هي من المؤمل أن تتجه إليها الكويت في السنوات القادمة[٢٦].

هذا يعني أن الحكومة الكويتية لا ينبغي أن تضيق ذرعاً بشعبها إذا أراد أن يمارس حقه السياسي بصورة فيها شيء من التحدّي والمساءلة ومحاولة تغيير موازين القوى معها، لأن الديمقراطية، كما يقول روبرت دال، هي السماح للمواطن بالتعبير عن اختياراته وتفضيلاته تجاه القضايا المطروحة. وهكذا ينتقل

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٢٦) Micahel Herb, «Kuwait: The Obstacle of Parlimentary Politics,» in: Jushua Teitelbaum, ed., *Political Liberalization in the Persian Gulf* (New York: Columbia University Press, 2009), pp. 134-135.

المجتمع من القرارات الفردية إلى القرارات المجتمعية[٢٧]. إنَّ الجمود السياسي الذي تمر به التجربة الكويتية منذ فترة يعود في رأي كثير من المراقبين إلى عدة أسباب، منها حكومة تفتقد رؤية صحيحة لتنمية البلد، وبرلمان غير قادر على تحقيق الحدّ الأدنى اللازم من التوحّد للضغط على الحكومة وتغيير سياساتها، وناخب كويتي غير راغب في هيمنة الأسرة الحاكمة على مقدّراته، ولكنه متردّد في إعطاء البرلمان تأييده الكامل[٢٨]. ولا شكّ في أن كسر هذا الجمود في السنوات القادمة سيكون إما بتقليص حجم المشاركة السياسية واقتراب التجربة الكويتية من التجارب الخليجية الأخرى، أو بإعطاء مزيد من الصلاحيات للبرلمان الكويتي، التي من أهمها تمكين كتله المختلفة من تشكيل الحكومات القادمة، وهذا ولا شكّ سيكون المسار الأفضل، ليس فقط للتجربة الكويتية، وإنّما لبلدان المجلس مجتمعة.

ب ـ السعودية

على الرغم من الثقل العقائدي والاقتصادي الذي تمثلة السعودية، إقليمياً ودولياً، وعلى الرغم من المطالبات المستمرة، من قبل كافة شرائح المجتمع السعودي، بتطوير النظام من خلال تحقيق المشاركة في صنع القرار، والفصل بين السلطات، والحفاظ على المال العام، وغيرها من المطالب التي يمكن أن ينتج منها مجتمع مزدهر ومستقر، وعلى الرغم كذلك من الضغوط الخارجية من أجل المبادرة إلى إجراء إصلاحات ما، حتّى ولو كانت تدريجية ومقيّدة، إلا أنَّ هذا البلد ظلّ أقرب إلى الملك الفردي للعائلة المالكة، تسنده طبقة من العلماء الرسميين الذين ساعدوا من حيث علموا أو لم يعلموا في تشويه صورة الإسلام، وذلك بتركيز اهتمامتهم على جزئيات هذا الدين وتركهم لكلياته ومقاصده، ومن بينها الحريات والعدالة والتنمية. فمجلس الشورى الحالي الذي أنشأه الملك فهد في العام ١٩٩٢، والذي لا يملك صلاحيات تشريعية أو رقابية، هو شبيه بالمجلس الذي أنشأه عبد العزيز في العشرينيات من القرن الماضي، وإن كان المجلس الحالي قد أعطي بعض الصلاحيات الإضافية، كاستجواب الوزراء،

---

(٢٧) Robert Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1972).

(٢٨) Micahel Herb, «Kuwait: the Obstacle of Parlimentary Politics,» in: Teitelbaum, ed., Ibid., pp. 154-155.

وتقديم المقترحات لمجلس الوزراء، وغيرها من المساهمات التي تظل غير ملزمة[٢٩]. وقد يبدو للمراقب أن تعرّض هذا المجلس في مداولاته لقضايا المرأة والإرهاب والفساد، أو إجراء الانتخابات البلدية الجزئية في العام ٢٠٠٥، أو تكوين هيئة حقوق إنسان مستقلة، أو الترخيص لبعض مؤسسات المجتمع المدني، وكأنه تطورٌ سياسي، إلا أنّ الحقيقة المرّة هي أن هذه الخطوات هي أشبه بالتغييرات الديكورية التي لا تمسّ جوهر عملية القرار وإدارة الموارد التي ما زالت محتكرة من قبل الأسرة الحاكمة، فالمناصب التنفيذية المهمة محتكرة من قبلهم، ومن قبل أمراء المناطق منهم، وليس هناك ما يفصل ثروة الأسرة عن ثروة المجتمع، والقضاء والصحافة في أيديهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو كما يقول أحد الباحثين:

«إن هذه الإصلاحات التي شهدتها السعودية لم تغيّر الطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي، لأن العائلة المالكة وطبقة العلماء الرسميين ما زالوا يحتفظون بهيمنتهم على مقدّرات المجتمع. فقدرتهم على إعاقة وتجميد، وحتّى نقض هذه الإصلاحات، لم تتراجع بدرجة تذكر، بل إنّه في غياب مراكز قوة منافسة تظل مسيرة الإصلاح محدودة وهزيلة»[٣٠].

إن جميع المبادرات التي جاءت من قبل الأسرة الحاكمة لا تشير إلى حدّ أدنى من الجدّية والرغبة في الإصلاح. ففي العام ٢٠٠٣ بدأ ما عرف بالحوار الوطني في المملكة بمبادرة من الملك عبد الله، وما إن لَمّحَ الملك عبد الله إلى ضرورة إجراء بعض الإصلاحات، كمزيد من الانفتاح الحكومي، ووضع قيود على تصرّف الأسرة المالكة بالثروة، وإمكانية حصول الانتخابات، وإن كان على المدى البعيد، حتّى تمّ استدعاء بعض المعارضين من قبل نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية الذي قال لهم: «إن ما أخذناه بالسيف، سنحفظه بالسيف»، وتبعه سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع، بتصريح آخر في آذار/ مارس ٢٠٠٤ بالقول: «إن المملكة ليست مستعدة لبرلمان منتخب لأن الناخبين قد يقومون باختيار أميين»[٣١].

---

(٢٩) Amr Hamzawy, «The Saudi Labyrinth: Is there a Political Opening?,» in: Choucaire-Vizoso, eds., *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World*, pp. 198-200.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(٣١) David Gardner, *Last Chance: The Middle East in the Balance* (London: I.B. Tauris, 2009), p. 112.

وفي العام ٢٠٠٧ أصدر الملك عبد الله مرسوماً ينصّ على تأسيس هيئة سميت «هيئة البيعة» التي تكوّنت من خمسة وثلاثين عضواً، كلّهم من الأسرة الحاكمة، إلا أمين السر، وكأن بقية شرائح المجتمع لا وجود لها، أو كما تقول الباحثة السعودية مضاوي الرشيد: «وتقدّم هيئة البيعة دليلاً على أن السياسة والقيادة هما شأن خاص بالعائلة المالكة، وخارج نفوذ أي جهاز آخر في المملكة. وتملي الملكية المطلقة، بصرف النظر عن أي ضغط، داخلي أو خارجي، قدراً أكبر من الاستيعاب والمشاركة السياسية. وقد أقصت العائلة المالكة المجتمع السعودي، أو ما يدعى غالباً «أهل الحلّ والعقد»، عن التعامل مع قضية ينظر إليها باعتبارها امتيازاً عائلياً خاصاً»[٣٢].

وفي ظلّ غياب رؤية واضحة لمشاركة فاعلة لأبناء المجتمع السعودي في إدارة مجتمعهم، كتحويل النظام الحالي إلى ملكية دستورية، وما يتبعه من تطوير للأحزاب، وابتعاد أبناء الأسرة الحاكمة عن المناصب التنفيذية، ووجود رقابة مجتمعية على التشريعات والموارد، فإن المجتمع السعودي سيظل يراوح مكانه، بغضّ النظر عن عدد دورات المجلس الاستشاري، أو عدد أعضائه، أو الموضوعات المسموح له بالحديث عنها، فَكُلّ ما يدور في المجلس التشريعي، أو في المجالس البلدية، أمور لا قيمة فعلية لها من منظور التنمية والتطور، طالما أنّ قرارات هذه المؤسسات وغيرها غير ملزمة، ولا يسندها إطار قانوني يجعل سلطة التشريع والرقابة هي لكافة شرائح المجتمع، من غير ديباجة تقسم أبناء المجتمع إلى مواطنين درجة أولى ومواطنين درجة ثانية، أي أنّه لا يمكن أن تتطور هذه التجربة في غياب نوع من العقد الاجتماعي الواضح المعالم الذي يحدد حقوق وواجبات المواطنة، كالدستور الكويتي مثلاً، بدل أن يظل المواطن السعودي تحت رحمة الاستبداد وأهوائه ومدّه وجزره.

طبعاً، قد تتطلب مرحلة الانتقال إلى الملكية الدستورية المقترحة شيئاً من التدرّج، وهذا لا اعتراض عليه بعد أن تتضح رؤية التغيير ومساره. فعلى سبيل المثال، قد تكون من بين خطوات التدرّج انتخاب نسبة من أعضاء مجلس الشورى، وتعيين نسبة أخرى، أو حتّى تكوين مجلسين، أحدهما منتخب،

---

(٣٢) مضاوي الرشيد، «مشروع تحديث الحكم السعودي: ورقة العمل المقدمة للحلقة النقاشية: السعودية.. إلى أين؟»، **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٦٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩)، ص ١٠١ - ١٥٤.

والآخر معيّن يشتمل على ذوي الكفاءات الذين تحتاج الدولة إلى آرائهم في صنع القرار، ولكنهم قد لا يتمكنون من الفوز في الانتخابات لسبب أو لآخر، بشرط أن لا تكون لهم سلطة تشريعية ورقابية كالمجلس المنتخب، وإلا فإن مصير التجربة سيكون مشابهاً للجمود الذي يعانيه المجلس البحريني. كذلك قد يكون من وسائل تفعيل مجلس الشورى الحالي زيادة الدور الرقابي لأعضائه، في ما يتعلق بأداء المؤسسات، وتقديم الخدمات، ومحاربة الفساد، وكفاءة استغلال موارد المجتمع، وكذلك الدور التشريعي، حيث يتم تدريجياً إشراكه في مناقشة وسن القوانين الجديدة. هذا التدرّج في إعطاء دور مهم لمجلس الشورى السعودي، يمكن أن يحصل في المجالس البلدية، كذلك، للانتقال بها من وضعها الهامشي في الوقت الحاضر إلى القيام بدور فاعل. فهناك من يرى أن انتخاب كامل أعضاء هذه المجالس بدل ٥٠ بالمئة منها، كما هو حاصل في الوقت الحاضر، قد يصبّ في اتجاه تطوير وتفعيل هذه المجالس، كما أنّ السماح للأعضاء باختيار رؤسائهم ومحاسبتهم هو أفضل لتطوير الممارسات السياسية والإدارية من تعيينهم من قبل القيادة السياسية، كما هو حاصل الآن، ذلك لأن هذا التعيين يضعف أداء هذه المجالس، ويجعل رؤساءها المعيّنين أكثر استبداداً بالقرار، وبالتالي أقل أداء[٣٣].

هذا الانفتاح التدريجي يجب أن يمتد كذلك إلى بقية القطاعات، خاصة مؤسسات المجتمع المدني من النقابات المهنية بأنواعها، إلى الهيئات الخيريّة، والمؤسسات الثقافية والرياضية وغيرها، حتّى يكون هناك مجتمع تقوده حكومة تمثله، بدل أن يظل مجتمعاً مختزلاً في أسرة تملكه. ولا شكّ في أن المجتمع السعودي سيحقق التحول المطلوب، وإن كنا نتمنى أن يكون ذلك سلمياً، ذلك أن المجتمع الذي فيه فئات ناشطة تطالب بحقوقها، لا بُدَّ من أن يحصل فيه التغيير، إن عاجلاً أو آجلاً، ولكن الخطورة هي أن لا تدرك الأسرة الحاكمة حجم الاختناقات وتتعامل معها بالصورة المناسبة وبالسرعة المطلوبة.

ج ـ البحرين

تمثل البحرين حالة جديرة بالتأمل، ليس فقط لأنها أول بلدان مجلس التعاون التي بدأت تدخل حقبة ما بعد النفط وما فيها من تحديات، وإنّما هي

(٣٣) Hamzawy, «The Saudi Labyrinth: Is there a Political Opening?,» p. 205.

كذلك جديرة بالتأمل لأن تجربتها السياسية تمر بمرحلة مدّ وجزر، سببها مطالبة أغلب الشرائح البحرينية بمزيد من القيود على صلاحيات الأسرة الحاكمة، من أجل التعامل الجادّ مع تراجع الإيرادات النفطية، وتقليل الفساد، وتوفير فرص العمل لأعداد متزايدة من خريجي الجامعات، في الوقت الذي تطالب فيه جارات البحرين، كالسعودية والإمارات، التي تقدم للبحرين مساعدات اقتصادية متنوعة، كما تشير بعض المصادر، بمزيد من التقييد للتجربة السياسية البحرينية، حتّى لا ينفرط عقد الاستبداد في المنطقة[٣٤]. وهي كذلك تجربة جديرة بالاهتمام، لأنها تجربة يتفاعل فيها البعد الطائفي، حيث إنَّ المعارضة البحرينية تهيمن عليها التيارات الإسلامية بنوعيها السنّي والشيعي مع تفاوت في أوزانها، وبالتالي فإنّها يمكن أن تكون بمثابة التجربة المختبرية التي يمكن أن يستفاد منها لقياس طبيعة هذا التفاعل الذي قد يتكرّر في أكثر من بلد خليجي في المستقبل.

صحيح أنَّ البحرين كانت سباقة إلى تأسيس برلمان منتخب في بداية السبعينيات، وهو البرلمان الذي تأسس وفقاً لدستور العام ١٩٧٣ الذي تمت صياغته طبقاً لدستور ١٩٦٢ في الكويت[٣٥]، ولكن المواجهات التي شهدها المجلس بين الحكومة والمعارضة بشطريها السنّي والشيعي أدّت إلى إغلاق المجلس في العام ١٩٧٥. وكما تشير بعض المصادر فإن فشل هذه التجربة لم يكن لأسباب طائفية، أو لأن الأسرة الحاكمة كانت مهددة بفقدان السيطرة على مقاليد الأمور، وإنّما كان الفشل يعود إلى عدم رغبة الأسرة الحاكمة في التنازل عن جزء من السلطة للبرلمان، وشعورها كذلك بأنها لم تكن مضطرة إلى هذا التنازل[٣٦]. كما أنَّ هناك من يؤكّد أن الأسرة الحاكمة في البحرين تلقت من السعودية تشجيعاً لحلّ هذا المجلس، مع تعهد بتقديم مساعدة قدرها ٣٥٠ مليون دولار[٣٧]. وهكذا ظلت البحرين في حالة جمود سياسي منذ حلّ هذا البرلمان، وشهدت التسعينيات كثيراً من المواجهات بين السلطة والمعارضة حتّى انتقل الحكم في العام ١٩٩٩ إلى حمد بن عيسى بعد وفاة أبيه.

---

(٣٤) J. E. Peterson, «Bahrain: Reform-Promise and Reality,» in: Teitelbaum, ed., *Political Liberalization in the Persian Gulf,* pp. 157-158.

(٣٥) Herb, «Kuwait: the Obstacle of Parlimentary Politics,» pp. 174-175.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٣٧) Adeed Dawisha, *Saudi Arabia Search for Security,* Adelphi Papers; no. 158 (London: International Institute for Strategic Studies, 1979), p. 20.

وقد بدأ حمد عهده بالإفراج عن المعتقلين، ورحّب بعودة المعارضة من الخارج، وأعلن عن انتخابات بلدية، وقام بإصلاح قوانين الأمن والمحاكم. وفي كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٠ أعلن أن مجلس الشورى المعين الذي تأسس في العام ١٩٩٢، سيصبح منتخباً خلال خمس سنوات. وبدأت البحرين تشهد انفراجاً من أهم مظاهره الحوارات السياسية، وتعهّد الأمير بإحياء دستور العام ١٩٧٣ مع إجراء بعض التعديلات عليه، وقد شكّلت لجان مختصة للتمهيد لذلك[٣٨]. بعد ذلك أعلن عن الميثاق الوطني المقترح الذي تمّ بموجبه تحويل البحرين إلى مملكة دستورية، مع إنشاء مجلس تشريعي من غرفتين، إحداهما منتخبة، والأخرى معيّنة من ذوي الكفاءات والخبرة، مع بعض الغموض في صلاحيات غرفتي المجلس. وقبل الاستفتاء على هذا الميثاق، اجتمع الشيخ حمد بأقطاب المعارضة الذين طالبوه بأن تكون السلطة التشريعية هي للغرفة المنتخبة من المجلس، بينما يظل دور الغرفة المعيّنة استشارياً فقط. وتشير المصادر إلى أن حمد بن عيسى وافق على هذه المقترحات، وتم الإعلان رسمياً عنها[٣٩]. وتم الاستفتاء على الميثاق الوطني المقترح، وحاز على موافقة حوالى ٩٨,٤ بالمئة من الشعب البحريني، وأعلن الشيخ حمد يوم ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٢ نفسه ملكاً على مملكة البحرين، ووعد بإجراء انتخابات بلدية في أيار/ مايو، وأخرى برلمانية في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه. وعلى الرغم من أنّ المعارضة بأطيافها بدأت تستشعر عدم جدّية الإصلاحات، خاصة في ما يتعلق بانفراد الغرفة المنتخبة بالدور التشريعي، وبمدى متانة الدستور المعدل، إلا أنّها شاركت في الانتخابات البلدية التي أجريت في الوقت المقرر لها، وقد فاز الإسلاميون ـ شيعة وسنّة ـ بِكُلّ المقاعد الخمسين في انتخابات صوّت فيها ٥١ بالمئة من أبناء البحرين الذين يحقّ لهم التصويت[٤٠].

وبعد الانتخابات البلدية جاء دور الانتخابات البرلمانية التي صوّت فيها البعض، وقاطعها البعض الآخر، وكان سبب الاختلاف حول المشاركة في الانتخابات البرلمانية متعلقاً بدرجة التزام الشيخ حمد باعتبار دستور العام ١٩٧٣ مرجعيّة. وقبل الانتخابات البرلمانية، تمّ الإعلان عن التفاصيل المتعلّقة

(٣٨) Peterson, «Bahrain: Reform-Promise and Reality,» pp. 160-161.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

بالبرلمان، بحيث يُشكّل من غرفتين كلّ منهما مكوّنة من ٤٠ عضواً، الأولى منتخبة، وتسمى مجلس النواب، والثانية معيّنة من قبل الملك، وتسمى مجلس الشورى. وقد أعلن كذلك عن صيغة معدلة للدستور، ونتيجة لذلك أعلنت أربعة أحزاب، بما فيها حزب الوفاق الشيعي، مقاطعتها لهذه الانتخابات، مبرّرة ذلك بمحدودية الصلاحيات التي يعطيها الدستور المعدل للمجلس المنتخب، أي مجلس النواب. وعلى الرغم من ذلك، فإن نسبة المشاركة في هذه الانتخابات كانت حوالى ٥٣ بالمئة، أي أكبر من نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية[٤١]. وبعد أربع سنوات، قررت كثير من الأحزاب التي قاطعت انتخابات ٢٠٠٢ المشاركة في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٦، على الرغم من اعتقاد البعض بأن حكومة البحرين تسعى إلى التأثير في مسار هذه الانتخابات ونتائجها[٤٢]. وبعد ذلك، حصلت انتخابات العام ٢٠١٠، وحققت المعارضة، خاصةِ الشيعية منها، ممثلة بكتلة الوفاق، نجاحات اقتربت من ٢٠ مقعداً في المجلس المنتخب، ولكن الوقت ما زال مبكراً للحكم على انعكاسات هذه النتائج على العملية السياسية في البحرين.

باختصار، إذن، نحن أمام مجلس نواب منتخب في البحرين، ولكن مقيد الصلاحيات، إما دستورياً بوضع المجلس المنتخب على قدم المساواة مع المجلس المعين في السلطات الرقابية والتشريعية، أو ممارسة بسبب عدم قدرة أعضاء مجلس النواب على تقديم مصالح المجتمع بِكُلّ شرائحه على الاعتبارات الشخصية أو الطائفية. وقد يكون من المبكر الحكم على هذه التجربة بالنجاح أو الفشل، لأن الخطوات الإصلاحية التي بدأها حاكم البحرين يمكن أن تكون أساساً قوياً لتطور سياسي جدّي في السنوات القادمة. ولكن هذا التطور سيعتمد أولاً على جدّية ورغبة الشيخ حمد في استمرار الخطوات الإصلاحية، ثمّ على تفاعل القوى الداخلية، خاصة في ما يتعلق بقدرة الشيخ حمد على الصمود أمام ضغوط أعضاء أسرته المعارضين للإصلاح، بل والمطالبين بنقض ما تحقق منه، وعلى رأسهم عمه الشيخ خليفة بن سلمان، رئيس الوزراء منذ العام ١٩٧١، وصانع القرار الحقيقي في البحرين حتّى خلال حكم أخيه عيسى بن سلمان. كما ستعتمد مسيرة الإصلاح على قدرة الشيخ حمد على امتصاص الضغوط

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

الإقليمية، خاصة من البلدان الخليجية الأخرى، كالسعودية والإمارات، ذات التأثير المالي في البحرين، والتي لا ترغب في انتشار عدوى التجربة الكويتية إلى بقية بلدان الخليج، خاصة في ظلّ ثقلها الإقليمي والمالي(٤٣).

هذا في ما يتعلق بالعوامل المؤثرة في استمرارية الإصلاح السياسي، أما الموضوعات التي تعيق تطور مسيرة البحرين السياسية، فهي تشتمل، في رأي المراقبين، على مدى استعداد الأسرة الحاكمة على اتخاذ الخطوات الفعلية واللازمة لتحويل البحرين إلى مملكة دستورية فعلية، وليست اسمية فقط، حيث تكون للأسرة المالكة مكانة رمزية، ولكنها تكون خاضعة للقانون كأي مواطن بحريني، وأن تعطى لمجلس النواب صلاحيات تشريعية ورقابية كاملة. وقد يساعد على ذلك السماح بتحويل الكتل السياسية الحالية إلى أحزاب، وأن تكون هناك شفافية تامة في إدارة الموارد، وجدّية في محاربة الفساد على كلّ مستوى. وأخيراً، لا بُدَّ من أن يكبح جماح أجهزة الأمن من أي تجاوز لحقوق المواطنين، إلا من خلال إجراءات قضائية واضحة وعادلة. وفي اعتقادنا أنّه ما لم تتحرك حكومة البحرين نحو تحقيق هذه الأهداف، وبخطى حثيثة وبقناعة بأن هذه حقوق تردّ إلى الشعب البحريني، وليست هبات وعطايا يتم التنازل عنها، فإن هذه التجربة ستعاني جموداً قد يقود إلى مزيد من عدم الاستقرار الذي عانته البحرين في السابق(٤٤).

د ـ قطر

منذ انقلابه على والده في العام ١٩٩٥، قام الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر وبقية القيادة القطرية بكثير من المبادرات التي جعلت أنظار العالم تتجه إلى قطر. ومن أهم هذه المبادرات تأسيس قناة «الجزيرة» التي مهما اختلف المراقبون حول مبرّرات وجودها، ودرجة شموليتها، وطبيعة برامجها، إلا أنها تعتبر ظاهرة فريدة في الوطن العربي. ولا شكّ في أنّها قامت، وما زالت تقوم، بدور رائد في توفير مادة إعلامية قيّمة للمواطن العربي، وللأجنبي كذلك، وسنتحدث عنها في سياق حديثنا عن المؤسسات الإعلامية في بلدان المجلس في هذا الفصل. ولكن الذي يهمنا هنا هو معرفة مدى ما أنجزته حكومة الشيخ حمد

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨٥.

ابن خليفة على الصعيد الداخلي، خاصة في ما يتعلق بتفعيل مشاركة الشعب القطري في الحكم، ومدى الانسجام بين ما أعلنته كثير من القيادات القطرية، وعلى رأسها خليفة بن حمد نفسه، عبر السنوات الماضية، من رغبة في تحقيق المشاركة السياسية الفعلية، والممارسة الفعلية، وذلك من خلال ما هو متوفر عن كلّ من المجلس البلدي والمجلس الاستشاري. ففي ٨ آذار/ مارس ١٩٩٩ حصلت أول انتخابات للمجلس البلدي في قطر، وقد بلغت نسبة الذين سجلوا للتصويت حوالى ٥٠ بالمئة، ولم يسمح لأفراد الأمن والقوات المسلحة بالتصويت، وقد تمّ فعلا اختيار ٢٩ عضواً من المرشحين الذين بلغ عددهم ٢٢٧[٤٥]. ولكن أعضاء هذا المجلس، كما تشير كثير من المصادر، وكما صرحوا هم أنفسهم لوسائل الإعلام، لم تكن لديهم صلاحيات تذكر، الأمر الذي دفع بهم إلى عدم إعادة ترشيح أنفسهم في انتخابات الدورة الثانية[٤٦].

ولا شكّ في أن هذا الانطباع السلبي أو الإحباط الذي تكوّن لدى أعضاء المجلس، ومن خلالهم لدى أبناء الشعب القطري، انعكس لاحقاً على إقبال القطريين على انتخابات الدورة الثانية للمجلس التي أجريت في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. ففي هذه الانتخابات انخفض عدد الذين رشحوا أنفسهم من ٢٢٧ في المجلس الأوّل إلى ٩٣ في المجلس الثاني[٤٧]، كما انخفضت نسبة مشاركة الناخبين من ٥٠ بالمئة إلى ما بين ٢٥ بالمئة و٤٠ بالمئة، بحسب تقديرات المصادر المختلفة[٤٨]. هذه البداية غير الجادة للمشاركة السياسية على أدنى مستوى في قطر، دفعت ببعض المراقبين إلى الوصول إلى الاستنتاج بأن حكومة الشيخ حمد ليست جادة في مشاركة الشعب القطري في القرار، وأنها أرادت من «لعبة انتخابات المجلس البلدي» ـ والمصطلح هو للمراقبين ـ أن تظهر أمام الغرب بصبغة التحرر، وأنها أجرت انتخابات اتصفت بدرجة من الحرية والنزاهة، وهذا هو الهدف النهائي من هذه التجربة[٤٩]. ولا شكّ في أنّ التطورات اللاحقة المتعلّقة بتشكيل المجلس الاستشاري قد أكدت إلى حدّ بعيد

(٤٥) Elisheva Rosman-Stollman, «Qatar: Liberalization as Foreign Policy,» in: Teitelbaum, ed., *Political Liberalization in the Persian Gulf*, p. 190.

(٤٦) *The Peninsula* (Qatar) (5 October 2002).

(٤٧) *The Peninsula* (1 June 2003).

(٤٨) Rosman-Stollman, Ibid., p. 191.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

تخوّف المراقبين من أن المشاركة السياسية في قطر ما زالت شكلية ودعائية على أحسن تقدير، ليس فقط بسبب عدم رغبة السلطة السياسية فيها، وإنّما لأنه لا توجد كذلك مطالبة جادة بها من قبل الشعب القطري نفسه.

وفي العام ١٩٩٩ عيّن أمير قطر لجنة مكوّنة من ٣٢ عضواً للإعداد لقيام مجلس منتخب في ظلّ دستور دائم، وقد كلّفت هذه اللجنة بتقديم تصوّراتها خلال ثلاث سنوات من تاريخ التكليف(٥٠). وفي العام ٢٠٠٢ كانت مسودة الدستور الدائم جاهزة، وقد عالجت مواد مسودة الدستور موضوعات مختلفة، على رأسها تنظيم ولاية العهد، وتأسيس مجلس للعائلة المالكة برئاسة أمير البلاد، كما تضمنت هذه المسودة مواد أخرى تنظم العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وفي هذا الصدد، ينصّ الدستور على أنّ السلطة التنفيذية تعطى للأمير، والسلطة التشريعية هي من مهام المجلس الاستشاري، مع التشديد على استقلالية القضاء. ويشدّد الدستور على حريات أخرى، كحرية التجمّع والتعبير، وممارسة النشاط الاقتصادي، وحقوق أخرى، ولكنه يمنع تشكيل الأحزاب. أما المجلس الاستشاري الذي نصّ عليه الدستور، فهو مكوّن من ٤٥ عضواً يتم انتخاب ثلاثين منهم، مع تعيين الأمير للأعضاء الخمسة عشر الباقين. ولكن المتأمل لمواد هذا الدستور، يتبيّن له أن صلاحيات المجلس الاستشاري المقترح في ما يتعلق بانعقاده، وحله، وصلاحياته التشريعية والرقابية، مقيدة بإرادة الأمير(٥١). فالمادة ١٠٤ تعطي الأمير حقّ حلّ المجلس وإعطاء المبرّرات، والمادة ١٠٦ تسمح للأمير بأن يرد مشروعات القوانين مع «التبرير» طبعاً، والمادة ١٠٧ تنصّ على أنّ المجلس لا يستطيع تعديل مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة. باختصار، إن هذه المواد في الحقيقة تجعل سلطات المجلس التشريعية والرقابية مقيّدة بقبول السلطة التنفيذية لها، وهذا يجعل المجلس مجلساً دوره الشوري مُعلم، وليس ملزماً، أي أنّه ينفي عنه الدور التشريعي والرقابي الفعلي.

وقد صادق الأمير على هذا الدستور الدائم في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، ودعا الشعب القطري إلى التصويت عليه في خضمّ حملة تعبئة وترويج لهذا الدستور، وبالفعل صوّت الشعب القطري يوم ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ على هذا الدستور، وتشير التقارير الرسمية القطرية إلى أن حوالى ٩٦ بالمئة من القطريين وافقوا

---

(٥٠) الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية القطرية، <http://arabic.mofa.gov.qa>.

(٥١) المصدر نفسه.

عليه[٥٢]. وعلى الرغم من أنَّ الدستور قد أصبح ساري المفعول منذ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، الا أنَّ المجلس الاستشاري لم يرَ النور بعد حتّى كتابة هذه السطور. وبالتالي، وعلى الرغم من جوانب الضعف في مواد تشكيله، إلا أنّه يصعب علينا إصدار حكم نهائي عليه قبل دخوله حيّز الممارسة، وإن كان أملنا هو أن تكون قطر أكبر من تلفزيون «الجزيرة»، بدل أن تكون «الجزيرة» طاغية على صورة قطر في الخارج.

هـ ـ عُمان

قبل العام ١٩٧٠، عندما قاد السلطان قابوس انقلاباً على أبيه بمساعدة بريطانية، كانت عُمان شبه معزولة عن العالم، وعن محيطها العربي، وكان قابوس نفسه أقرب إلى السجين في منطقة صلالة. وفي بداية توليه لمقاليد السلطة، أعلَن قابوس العفو العام عن جميع ثوار ظفار والمعارضين في الداخل والخارج[٥٣]. وقد أكدّ في أوّل كلمة وجهها إلى الشعب العُماني بعد توليه السلطة أنه، بعد أن شاهد، وبامتعاض، عدم قدرة والده على توجيه الثروة العُمانية إلى صالح الشعب العُماني، قرر أن ينحّيه، وقد وعد بأن يكرّس جهده لقيام حكومة عُمانية حديثة[٥٤]. إلا أنَّ التجربة العُمانية اتصفت باستمرار الفجوة بين تطور البنية الأساسية والاجتماعية من جانب، والتطور السياسي من جانب آخر، حتّى يومنا هذا، وإن كان التطور السياسي البطيء ظلّ متدرجاً، وكذلك منتظماً. ففي العام ١٩٩١، تمّ تأسيس مجلس شوري معين ليحلّ محل المجلس السابق الذي كان معيّناً في الثمانينيات، وكان يسمّى المجلس الاستشاري للدولة. وفي العام ١٩٩٧ كان عدد الناخبين مقيداً بحوالى ٥١ ألف عُماني صوّتوا لحوالى ٧٠٠ مرشح ومرشحة، ولكن الاختيار النهائي كان للسلطان نفسه الذي اختار اثنين من أعلى أربعة مرشحين في الدوائر الانتخابية الكبيرة، وواحداً من أعلى مرشحين في الدوائر الصغيرة[٥٥]. وفي انتخابات العام ٢٠٠٣ تشير المصادر العُمانية الرسمية إلى أن ما بين ٧٥٠ ألف و٨٠٠ ألف عُماني ممن تصل أعمارهم إلى ٢١ سنة أو أكثر قد سمح لهم

---

(٥٢) وكالة الأنباء القطرية (٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣).

(٥٣) J. B. Kelly, *Arabia, the Gulf, and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy* (New York: Basic Books, 1980), pp. 141-142.

(٥٤) Uzi Rabi, «Oman: Say Yes to Oman, Say No to the Tribe,» in: Teitelbaum, ed., *Political Liberalization in the Persian Gulf*, pp. 211-212.

(٥٥) **الأسبوع العربي** (٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠).

بالمشاركة في العملية الانتخابية، مما يعني أن نسبة المشاركة التي كان مسموحاً بها في هذه الانتخابات قد ارتفعت إلى ١٠٠ بالمئة بين الناخبين[٥٦]. غير أنَّ الإقبال على هذه الانتخابات، سواء من قبل المرشحين أو الناخبين، كان ضعيفاً، حيث إن نسبة الذين سجلوا أنفسهم للمشاركة في العملية الانتخابية لم تزد على الثلث من إجمالي المؤهلين للمشاركة، وهي نسبة قريبة من نسبة المشاركة في انتخابات العام ٢٠٠٠. أما عدد المرشحين في انتخابات هذا المجلس، فقد تراجع من ٧٣٦ في العام ١٩٩٧ إلى ٥٤٠ في العام ٢٠٠٠، ثمّ إلى ٥٠٦ في انتخابات العام ٢٠٠٣[٥٧]. هذه المشاركة المتواضعة للعُمانيين في انتخابات مجلس الشورى قد تعود إلى شعورهم بمحدودية صلاحيات هذا المجلس، من واقع تجارب المجالس السابقة، التي تشير إلى أن دور المجلس ما زال محصوراً في بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية. كما أن مجلس الدولة المعيّن، الذي أنشئ في العام ٢٠٠١، ويضم ٤٨ عضواً، ليكوّن مع مجلس الشورى ما يعرف بـ «مجلس عُمان»، قد قيد سلطات مجلس الشورى.

صحيح أن عُمان تدرّجت في تطوير مجلسها الشوري من التعيين الكامل إلى الانتخاب الكامل، كما أنه لم ترد أية شبهات حول نزاهة العملية الانتخابية لهذا المجلس عبر دوراته المختلفة، وصحيح كذلك أنَّ المجلس قام باستجواب عدد من الوزراء، كوزير الإعلام والاتّصالات مثلاً، وأن نسبة من قاموا بالتسجيل لانتخابات العام ٢٠٠٧ قد ارتفعت إلى ٦٠ بالمئة، بسبب استخدام تقنية المعلومات في الدعاية الإعلامية، وصحيح أن تركيبة المجلس قد تغيّرت نحو جيل الشباب، وهذه كلها إيجابيات ولا شكّ، وهي تؤكد رغبة الشعب العُماني في المشاركة في صنع القرار على كلّ مستوى؛ ولكن هذا المجلس، وعلى الرغم من كونه ممثلاً لإرادة الشعب العُماني، إلا أنَّ سلطاته التشريعية والرقابية ما زالت مقيدة بإرادة السلطان نفسه، فهو الذي يحدّد ماذا يعرض على هذا المجلس، وماذا يحجب عنه، وهو الذي يحدد كذلك مدى قبول أو رفض ما يتقدم به هذا المجلس من مشروعات وسياسات، وهو الذي يحدد من يترأس كلاً من مجلسي الشورى والدولة[٥٨]. إنَّ مجلس الشورى العُماني، بوضعه الحالي، هو شبيه بالمجلس البلدي في قطر من حيث استمرارية انتخابه مع

---

(٥٦) *Times of Oman* (3 October 2003).

(٥٧) **الوطن** (سلطنة عُمان)، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(٥٨) Rabi, «Oman: Say Yes to Oman, Say No to the Tribe,» pp. 217-218.

تراجع المشاركة فيه، وتقييد صلاحياته. فهل تدرك الحكومة العُمانية، في ظلّ تزايد أعداد العاطلين عن العمل، وتراجع مخزون النفط، وزيادة وعي الشعب العُماني بحقه في المشاركة، أنَّ الطريق إلى الأمام يتطلب مزيداً من الحريات، وجرعات أكبر من المساءلة، وخطوات سريعة لبناء المواطن العُماني المنتج الذي سيكون بديلاً للنفط؟ هذا ما نرجوه لأهلنا في عُمان.

و ـ الإمارات

يمكن اعتبار تجربة المشاركة في الإمارات أضعف حلقة في تجارب بلدان المجلس، حيث إنَّ الدستور الذي قامت عليه الإمارات في العام ١٩٧١ يتحدث عن مجلس وطني اتحادي استشاري يتم تعيين أعضائه الأربعين من قبل حكام الإمارات. وحتّى محاولة تطوير هذه التجربة في العام ٢٠٠٦ كانت أقرب إلى «المسرحية»، كما تقول روبن رايت، مراسلة جريدة **لوس أنجلس تايمز** الأمريكية[٥٩]، منها إلى الإرادة الجادة لتحقيق شيء من المشاركة لأبناء الإمارات في القرارات التي تحدد مستقبلهم. فبحسب الصيغة الجديدة لاختيار الأعضاء، قام حكام الإمارات باختيار ٦٠٠٠ شخص من بين ٣٠٠ ألف مواطن من الذين تزيد أعمارهم على ١٨ سنة، وقام هؤلاء باختيار ٢٠ عضواً من أعضاء المجلس الوطني البالغ عددهم ٤٠ عضواً، بينما قام الحكام بتعيين الـ ٢٠ عضواً المتبقين، أي أنَّ هذه التجربة اختزلت في اختيار ٢ بالمئة من أبناء الإمارة لنصف أعضاء المجلس. وهكذا تكون الأسر الحاكمة قد اختارت ليس فقط ٢٠ من أعضاء المجلس، وإنّما قامت كذلك بالسيطرة وبتوجيه عملية انتخاب الأعضاء العشرين المتبقين.

هذا عن كيفية اختيار الأعضاء، أما الصلاحيات فهي شكلية، وتتمثل في الموافقه على ما تعرضه الحكومة الاتّحادية على المجلس من قضايا، كما أن للحكومة الأخذ بتوصيات المجلس أو تجاهلها[٦٠]. وعلى الرغم من أن محاولة تطوير تجربة المشاركة السياسية في الإمارات جاءت متأخرة عن بقية تجارب بلدان المنطقة، إلا أنّها جاءت أضعف منها. فحتى السعودية، أكثر النظم السياسية

---

(٥٩) Robin Wright, *Dreams and Shadows: The Future of the Middle East* (New York: the Penguin Press, 2008), p. 9.

(٦٠) Michael Herb, «A Nation of Bureaucrats: Political Participation and Economic Diversification in Kuwait and the United Arab Emirates,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 41 (2009), p. 379.

انغلاقاً في المنطقة، كانت قد أجرت في العام ٢٠٠٥ انتخابات لنصف عدد مقاعد المجالس البلدية[٦١]. ويرى كثير من المراقبين أن هذا الواقع السياسي للإمارات هو الذي جعل تصنيفها الدولي من حيث الحريات السياسية والمدنية في ذيل قائمة بلدان المنطقة[٦٢]. ولكن ما الذي يفسر تخلّف النظام السياسي الإماراتي مقارنة بالمحيط، وكذلك مقارنة بالجهود الاقتصادية الرائدة التي تبذلها الإمارات، خاصة دبي؟ هناك أكثر من تفسير ممكن لهذه الظاهرة. فهناك من يرى أن أبناء الإمارات قبلوا بمقايضة حقوقهم السياسية، وإن كان ضمنياً، بكثير من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدّمها لهم حكومتهم، كالوظائف العامة، والخدمات التعليمية والصحية، والدعم بأشكاله[٦٣]. طبعاً، يتناسى أصحاب هذا الرأي أن هذه الثروة التي تقايض بها حكومة الإمارات شعبها هي في الأصل للشعوب، وليست للأسر الحاكمة وحدها.

وهناك من يعتقد أن نموذج الإمارات التنموي هو نموذج يقوم على افتراض أنّ التنمية الاقتصادية هي مرتكز ووسيلة للتنمية السياسية، وبالتالي فهي تسبقها. فبحسب رأي هؤلاء، سيؤدي اندماج الاقتصاد الإماراتي في الاقتصاد العالمي إلى كثير من الإصلاحات المتعلّقة بالحقوق السياسية والمدنية، ويستشهدون على قولهم هذا بسماح الإمارات لبعض الشرائح العمالية الأجنبية بتنظيم نفسها وانتخاب ممثليها، إضافة إلى تغيير الدولة لبعض قوانينها لملاءمة المستثمرين الأجانب[٦٤]. وهنا مرة ثانية يتجاهل أصحاب هذا الرأي أن هذه الحقوق النسبية جاءت بسبب ضغوط خارجية، وهي للوافدين فقط، أما أبناء الوطن أنفسهم، فليس لهم أدنى حقّ في تنظيم أنفسهم، أو في المطالبة بحقوقهم الأساسية، أو في تشكيل نقاباتهم المستقلة، وأي إصلاح هذا الذي سيكون المواطن هو آخر من يعود عليه النفع منه؟

وأخيراً، هناك من يرى أن تحرير الإمارات سياسياً في ظلّ كون غالبية سكان البلد من الأجانب قد تكون له انعكاسات كارثية على هوية ومسار هذا

---

(٦١) *Washington Post*, 27/4/2007.

(٦٢) *The Worst of the Worst: The World's Most Repressive Societies* (Washington, DC: Freedom House, 2007).

(٦٣) Christopher M. Davidson, *The United Arab Emirates: A Study in Survival* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers: 2005), pp. 34-37.

(٦٤) Christopher M. Davidson, «The United Arab Emirates: Economy First Politics Second,» in: Teitelbaum, ed., *Political Liberalization in the Persian Gulf*, pp. 245-248.

البلد مستقبلاً. وهذه نقطة وجيهة، ولكن أصحاب هذا الطرح يطلبون من أبناء البلد أن يقوموا بدور الضحية مرتين: **الأولى** عندما أدّت سياسات حكومة الإمارات السكانية إلى جعلهم أقلية في وطنهم، **والأخرى** أن يتخلوا عن حقوقهم الأساسية للأسر الحاكمة، لأن هذه الأسر تسببت في إغراقهم في محيط من الأجانب. لذلك، فإن على حكومة الإمارات أن تكون مبتكرة في السنوات القادمة في ما يتعلق بمشاركة شعبها في صنع القرار، وفي الرقابة على الثروة، بدل مطالبتهم بالتخلي عن حقوقهم الأساسية. ويبقى السؤال الأهم هو: هل هناك ما يدعو إلى التفاؤل بأن تجربة الإمارات يمكن أن تتطور في دورات المجلس التي ستجرى بعد العام ٢٠١٠، وذلك بأن يتم انتخاب جميع أعضاء المجلس الأربعين من قبل أبناء الإمارات الذين تزيد أعمارهم على ١٨ عاماً، ذلك باستثناء الموتى، طبعاً، الذين صوّت بعضهم من قبره في انتخابات ٢٠٠٦ بحسب بيانات حكومة الإمارات[٦٥]؟ وحتّى جدلاً لو تمّت هذه الانتخابات الشاملة والنزيهة، فهل يمكن للتجربة أن تتطور، ومهمات المجلس بحسب الدستور هي استشارية فقط؟ هذا ما ستجيب عنه السنوات القادمة.

٣ ـ الإعلام

يعتبر الإعلام في الدول الديمقراطية، أي التي تنتخب حكوماتها، ويتم فيها تداول السلطة، سلطة رابعة تتدافع مع السلطات الثلاث الأخرى ـ التشريعية والتنفيذية والقضائية ـ من أجل ترشيد قرارات المجتمع على كلّ مستوى، وذلك بتوفير المعلومة الصحيحة. لذلك، فإن قيام هذه السلطة الرابعة بدورها في الارتقاء بالمجتمع يعتمد على مجموعة من العوامل التي من أهمها الاستقلالية، ونوعية المادة الإعلامية، وحجم انتشارها، والقيم التي تضبط المنتج الإعلامي. فاستقلالية الإعلام تحددها ملكيته والقوانين التي يخضع لها ومصادر تمويله[٦٦]. أما نوعية المادة الإعلامية فتعتمد على الشفافية وتوفر المعلومات ومستوى إعداد الموارد البشرية العاملة في مجال الإعلام، وتعتمد كذلك على وجود المنافسة بين المؤسسات الإعلامية المختلفة. والمنافسة التي نتحدث عنها هنا ليست المنافسة على تعميق السلوك الاستهلاكي، أو غرس الرذائل الذي تتصف به كثير من القنوات

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٦٦) *World Development Report 2002: Building Institutions for Markets* (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp. 181-182.

الفضائية التي غزت الفضاءين الخليجي والعربي في السنوات الماضية، وإنّما المنافسة هنا تعني جودة البرامج من حيث مضمونها الثقافي الهادف(٦٧). ولكن ما هو موقع الإعلام الخليجي من الإعلام الهادف الذي حددنا معالمه في الفقرة السابقة؟

في تقريرها الصادر في العام ٢٠٠٩ صنّفت مؤسسة فريدم هاوس خمسة من بلدان المجلس بأن صحافتها غير حرة، بينما كان تصنيف الصحافة الكويتية بـ «الحرة جزئياً». وكان تصنيف صحافة هذه البلدان من حيث مستوى الحرية والمرتبة من بين ١٩٥ دولة، كما هو مبيّن في الجدول الرقم (٤ ـ ١). وهذا التصنيف ليس مستغرباً، فالصحافة بأنواعها في هذه البلدان هي أقرب إلى «الصحافة الموالية»، بحسب أحد الباحثين الغربيين(٦٨). وصفة الولاء هذه تعود إلى مزيج من العوامل، منها ملكية وسائل الإعلام من قبل هذه الحكومات، سواء كانت هذه الملكية مباشرة أو غير مباشرة، وفرض كثير من القيود والأنظمة واللوائح والتعليمات التي تكون مكتوبة وغير مكتوبة أحياناً(٦٩)، وعدم وجود البيئة المؤسسية التي تشجع على تطور إعلام هادف يرتقي بمستوى وعي المواطن، ويوفر له المعلومة الدقيقة التي تمكّنه من مساءلة حكومته وتقويم مسارها، كما هو الحال في المجتمعات التي تتصف بفصل السلطات، وبوجود مؤسسات منتخبة من قبل الشعوب، حيث يعتبر الإعلام حقاً سلطة رابعة.

إذن، ليس مستغرباً، بسبب العوامل السابقة، أن لا يكون الإعلام الخليجي حرّاً، بل مجبراً لخدمة أجندة حكومات لا تستمد شرعيتها من شعوبها. فهذا الإعلام لا يعالج القضايا التي تتصدّر أجندة شعوب المنطقة، كالمشاركة السياسية، وحفظ المال العام، وتوفير الوظائف للخريجين، وإعداد الموارد البشرية، بما في ذلك الإعلاميين، والتكامل الاقتصادي، والأمن الخليجي، وموقف الحكومات تجاه القضية الفلسطينية، قضية العرب الأولى وغيرها، مما أفقده مصداقيته لدى هذه الشعوب التي بدأت تبحث عن وسائل أخرى. وهذا ما قد يفسر، برأي البعض، انتشار أطباق استقبال البث الفضائي

---

(٦٧) McKinsey and Company, «Public Service Broadcasting around the World,» A McKinsey Report for BBC (January 1999).

(٦٨) Rugh William, *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1979).

(٦٩) إبراهيم البعيز، «الإعلام في دول الخليج: قراءة نقدية،» في: **الإعلام في دول الخليج: دوره التنموي ومساره المستقبلي** (دبي: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٤ ـ ١٥.

منذ التسعينيات[٧٠]. ولم يكتف الإعلام الخليجي الرسمي وشبه الرسمي بالابتعاد عن القضايا الحيوية لأبناء المجتمع، بل إن الإعلام المرئي منه اتخذ منحى لامسؤولاً ومدمراً في كثير من الأحيان، حيثُ إنَّ برامجه أصبحت لا تُضبط بأخلاق ولا بقيم، لأنها تعزف على جانب الغرائز من أجل مزيد من الدعاية والمكاسب المادية. وفوق هذا وذاك، بدأت هذه القنوات التي تموّل بأموال خليجية، وتوجه إلى الجماهير العربية، وتصدر تراخيصها في دول أجنبية، تبث بلغات غير اللغة العربية، حيثُ إنَّ بعض الدراسات تشير إلى أن البث باللغة العربية في المنطقة العربية لم يعد يتجاوز ٤٨ بالمئة، بينما وصل البث باللغة الإنكليزية في هذه المنطقة إلى حوالى ٤١ بالمئة، وقد تقاسمت اللغات الأخرى ١١ بالمئة من هذا البث تلبية لحاجات الجاليات الأخرى[٧١].

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

تصنيف حرية الصحافة في بلدان المجلس بحسب فريدوم هاوس لعام ٢٠٠٨

البلد	المرتبة بين ١٩٥ دولة	التصنيف
الكويت	٥٤	حرة جزئياً
قطر	٦٤	غير حرة
الإمارات	٦٨	غير حرة
البحرين	٧١	غير حرة
عُمان	٧١	غير حرة
السعودية	٨١	غير حرة

المصدر: Freedom House, Freedom of the Press 2008, p. 21.

أما الكادر الإعلامي الخليجي، فهو ليس أفضل حالاً من بقية مكوّنات هذا الإعلام، ففي ورقته القيّمة التي رجعنا إليها سابقاً، يؤكّد إبراهيم البعيز: «إن هناك مشكلة في الكوادر الصحفية في بلدان الخليج؛ ٦٢ بالمئة من الصحفيين غير متخصّصين بالإعلام، ٥٩ بالمئة لم يسبق لهم الحصول على دورة، ٦٥ بالمئة دخلهم أقل من ٥ آلاف ريال سعودي شهرياً، ٥٠ بالمئة لم يسبق لهم

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

السفر في مهمة صحفية، ٧٨ بالمئة ذكروا أن مهمتهم حماية الجمهور من تأثير الآراء المخالفة لاتّجاه الدولة الرسمي»(٧٢).

ويعضد الآراء السابقة عن واقع الإعلام الخليجي ما يذكره حمد عبد العزيز الكواري، وزير الإعلام والثقافة القطري الأسبق، بقوله إن مشكلة الإعلام الرسمي أنّه: «يحاول جاهداً أن يبقى متجاهلاً الحقائق الموضوعية التي تجعل منه ضياعاً للمال والجهد. وهو إعلام سلطوي: تحدد السلطة خطابه وموضوعاته وتوجهاته. وهو أحادي: يغيّب الآخر ولا يعترف بالتعددية. وهو رسمي: ينقل النشاطات الرسمية، ولا علاقة له بالمجتمع ومعاناته وطموحاته. وعن هذا الإعلام تغيب الشفافية، ويتصف بالجمود والتخلف عن ركب التطورات التقنية والاجتماعية، وهدفه المحافظة على الوضع الراهن، والحجر على العقول، والتستر على الفساد»(٧٣).

أما الإعلام الخاص، الذي أسميناه بالإعلام شبه الرسمي، لأن أغلبه يمول من قبل بعض أفراد الأسر الحاكمة، فإن الوزير القطري يقول عنه إنه إعلام: «يعتمد على توجهات الملاك وسياساتهم، ورغم تقدّمه على الإعلام الرسمي فإنه ما زال أسيراً للسياسات الحكومية، فمعظم مالكيه من رجال السلطة أو المرتبطين بهم، وغالباً ما يكون هدف هذا النمط هو الكسب المادي القائم على نشر ثقافة الاستهلاك، ولكن من العدل أن نعترف بأن بعض أجهزة الإعلام الخاص قد شكّل خرقاً للإعلام الرسمي بتوفير قدر من الشفافية والموضوعية وإثارة قضايا جادة. وينطبق هذا أكثر ما ينطبق على الإعلام المهاجر، مكتوباً ومرئياً ومسموعاً وتقنياً»(٧٤).

وفي دراسة ميدانية رائدة لعدد من الفضائيات العربية، بما فيها «الجزيرة» و«العربية» و«دبي»، صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، حاولت فيها الباحثة تقويم نوعية البرامج الأخبارية والسياسية والاجتماعية والترفيهية التي تقدّمها هذه الفضائيات لشعوب المنطقة، ومدى مساهمة هذه البرامج في إيجاد ثقافة عصرية لا تعاني الجمود أو الاستلاب، وتؤسس لنهضة جادة. تخلص الكاتبة إلى القول: «باختصار، إن هذه الفضائيات على تنوّعاتها

---

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٧٣) حمد عبد العزيز الكواري، «الإعلام الخليجي إلى أين؟»، في: المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٥٥.

وقفت على تخوم التفكيك للثقافة التقليدية التي كانت سائدة، وكل على طريقتها، ومن موقعها، ولم تتمكن أيضاً بغالبيتها من الانتقال إلى مرحلة البناء، ربما لأسباب عديدة منها: أن البناء بحاجة إلى بنية تحتية على الأرض يستند إليها، والى خامة معرفية، وإلى وقائع، وإلى مناخ ديمقراطي فعلي، وإلى مجتمعات منتجة، اقتصادياً ومعرفياً وثقافياً، وهذا وللأسف ما لم تشهده المجتمعات العربية لغاية الآن»[٧٥].

هكذا، إذن، أصبح المواطن الخليجي بين مطرقة جمود الإعلام الرسمي والنزعة التجارية للإعلام شبه الرسمي، ولا يتوقع أن تفرز بيئة البلدان الخليجية السياسية الحالية إعلاماً على نمط هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) أو الإذاعة العامة (PBS) في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي وسائل لا تعتمد على الدعاية، وتطرح قضايا مهمة وحيوية للمجتمع، وبذلك فهي بعيدة عن هيمنة المستبدين والتجار معاً. وإن كانت محطة «الجزيرة» القطرية قريبة من هذا النموذج، لكنّها تختلف عنه في أنّها تعمل في بيئة مؤسسية غير حرة، مما يعيقها عن القيام بدور فاعل، خاصة في القضايا الخليجية، وإن كانت تبقى أفضل الموجود في محيطها، وهي ما زالت كذلك أقل من قطرة في محيط.

ويلخص الباحث الخليجي، أسامة عبد الرحمن، الدور السلبي الذي يقوم به الإعلام العربي في التنمية بقوله: «وإلى جانب التعليم، فإن الإعلام يعتبر ركيزة محورية للتنمية. ومن المستحيل تصور الإعلام في الدول الإسلامية إعلاماً ينسجم مع جوهر الإسلام في الصدق والموضوعية. إنَّ الأعلام في هذه الدول يكاد يكون مسخراً لتجميل الصورة الرسمية، واحتكار الرأي، وإقصاء الرأي الآخر، وممارسة التضليل والتعتيم والكذب والنفاق، وهذه كلها سوءات لا يمكن أن تنسجم مع جوهر الإسلام ومبادئه»[٧٦].

وقد يكون أفضل تلخيص لواقع الإعلام في الوطن العربي ومنطقة الخليج ما ذكره كينيث بولاك، الباحث في مركز بروكينكز الأمريكي بقوله: «إنَّ غالبية الإعلام العربي هو على درجة من التبعية، حتّى إنّه لا يحتاج إلى أن تمارس الحكومات

---

(٧٥) نهوند القادري عيسى، **قراءة في ثقافة الفضائيات العربية: الوقوف على تخوم التفكيك** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٧٦) أسامة عبد الرحمن، **الإسلام والتنمية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٧٢.

ضده أي نوع من العنف لينفّذ سياساتها، ذلك أن هذه الحكومات مسيطرة على مقدرات هذا الإعلام، مع معرفة هذا الإعلام بأن هذه الحكومات تستطيع أن تسجن وتضرب، وحتّى أن تقتل، الأمر الذي يدفعه إلى الالتزام بما تريده منه»(٧٧).

ولكن الأخطر في ما يتعلق بسلوك الحكومات الخليجية والعربية نحو نشر المعلومات وتوفيرها للمواطن هو ما يحدث في مؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث الجامعية، حيثُ إنَّ هذه الحكومات تمارس شتى وأبشع صور الرقابة على حرية التفكير. فهذا **تقرير التنمية العربي** الصادر من الأمم المتحدة يؤكّد أن: «أغلب القوانين التي تحكم التعليم العالي ومراكز الأبحاث العلمية في الجامعات تتضمن بنوداً وقوانين تقيد حرية هذه المؤسسات، وتضعها تحت الرقابة المباشرة للأنظمة الحاكمة. هذا بدوره يقيد الحريات الأكاديمية ويمنع الأكاديميين والباحثين من الولوج في التفكير الابتكاري والمبدع الذي قد يؤدي إلى خلافات أو تنتج منه مشاكل سياسية»(٧٨).

وقد تكون السعودية أكثر البلدان الخليجية سعياً إلى فرض الرقابة على الإعلام، كما أن الإعلام السعودي هو أقل وسائل الإعلام الخليجية دقة وسرعة في نقل المعلومات، وذلك ليس بسبب قلة الموارد البشرية والمادية، وإنّما بسبب التسلط السياسي للأسرة الحاكمة. فقد مرت خمسة أيام على الغزو العراقي للكويت قبل أن تنقله وسائل الإعلام السعودية، وقد مرت عدة أيام على الحريق الذي شبّ في موسم الحج في العام ١٩٩٧، ومات فيه المئات من الحجاج قبل أن يذكره الإعلام السعودي. ولكن هذا الإعلام نفسه الذي عجز عن نقل الخبرين السابقين والمهمين، كان سريعاً في طمس الحقيقة عندما تعلق الأمر بنظام الحكم. ففي العام ١٩٩٦ تمّ التخلص من حوالى ٩ آلاف نسخة من مجلة **الريدرز دايجست**، لأنها تحدّثت عن الأسرة الحاكمة(٧٩). هذه الرقابة المفرطة التي تفرضها الحكومة السعودية على ما ينشر يؤكّدها دبلوماسي بريطاني سابق في جدة بقوله: «إنَّ اتّساع نطاق الرقابة يعود إلى أن كثيراً من

---

(٧٧) Kenneth M. Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East* (New York: Random House, 2008), p. 111.

(٧٨) Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society (New York: United Nations Publications, 2003), p. 81.

(٧٩) Daryl Champion, *The Paradoxical Kingdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform* (New York: Columbia University Press, 2003), pp. 265-266.

وسائل الإعلام التي يملكها أشخاص يترأسون مناصب رئيسيّة في الدولة»[٨٠].

وقد كان عبد الباري عطوان، رئيس تحرير جريدة **القدس العربي** الصادرة في لندن، مصيباً في قوله: «إنَّ آل سعود لا يرغبون في تغطية شؤونهم الداخلية. فالإعلام السعودي لا يذكر شيئاً عن السعودية. فليس لدى أي أحد معرفة بعدد السجناء في المملكة، أو بعدد حوادث السير على الطرق، كلّ ذلك خوفاً من أن يفسر ذلك على أنّه انتقاد للملك وحكومته»[٨١].

وحتّى خطب الجمعة التي يفترض أن تكون متنوعة ومنسجمة مع طبيعة المخاطبين، أصبحت ضحية للرقابة في جميع بلدان المجلس في السنوات الأخيرة، حيثُ إنَّ الخطيب أصبح يستلم خطبة جاهزة ينسجم موضوعها مع توجّهات الحكومة، وإن كان خارج سياق الأحداث واهتمامات المصلّين[٨٢]. ولكن خوف النظام السعودي من الكلمة الحرة، ومحاولته طمس ومصادرة كلّ رأي، يكشفان حقيقة ما يجري في السعودية، وهو لم ينحصر في المملكة، وإنّما امتد إلى أغلب وسائل الإعلام الدولية، خاصة الناطقة بالعربية منها، وذلك إما من خلال تملّكها أو نشر الإعلانات فيها. وسنكتفي هنا بذكر ما حدث لمحطة الـ BBC العربية التي تأسست في العام ١٩٩٤ بتمويل من مجموعة موارد السعودية، وبالتنسيق مع شبكة «أوربت» التي يملكها أحد أعضاء الأسرة الحاكمة السعودية. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أنّه ما إن بدأت المحطة بالحديث عن موضوعات ليست على أجندة الحكومة السعودية، كمقابلة المعارض السعودي محمّد المسعري، والحديث عن صحة الملك فهد، والتطرق إلى قضايا حقوق الإنسان في المملكة، حتّى تراجع الدعم السعودي لها، بل والأكثر من ذلك حاولت الحكومة السعودية أن تثني جهات أخرى حاولت إحياء وتمويل هذا المشروع[٨٣].

٤ ـ القضاء

لا يمكن أن يستقرّ مجتمع ويزدهر في ظلّ غياب مؤسسات قانونية تحكم بين الأفراد في ما بينهم، وبينهم وبين الحكومة، حتّى يطمئن كلّ طرف إلى

---

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

(٨٢) Nora Boustany, «Traditional Saudis Take Dim View of Attempts to Modernize Islam,» *Washington Post*, 24/8/1994, p. 22.

(٨٣) Champion, Ibid., p. 272.

حقوقه وممتلكاته ومواهبه، ومن ثمّ ينطلق في العطاء والبناء متحملاً مخاطر مبادراته، ومتطلعاً إلى المكافآت المتوقعة منها. ومن غير هذه البيئة القانونية يظل المجتمع عرضة للنزاعات التي لا تؤدي فقط إلى هدر الموارد، وإنّما تقود كذلك إلى عدم الاستقرار بشتى صوره، التي تبدأ بالجرائم، وتنتهي بالحروب الأهلية، كما تشهد بذلك كثير من تجارب الدول القديمة والحديثة. والقضاء يتطور مع تطور المجتمع، فعندما يكون المجتمع بسيطاً في تركيبته البشرية وحجم اقتصاده وعلاقاته مع الخارج، قد يكتفي بنظمه وقوانينه وأعرافه القبلية في علاج الخلافات التي تنشب بين أفراده، وكلما زاد المجتمع تعقيداً على كلّ صعيد من الصعد السابقة، أصبحت هناك ضرورة لتطور مؤسسات قانونية متنوعة ومركبة، ولكنها كالنظام البسيط السابق تهدف إلى تحقيق السلم الاجتماعي، والازدهار الاقتصادي بين أبناء المجتمع الواحد، بل بينه وبين بقية المجتمعات التي يتواصل معها[٨٤]. ومما يزيد من فعالية هذه المؤسسات القانونية كونها منسجمة مع قيم وتراث المجتمع، بدل أن تكون مستوردة كنماذج جاهزة نمت وتطورت في بيئات ذات معطيات مختلفة، الأمر الذي يجعلها تتحول من آلية تطوير إلى عقبة تؤدي إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار، كالفسيلة التي استنبتت في تربة ترفضها.

والمؤسسات القانونية الفاعلة تؤثر في اتجاهين رئيسيين في استقرار وازدهار المجتمع. أما الاتّجاه **الأوّل** فيتمثل في حفظ الحريات والحقوق العامة، ويتمثل الاتّجاه **الثاني** في حفظ الملكية بأنواعها وتنفيذ العقود بأشكالها[٨٥]. ولا شكّ في أن بين الأثرين السابقين لسيادة القانون تكاملاً، فالمجتمع الذي لا يحفظ حريات الأفراد لن يتوانى في التفريط في حماية ملكياتهم، والعكس صحيح إلى حدّ ما. ولقد بيّنا في حديثنا عن المؤسسات التشريعية والإعلامية أن بلدان المجلس ليست فيها مشاركة سياسية فعلية، كما أن حرية التعبير بأشكالها المختلفة مقيدة كذلك. ولذلك فإن حديثنا هنا سيتركز على فعالية القانون في حفظ الملكيات وتنفيذ العقود، وهي وظيفة لا يمكن أن تتحقق التنمية الجادة من غيرها. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة حديثة أجريت على مجموعة من دول

---

(٨٤) *World Development Report 2002: Building Institutions for Markets* (New York: World Bank, 2002), p. 117.

(٨٥) Kenneth W. Dam, *The Law-Growth Nexus: The Rule of Law and Economic Development* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2006), p. 87.

أوروبا الشرقية، وهي في مرحلة التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، أنّه عندما أرادت بولندا أن تؤسس سوقاً مالياً بدأت بإيجاد هيئة رقابية تنظم عمل هذا السوق، وكانت هذه الهيئة مستقلة، ولديها كلّ الحوافز للقيام بدورها الرقابي على أسواق المال. أما في دولة التشيك المجاورة، فقد تمّ ايكال مهمة الرقابة على سوق المال إلى قسم في وزارة المالية التشيكية، فماذا كانت النتيجة؟ لقد تطور سوق المال البولندي، وارتفع حجم رأسماله، بما في ذلك رؤوس الأموال الخارجية، وزاد عدد الشركات المدرجة فيه، بينما ظلّ سوق المال التشيكي في تراجع من حيث حجم رأسماله وعدد الشركات المدرجة فيه[٨٦]. إنَّ هذه التجربة تؤكد أنّه كلّما كانت هناك قوانين فاعلة تحكم أداء المؤسسات المالية، ويتم تنفيذها من قبل مؤسسات مستقلة، كانت كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع أكبر، مما ينتج منه نمو اقتصادي.

هذا في أسواق المال، ولكن ماذا عن المصارف التي تمثل الوسيلة الثانية للتمويل والأكثر انتشاراً في العالم من أسواق المال؟ إذا كانت أهمية العقود في أسواق المال تتركّز حول حفظ حقوق المساهمين مقابل الإدارة، وحفظ حقوق المساهمين الصغار أمام المساهمين الذين يمتلكون حصصاً كبيرة في المؤسسات، فإن مهمة العقود وتنفيذها في المصارف تتعلق بحقوق المودعين في مواجهة إدارات هذه المصارف، وحقوق المصارف في مواجهة المقترضين الذين لا يستطيعون، لسبب أو آخر، تسديد ديونهم للمصرف. فالقوانين المنظمة للمصارف، خاصة في الدول النامية، تواجه إشكاليات وتحديات تفوق تلك التي في الدول المتقدمة، ومن بين هذه التحديات قيام الحكومات بتوجيه موارد هذه المصارف إلى مشروعات قد لا تكون مجدية من منظور تنموي، ولكنها تخدم الحكومات القائمة. وهناك كذلك المحسوبية في تقديم القروض إلى أشخاص محسوبين على أعضاء مجالس الإدارة، وهذا النوع من القروض يعتبر عقبة أمام مسيرة التنمية، لأن عدداً من الدراسات الميدانية يشير إلى أن هذه القروض يتم تقديمها من غير ضمانات، وبتكاليف دون كلفة الاقتراض في السوق، ولفترات أطول. وقد اتضح أن نسبة عدم تسديد هذه الديون تكون أكبر مقارنة بالديون المقدمة على اعتبارات تجارية[٨٧].

---

(٨٦) Edward Glaeser, [et al.], «Coase Versus the Coasians,» *Quarterly Journal of Economics,* vol. 116, no. 3 (2001), pp. 855-856.

(٨٧) La Porta [et al.], «Related Lending,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 118, no. 1 (2003), pp. 231-268.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)
كفاءة تنفيذ العقود

البلد	عدد الإجراءات	عدد الأيام	الكلفة نسبة إلى قيمة العقد	المرتبة
السعودية	٤٤	٦٣٥	٢٧,٥	١٣٧
الإمارات	٥٠	٦٠٧	٢٦,٢	١٤٥
الكويت	٥٠	٥٦٦	١٣,٣	٩٤
قطر	٤٣	٥٧٠	٢١,٦	٩٨
البحرين	٤٨	٦٣٥	١٤,٧	١١٣
عُمان	٥١	٥٩٨	١٣,٥	١٠٥
سنغافورة	٢١	١٥٠	٢٥,٨	١٤
تونس	٣٩	٥٦٥	٢١,٨	٧٢
تركيا	٣٥	٤٢	١٨,٨	٢٧
بوتسوانا	٢٩	٩٨٧	٢٨,١	٩٢
إيران	٣٩	٥٢٠	١٧,٠	٥٦
الصين	٣٤	٤٠٦	١١,١	١٨
غانا	٣٦	٤٨٧	٢٣,٠	٥٠

المصدر: *Doing Business 2009* (Washington, DC: World Bank, 2009), different tables.

إنَّ المؤسسات القانونية الناجحة هي تلك المؤسسات التي تفتح أبوابها لِكُلّ من لديه شكوى، وتُسائل كلّ من عليه حقّ، وتقوم بذلك بأقصى سرعة وبأقل تكاليف ممكنة، وبدرجة من العدالة، أي عدم الخضوع لأية ضغوطات تمارس من قبل السلطة التنفيذية، أو أصحاب النفوذ الاقتصادي، وتكون كذلك عرضة للمساءلة من بقية المؤسسات في حالة عدم قيامها بواجبها. ومن أهم العوامل التي تساعد على استقلالية القضاء تعيينات القضاة لفترات طويلة، وعدم نقلهم من وظائفهم إلا بموافقتهم، وإعطاؤهم رواتب مجزية، ومراجعة أحكامهم من قبل محاكم مستقلة عن الدولة، ذلك بالإضافة إلى تمكين القضاة من تشريع القوانين بدل تقييدهم بتفسيرها فقط[٨٨].

---

(٨٨) *World Development Report 2002: Building Institutions for Markets*, pp. 130-131.

فما هو سجل المؤسسات القانونية في بلدان المجلس في ما يتعلق بالحفاظ على الملكية وتنفيذ العقود بين فئات المجتمع بدرجة من المساواة والكفاءة؟ على الرغم من ندرة البيانات المنشورة حول الكلفة والوقت الذي تستغرقه القضايا في بلدان المجلس، إلا أننا سنعتمد على بعض البيانات الصادرة عن صندوق النقد والبنك الدولي، وهي أكثر دقة وتحديثاً من البيانات التي تصدرها الدول نفسها عادة، هذا إذا أصدرتها. ويبيّن الجدول الرقم (٤ ـ ٢) قيم أربعة مؤشرات لقياس كفاءة المؤسسات القانونية في حلّ الخلافات التجارية في بلدان المجلس. وقد أدرجنا بلدان المجلس مع دول أخرى متنوعة جغرافياً، وتنموياً، وسكانياً، من أجل المقارنة. والمؤشرات الأربعة هي عدد الإجراءات القانونية، وعدد الأيام اللازمة لتنفيذ العقود، وكلفة تنفيذ العقود إلى قيمتها الأجمالية، وترتيب كلّ دولة من حيث الكفاءة العامة لتنفيذ هذه العقود[٨٩]. طبعاً، كلّما قلّ عدد الإجراءات، وقلّ عدد الأيام اللازمة لتنفيذ العقود، وعدد الأحكام في المحاكم، وقلت تكاليف تنفيذ هذه العقود، كان ذلك أفضل لقيام المشروعات الاقتصادية، وبالتالي زاد عددها، وساهم ذلك في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. إنَّ قراءة الجدول الرقم (٤ ـ ٢) تقودنا إلى عدد من النتائج، أهمها:

أ ـ إنَّ إجراءات تنفيذ العقود التجارية في كلّ بلد من بلدان المجلس تزيد على الإجراءات في بقية الدول الواردة في الجدول الرقم (٤ ـ ٢) التي تتنوع من حيث أحجامها السكانية، ومعدلات تنميتها، وتوزيعها الجغرافي، مما يشير إلى أن بلدان المجلس تعاني روتيناً وضعفاً في مؤسساتها القانونية، وهذا الارتفاع في عدد الإجراءات القانونية ينعكس، ولا شكّ، سلباً على نمو النشاط الاقتصادي في هذه البلدان، وعلى تدفق الاستثمارات الخارجية بأنواعها. ومن بين بلدان المجلس، نرى أن قطر هي الأفضل حالاً، بينما الكويت والإمارات هما الأسوا من حيث عدد الإجراءات.

ب ـ وعندما نتأمل عدد الأيام التي يستغرقها تنفيذ العقود، أو الأحكام، نرى أنّها مرتفعة في بلدان المجلس مقارنة بأغلب الدول الأخرى، كالصين وسنغافورة وتركيا وإيران وتونس. وهذا دليل آخر على عدم كفاءة أداء القضاء في هذه البلدان، على الرغم من صغر الأحجام السكانية، وكثرة الموارد المادية

---

(٨٩) *Doing Business 2009* (Washington, DC: World Bank, 2009), p. 76.

لهذه البلدان، الأمر الذي يدلل مرة أخرى على سوء الإدارة وغياب المساءلة.

ج ـ تتفاوت بلدان المجلس من حيث كلفة تنفيذ العقود في ما بينها، وبينها وبين بقية الدول التي أدرجت في الجدول الرقم (٤ ـ ٢). وهذه التكاليف تشتمل على مصاريفَ المحامين، ورسوم المحاكم، ومصاريف تنفيذ الأحكام الصادرة، وكذلك أية رشوة تدفع. وكما رأينا في المؤشرين السابقين، تزيد نسب تكاليف تنفيذ العقود في كلّ من السعودية والإمارات وقطر عنها في كثير من الدول الأخرى، كالصين وتركيا وإيران، بينما تقترب هذه النسب في البحرين والكويت وعُمان من نسب الدول الأخرى.

د ـ وأخيراً يتضح من مؤشر ترتيب هذه البلدان من حيث كفاءة القضاء في تنفيذ العقود من بين ١٨١ دولة، تحتل الكويت المرتبة ٩٤، تتبعها قطر في المرتبة ٩٨، ثمّ عُمان في المرتبة ١٠٥، ثمّ البحرين في المرتبة ١١٣، ثمّ السعودية في المرتبة ١٣٧، وأخيراً تأتي الإمارات كأقل البلدان كفاءة قضائية في المرتبة ١٤٥، مما يعني أن ١٤٤ دولة من دول العالم الـ ١٨١ المشمولة في التقرير هي أفضل من الإمارات من حيث أداء مؤسساتها القضائية. وفي هذا الصدد، لا بُدَّ من التنويه هنا بأن التقرير يقوم على أخذ العيّنات الدراسية من أكبر المدن في كلّ بلدان، مما يعني أن أرقام الإمارات المنشورة في هذا التقرير تعبّر بالدرجة الأولى عن واقع القضاء في إمارة أبو ظبي، ولذلك فهي قد لا تكون معبّرة عن واقع القضاء المحلي في إمارة دبي. وتشير دراسات أخرى إلى أن تنفيذ العقود في البلدان العربية هي أهم عقبة تعترض تأسيس وازدهار النشاطات الاقتصادية في المنطقة[٩٠]. وهناك كذلك من يرى أن من بين أسباب ضعف أداء المؤسسات القضائية في بلدان المنطقة هو كون كثير من القوانين المعمول بها مستوردة من القوانين البريطانية أو غيرها، مما يجعلها تتضارب في أحيان كثيرة مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تشير كثير من الدراسات التي أجريت في المنطقة إلى أنّها تحظى بالأولوية[٩١]. ففي دراسة مسحية لستة بلدان عربية، بينها الإمارات والسعودية، اتضح أنَّ الغالبية في أربعة من هذه البلدان الستة، رأت أن

---

(٩٠) Jamel Zrrouk, «A Survey of Barriersto Trade and Investment in Arab Countries,» in: Ahmed Galal and Bernard Hoekman, eds., *Arab Economic Integration: Between Hope and Reality* (Cairo: Egyptian Center for Economic Studies; Washington DC: Brookings Institution Press, 2003).

(٩١) Marcus Noland and Howard Pack, *The Arab Economies in a Changing World* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2007), p. 145.

تكون مبادئ الشريعة هي المرجعيّة في سنّ القوانين التجارية(٩٢). وهذه ليست مسألة نظرية فقط، وإنّما كانت سبباً في تأخر انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، كما يشير كثير من المصادر الغربية(٩٣).

لقد حاولنا في الفقرات السابقة التطرق إلى واقع المؤسسات التنفيذية والتشريعية والإعلامية والقضائية في بلدان المجلس في حدود ما تسمح به البيانات المتوفرة، وقد اتضح لنا أن هذه المؤسسات لا تعمل بصورة متوازنة تسودها المدافعة والرقابة وتصحيح الأداء، وإنّما هي أقرب إلى المؤسسات المعطلة والمهمّشة، لأن المؤسسات التنفيذية في هذه البلدان، وبسبب الاستبداد، تطغى على بقية المؤسسات وتلتهمها. فأصبحت السلطات التشريعية تقنن ما يخدم الحكومات بدل أن تحفظ مصالح الشعوب بالقيام بأدوارها التشريعية والرقابية على هذه الحكومات. وأصبحت المؤسسات الإعلامية أبواقاً للسلطة، جلّ همها الحفاظ على الواقع وكسب الإعلانات، حتّى ولو كان في ذلك تفتيت للأمة وتضييع لأجيالها ومواردها. أما القضاء، فقد أصبح أقرب إلى الأداة التي تستخدمها الحكومات لتعميق سلطتها وامتيازاتها، ولإسكات أية معارضة لها، وللحفاظ على موازين القوى الحالية، بدل أن يكون هذا القضاء سلطة لحلّ النزاعات بين شرائح المجتمع، وبينها وبين الحكومة نفسها، حتّى تتوفر بيئة تؤدي إلى الاستقرار والازدهار معاً. هذا الشلل المؤسسي الذي ظلت بلدان المجلس تعانيه خلال السنوات الماضية، أدى إلى تشوّه في المسارين التنموي والأمني لهذه البلدان، وذلك لأن التفاعل والمدافعة التي تنتج من البيئة المؤسسية الفاعلة لم تتحقق، وأصبحت السياسات التنموية والأمنية لهذه البلدان لا تعكس رؤية مجتمعية شاملة، وإنّما اختزلت في رؤية الحكومات وحدها، وهذه الرؤية لم تتجاوز النظرة الضيقة المتمثلة في البقاء في السلطة، والحفاظ على الكيانات السياسية في واقعها الحالي، وهذا ما سيتضح لنا لاحقاً عندما نتحدث عن السياسات النفطية والتنموية والأمنية.

---

(٩٢) Zogby International, «Six Arab Nation Survey Report,» Submitted to the World Economic Forum's Arab Business Council (November 2005), <http://www.zogby.com/abcreport.pdf>.

(٩٣) William Clatanoff [et al.], «Saudi Arabia's Accession to the WTO: Is A «Revolution» Brewing,» *Middle East Policy*, vol. 13, no. 1 (2006), pp. 1-23.

القسم الثاني

السياسات النفطية

في القسم الأوّل من هذا الكتاب، بيّنا كيف أدّى النظام الوراثي بنزعته الاستبدادية إلى إضعاف مكوّنات التنمية، وذلك بتهميش مكوّنات المجتمع المدني، وبتشويه ثقافتة، وبتحويل مؤسساته إلى واجهات ديكورية غير فاعلة. وفي هذا القسم سنوضح كيف أدّى ذلك بدوره إلى تقليل مكاسب هذه البلدان من سياساتها النفطية عبر السنوات الماضية، بسبب إضعافه لموقف الحكومات في مواجهة شركات النفط وحكوماتها.

فعلى الرغم من أن أول اكتشاف للنفط في بلدان الخليج يعود إلى أكثر من سبعين عاماً، إلا أنَّ نفط الخليج العربي ما زال للغرب، وليس للعرب، كما يحلو لكثير منا أن يحلم، ذلك لأسباب كثيرة، منها التاريخي الذي يتعلق بهيمنة الشركات العالمية على هذه الصناعة منذ قيامها، ومنها ما يتعلق بالاقتصاد السياسي في كلّ بلد منتج، ومنها ما يتعلق بهشاشة العلاقات التي تربط البلدان المنتجة بعضها ببعض. وعلى الرغم من أن هذه المتغيرات النفطية بأبعادها العالمية والإقليمية والمحلية قد حدث فيها تغيّر منذ بداية اكتشاف النفط، إلا أن حصيلة تفاعلات هذه المتغيّرات ما زالت تصبّ في خانة المصالح الغربية وفئات قليلة في مجتمعاتنا الخليجية، بينما ما زالت غالبية الشعوب الخليجية والعربية تنتظر أن يتحول هذا النفط الخام إلى محرك للتنمية المستدامة في بلدان المجلس ومحيطها العربي. فشركات النفط العالمية التي كان يطلق عليها اسم «الأخوات السبع» ظلت تسيطر على الصناعة النفطية في العالم كله، أفقياً ورأسياً.

أما السيطرة الرأسية، فتمثلت في قيام كل شركة من تلك الشركات بجميع مراحل الصناعة النفطية، ابتداء بالاكتشاف والتنقيب، مروراً بالإنتاج والتسعير، وانتهاء بالتصنيع والتوزيع.

وأما السيطرة الأفقية، فقد تمثلت في تعاون هذه الشركات النفطية مع بعضها البعض من أجل تعظيم الأرباح، وإبقاء هذه السيطرة، وذلك بتنسيق

الإنتاج والتسعير والتسويق[1]. فبحسب التقارير الصادرة في الولايات المتحدة، فإن شركات النفط السبع كانت تسيطر في العام ١٩٤٩ على ٨٢ بالمئة من احتياطيات النفط، وعلى ٨٠ بالمئة من إنتاجه، وتسيطر كذلك على ٧٦ بالمئة من طاقة التكرير العالمية خارج الولايات المتحدة وروسيا[2]. ويؤكّد سجل هذه الشركات أن سياساتها كانت دائماً تهدف إلى تعظيم أرباحها بدون أدنى اعتبار لمصالح البلدان المنتجة، بل إن هذه السياسات كانت في غالبها على حساب الدول المنتجة[3]. كما كانت هذه الشركات تحقق أكبر أرباحها من منطقة الخليج العربي، نظراً إلى انخفاض تكاليف إنتاج النفط في هذه المنطقة مقارنة ببقية مناطق العالم. لذلك رأينا أن نكرّس هذا القسم من كتابنا لتوضيح الكيفية التي تفاعلت بها المتغيّرات السابقة، وما نتج منها من اختلال في موازين القوى التي تحكم السياسات النفطية لصالح الدول الغربية وشركاتها النفطية، وما نتج من ذلك الاختلال في موازين القوى من سياسات نفطية تصبّ في غالبها في خانة المصالح الغربية وعلى حساب بلدان المنطقة ومستقبلها التنموي. وتحقيقاً لذلك، سنركّز حديثنا على أهم هذه السياسات النفطية، وهي عقود التنقيب والاكتشاف، والتسعير، والإنتاج، والصناعات النفطية، ذلك بقدر ما تسمح به البيانات المتوفرة حول هذه الموضوعات.

---

(١) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), pp. 44-45.

(٢) United States Senate, *The International Petroleum Cartel; Staff Report To [I.E. of] the Federal Trade Commission Submitted to the Subcommittee on Monopoly of the Select Committee on Small Business: Congress* (Washington, U.S. Govt. Print. Off., 1952), p. 114.

(٣) Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World the Shaped* (New York: Viking Press, 1975), p. 106.

الفصل الخامس

الاكتشاف والتنقيب

إنْ أول ما يجب تأمله، ونحن بصدد تقييم أداء حكومات بلدان المجلس، هو مدى النجاح الذي حققته هذه الحكومات في الحفاظ على الثروات النفطية في عقودها النفطية مع شركات النفط العالمية التي كانت، وما زالت، إلى حدّ كبير مسيطرة على الصناعة النفطية، ابتداء من التنقيب والاكتشاف، مروراً بالإنتاج والنقل، وانتهاء بتسويق المنتجات النفطية بأنواعها. والنجاح الذي نقصده هنا هو أن تتمكن البلدان المنتجة من إدارة علاقتها مع شركات النفط بصورة تحقق لها إيراداً عادلاً ومستقراً، وتمكّن مواردها البشرية المحلية من الاستيعاب التدريجي للمهارات والتقينة اللازمة التي تنتهي بتوطين هذه الصناعة والحصول على القيمة المضافة لأغلب مراحلها[1]. والحقيقة أن هناك كثيراً من المؤشرات الدالة على أنَّ هذه الحكومات ضيّعت كثيراً من إيرادات النفط لصالح شركات النفط العالمية، كما أنها عجزت عن أن تلزم شركات النفط العالمية بالمساعدة في توطين هذه الصناعة، كما فعلت دول نفطية أخرى، كماليزيا وغيرها، ذلك لأن العلاقة بين هذه الحكومات وشركات النفط العالمية اتصفت بعدم التكافؤ، الأمر الذي جعل مكاسب شركات النفط من هذه العلاقة يفوق ما حققته هذه الحكومات لشعوبها. وقبل أن نتحدث عن تطور العقود النفطية منذ اكتشاف النفط، وانعكاسات ذلك على بقية جوانب الصناعة النفطية، لا بُدَّ لنا من أن نبدأ أولاً بالحديث عن أهم الأسباب التي جعلت العلاقة بين شركات النفط والبلدان المنتجة منذ البداية علاقة

---

(١) Franklin Tugwell, *The Politics of Oil in Venezuela* (Stanford, CT: Stanford University Press, 1975), p. 7.

غير متكافئة، وبالتالي تكون فيها المكاسب الغالبة هي من نصيب الشركات وحكوماتها، بدل أن تكون للبلدان المالكة لهذه الثروة وشعوبها.

أولاً: عدم تكافؤ الأطراف

إنَّ العلاقة التي سادت بين البلدان المنتجة للنفط والشركات المنتجة له منذ بداية الثلاثينيّات كانت تحكمها عدة معطيات جعلت هذه العلاقة غير متكافئة. ومن أهم هذه المعطيات، أو ما أطلقنا عليه هنا أسباب عدم تكافؤ العلاقة بين الطرفين، هي شرعية النظم السياسية في البلدان المنتجة، ودرجة ما توفر لديها من معرفة حول النفط، ودرجة الشفافية التي حكمت علاقاتها بشركات النفط عبر السنين الماضية. وسنتحدث في ما يلي عن كلّ من هذه الأسباب بشيء من الاختصار، تمهيداً لحديثنا التالي عن المسار الذي أخذته السياسات النفطية لهذه البلدان، سواء تعلق ذلك بالعقود أو التسعير والإنتاج أو بالصناعات النفطية.

١ ـ الشرعية السياسية

إنَّ تجارب البلدان المنتجة للنفط تشير إلى أن شركات النفط كانت دائماً تحرص على أن تكون لها اليد الطولى في جميع القرارات المتعلّقة بالصناعة النفطية، ولم تكن لتتنازل عن شيء من الحقوق إلا بضغوط ومطالبات مستمرة، وهذا عادة لا تقوم به إلا حكومات تخضع لإرادة شعوبها، وتتعرض لضغوطها، وتأتي وتذهب بإرادتها، لكن حكومات بلدان المجلس ليست من هذا الصنف من الحكومات، للأسف. لذلك، ليس مستغرباً أن يكون تاريخ العلاقة بين حكومات مجلس التعاون وشركات النفط العالمية فيها كثير من التسلط والاستغلال، بل وعدم الأمانة من قبل شركات النفط، ذلك لأنها ظلت تتعامل مع فئة قليلة من الحكام الذين كانت تحكمهم في الغالب مصالحهم الشخصية، ولم يكونوا خاضعين لأي نوع من المساءلة من قبل شعوبهم، في الوقت الذي كانت فيه الشركات الأجنبية مسنودة من قبل حكوماتها، بل إن بعض هذه الحكومات الغربية كانت مساهمة في رؤوس أموال هذه الشركات، ولها ممثلون في مجالسها الإدارية، كما كان حال الحكومة البريطانية التي كانت تملك حوالى ٥١ بالمئة من أسهم شركة BP في العام ١٩١٤[٢]. وليس أدل

---

(٢) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), p. 24.

على استخفاف هذه الشركات بالدول المنتجة من قول ألفونسو، وزير النفط الفنزويلي الأسبق: «إن شركات النفط العالمية كانت تتعامل معنا كالأطفال»[٣]، كناية عن ضعف الموقف التفاوضي للحكومات في مواجهة شركات النفط.

هذه الإشكالية التي واجهتها، وما زالت، تواجهها بلدان المجلس في توقيع العقود النفطية يوضحها بول كولير، أستاذ الاقتصاد وأبحاث التنمية في جامعة أكسفورد، بقوله: «إن هناك أكثر من سبب يمكن أن يؤدي إلى الإجحاف في حقّ الشعوب التي تملك هذه الموارد، إما من قبل الحكومات أو الشركات المنتجة، مما يجعل هذه الشركات تدفع أقل مما ينبغي لاكتشاف هذه الموارد الطبيعية». وأهم هذه الأسباب، في رأيه، هو الفساد المتمثل في تواطؤ حكومات، ليس للمجتمع عليها رقابة، مع الشركات الأجنبية التي لديها الحافز لتقديم الرشوة في الوقت الذي يكون لدى هذه الحكومات حوافز لقبولها. ويوضح هذا الكاتب آلية تفشي الفساد في هذه العقود بقوله: «الشركة المنتجة للمورد الطبيعي تتفاوض مع شخص أو مجموعة قليلة مسؤوليتها هي أن تمثل مصالح مجتمعها بأجياله الحالية والمستقبلية. وعلى الرغم من أن مسؤولية هذه الحكومة هي في الحفاظ على مصالح المجتمع، إلا أن أفراد هذه الحكومات لهم مصالح شخصية كذلك، والمواطن العادي غير قادر على السيطرة على هؤلاء المسؤولين، لأن المواطنين العاديين قد لا يتمكنون من مراقبة هذه العقود بين الحكومة والشركات العالمية، وحتّى لو كانت لديهم شكوك، فإنّهم ليست لديهم الوسيلة للتأكد من صحتها. في ظلّ هذه الخلفية، يكون لدى الشركات مبرر لتقديم الرُشى، ولدى ممثلي الحكومات الحوافز لتقبلها، علماً أن الأموال التي يتم التعامل بها هي مبالغ طائلة، وفي ظلّ غياب الرقابة الدقيقة تكون هذه الصفقات مغرية»[٤].

وعندما تكون الحكومة غير خاضعة لرقابة شعبية، فإنّها عادة لا تكون قادرة، ولا حتّى راغبة، في الوقوف في وجه شركات النفط، لأن حساباتها ليست حسابات وطنية أو قومية، وإنّما هي حسابات شخصية تتعلق بالحاكم نفسه وبأجندته الفردية، وبعد ذلك لا يهم إذا حقق المجتمع تنمية أو استردّ ثرواته من الشركات. ففي فنزويلا كانت أغلب السياسات التي اتخذت لفرض

(٣) Tugwell, Ibid., p. 147.

(٤) Paul Collier, *The Plundered Planet* (Oxford: Oxford University Press, 2010), p. 70.

السيطرة الوطنية عل القطاع النفطي، وتقييد ما كانت تقوم به شركات النفط من هدر لهذا المورد الناضب، قد تمّت في ظلّ أنظمة منتخبة كانت تخضع لرقابة مجتمعية(٥). وفي السياق نفسه، تشير بعض المصادر إلى أنّه في العام ١٩٤٩ حصل ملك السعودية على حوالى ٩٠ مليون دولار من الذهب مقابل النفط، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، تسلّم الملك ٧٠ مليون دولار إضافية، وكان المعلن رسمياً أن هذه الأموال ستستخدم للارتقاء بمستوى معيشة المجتمع، إلا أنَّ الحقيقة هي أن ١٠ بالمئة من هذه الأموال كان الملك يدفعها لرؤساء القبائل لكسب ولائهم، أما بقية مداخيل النفط فكان ينفقها على نفسه وحاشيته. أما الجهاز الإداري البسيط، فكان يتم تمويله من عائدات الحج التي تصل إلى ٤ ملايين جنيه استرليني في السنة في تلك الفترة(٦).

٢ ـ المعرفة

أما السبب الثاني الذي يفسر به كثير من المراقبين عدم تكافؤ العلاقة بين أطراف الصناعة النفطية، فهو ما يسمّيه الاقتصاديون بـ «عدم تكافؤ المعرفة» لدى طرفي العقد، مما يجعل لدى الشركة المنتجة إلى هذا المورد القدرة عل استغلال البلدان المالكة للمورد. فشركات النفط وبقية الموارد الطبيعية تجلس على طاولة المفاوضات مع حكومات البلدان النفطية، وهي لديها خبرة طويلة في عملية الاكتشاف، وتستخدم أفضل المهارات لتقدير احتمالات وجود هذا النفط، وتكاليف استخراجه، واحتمالات ربحيته في ضوء تقديرات دقيقة لأسعاره المتوقعة، بينما تفتقر الحكومات المنتجة إلى جميع هذه الخبرات، مما يجعل الشركات تحقق مكاسب حتمية على حساب البلدان المنتجة، أو كما يقول كولير: «إن عدم التكافؤ في المعلومات عادة ما يؤدي إلى حصول الطرف الذي لديه معلومات أكبر على شروط أفضل، وذلك على حساب الطرف الذي لديه معلومات أقل. والنتيجة دائماً هي أن الشركة تدفع أقل من المستحق»(٧).

وأكد الشيخ عبد الله الطريقي، أول وزير نفط سعودي، قدرة شركات النفط على استغلال موقفها التفاوضي القوي تجاه الدول المنتجة بتزوير

---

(٥) Tugwell, Ibid., p. 147.

(٦) Robert Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier* (London: Verso, 2009), pp. 39-44.

(٧) Collier, *The Plundered Planet*, p. 70.

السجلات لتعظيم الأرباح، في ورقة قدمها إلى مؤتمر البترول العربي الثاني الذي عقد في بيروت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠. فبحسب ما ذكره الطريقي في ذلك المؤتمر حول مبيعات شركة أرامكو، فإن «هناك جملة مبالغ تقدر بخمسة مليارات ونصف مليار دولار محسومة من الشركات، كأرباح نقل وهمية»(٨). وعن مبدأ المناصفة في الأرباح، أكدّ الطريقي في المؤتمر نفسه أن «المملكة العربية السعودية لم تكن تنال من الخمسين بالمئة إلا ٣٢ بالمئة كربح صاف، لأن ١٨ بالمئة تحسم لصالح الشركات»(٩). وقد سجلت صحيفة **عكاظ** السعودية عندئذ موقفاً تجاه ما قاله الطريقي عن تلاعب أرامكو بالأرقام في المؤتمر المذكور، بقولها: «يسرّ عكاظ ويسعدها أن تهدي وسام الشعب هذا الأسبوع للأستاذ عبد الله الطريقي المدير العام لشؤون الزيت والمعادن، للمظهر الكبير الذي ظهر به في اجتماعات مؤتمر البترول العربي في بيروت، فلفت أنظار العالم إلى الكفاءة السعودية وبيّن الأرقام الخيالية المأخوذة من الشركات العربية للبترول كأرباح نقل موهومة. إنَّ عكاظ تحيي الطريقي على خطابه الرائع الذي أبان فيه خفايا السياسة التي تنتهجها الشركات المستثمرة للبترول العربي»(١٠).

لذلك لم يكن مستغرباً أن يبعد الطريقي عن مركز القرار النفطي بعد سنتين من هذه التصريحات، ونحن لا نقول ذلك جزافاً، وإنّما نؤكد ذلك بما نقل من أن السفير الأمريكي حينئذ قال لفيصل: «إذا لم يتم ضبط الطريقي عن مساره السريع، فإن العلاقة بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو ستسوء، وهذا أمر ستكون له انعكاسات سلبية على علاقات بلدينا. فسياسات الطريقي وأهدافه ليست اقتصادية، وإنّما هي سياسية. وقد أخبر العاملين في شركة أرامكو وأعضاء في السفارة الأمريكية بأنه يؤمن بمبادئ تعريب الاقتصاد، وأنّه لا يهتم كثيراً إذا كانت هذه السياسات ستقلل من أرباح الحكومة»(١١).

وعندما حصلت فنزويلا على الحق في مناصفة الأرباح مع شركات النفط، بدأت حكومة مصدق في إيران بمطالبة شركة النفط البريطانية لديها بالنسبة

---

(٨) محمد بن عبد الله السيف، **عبد الله الطريقي: صخور النفط ورمال السياسة** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٠٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(١١) Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*, p. 210.

نفسها، ولكن الشركة رفضت الطلب الإيراني مدّعية بأن إيرادات الحكومة الإيرانية كانت قريبة من نصف أرباح الشركة، غير أن هذا القول لم يكن أكثر من ادّعاء قائم على تلاعب بالحسابات. والحقيقة هي أنه خلال الفترة ما بين العامين ١٩٤٧ و١٩٥٠ كانت الشركة تدفع للحكومة البريطانية حوالى ٤٠ بالمئة من إجمالي أرباحها، بينما لا تحصل الحكومة الإيرانية سوى على ٢٠ بالمئة من هذه الأرباح. والذي ساعد على هذا التلاعب هو أن شركة النفط كانت تبقي بعض نشاطات الشركة خارج سجل حساباتها، وكانت كذلك تمنع الحكومة الإيرانية من تدقيق حساباتها للتأكد من صحتها[١٢]. وقد أدت مطالبة حكومة مصدق بتصحيح هذا الوضع إلى مواجهات مع الشركات الغربية وحكوماتها انتهت بإسقاط حكومته في العام ١٩٥٣ وبعودة الشاه.

٣ ـ الشفافية

بالإضافة إلى غياب الشرعية السياسية وعدم التكافؤ في المعرفة والمهارات، هناك كذلك غياب الشفافية حول بنود هذه الاتّفاقيات المتعلّقة بنصيب كلّ من الحكومات والشركات من الأرباح النفطية، وببقية الالتزامات. فكلما كانت بنود هذه الاتّفاقيات معلنة، أتيحت الفرصة لكافة شرائح المجتمع أن تقيّمها، وتبدي رأيها في جدواها وعدالتها، الأمر الذي يقوّي الموقف التفاوضي للحكومة المنتجة مقابل الشركة النفطية، ويمكّنها بالتالي من الحصول على مكاسب أكبر. كما أنّ هذه الشفافية تقدّم خدمة للمؤسسات المالية التي تمتلك أسهماً في الشركات النفطية، أو تقوم بتمويلها، وكذلك تقدّم خدمة للحكومات التي تفرض الضرائب على هذه الشركات، لأن هذه الشفافية تساعد المساهمين، والجهات الضريبية على تشديد إمكانياتهم الرقابية والمحاسبية على أداء إدارات هذه الشركات، وتقليل حجم الفساد الذي يعتبر من أهم أسباب الانهيارات الأخيرة في أسواق العقارات والمال، التي كادت أن تودي بالنظام المالي العالمي برمته[١٣]. ففي بداية الستينيات اكتشفت الحكومة الفنزويلية أن عدداً من شركات النفط العاملة لديها كانت تبيع النفط الفنزولي بأسعار أقل من

---

(١٢) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, p. 65.

(١٣) حول دور المنظمات غير الحكومية في كشف المعلومات، انظر: <http://www.publishwhatyoupay.org.english/>.

أسعار السوق العالمي، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الخصم الذي كانت تقدّمه هذه الشركات لعملائها، مما دفع بالحكومة الفنزويلية إلى التدخل لإيقاف ذلك. وقد اتضح للحكومة الفنزويلية من خلال هذه التجربة وغيرها أن هذه الشركات تظل دائماً قادرة على التلاعب بكثير من الأرقام والحسابات والكميات، ولن ينفع معها إلا جهد جماعي بين الدول المنتجة، وهذا ما دفع بألفونسو، وزير النفط الفنزويلي آنذاك، إلى بدء جهوده لتأسيس منظمة الأوبك بالتعاون مع الشيخ عبد الله الطريقي[١٤].

وقد أدرك المجتمع الكويتي أهمية الشفافية في العقود النفطية عندما قام البرلمان الكويتي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ برفض اتفاقية تنفيق العائدات التي تقدّمت بها شركات النفط الكبرى، بعد أن تبيّن له درجة إجحافها في حقّ المجتمع الكويتي. وقد عبّر أحمد الخطيب، أحد أعضاء البرلمان الكويتي آنذاك، عن درجة استغلال الشركات للحكومة الكويتية بقوله: «وقد شعرنا باستفزاز وغضب شديدين استناداً إلى تلك المعلومات، فقد كانت الاتّفاقية التي وافقت عليها الحكومة الكويتية معيبة، واستغفالاً مهيناً من قبل الشركات، وحطاً بالكرامة والسيادة الوطنية. وقد عبّر عن مدى ازدراء شركات النفط لنا، واعتبارنا جهلة كلّ هذه السنين بفضل الزعامات الفذّة لمنطقتنا وقياداتها الرشيدة التي هي كما يقولون «أبخص في كلّ شيء»»[١٥].

والجدير بالذكر أن هذه الاتّفاقية التي أسقطها مجلس الأمة الكويتي كانت قد تمّت الموافقة عليها في ثلاثة بلدان نفطية في المنطقة، وهي إيران والسعودية وقطر، وقد يكون سبب ذلك هو أن هذه البلدان لم تكن فيها مجالس تشريعية منتخبة تعرض عليها اتفاقيات بهذه الأهمية[١٦]. والذي يؤكّد هذا، أنَّ الاتّفاقية التي رفضها مجلس الأمة الكويتي المنتخب في العام ١٩٦٥، عاد ووافق عليها مجلس الأمة الكويتي الذي تشير كثير من المصادر إلى أنّه جاء بعد عملية تزوير لانتخابات ١٩٦٧[١٧].

---

(١٤) Tugwell, *The Politics of Oil in Venezuela*, pp. 57-58.

(١٥) أحمد الخطيب، **الكويت من الأمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي**، إشراف غانم النجار (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧)، ص ٢٧٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

ثانياً: تطور العقود النفطية

نظراً إلى حجم التغيّرات التي طرأت على العقود النفطية التي تنظّم العلاقة بين شركات النفط والدول المنتجة منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، فإننا سنقسم حديثنا حول تطور هذه العقود إلى فترتين: الفترة **الأولى** تمتد منذ اكتشاف النفط في بداية الثلاثينيّات حتّى العام ١٩٧٣، والفترة **الثانية** تمتد منذ العام ١٩٧٣ وحتّى الوقت الحاضر.

١ ـ حتّى العام ١٩٧٣

إنَّ المتأمل لطبيعة العقود النفطية التي وقّعتها شركات النفط مع حكومات بلدان المجلس غير المنتخبة منذ بداية الثلاثينيّات، والتعديلات التي حصلت عليها عبر السنوات، يتضح له حجم استغلال شركات النفط لهذه الأنظمة السياسية التي ظلت تفاوض من غير مساءلة شعبية. فالعقود التي ظلت تحكم علاقة الطرفين حتّى بداية السبعينيّات هي «عقود الامتيازات». وتتمثل هذه العقود، في أحسن صورة لها، في بيع الامتياز في المزاد العلني بين عدد من الشركات، للتنقيب في منطقة معيّنة، ولفترة محددة، والقيام بتطوير، وإنتاج، وتصدير النفط في حالة وجوده. وبحسب هذه العقود تكون إيرادات الدولة فيها مكوّنة من رسم الامتياز الذي تحتفظ به الدولة المنتجة، سواء تمّ اكتشاف النفط في منطقة الامتياز أو لم يتم ذلك، إضافة إلى الرسوم على الإيرادات الإجمالية، وضرائب الدخل في حالة وجود النفط.

وعلى الرغم من أن هذه العقود لا تتطلب الدرجة نفسها من المهارات، والخبرات الفنية والمحاسبية التي تتطلبها الصيغ الأخرى، التي سنتحدث عنها لاحقاً، إلا أنّها كانت تتضمن كثيراً من صور الإجحاف في حقّ الدول المنتجة، كاتّساع رقعة المساحة الممنوحة للشركات النفطية، وطول مدّة التعاقد التي كانت تبلغ في بعض الأحيان ٩٠ عاماً، ووضع السيطرة التامة في أيدي الشركات التي تحدد كميات الإنتاج وأسعارها، وعدم التزام الشركات بتكرير النفط محلياً، وعدم استثمار شيء من أرباحها محلياً، وعدم وجود قيود تتعلق بتوظيف المواطنين أو بشراء المدخلات الإنتاجية من السوق المحلي، وعدم خضوع أغلب نشاطاتها للقضاء المحلي، الأمر الذي جعل القطاع النفطي منعزلاً عن المجتمع وغير متشابكً معه إلا في حجم الإيرادات

التي تنفقها الحكومات بعد استلامها من الشركات النفطية[١٨].

وقد تكون التغييرات السياسية التي حصلت في فنزويلا في أواخر الأربعينيات هي السبب في مطالبة الحكومة الفنزويلية الشركات النفطية بتعديل شروط عقود الامتياز هذه لما فيه صالح الشعب الفنزويلي، حيث تمّ استبدال العائد الثابت الذي كانت فنزويلا تستلمه لِكُلّ برميل نفط يتم إنتاجه بالمشاركة في الربح بنسبة خمسين بالمئة. وهذا ما يؤكّد أنَّ الوضع السابق كان أقل عدلاً، وأن التغيير يعتمد على وجود مطالبة بهذه الحقوق. أما في بلدان المجلس، فإن هذا التعديل بدأ في السعودية في العام ١٩٥٠ بعد زيارة عبد الله الطريقي، ومطالبته أرامكو بهذه المناصفة في الأرباح، ثمّ أخذت بهذا النظام، أي مناصفة الأرباح بقية بلدان الخليج لاحقاً[١٩]. وحتّى عندما اتفقت السعودية مع أرامكو على مناصفة الأرباح، ظلت شركة أرامكو تخدع الحكومة السعودية في تحديد نصيبها من الأرباح حتّى اكتشف عبد الله الطريقي بعد تعيينه مراقباً مالياً، في بداية الخمسينيات من قبل الحكومة، أن شركة أرامكو كان تستخدم قيماً منخفضة لسعر النفط المعلن الذي يتم على أساسه حساب نصيب الحكومة من الأرباح، الأمر الذي جعل الحكومة تستلم فعليا ٢٢ بالمئة بدل ٥٠ بالمئة من الأرباح. هذا الدور الذي أداه الطريقي في كشف تلاعب شركة أرامكو بالحسابات هو الذي دفع بالشركة إلى تطبيق مبدأ المناصفة بصورة جادة، ودفع بعض التعويضات للحكومة السعودية في العام ١٩٥٢[٢٠].

وفي العام ١٩٥٩ استطاعت فنزويلا مرة أخرى أن تكون رائدة في تصحيح عقودها النفطية ليصبح نصيبها من الأرباح ٦٠ بالمئة بدل ٥٠ بالمئة. وفي العام نفسه، وقّعت السعودية اتفاقية مع إحدى الشركات اليابانية عرفت بـ «الاتّفاقية اليابانية»، ولا شكّ في أنّها كانت اتفاقية متقدمة جداً على الاتّفاقيات التي سبقتها على أكثر من صعيد. فبحسب ما وصفها مهندسها عبد الله الطريقي، فإنّها تعطي السعودية ٢٠ بالمئة من الزيت الخام المنتج، مقارنة بنسبة لا تزيد على ١٦ بالمئة في الاتّفاقيات الأخرى، وتمكّنها من الحصول على ما بين ٥٦

---

(١٨) حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، ط ٢ منقّحة ومزيدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(١٩) Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*, p. 130.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

بالمئة و٥٧ بالمئة من الأرباح. كما أنها تمكّن الحكومة السعودية من المشاركة في لجنة تشرف على المشتريات المتعلّقة بالامتياز. وتنصّ الاتّفاقية كذلك على أن تكون نسبة العاملين من المواطنين أو العرب داخل البلاد تساوي ٧٠ بالمئة، بينما نسبة العاملين السعوديين في فروع الشركة في الخارج ٣٠ بالمئة[٢١]. وكما كانت مبادرة فنزويلا المتعلّقة بتغيير نصوص عقود الامتيازات محطة من محطات تصحيح موازين القوى في العلاقة بين الدول المنتجة للنفط من جانب، وشركات النفط وحكوماتها الغربية من جانب آخر، فإن المحطة الثانية التي كان لها أثر إيجابي في استقلالية الدول المنتجة في سياساتها النفطية هي فترة المدّ القومي العربي، خاصة الناصري منه، في الخمسينيات، وما نتج منها من تمهيد لقيام منظمة الأوبك في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠.

ففي العام ١٩٥٩ قامت شركات النفط العالمية بتخفيض سعر النفط المعلن الذي تحسب على أساسه إيرادات الدول المنتجة بحوالى ١٠ بالمئة، مبرّرة هذا التخفيض بعدم رغبتها في السماح بزيادة مبيعات النفط الروسي في الدول الأوروبية[٢٢]. هذا التخفيض في أسعار النفط جاء قبل انعقاد مؤتمر البترول العربي الأوّل في القاهرة في نيسان/ أبريل ١٩٥٩، وفي ظلّ تصاعد الشعور القومي العربي بعد العدوان الثلاثي على مصر. وكان هذا القرار من قبل شركات النفط بمثابة فرصة ذهبية لممثلي الدول المنتجة للنفط لإرساء باكورة عمل مستقبلي يهدف إلى توحيد الجهود للحفاظ على استقرار إيرادات النفط، والعمل التدريجي على تحقيق مزيد من سيطرة الدول المنتجة على صناعتها النفطية. وقد كان هذا اللقاء التشاوري بمثابة خطوة مهمة في اتجاه قيام منظمة الدول المنتجة والمصدّرة للنفط في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠. وقد يكون التخفيض الثاني في أسعار النفط الذي تبنّته شركات النفط العالمية في آب/ أغسطس ١٩٦٠ والبالغ ٧ بالمئة هو الذي دفع بممثلي خمسة بلدان منتجة للنفط هي السعودية وفنزويلا والكويت والعراق وإيران إلى عقد اجتماع لها في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠ في بغداد، عاصمة الرشيد، وإعلان تأسيس منظمة الأوبك بعد أربعة أيام، أي يوم ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠[٢٣].

---

(٢١) الندوة (الرياض)، ٣١/ ٧/ ١٩٦٠.

(٢٢) Daniel Yergin, *The Prize: Epic Quest for Oil, Money, and Power* (New York: Simon and Schuster, 1991), p. 514.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٢٢ ـ ٥٢٣.

وقد انضمت بعد ذلك إلى عضوية هذه المنظمة كلّ من قطر وأبو ظبي وإندونيسيا وليبيا والجزائر ونيجيريا. وعلى الرغم من أن تأسيس منظمة الأوبك أوقف استفراد شركات النفط العالمية بتحديد الأسعار، الا أنّه لم يرجع الأسعار إلى ما كانت عليه قبلّ تخفيضها، ولم يمنع من تراجع قيمتها الفعلية، ذلك لأن هذه المنظمة قد توفرت لها ظروف الوجود، إلا أنّها حرمت من شروط الفاعلية والتأثير، لأن الدول الأعضاء عصفت بها خلافاتها السياسية، وبدأ النظام الإقليمي العربي يتآكل من الداخل، فإعلان العراق رغبته في احتلال الكويت نتج منه توتر في العلاقات العراقية ـ الكويتية، ثمّ تجميد عضوية العراق في الأوبك، والصراع على السلطة في السعودية بين سعود وفيصل، انتهى بتتويج فيصل ملكاً، ومعه انتهت التوجّهات الإصلاحية التي ظهرت في السعودية في أواخر الخمسينيات.

وقد كان عبد الله الطريقي صاحب الدور الرائد في المطالبة باستقلالية النفط العربي عن الهيمنة الغربية، والشوكة القوية في حلق أرامكو، والرجل الذي استطاع أن يبني جهازاً إدارياً مهنياً متطوراً شهد به الخصوم، وهو من أول الذين تمّ إبعادهم عن مركز القرار في السعودية[٢٤]. وتشير المصادر إلى أنّه على الرغم من أنَّ الملك فيصل هو الذي شجع على ظهور عبد الله الطريقي، إلا أنّه عاد وأبعده. وتعزو بعض المصادر هذا التحول في موقف فيصل إلى اتهام الطريقي له بالتورط شخصياً في صفقات نفطية في تلك الفترة. وعندما ظهرت هذه الاتّهامات في صحيفة لبنانية، نفاها فيصل، وطالب مروّجيها بالأدلة. وفعلاً استطاع الطريقي أن يقدم أدلته، على أنَّ كمال أدهم، صهر فيصل، ورئيس جهاز الاستخبارات المستقبلي، قد حصل على نسبة ثابتة من أرباح الشركة العربية للنفط التي أنشئت بمشاركة يابانية. وهكذا قرر مجلس الوزراء يوم ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١، وبرئاسة فيصل نفسه، إلغاء عقد الشركة. والغريب أن فيصلاً قد أصاب عندما ألغى العقد، ولكنه بدل أن يكافئ الطريقي على موقفه المشرف، قام بمعاقبته خلال فترة أشهر، وذلك بتنحيته من منصبه، ليحلّ محلّه أحمد زكي اليماني، كوزير جديد للنفط[٢٥].

في الوقت نفسه، كانت إيران تتنافس مع السعودية لكسب ودّ الولايات

(٢٤) Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*, pp. 270-271.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

المتحدة الأمريكية من خلال زيادة إنتاجها من النفط، أي أنَّ كلّ دولة كانت تتصرف بأنانية وقصر نظر من غير اعتبار لمصالحها البعيدة المدى(٢٦). خلال هذه الفترة، وقبل تأسيس منظمة الأوبك، كان العراق قد شهد ثورة أطاحت بالنظام السابق. وقد تبيّن بعد ذلك أن شركات النفط كانت تمارس كثيراً من الاستغلال والخداع للحكومة السابقة في ما يتعلق بسياساتها النفطية (٢٧)، لذلك شهدت هذه الفترة مفاوضات غير مثمرة بين الحكومة العراقية الجديدة وشركات النفط الغربية، مما دفع بالحكومة العراقية إلى إصدار ما عرف بالقانون الرقم ٨٠ لعام ١٩٦١، استردّت بموجبه جميع مناطق الامتياز التي لم يتم اكتشاف النفط فيها و/أو استغلال الحقول المكتشفة فيها، والتي تقدر مساحتها بحوالى ٩٩,٥ بالمئة من مساحات الامتياز الرئيسية، ولم يكن هذا القرار يمثل تأميماً بالمفهوم الدقيق للكلمة، وإنما كان عبارة عن استرداد أراض لم تلتزم الشركات بالتنقيب فيها بحسب عقد الامتياز الأصلي، إلا أن شركات النفط الأجنبية رفضت الاعتراف بهذا القانون، خوفاً من أن يكون سابقة تقتدي بها البلدان العربية الأخرى التي لديها امتيازات مماثلة.

هذا القرار، كما تشير المصادر، لم يبق لشركة نفط العراق سوى منطقة صغيرة محيطة بحقل كركوك، زائداً حقل شمال الرميلة المكتشف حديثاً في الجنوب، أو حوالى ٢٠٠٠ كيلومتر مربع، وحتى هذه المساحة الأخيرة تم تأميمها في العام ١٩٦٢ بسبب عدم قبول شركة نفط العراق بشروط مرضية للحكومة العراقية (٢٨). إلا أن الحكومة العراقية لم تتمكّن من استثمار الأراضي التي استردّتها من شركات النفط الأجنبية بموجب القانون الرقم ٨٠، لأن هذه الشركات مارست ضغوطاً على الشركات النفطية الأخرى للحيلولة دون اتفاقها مع الحكومة العراقية لاستثمار هذه الأراضي التي استعادتها في العام ١٩٦١. وفي العام ١٩٦٧، بعد إعادة تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية، استطاعت الحكومة العراقية، لأول مرة، الاتفاق مع شركة إيراب (ERAP) الفرنسية الحكومية على عقد خدمات يتم بموجبه استثمار بعض الحقول النفطية في

(٢٦) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, pp. 85-86.

(٢٧) George W. Stocking, *Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy* (Knowxville, TN: Vanderbilt University Press, 1970), pp.214-255.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٣.

منطقة «العمارة». كما أصدرت هذه الحكومة القانون الرقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ الذي حرّم إعطاء عقود امتيازات نفطية لاستخراج النفط، وتلا ذلك قرار الاستثمار المباشر لحقل شمال الرميلة من قبل شركة النفط الوطنية العراقية، وعقد اتفاق مع الحكومة السوفياتية آنئذ للتعاون الفني مع شركة النفط الوطنية في استخراج النفط. كما بدأت شركة النفط الوطنية العراقية بمفاوضات مع شركة يوغسلافية حكومية حول عقد خدمات لاستثمار حقول نفطية أخرى، إلا أن أحداث ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ أوقفت تلك المفاوضات. وفي العام ١٩٧٢، استكملت الحكومة العراقية تأميم جميع أصول شركات النفط الأجنبية في العراق الذي بدأته في العامين ١٩٦١ و١٩٦٧ (٢٩).

أما إيران الشاه، فقد كانت أقل ميلاً إلى الوقوف ضدّ الشركات الغربية، وهذا أمر لم يكن مستغرباً إذا تذكّرنا أن شاه إيران قد أعادته المخابرات الأمريكية إلى السلطة في آب/ أغسطس ١٩٥٣، بعد أن قامت بإسقاط رئيس الوزراء الإيراني الأسبق محمّد مصدق، الذي كان يحاول تأميم النفط الإيراني بعد رفض شركة النفط البريطانية الموافقة على زيادة نصيب إيران من الأرباح، أسوة بفنزويلا والسعودية، كما ذكرنا سابقاً(٣٠). وكانت شركات النفط العالمية تغذّي الخلافات بين الدول المنتجة بشتى الوسائل، فقد كانت تهدد فنزويلا بتقليل الاستثمارات وتحويلها إلى دول الشرق الأوسط، لأن التكلفة الحدّية هناك هي أقل. وقد استخدمت هذا التبرير في أواخر الأربعينيّات في مفاوضاتها مع النظام الدكتاتوري في فنزويلا لتخفيض الضريبة التي تحصل عليها الحكومة من نفطها(٣١). وكانت هذه الشركات توحي إلى البلدان ذات المخزون الكبير، كالسعودية والكويت، بأنه من الأفضل لها أن تزيد من إنتاجها حتّى لا يتمّ تطوير بدائل للنفط، ولا تتمكن هذه البلدان من الاستفادة من نفطها على المدى البعيد، وهي مقولة ظلت تتردّد إلى يومنا هذا. وأحياناً كانت تذكّر الإيرانيين بأن العرب استثمروا ظروف تأميم النفط الإيراني في بداية الخمسينيات ليرفعوا من إنتاجهم النفطي. هذه المناورات من قبل شركات النفط يؤكّدها عبد الله

---

(٢٩) عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١٣٢.

(٣٠) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, p. 69.

(٣١) Tugwell, *The Politics of Oil in Venezuela*, p. 82.

الطريقي، وزير النفط السعودي الأسبق في كثير من كتاباته[٣٢].

وجاءت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ كضربة شبه قاضية للنظام الإقليمي العربي، وقويت شوكة شركات النفط العالمية في مواجهة الدول المنتجة، بالضبط كما اشتدت شوكة القوى المعارضة للتغيير في المنطقة. لِكُلّ الأسباب السابقة، لم تتمكّن دول الأوبك من تحقيق الحدّ الأدنى من السيطرة على تسعير وإنتاج نفطها، حتّى جاءت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ لتوفر للعرب فرصة جديدة لتحقيق مزيد من الاستقلالية في سياساتهم النفطية.

٢ ـ بعد العام ١٩٧٣

بعد ذلك جاءت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ لتكون محطة مهمة في تعديل صيغ ومضامين العقود النفطية بين الدول المنتجة والشركات النفطية العالمية. فمنذ العام ١٩٧٠ وحتّى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ كانت الدول المنتجة في مفاوضات مستمرة مع شركات النفط العالمية لتحسين شروط عقودها النفطية، خاصة في ما يتعلق بتعويضها عن تراجع قيمة الدولار، وتزايد معدلات التضخم، ولكن هذه المفاوضات لم تحقق تقدّماً يذكر. وفي هذه الأثناء، لم يتردّد الرئيس الأمريكي السابق نيكسون في التلويح بعصاه الغليظة، مهدداً الدول المنتجة في مؤتمر صحفي له يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ بخسارة الأسواق الغربية، وبإمكانية تعرّضهم لما تعرض له رئيس الوزراء الإيراني السابق، محمّد مصدق، عندما دبرت المخابرات الأمريكية مؤامرة ضده وأسقطته، لأنه رفض عقود النفط المجحفة في العام ١٩٥١، وحاول تأميم النفط الإيراني.

ولكن العرب، لأول مرة في تاريخ علاقتهم بشركات النفط، قرّروا أن يأخذوا المبادرة من أيدي الشركات الأجنبية ويستخدموها لتصحيح أوضاعهم النفطية، فتمّت الدعوة إلى اجتماع وزراء النفط يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والمعارك دائرة على جبهات القتال، وقرّروا زيادة سعر النفط بنسبة ٧٠ بالمئة، وأدّى ذلك إلى ارتفاع سعر النفط من ٣ دولارات للبرميل إلى ٥,١٢ دولار للبرميل. وفي اليوم التالي، عقد اجتماع آخر اقتصر على البلدان العربية المنتجة للنفط وحدها، وقرّرت هذه البلدان خفض إنتاجها بنسبة ٥ بالمئة

(٣٢) السيف، **عبد الله الطريقي: صخور النفط ورمال السياسة**، ص ١٥٨ ـ ١٦١.

شهرياً، وهكذا أصبحت الدول المنتجة هي التي تقرر، بمعزل عن شركات النفط العالمية، أسعار النفط وكميات إنتاجه، بعد أن كانت شركات النفط هي صاحبة هذه القرارات.

وقد تمّ التعجيل بتنفيذ بنود اتفاقية المشاركة التي وقّعت بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية في العام ١٩٧٣، والتي تمكن البلدان المنتجة من تملك حوالى ٢٥ بالمئة من مرفق إنتاج النفط الخام على أن ترتفع هذه النسبة إلى ٥١ بالمئة مع حلول العام ١٩٨٢. وبذلك أصبح هناك فارق بين النفط المملوك للدولة المنتجة والنفط المملوك للشركات، وهذا الأخير يخضع تسعيره للسعر المعلن وتدفع الشركة الأجنبية عنه إتاوة وضريبة للدول المنتجة. وقد زادت هذه الضريبة في العام ١٩٧٤ إلى حوالى ٨٥ بالمئة، ومعدلات الإتاوة إلى ٢٠ بالمئة، وذلك بقرارات من جانب الدول المنتجة منفردة، وتم كذلك رفع نسبة المشاركة إلى ٦٠ بالمئة بدل الانتظار إلى العام ١٩٨٢[٣٣]. وهكذا شهدت حقبة السبعينيات استرجاع الدول النفطية لملكية القطاع النفطي، وإن ظلت الشركات الأجنبية مسيطرة على أغلب مراحل الإنتاج الفنية، لأن هذه الحكومات لم تستمر في أخذ المبادرات، وبقيت تمارس سياسات ردود الأفعال.

ثالثاً: الصناعات النفطية

تشير تجارب الدول النفطية مع شركات النفط العالمية إلى أن هذه الأخيرة كانت دائماً حريصة على احتكار صناعة النفط بِكُلّ مراحلها ابتداء من الإنتاج، مروراً بالتكرير والصناعات البتروكيماوية، وانتهاء بالنقل والتسويق. وعلى الرغم مما حققته البلدان المنتجة من مكاسب في علاقتها مع هذه الشركات التي تحدثنا عنها سابقاً، كاستعادة ملكية الصناعة النفطية، وزيادة نصيبها من الأرباح، والاستقلال بقرارات التسعير والإنتاج، إلا أنَّ أداء هذه البلدان في ما يتعلق باستقرار إيراداتها النفطية، وبتوطينها للمراحل المختلفة من الصناعة النفطية، ما زال مخيباً للآمال. ففي بقية هذا الفصل سنتحدث عن إخفاق هذه الحكومات في قطع شوط يذكر في ما يتعلق بالصناعات النفطية، ثمّ ننتقل في الفصل التالي إلى الحديث عن فشل سياسات هذه الحكومات في اتباع سياسات تسعير وإنتاج تؤدي إلى استقرار في إيراداتها النفطية.

---

(٣٣) عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، ص ٢٣١ ـ ٢٣٤.

إنَّ سجل شركات النفط في ما يتعلق بتوطين الصناعة النفطية في بلدان المجلس وغيرها سجل مخزٍ، غير أن مسؤولية هذا السجل هي مشتركة بين هذه الشركات وحكومات كان عندها استعداد للرضوخ وقبول الضغوط، لأنها عزلت نفسها عن شعوبها التي تمثل مصدر قوتها. ولنأخذ شركة الزيت العربية الأمريكية، أو أرامكو، التي تعمل في السعودية، وهي أكبر بلدان المجلس، التي من المفترض أن تكون الأقدر بين بلدان المجلس على إلزام هذه الشركة بتوطين الصناعة بِكُلّ مراحلها المذكورة سابقاً، فهل نجحت الحكومة السعودية في ذلك؟ للإجابة عن هذا التساؤل، لا بُدَّ من العودة إلى بدايات هذه الشركة، وإلى الأسلوب الذي عاملت به العمالة السعودية، مقارنة ببقية الشرائح العمالية لديها، وكيف وقفت أمام أي توطين يذكر لهذه الصناعة المهمة.

١ ـ ظروف العمل والأجور

يشير روبرت فيتاليس، مؤلّف كتاب **مملكة الولايات المتحدة** إلى أن المجمّعات السكنية لشركة أرامكو في منطقة الظهران في السعودية في منتصف الأربعينيات، كانت مقسمة على أساس عنصري، فالأمريكيون البيض كانوا يعيشون في مجمّعات فيها كلّ المرافق التعليمية والصحية والترفيهية، وكانت أجورهم هي الأعلى، حتّى ولو كانت مهاراتهم متشابهة مع غيرهم من الجنسيات، وكان يأتي بعدهم الإيطاليون والآسيويون بمستوى أقل من الأجور والتسهيلات. أما العمال السعوديون، فقد كانت معاملتهم هي الأسوأ على كلّ صعيد، إذ كانوا يعيشون في ما يشبه الصفيح والعشش، وكانوا يمنعون من الاقتراب من المجمّعات السكنية الأمريكية، وكانوا يحصلون على الحدّ الأدنى من بقية الخدمات، وكانت أجورهم أقل بكثير من أجور غيرهم، حتّى بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا يعملون في عمليات الحفر ويملكون المهارات نفسها التي لدى الآخرين[(٣٤)]. وحتّى عبد الله الطريقي الذي كان ممثلاً لوزارة المالية لدى أرامكو في منتصف الخمسينيّات، لم يسلم من هذه المعاملة العنصرية من قبل شركة أرامكو التي أصرّت في البداية على أن يسكن خارج المجمّع الذي يسكن فيه الأمريكيون، ولكنها لم تفلح[(٣٥)].

---

(٣٤) Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*, pp. 88-95.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

وبعد سنوات كثيرة من الإضرابات والمواجهات والتضحيات من قبل العمال، وتجاوب تدريجي من قبل الحكومة السعودية، وجدت أرامكو نفسها مضطرة إلى إحداث إصلاحات تدريجية في مجالات التوظيف والأجور والسكن والغذاء والتطبيب، ولكن هذه الإصلاحات ظلت على استحياء[٣٦]. وجدير بالذكر أنّه لم تحدث تطورات تذكر في نظرة أرامكو إلى السعوديين العاملين لديها إلا بعد أن ذهب الطريقي إلى فنزويلا واطلع على تجاربها، وعاد بعد ذلك ليضغط على أرامكو من أجل إجراء عدد من الإصلاحات، منها تصحيح أجور السعوديين وتعليمهم، وتدريبهم، ودمجهم في المؤسسة، وتحسين ظروفهم السكنية. ومن المطالب التي تقدّم بها الطريقي، ولم تتحقق إلا بعد سنوات، كانت تعيين سعوديين في مجلس إدارة الشركة. وقد حصل ذلك في العام ١٩٥٩ بتعيين حافظ وهبة وعبد الله الطريقي ممثلين للحكومة السعودية في مجلس إدارة أرامكو، ولكن مجلس الإدارة لهذه الشركة ظلّ مقرّه في نيويورك، حيث كانت تتم الاجتماعات حتّى سنوات متأخرة[٣٧].

ومرة أخرى، ليس مستغرباً أن يتعرّض الطريقي لشتى صور التشهير والإساءة من قبل أرامكو والإعلام الغربي، وحتّى المخابرات الأمريكية نفسها، باتهامه بالشيوعية أحياناً، وبالسخرية به أحياناً أخرى، وبتشويه مطالبه أحياناً أخرى، إلا أنَّ كثيراً من المصادر الغربية نفسها تؤكد أنَّ الطريقي كان رجلاً مستوعباً للصناعة النفطية، وصادقاً في وطنيته، وأميناً في قيامه بواجبه تجاه أهله ووطنه العربي[٣٨].

ولم تكن شركة أرامكو شركة النفط الوحيدة في بلدان المنطقة التي كانت تسيء معاملة العمالة المواطنة مقارنة ببقية عمالها. ففي العام ١٩٥٢ قام العمال الكويتيون في شركة نفط الكويت التي كانت شركة بريطانية ـ أمريكية، بتحرّك طالبوا فيه بعدد من الحقوق، أهمها مساواة أجورهم بأجور الأجانب الذين كانوا يتقاضون ضعف أجورهم، واستبدال سكنهم الذي كان من الصفيح بسكن أكثر ملاءمة، وإنشاء مطعم لهم. وقد رفضت الشركة كلّ مطالبهم. عندئذ قرّروا الإضراب، وقد تدخلت الدولة، وفرّقت الإضراب، واعتقلت

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ٩٨.

(٣٧) Wanda Jablonski, «Interview with Tariki,» *Petroleum Week*, 22/2/1957, pp. 22-23.

(٣٨) Vitalis, Ibid, pp. 135-136, and notes 22-23, p. 304.

بعض القيادات، ولم تلبِّ مطالبهم، حتّى تدخلت الدولة بعد سنوات، وحصل بعض التحسن في أحوالهم(٣٩).

٢ ـ التعليم والتدريب

لقد بيّنا سابقاً أن أرامكو لم تكن راغبة في توظيف السعوديين أو في ترقيتهم في الهرم الوظيفي للشركة، وبالتالي فليس من المستغرب أن تكون هذه الشركة أكثر اعتراضاً على تعليمهم وتدريبهم، خاصة إذا استشعرت قبولاً لدى السلطات السياسية. وهذا ما تؤكده المعلومات المتوفرة عن تلك الحقبة. فكثير من هذه المصادر تشير إلى أن الانطباع الذي تكوّن لدى السفير الأمريكي في السعودية، آنذاك، بعد لقائه بالملك عبد العزيز، هو أنَّ الملك لا يرغب في نظام تعليمي شبيه بالنظام الأمريكي الشامل، وإنّما كلّ ما يريده هو نوع من التعليم المهني والتجاري الذي يمكّن السعوديين من تحسين مستوى معيشتهم، أي أنّه لا يرغب في تخريج جيل من السياسيين والمحامين، كما حصل في مصر(٤٠). وهذه النظرة لدى حكومات المنطقة، كما سيتضح في طيات هذا الكتاب، لم تكن مقصورة على السعودية وحدها، وإنّما كانت قناعة مترسخة لدى جميع هذه الحكومات، التي ما برحت، وللأسف، تستشعر خطورة الوعي، وما ينتج منه من مطالبة بالتغيير وتصحيح موازين القوى مع الشعوب. لكن حتّى رغبة الملك عبد العزيز في تقييد نوعية التعليم الذي سيحصل عليه الشعب السعودي لم يكن كافياً بالنسبة إلى شركة أرامكو التي أدركت من تجارب شركات النفط في المكسيك وفنزويلا أن تعليم المواطنين لا بُدَّ من أن ينتهي بسيطرتهم على القطاع النفطي، وتقليص نفوذ هذه الشركات الأجنبية. لذلك، فإن شركة أرامكو كانت غير راغبة حتّى في تقديم التعليم المهني الذي اقترحه الملك عبد العزيز، وخاصة أن توظيفها للسعوديين كان بسبب انخفاض أجورهم. وحتّى عندما بدأت الشركة ببعض البرامج التعليمية، فإن برامجها كانت متركزة على تدريب السعوديين على مهارة فنية واحدة تجعل وظيفتهم مملّة، وغير واعدة بأي نوع من التطور، ولا يمكن الاستفادة منها في أي مكان آخر(٤١).

---

(٣٩) الخطيب، **الكويت من الأمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي**، ص ١٥٨ ـ ١٦٤.

(٤٠) Vitalis, Ibid, pp. 111-112.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٤٠ و١٥٤.

أما في الكويت، فقد كانت بنود اتفاقية النفط مع الحكومة الكويتية تلزم الشركة بإرسال بعثات إلى الخارج على حسابها، ولكنها لم تكن تلتزم بهذه البنود إلا بعض الأحيان، وكانت إذا التزمت، فإنّها تبعث بعدد لا يزيد على شخصين إلى البحرين ليتدرّبوا على النجارة والحدادة فقط، وليس على مهارات تؤهلهم للترقي في المناصب القيادية أو الفنية المهمة، أي أنَّ الشركة البريطانية ـ الأمريكية في الكويت لم تكن تختلف عن أختها أرامكو في هذا الدور[٤٢].

غير أن الوضع في العراق كان مختلفاً بعض الشيء، لأن اتفاقيات شركات النفط الموقّعة مع الدولة في العام ١٩٥١ كانت تنصّ على ابتعاث حوالى ٣٠ طالباً من خريجي الثانوية للدراسة في بريطانيا في شتى التخصّصات على حساب شركات النفط، وذلك لإحلالهم محل الخبراء الأجانب وقت تخرّجهم.

٣ ـ التكرير (التصفية)

يتنوّع النفط الخام في كثافته وفي نسبة محتواه من الكبريت، وكذلك في سهولة نقله، وغيرها من المواصفات. ولكن ما يهمنا هنا هو أن هذا النفط الخام يمكن تصفيته وتحويله إلى أكثر من مئة منتج من أهمها البنزين الذي يستخدم في المحركات، والنافثا التي تستخدم كمدخل لصناعة البتروكيماويات، والكيروسين الذي يستخدم وقوداً للطائرات، والديزل الذي يستخدم في النقل ومعدات الزراعة، ومشتقات أخرى كزيوت التشحيم والأسفلت وغيرها. وتتنوّع المصافي، كما تتنوّع المنتجات المكرّرة، فكلما كانت المصفاة أكثر تطوراً، أصبح ممكناً تحويل جزء أكبر من النفط الخام إلى منتجات ذات جودة وقيمة مضافة عالية[٤٣]. إذن، فإننا عندما نتحدث عن مرحلة التكرير، فإننا نتحدث عن تدريب للطاقات، واستيعاب للتقنية الحديثة، والحصول على جزء أكبر من القيمة المضافة في هذه الصناعة، وتشجيع بقية جوانب الصناعة، خاصة الصناعات النفطية.

من هنا يأتي حرص شركات النفط العالمية منذ اكتشاف النفط على إنشاء مصافي التكرير في الدول المستهلكة، بدل إنشائها في البلدان المنتجة. وحتّى

---

(٤٢) الخطيب، المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٤٣) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, pp. 235-236.

عندما بدأت البلدان المنتجة في السيطرة على قطاعها النفطي لم تحقق تقدّماً يذكر على هذا الصعيد إلى يومنا هذا، لأن اعتمادها على الغرب، وعدم تواصلها مع شعوبها، جعل الشركات الأجنبية غير متعاونة في توطين الصناعات، وجعل الدول الصناعية تعارض توسع الدول المنتجة في هذا المجال المهم. فإجمالي طاقة التكرير في العالم في العام ٢٠٠٨ كانت تعادل ٨٥,٦ ألف برميل في اليوم، وكانت نسبة طاقة التكرير العربية منها تعادل ٨,٦ بالمئة. أما دول المجلس، فإن نصيبها لا يتجاوز ٥ بالمئة من إجمالي الطاقة العالمية[٤٤]. هذا علماً أن البلدان العربية كان نصيبها من الإنتاج العالمي للنفط خلال العام نفسه يساوي ٢٧,٥ بالمئة، وقد اكتشف فيها النفط في ثلاثينيات القرن الماضي. وحتّى الجهود التي بذلتها هذه الدول لتصدير نفطها المكرّر ووجهت من قبل الدول الغربية بشتى الحواجز، منها الضريبية، ومنها الإدارية، كالادّعاء بأن نوعية المنتجات غير متطابقة مع متطلبات الدول الصناعية. والحقيقة هي أنَّ البلدان المنتجة لم تفاوض الغرب بصورة جماعية، وبالتالي فإنّها لم تحقق أي تقدّم في تطوير هذه الصناعة، بل إن ما قامت به بعض البلدان النفطية من شراء لمصاف في الدول الغربية، في ظلّ تراجع ربحية التكرير، وتزايد قوانين حماية البيئة، ليس بديلاً لإنشاء هذه المصافي في المنطقة، والاستفادة من توفر النفط الخام والغاز الطبيعي الرخيص، وتوطين التقنية، وتوفير الوظائف، وتشجيع حلقات أمامية وخلفية من النشاطات الاقتصادية، والاستفادة من وفورات الحجم في الدائرتين العربية والإسلامية، وخاصة أن مستقبل الطلب على النفط سيكون في الدول الآسيوية، الأمر الذي يتطلب إيجاد تعاون مع هذه الدول تحفظ فيه المصالح المشتركة لجميع الأطراف[٤٥].

باختصار، إن إنشاء مصاف في اقتصاديات الدول الأخرى إلى حدّ ما هو شبيه باستثمار الفوائض النفطية في أسواق المال العالمية، حيث إنّه يحقق ربحاً أو خسارة، ولكنه يحرم الدولة المنتجة من إيجاد عملية تنمية فعلية تتطور بموجبها الموارد البشرية والتقنية، وتتنوع الهياكل الاقتصادية، ويتسع فيها حجم

(٤٤) جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٩)، الملحق (٤/ ٩)، ص ٣١١.

(٤٥) عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨.

السوق، وتتناقص معها التكاليف، وتزداد معها فرص العمل، ويتحقق معها الاستقرار والازدهار في المحيط العربي.

٤ ـ البتروكيماويات

لقد بيّنا سابقاً أن عملية تكرير النفط يتمخّض عنها كثير من المنتجات التي تمثل بدورها مدخلات لكثير من الصناعات الأخرى، وذكرنا أن مادة النافثا هي من هذه المخرجات التي تستخدم في مرحلة أخرى مهمة من مراحل الصناعة النفطية، وهي صناعة البتروكيماويات. وهذه الصناعة تعتبر آلية مهمة في عملية التنمية للدول النفطية، ذلك لأنها صناعة تتصف بحلقات أمامية وخلفية مع كثير من القطاعات الأخرى، كالتشييد والزراعة والنقل، وتتصف كذلك بتنوع منتجاتها، حيث تشير بعض المصادر إلى أن حوالى ٨٠ بالمئة من هذه المنتجات تستخدم في إنتاج البلاستيك والألياف الصناعية والمطاط الصناعي وغيرها.

إضافة إلى ما سبق، فإن هذه الصناعة تتصف كذلك بقيمة مضافة عالية مقارنة بالتكرير. فبينما لا تضيف عملية التكرير أكثر من ٣ دولارات إلى البرميل، فإن صناعة البتروكيماويات تتفاوت قيمتها المضافة ما بين ٣٦ دولاراً للمنتجات الأساسية، كالأثلين، وحوالى ٢٦٠٠ دولار للمنتجات المعدّة للاستهلاك النهائي[٤٦]. وكما كان للنفط العربي الرخيص خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور رائد في تطور وسائل النقل الحديثة، فقد كان لهذا النفط، كذلك، دور في قيام وتوسع صناعة البتروكيماويات، وعلى رأسها البلاستيك، ولكن القيمة المضافة، وبقية المكاسب من هذه الصناعة، ظلتا في الدول الغربية، لأن المصافي ومنتجاتها من مدخلات صناعة البتروكيماويات، كالنافتا، ظلت فيها[٤٧].

أما بلدان المجلس وبقية الدول المنتجة للنفط، فقد عجزت عن توطين هذه الصناعة حتّى هذا اليوم، إما بسبب ضعفها وعدم تعاونها، أو بسبب الحواجز والعقبات التي وضعتها الدول الصناعية في طريقها، علماً أن لهذه

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

(٤٧) **Maugeri,** *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, pp. 78-79.

الدول ميزة نسبية في إنتاجها بسبب ما لديها من نفط خام. وحتّى عندما قامت بعض البلدان النفطية، كالسعودية والكويت وقطر، بإنتاج بعض المواد الأساسية في البتروكيماويات في الثمانينيات من القرن الماضي، قامت المجموعة الأوروبية بفرض تعرفة جمركية تفاوتت بين ١٣ بالمئة و١٥ بالمئة أعاقت تقدّم هذه الصناعة، ولم تستطع بلدان المجلس أن تثني دول المجموعة عن قرارها. ولا يبدو أن هناك مخرجاً لهذه الصناعات أو لصناعات التكرير من مأزقها الحالي سوى تنفيذها في إطار تكامل إقليمي، حدّه الأدنى مجلس التعاون والدائرة العربية، لأن نجاح هذه الصناعات يتطلب وجود حدّ أدنى لحجم السوق حتّى تتمكن هذه الدول من الإنتاج بكلفة تنافسية، كما أن الحصول على التقنية والمهارات اللازمة لنجاح هذه الصناعات يحتّم على هذه البلدان أن تتكتل وتفاوض شركات النفط من مركز قوي، وهذا الموقف التفاوضي يعتبر شرطاً كذلك للتفاوض مع الدول الغربية لفتح أسواقها أمام هذه المنتجات، لأن نجاح هذه الصناعة يتطلب توفير الظروف المناسبة لِكُلّ من العرض والطلب معاً[٤٨].

(٤٨) عبد الله، المصدر نفسه، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤.

الفصل السادس

التسعير والإنتاج

لقد اتضح من كلامنا السابق أن شركات النفط العالمية ظلّت إلى يومنا هذا تسيطر على أغلب مراحل الصناعة النفطية، ابتداءً من الاكتشاف والتنقيب، مروراً بالتكرير والصناعات البتروكيماوية، وانتهاء بنقل وتوزيع المنتجات النهائية، حتّى ولو كان ذلك تحت مظلة ما يعرف بشركات النفط الوطنية في البلدان المنتجة، وذلك بسبب احتكار شركات النفط العالمية لمفاصل الصناعة النفطية المتمثلة في التقنيات المتطورة، والمهارات الفنية والإدارية العالية، التي لم تستطع الدول المنتجة توطينها لأسباب متعددة، ليس أقلها غياب الإرادة السياسية، كما أوضحنا سابقاً. غير أن أكبر إخفاق للدول المنتجة للنفط هو عدم قدرتها حتّى اليوم على تحقيق استقرار في أسعار وإيرادات النفط، تمكّنها من تنفيذ مشاريعها التنموية، على الرغم من أنّ الهدف الأوّل من تأسيس منظمة الأوبك في العام ١٩٦٠، ومن السيطرة التامة على إدارة هذه الصناعة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، هو تحقيق هذا الاستقرار في الإيرادات من خلال التحكّم بأسعار النفط والكميات المنتجة منه[١].

لذلك، فإننا سنحاول في هذا الفصل توضيح التطورات الفعلية في أسعار النفط منذ بداية السبعينيّات، ثمّ ننتقل بعد ذلك إلى الحديث عن أسباب إخفاق منظمة الأوبك في تحقيق استقرار هذه الأسعار، سواء كانت هذه الأسباب متعلّقة بعوامل داخل المنظمة أو خارجها.

---

(١) Jahangir Amuzegar, *Managing the Oil Wealth* (London: I.B. Tauris, 2001), pp. 23-31.

أولاً: تطور أسعار النفط

حتّى تأسيس منظمة الأوبك في العام ١٩٦٠، كانت شركات النفط العالمية التي كان يطلق عليها اسم «الأخوات السبع» تسيطر على الصناعة النفطية في العالم كلّه أفقياً ورأسياً. وكانت هذه الشركات تدرك الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج في تطور تقنية المواصلات، وفي تأسيس صناعات البتروكيماويات، وكذلك في تنفيذ خطّة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكن نصيب الأسد من هذه الأهمية المتزايدة للنفط، كمصدر للطاقة، كانت مكلفة بالنسبة إلى بلدان الخليج العربي، سواء تعلق ذلك باستنزاف هذا المورد الناضب أو بتسعيره. فلقد زادت شركات النفط حجم إنتاجها من السعودية وإيران والكويت والعراق والإمارات من حوالى ١,٧ مليون برميل في اليوم في العام ١٩٥٠ إلى ١٣,٣ مليون برميل في العام ١٩٧٠، ثمّ إلى ٢٠,٥ مليون برميل نفط في اليوم في العام ١٩٧٣، وقد ساعد على ذلك انخفاض كلفة الإنتاج في هذه المنطقة من حوالى ٢٠ سنتاً للبرميل في العام ١٩٤٨ إلى حوالى ١١ سنتاً للبرميل في العام ١٩٧٠، مقارنة بأكثر من دولار في بقية مناطق العالم[٢]. هذه الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط من منطقة الخليج أدّت إلى تراجع في أسعار النفط «العربي الخفيف» من حوالى دولارين للبرميل عام ١٩٥٠ إلى ١,٨٠ دولار في العام ١٩٦٠، ثمّ انخفضت هذه الأسعار إلى ١,٢١ دولار في العام ١٩٧٠[٣]. وهذه الأسعار، كما يقول مسؤول في إحدى شركات النفط الغربية، كانت أقل اسمياً، ومن حيث قوتها الشرائية، من تلك التي كانت سائدة في العشرينيات[٤].

هذا التراجع الاسمي والحقيقي في أسعار النفط خلال هذه الفترة، خاصة فترة ما بعد العام ١٩٦٠، عندما تأسست منظمة الأوبك، هو دليل على أنّ دور هذه المنظمة في التأثير في أسعار النفط وإنتاجه ظلّ محدوداً خلال الفترة المذكورة. بعد ذلك ارتفع سعر النفط «العربي الخفيف» من ١,٢١ دولار

---

(٢) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), pp. 80.

(٣) Morris A. Adelman, *The Genie Out of the Bottle: World Oil Since 1970* (Cambridge, MA: MIT Press, 1995), p. 96.

(٤) Maugeri, Ibid., p. 81.

للبرميل في العام ١٩٧٠ إلى ٢,٩٠ دولار في العام ١٩٧٣، وقد كانت هذه الزيادة نتيجة مفاوضات بين الدول المنتجة وشركات النفط، وفيها تأكيد أن توحيد موقف الدول المنتجة تجاه شركات النفط، عندما يتحقق، يمكن أن يؤتي ثماره ويحافظ على حقوق الدول المنتجة. غير أن هذه الزيادة في أسعار النفط التي شهدتها هذه الفترة كانت زيادة اسمية متواضعة، تآكل جزء كبير منها نتيجة لتراجع قيمة الدولار، وبسبب الزيادة في معدلات التضخم في تلك الفترة[٥]. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وبعد مرور أيام على بداية حرب رمضان، وعبور الجيش المصري لخط بارليف، اجتمع ممثلو ستة بلدان خليجية في مدينة الكويت، وقرّروا رفع سعر النفط «العربي الخفيف» من ٢,٩٠ دولار للبرميل إلى ٥,١١ دولار للبرميل، وقد كان القرار من جانب واحد، أي أن هذه البلدان لم تقم بالتشاور مع الشركات النفطية. وقد اعتبر هذا القرار سابقة تاريخية مهّدت لاحقاً لاستقلال الدول المنتجة في قراراتها المتعلّقة بالتسعير والإنتاج.

بعد ذلك، بدأت الأسعار في الصعود بسبب تخفيض الدول العربية لإنتاجها، وانعكاسات ذلك التخفيض على توقعات المستهلكين. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ قرّرت منظمة الأوبك زيادة سعر النفط «العربي الخفيف» إلى ١١,٦٥ دولاراً، أي بزيادة قدرها أربعة أضعاف خلال أربعة أشهر، ولكن قرار تخفيض الإنتاج، الذي كان رفعه مشروطاً بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في العام ١٩٦٧، بدأ في التراخي من غير أي انسحاب[٦]. ولكن موقف الأوبك المستقل في تحديد أسعار النفط والكميات المنتجة منه كان منعطفاً تاريخياً يؤكّد مرة أخرى أهمية وحدة صف المنتجين، حيثُ إنَّ شركات النفط كانت تتخذ قرارات التسعير والإنتاج بصورة منفردة حتّى تأسست منظمة الأوبك في العام ١٩٦٠، ثمّ بدأت بعد ذلك بالتشاور مع الدول المنتجة حول الأسعار والإنتاج. أما ما حصل بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، فهو تصحيح آخر في موازين القوى بين الطرفين، حيث أصبحت قرارات التسعير والإنتاج من شأن الدول المنتجة وحدها. وقد أوجد هذا التحول واقعاً جديداً في سوق النفط، وظلت أسعار النفط تتفاعل مع هذا الواقع الجديد،

---

(٥) حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٢٣١.

(٦) Maugeri, Ibid., p. 114.

فارتفعت إلى ١٣ دولاراً للبرميل في العام ١٩٧٨[٧]. وفي أواخر العام ١٩٧٨ بدأت إرهاصات الثورة الإيرانية، وكانت إيران في تلك الفترة تنتج حوالى ٥,٥ مليون برميل، أي ما يقارب ١٠ بالمئة من الإنتاج العالمي، وكان ٨٠ بالمئة من هذا الإنتاج موجّهاً إلى التصدير. وقد أدت التطورات في السنوات اللاحقة في المنطقة، ابتداء بسقوط الشاه وبداية الحرب العراقية ـ الإيرانية، إلى احتلال السفارة الأمريكية من قبل الطلبة الإيرانيين، واحتلال السوفيات لأفغانستان، وغيرها، إلى قفزة أخرى في أسعار النفط ليصل سعر النفط «العربي الخفيف» إلى حوالى ٤٢ دولاراً للبرميل في أواخر العام ١٩٨٠[٨].

بعد هذه القمة التي وصل إليها سعر النفط بدأت الأسعار مرحلة انحدار طويلة، لأن الارتفاع الكبير والمفاجئ للأسعار كانت له آثار واضحة في جانبي العرض والطلب، مما حوّل السوق النفطي إلى سوق السيطرة فيه للمستهلك بعد أن كانت هذه السيطرة للمنتج. فارتفاع الأسعار شجّع كثيراً من الدول غير الأعضاء في الأوبك، كالمكسيك وروسيا ومنطقتي بحر الشمال وألاسكا، التي لم تكن قادرة على الإنتاج سابقاً بسبب انخفاض الأسعار، إلى زيادة إنتاجها، مما أدّى إلى زيادة المعروض. فروسيا وحدها ارتفع إنتاجها إلى حوالى ١١ مليون برميل في اليوم، أي بزيادة قدرها ٤٠ بالمئة على الإنتاج في العام ١٩٧٣. أما جانب الطلب، فقد حصلت فيه تحولات، منها الاتّجاه إلى بدائل النفط الأخرى، وترشيد استهلاك الطاقة في المصانع والمنازل، وغيرها من السياسات التي أدّت إلى تراجع الطلب العالمي بحوالى ٦ ملايين برميل في اليوم. وقد أدى هذا المزيج من الزيادة في العرض والانخفاض في الكميات المطلوبة من النفط إلى بداية انخفاض الأسعار. ولم تكن منظمة الأوبك مستعدة لهذه التغيّرات، وظلت منقسمة على نفسها، وهذه نقطة سنعود إليها لاحقاً. واضطرت هذه المنظمة، لأول مرة في تاريخها، أن تفرض على أعضائها حصصاً إنتاجية محددة للتعامل مع أوضاع السوق الجديدة، وكان سقف الإنتاج المقرر في آذار/ مارس ١٩٨٢ حوالى ١٧,٥ مليون برميل في اليوم، أو ما يقارب نصف ما كانت تنتجه المنظمة في العام ١٩٧٩، وكان يقدر بحوالى ٣١ مليون برميل في اليوم. وقررت إيران في ظلّ نظام الخميني أن لا تلتزم بهذه

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

الحصص، نكاية بالغرب لوقوفهم إلى جانب صدام في حربه مع إيران. وفعلاً وصل إنتاج إيران إلى حوالى ٣ ملايين برميل مع نهاية العام ١٩٨٢، أو ما يعادل ثلاثة أضعاف حصتها المقررة من قبل منظمة الأوبك، وتبعتها نيجيريا كذلك التي لم تلتزم بحصتها المقرّرة. أما السعودية، فقد قامت خلال هذه الفترة بدور «المنتج المكمل»، أي أنّها كانت تقوم بإنتاج الفرق بين الكميات التي قرّرتها المنظمة والكميات التي أنتجها الأعضاء، وهذا يعني أن تجاوز كلّ من إيران ونيجيريا وغيرهما لحصصها يجبر السعودية على تقليل إنتاجها، وهذا ما حصل فعلاً[٩]. ولكن كلّ هذه السياسات لم تُجدِ نفعاً، وخاصة أن الدول غير الأعضاء في الأوبك بدأت بتخفيض أسعار نفطها لزيادة مبيعاتها في سوق أصبحت فيه المنافسة على أشدها. وهكذا وجدت منظمة الأوبك نفسها مضطرة، لأول مرة، إلى تخفيض السعرالمعلن لنفطها في آذار/مارس ١٩٨٣ إلى ٢٩ دولاراً للبرميل، ولم تكن هذه نهاية الانحدار في أسعار النفط. ومما ساعد على تفاقم الأزمة وتراجع دور منظمة الأوبك في تنظيم الأسعار والإنتاج، هو أن غالبية أعضائها كانوا يتجاوزون حصصهم. وقد أجّجت الحرب العراقية ـ الإيرانية الصراع داخل المنظمة، وجعلت الاتّفاق أكثر صعوبة، واستمرت السعودية في تقليل إنتاجها، محاولة منها للسيطرة على الوضع، حتّى إنَّ إنتاجها تراجع إلى حوالى ٢,٢ مليون برميل في اليوم في أيار/مايو ١٩٨٥ بعد أن كان يقارب معدل ١٠,٥ مليون برميل في اليوم في العام ١٩٨٠. وعندما لم تجد السعودية جدوى من الاستمرار في القيام بدورها كـ «منتج مكمّل» (أو متمّم)، أعلنت على لسان وزير نفطها السابق، أحمد زكي اليماني، أنها تخلّت عن ذلك الدور، اعتقاداً منها بأن المنظمة أصبحت غير قادرة على السيطرة على أسعار النفط، وكان هذا إعلاناً بأن السعودية ستحاول استعادة نصيبها من السوق[١٠].

وهكذا تراجع نصيب منظمة الأوبك من الإنتاج العالمي في العام ١٩٨٥ إلى حوالى ٢٥ بالمئة مما كان عليه في بداية الثمانينيات، وتراجعت إيراداتها كذلك إلى ربع ما كانت عليه في العام ١٩٨٠[١١]. وقد انهارت أسعار النفط لتصل إلى حوالى ١٠ دولارات للبرميل في أيار/مايو ١٩٨٦، بل إن نفط دبي

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(١٠) Robert Mabro, ed., *OPEC and the World Oil Market: The Genesis of the 1986 Price Crisis* (Oxford, UK: Oxford University Press-Oxford Institute for Energy Studies, 1986), p. 166.

(١١) Maugeri, Ibid., p. 139.

انخفض إلى ٧ دولارات للبرميل[١٢]. هذا الانهيار في أسعار النفط ولّد لدى أعضاء المنظمة قناعة بأهمية تحقيق حدّ أدنى من التعاون، فتمّ الاتّفاق بين الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ على اعتماد سعر رسمي يعادل ١٨ دولاراً يحسب كمتوسط لأسعار سلّة من نفوط أوبك، مع بعض المرونة المتمثلة في تعديله كلّ ثلاثة أشهر. وعلى الرغم من أن هذا الاتّفاق ساعد على استقرار الأسعار الاسمية للنفط عند ١٨ دولاراً خلال الفترة ما بين العامين ١٩٨٧ و١٩٩٩، إلا أنَّ عودة الأسعار إلى مستوياتها المرتفعة السابقة لم تتحقق، كما أن القيمة الحقيقية لسعر النفط خلال هذه السنوات كانت في تراجع[١٣]. وتفاوتت أسعار النفط خلال الفترة ما بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٣ بين ١٩,٣ دولاراً و٣١,١ دولاراً للبرميل، ثمّ بدأت بالصعود بعد احتلال العراق لتصل إلى أكثر من ١٤٠ دولاراً في العام ٢٠٠٧، ثمّ عادت واستقرت حول ٧٥ ـ ٩٠ دولاراً للبرميل بعد ذلك وحتّى كتابة هذه السطور.

لقد تبيّن لنا من المسح السابق أن أسعار النفط الحقيقية منذ تأسيس منظمة الأوبك في العام ١٩٦٠ شهدت تآكلاً في قيمتها، باستثناء في فترات الحروب والأزمات، على الرغم من أن فترة ما بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر قد شهدت انتقال سلطة تحديد الأسعار وكميات الإنتاج إلى البلدان المنتجة. هذا يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب التي حالت دون قدرة منظمة الأوبك على الحفاظ على استقرار أسعار النفط وإيراداته، وهو أحد أهم الأهداف التي قامت من أجلها هذه المنظمة، وهذا ما سنحاول تلمس الإجابة عنه في واقع منظمة الأوبك نفسها، وكذلك في دور العامل الخارجي، أي التأثير الأجنبي في هذه السياسات، في الفقرات التالية.

ثانياً: الأوبك بين الواقع والطموح

إنّ هذا التراجع في أسعار النفط وإيراداته يعود في اعتقادنا إلى عدة أسباب، منها ما يتعلق بجانب الطلب، كتطوير البدائل، ورفع كفاءة استخدام النفط ومعدلات النمو الاقتصادي العالمي، ومنها ما يتعلق بجانب العرض، وهو ما يتعلق بسياسات التسعير والإنتاج التي تأخذ بها الدول المنتجة للنفط،

(١٢) Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Oil* (London: I.B. Tauris, 2004), p. 287.

(١٣) Maugeri, Ibid., p. 145.

خاصة البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، وعلى رأسها بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهذا يتعلق بموضوعنا هنا[١٤]. فمنظمة الأوبك، كما ذكرنا سابقاً، لم تتمكّن، منذ تأسيسها في العام ١٩٦٠، من تحقيق الحدّ الأدنى من الاستقرار في أسعار النفط، ذلك لأن هذه المنظمة انقسمت، لاعتبارات كثيرة، منها الاقتصادي ومنها غير الاقتصادي، إلى فريقين رئيسيين:

الفريق **الأوّل** يتكوّن من البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة، والمخزون النفطي المنخفض، والطاقة الاستيعابية العالية، كالعراق وإيران والجزائر، وهذا الفريق كان في الغالب يميل إلى الأخذ بسياسات تقليل الإنتاج ورفع أسعار النفط.

أما الفريق **الثاني** فيتكون من بلدان لديها مخزون نفطي مرتفع مقارنة بكثافة سكانية منخفضة، وطاقة استيعابية محدودة، ومن أهم هذه البلدان السعودية والإمارات والكويت وبقية بلدان مجلس التعاون، وهي دول ظلّ الاتّجاه الغالب في سياساتها النفطية يرتكز على زيادة الإنتاج وتقليل الأسعار. وقد بررت بلدان المجموعة الأخيرة، أي السعودية ودول المجلس، سياساتها بالقول إن معارضتها للأسعار المرتفعة تعود إلى أكثر من سبب[١٥]. فهي تبرّر سياساتها التسعيرية والإنتاجية بحجم المخزون النفطي الكبير لديها، وهو يحتّم عليها زيادة إنتاجها، والحفاظ على أسعار معتدلة لا تؤدي إلى تطوير سريع لبدائل النفط، وبعضها قد يدّعي أن سياساته قائمة على الواقعية وعدم الرغبة في الإضرار بالاقتصاد العالمي الذي أصبح متشابكاً، وخاصة أن أي ضرر يصيب هذا الاقتصاد ستتضرر منه أرصدة الدول النفطية في الغرب. ويضيفون قائلين إن كلفة إنتاج البرميل الحدّية منخفضة في هذه البلدان، مقارنة ببقية دول العالم، فهي لا تزيد على ثلاثة دولارات للبرميل، ويختمون تبريراتهم بالقول إن ارتفاع أسعار النفط يثقل كاهل الدول النامية غير النفطية، وكثير منها بلدان عربية وإسلامية. ولكن هذه التبريرات لا يمكن أن تؤخذ بمعزل عن التكاليف الباهظة التي تحمّلتها شعوب المنطقة نتيجة للسياسات التي تبنّتها هذه البلدان في أغلب الأحيان، والتي أدّت، كما بينا سابقاً، إلى تآكل في أسعار النفط، وإلى عدم قدرة الدول النفطية على توحيد موقفها تجاه شركات النفط والدول الغربية. كما

---

(١٤) يوسف خليفة اليوسف، «عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ٧٠ (تموز/يوليو ١٩٩٣)، ص ٩٧ ـ ١٠٥.

(١٥) Amuzegar, *Managing the Oil Wealth*, pp. 41-42.

أن هذه السياسات لم تكن تحكمها الاعتبارات السابقة، بقدر ما كانت تحكمها الرغبة في الدوران في فلك الحكومات الغربية، كما سنبيّن لاحقاً، وهي كذلك سياسات لا تصمد أمام التمحيص المنطقي الذي يطرحه المعترضون عليها، والذي يتمثل في عدة أمور، أهمها ما يلي:

١ ـ إن هذه البلدان بإمكانها أن ترفع من حجم إيراداتها النفطية بزيادة الأسعار من غير زيادة الإنتاج، أو بتقليص الإنتاج الحالي، لأن تطوير البدائل ما زال بعيداً، وحتّى لو وجدت هذه البدائل لِكُلِّ الاستخدامات، بما فيها وقود النقل والطيران، فإن هذه البدائل لا يمكن أن تكون بكلفة النفط حتّى في المدى المتوسط. كما أن اتباعها لسياسات مشابهة لبقية دول المنظمة لن يحقق لها مكاسب مالية فقط، وإنّما سيقرّب مواقفها التسعيرية والإنتاجية من بقية البلدانِ الأعضاء في منظمة الأوبك ذات الأحجام السكانية الكبيرة والمخزون المحدود، وهي بلدان يؤدي ازدهارها كذلك إلى ازدهار اقتصاديات دول مجلس التعاون.

٢ ـ إن البلدان المنتجة يجب أن تربط بين حجم إيراداتها النفطية والقدرة الاستيعابية لاقتصادياتها، أي لا ينبغي أن تنتج كمية من النفط تؤدي إلى تكوين فوائض نفطية مالية لا يمكن لهذه الاقتصاديات استيعابها بصورة منتجة في الاقتصاد نفسه. وهذه السياسة كسابقتها، ستحفظ النفط في باطن الأرض، فيزداد سعره في المستقبل. وفي هذه السياسة كذلك انسجام مع أهداف أعضاء منظمة الأوبك الآخرين وتقوية لموقفها أمام شركات النفط العالمية، وكذلك أمام الدول الغربية المستهلكة التي ظلت تسعى جاهدة من أجل إضعاف وتفكيك منظمة الأوبك منذ تأسيس وكالة الطاقة الدولية في السبعينيات.

٣ ـ إن تراكم الفوائض النفطية واستثمارها في الدول الأخرى يحمل كثيراً من المخاطر، كانخفاض العملة، والتضخم، وانخفاض العائد، والمخاطر السياسية وغيرها، وانهيارات أسواق المال، الأمر الذي يحتّم على هذه البلدان المنتجة أن لا تنتج أكثر مما يمكن لاقتصادها استيعابه بصورة مُرضية، وهو ينتقل من مرحلة تنموية إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، تشير إحدى الدراسات إلى أن قيمة أرصدة منظمة الأوبك التي كانت تقدر بحوالى ١٢٩,٥ مليار دولار بأسعار العام ١٩٧٤، كانت لا تزيد على ٧٥,١ مليار في العام ١٩٧٩، هذا فقط بسبب انخفاض قيمة الدولار. أما الخسائر التي تكبّدتها الصناديق السيادية لهذه الدول نتيجة للأزمة المالية الأخيرة، التي سنعود إليها لاحقاً، فهي فلكية.

٤ ـ إنَّ سياسة الأسعار المنخفضة تقوم على افتراض خاطئ، وهو أنَّ المستهلك في الدول الغربية يعتبر المستفيد من هذه الأسعار المنخفضة، وأنه سيزيد من استهلاكه من النفط. والخطأ في هذا الافتراض هو تجاهله للضرائب الباهظة التي تفرضها حكومات الدول المستهلكة على النفط الذي تستورده، مما يعني أنّ حكومات الدول المستهلكة تملأ خزائنها بجزء كبير من الريع النفطي الذي ينبغي أن يعود إلى البلدان المنتجة التي هي في أمسّ الحاجة إليه. فعلى سبيل المثال، يشير خبيرا النفط، جوزيف ستانيسلو ودانييل يرغِن، في مقالة لهما في مجلة **الشؤون الخارجية** الأمريكية، إلى أنّه في العام ١٩٩٢، كانت الضرائب السنوية التي حصلت عليها دول المجموعة الأوروبية على استهلاكها النفطي البالغ ١١,٨ مليون برميل نفط في اليوم، تعادل حوالى ٢٠٠ مليار دولار. وهذا الرقم يعادل تقريباً ثلاثة أضعاف العائدات التي حصلت عليها البلدان المنتجة من بيع كمية مساوية للنفط، والبالغة حوالى ٧٥ مليار دولار. هذا يعني ببساطة أنَّ الضرائب التي جمعتها الدول المستهلكة على الواردات النفطية خلال العام ١٩٩٢، كانت أكبر من العائد الذي حققته البلدان المنتجة للنفط من كمية النفط التي باعتها إلى الدول الأوروبية في العام نفسه[١٦]. ويشير الخبير النفطي، ليوناردو موغيري، إلى هذه الفجوة بين ما تحصل عليه البلدان المنتجة للنفط وما يدفعه المستهلك الغربي بقوله إنّه عندما يكون سعر برميل النفط يعادل ٦٠ دولاراً، فإن ما يدفعه المستهلك الأوروبي فعلياً هو ما بين ٢٠٠ ـ ٢٥٠ دولاراً، وهذا يعني أنَّ الفرق هو عبارة عن حجم الضرائب التي تفرضها الحكومات الغربية على النفط ومنتجاته، والتي قد تصل أحياناً إلى ٧٠ بالمئة[١٧]. وفي السياق نفسه، قامت مؤسسة غربية بتحليل مقارن بين أسعار النفط وبقية السلع الاستهلاكية. وقد أظهرت هذه الدراسة أنّه لو تمّ تسعير كثير من السلع الأخرى بمقياس البرميل، كما هو الحال في النفط، والبرميل يساوي ٤٢ غالوناً، فإن أسعار هذه السلع ستكون أكبر بكثير من النفط. كما أوردت هذه الدراسة أمثلة كثيرة، منها أنّه لو تمّ بيع الكوكاكولا بالبرميل، فإنه سيكلف حوالى ١١٩ دولاراً، ولو بيعت المياه المعدنية «بيرير» بالبرميل، لكانت كلفة البرميل تصل إلى

---

(١٦) Joseph Stanislow and Daniel Yergin, «Oil: Reopening the Door,» *Foreign Affairs* (September-October 1993), p. 89.

(١٧) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, pp. 248-249.

٤٢٦ دولاراً، ولو بيع الشامبو المضاد للقشرة «ستوب أند شوب» بالبرميل، لكانت كلفة البرميل تعادل ١٤٦٩ دولاراً، وأخيراً لو تمّ بيع صلصة تاباسكو (إنتاج شركة Mcilhenny) بالبرميل، لكانت كلفة البرميل تعادل ٤٥٤٢ دولاراً[١٨]. وهكذا يتضح لنا كم هو تسعير النفط الحالي مجحف في حقّ أهله، في مرحلة يزيد فيها الفقر في بعض البلدان العربية على ٣٠ بالمئة، فهل يمكن لحكومات رشيدة وأمينة أن تقبل بتدوير هذه الثروة الباهظة من شعوبها المحتاجة إلى خزائن الدول الغربية التي تتصدر العالم في مستوى المعيشة؟

٥ ـ هناك كذلك من يرى أنَّ المستوى الحالي للإنتاج يؤدي إلى تسريع استنزاف هذه الثروة النفطية، لأن كلّ برميل يتم استخراجه لا يعوض، وبالتالي فإن تقليل معدلات الإنتاج سيطيل عمر هذه الثروة، ومعها قدرة الدول المنتجة على الاستفادة منها، ليس فقط ببيعها في صورتها الخام، وإنّما باستخدامها مستقبلاً في الصناعات النفطية المتنوعة التي أشرنا إليها سابقاً[١٩].

ثالثاً: العامل الخارجي

إذن، إذا كانت سياسات التسعير والإنتاج التي سلكتها بلدان المجلس منذ السبعينيات لا يمكن تبريرها اقتصادياً، فكيف لنا فهمها؟ إنَّ الإجابة تكمن مرة أخرى في ضعف الموقف التفاوضي لهذه الحكومات التي لا تستمد مواقفها من شعوبها، مما يجعلها عرضة للضغوط والابتزاز، ويجعل سياساتها تخدم أجندة الدول المستهلكة، وتتعارض مع مصالح شعوبها، وهذا ما تؤكده أقوال كثير من المراقبين وصنّاع القرار في كثير من دول العالم، خاصة الغربية منها. فهذا كينيث بولاك، المستشار السابق في إدارة كلينتون، يؤكّد أن الولايات المتحدة تحمي النظام السعودي مقابل كثير من الخدمات التي قامت بها السعودية خلال الفترة السابقة، والتي من بينها بيعها النفط بسعر أقل من سعر السوق[٢٠].

---

(١٨) Nicholas Cacchione, *Is Gasoline Still a Great Bargain?* (Norwalk, CT: John S. Herold, 2005).

(١٩) Naim A. Sherbiny, «Arab Oil Production in the Context of International Conflicts,» in: Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler, eds., *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications*, Praeger Special Studies in International Business, Finance, and Trade (New York: Praeger, 1976), p. 44.

(٢٠) Kenneth M. Polack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East* (New York: Random House, 2008), p. 316.

وبحسب وليم كوانت، الباحث المعروف في معهد بروكينغز والمختص بمنطقة الشرق الأوسط، أن تبرير سياسات الإنتاج بكميات مرتفعة، وبأسعار منخفضة، التي اتبعتها السعودية في الثمانينيّات بالاعتدال يتضارب، في رأي كثير من الخبراء، مع أسس التحليل الاقتصادي. فكثير من التكنوقراط السعوديين، كما يؤكّد كوانت، يرون أن تقليل الإنتاج، وحفظ المخزون في باطن الأرض، والحصول على أسعار مرتفعة في المستقبل، وتجنّب تراكم الفوائض النفطية النقدية، كل ذلك أفضل من إنتاج كميات كبيرة، وبأسعار منخفضة. فالسعودية كان بإمكانها، في رأي هؤلاء التكنوقراط، أن تنتج ما بين ٥ و٦ ملايين برميل في اليوم في أواخر الثمانينيّات، وتحقيق إيرادات مرتفعة بدل الإنتاج الفعلي الذي تفاوت بين ٨ و١٠ ملايين برميل في اليوم، وهو إنتاج يتعارض مع مصالح هذه الدولة في المدى البعيد[٢١].

وكما أنَّ تفسير السياسات الإنتاجية للسعودية وبقية دول الخليج، من منظور مصالح هذه المجتمعات ومصالح المحيط العربي، غير ممكن، فكذلك هو حال السياسات التسعيرية لهذه الدول. ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ قررت دول الأوبك في مؤتمرها المنعقد في الدوحة زيادة أسعار النفط بنسبة ١٠ بالمئة، تتبعها زيادة أخرى قدرها ٥ بالمئة في منتصف العام ١٩٧٧، ولكن السعودية والإمارات خرجتا على هذا الإجماع، واكتفتا بزيادة قدرها ٥ بالمئة، ثمّ زيادة أخرى بنسبة ٥ بالمئة في منتصف العام ١٩٧٧، مع اشتراط السعودية على بقية الأعضاء تجميد الأسعار إلى نهاية العام ١٩٧٧. وقد تأكدت من حصول هذا التجميد بزيادة إنتاجها إلى حوالى ٩,٢ مليون برميل في اليوم، مما نتج منه فائض في السوق في العام ١٩٧٨. وقد رأى عدد من المراقبين أن هذا الموقف كان مدفوعاً برغبة الحكومة السعودية في الحصول على تأييد ورضا إدارة الرئيس كارتر.

ويذكر جون كيلي، أستاذ التاريخ السابق في جامعتي أكسفورد وميتشغن، أن اتّفاقاً ما قد تمّ التوصل إليه بين السعودية والولايات المتحدة في العام ١٩٧٤، كان مؤداه أنْ تحرص الحكومة السعودية على توفير النفط من غير انقطاع، مع ثبات في الأسعار، إضافة إلى الالتزام بعدم سحب الأرصدة

---

(٢١) William B. Quandt, *Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy, Security, and Oil* (Washington, DC: The Brooking Institutions, 1981), p. 123.

السعودية المستثمرة في الولايات المتحدة، كلّ ذلك مقابل تعهد الحكومة الأمريكية بحماية النظام السعودي. ويضيف كيلي قائلاً:

«إنّه عندما زار فهد واشنطن في ربيع العام ١٩٧٧، تمّ الاتّفاق معه على زيادة إنتاج السعودية إلى ١٠,٤ مليون برميل في اليوم بعد شهر كانون الثاني/ يناير، مع وضع الفائض على الـ ٨,٥ مليون برميل تحت تصرف الولايات المتحدة»[٢٢].

وفي العام ١٩٧٩، وتحت ضغوط أمريكية تمثلت في زيارة السفير روبرت ستراوس إلى المنطقة، ولقائه بولي العهد السعودي فهد بن عبد العزيز، وافقت السعودية على زيادة إنتاجها من ٨,٤ مليون برميل في اليوم، إلى ٩,٥ مليون برميل في اليوم[٢٣]. وعلى الرغم من ظهور فائض في سوق النفط في بداية الثمانينيّات، فقد استمرت السعودية في إنتاج ٩,٥ مليون برميل في اليوم، وبسعر قدره ٢٨ دولاراً للبرميل، في الوقت الذي كان فيه بقية أعضاء الأوبك يتمسكون بسعر ٣٢ دولاراً أو أكثر للبرميل. وقد أكد البعد السياسي للإنتاج السعودي نائب وزير الطاقة الأمريكي جون سوهيل بقوله، أمام إحدى لجان الكونغرس: «ان سياسات التسعير والإنتاج في السعودية تحكمها الاعتبارات السياسية، وحرصها على الاستقرار السياسي، والمالي للدول الغربية، وإلا فإن إنتاجها بمعدل لا يزيد على ٥ ملايين برميل نفط في اليوم، يعتبر كافياً لتلبية حاجاتها من العملة الأجنبية»[٢٤].

ولقد أدى هذا الموقف السعودي «السياسي» إلى تفكك السياسة السعرية لمنظمة الأوبك. وكما زادت السعودية إنتاجها مع بداية الثورة الإيرانية، فقد كرّرت الموقف نفسه، عندما اندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية، وأعلنت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠ أنها سترفع إنتاجها بحوالى مليون برميل لتعويض العرض من العراق وإيران. ومن يدري، فلو أن السعودية تركت الأسعار ترتفع، على أثر اندلاع الحرب، لما حدث الانهيار في أسعار النفط في منتصف الثمانينيّات؟ وقد استمر سعر النفط السعودي منخفضاً مقارنة ببقية أعضاء الأوبك.

---

(٢٢) J. B. Kelly, *Arabia, the Gulf, and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy* (New York: Basic Books Publishers, 1980), pp. 263-264.

(٢٣) Quandt, Ibid., p. 131.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

وقد أكدّ هذه السياسة الإنتاجية الشيخ أحمد زكي اليماني، وزير النفط السعودي الأسبق، في لقاء له مع محطة «إن. بي. سي.» الأمريكية في العام ١٩٨١ قائلاً: «لقد هندسنا الزيادة في العرض لإحداث فائض يؤدي إلى انخفاض الأسعار». واستمرت السعودية في إغراق السوق، وذلك بالإنتاج بكامل الطاقة، واستمرت الأسعار في التراجع، فانخفضت من حوالى ٣٨ دولاراً للبرميل في العام ١٩٨١ إلى حوالى ١١ دولاراً للبرميل في العام ١٩٨٦، الأمر الذي دفع بوش الأب، وكان نائباً للرئيس ريغان عندئذ، إلى زيارة المنطقة والضغط على الحكومات الخليجية من أجل رفع سعر النفط إلى ما فوق ١٢ دولاراً للبرميل[٢٥].

وهنا قد يرى القارئ أن هذا الموقف نبيل، فالولايات المتحدة بدت وكأنها حريصة على اقتصايات دول المجلس، ومتخوفة من تراجع أسعار النفط، ولكن الحقيقة هي مرة أخرى محزنة، لأن مطالبة هذه الدول الخليجية برفع سعر النفط حتّى يفوق ١٢ دولاراً للبرميل، هو في الواقع من أجل إنقاذ شركات النفط التي تنتج في تكساس، وغيرها، من الإفلاس، وذلك لأن كلفة إخراج كلّ برميل نفط في بعض الولايات، ومنها تكساس، أو ما يعرف بالكلفة الحدّية، لا تقل عن ١٢ دولاراً للبرميل. وبالتالي، فإن أي انخفاض لسعر برميل النفط العالمي إلى ما دون هذه الكلفة، يعني عدم قدرة هذه الشركات على الاستمرار في الإنتاج، وخسارتها، لأنها اقترضت أموالاً، وحفرت آباراً، معولة على أسعار نفط مرتفعة تغطي تكاليفها، بما فيها تكاليف الاقتراض، وتحقيق أرباح للمساهمين فيها. وبهذا الطلب حُرمت البلدان الخليجية من المكسب الوحيد الذي كان يمكن أن ينتج من هذا الانخفاض، ألا وهو خروج كثير من منتجي النفط غير الأعضاء في الأوبك، واستعادة الأوبك لنصيب أكبر من الإنتاج العالمي. ولكن هذا الأمر لم يتحقق مرة أخرى بسبب القرارات «السياسية» التي اتخذتها السعودية وبقية بلدان المجلس، ليس من باب السياسة التي تحفظ بها مصالح المجتمعات، وإنّما هي أقرب إلى الرضوخ للابتزاز الذي يمارسه الأقوياء على الضعفاء، في عالم لم تعد تحكمه الأخلاق. كما أنَّ بوش الأب لم تكن له مصلحة في استعادة منظمة الأوبك لقوتها وهيمنتها في السوق النفطية، وبذلك استطاع أن يضرب عصفورين بحجر واحد، لأنه أعاد العافية إلى إنتاج الشركات الأمريكية، وأبقى نصيب دول الأوبك من الإنتاج العالمي منخفضاً مقارنة

---

(٢٥) «The Bush-Saudi Axis,» *Time* (15 September 2003).

بالسبعينيات، الأمر الذي انعكس سلباً على أسعار النفط. ومما يؤكّد ترجيح مصالح الدول الغربية أن بوش الأب قد صرح وهو متجه إلى السعودية بأنه:

«سيخبر السعوديين بأن حماية المصالح الأمنية الأمريكية تتطلب إيجاد استقرار أو حتّى زيادة في أسعار النفط بتقليل الإنتاج»[٢٦].

وقد أقرت الكويت رسمياً أن إيران كانت وراء عمليات التخريب التي حصلت للمرافق النفطية فيها في حزيران/ يونيو ١٩٨٦، لأن الحكومة الكويتية، كما تقول مصادرها الرسمية، رضخت للضغط السعودي بتخفيض أسعار النفط، وليس لأنها أيّدت العراق في حربه مع إيران[٢٧]. وحتّى عندما خرج العراق من حربه مع إيران، وكانت أوضاعه الاقتصادية على حافة الهاوية، بسبب الديون المتراكمة التي كانت تزيد على ١٥٠ مليار دولار[٢٨]، وبسبب الدمار الذي وقع على بنيته الأساسية واقتصاده بوجه عام، لم تتردّد بلدان الخليج، خاصة الكويت، والى حدّ أقل الإمارات، كما تشير المصادر الغربية، في إغراق السوق بالنفط، متجاوزة الحصص التي حدّدتها منظمة الأوبك، وقد كانتا مسؤولتين عن أكثر من ٨٠ بالمئة من تجاوز إنتاج الحصص المحددة[٢٩]. وقد يكون هذا التصرف هو الذي كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير في العلاقة بين العراق وبقية بلدان الخليج، والتي تبعها احتلال الكويت، وما تمخّض عنه من كوارث في المنطقة بأكملها.

وعندما أعلن بوش الابن ما عُرف بالحرب على الإرهاب، تعهد السفير السعودي في الولايات المتحدة، بندر بن سلطان، بتأييد هذه الحرب، مؤكّداً أن السعودية ستحافظ على استقرار أسعار النفط. ولإثبات ذلك بعثت السعودية بحوالى ٩ ملايين برميل نفط إلى الولايات المتحدة، مما أدّى بدوره إلى هبوط أسعار النفط فجأة من ٢٨ دولاراً إلى ٢٢ دولاراً للبرميل[٣٠]. طبعاً، لم يهتم

---

(٢٦) *New York Times*, 3/4/1986, p. 1.

(٢٧) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge Middle East Library; 24 (New York: Cambridge University Press, 1995), p. 105.

(٢٨) Phebe Marr, *The Modern History of Iraq*, 2nd ed. (Boulder, CO: West View Press, 2004), p. 220.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٣٠) Craig Unger, *House of Bush, House of Saud: The Secret Relationship between the World's Two Most Powerful Dynasties* (New York: Scribner, 2004), p. 11.

السفير السعودي كثيراً بأثر هذه الخطوة في أسعار النفط، كما أنّه لم يهتم بسؤال الولايات المتحدة عن معنى الإرهاب الذي جنّد نفسه للحرب ضده، واكتفى بتبنّي الموقف الأمريكي الذي أثبتت التطورات اللاحقة أن من ضمن جدول أعماله تدمير العراق. وحتّى هذه النتيجة لم يكن السفير السعودي معترضاً عليها، إن لم نقل مؤيداً لها، كما سنبيّن لاحقاً عندما نتحدث عن السياسات الأمنية لدول المجلس. وعندما كان بوش الابن يعدّ للحرب على العراق، وكان يتحدث حول موضوع النفط، سأل مستشاريه في سياق الحديث عن «الطاقة الإنتاجية الإضافية لدى كلّ من الإمارات العربية المتحدة والسعودية»، فالمسألة، كما يشير هذا التساؤل، لم تعد تتعلق بسيادة أو استقلالية القرار في هذه البلدان، وإنّما اختزلت القضية في مسألة فنية، وكأن السعودية والإمارات أصبحتا مزارع خاصة لبوش ودولته وحكومات هذه الدول الغربية[٣١].

ولا يمكن أن يجد المرء خبيراً نفطياً محايداً ونزيهاً يؤيد السياسات التي اتبعتها الحكومة السعودية، ومعها الحكومات الخليجية الأخرى في إنتاجها النفطي أو في تسعيره. فهذا يرغن، صاحب أهم كتاب حول تاريخ النفط وهو بعنوان **الجائزة** (*The Prize...*) يعترف بما يلي: «هناك تطابق بين تفكير حكومتي السعودية والولايات المتحدة» حول السياسات النفطية. وهذا أنطوان سركيس، الخبير الذي عمل مع وزير النفط الأسبق عبد الله الطريقي الذي ساهم في تأسيس منظمة الأوبك، يقول: «إنَّ الحكومة السعودية كانت دائماً على استعداد لحماية المصالح الأمريكية، حتّى ولو كان ذلك على حساب مصالحها الوطنية، ومصالح بقية أعضاء الأوبك»[٣٢].

هذا، طبعاً، يذكّرنا بالظلم الذي كانت تتعرض له الدول المنتجة في الخمسينيات وحتّى بداية الستينيات، عندما كانت شركات النفط العالمية تبيع برميل النفط بحوالى ١,٧٨ دولار للبرميل، بحيث لم يكن نصيب الدول المنتجة منه يزيد على ٨٠ سنتاً أو ٤٥ بالمئة من السعر الإجمالي، بينما تتقاسم شركات النفط العالمية وحكوماتها بقية القيمة[٣٣]. وفي هذا الصدد، يؤكّد أحد خبراء

(٣١) Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster, 2004), p. 324.

(٣٢) Said K. Aburish, *The Rise, Corruption, and Coming Fall of the House of Saud* (London: Bloomsbury Publishing Ltd., 1994), pp. 283-284.

(٣٣) Amuzegar, *Managing the Oil Wealth*, p. 25.

النفط العرب القسمة غير العادلة للريع النفطي بقوله: «إذا كانت قيمة النفط لدى المستهلك النهائي تعادل ١٠٠ دولار لبرميل من المنتجات النهائية، كما كان الحال في أوروبا واليابان قبل ارتفاعه منذ العام ٢٠٠٤، فلماذا يوزع الفرق بين إجمالي الكلفة والسعر للمستهلك النهائي (وهو ما يعرف بالريع النفطي)، بحيث لا يحصل أصحاب الثروة الطبيعية الناضبة على أكثر من ١٥ بالمئة من هذا الريع، بينما تحصد الباقي خزائن الدول المستوردة التي يتجاوز دخل الفرد فيها عشرات نظائره في أغلب الدول المصدّرة للنفط»[٣٤].

وما زالت سياسات التسعير المجحفة في حقّ شعوب المنطقة، التي تتبعها بلدان المجلس، مستمرة حتّى الألفية الثالثة، ولا نعتقد أنّها ستتغير في ظلّ هذه الأنظمة الحالية، كما يشهد بذلك تاريخها. فإغراق السوق الذي مارسته السعودية في بداية الثمانينيّات، وكان من نتائجه انهيار الأسعار في منتصف الثمانينيّات، تكرر في بداية الألفية الثالثة، كما يؤكّد الصحفي المعروف في جريدة **الواشنطن بوست**، بوب وودورد، في كتابه **حالة إنكار** بقوله: «إنّ الرئيس بوش الابن التقى بالسفير السعودي في واشنطن، بندر، في شباط/ فبراير ٢٠٠٤ وأعرب له عن شكره وامتنانه للسياسة السعودية النفطية المتمثلة في إغراق السوق بالنفط من أجل الحفاظ على أدنى مستوى للأسعار، وما يعنيه ذلك من تحسين فرص انتخابه لفترة رئاسية ثانية»[٣٥].

---

(٣٤) عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، ص ١٤.

(٣٥) Bob Woodward, *State of Denial* (New York: Simon and Schuster, 2006), p. 287.

القسم الثالث

السياسات التنموية

ذكرنا سابقاً أن سياسات عقود الاكتشاف والتنقيب، وسياسات التسعير والإنتاج، التي أخذت بها دول المجلس منذ أكثر من ثلاثين عاماً، كانت في الغالب لا تحكمها رؤية قومية، ولا حتى وطنية، وإنّما كانت تحكمها رؤية نظم تسعى بِكُلّ وسيلة إلى الحفاظ على السلطة، والامتيازات، مما جعل الشركات الأجنبية والدول الغربية تستثمر هذه الرؤية الضيّقة، وتحصل على نصيب الأسد من الإيرادات النفطية. ولكن هذه الأسر لم تكتف بما تنازلت عنه من ثروات نفطية بسوء إدارتها للعقود النفطية، وبخضوعها لضغوط الدول الغربية من أجل إبقاء أسعار النفط منخفضة، وكميات الإنتاج مرتفعة، وإنّما حتّى الجزء الذي حصلت عليه من الإيرادات النفطية، لم تحسن إدارته بما فيه مصالح شعوبها والشعوب العربية، وإنّما أصبح إنفاقها لهذه الإيرادات تحكمه عقلية الغنيمة التي تتركز على هدف وحيد، وهو الحفاظ على السلطة، أو إذا شئت الحفاظ على الأوضاع الراهنة.

إنَّ استغلال الإيرادات العامة بتوجيهها لتحقيق الأهداف التنموية والأمنية هو ركيزة أساسية في كلّ المجتمعات، ولكن هذه الأهمية تزداد في الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط الذي يتصف قطاعه بالانعزال وعدم التأثير المباشر في بقية القطاعات، إلا عن طريق الإنفاق الحكومي لهذه الإيرادات، أي عدم وجود حلقات أمامية وخلفية تربط القطاع النفطي ببقية الاقتصاد[١]. ففي القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، كان لقطاع القمح في أمريكا الشمالية دور مهم في تنشيط وتشجيع نمو قطاع معدات النقل، ومعدات الزراعة، مما أدى إلى تحقيق هذه الصناعات مستوى مرتفعاً من التقدّم. وفي البيرو، في الخمسينيات والستينيات، أدى ازدياد صناعات تعليب الأسماك إلى

(١) Richard M. Auty, *Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis* (London: Routledge, 1993), pp. 241-258.

تشجيع صناعة قوارب الصيد التي ساعدت بدورها على تطوير صناعات أخرى مرتبطة بهاتين الصناعتين[٢]. أما ضعف «الحلقات الخلفية» للقطاع النفطي، فهو ناتج من عدم استخدام هذا القطاع لأية مدخلات من بقية القطاعات، فهو يتصف بكثافة رأسمالية، ومهارات متميّزة، وهذه غالبها يتم استيرادها من الخارج. ومن هنا، فإن القطاع النفطي لا يحرك القطاعات الأخرى باستخدامه منتجاتها كمدخلات له، وهذا ما يطلق عليه ضعف الحلقات الخلفية لهذا القطاع. أما ضعف «الحلقات الأمامية» لهذا القطاع، فتتمثل في عدم وجود صناعات تستخدم منتجات هذا القطاع على نطاق واسع، كالصناعات النفطية بأنواعها، الأمر الذي يعني أن أغلب منتجات هذا القطاع يتم تصديرها إلى الخارج، لتستخدم في الصناعات النفطية المتنوعة، وحتّى صناعات التكرير والبتروكيماويات التي أقامتها بعض الدول الخليجية ما زالت نسبتها محدودة جداً إلى الإنتاج العالمي، ولا تنسجم مع نصيب هذه المنطقة من النفط الخام والغاز، كما بيّنا سابقاً.

هذا الفشل في تطوير الصناعات النفطية في المنطقة، يعود إلى فشل هذه الحكومات في الاتّفاق على مسار تنموي تكاملي تتوحّد فيه الموارد، وتقلّ فيه الازدواجية، ويقوى فيه الموقف التفاوضي في مواجهة شركات النفط التي تحتكر التقنية والمهارات، والدول المستهلكة التي لم تألُ جهداً في إعاقة نمو هذه الصناعات النفطية من خلال الضرائب التي تفرضها على وارداتها من بلدان المجلس، وغيرها من المعوقات. على أي حال، ما يهمنا هنا، أكثر من طبيعة القطاع النفطي المنغلقة، هو أن هذا الدور المهم للنفط الذي تتراكم إيراداته في خزائن حكومات غير منتخبة، جعل الإنفاق الحكومي لهذه الإيرادات المحدد الأوّل لطبيعة المسارين الأمني والتنموي في هذه البلدان.

هذه الخاصية للاقتصاديات الخليجية هي التي دفعت بكثير من الباحثين إلى تسميتها بـ «الاقتصاديات الريعية»، لأن النصيب الأكبر من إيراداتها مصدره النفط[٣]. وقد أدّى تراكم الإيرادات النفطية في خزائن هذه الدول، خاصة منذ

---

(٢) Michael Roemer, *Fishing for Growth: Export-Led Development in Peru, 1950-1967* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970).

(٣) Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» in: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State*, Nation, State, and Integration in the Arab World; v. 2 (London: Croom Helm, 1987).

بداية السبعينيات، وفي ظلّ حكومات لا تخضع لأي نوع من المساءلة الشعبية، إلى ظهور أنماط من الإنفاق نتجت منها تنمية مشوّهة اتصفت بكثير من الهدر، وتهميش دور المواطنين، وتعميق الاعتماد على العمالة الأجنبية، وذوبان القطاع الخاص، وانتشار الفساد، وإن كانت لم تخلُ كذلك من بعض الإيجابيات، كالإنفاق على مشروعات البنية الأساسية، وتحسين مستوى معيشة أبناء المنطقة، ولكن من غير أن يكون هذا التحسن متصفاً بالديمومة، ذلك لأنه ظلّ مرتبطاً بوجود النفط، ولم يُبنَ بعد على مصادر دخل بديلة، كما سنوضح في الفقرات التالية، في إطار حديثنا عن درجة نجاح حكومات هذه البلدان في تحقيق التنمية المنشودة(٤).

(٤) Tim Niblock and Monica Malik, *The Political Economy of Saudi Arabia* (London: Routledge, 2007), pp. 14-18.

الفصل السابع

تنويع الهياكل الاقتصادية

ليس هناك أكثر إدانة لسجل هذه الحكومات من إخفاقها في تنويع الهياكل الاقتصادية للاقتصاديات الخليجية، وإيجاد بدائل للنفط خلال أكثر من ثلاثين عاماً من «جهود التنمية»، حيثُ إنَّ هذا التنويع للهياكل الاقتصادية هو أهم هدف يجب أن تركّز عليه حكومات المنطقة، ليس فقط لكون النفط سلعة ناضبة على المديين المتوسط والبعيد، أو لأنه يتعرّض لتذبذبات في أسعاره وإيراداته في المدى القريب، وإنّما، كذلك، لأن هذا القطاع، كما بيّنا سابقاً، قطاع منغلق على نفسه، وذو كثافة رأسمالية وتقنية متطورة، وبالتالي فلا يمكنه توفير الوظائف اللازمة لاستيعاب القوى العاملة والمواطنة المتزايدة في هذه البلدان. فهل استطاعت هذه البلدان أن تستخدم الموارد النفطية لتحقيق نمو ذاتي في الناتج وفي دخل الفرد؟ هل حصل تحول واضح في هياكلها الإنتاجية يؤكّد تراجع اعتمادها على النفط؟ هل تكوّن لديها قطاع صناعي يذكر من حيث المساهمة في الناتج المحلي، وفي توفير الوظائف؟ وأخيراً، هل استطاعت بلدان المجلس أن تحدث تنوعاً ملموساً في التركيبة السلعية لصادراتها؟ إنَّ الإجابة عن هذه التساءلات، بما هو متوفر من أرقام، هي جديرة بإعطائنا صورة واضحة عن درجة نجاح أو إخفاق هذه الحكومات في تحقيق التنمية المنشودة[1].

---

(١) Jahangir Amuzegar, *Managing the Oil Wealth: OPEC's Windfalls and Pitfalls* (London: I.B. Tauris Publishers, 2001), pp. 16-20.

أولاً: تذبذب النمو الاقتصادي

إنَّ النمو الاقتصادي الذي يؤدي في النهاية إلى تنمية ذاتية وتحولات هيكلية هو النمو الذي يكون مرتفعاً، أي أعلى من معدل النمو السكاني للمجتمع، ليؤدي إلى زيادة في دخل الفرد الذي يحسّن من مستوى معيشته، ويمكّنه كذلك من زيادة المدّخرات التي تساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ولا بُدَّ لهذا النمو كذلك من أن يتصف بالاستمرارية والاستقرار، حتّى لا تتقطع وتتعطل المشروعات التنموية. هذا النوع من النمو لم تحققه بلدان المجلس خلال أكثر من ثلاثين عاماً من محاولات تحقيق التنمية، وسنوضح ذلك من خلال بعض معدلات النمو التي قمنا بحسابها، مستخدمين بيانات صندوق النقد العربي، وبعد ذلك سنستشهد ببيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتأكيد أن النمو الاقتصادي ظلّ متذبذباً بسبب استمرار اقتصاديات هذه الدول في الاعتماد على النفط وتقلبات أسعاره وإيراداته. فالجدول الرقم (٧ ـ ١) يبيّن التطورات التي حصلت في قيم كلّ من الناتج المحلي ودخل الفرد في بلدان المجلس خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ٢٠٠٨). ويتضح من هذا الجدول أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجلس زادت من ١٠٦,٥ مليار دولار في العام ١٩٧٨ إلى ١٣٧,٦ مليار دولار في العام ١٩٨٨، أي بزيادة سنوية قدرها ٢,٦ بالمئة، وهو معدل نمو منخفض مقارنة بمعدلات نمو هذه البلدان في السبعينيات، وحتّى بمعدلات نمو بقية دول العالم، والسبب في ذلك أن هذا النمو المنخفض يعبّر عن فترة تراجع أسعار النفط بصورة جذرية خلال حقبة الثمانينيات، وقد بيّنا ذلك في حديثنا عن تطورات أسعار النفط. بعد ذلك نرى، نتيجة للتحسن النسبي في أسعار النفط، بعد الاتّفاق الذي تمّ على حصص الإنتاج بين أعضاء المنظمة، ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجلس من ١٣٧,٦ مليار دولار في العام ١٩٨٨ إلى ٢٣١,٧ مليار دولار في العام ١٩٩٨، أي بزيادة سنوية تعادل ٥,٣ بالمئة.

أما الفترة الثالثة التي امتدت ما بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٨، فقد شهدت طفرة في أسعار النفط، خاصة منذ العام ٢٠٠٣، ولذلك فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لبلدان المجلس خلال هذه الفترة كان حوالى ١٦ بالمئة. وإذا تأملنا التغيّرات التي حصلت في دخل الفرد في هذه البلدان خلال الفترات

الثلاث، فإننا نشاهد التذبذب نفسه الذي رأيناه في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. فمتوسط دخل الفرد حقق نمواً سالباً قدره ٢,٩ بالمئة في العام خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٨)، وهي، كما ذكرنا، فترة تراجع أسعار النفط وإيراداته، ثمّ حقق نمواً متواضعاً في الفترة الثانية، وبعد ذلك ارتفع بمعدل ١٤ بالمئة خلال الفترة الثالثة التي قفزت فيها أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، ولكنها عادت وتراجعت بعد ذلك، كما بيّنا سابقاً.

الجدول الرقم (٧ ـ ١)

تطور كلّ من الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد لبلدان المجلس خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ٢٠٠٨ (الأسعار الجارية)

البيان	١٩٧٨	١٩٨٨	١٩٩٨	٢٠٠٨
الناتج المحلي (مليار دولار أمريكي)	١٠٦,٥	١٣٧,٦	٢٣١,٧	١٠٥٤,٠
متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)	٩٢٦٦	٦٨٧٤	٧٩٣٧	٢٧٤٠٧

	١٩٧٨ ـ ١٩٨٨	١٩٨٩ ـ ١٩٩٨	١٩٩٩ ـ ٢٠٠٨
نمو الناتج (بالمئة)	٢,٦	٥,٣	١٦
نمو متوسط دخل الفرد (بالمئة)	٢,٩	١,٥	١٤

المصدر: **الحسابات القومية للدول العربية** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٧٨ ـ ٢٠٠٨).

وجدير بالذكر أن معدلات النمو السابقة تخفي كثيراً من الأمور التي تجعلها في الحقيقة أقل إيجابية مما تبدو، ومن أهم هذه المثالب التي لا بُدَّ من التنبيه إليها، قبل الانتقال إلى الحديث عن الصورة التي ترسمها بيانات المنظمات الدولية، ما يلي:

١ ـ إنَّ معدلات النمو السابقة تشير إلى استمرارية ارتباط نمو ناتج هذه البلدان، ونمو دخل الفرد فيها، بالعائدات النفطية التي يتحدّد حجمها في أسواق النفط العالمية، وهذا الارتباط يمتد إلى متغيّرات اقتصادية أخرى، منها وضع الموازنات العامة، والموازين التجارية، والاحتياطيات الأجنبية، واستمرارية المشروعات التنموية، والمساعدات الأجنبية. ففي الثمانينيات، عندما انكسرت أسعار النفط، رأينا كيف أنّ البلدان الخليجية عانت عُجوزاً في موازناتها العامة، مما دفعها إلى ترشيد الإنفاق الذي وقع أغلبه على النفقات التنموية، ودفع بعضها إلى الاقتراض، ودفع بعضها الآخر إلى تسييل جزء من

الاستثمارات الأجنبية، والتخلي عن العائدات المتحققة منها[٢].

٢ ـ إنَّ النمو الذي حققته هذه البلدان خلال الحقب الماضية ليس ناتجاً، كما سنرى لاحقاً، من تحولات هيكلية وتأسيس قاعدة صناعية قائمة على موارد بشرية ذات إنتاجية عالية، وإنّما هذا النمو هو في الحقيقة ليس أكثر من تحويل ثروة مادية ناضبة، وهي النفط، إلى ثروة مالية أو ورقية، إذا شئت، يتم إنفاقها، وبالتالي فإن الجزء الأكبر من قيمة الناتج لهذه البلدان هو عبارة عن عملية استهلاك ثروة موجودة، وليس توليد لثروة جديدة بعمل منتج. من هنا، فإن حسابات الدخل القومي الحالية في بلدان المجلس لا تعكس خاصية النضوب التي يتصف بها النفط، مما يجعل فيها كثيراً من المبالغة التي تحتاج إلى إعادة نظر وتصحيح، إذا أردنا أن نعرف الحجم الحقيقي للنشاط الاقتصادي في هذه البلدان. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا التعديل في حسابات الدخل القومي للبلدان النفطية، قد يظهر أن القيمة الفعلية للناتج المحلي لهذه الدول لا يتجاوز ٢٥ بالمئة من قيمته الحالية[٣]. وقد أكدّ هذه التوقعات أحد الباحثين الذي قام بحساب معدلات النمو الحقيقية، آخذاً في الاعتبار خاصية نضوب النفط، فتبيّن له أن النمو الفعلي لهذه الدول خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠) كان سالباً[٤].

٣ ـ إن أغلب قيم الناتج التي تنشر، بما فيها بيانات صندوق النقد العربي التي استخدمناها في حساب معدلات النمو في الجدول الرقم (٧ ـ ١)، هي بالأسعار الجارية، أي إنَّ جزءاً من معدلات النمو السابقة هو تغير في الأسعار، وهذا يعني أنَّ الزيادة الحقيقية في الناتج ودخل الفرد في هذه البلدان هي أقل من الزيادة الواردة في الأرقام المذكورة في الجدول[٥].

إذن، إذا أخذنا معدلات النمو في الناتج ودخل الفرد في هذه البلدان، مع

---

(٢) يوسف خليفة اليوسف، «عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ٧٠ (تموز/ يوليو ١٩٩٣)، ص ٧٥ ـ ٨٢.

(٣) T. Stauffer, «Income Measurement in Arab States,» in: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State*, Nation, State, and Integration in the Arab World; v. 2 (London: Croom Helm, 1987).

(٤) Partha Dasgupta, «Valuing Objects and Evaluating policies in Imperfect Economies,» *Economic Journal*, vol. 111 (May 2001), C1-C29.

(٥) Jahangir Amuzegar, «Oil Wealth: A Very Mixed Blessing,» *Foreign Affairs* (Spring 1982), pp. 814-835.

تذكّر ما تحمله هذه المعدلات من إشكاليات تتعلق بالتضخم والنضوب، فإننا لن نفاجأ بأن النظرة التفصيلية للأرقام السابقة الذكر تظهر أن هذه الدول حققت نمواً اقتصادياً من غير تنمية فعلية تذكر، كما تؤكد ذلك تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المصادر. فبحسب هذه التقارير، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الشرق الأوسط المصدّرة للنفط (باستثناء قطر) كان حوالى ٣,٢ بالمئة في العام خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠)، بينما كان معدل نمو الناتج العالمي وناتج دول شرق آسيا والباسيفيكي حوالى ٣,١ بالمئة و٧,٤ بالمئة على التوالي. وقد شهدت هذه الفترة تذبذباً، حتّى في هذا المعدل المنخفض للنمو، تبعاً للتغيّرات في أسعار النفط[٦].

فعندما حدثت طفرة أسعار النفط التي واكبت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، أدّى هذا الارتفاع في أسعار النفط وإيراداته إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في هذه البلدان بمعدل سنوي قدره ٤,٣ بالمئة خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)، ولكن حتّى هذا النمو كان، بحسب أرقام المؤسسات الدولية، أقل من معدلات النمو التي حققتها الأقاليم الأخرى خلال الفترة نفسها التي كانت حوالى ٦,٧ بالمئة في بقية دول الشرق الأوسط، و٧,٣ المئة في المجموعة الآسيوية[٧].

وعندما تراجعت أسعار النفط منذ بداية الثمانينيّات لتصل إلى أقل من ١٠ دولارات للبرميل في منتصف الثمانينيّات، كان نمو البلدان النفطية خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) سالباً، في الوقت الذي حققت فيه بقية دول الشرق الأوسط ودول شرق آسيا نمواً قدره ٥ بالمئة و٦,٥ بالمئة على التوالي. وعندما استقرت أسعار النفط حول ٢٠ دولاراً للبرميل بعد ذلك في التسعينيات، حققت البلدان النفطية نمواً موجباً، ولكنه أقل من معدلات النمو في المجموعتين الأخريين من الدول. ففي الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠) كان معدل نمو هذه البلدان النفطية حوالى ٣,٣ بالمئة في العام مقابل ٤,٥ بالمئة في دول الشرق الأوسط الأخرى، و٥,٠ بالمئة في دول شرق آسيا. وقد أدّى تراجع النمو الاقتصادي العالمي في العام ١٩٩٨ إلى انخفاض أسعار النفط الحقيقية لتعود إلى المستوى نفسه الذي كانت عليه في الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) قبل طفرة الأسعار

---

(٦) Hossein Askari, *Middle East Oil Exporters: What Happened to Economic Development?* (London: Edward Elgar, 2006), p. 88.

(٧) المصدر نفسه، ص ٨٩.

الأولى، الأمر الذي نتج منه انخفاض في قيمة الصادرات النفطية بحوالى الثلث، وهذا أدّى بدوره إلى تراجع النمو الاقتصادي في هذه البلدان[(٨)].

ومع بداية الألفية الثالثة، خاصة منذ العام ٢٠٠٣، شهدت أسواق النفط طفرة في الأسعار نتيجة لزيادة الطلب من قبل الصين والهند، وبسبب النقص في الطاقة التكريرية، ونتيجة للقلاقل في بعض الدول المنتجة، كفنزويلا والعراق ونيجيريا وإيران، وكذلك بسبب المضاربات في أسواق النفط[(٩)]، مما أدّى إلى زيادة متتابعة في أسعار النفط من حوالى ٣٠ دولاراً في العام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ١٤٠ دولاراً في العام ٢٠٠٧، ثمّ تراجعت هذه الأسعار مع ظهور الأزمة المالية إلى أقل من ٤٠ دولاراً في العام ٢٠٠٨.

ومرة أخرى، انعكست هذه التطورات في أسواق النفط على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النفطية، ولكن صعوداً هذه المرة، حيث حققت هذه الدول خلال الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨) نمواً حقيقياً في ناتجها المحلي يصل إلى ٦,٨ بالمئة سنوياً. ولكن هذا النمو الاقتصادي ظلّ متذبذباً، وأقل من معدلات النمو التي حققتها مناطق أخرى ذات الدخل المنخفض والدول الصاعدة[(١٠)]، بحسب تصنيف صندوق النقد الدولي، ودول القوقاز ووسط آسيا[(١١)]. ثمّ ظهرت بوادر الأزمة المالية الحالية التي بدأت في القطاع العقاري الأمريكي، ثمّ انتشرت جغرافياً وقطاعياً لتؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي، ومعه أسعار النفط التي وصلت إلى أقل من ٤٠ دولاراً للبرميل في الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٩. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الأزمة ما زالت أبعادها غير واضحة، والركود الاقتصادي الذي حلّ بالغرب بدأ ينتشر في بقية دول العالم. وتشير التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو في بلدان المجلس في العام ٢٠٠٩ كان حوالى ٠,٨ بالمئة، وهو معدل منخفض مقارنة بمعدلات النمو في بلدان المغرب والمشرق التي كانت تساوي ٢,٩ بالمئة و٤,٨ بالمئة على التوالي[(١٢)]. وبغضّ النظر عن طريقة وسرعة تعافي هذه البلدان من الأزمة المالية

---

(٨) *World Economic Outlook 1998* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2008), p. 21

(٩) Daniel Yergin, «Insuring Energy Security,» *Foreign Affairs* (March-April 2006), pp. 71-75.

(١٠) هذه الدول تشتمل على مصر والمغرب وتونس والأردن ولبنان وباكستان.

(١١) *World Economic Outlook 1998*, table 1, p. 44.

(١٢) *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2010), table 1, p. 48.

الحالية، تبقى العبرة الواضحة من هذا المسح للنمو الاقتصادي عبر أكثر من ثلاث حقب زمنية، هي أن نمو هذه البلدان ظلّ متذبذباً ومرتبطاً بأسعار النفط، مما يؤكّد أن هذه الاقتصاديات ما زالت معتمدة في نشاطها الاقتصادي على النفط، ولم تحقق تقدّماً يذكر في تنويع دخلها أو صادراتها أو ناتجها المحلي.

وليس مستغرباً أن ينعكس هذا النمو الاقتصادي المنخفض والمتذبذب في بلدان المجلس على دخل الفرد الحقيقي ونموه كذلك خلال الفترة نفسها. فبحسب بعض المصادر، فإن دخل الفرد الحقيقي لهذه الدول خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠) قد اتصف إما بالركود أو بالتراجع، في الوقت الذي كان فيه معدل نمو دخل الفرد الحقيقي في شرق آسيا يصل إلى ٥,٩ بالمئة في العام، ويصل إلى ٢,٣ بالمئة في بقية الدول النامية، وإلى ١,٣ بالمئة في العالم بأكمله. هذا يعني، باختصار، تراجع مستوى معيشة هذه البلدان نسبة إلى بقية دول العالم، على الرغم من الطفرات القصيرة التي تعيشها هذه البلدان بين الحين والآخر، بسبب التغيّرات في أسعار النفط وإيراداته[١٣]. ففي السعودية، أكبر بلدان المجلس، مثلاً، انخفض دخل الفرد فيها من ٢٨٦٠٠ دولار في العام ١٩٨١ إلى أقل من ٦٨٠٠ دولار في العام ٢٠٠١، وهذا دليل على هشاشة اقتصاد هذه الدولة، وغياب التنوع في هيكلها الاقتصادية[١٤]. وقد يرتفع هذا الدخل، كما حصل في الطفرة النفطية التي بدأت في العام ٢٠٠٣، ولكنه سيعود إلى الانخفاض مرة أخرى مع تراجع أسعار النفط، كلّ ذلك بسبب اعتماد النمو على مصدر واحد وناضب في الوقت نفسه، ذلك في الوقت الذي يستمرّ فيه عدد السكان في الزيادة.

ثانياً: استمرار الاعتماد على النفط

يتطلب تنويع هياكل الاقتصاديات الخليجية تقليل نصيب النفط تدريجياً واستبداله بسلع وخدمات متجددة تكون محركة للنشاط الاقتصادي عندما ينضب النفط. وحتّى قبل أن يحدث هذا النضوب الحتمي، فإن هناك عوامل تؤثر في استمرار الطلب عليه. وقد أصاب الشيخ أحمد زكي اليماني، وزير النفط

---

(١٣) Askari, *Middle East Oil Exporters: What Happened to Economic Development?*, pp. 88-92.

(١٤) Michael T. Klare, *Blood Money* (New York: Metropolitan Books, Henry Holt and Company, 2004), p. 87.

السعودي الأسبق، في وصفه إشكالية تراجع الطلب على النفط في الأعوام القادمة بقوله: «في جانب العرض من السهل إيجاد النفط وإنتاجه. وفي جانب الطلب هناك تقنيات كثيرة. فالمحركات المهجّنة ستخفض حجم الطلب على النفط بحوالى ٣٠ بالمئة... خلال ثلاثين سنة من الآن. ليست هناك مشكلة مع النفط. فالنفط سيظل في الأرض. فالعصر الحجري انتهى ليس لنقص في الحجر، وكذلك فإن عصر النفط سينتهي ليس لندرة النفط»[١٥].

طبعاً، هناك عوامل كثيرة قد تؤدي إلى تراجع الطلب على النفط، منها رفع كفاءة استغلال النفط وتطوير بدائل له. فهل استطاعت حكومات المنطقة أن تقلل اعتمادها على هذا المورد الناضب؟ هناك على الأقل ثلاثة مقاييس يمكن من خلالها معرفة درجة اعتماد اقتصاد ما على سلعة كالنفط، وهي نصيب هذه السلعة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة أو إجمالي النشاط الاقتصادي، ونسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات، وأخيراً نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات. فكلما ارتفعت قيم هذه المؤشرات، يؤدي النفط دوراً مهماً ومحورياً في اقتصاد الدولة، والعكس صحيح. فهل استطاعت حكومات مجلس التعاون الخليجي خلال أكثر من ثلاثين عاماً أن تقلل من اعتمادها على النفط بصورة جذرية بحسب هذه المؤشرات؟ إن أحدث البيانات المتوفرة عن هذه المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل، فعلى سبيل المثال تشير البيانات الصادرة من مؤسسة التمويل الدولي إلى أن نصيب قطاع الصناعات الاستخراجية، أي النفط والغاز، إلى إجمالي الناتج المحلي في بلدان المجلس، كان حوالى ٥٣ بالمئة خلال العام ٢٠٠٨، علماً أن تأثير النفط في النشاط الاقتصادي لهذه البلدان هو أكبر بكثير من هذه النسبة، لأن أكثر من ٨٠ بالمئة من الخدمات العامة تعتمد على الإيرادات النفطية كذلك[١٦].

أما نسبة الصادرات من قطاع النفط والغاز إلى إجمالي صادرات المجلس، فقد كانت تعادل ٧٤ بالمئة للعام نفسه، مقسمة بين حوالى ٩٤ بالمئة نفطاً خاماً ومصفى، و٦ بالمئة غازاً طبيعياً. أما في ما يتعلق بنسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات، فإن بيانات المؤسسة السابقة للعام ٢٠٠٨ تشير إلى أن

---

(١٥) CBS News (25 June 2000), <http://cbsnews.com/now/story/0percent2C1597percent2c 209367-412percent2C00.shtml>.

(١٦) «Gulf Cooperation Council,» IIF Database (13 May 2010), pp. 1-2.

النسب هي: ٩٥ بالمئة للإمارات، و٨٨,٦ بالمئة للسعودية، و٧٧ بالمئة للكويت، و٥٦,٧ بالمئة لقطر[١٧]. طبعاً، تعتمد قطر على الغاز أكثر من اعتمادها على النفط، نظراً إلى حجم مخزونها من الغاز الطبيعي الذي يعادل ٢٥,١٧٢ مليار متر مكعب مقارنة بمخزونها النفطي الذي لا يزيد على ١٥,٢ مليار برميل. وبحسب بيانات صندوق النقد العربي، فإن متوسط الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات في البلدان النفطية للعام ٢٠٠٨ كان حوالى ٧٥ بالمئة[١٨]. والحقيقة أن درجة اعتماد هذه البلدان على الإيرادات النفطية هي أكبر مما تصوّره هذه الأرقام، حيثُ إنَّ الإيرادات غير النفطية[١٩] التي ما زالت مساهمتها هامشية، هي تعبير عن فشل آخر لهذه الحكومات، وهو عدم بناء نظام ضريبي فاعل. وحتّى هذه الضرائب الحالية تعتمد كذلك على الإيرادات النفطية، ذلك لأن الضرائب الجمركية وضرائب الشركات تعتمد على حجم النشاط الاقتصادي الذي يعتمد بدوره على حجم الإيرادات النفطية التي تنفقها الحكومات. فعندما تتراجع الإيرادات النفطية، فإن الإنفاق العام، بما في ذلك الإنفاق على الواردات، يبدأ في التراجع، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الإيرادات الجمركية[٢٠]. ولقد قمنا بحساب نصيب الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي لبلدان المجلس لعدد من السنوات، لمعرفة اتجاهات هذه الصناعة، ومدى ما حصل فيها من تغيير، وقد أوردنا هذه النسب في الجدول الرقم (٧ ـ ٢).

يتضح من الجدول الرقم (٧ ـ ٢)، الذي يبيّن نسب الصناعة الاستخراجية إلى الناتج المحلي لبلدان المجلس للفترة (١٩٧٨ ـ ٢٠٠٨)، أن اقتصاديات بلدان المجلس ما زالت معتمدة بدرجة كبيرة على النفط والتقلبات التي يتعرّض لها، وهذا ما تؤكده أرقام جميع هذه البلدان، مع بعض التفاوت. ففي السعودية، وهي أكبر بلد بين بلدان المجلس من حيث فرص التنمية، نرى أن

---

(١٧) «GCC Regional Overview,» Calculated from IIF (13 May 2010), pp. 20-23.

(١٨) جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٩)، ص ٣٣٠، الملحق الرقم (٦ ـ ٢).

(١٩) الإيرادات غير النفطية تشتمل على الضرائب على الدخل والأرباح، الضرائب على السلع والخدمات، الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية، والمنح والدخل من الاستثمار.

(٢٠) William Ascher, *Why Governments Waste Natural Resources Policy Failures in Developing Countries* (Baltimore, MA; London: John Hopkins University Press, 1999).

نصيب الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي ارتفع من ٥٦,٤ بالمئة في العام ١٩٧٨ إلى ٥٧,٢ بالمئة في العام ٢٠٠٨ بدل أن يتراجع. أما النسب المنخفضة لبعض البلدان الأخرى، فهي أما بسبب انخفاض المخزون، كما هو الحال في البحرين، أو بسبب زيادة حجم القطاع الخدمي بسبب التجارة وإعادة التجارة، كما هو الحال في الإمارات.

الجدول الرقم (٧ ـ ٢)
تطور نصيب الصناعة الاستخراجية إلى الناتج المحلي لدول المجلس للسنوات ١٩٧٨ ـ ٢٠٠٨ (بالنسبة المئوية)

الدولة	١٩٧٨	١٩٨٨	١٩٩٨	٢٠٠٨
السعودية	٥٦,٤	٢٢,٣	٢٧,٤	٥٧,٢
الكويت	٥٩,٣	٢٩,٨	٣٠,٧	٥٩,٥
الإمارات	٥٤,١	٣٤,٣	٢١,٠	٣٨,٣
البحرين	٢٣,٣	١٤,٠	١٥,١	٢٦,٠
قطر	٥٥,١	٢٥,٤	٣٤,٨	٦١,٧
عمان	٥٥,٦	٤١,١	٣١,١	٥١,٥
المجلس	٥٥,٧	٢٦,٥	٢٧,٧	٥٢,٤

المصدر: انظر: الجدول الرقم (٧ ـ ١).

ثالثاً: محدودية نصيب الصناعات التحويلية

إنَّ استمرار اعتماد اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي على النفط وإيراداته، وما يعنيه ذلك من تقلبات في النشاط الاقتصادي دليل على أنَّ هذه الحكومات قد أخفقت في تصحيح الاختلالات في هياكلها الإنتاجية عبر زيادة مساهمة الصناعات التحويلية، وتقليل اعتمادها على الصناعات الاستخراجية. فكلما كان نصيب الصناعات التحويلية في النشاط الاقتصادي لأي بلد أكبر، تنوّعت منتجات هذا البلد، وتنوّعت معها مهارات قواه العاملة، وزاد معها التوظيف، سواء كانت هذه المنتجات لتلبية حاجات السوق المحلي، أو للتصدير والحصول على العملة الأجنبية، وتعددت كذلك مصادر دخل البلد، وتنوّعت اتجاهات صادراته ووارداته، الأمر الذي يساعد بدوره على استقرار أدائه الاقتصادي، وتقليل آثار الصدمات التي تتعرض لها مشاريعه التنموية،

وبذلك يصبح نموه ذاتياً ويتصف بالديمومة. ولا شكّ في أن تطور القطاع الصناعي يعتبر حيوياً للاستقرار الاقتصادي. ولقد أكدت الأزمة المالية الأخيرة أن توسع القطاع المالي السرطاني الذي لا يواكبه توسع مشابه في القطاعات الفعلية، وعلى رأسها القطاع الصناعي، يعتبر ظاهرة غير صحية، بل إنّه يؤدي إلى كوارث في نهاية الأمر. فتجارب الدول الغربية والآسيوية تشير إلى أن عملية تطوير الصناعات التحويلية تمر بمراحل، تبدأ بإنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة ذات الكثافة العمالية التي تعتمد على تقنية بسيطة، مروراً بمرحلة إنتاج السلع الاستهلاكية المعمّرة، وانتهاء بالسلع الرأسمالية التي تستخدم تقانة متطورة، وتتصف بوفورات الحجم، مما يساعد على تقليل تكاليف إنتاجها ورفع مستوى قدرتها التنافسية في عالم يتجه إلى الانفتاح وتسوده المنافسة(٢١).

كذلك يتطلب تحقيق التنمية الدائمة تنويع مصادر الاستيراد والتصدير، فكلما استطاعت الدولة أن تصدّر إلى عدد كبير من الدول، وكذلك تستورد من عدد كبير من الدول، كان اقتصادها أقل عرضة للتقلبات وللصدمات بأنواعها الاقتصادية والسياسية كذلك. ولكن هذه التحولات لم تحصل في بلدان المجلس، لأن غياب الرؤية التنموية الواضحة، والبيئة المؤسسية الفاعلة، والسياسات الصحيحة، وعدم تحقيق تقدّم يذكر على صعيد التكامل الخليجي والعربي، حرمها من حجم السوق اللازم لهذه التحولات. كما أنَّ هيمنة العمالة الوافدة في هذه البلدان جعلت الأموال تتسرب إلى الدول المصدّرة لهذه العمالة، بدل أن يتم إنفاقها محلياً، ويتولد من خلال هذا الإنفاق طلب محلي يحفز الإنتاج، ويساعد على استمراريته. ولو تأملنا الأرقام الرسمية لبلدان المجلس، سواء في ما يتعلق بنصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي، أو بنصيبها في توظيف العمالة، لاتضح لنا أن هذا الدور ما زال محدوداً، خاصة بعد ثلاثين عاماً من جهود التنمية. فعلى سبيل المثال، بينما يصل نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا إلى حوالى ٢٠ بالمئة و٣٠ بالمئة و٤٠ بالمئة على التوالي، فإنه يراوح حول نسبة ١٢ بالمئة في بلدان المجلس. فبحسب الأرقام الصادرة عن

---

(٢١) Robert B. Stucliffe, *Industry and Underdevelopment* (London: Addeson-Wesley Publishing Company, 1971), pp. 198-242.

صندوق النقد العربي، فإن نصيب **الصناعة التحويلية في** بلدان المجلس للعام ٢٠٠٨ كان يعادل: ١٢,٦ بالمئة في الإمارات، و١٣,٨ بالمئة في البحرين، و٨,٣ بالمئة في السعودية، و١٠,٢ بالمئة في عُمان، و٦,٨ بالمئة في قطر، و٥,٦ بالمئة في الكويت، علماً أن هذه أرقام رسمية، وبالتالي فالأرقام الفعلية قد تكون أقل من ذلك[٢٢].

كذلك عندما نتأمل التركيب السلعي للمنتجات الصناعية لبلدان المجلس، نجد أن باستثناء صناعة البتروكيماويات، والأسمدة، والحديد، والألومينيوم، فإن هذه الصناعات يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، ولم تحقق الصناعات الرأسمالية، والوسيطة، تقدّماً يذكر. أما صناعتا البتروكيماويات والتكرير، فما زالت مساهمتهما في القطاع الصناعي لا تتناسب مع ما تملكه هذه الدول من نفط وغاز، وذلك بسبب النزعة الحمائية في الدول الصناعية، ومحدودية السوق المحلي، وغياب التنسيق الإقليمي الخليجي والعربي، وتكاليف الحروب الإقليمية، وعدم إعداد الطاقات البشرية المؤهله. ففي العام ٢٠٠٦ لم يتجاوز نصيب بلدان المجلس من طاقة التكرير العالمية ٤,١ بالمئة[٢٣]، ولم تزد هذه النسبة على ٥ بالمئة في العام ٢٠٠٨، كما ذكرنا سابقاً. ولا يختلف الحال بالنسبة إلى نصيب هذا القطاع من التوظيف، حيث إنَّ الأرقام المتوفرة تشير إلى أن هذه النسبة لا تزيد على ١٦,٣ بالمئة في الوطن العربي، وهي أقل من ذلك في بلدان المجلس، ذلك في الوقت الذي تتراوح فيه هذه النسبة في الدول النامية، كتركيا وماليزيا والمكسيك وجنوب أفريقيا، ما بين ٢٣ بالمئة و٣٢ بالمئة[٢٤]. وهذا طبعاً يعود إلى مزيج من صغر حجم هذا القطاع، إضافة إلى عدم إعداد الطاقات المحلية وإحلالها محل العمالة الوافدة. وبالإضافة إلى تواضع أهمية الصناعات التحويلية في الناتج المحلي لهذه البلدان، وفي التوظيف، فإن هذه الصناعة لا تمثل نسبة تذكر في الصادرات كذلك. فعلى الرغم من أن بلدان المجلس استطاعت إحراز بعض التنويع في التوزيع الجغرافي لصادراتها خلال الحقبتين الأخيرتين، وذلك بالاتّجاه نحو

---

(٢٢) جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩**، الجدول الرقم (٤ ـ ٣)، ص ٣٠٥.

(٢٣) Statistical Review of World Energy (London: BP, 2007).

(٢٤) جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٧)، ص ٦٩ ـ ٧٣.

دول شرق آسيا الصاعدة، إلا أنَّ ما يقارب من ٤٧,٩٥ من الصادرات، وحوالى ٤٤,٦ بالمئة من الواردات ما زالت متركزة، بحسب بيانات العام ٢٠٠٨، في ثلاث مجموعات من الدول، وهي الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان[٢٥]. غير أن هذه الدول لم تحقق أية درجة من التنوّع السلعي في صادراتها، حيثُ إنَّ صادراتها ما زالت تتركّز في النفط الخام، كما بيّنا سابقاً، مما يجعلها دائماً عرضة لتقلبات أسواق النفط العالمية، وتفقد تنميتها الاستمرارية، ذلك حتّى لو وجدت الإرادة السياسية، وهي في رأينا مفقودة لدى هذه الحكومات.

وحتّى اتجاهات الصناعة التحويلية في هذه البلدان لا تدعو إلى التفاؤل كثيراً، كما يبين الجدول الرقم (٧ ـ ٣) الذي حاولنا أن نرصد فيه تطورات نسبة الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي لبلدان المجلس خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ٢٠٠٨). وكما هو واضح من هذا الجدول، فإن مساهمة الصناعات التحويلية في هذه البلدان ظلت منخفضة، حيث لم تتجاوز هذه النسبة في السعودية في العام ٢٠٠٨ معدل الـ ٨ بالمئة بعد أكثر من أربعين عاماً من جهود التنمية أو دعاية التنمية، إذا شئت.

الجدول الرقم (٧ ـ ٣)
تطور نصيب الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي لدول المجلس للسنوات ١٩٧٨ ـ ٢٠٠٨ (بالنسبة المئوية)

الدولة	١٩٧٨	١٩٨٨	١٩٩٨	٢٠٠٨
السعودية	٤,٤	٨,٦	٩,٩	٨,٠
الكويت	٦,٦	١٣,٦	١١,٩	٥,٦
الإمارات	٣,٦	٩,٤	١٢,٩	١٢,٦
البحرين	١٠,٥	١٨,٠	١٢,٤	١٣,٨
قطر	٣,٨	١٤,٣	٧,٩	٦,٩
عمان	١,٣	٤,٢٠	٤,٧	١٠,٣
المجلس	٤,٧	٩,٧	١٠,٤	٩,٠

المصدر: انظر: الجدول الرقم (٧ ـ ١).

(٢٥) «Gulf Cooperation Council,» p. 5.

وحتّى التقلبات التي تحدث في هذه النسبة أحياناً، وتبدو كأنها زيادة، هي ليست في الوقع تعبيراً عن تحول هيكلي بقدر تعبيرها عن تقلبات في أسعار وكميات إنتاج النفط. وحتّى قطاع الخدمات الذي ارتفعت نسبته في جميع بلدان المنطقة خلال الأعوام الأخيرة، بسبب التوسع في القطاع العقاري والتجاري والمالي، ليس أكثر من فقاعة وقتية ناتجة من إنفاق الثروة النفطية أو من استقطاب الأموال المضاربة، وبالتالي فهي لا تدل على تطور فعلي، ولا تتصف بالديمومة والاستقرار، كما أثبتت هذه الأزمة الأخيرة[٢٦].

رابعاً: ضعف التجارة البينية

عندما تكون الهياكل الاقتصادية لمجموعة من الدول القريبة من بعضها البعض أو البعيدة عن بعضها البعض متنوعة سلعياً، أي أنّ كلّ دولة تنتج سلعاً وخدمات تختلف عمّا تنتجه الدول الأخرى، فإن تشابكاً اقتصادياً يحدث بين هذه الدول، ما لَمْ تكن هناك أسباب سياسية تمنع ذلك، حيث تزداد التجارة بينها، مما يجعل مؤشر التجارة البينية، أي نسبة التجارة بين هذه الدول إلى إجمالي التجارة الخارجية لها، مرتفعة. وهذا ما نشاهده في الدول الغربية، ودول شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية. أما بلدان المجلس، فهي قريبة من بعضها البعض جغرافياً، بعيدة تجارياً، حيث لا تزيد نسبة تجارتها البينية على ٤,٧ بالمئة، بحسب بيانات العام ٢٠٠٨، في الوقت الذي كانت هذه النسبة تصل إلى ٦٧,٣ بالمئة في المجموعة الأوروبية و٤٩,٥ بالمئة في تجمّع النافتا الذي يجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من المكسيك وكندا[٢٧]. في الوقت نفسه، لا تزيد صادرات بلدان المجلس للعام نفسه على ٤,٣ بالمئة من الصادرات العالمية، بينما تصل هذه النسبة إلى ٣٦,٩ بالمئة و١٢,٨ بالمئة في المجموعة الأوروبية والنافتا على التوالي[٢٨]. وهذا دليل آخر على أن بلدان المجلس لم تحقق حتّى الآن تنوعاً ملموساً في هياكلها الاقتصادية، وأنها ما زالت، بعد أكثر من ثلاثين عاماً، تصدّر النفط، وتستخدم عائداته لاستيراد حاجاتها من جميع السلع الوسيطة، والاستهلاكية، والرأسمالية، والعمالة

---

(٢٦) Stephen S. Cohen and J. Bradford De Long, *The End of Influence: What Happens when other Countries Have the Money* (New York: Basic Books, 2010), pp. 72-73.

(٢٧) *World Development Indicators 2010* (Washington, DC: World Bank, 2010), p. 375.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٧٦.

كذلك، مما يعني أن اقتصادياتها متشابهة، وليست متكاملة. وعلى الرغم من أن جهود التكامل بين هذه البلدان بدأت في العام ١٩٨١ بتشكيل منطقة تجارة حرة، إلا أنَّ هذه الجهود اتصفت بالركود، وعدم الجدّية، وغياب الإرادة السياسية لدى الحكومات التي لا يهمها كثيراً ما يحدث لشعوبها، بقدر ما تهتم بالحفاظ على مصالحها الآنية، الأمر الذي جعلها غير مستعدة للتنازلات المطلوبة لتحقيق كيان أوسع يحقق مكاسب كبيرة لأبناء المنطقة في المديين المتوسط والبعيد.

فالاتّحاد الجمركي الذي كان من المفترض، بحسب الاتّفاقية الاقتصادية الموحّدة التي وقّعت بين هذه البلدان في بداية الثمانينيّات، أن يتم قيامه خلال ثلاثة أعوام من قيام منطقة التجارة الحرة، لم تتم الموافقة عليه إلا في العام ٢٠٠٣، وهذا يعكس لنا الخطى التي ظلّ المجلس يمشي بها، وسنعود إلى هذا الموضوع في القسم الأخير من الكتاب. ويكفي أن نؤكد هنا أنّه مهما كانت درجة نجاح أو إخفاق هذا التكامل حتّى وقتنا الحاضر، فإن ما يهمنا هنا هو أن هذا التكامل لم ينتج منه تشابك في اقتصاديات هذه البلدان يشير إلى تنوّع في هياكلها الاقتصادية. ففي العام ٢٠٠٦ كانت نسبة ٣٥,١ بالمئة من واردات بلدان المجلس تأتي من دول شرق آسيا، و٣١,٤ بالمئة من هذه الواردات مصدرها أوروبا، و١١,٤ بالمئة منها كانت تستورد من الولايات المتحدة، وتتصدر قائمة الواردات الآلات والمعدات والسيارات والأجهزة[٢٩]. وبحسب صندوق النقد العربي، فإن نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية كانت تساوي ٨,٣ بالمئة في العام ٢٠٠٨، بينما كانت نسبة الواردات إلى إجمالي الوارادات العربية تعادل ١١,١ بالمئة للعام نفسه[٣٠]، وهذا كلّه يشير إلى أن مستقبل التنمية في هذه البلدان سيعتمد إلى حدّ كبير في الأعوام القادمة على ما يتحقق من تكامل خليجي وعربي معاً.

هذه المؤشرات التي تحدثنا عنها باختصار، والتي اشتملت على النمو الاقتصادي المتذبذب، وهيمنة الإيرادات النفطية، ومحدودية الصناعات

---

(٢٩) Sturn Michael [et al.], «The Gulf Cooperation Council Countries: Economic Structure, Recent Developments, and the Role in the Global Economy,» Occasional Paper Series, no. 92, ECB (2008), p. 47 and 67.

(٣٠) جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩**، الجدول الرقم ٤، ص ١٤٢.

التحويلية، وهامشية التجارة البينية، تدلّ من غير أدنى شكّ، على أن الاقتصاديات الخليجية ما زالت نفطاً، فالنفط ما زال هو المحرك الأوّل للنمو الاقتصادي، وللإيرادات، وللصادرات، وللتجارة الخارجية. وهذا يعني أنّه لم يحدث تغيير في الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان، علماً أن هذا هو الهدف الأوّل لمسيرة التنمية كلها، لأن هذا التنويع في الهياكل الإنتاجية هو الذي سيعدّ هذه الدول لفترة ما بعد النفط، وعدم تحقيقه حتّى الآن دليل على فشل هذه الحكومات في سياساتها التنموية، مهما ادعت غير ذلك. وهو، بالإضافة إلى كونه أحد أهم أبعاد الفشل التنموي لهذه الحكومات، إفراز للإخفاقات التنموية الأخرى، سواء تلك التي تكلمنا عليها سابقاً، أو التي سنتكلم عليها في بقية فصول الكتاب، كواقع الموارد البشرية، والقطاع الخاص، وكذلك وجوه الهدر الكثيرة التي تعرّضت لها موارد هذه المجتمعات، وهي كلها قضايا محورية في عملية التنمية.

الفصل الثامن

الموارد البشرية

لقد حرصت الدول الاستعمارية، كبريطانيا سابقاً، والولايات المتحدة لاحقاً، على أن لا تحدث تنمية فعلية للموارد البشرية الخليجية، لأنها كانت ترى في هذه التنمية تصحيحاً لموازين القوى المختلة بينها وبين بلدان المنطقة، ذلك أن زيادة وعي الشعوب الخليجية وقيامها بدور فاعل في إدارة مواردها النفطية، من خلال مساءلة حكوماتها، وسعيها إلى التقارب مع محيطها العربي، لم يكونا في صالح الدول الغربية التي كانت تفضل أن تتعاقد مع حكومات غير منتخبة من شعوبها، وتفرض عليها الشروط التي ترغب فيها مقابل حمايتها. ويتضح هذا الأمر من سياسات هذه الدول الكبرى، ومعها حكومات المنطقة قبل وبعد الاستقلال. ونظراً إلى أهمية القضية وترسّخها حتّى لدى حكومات المنطقة، رأينا أن نقسم كلامنا على الموارد البشرية إلى فترتين، لتبيان الأسباب الفعلية الكامنة وراء بقاء الموارد البشرية مهمّشة وغير فاعلة في بلدان المجلس.

أولاً: قبل الاستقلال

لقد حرصت القوى الاستعمارية التي سيطرت على بلدان المجلس بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كبريطانيا سابقاً، والولايات المتحدة لاحقاً، على أن تبقي أبناء المنطقة مهمّشين في حجم تأثيرهم في آلية القرار، ومعزولين عن محيطهم العربي، حتّى لا يحدث التحام مع هذا المحيط تنتج منه مطالبات تؤدي إلى تصحيح موازين القوى مع هذه القوى، وكذلك مع حكومات

المنطقة. ولا شكّ في أن هذه السياسة المزدوجة، أي تقليل مستوى الحرية والمشاركة الشعبية محلياً، وعزل بلدان المجلس عن الدائرتين العربية والإسلامية، كانت سياسة تخدم الدول الاستعمارية، لأنها مكّنتها من الاستفراد بحكوماتها، وإملاء السياسات عليها. وهذه المقولة تؤكدها تجارب أغلب هذه الدول؛ فاتفاقيات الحماية التي وقّعتها بريطانيا مع حكّام إمارات الساحل في العام ١٨٣٥، والتي تمّ تثبيتها في العام ١٨٩٢، ومن ثمّ استمرارها حتّى منتصف القرن العشرين، كانت تضع هذه الإمارات في فئة المحميات التي ليس لها سيادة داخلية ولا استقلال خارجي. فهذه الاتّفاقيات كانت تنصّ على أنّه لا يحقّ لحكام هذه الإمارات توقيع أية اتفاقيات مع غير الطرف البريطاني، ولا يحقّ لهم السماح لأية أطراف غير بريطانية بزيارة إماراتهم، كما لا يحقّ لهؤلاء الحكام أن يؤجروا أو يبيعوا أي جزء من أراضيهم إلا لأطراف بريطانية، وهذا البند يتعلق طبعاً بامتيازات النفط[١].

وكان من إفرازات هذه الاتّفاقيات أن الحكومة البريطانية كانت تمنع استيراد أغلب التقنيات من الخارج، سواء كانت متعلّقة بمهنة الغوص، أو حتّى بأجهزة الراديو التي قد ترفع من وعي شعوب المنطقة وسماع ما يدور في بقية أنحاء العالم[٢]. هذا التخوّف من زيادة وعي شعوب المنطقة برز بوضوح في مواقف شعوب المنطقة المؤيدة لتأميم قناة السويس في العام ١٩٥٦، الأمر الذي تمخّضت عنه بعض المواجهات بين الحكومة البريطانية، ومعها حكومات المنطقة من جانب، والنُّخَب المؤيده للتيار الناصري من جانب آخر. وقد كانت الجبهة الوطنية التي تأسست في دبي في العام ١٩٥٣ مثالاً على هذه المواجهة، حيثُ إنّ أعضاء هذه الجبهة كانوا مناوئين للحكومة البريطانية وسياساتها في المنطقة، ومؤيّدين للمدّ الناصري، الأمر الذي حدا بالمقيم البريطاني إلى وصف سكان دبي في تلك الفترة بأنّهم «جزئياً معادون لبريطانيا وقادرون على تشكيل خطر على عمليات التنقيب عن النفط»[٣]، مضيفاً أن «بريطانيا لا يمكن أن تقبل بنظام معادٍ يتجذر ويكون راغباً في تأميم النفط أو تحويل إدارته إلى عائلة مالكة غير مسؤولة

(١) John G. Lorimer, *Gazeteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia* (London: Gregg International Publishers, 1970), pp. 1450-1451.

(٢) Christopher M. Davidson, *Dubai: The Vulnerability of Success* (New York: Columbia University Press, 2008), p. 24.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥١.

كتلك التي تحكم السعودية»[٤]. وقد تكون هذه الملاحظات قد قيلت عن السعودية في الفترة التي شهدت فيها تلك الدولة بعض إرهاصات الإصلاح التي أُخمدت لاحقاً. لذلك بدأت الحكومة البريطانية، بالتنسيق مع حكام المنطقة، بوضع مجموعة من السياسات التي كانت تهدف إلى احتواء هذا المدّ القومي، ومن هذه السياسات الدعم العسكري، وتركيز الإيرادات من القواعد البريطانية والموانئ والمساعدات الأخرى في أيدي الحكام أنفسهم من أجل كسب ولائهم وتثبيت سلطاتهم، وتقليل اعتمادهم على الضرائب التي كانوا يحصلون عليها من التجار، كلّ ذلك حتّى لا تكون عليهم سلطة إلا سلطة القوة الأجنبية[٥].

وقامت بريطانيا كذلك بمنع الوفود العربية من المجيء إلى المنطقة، وأوقفت حتّى هبوط بعض الطيران العربي كطيران مصر في منطقة الخليج[٦]. ولم تكتف بذلك، بل إنّها اتجهت إلى المؤسسات التعليمية، وحرصت على أن تبعد عنها كلّ الأفراد الذين كانت لديهم توجهات قومية في تلك الفترة، حتّى لا تنشأ أجيال واعية بانتماءاتها القومية تتأثر بما يحصل في بقية ربوع الوطن العربي. ففي دبي، مثلاً، عيّنت الحكومة البريطانية سودانياً اسمه بناجا الأمين، وكان صديق للمعتمد البريطاني، رئيساً لدائرة المعارف أو التربية، وقد طلب منه أن يضع منهاجاً تعليمياً خالياً من السياسة، يوجه طاقات الشباب إلى نشاطات بريئة، كلعب الورق، ومنع إحضار المجلات المسيّسة إلى المدارس[٧]. وقد أسند بمساعدين من طينته[٨]، كما قامت بريطانيا بتمويل هذه الجهود. وفي قطر، عندما حصلت المظاهرات المؤيدة لتأميم قناة السويس والمناوئة لبريطانيا، وقد شارك فيها كثير من أعيان البلد، بمن فيهم بعض أبناء الأسرة الحاكمة، كان موقف الحاكم عندئذ، علي آل الثاني، هو محاولة احتواء هذه التوجهات، وذلك بتضمين عقود العمال بنوداً تمنع العمل السياسي. وقد تمّ إرسال مدير التعليم آنذاك لتوقيع عقود مع مدرّسين «غير مسيّسين»، وحتّى من غير المصريين. ومرة أخرى، كان التخوّف هو من المساس بالامتيازات النفطية البريطانية، وبتصحيح

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٧) Donald Hawley, *The Emirates: Witness to a Metamorphosis* (Norwich: Michael-Russel, 2007), p. 295.

(٨) Easa Saleh Al-Gurg, *The Wells of Memory* (London: John Murray, 1998), p. 89 and 121.

العلاقة بين الحاكم وشعبه، خاصة أن عمال النفط قد شاركوا في هذه المظاهرات، وقد سبق أن قاموا بإضرابات كثيرة للمطالبة بحقوقهم(٩). ونتيجة لهذه التطورات، تمّ تأسيس جهاز أمني بقيادة الضباط الإنكليز لحفظ النظام وحفظ مجمّعات شركات النفط ومرافقها(١٠). ويؤكّد السياسي الكويتي المخضرم د. أحمد الخطيب هذه النزعة البريطانية المعادية للإصلاحات في المنطقة، بقوله إن الإنكليز كانوا يشجعون المعارضة على الظهور، وما إن تقوى حتّى يحرّضوا حكام المنطقة على ضربها بشدة، وهذا ما حصل في رأيه في أغلب دول الخليج منذ أواخر الثلاثينيّات(١١).

وما أشبه اليوم بالبارحة، فحكومات المنطقة اليوم في ظلّ الصحوة الإسلامية المتنامية، تتبنّى السياسات نفسها التي اتبعتها يوماً ما ضدّ التيار القومي الناصري، فهي تبعد الإسلاميين عن التعليم وبقية المرافق، وتعيد النظر في مناهجها في ظلّ رقابة غربية وخبرات غربية، كلّ ذلك من أجل إبعاد هذه المنطقة عن هويتها العربية الإسلامية التي بدأت تشكل رافعة للنهضة فيها وفي غيرها من الدول. وجدير بالذكر أن الدول الكبرى، كبريطانيا، ومعها حكام المنطقة، لم يكن التعليم من أولوياتهم أصلاً، ذلك أن التعليم فيه وعي وتطلعات، وسعي من أجل التغيير، وتحسين الأوضاع على كلّ المستويات، وتحقيق العدل في توزيع الثروات، وكل هذه الأمور لم تكن مرغوباً فيها، طبعاً، لا من قبل الحكام، ولا من قبل الاستعمار. فبعض الدراسات تشير إلى أنّه حتّى ظهور الجبهة الوطنية في دبي في العام ١٩٥٣، لم تكن الحكومة البريطانية مهتمه بتطوير التعليم، نظراً إلى أن بعض أعضاء الأسرة الحاكمة كان لديهم تخوف من أن يؤدي ذلك إلى المطالبة بالإصلاحات السياسية. وقد أكد المعتمد البريطاني توجساً مشابهاً لحكومته في الخمسينيات بقوله: «إنّ انتشار التعليم سيؤدي حتماً إلى زيادة المطالبة بتعديل النظام السياسي الأبوي الحالي، بل إنّه قد يؤدي إلى ظهور التذمر من البريطانيين»(١٢). ولكن عندما أصبح لا مفر

---

(٩) Jill Crystal, *Oil and politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (New York: Cambridge University Press, 1995), pp. 126-127.

(١٠) Rupert Hay, *The Persian Gulf States* (Washington, DC: Middle East Institute, 1959), p. 110.

(١١) أحمد الخطيب، **الكويت من الإمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي**، إشراف غانم النجار (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧)، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

(١٢) Davidson, *Dubai: The Vulnerability of Success*, p. 52.

من التعليم، اختارت الحكومات، ومعها القوى الكبرى، أن يكون تعليماً موجهاً بما يحفظ الأوضاع الراهنة، أي تعليماً غير مسيس أو بريئاً من السياسة. وقد سبق ومررنا بتجربة أرامكو وتعليم السعوديين، ورأي الملك عبد العزيز بن سعود في نوعية التعليم المطلوب، وهو التعليم الذي يمكن أن يحدث بعض التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولكنه لا ينبغي أن يخلّ بموازين القوى السياسية بين الحاكم وشعبه، ويجعل هذا الشعب شريكاً في القرار.

ثانياً: بعد الاستقلال

ولم تتغيّر نظرة حكومات المنطقة إلى أهمية تنمية الإنسان الخليجي واعتباره شريكاً في عملية التنمية تغيراً جوهرياً بعد الاستقلال، حيث بقيت هذه الحكومات تتوجّس خيفة من المواطن المتعلم حتّى بعد أن اضطرت، لأسباب خارجية وداخلية، إلى أن تزيد من نفقاتها على جميع الخدمات، بما فيها التعليم، إلا أن استفادتها من مخرجات النظام التعليمي ظلت مقيدة بالتخوّف من أن تكون هذه الأجيال المتعلمة آلية لتغيير الواقع السياسي، وللسعي من أجل تحقيق مزيد من التكامل والتعاون مع المحيط العربي، الأمر الذي يؤدي، ولا شكّ، إلى ارتخاء قبضة الحكومات وهيمنتها على شعوب المنطقة. هذا ما تؤكده سياسات هذه الحكومات في مواجهة ندرة الموارد البشرية عندما بدأت برامجها التنموية منذ زيادة أسعار النفط في بداية السبعينيّات، وحتّى وقتنا الحاضر، كما سيتضح من الفقرات التالية.

١ ـ عرض القوى العاملة

تعني الأحجام السكانية المحدودة في بلدان المجلس[١٣] أن حجم المعروض من القوى العاملة المواطنة سيكون محدوداً، الأمر الذي سيتطلب استيراد القوى العاملة من الخارج، وهذه سياسة كان بإمكانها أن تعالج مشكلة الندرة إلى حدّ ما، لو أنّها تمّت في إطار تكامل خليجي وعربي، إضافة إلى إيجاد مناهج تعليمية متطورة ترتقي بنوعية العمالة المواطنة للتعويض عن الكمية، كما حصل في سنغافورة وغيرها من الدول الآسيوية. غير أن الذي

(١٣) فالتقديرات المتوفّرة لسكان المنطقة تشير إلى أنّه في عام ٢٠٠٩ كان عدد سكان دول المجلس ٣٩,٦ مليون نسمة، مع تفاوت ما بين أعلى حجم للسكان في السعودية وأدنى حجم للسكان في البحرين.

حصل هو أن حكومات هذه الدول سلكت أسوأ مسار للتعامل مع هذه الندرة السكانية وندرة العمالة، فهي لم تهتم كثيراً بقضية التكامل الخليجي، ومعه التكامل العربي، وهي لم ترتق بمستوى نظمها التعليمية، على الرغم من الإمكانيات، بل إن حتّى التجنيس الذي تمّ في بعض هذه الدول لم يكن انتقائياً، أي يهدف إلى استقطاب أصحاب الكفاءات من العرب، وإنّما كان أقرب إلى تكوين مجاميع من الأتباع والمطيعين الذين يبحثون عن العيش، علماً أن جميع دول العالم، كالولايات المتحدة ودول أوروبا، ترفد قواها العاملة سنوياً بأفراد متميّزين من كلّ بقاع العالم، وتغريهم بكافة أنواع الحوافز حتّى يساهموا في نهضتها. أما حكوماتنا، وللأسف، فلم تكن انتقائية في غالب سياساتها التجنيسية، الأمر الذي جعل الشريحة المجنّسة تضيف أعباء إلى هذه الاقتصاديات، بدل أن تكون قادرة على حمل عبء التنمية فيها. ولم يبق أمام هذه الحكومات، بعد الإخفاق في التكامل والتعليم والتجنيس، إلا اتباع سياسات إغراق هذه المجتمعات بالعمالة الوافدة من كلّ المهارات، وظلت نسبة هذه العمالة الوافدة إلى إجمالي العمالة الخليجية في تزايد. فالبيانات المتوفرة تشير إلى أن حجم العمالة الوافدة في بلدان المجلس مجتمعة كانت حوالى ١,٤ مليون عامل في العام ١٩٧٥، ثمّ قفزت لتصل إلى ٢,٩ مليون في العام ١٩٨٠، وفي العام ١٩٨٥ وصلت هذه العمالة الوافدة إلى ٤,٤ مليون، لتمثل حوالى ٧٠ بالمئة من إجمالي العمالة في بلدان المجلس[(١٤)]. وبدأت آثارها الثقافية والأمنية تستفحل، واستمرت مليارات الدولارات تتسرب إلى الدول التي صدّرت هذه العمالة. وقد حرمت منها الاقتصاديات الخليجية، وحتّى العربية في الأعوام الأخيرة، نظراً إلى التغير الجذري الذي حصل في نوعية هذه العمالة الوافدة نحو الصبغة الآسيوية بِكُلّ أطيافها، وأخيراً الغربية بِكُلّ أشكالها. ومع تراجع أسعار النفط في حقبة الثمانينيات، وما نتج منها من تراجع في إيرادات النفط، وما أملاه هذا التراجع في الإيرادات من تقشف في النفقات الحكومية، وعدم القدرة على تحمّل نفقات البنية الأساسية للوافدين وأسرهم، وبداية ظهور البطالة بين المواطنين، بدأت حكومات المنطقة تعلن عن رغبتها في توطين الوظائف، وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، ولكن هذه النوايا لم تترجم

---

(١٤) Onn Winkler, «Labor and Liberalization: The Decline of the GCC Rentier System,» in: Joshua Teitelbaum, ed., *Political Liberalization in the Persian Gulf* (New York: Columbia University Press, 2009), p. 67.

على أرض الواقع لعدة أسباب، منها عزوف المواطنين الخليجيين عن العمل في بعض الوظائف، خاصة تلك التي لا تعتبر مقبولة اجتماعياً، وأجورها منخفضة، كالبناء وخدمات المنازل وبعض المهن التجارية والخدمية الأخرى، ومنها ميل القطاع الخاص إلى توظيف العمالة الوافدة، نظراً إلى رخصها وارتفاع إنتاجيتها وانضباطها، ومنها عدم توفر المهارات الفنية والعلمية بين خريجي الجامعات من المواطنين، ومنها سهولة استيراد العمالة الوافدة بِكُلّ أنواعها وجنسياتها(١٥).

وفي منتصف التسعينيات، جدّدت حكومات بلدان المجلس عزمها على تقليص دور العمالة الوافدة في اقتصادياتها، وزيادة توظيف العمالة المواطنة التي بدأت نسبة البطالة ترتفع بينها. وقد تبنّت هذه البلدان عدة سياسات، منها تشديد القوانين المتعلّقة بتوظيف العمالة الوافدة في القطاع الخاص، وفرض حصص للمواطنين في عدد من القطاعات والمهن الاقتصادية، ومنها تقليص فجوة الأجور بين القطاعين الخاص والحكومي من خلال زيادة كلفة استيراد العمالة الوافدة، ومن خلال تدعيم توظيف العمالة المواطنة في القطاع الخاص بمزيج من تغطية تكاليف التدريب وجزء من رواتب القوى العاملة المواطنة، ومنها التشديد على توجّه التعليم نحو التخصّصات العلمية والفنية، ومنها إخراج العمالة الوافدة غير الشرعية من هذه البلدان، ومنها تنويع الهياكل الاقتصادية بالتوجه نحو القطاعات التي يعمل فيها المواطنون، كالسياحة والمؤسسات المالية وغيرها(١٦).

وعلى الرغم من كلّ هذه السياسات، سواء التي طبقت، أو التي ظلت حبراً على ورق، فإن القوى العاملة الوافدة ظلت في تزايد إلى يومنا هذا. فأحدث الأرقام المتوفرة تشير إلى أن العمالة الوافدة كانت تمثل في العام ٢٠٠٦ في المتوسط حوالى ٣١ بالمئة من سكان بلدان المجلس و٥٦ بالمئة من إجمالي العمالة فيها، وغالبية هذه العمالة تتركّز في القطاع الخاص مع بعض الوجود في القطاع العام(١٧). ولكن الصورة التفصيلية لهذه النسب تحمل في طياتها صورة قاتمة، لأنها تؤكد أن بعض هذه البلدان قد فقدت أحد مقومات بقائها، بوجود غالبية وافدة فيها، وبعضها يقترب من ذلك الخط الأحمر. ففي

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٧١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٩.

(١٧) كانت نسبة العمالة الوافدة إلى كلّ من السكان والعمالة في هذه الدول لعام ٢٠٠٦ هي على النحو التالي: ٢١ بالمئة و٤٧ بالمئة في السعودية، ١٩ بالمئة و٣٣ بالمئة في عمان، ٥٣ بالمئة و٨١ بالمئة في الكويت، ٣٤ بالمئة و٥٩ بالمئة في البحرين، ٨٣ بالمئة و٨٩ بالمئة في قطر، و٨٠ بالمئة و٩٠ بالمئة في الإمارات.

الإمارات تشير بيانات العام ٢٠٠٦ إلى أن العمالة الوافدة تزيد على ٩٠ بالمئة من إجمالي القوى العاملة، وتصل هذه النسبة إلى ٤٧ بالمئة في السعودية، و٨٩ بالمئة في قطر، و٣٣ بالمئة في عُمان، و٨١ بالمئة في الكويت، و٥٩ بالمئة في البحرين[١٨]. من جانب آخر، تشير هذه التقديرات إلى تزايد البطالة بين أبناء المنطقة من خريجي الجامعات، ففي البحرين تقدر البطالة بحوالى ١٥ بالمئة، بينما تتراوح هذه النسبة ما بين ١٢ ـ ١٥ بالمئة في عُمان، وفي السعودية تقدر البطالة بحوالى ١٢ بالمئة، وتصل هذه النسبة إلى ٢٥ بالمئة في الفئة العمرية ما بين ٢٠ ـ ٢٩ عاماً من الباحثين عن العمل. أما الكويت، فتقدر فيها البطالة بحوالى ٥ بالمئة، ولكن هناك مصادر أخرى تؤكد أن النسبة هي الضعف، أي ١٠ بالمئة. أما الإمارات وقطر، فإن البطالة فيهما تقدر بحوالى ٣ بالمئة و٢ بالمئة على التوالي، وهي في تزايد[١٩].

من الأرقام السابقة يتضح أن العمالة المواطنة هي أقلية في كثير من هذه البلدان، وهي متجهة إلى مزيد من التهميش. وعلى الرغم من ذلك فهي تعاني بطالة متزايدة، كما أن العمالة المواطنة تتركز في القطاع الحكومي الذي لا يعتمد عادة الكفاءة والإنتاجية في التوظيف، وندرة هؤلاء المواطنين في القطاع الخاص هي دليل على إخفاق النظام التعليمي في هذه البلدان على توفير التخصّصات المطلوبة، كما أنها دليل على فشل سياسات التدريب والتوطين في هذه البلدان[٢٠]. فعلى الرغم من التوسع الكمّي للنظم التعليمية في هذه البلدان، إلا أن نوعية مخرجات هذه النظم، كما يؤكّد **تقرير التنمية البشرية** الصادر عن الأمم المتحدة، ما زالت دون نوعية التعليم في البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع. كما أن مؤشر التعليم في هذه البلدان هو أقل من المؤشر الكلي للتنمية البشرية الذي يتكون من ثلاثة مؤشرات، وهي: الدخل، والصحة، إضافة إلى مؤشر التعليم، خاصة في الإمارات وعُمان[٢١]. هذا يعني

---

(١٨) Michael Sturn [et al.], «The Gulf Cooperation Council Countries: Economic Structure, Recent Developments, and the Role in the Global Economy,» Occasional Paper Series, no. 92, ECB (2008), pp. 17 and 67.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٢٠) تشير بعض الإحصاءات إلى أن ٧٠ بالمئة من خرّيجي الجامعات السعودية قد تخرّجوا من أقسام العلوم الإنسانية والدراسات الإسلامية.

(٢١) *Human Development Report, 2007-2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World* (New York: United Nation Development Report, 2008).

أنّه عندما يكون مؤشر التنمية لهذه البلدان مرتفعاً أحياناً، فهو ليس لأن هناك تقدّماً علمياً أو زيادة في الحريات، أو بسبب جودة الخدمات الصحية، وإنّما هذا الارتفاع هو بسبب ارتفاع المكوّن الثالث، وهو الدخل. وهذا الارتفاع في الدخل، كما أوضحنا سابقاً، هو ليس كذلك بسبب النمو الذاتي، وتنوع مصادر الدخل في هذه البلدان، وإنّما هو بسبب إنضاب النفط بتحويله إلى أصول مالية واستهلاكها على وجوه إنفاقية غير منتجة.

٢ ـ حجم السوق

إن هذه الأحجام السكانية المحدودة لا توفر سوقاً يساعد على تأسيس مشروعات مجدية وناجحة، فالصناعات والمنتجات تبدأ، كما بيّنا في كلامنا على الصناعات التحويلية، في السوق المحلي، وتتطور بعد ذلك من حيث تنافسية أسعارها، وجودتها في الأسواق العالمية. وهذه حقيقة مؤكّدة حتّى في ظلّ العولمة وما يواكبها من انفتاح وتقليل للحواجز التجارية بِكُلّ أشكالها. فلولا الأسواق المحلية وحمايتها باستخدام السياسات الصناعية المختلفة لما سمعنا عن نجاحات دول شرق آسيا، ولا حتّى نجاحات الدول الغربية، بما فيها دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما تؤكد لنا الدراسات التاريخية[٢٢]. ولا يمكن حلّ إشكالية حجم السوق، وما توفره هذه السوق من فرص تنموية جادة بإغراق هذه البلدان بالعمالة الأجنبية التي تتصف بميل حدّي منخفض للاستهلاك، أي أنَّ ما تنفقه هذه العمالة الوافدة من الزيادة في دخلها على السلع والخدمات المحلية يمثل نسبة ضئيلة، بينما تدوّر الباقي إلى بلدانها الأصلية، مما يعني تقليل حجم الطلب المحلي على السلع والخدمات، وهذا يعني بدوره عدم تطور الإنتاج المحلي بسبب محدودية حجم السوق.

٣ ـ الآثار

إنَّ اعتماد هذه الدول المفرط على العمالة الوافدة، خاصة غير العربية، لها تكاليف متعددة تحقق بعضها، كالتشوّه الثقافي الذي تعرّضت له هذه المجتمعات، وكتسرب مليارات الدولارات إلى خارج المنطقة على شكل حوالات، وكتزايد تكاليف الخدمات التي تقدّم لهذه العمالة. وهناك تكاليف

(٢٢) Stephen S. Cohen and J. Bradford De Long, *The End of Influence: What Happens When other Countries Have the Money* (New York: Basic Books, 2010), p. 78.

بدأت تطل برأسها، كالتكاليف المتعلّقة بحقوق هذه العمالة، وما يمكن أن ينتج منها من إعادة هيكلة وتشكيل لطبيعة هذه المجتمعات. وهناك، أخيراً، ظاهرة التجارة بالتأشيرات التي واكبت تدفق هذه العمالة الأجنبية. وسنتكلم في ما يلي على هذه الآثار بشيء من الاختصار من باب قرع جرس الإنذار، عسى أن تكون هناك آذان صاغية تبادر إلى التعامل مع هذه القضية بما تستحقه من اهتمام في الاعوام القادمة، لأن جهود التنبيه إلى هذه المشكلة من قبل الباحثين الخليجيين والعرب قديمة، غير أن آذان صنّاع القرار في بلدان المجلس كانت، لسبب أو لآخر، منصتة لأصوات أخرى[(٢٣)].

أ ـ تشوّه الثقافة

لا يخفى على زائر بلدان المجلس، خاصة الإمارات وقطر والكويت والبحرين، أن الثقافة العربية الإسلامية تواجه تحدياً متعدد الوجوه، حيثُ إنّ المواطن الخليجي أصبح غريب الوجه واليد واللسان. فالقطاع المنزلي يعجّ بالعمالة غير العربية، لأن السائق هندي، والمزارع باكستاني، والخادمة فليبينية، الأمر الذي يحرم أبناء هذه البلدان من التحدّث بلغتهم، أو ممارسة قيمهم في أضيق دائرة يعيشون فيها، لأنهم يجدون أنفسهم مضطرين إلى اللجوء إلى لغة عربية مهجّنة أو محرّفة، إذا شئت، حتّى يتم التقاطها من قبل بقية الوافدين إلى هذه الأسرة[(٢٤)]. ولا يختلف حال الفرد الخليجي في الطرقات والأسواق والمؤسسات العامة والخاصة عن حاله في بيته، فالمؤسسات التجارية تعكس تنوّع اللغات، ودور السينما تطفح بأفلام تخاطب أكبر الأقليات وتتجاهل ثقافة أهل الدار أو أصغر الأقليات، وهكذا حال المطاعم والمدارس الخاصة التي أصبحت بؤر لتفريخ ثقافات الآخرين، وتهميش الثقافة العربية بمخزونها الثقافي، ولا يختلف حال الصحف والأندية وبقية المؤسسات عما سبق ذكره

---

(٢٣) انظر مثلاً: **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط**، تحرير نادر فرجاني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ويوسف خليفة اليوسف، «البعد السكاني للتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة،» **التعاون** (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي)، العدد ٢٩ (آذار/مارس ١٩٩٣)، ص ٩٨ ـ ١٢٦.

(٢٤) جهينة سلطان سيف العيسى، «التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة،» ورقة قُدّمت إلى: **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط**، ص ١٦٩ ـ ١٨١.

من مؤسسات[٢٥]. وقد يكون أسوأ صور التشوّه الثقافي الذي بدأ ينتشر في هذه البلدان، هو تبنّي المؤسسات التعليمية في هذه البلدان للغة الإنكليزية بديلاً، وليس رديفاً للغة العربية. وهذا، ولا شكّ، يعتبر بمثابة طعنة ملؤها الغدر للغة القرآن والتراث، لأنها تركت الطالب معزولاً عن تراثه العربي، ومنقطعاً عن قيمه، وإذا تلفّظ بشيء له صلة بلغته أو قيمه، فإنه يبدو أقرب إلى الببغاء التي تكرر ما تسمع من غير استيعاب ولا روح ولا تذوّق، فهذا الطالب لم يقرأ شعراً أو نثراً بلغته الأصلية، ولم يعد في ظلّ هذه البيئة من مبرر أو حاجة إلى الترجمة إلى اللغة العربية لإثرائها بما استجد لدى الغير لتعميق التواصل وتحقيق النهضة. وقد أصبح الأستاذ الجامعي مضطراً إلى النشر باللغات الأخرى، خاصة الإنكليزية، وإلا فإن مصيره هو الإحالة إلى التقاعد. هذه وغيرها من صور التشوّه الثقافي التي تعرّضت لها بلدان المجلس نتج منها فقدان الانتماء العربي. فلم يعُد طالب اليوم يسمع كثيراً عن «بلاد العرب أوطاني. . . من الشام إلى بغداد، ومن نجد إلى يمن، إلى مصر فتطواني»، أو غيرها من النغمات التي تعمّق دائرة الانتماء العربي، فهي قد خفتت إن لم تكن تلاشت، لأن اللغة العذبة التي كانت تجسّدها قد تمّت تنحيتها عن مراكز التأثير، وحلت محلّها لغات غريبة[٢٦]، بل إن هذا الطالب قد يسخر من سماع بيت الشعر السابق أو غيره، وكأن ذاكرته غير موجودة، أو أنها مسحت أو مسخت، إذا شئت. ولا شكّ في أن هذا واقع محزن ستدفع تكاليفه الكبيرة الأجيال القادمة، إذا لم يتم تدارك الأمر وتصحيح المسار.

ب ـ تسرب وهدر الموارد

أما الأثر الثاني من آثار العمالة الأجنبية، الذي تحقق فعلاً، فهو تسرب مليارات الدولارات على شكل حوالات إلى الدول المصدرة لهذه العمالة، وحرمان الاقتصاديات الخليجية منها، خاصة إذا تذكّرنا أنّ العمالة غير العربية تتصف عادة بانخفاض ما يعرف في الاقتصاد بالميل الحدّي للاستهلاك، أي أنّ هذه العمالة لا تنفق إلا جزءاً بسيطاً جداً من دخلها محلياً، بينما تقوم بتحويل

(٢٥) عبد الرزاق الفارس، «دور القطاع الخاص في انتشار العمالة الأجنبية،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٥١ ـ ١٥٦.

(٢٦) حيدر إبراهيم، «آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢٥١ ـ ٢٧٠.

الجزء الأكبر من هذا الدخل إلى بلدانها الأصلية، وهذا يؤثر سلباً في حجم السوق في الدول الخليجية. وفي هذا الصدد، ينقل عن وزير العمل البحريني، مجيد العلوي، قوله: «إن العمالة الوافدة في الخليج تخرج من المنطقة سنوياً ما قيمته ٢٥ مليار دولار، إضافة إلى كونها خطراً اجتماعياً وسياسياً في ظلّ التوجه العالمي نحو الضغط من أجل توطينهم»[٢٧].

ولا تتوقف خسارة بلدان المجلس عند حجم الأموال المتسربة إلى الدول الأصلية، وإنّما هناك كذلك هدر في موارد هذه المجتمعات ناتج مما تنفقه على توفير الخدمات بأشكالها لهذه العمالة الوافدة، خاصة ذات المهارات والإنتاجية المنخفضة منها، التي تقدر بمليارات الدولارات في الوقت الحاضر. فعلى سبيل المثال، تقدر كلفة العامل الأجنبي الشهرية في البحرين بحوالى ١٠٦ دولارات[٢٨]. ولا شكّ في أن هذه الكلفة هي أكبر في بلدان المجلس الأخرى، كالكويت والسعودية والإمارات، حيث حجم الدعم الحكومي للخدمات الأساسية هو أكبر.

ج ـ المحاذير السياسية والأمنية

إضافة إلى آثارها الثقافية والاقتصادية المتحققة والمشاهدة، تحمل العمالة الوافدة في طياتها محاذير سياسية وأمنية متنوعة. فحكومات المنطقة التي لا تستمد شرعيتها من شعوبها قد تجد في وجود هذه العمالة الوافدة بأحجامها الكبيرة مبرّراً لعدم إحداث أي نوع من المشاركة السياسية الفعلية، مما يعني استمرار هذه النظم المستبدة وإخفاقاتها الأمنية والتنموية التي يعالجها هذا الكتاب. كما أن هذا الوجود الكثيف والرخيص للعمالة الأجنبية في هذه البلدان يعتبر عاملاً مشجعاً للمواطنين على الاتّجاه إلى النشاطات الريعية والابتعاد عن القطاعات الإنتاجية التي تسيطر عليها العمالة الأجنبية. وهذا يضع الأمن الاقتصادي لهذه البلدان في أيدٍ غير مواطنة[٢٩]. ولا شكّ في أن حكومات المنطقة قد عمّقت هذه المخاطر

---

(٢٧) علي أسعد وطفة، «العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٠، العدد ٣٤٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ٧٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٢٩) انظر تعقيب عبد الله فهد النفيسي، على بحث عبد المالك خلف التميمي، «الآثار السياسية للهجرة الأجنبية،» ورقة قدمت إلى: **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط**، ص ٣٠٩ ـ ٣١٢.

عندما قام بعضها، كالسعودية والكويت والإمارات، في أعقاب احتلال العراق للكويت، بطرد مئات الآلاف من اليمنيين في السعودية، والفلسطينيين في بقية البلدان، وأخذهم بجريرة مواقف قياداتهم السياسية، واستبدالهم بالعمالة غير العربية(٣٠). كذلك من الآثار التي ترتبت على هذا الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية، هو أن البلدان الخليجية أصبحت غير مستقلة في قراراتها، حيثُ إنَّ حكومات الدول المصدّرة للعمالة الأجنبية ظلت حريصة على التنافس مع بعضها البعض للحصول على الجزء الأكبر من أسواق الخليج للعمالة.

ولا شكّ في أن هذا التنافس، وما يواكبه من ضغوط تتعرض لها حكومات المنطقة، يؤثر سلباً في استقلالية قرارها، بل إنّه قد يقود إلى كثير من التوترات بين هذه الأقليات مع بعضها البعض، أو بين حكوماتها وحكومات بلدان المنطقة. ولكن أخطر الآثار السياسية المترتبة على العمالة الأجنبية في بلدان المنطقة تتعلق بمطالبة هذه العمالة غير العربية، في ظلّ العولمة والقوانين الدولية، بحقوق سياسية واجتماعية لا غبار عليها من حيث المبدأ، ولكنها في سياق واقع بلدان المجلس تعني باختصار نهاية الهوية العربية لهذه البلدان. ففي الدول الغربية، يمكن توفير هذه الحقوق للعمالة الوافدة التي قد تصل إلى درجة إعطائهم حقّ المشاركة السياسية من غير حدوث اختلال في نسيج تلك المجتمعات، لأن هذه العماله الأجنبية لا تُشكّل إلا نسبة ضيئلة من إجمالي السكان، الأمر الذي يجعلهم يندمجون في النسيج السياسي والاجتماعي للبلد، ويكون تأثرهم بثقافة المجتمع وسياساته أكبر من تأثيرهم فيه. في المقابل، فإن إعطاء العمالة الأجنبية في بلدان المجلس هذه الحقوق، يعني ذوبان المواطنين في هذه البلدان في أغلبية من الأجانب. وهذا يعني، باختصار، تحولهم إلى أقلية عددية، وأقلية في التأثير في كافة القرارات في هذه المجتمعات، أي أنهم سيصبحون غرباء في أوطانهم(٣١).

د ـ تفشي ظاهرة تجارة التأشيرات

إنَّ من أسوأ مظاهر الفساد التي برزت في هذه البلدان، وواكبت تدفق العمالة الأجنبية، منذ بداية الطفرة النفطية، هي ظاهرة تجارة في التأشيرات.

---

(٣٠) Paul Rivlin, *Arab Economies in the Twenty-First Century* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009), p. 221.

(٣١) وطفة، «العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية،» ص ٧٦ ـ ٧٨.

وهذه التجارة تتمثل في قيام شخص أو مؤسسة بالحصول على تأشيرات لعدد من الأشخاص الأجانب، ليس لأنه سيقوم بتوظيفهم لديه، وإنّما لأنه سيلزمهم بدفع مبلغ له مقابل السماح لهم بالعمل في مكان آخر يختارونه أو يختاره هو بالاتّفاق مع ربّ عملهم الفعلي. وتقدر كلفة التأشيرة السنوية لخدم المنازل في السعودية بما بين خمسة آلاف وستة آلاف ريال سعودي، وعادة ما تكون فئة الوافدين الذين تصعب عليهم عملية الحصول على تأشيرة هم الذين يدفعون هذه المبالغ(٣٢). ولو أنّ هذه الظاهرة كانت تمارس من بعض الأفراد من ذوي الدخل المحدود، لكان الأمر أخف ضرراً، ولكن الحقيقة المرّة هي أن هذه التجارة كانت، وما زالت، يمارسها مسؤولون في مناصب عليا في هذه البلدان، وهم لا يقومون ببيع عدد قليل من التأشيرات، وإنّما الآلاف من هذه التأشيرات، ويتركون هؤلاء الفقراء يتجولون في بلدان غريبة عليهم، مما يدفعهم في كثير من الأحيان إلى ارتكاب شتى أنواع الجرائم. ويستخدم كثير من أفراد الأسر الحاكمة هذه التجارة كوسيلة لكسب المؤيّدين وتقديم العطايا.

وفي هذا الصدد، يشير أحد الباحثين الغربيين المختصّين في الشأن السعودي، إلى أن أحد أمراء المناطق أعطى أحد رجال الأعمال المقرّبين منه ثلاثة آلاف تأشيرة قبل أن يتحدث هذا الأمير في مؤتمر يعالج موضوع السعودة، أي التوطين(٣٣). وهناك صيغة أخرى تأخذها هذه التجارة في التأشيرات، أو التجارة في البشر، إذا شئت، وهي أنّه بدل أن تبقى التأشيرة باسم المستورد الأصلي، يتم تحويل هذه التأشيرة إلى ربّ العمل الجديد خلال أشهر من وصول العامل، وذلك مقابل مبلغ مقطوع قد يصل إلى ١٠ آلاف ريال سعودي. ويقدر أحد رجال الأعمال السعوديين بأنه في العام ٢٠٠٤ كانت نسبة ٧٠ بالمئة من التأشيرات التي تمّ تحويلها، والبالغ عددها ٦٠٠ ألف تأشيرة، قد تمّ تحويلها خلال شهرين من وصول العامل(٣٤).

وفي اجتماع مع مجلس غرف التجارة في العام ٢٠٠٤، أدان وزير العمل السابق غازي القصيبي التجارة في التأشيرات، وأكد أن ٧٠ بالمئة من هذه

---

(٣٢) Steffen Hertog, *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia* (Ithaca, CA; London: Cornell University Press, 2010), p. 199.

(٣٣) المصدر نفسه، الهامش ٨١، ص ١٩٨.

(٣٤) المصدر نفسه، الهامش ٨٧، ص ١٩٩.

التأشيرات يتم بيعها في السوق السوداء[٣٥]. وعلى الرغم من أن الوزير القصيبي قد حاول القضاء على هذه الظاهرة من خلال إصدار قرار يمنع بتحويل التأشيرات إلا للفئات المهنية العالية المهارة، ولاحقاً عبر منع منح التأشيرات للمؤسسات التي لا يزيد عدد العاملين فيها على عشرة، ذلك إضافة إلى إرجاع كلّ طلبات الأمراء للتأشيرات إلى الملك عبد الله، إلا أنَّ بيئة الفساد المتفشية، وطرق التحايل المتنوعة، أجهضت هذه السياسات. ففي العام نفسه اعترفت وزارة العمل السعودية بأن بعض الأشخاص كانوا يملكون ما لا يقل عن خمسين مؤسسة «على الورق فقط». وتشير مصادر أخرى إلى أنَّ الفساد المتعلق بتجارة التأشيرات وصل إلى وزارة الداخلية التي كانت مسؤولة سابقاً عن ملف العمالة قبل نقله، وقد وصل هذا الفساد كذلك إلى الجوازات[٣٦].

كما أن تأييد مجلس الشورى السعودي لإصدار تأشيرات موسمية ومؤقته أضعف من مصداقية قرارات وزارة العمل، وكشف في الوقت نفسه عن عشوائية القرارات وغياب التنسيق بين مؤسسات الدولة[٣٧]. وفي الأعوام الأخيرة، تركت بعض الشركات نشاطها الفعلي، ودخلت إلى تجارة التأشيرات، وقد اكتشفت وزارة العمل السعودية في أيار/مايو ٢٠٠٨، أن ست مؤسسات فقط قد أعادت بيع ١٤ ألف تأشيرة[٣٨].

هذه الظاهرة، أي التجارة بالتأشيرات بِكُلّ تعقيداتها التي بيّناها في الحالة السعودية، هي ظاهرة مشاهدة كذلك في بقية بلدان المجلس، خاصة الإمارات والكويت وقطر، وإلى حدّ أقل عُمان. وليس هناك حلّ ناجع لهذه الظاهرة على المدى البعيد إلا تصحيح النماذج التنموية المتّبعة بمزيد من التكامل الخليجي والعربي. أما في المدى القصير، فقد يكون الحلّ الأمثل لتجفيف منابع الفساد في هذه القضية هو إنهاء نظام الكفيل الحالي، وإيجاد صيغة أخرى لتنظيم حركة العمالة الوافدة بإزالة فرص استغلالهم، وتوفير العمالة المطلوبة لبلدان المنطقة، وقد تكون تجربة البحرين الرائدة هي النموذج الأمثل في هذا السياق[٣٩].

---

(٣٥) Arab News (29 April 2004).

(٣٦) *Saudi Gazette*, 23/8/2004.

(٣٧) *Arab News* (6 July 2004).

(٣٨) *Saudi Gazette*, 21/5/2008.

(٣٩) *Hertog, Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia*, p. 219.

٤ ـ أين الخلل؟

إذن، يمكننا القول إنّ جميع السياسات التي أخذت بها هذه الحكومات لعلاج مشكلة الندرة السكانية وانعكاساتها على سوق العمل وحجم السوق، كانت سياسات خاطئة وقصيرة النظر، ولم تحقق الهدف المنشود منها، سواء تعلقت هذه السياسات بالتجنيس، أو التعليم، أو استيراد العمالة، وهي كذلك مكلفة ثقافياً واقتصادياً وأمنياً، بينما تلكأت هذه الدول بالأخذ بأفضل وسيلة لعلاج هذه الأشكالية، وهي مزيد من التكامل بين بعضها البعض، وبينها وبين المحيط العربي، وهذا ما سنعود إلى الكلام عليه لاحقاً. هذا الاختلال السكاني والوظيفي الذي تعانيه بلدان المجلس، هو نتيجة لمزيج من الأسباب، منها إخفاق النظام التعليمي في تخريج الكفاءات المطلوبة وبالنوعية المطلوبة، كما ذكرنا سابقاً، وهو بسبب إفراط المواطنين في التخصّص في المجالات الأدبية، وفي بقية التخصّصات غير المطلوبة في السوق، مع ترك التخصّصات العلمية والفنية التي تعتبر أولوية لنهضة مجتمعاتهم في الوقت الحاضر، متناسين القاعدة الشرعية بأنه ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب. ومما فاقم من هذا الاختلال كذلك ابتعاد المواطنين الخليجيين عن الوظائف ذات المهارات والأجور المنخفضة[٤٠]، إلا أن السبب الجوهري لهذا الاختلال، الذي تتفرع منه المظاهر الأخرى التي سبق وصفها، هو النموذج التنموي المشوّه الذي تبنّته حكومات غير منتخبة، ولا تعبأ كثيراً بمصالح شعوبها، ولا بالعمل على تحقيق تنمية شاملة لِكُلّ أبناء المنطقة من خلال تحقيق تكامل اقتصادي بين بلدان المنطقة، وكذلك مع محيطها العربي، وذلك لأن الهمّ الأوّل لهذه الحكومات هو احتكار القرار، والمناصب، والثروة، وكل هدف آخر يتبع هذا الهدف الأساسي، كما تشهد بذلك مسيرة التنمية منذ السبعينيات وحتّى وقتنا الحاضر.

ومن المؤسف حقاً أن هذه الحكومات لا تدرك، أو لا تريد أن تعترف ـ أو حتّى لا يهمها ـ بأن الاختلال السكاني في هذه البلدان لم يعُد فقط قضية اقتصادية أو اجتماعية، وإنّما قد أصبح قضية تتعلق بأمن هذه المجتمعات وهويتها العربية أيضاً، لأن استمرار الأنماط التنموية المستخدمة في هذه البلدان، منذ ثلاثين عاماً، يعني مزيداً من التهميش لأبناء هذه البلدان أمام

---

(٤٠) Sturn [et al.], «The Gulf Cooperation Council Countries: Economic Structure, Recent Developments, and the Role in the Global Economy,» p. 17.

موجات العمالة الأجنبية التي ستكون حسابات الجيلين الثاني والثالث منها مختلفة عن حسابات الأجيال الحالية، فهي لن تكتفي بالمطالبة بأجور عادلة، وسكن صحي، ومعاملة إنسانية، وهذه كلها مطالب لا اعتراض عليها، بل نؤيدها من منظور عقيدتنا وديننا، ولكنها ستنتقل، وبحكم فترة بقائها، وبحكم ثقلها الديمغرافي، إلى المطالبة بحقوق هي أقرب إلى حقوق المواطنة التامة، وهذا يعني تحول جذري في هوية وقيم هذه المجتمعات إلى الأبد(٤١).

ونحن بدورنا نتساءل هنا مع القراء: هل يا ترى أنَّ الكيفية التي تعاملت بها حكومات المنطقة مع الندرة السكانية هي نتيجة عدم دراية وعدم كفاءة، وبالتالي فنحن أمام مصيبة، أم أن الأمر أكبر من ذلك، ويتمثل في تشبّث هذه الحكومات بالغنيمة والسلطة بصورة جعلتها على استعداد لأن تفعل أي شيء، بما في ذلك إغراق هذه الأوطان بالعمالة الوافدة حتى يصبح المواطنون أقلية بين الأقليات تكون عاجزة عن المطالبة بالحقوق التي تمليها المواطنة والشراكة الكاملة في الوطن؟ فإذا كان تصرّف حكومات المنطقة هو بسبب هذا الدافع، أي التضحية بالمواطن من أجل الغنيمة والسلطة، فإن المصيبة، كما يقال، هي أعظم، وهذا سيؤكد ما يقوله توماس فريدمان، الصحفي في جريدة **النيويورك تايمز** بسخرية، وهو أن هذه الحكومات الاستبدادية لن تنقّب عن العقول والطاقات المحلية طالما أنها قادرة على تنقيب الآبار واستخدام الإيرادات النفطية لشراء الولاءات ومنع المشاركة السياسية بأي ثمن(٤٢)، بل إن هناك حادثة أكثر دلالة هنا يرويها أحد الباحثين الأجانب، ومؤداها أن أحد أسباب الإخفاق في إعداد الموارد البشرية في السعودية يعود إلى سياسات خاطئة اتخذت في أوائل السبعينيات، حيثُ إنَّ المسؤولين في وزارة المالية السعودية لم يكونوا يتوقعون الطفرة النفطية التي حصلت لاحقاً، وبالتالي فقد قامت الوزارة بتقديم مسارين تنمويين للحكومة وللملك في ذلك الوقت، وأحد هذين المسارين كان يركّز على تنمية البنية الأساسية المادية، أي الطرق والموانئ والمباني، والمسار **الثاني** يركز على تنمية البشر. ويذكر هذا الكاتب أن المسؤول في وزارة المالية أخبره في لقاء معه أن الخيار وقع على المسار

(٤١) Winkler, «Labor and Liberalization: The Decline of the GCC Rentier System,» pp. 63-64.

(٤٢) Thomas L. Friedman, *The World is Flat: A brief History of the Twenty-First Century* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005), pp. 460-463.

الأوّل، أي التنمية المادية أو تنمية الحجر، إذا شئت، وذلك على حساب تنمية البشر(٤٣).

هذا ما يحدث في بلد تشير البيانات المتوفرة إلى أنَّ الذين يلتحقون بسوق العمل فيه سنوياً يزيدون على ١٠٠ ألف، ولا يتم استيعاب أكثر من ٥٠ بالمئة منهم(٤٤). ولا شكّ في أن أولوية الحجر على البشر في هذا النوع من البلدان قد استمرت حتّى بعد أن توفرت الموارد الكافية للمسارين معاً، كما تشهد بذلك الطفرة العقارية التي عاشتها هذه البلدان مع اختلاف في الدرجة، خاصة منذ بداية الألفية الثالثة التي لم يخفّف من حدّتها إلا الأزمة المالية العالمية التي بدأت في العام ٢٠٠٧، وما زالت تفاعلاتها مستمرة حتّى ساعة كتابة هذه السطور.

(٤٣) Paul Rivlin, *Arab Economies in the Twenty-First Century* (New York: Cambridge University Press, 2009), Footnote no. 11, p. 225.

(٤٤) Alan Richards, «Economic Reform in the Middle East: the Challenge to Governance,» in: Nora Bensahel and Daniel L. Byman, eds., *The Future Security Environment in the Middle East* (Santa Monica, CA: Projects Air Force, 2004), p. 112.

الفصل التاسع

القطاع الخاص

يعتبر تطور القطاع الخاص المتمثل في زيادة نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير الوظائف، وفي إجمالي الصادرات، من أهم محركات التنمية في الدول المتقدمة، ولكن دور هذا القطاع في بلدان المجلس ما زال هامشياً، الأمر الذي يفسر جزئياً بقاء اقتصاديات هذه البلدان معتمدة على النفط، وعلى القطاع العام، وما يأتي معهما من تذبذب وعدم استقرار في الأداء الاقتصادي. لذلك، فقد رأينا أن نتكلم في هذا الفصل على القطاع الخاص، كإحدى ركائز التنمية في بلدان المجلس، وذلك بتوضيح أهمية القطاع الخاص وعلاقته بالقطاع العام، والمعوقات التي تعترض طريق تطوره، وسبل التعامل مع هذه المعوقات في الأعوام القادمة، حتّى يكون لهذا القطاع دور فاعل ومكمل لدور القطاع العام في تحقيق التنمية المنشودة.

أولاً: أهمية القطاع الخاص

إنَّ المتأمل للارتفاع المستمر لمعدلات البطالة بين خريجي الجامعات في بلدان المجلس خلال الأعوام العشرين الماضية، يتضح له أنَّ القطاع العام لم يعُد قادراً على استعياب الأعداد السكانية المتزايدة، وأن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي، وتوفير الوظائف، ما زالت محدودة. كما أن من المتوقع أن تزداد حدة هذه المشكلة وما تحمله في طياتها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية، إذا تذكّرنا أن حكومات المنطقة لم تعُد قادرة على الاستمرار في توسيع أجهزتها الإدارية بسبب التذبذبات في

إيرادات النفط في المدى القصير، وتراجع أهميته في المدى الطويل. وها نحن نرى أثر اقتراب البحرين من هذه المرحلة الحرجة، وعدم قدرة السعودية وغيرها من بلدان المنطقة على الاستمرار في توفير وسائل الرفاه التي كانت ممكنة في السبعينيات من القرن الماضي، ذلك لأن الإيرادات النفطية في تراجع، بينما الأعداد السكانية هي في تزايد. وهذا، ولا شكّ، له انعكاسات سياسية واجتماعية وأمنية[1]. كما أن القطاع الخاص هو عادة أكثر كفاءة في استخدام الموارد من القطاع العام، خاصة إذا وجدت البيئة القانونية السليمة، وتوفّر جهاز إداري حكومي نزيه، وكانت هناك درجة من المنافسة الخارجية لهذا القطاع[2].

من هنا تأتي ضرورة تطوير القطاع الخاص للقيام بدور محرك التنمية في بلدان المجلس من حيث حجم الإنتاج، أو التوظيف، أو التصدير، في الأعوام القادمة، حتّى تتمكن هذه البلدان من تحقيق مستوى معيشي جيد حتّى بعد نضوب النفط. وعلى الرغم من أن تجارب النظم الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في الدول الصناعية والنامية تؤكد، من غير أدنى شكّ، أن نجاح أي اقتصاد يعتمد على وجود تكامل بين القطاعين الخاص والعام، الا أنَّ الاختلاف هو حول حجم كلّ من هذين القطاعين، فهناك دول يكون فيها القطاع الخاص هو محرك الاقتصاد بعد أن يقوم القطاع العام بتوفير بيئة ملائمة للنشاط الاقتصادي بمكوّناتها المختلفة، كالقوانين، والسياسات الاقتصادية الكلية الصحيحة، وتقليل التشوّهات في أسعار السلع وعناصر الإنتاج، وتوفير البنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات وتعليم وصحة وقوانين لحماية البيئة. أما عندما يكون القطاع العام هو محرك التنمية، كما حصل في تجربة النمور الآسيوية، فإن دور الدولة يتسع ليشتمل على اختيار الصناعات الاستراتيجية وتشجيعها بالحماية والتمويل والتسويق وغيرها حتّى تصبح تنافسية، ويتم بعد ذلك تخصيصها لتوسيع حجم القطاع الخاص[3]. وهذا

---

(١) Daniel L. Byman and Jerrold D. Green, *Political Violence and Stability in the States of the Northern Persian Gulf* (Santa Monica, CA: RAND, 1999).

(٢) Monica Malik, «The Role of the Private Sector,» in: Rodney Wilson [et al.], *Economic Development in Saudi Arabia* (London: Routledge Curzon, 2004), pp. 128-129.

(٣) يوسف خليفة اليوسف، «ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٢٧، العدد ٣ (١٩٩٩)، ص ٤٥ ـ ٥٤.

النمط هو النموذج الذي استخدمته، بدرجات متفاوتة، جميع الدول الصناعية في الأعوام الأولى من تنميتها، على الرغم من أن مقررات منظمة التجارة العالمية اليوم تحاول تقليص هذا الدور التنموي للدولة، متناسية هذه الحقائق التاريخية، ومستفيدة من ضعف الموقف التفاوضي للدول النامية، بما فيها بلدان المجلس. ولا بُدّ من التذكير بأن حجم كلّ من القطاعين العام والخاص لا يحدد بصورة دوغماتية، وإنّما تحدده مجموعة من العوامل، أهمها المرحلة التنموية للبلد، وحجم وطبيعة موارده. ففي بلدان المجلس ذات الاقتصاديات المعتمدة على الريع النفطي الذي يمتلكه البلد، من الطبيعي أن يكون للقطاع العام دور تنموي رائد في بداية المسيرة التنموية، حيث إنَّ الحكومة هي التي تحدد وجوه إنفاق الإيرادات النفطية[٤]. ولكن من المتوقع أنْ يتراجع دور القطاع لحساب القطاع الخاص إذا كانت الرؤية التنموية لدى القيادات السياسية واضحة، في ما يتعلق بحتمية نضوب النفط، وضرورة تطوير القطاع الخاص كمحرك للنشاط الاقتصادي.

من هنا، فإن تطور القطاع الخاص، وقيامه بدوره التنموي المنشود، يعتمد على طبيعة الحكومة أو القطاع العام الذي يتعامل معه، وهنا تميّز الأدبيات التنموية بين نوعين من الحكومات أو الدول:

النوع الأوّل هو ما يعرف بالدولة التنموية التي تكون في ظلها العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص علاقة تقود إلى تنمية فعلية تقوم على تطور القطاع الصناعي، وهذا ما حدث فعلاً في تجربة دول شرق آسيا، حيث كان للدولة رؤية تنموية واضحة، وأجهزة إدارية على مستوى من المهنية، لأن كوادرها تُوظَّف على أساس الكفاءة والمكافآت المجزية التي تجعلها تحرص على إنجاح البرامج التنموية[٥].

أما **النوع الثاني** فيعرف بدولة النهب أو السلب التي تسود في ظلها علاقة

---

(٤) Mahmoud Abdel-Fadil, «The Macro-Behaviour of Oil-Rentier States in the Arab Region,» in: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State*, Nation, State, and Integration in the Arab World; v. 2 (London: Croom Helm, 1987), p. 83.

(٥) Peter Evans, «The State as Problem and Solution: Predation, Embedded Autonomy, and Structural Change,» in: Stehpen Haggard and Robert Kaufman, eds., *The Political Economy of Adjustment* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992), p. 164.

مصالح مشتركة بين القيادات السياسية والقطاع الخاص لا تنتج منها تنمية فعلية، لأن القيادات السياسية توجّه موارد المجتمع إلى شريحة معينة في القطاع الخاص تربطها بها مصالح اقتصادية مقابل حمايتها من منافسة بقية الأطراف في القطاع الخاص(٦). واحتمال ظهور هذا النوع من الحكومات هو أكبر في الدول الريعية، سواء كان مصدر الريع هو النفط أو غيره، ومنها بلدان المجلس، ذلك لأن حكومات هذه البلدان تسيطر على الريع النفطي، ولا تشعر بضرورة الالتزام بأهداف وطموحات المجتمع، لأنها ليست معتمدة على هذا المجتمع في تنفيذ برامجها وخططها، بل إنّها هي التي يحتاج إليها المجتمع لتلبية جميع حاجاته من التعليم والصحة، إلى التوظيف والدعم بأشكاله، وبالتالي فهي التي تقرر من ينتفع من هذا الريع أو يحرم منه، وهذا بدوره يجعل مهمة الإصلاح في هذه البلدان أكثر صعوبة(٧).

غير أن بعض حكومات الدول الريعية، كالنرويج وبوتسوانا، لم تكن حكومات نهب، وإنّما كانت حكومات تنمية، وذلك قد يكون بحكم كونها حكومات منتخبة، وبالتالي فإن سياساتها هي تعبير عن إرادة المجتمع الذي انتخبها، ولذلك نرى أنّها استطاعت أن تحقق تنمية فعلية لِكُلّ شرائح المجتمع، وما زالت. وقد يكون أحسن مثال على دولة النهب تجربة زائير في ظلّ موبوتو(٨). وسنرى في الفقرات التالية، عند حديثنا عن علاقة القطاع الخاص بالقطاع العام في بلدان المجلس، أن تجربة هذه البلدان تأخذ بصورة متزايدة كثيراً من صفات نموذج دولة النهب التي يصفها الباحثان سيفر وديتز على النحو التالي: «دولة النهب هي الدولة التي يصبح فيها الكسب الذي لا يقوم على العمل المنتج متأصلاً وهيكلياً. فَكُلّ شي في هذه الدولة هو للبيع: المحاكم، المجالس التشريعية، الجيش، السلطات الضريبية، إلى آخره. وموظفو الدولة يسعون إلى تعظيم ثروتهم في أقصر فترة. وفي هذه الدولة، يتم تقلّد المناصب الرسمية، ليس من أجل تقديم خدمات للمجتمع، وإنّما

---

(٦) Nazih N. Ayubi, «Political Correlates of Privatization Programs in the Middle East,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 14, nos. 2-3 (1992), pp. 51-52.

(٧) Theda Skocpol, «Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research,» in: Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back In* (Cambridge, CA: Cambridge University Press, 1985), p. 9.

(٨) Peter B. Evans, *Embedded Autonomy: State and Industrial Transformation*, Princeton Paperbacks (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), pp. 43-45.

من أجل تحقيق المكاسب الشخصية في مجتمع لا توجد فيه مصادر أخرى لتكوين الثروة»[٩].

إذن، يمكننا القول إنّه حتّى تكون الدولة دولة تنموية لا دولة نهب، لا بُدَّ من توفر شرطين في ما يتعلق بعلاقتها بالقطاع الخاص: **الشرط الأوّل** هو أن تكون سياسات الدولة غير متحيّزة لفئة معيّنة في القطاع الخاص وإنّما تحكمها مصلحة المجتمع بأكمله، **والشرط الثاني** هو أن تقوم الحكومة بالتشاور مع القطاع الخاص من أجل إيجاد شراكة تحقق أهداف التنمية المستدامة التي تنتفع بها كافة شرائح المجتمع. وسيتضح لاحقاً أن توفر هذين الشرطين يعتبر محورياً للتأكد من ترجمة السياسات والقوانين الحكومية إلى ممارسات فعلية توجد الثقة لدى القطاع الخاص وتدفع به إلى القيام بدور تنموي ناجع.

ثانياً: المساهمة الفعلية للقطاع الخاص

لمعرفة مساهمة القطاع الخاص في اقتصاديات بلدان المجلس، لا بُدَّ لنا من تأمل عدة مؤشرات، منها حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، وأثرها في الصادرات وتنوّعها ودورها في توفير فرص العمل وغيرها من المؤشرات. فبحسب أحدث بيانات للبنك الدولي، فإن نسبة استثمارات القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط ما زالت أقل نسبة في دول العالم، وهذا دليل على هيمنة القطاع الحكومي على هذه الاقتصاديات. كما أن هذه النسبة هي أقل في الدول النفطية منها في الدول غير النفطية بين دول الشرق الأوسط، نظراً إلى جدّية وعمق الإصلاحات التي أحدثتها هذه المجموعة الأخيرة في قطاعها الخاص[١٠]. وحتّى زيادة الاستثمارات التي شهدها القطاع الخاص في الدول النفطية ما بين العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٦ كانت في الغالب استثمارات في القطاع النفطي[١١]. ومنذ العام ٢٠٠٠ كان معدل النمو السنوي للاستثمارات الخاصة في الشرق الأوسط، ومنها بلدان المجلس، يعادل ١١ بالمئة، وهو أقل من معدل نمو هذه الاستثمارات في الدول النامية الذي كان يعادل ١٦ بالمئة

(٩) James M. Cypher and James L. Dietz, *The Process of Economic Development* (London: Routledge, 1997), p. 226.

(١٠) *From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: World Bank, 2009), p. 51.

(١١) المصدر نفسه، الهامش ٤، ص ٦٧.

سنوياً[١٢]. فباستثناء دول أمريكا اللاتينية التي كان معدل نمو الاستثمارات الخاصة فيها حوالى ٣ بالمئة، فإن معدلات نمو هذه الاستثمارات في بقية مناطق العالم كانت أفضل من منطقة الشرق الأوسط، وكانت على النحو التالي: أفريقيا تحت الخط ١٢ بالمئة، شرق آسيا ٢٥ بالمئة، أوروبا ووسط آسيا ١٦ بالمئة، وجنوب آسيا ١٤ بالمئة[١٣]. ولا يقلّ إخفاق دول الشرق الأوسط في استقطاب الاستثمارات الأجنبية عنه في زيادة الاستثمارات الخاصة المحلية. فبحسب تقارير البنك الدولي، فإن هذه المنطقة ظلت أقل مناطق العالم استقطاباً للاستثمارات الأجنبية، باستثناء القطاع النفطي، ولم تتغير نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي في هذه الدول لأكثر من خمسة وثلاثين عاماً، وقد يكون ذلك بسبب عدم ملاءمة البيئة المحلية، سواء كان ذلك بسبب ندرة الفرص الاستثمارية، أو بسبب درجة المخاطر أو ضعف البيئة القانونية، أو غيرها من الأسباب. وحتّى الاستثمارات المتواضعه خارج القطاع النفطي تركزت في قطاعات لا تؤثر كثيراً في تنويع الصادرات الصناعية لهذه الدول، كالعقارات والسياحة والاتّصالات[١٤].

كذلك ليست هناك مساهمة تذكر للقطاع الخاص في هيكل الصادرات لهذه الدول. فالدراسات التي أجريت على كثير من الدول التي حققت نمواً ذاتياً مستمراً، كدول شرق آسيا، تشير إلى دور أساسي للقطاع الخاص في المساهمة في زيادة وتنويع الصادرات الصناعية، ذلك أن تنويع الصادرات يؤثر في النمو الاقتصادي بطرق مختلفة، منها زيادة الإنتاجية، وتشجيع ظهور مزيد من الصناعات، وتوسع الصناعات الحالية، وتقليل التذبذبات في إيرادات الصادرات[١٥].

غير أن سجل دول الشرق الأوسط، في هذا الصدد، خلال الأربعين عاماً الماضية، لا يدعو إلى كثير من التفاؤل، لأن نصيب الصادرات الصناعية، كنسبة إلى الناتج المحلي لهذه الدول، ما زال منخفضاً مقارنة ببقية مناطق العالم. فقبل الطفرة النفطية في العام ٢٠٠٣ كانت نسبة الصادرات غير النفطية

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٥٢.
(١٣) المصدر نفسه، الهامش ٦، ص ٦٧.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٥٥.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

إلى الناتج المحلي تعادل ١٦ بالمئة في دول الشرق الأوسط غير النفطية، بينما كانت هذه النسبة تعادل ٩,١ بالمئة للدول النفطية المستوردة للعمالة، وحوالى ٣,٥ بالمئة للدول النفطية ذات الوفرة العمالية، ذلك مقارنة بالنسبة العالمية التي تقارب ١٧٪ بالمئة[١٦]. وحتّى هذه النسب المنخفضة للصادرات غير النفطية لدول الشرق الأوسط، بما فيها بلدان المجلس، ليست ذات تقنية متطورة، وليست متنوعة كذلك، كما هو حال صادرات الدول الصناعية، الغربية منها والآسيوية. فالصادرات ذات التقنية المتوسطة والعالية لا تُشكّل أكثر من ٢١,٢ بالمئة من صادرات دول الشرق الأوسط غير النفطية، بينما تقل هذه النسبة عن ٥ بالمئة في دول الشرق الأوسط النفطية مقارنة بنسبها المرتفعة في الدول الأخرى، حيث تصل إلى ٣٧ بالمئة في أمريكا اللاتينية، وأكثر من ٥٥ بالمئة في أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا، وتزيد على ٦٠ بالمئة في كوريا وتايوان والصين[١٧].

أما في ما يتعلق بتنوع الصادرات، فإن سجل دول الشرق الأوسط مقارنة ببقية دول العالم لا يختلف عن سجلها في المؤشرات السابقة. فعدد السلع التي تزيد قيمتها على ١٠٠ ألف دولار تصل إلى ٣٥٠٠ سلعة في الإمارات، ولا تزيد على ٢٠٠٠ سلعة في السعودية أكبر بلدان المجلس، وحتّى السلع المصدّرة من الإمارات ليست منتجة في الإمارات، وإنّما هي سلع تمّ استيرادها إلى المنطقة الحرة في دبي، ويعاد تصديرها إلى بقية دول المنطقة. أما في بقية دول العالم، فيتفاوت عدد السلع المصدّرة ما بين ٣٥٠٠ في ماليزيا وتايلاند و٤٥٠٠ و٥٠٠٠ في الهند والصين على التوالي[١٨].

وأخيراً، لا بُدّ من تأكيد أن حتّى هذا الدور الهامشي للقطاع الخاص في بلدان المجلس لا يقوم على عمالة محلية، وإنّما على عمالة أجنبية. وهذه إشكالية تضاف إلى بقية الإشكاليات التي يعانيها القطاع الخاص في هذه البلدان، والتي ننتقل إلى التكلم عليها في ما يلي. لذلك، ظلّ دور هذا القطاع هامشياً إلى يومنا هذا، ومساهمته في النشاط الاقتصادي منخفضة حتّى مقارنة بدول الشرق الأوسط الأخرى، حيثُ إنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٨) المصدر نفسه، الشكل الرقم (٢ ـ ١٢)، ص ٦٢.

المحلي غير النفطي لا تتجاوز ٦٠ بالمئة في بلدان المجلس، بينما تصل هذه النسبة إلى أكثر من ٨٠ بالمئة في دول المنطقة الأخرى[١٩].

ثالثاً: معوقات أداء القطاع الخاص

لقد اتضح لنا من مسح الدور الفعلي للقطاع الخاص في دول الشرق الأوسط، التي تندرج بلدان المجلس تحتها، أن هذا الدور ما زال هامشياً، الأمر الذي يدفعنا إلى محاولة فهم المعوقات التي تعترض طريق تطور هذا القطاع. وهنا لا بُدَّ لنا من التذكير بأن الطفرة النفطية، وما نتج منها من تراكم إيرادات النفط لدى القطاع العام، أدّى إلى توسع مفرط في حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص الذي أصبح معتمداً على الدولة، ولم يتعدّ نشاطه الخدمات والتجارة، بعد أن كان مستقلاً عنها أيام صناعة اللؤلؤ. ولم تبدأ دول المنطقة في الانتباه إلى خطورة هذا التهميش لدور القطاع الخاص إلا بعد تراجع أسعار النفط وإيراداته، وظهور عُجوز الموازانات العامة منذ منتصف الثمانينيات، وشعور الحكومات أن هناك ضرورة لتوسيع القطاع الخاص لتخفيف تكاليف القطاع العام، وتوفير الوظائف للأعداد المتزايدة من الخريجين. ولكن هذا الإدراك لأهمية القطاع الخاص لم تتم ترجمته بعد إلى سياسات تتمخّض عنها بيئة ملائمة لتطور القطاع الخاص. فكثير من الأدبيات الاقتصادية تؤكد أن مسؤولية حكومات الدول هي في توفير بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي، بينما دور القطاع الخاص يتمثل في الاستثمار وتوليد الثروة[٢٠].

ويرى كثير من الاقتصاديين أن للبيئة التي يُطلب من الحكومة توفيرها عدة مكوّنات تتفاعل مع بعضها البعض. فالحكومة مطلوب منها اتباع سياسات اقتصادية كلية تساعد على محاربة التضخم، وتحقيق استقرار تكاليف الاقتراض، وتوفير الطلب المحلي، ومطلوب منها تبنّي سياسات تقلل الحواجز التجارية بأنواعها، وتعمّق اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي[٢١]. ولا بُدَّ كذلك من أن تقوم الحكومة بتشريع قوانين تحفظ حقوق الناس، وتساعد على

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٠) Commission on Growth and Development, *The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development* (Washington, DC: World Bank, 2008).

(٢١) David Dollar and Aart Kraay, *Trade, Growth, and Poverty*, Policy Research Working Paper; 2615 (Washington, DC: World Bank, 2001).

تنفيذ العقود، وتصفية الشركات بأقل كلفة من حيث الوقت والمال. وأخيراً، لا بُدَّ لهذه الحكومات من وضع سياسات تنظّم استخدام أسواق عناصر الإنتاج، كالعمل ورأس المال والأرض وغيرها [٢٢]. ولكن إيجاد البيئة الملائمة لتطور القطاع الخاص وقيامه بدوره لا يتوقف عند وضع التشريعات والقوانين، لأن هذه الخطوة هي أسهل بكثير من الخطوة التالية المتعلقة بترجمة هذه السياسات والتشريعات إلى واقع ملموس يشاهده رجل الأعمال، وهذا يتطلب جهازاً إدارياً يتصف بالكفاءة والنزاهة والشفافية التي تترك لدى أفراد القطاع الخاص ثقة بهذه السياسات والإجراءات[٢٣]. صحيح أنَّ القوانين والتشريعات المتكاملة هي ضرورية لتطور القطاع الخاص، غير أنَّ التجارب الكثيرة التي مرت بها الدول الصناعية والنامية معاً تؤكد أنّه كلّما كانت أجهزة الدولة والمؤسسات التي تقوم بترجمة هذه السياسات ضعيفة، أو تعاني الفساد، كانت الفجوة بين التشريعات والواقع الذي يعيشه رجال الأعمال مختلفة جداً[٢٤].

وعلى الرغم من أن إصدار حكم قاطع حول ما إذا كانت أزمة القطاع الخاص في بلدان المجلس تعود إلى نقص في التشريعات، أو بسبب سوء تطبيق هذه التشريعات والقوانين، إلا أنَّ المعلومات والبيانات القليلة المتوفرة لدينا تشير إلى أن الأشكاليات التي يعانيها هذا القطاع متعددة، وأغلبها يتعلق بوجود فجوة كبيرة بين القوانين والتشريعات من جانب، وتطبيقها على أرض الواقع من جانب آخر. فالمنافسة في هذا القطاع مفقودة في الغالب، لأن كثيراً من النشاطات الاقتصادية حكر على أُسر متنفذة ومتعاونة مع القيادات السياسية، للتأكد من عدم فتح باب المنافسة في مجالات عملهم. وهذا يعني أنّهم يحققون مكاسب احتكارية شخصية لها انعكاسات سلبية على بقية شرائح المجتمع، وعلى تنمية هذه الاقتصاديات، كما أنها تمنع كثيراً من رجال الأعمال الجادين والقادرين من دخول هذا القطاع[٢٥]. فعلى سبيل المثال، لا توظف أغلب

(٢٢) Joseph E. Stieglitz, *Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy* (New York: W.W. Norton, 2010), pp. 196-209.

(٢٣) *From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa*, pp. 72-73.

(٢٤) Thomas W. Lippman, *Inside the Mirage: America's Fragile Partnership with Saudi Arabia* (Boulder, CO: West View, 2004), pp. 241-242.

(٢٥) *From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa*, pp. 28-29.

مؤسسات القطاع الخاص في بلدان المجلس مواطنين، ولا تدفع ضرائب تذكر، ولا تقوم حتّى بتجميع بعض منتجاتها محلياً، مما قد يساعد على تدريب بعض الطاقات المحلية، كلّ ذلك لأنها تبحث عن الربح السريع. وليست هناك قوانين جادة تدفع بها إلى الموازنة بين تعظيم أرباحها وتحقيق التنمية الفعلية. وقد ساعد على هشاشة القطاع الخاص في هذه البلدان استخدام هذه الحكومات غير المنتخبة للريع النفطي الذي تسيطر عليه لإبقاء هيمنتها على شريحة رجال الأعمال. فأكبر وأهم المشروعات يتم الإنفاق عليها من الإيرادات النفطية، والتمويل يأتي من مؤسسات مالية تسيطر عليها الحكومات، مالياً وإدارياً، وسياسات استيراد العمالة تحكمها قوانين العمل وتشريعات الدولة، والدولة تتدخل كذلك في الرخص التجارية، وهي التي توزع قطع الأراضي السكنية والتجارية، وهي التي تسنّ التشريعات المتعلّقة بالاستيراد والتصدير، وهي كذلك تسيطر على وسائل الإعلام والأمن والدفاع وغيرها[٢٦].

إضافة إلى كلّ ذلك، فإن الأُسر الحاكمة التي كانت في السابق تكتفي بالسياسة وتترك التجارة لغيرها، أصبحت الآن غارقة حتّى أذنيها في الأعمال التجارية منافسة لغيرها، ومستخدمة لسلطتها في الحصول على أفضل المشروعات والعمولات. فابن الأسرة الحاكمة أصبح يستغلّ سلطته السياسية لتحقيق مكاسب اقتصادية، فهو قد يكون وزيراً، ومقاولاً، وممثلاً لشركة أجنبية، وشريكاً لشركة وطنية، ومساهماً في مؤسسة مالية، ورئيس مجلس إدارة صندوق استثماري، وهكذا دواليك[٢٧]. هذا يعني أنّ طبقة رجال الأعمال تظل خاضعة لسياسات الحكومات، ولا يكون لها دور مستقل ورائد في صنع القرارات، كما هو الحال في الدول المتقدمة، وهذه الطبقة لا تستطيع كذلك أن تتطور في ظلّ غياب المنافسة العادلة. وهكذا يستمرّ القطاع الخاص في الاعتماد على الحكومة، ولا يتمكن من تحقيق تنوع وتوسع[٢٨]، بل إن حتّى تجارة هذه البلدان مع العالم الخارجي لم تسلم من تسلط هذه الحكومات، وتأكدها من

(٢٦) Soraya Altorki and Donald P. Cole, *Arabian Oasis City: The Transformation of 'Unayzah* (Austin, TX: University of Texas, 1989), pp. 112-113.

(٢٧) Steffen Hertog, *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia* (Itacha and London: Cornell University Press, 2010), pp. 110-114.

(٢٨) Marcus Noland and Howard Pack, *The Arab Economies in a Changing World* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2007), pp. 200-201.

عدم بروز طبقة منافسة لها، فالرخص التجارية والقيود التجارية في هذه البلدان موجهة إلى مساعدة تلك الفئات الموالية لهذه الحكومات، التي لا يمكن أن تكون طبقة تجارية مؤثرة في الاقتصاديات الخليجية طالما أنّها طبقة من الوكلاء للشركات الأجنبية وللفئات الحاكمة في آن واحد(٢٩).

في المقابل، عندما كانت هذه الاقتصاديات تعتمد على اللؤلؤ، كمصدر رئيسي لنشاطها الاقتصادي، كان دور التجار أو القطاع الخاص وشيوخ القبائل هو الدور الأهم، وكانت الأسر الحاكمة تعتمد على طبقة التجار وغيرهم من أبناء المجتمع، وترضخ لإجماعهم في كلّ الأمور، لأنها كانت معتمدة على هذه الشرائح، ليس فقط في إيراداتها، وإنّما كذلك في أمنها وبقائها، كما بيّنا سابقاً. أما فترة ما بعد ظهور النفط، فقد أصبح رجال الأعمال وزعماء القبائل أقرب إلى الموظفين لدى الحكومة من كونهم نُخباً تقود وتؤثر في غيرها وتمثلهم(٣٠). ومن مظاهر ضعف القطاع الخاص في هذه البلدان كثرة الروتين والإجراءات اللازمة لتأسيس منشأة، وعدم كفاءة تنفيذ العقود، وصعوبة تصفية المؤسسات، وعدم حصول المؤسسات الصغيرة على التمويل اللازم(٣١).

وفي دراسة أعدتها باحثة مختصة في المجتمع السعودي، التقت فيها بثلاثين من رجال الأعمال السعوديين خلال العام ١٩٩٩، يتضح أنَّ القطاع الخاص في السعودية يعاني أغلب المعوقات التي ذكرناها سابقاً، ومن أهمها هيمنة أعضاء الأسرة الحاكمة وبقية المتنفذين من الجهاز الإداري على القطاع الخاص(٣٢). فالمناقصات، بحسب أفراد العيّنة، لا يمكن الحصول عليها بتقديم أفضل الأسعار، وإنّما من خلال معرفة أحد المتنفذين، خاصة من أبناء الأسرة الحاكمة. والأسوأ من الحاجة إلى وسيط للحصول على المناقصات الصغيرة، هو أن المناقصات الكبيرة لا تطرح أصلاً، وإنّما يتم إرساؤها خلف أبواب مغلقة بين المتنفذين. أما الدعم الذي كان الهدف منه توزيع الثروة ومساعدة الطبقات الفقيرة، فقد اتجه إلى أصحاب النفوذ، فالدعم الزراعي الذي كان موجهاً إلى الفئات الفقيرة من أهل البادية والمزارعين ذهب إلى أصحاب الثروة والمزارع

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٨.

(٣٠) F. Gregory Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994), p. 58.

(٣١) Noland and Pack, Ibid, p. 238.

(٣٢) Malik, «The Role of the Private Sector,» pp. 126-138.

الكبيرة. وعلاوة على القنوات السابقة التي استخدمتها الأسرة الحاكمة للاستيلاء على ثروة المجتمع، يؤكّد أفراد عيّنة الاستبيان أن بعض أفراد العائلة الحاكمة كانوا يقومون بدور الوسطاء بين صانعي القرار والقطاع الخاص، لأن كلّ من يرغب في تأسيس مشروع، فإن فرص نجاحه تعتمد على مساندة بعض الأمراء له مقابل نسبة من ربح المؤسسة، طبعاً[٣٣]. وإضافة إلى تفشي الفساد في علاقة الحكومة بالقطاع الخاص، فإن أفراد العيّنة يشيرون إلى مظاهر قصور كثيرة في توفير مكوّنات البيئة المشجعة لتطور القطاع الخاص، فالخريجون غير مؤهلين، لأن مهاراتهم محدودة، وتخصّصاتهم غير ملائمة، والقوانين غير فاعلة في حفظ الملْكية، وتنفيذ العقود والأحكام، وحل النزاعات[٣٤]. كما أن كثيراً من القوانين، غير كافية، خاصة في مجالات تنظيم إفلاس المؤسسات، وتسديد الديون، وتنظيم علاقة المؤسسة بالعاملين لديها، وحتّى عندما تكون هناك قوانين، فإن تطبيقها لا يتصف بالشفافية، مما يجعل الأحكام عرضة للتأثير من قبل أهل السلطة والنفوذ، خاصة أبناء الأسرة الحاكمة[٣٥].

ويشتكي رجال الأعمال السعوديون، كذلك، من ضعف أسواق المال، وعدم كفاية خدمات البنية الأساسية، خاصة في المناطق الصناعية، كخدمات التلفون والكهرباء والإنترنت وخدمات المجاري[٣٦]. أما الجهاز الإداري، في رأي أعضاء العيّنة، فهو يعاني الروتين وعدم الكفاءة. فتوسع الجهاز الإداري ليس مبرّراً اقتصادياً، وإن كان يعتبر وسيلة لتوظيف المواطنين. غير أن حجمه أصبح مكلفاً من حيث عدد الإجراءات وتفشي الفساد وتأخر إنجاز المعاملات. فإنشاء شركة أصبح يستغرق ما بين ثلاثة وستة أشهر، ويضطر صاحب الطلب إلى التعامل مع عدد من الوزارات الحكومية، حيث تطلب كلّ واحدة منها وثائق مختلفة، وهذا ما يدفع رجل الأعمال السعودي إلى الاستثمار في دولة مجاورة، كإمارة دبي مثلاً، حيث تتم إجراءات إنشاء المؤسسة عبر الهاتف. أما الرخص التجارية بأنواعها، فإن عملية الحصول عليها قد تستغرق ستة أشهر، هذا إذا تمت الموافقة[٣٧]. وهذه الانطباعات لدى شريحة القطاع الخاص تتفق

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

إلى حدّ كبير مع ما يسمعه الفرد لدى الشريحة نفسها في بقية بلدان الخليج، وإن اختلفت درجة تأثير هذه المعوقات من مكان إلى آخر.

رابعاً: سبل تطوير القطاع الخاص

لقد اتضح لنا من التحليل السابق أن التنمية في بلدان المجلس ستعتمد في الأعوام القادمة على قدرة القطاع الخاص على القيام بدور رائد في هذه العملية، غير أن تحقق ذلك يتطلب إصلاح البيئة التي يعمل فيها هذا القطاع، خاصة في ما يتعلق بردم الفجوة بين القوانين والتشريعات التي تنظّم عمل القطاع الخاص من جهة، والتطبيق الفعلي لهذه القوانين والتشريعات من جهة أخرى، بصورة تشجع ظهور طبقة رجال أعمال حريصة على القيام بنشاطات منتجة، في ظلّ منافسة ترتقي بالأداء وتطور المعرفة وتنوّع المنتجات. وتحقيق هذا الهدف يتطلب في اعتقادنا العمل على أكثر من محور، أهمها ما يلي.

١ ـ تفعيل التكامل الاقتصادي

على الرغم من أننا سنتكلم لاحقاً على التكامل الاقتصادي الخليجي بشيء من التفصيل، إلا أنّ ما نودّ تأكيده في السياق الحالي هو أن تفعيل بنود الاتّفاقية الاقتصادية الخليجية التي أعلنت في مسقط في العام ٢٠٠٣ سيؤدي إلى توسيع السوق، وتعميق المنافسة بين الشركات الخليجية، وسيؤدي كذلك إلى التزام الحكومات الخليجية بكثير من الشروط التي ستضعف كثيراً من حلقات الكسب الريعي أو غير المنتج الذي تمارسه فئات السلطة بالتعاون مع بعض فئات التجار في كلّ بلد على انفراد. كما أن تطبيق كثير من بنود منظمة التجارة العالمية، وما يحمله في طياته من انفتاح واندماج مع بقية دول العالم، قد يقيّد كثيراً من صور النهب التي تتعرض لها الاقتصاديات الخليجية من قبل القيادات السياسية، وذلك لأن جوهر بنود منظمة التجارة العالمية يتركّز على الانفتاح والمنافسة، وإن كانت منافسة غير متكافئة، إلا أنّها ستدفع بكثير من القيادات الخليجية إلى إعادة النظر في طريقة إدارتها للقطاع الخاص، وإلا فإنّها ستواجه مزيداً من الإرهاصات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الفترات التي تتراجع فيها أسعار النفط. ولا شكّ في أن اندماج بلدان المجلس في الاقتصاد العالمي، سواء كان ذلك في دائرة منظمة التجارة العالمية، أو من خلال قيام مناطق

تجارة حرة، ستكون مكاسبه أكبر أو تكاليفه أقل، إذا تمّ جماعياً، أي في الدائرتين الخليجية والعربية، وليس انفرادياً.

٢ ـ ترشيد القرار السياسي

تكلمنا في هذا الكتاب على المساءلة، وما تتطلبه من شفافية في أكثر من موقع، ولكن كلامنا على المساءلة هنا هو في سياق العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص. فالدول التي تطور فيها القطاع الخاص، واستطاع أن يصبح محركاً للتنمية، كانت فيها بيئة مساءلة اختلفت أشكالها، ولكنها اتفقت في نتائجها. ففي الدول الصناعية، هناك أحزاب سياسية تتداول السلطة، وقضاء مستقل يتساوى أمامه الجميع، وإعلام حرّ لا يتردد في الحديث عن كلّ موضوع يرى فيه خدمة للمجتمع، وبرلمان يستجيب لضغوط الناخبين. ومهما كانت درجة القصور في أداء هذه المؤسسات، إلا أنّها أثبتت أنها أفضل الموجود في ما يتعلق بتوفير بيئة المساءلة اللازمة لتوجيه جهود كلّ من القطاعين العام والخاص إلى خدمة أهداف المجتمع بأكمله، وتوجيه موارده إلى أفضل المجالات، وتقليل السلوك الريعي الذي يسخّر مؤسسات وسياسات الحكومة لخدمة فئات قليلة في المجتمع. وحتّى في الدول الآسيوية التي لم تكن فيها تجارب مشاركة سياسية متطورة، كانت هناك أشكال أخرى لتوفير بيئة المساءلة، وتحقيق السلوك المسؤول نفسه الذي حققته الدول الغربية، وكان من بين هذه القوى قيادات سياسية واعية لديها رؤى تنموية واضحة وجدّية في تنفيذها، أي أنَّ في الدول الغربية، وفي دول شرق آسيا، تطور القطاع الخاص لأن القيادات السياسية التزمت ببيئة المؤسسات، وكانت قراراتها على درجة من المسؤولية والوضوح والانسجام مع أهداف المجتمع، وعدم احتكار القرارات، الأمر الذي أوجد لدى القطاع الخاص ثقة بأن الفرص متكافئة لمن لديه الرغبة والقدرة على المساهمة في بناء قطاع خاص منتج[٣٨].

أما في بلدان المجلس، ومعها بقية البلدان العربية، فإن هذه المأسسة، وما تفرضه من قيود على القيادات السياسية غير موجودة، وبالتالي فإن جميع السياسات، بما فيها تلك المتعلّقة بالقطاع الخاص، هي متركزة في يد الحاكم

---

(٣٨) *From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa*, pp. 173-174.

وعدد قليل من مستشاريه والقريبين منه، مما يجعل هذه القرارات تتصف بكثير من الأهواء والمزاجية والتحيّز للموالين دون غيرهم، وعدم الاستمرارية، الأمر الذي يضعف مصداقية هذه الحكومات لدى من يرغب في الاستثمار في القطاع الخاص، سواء كان ذلك محلياً أو أجنبياً[٣٩]. هذا يعني أن تطور القطاع الخاص في هذه البلدان سيعتمد على قدرة هذه المجتمعات، خاصة النُّخب منها، على المطالبة بمزيد من الحريات والمشاركة السياسية، وحرية الصحافة، واستقلال القضاء، وما ينتج منها من شفافية في القرار، ورقابة على طبيعة القرارات التي تتخذها القيادات السياسية في هذه البلدان. فالمدافعة، كما أخبرنا الله سبحانه وتعالى، هي وحدها تشكّل صمام أمان ضدّ تراجع المجتمعات وتفشّي الفساد فيها، وذلك في قوله تعالى: **﴿ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضَهُم ببعضٍ لَفَسَدَتِ الأرضُ﴾**[٤٠].

٣ ـ الارتقاء بكفاءة الجهاز الإداري

إن وعي القيادات السياسية بأهمية دور القطاع الخاص، وبضرورة توفير بيئة مناسبة لانطلاقته، أمر ضروري، ولكنه غير كاف، ذلك أن حتّى القيادات السياسية النزيهة والواعية لا تستطيع وحدها أن تحقق النجاح المطلوب للقطاع الخاص ما لم يكن لديها جهاز إداري يتصف بدرجة عالية من الكفاءة والنزاهة، لأن هذا الجهاز هو الذي يقوم باختيار المشروعات، وبتطبيق التشريعات والقوانين المتعلّقة بالقطاع الخاص وغيره من القطاعات. وقد كثر الكلام في الأعوام الأخيرة على الجهاز الإداري السنغافوري كنموذج للجهاز الإداري الناجح، فرأينا أن نتكلم عليه في عجالة لمعرفة ما يميّزه من غيره، أو لنقُل لمعرفة ما يمكن أن تستفيده بلدان المجلس منه لتطوير قطاعها الخاص.

إنَّ أوّل خصائص الجهاز الإداري السنغافوري هو أن قياداته السياسية نزيهة، ولديها رؤية تنموية واضحة، وقناعة بأن هذه الرؤية لا يمكن تحقيقها إلا بجهاز إداري كفؤ، وهذا ما يؤكّده لي كوان يو، رئيس وزراء سنغافورة السابق بقوله: «بعد عدة سنوات في الحكومة، أدركت إنّني كلّما اخترت أصحاب المواهب كوزراء وإداريين ومهنيين، كانت سياساتنا أكثر فعالية وأكثر

---

(٣٩) Lippman, *Inside the Mirage: America's Fragile Partnership with Saudi Arabia*, pp. 235-235.

(٤٠) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٥١.

نجاحاً»(٤١). والأمر الذي يؤكّد هذا التركيز على أصحاب المواهب والكفاءات هو أن سلّم الرواتب المعمول به في القطاع العام السنغافوري، ابتداءً من العام ٢٠٠٧، يمكّن الإداريين الذين هم في قمة الجهاز الإداري من الحصول على راتب سنوي قد يصل إلى مليون ونصف دولار أمريكي، وهو يفوق ما يحصل عليه الرئيس الأمريكي الذي يبلغ راتبه ٤٠٠ ألف دولار في العام، والراتب السنوي لرئيس الوزراء البريطاني الذي يعادل تقريباً ٣٥١ ألف دولار في العام(٤٢).

أما **ثاني** خصائص هذا الجهاز، فهو أنّه يعتمد الكفاءة والأداء في الترقيات والمكافآت. فمنذ بداية العام ٢٠٠٦ كانت حوالى ٤٠ بالمئة من مكافآت الإداري العادي و٥٠ بالمئة من مكافآت الإداريين ذوي الأقدمية، ترتبط بالأداء(٤٣).

ثالث الخصائص لهذا الجهاز الإداري هو أنه لامركزي، أي أنّ لديه مرونة وصلاحيات لا تتعلق فقط باتخاذ القرارات، وإنّما حتّى باستخدام الموارد، كتحويل فائض في مكان إلى عجز في مكان آخر، نظراً إلى ما في هذا الجهاز من وضوح في الأهداف، وشفافية في القرار، وانسياب للمعلومات الدقيقة بين دوائره المختلفة، وهي كلها أمور تقلل فرص الفساد وسوء استغلال السلطة(٤٤). هذه الخصائص وغيرها للجهاز الإداري السنغافوري جعلته ذا مصداقية عالية في نظر المستثمرين المحليين والأجانب، وهذا ما جعل القطاع الخاص السنغافوري رائداً في التنمية المستدامة التي أدّت إلى زيادة دخل الفرد في سنغافورة من حوالى ١٠٠٠ دولار عند الاستقلال إلى أكثر من ٣٠ ألف دولار مع بداية الألفية الثالثة(٤٥).

---

(٤١) Lee Kuan Yew, *From the Third World to First* (New York: Harber Collins Publishers, 2000), p. 136.

(٤٢) Kishore Mahbubani, *The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East* (New York: Public Affairs, 2008), p. 73.

(٤٣) *From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa*, pp. 177.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٤٥) Chua Beng-Huat, «Values and Development in Singapore,» in: Lawrence E. Harrison and Peter L. Berger, eds., *Developing Cultures: Case Studies* (London: Routledge, 2006), pp. 101-105.

وفي ما يلي سنرى كيف ساهم القطاع العام في كلّ من تايوان وكوريا الجنوبية بدور رائد لا يختلف كثيراً عن دور الجهاز الإداري السنغافوري في التأسيس لنهضة صناعية، كان من ضمن نتائجها تطوير قطاع خاص فاعل.

خامساً: دور القطاع العام في تطور القطاع الخاص

قبل أن نختتم كلامنا على القطاع الخاص، لا بُدَّ لنا من التنويه مرة أخرى إلى أنَّ المدخل الذي نراه لتطوير القطاع الخاص في بلدان المجلس وبقية البلدان العربية لا يتفق مع وصفات المنظمات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك ليس فقط لأن هذه المنظمات خاضعة لأجندة الدول الكبرى، كما سنوضح لاحقاً، وإنّما لأن وصفتها عادة تتجاهل أيضاً تجارب الدول المتقدمة نفسها، وأحدث التجارب التنموية الآسيوية التي تتناقض مع كثير من السياسات التي تحاول هذه المنظمات فرضها على الدول النامية. لذلك رأينا أن نتوقف هنا عند التجربة الصناعية لِكُلّ من تايوان وكوريا الجنوبية، كنموذج لبقية نمور آسيا، لأنها توضح الدور الرائد الذي قام به القطاع العام لوضع القاعدة الصلبة للتنمية، ولتطوير القطاع الخاص، وهي دروس وعبر سبق أن تكلم عليها الكاتب في أكثر من بحث ومناسبة، نظراً إلى أهميتها في التأسيس لتنمية فعلية في هذه الدول[٤٦].

فتايوان وبقية دول شرق آسيا، التي عرفت بنمور آسيا، استطاعت منذ بداية السبعينيات أن تحقق معدلات نمو مرتفعة بِكُلّ المعايير الدولية. وقد واكب هذا النمو الاقتصادي كثير من التحولات الهيكلية، التي اشتملت على زيادة نصيب الصناعات التحويلية في ناتجها المحلي الإجمالي، ونمو نسبة صادراتها الصناعية إلى إجمالي الصادرات، وارتفاع إنتاجية العمل فيها، وتقليل فجوة الدخل بين شرائح المجتمع. وبالتالي، لا بُدَّ من التساؤل هنا عن الدور الذي أداه القطاع العام في هذا الإنجاز الاقتصادي، وما إذا كان هذا الدور هو الذي يحاول البنك الدولي، ومعه صندوق النقد الدولي، فرضه على الدول النامية اليوم؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب منا الاقتراب من التجربتين المذكورتين لمعرفة تفاصيل مسارهما التنموي، لنخرج منهما، ومن تجارب

(٤٦) اليوسف، «ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي،» ص ٤٥ ـ ٧٦.

غيرهما، ببعض الدروس والعبر لمعرفة الدور المطلوب من القطاع العام القيام به لتحقيق التنمية المستدامة. وسنبدأ بتجربة تايوان.

١ ـ تجربة تايوان

يؤكّد فوغل، أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة هارفرد، في سياق تقييمه للتطور الصناعي في تايوان، أن الحزب الوطني الحاكم في هذه الدولة بدأ منذ العام ١٩٤٧ باتّباع سياسات إحلال المنتجات المحلية محل الواردات، وتوفير الطلب المحلي من المنتجات الزراعية، وذلك من أجل تقليل الاعتماد على اليابان والصين. وعندما استشعرت الحكومة التايوانية في العام ١٩٤٩ أن منتجاتها من السلع الاستهلاكية تتعرض لمنافسة يابانية، فرضت قيوداً على الاستيراد من اليابان. وفي العام ١٩٥٢ قامت بدعم وتشجيع مجموعة من السلع التي كان الطلب المحلي عليها في ازدياد، كالدراجات والطحين والأسمنت وغيرها[٤٧]. ولا شكّ في أن تشجيع الدولة للإنتاج الزراعي المحلي قد مهّد للتطور الصناعي بتوفير العملة الأجنبية لاستيراد المدخلات الصناعية، وكذلك بتقييد معدلات التضحم بسبب انخفاض أسعار السلع الغذائية. وقد استفادت تايوان من البنية الأساسية التي خلّفها المستعمر الياباني، والتي اشتملت على نظام اتصالات ومواصلات، ونظام مصرفي، وخط لسكك الحديد، ونظام قضائي مستقر وفاعل، ونظام صحي جيد، وشبكة ريّ حديثة. وساهمت الولايات المتحدة في تدريب القيادات السياسية والتكنوقراطية، أما البنك الدولي فقد وفر التمويل والمساعدات الفنية بأشكالها[٤٨].

طبعاً، هذه الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة وجنّدت لها البنك الدولي، كانت تصبّ في مصالحها، لأنها كانت تقوّي موقفها في احتواء المدّ الشيوعي وإنجاح المشروع الرأسمالي في ظلّ ما عرف بالحرب الباردة. ومع منتصف الخمسينيات استنفدت تايوان استراتيجية إحلال الواردات، أي أنّ منتجاتها غطت تقريباً حاجات السوق المحلية، وبدأت تتجه أنظارها إلى إنشاء صناعات موجّهة إلى التصدير، مستفيدة من التقنية المتطورة، والآلات

---

(٤٧) Ezra F. Vogel, *The Four Little Dragons: The Spread of Industrialization in East Asia* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1991), pp. 14-15.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.

والمعدات المستوردة من الدول الصناعية. وقد أشرف على تنفيذ هذه الاستراتيجيا مجموعة من القيادات التكنوقراطية التايوانية، العالية المؤهلات والتدريب. وقد اتصفت هذه القيادات بمحاربة الفساد، والتشديد على أهمية دور الدولة في الحصول على أحدث التقنيات، وانتقاء المشروعات الاستراتيجية التي تمثل رافعة للاقتصاد بأكمله، وتنفيذها(٤٩). بعد ذلك، قامت الدولة بتأسيس مزيد من المؤسسات الصناعية، كالصلب، وبناء السفن، وتوليد الطاقة الكهربائية، ومؤسسات لإنتاج الطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، بدأت الحكومة بتخصيص عدد من المؤسسات التي أسست في الأربعينيات وأثبتت كفاءتها. وقد ارتفع نتيجة لذلك نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي من حوالى ٢٨ بالمئة في العام ١٩٤٧ إلى ٨٤ بالمئة في العام ١٩٨٥(٥٠).

ولم تكتف الحكومة التايوانية في سعيها إلى إرساء قاعدة صناعية بفرض القيود على الواردات، والسيطرة على تدفق العمالة الأجنبية، بل قامت أيضاً بإنشاء صناعات توفر مدخلات للقطاع الخاص، كالقطن والحديد والصلب والمنتجات البترولية المصفاة، وبيعها بأسعار مدعومة لتشجيع منتجات القطاع الخاص الموجّهة إلى التصدير، كصناعة النسيج والمخصّبات والبلاستيك والآلات، وهي الصناعات التي بدأت بتصديرها في الستينيات. وقد عضدت الحكومة سياساتها السابقة بسياسات تشجيعية أخرى، كالإعفاءات الضريبية، وإنشاء مناطق تجارية حرة، وتشجيع البحث العلمي، وتطوير البنية الأساسية، وتوفير التمويل بكلفة منخفضة، ودعم الصادرات، وغيرها من السياسات الصناعية(٥١). ومما ساعد على نجاح العملية التنموية في تايوان، كذلك، وجود قوانين تضبط العلاقة بين القطاعين العام والخاص، والتعويضات المجزية التي كانت تدفع للتكنوقراط، ومنعهم من تأسيس نشاطات اقتصادية خاصة بهم، أو قبول أي نوع من المكافآت من القطاع الخاص، حتّى ولو كانت على مستوى وجبات غداء(٥٢).

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥٠) Chien-Kuo Pang, *The State and Economic Transformation: The Taiwan Case*, Developing Economies of the Third World (New York: Garland Pub., 1992), [Originally] (Ph.D., Brown University, 1987), p. 76.

(٥١) Vogel, Ibid, pp. 30-31.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.

٢ ـ كوريا الجنوبية

أما التجربة التنموية لكوريا الجنوبية، فقد بدأت في العام ١٩٦١ تقريباً، أي أنها كانت متأخرة بعض الشيء عن تجربة تايوان. ومن العوامل التي ساعدت على التوجه الصناعي لهذه الدولة وجود نظام عسكري يرغب في أن يوجد نموذجاً تنموياً ناجحاً لاستخدامه كأداة في صراعه مع خصمه في كوريا الشمالية، ذلك إضافة إلى تأثر النظام بتجارب اليابان وتايوان الناجحة. وقد دشّنت المرحلة الأولى من المسيرة الصناعية لهذه الدولة بفرض قيود على الواردات لتشجيع المنتجات المحلية، ثمّ أتبعت هذه السياسات بسياسات أخرى تشجع الصادرات، وتحدد الصناعات المستحقة للمساعدة والدعم.

وهكذا بدأت الصادرات بوجه عام، والصادرات الصناعية بوجه خاص، بالنمو، فقد زادت هذه الصادرات من ٤٢ مليون دولار في العام ١٩٦٢، إلى ما قيمته مليار دولار في العام ١٩٧١، ثمّ إلى ٢٠ مليار دولار في العام ١٩٨١، وكانت غالبيتها صادرات صناعية[٥٣]. وقد اتبعت القيادات الكورية المتمثلة في فريق من التكنوقراط ذوي المواهب العالية والتدريب المتقدم، خطوات تنموية بدأت، كما ذكرنا، بحماية الصناعات المحلية، وبتوفير مشاريع البنية الأساسية، وبتشجيع القطاع الزراعي، ثمّ انتقلت إلى القطاع الصناعي الموجّه إلى التصدير.

وفي الوقت نفسه، سيطرت المصارف العامة على التمويل الصناعي، وفرضت الدولة قيوداً على الأجور لتجنب الزيادة المفرطة في الأسعار. وقد بدأت الصناعات الكورية بصناعة الأسمدة لتقليل الاعتماد على الاستيراد من كوريا الشمالية، وهذه الصناعة يتطلب قيامها إنشاء مولدات للطاقة الكهربائية ومصفاة للنفط. واتجهت الدولة كذلك إلى إنتاج المعدات الزراعية وتقوية البنى الأساسية، كالموانئ وشبكات الطرق والمواصلات. واستطاعت كوريا كذلك، بالتنسيق مع اليابان، الاتّجاه إلى صناعة النسيج والأحذية والأدوات المنزلية، ومن ثمّ تجميع بعض مكوّنات السفن والإلكترونيات، ثمّ تصنيعها محلياً، بعد تراكم الخبرة والمعارف اللازمة لذلك. ثمّ سعت كوريا، بعد ذلك، إلى تقليل الهيمنة اليابانية على اقتصادها، بتقييد الاستثمارات اليابانية فيها، حتّى تأكدت

(٥٣) S. Ho, «South Korea and Taiwan,» *Asian Survey* (21 December 1981), p. 196.

من قدرة صناعاتها التنافسية من حيث الكلفة والنوعية، وحتّى بعد ذلك ظلت الحكومة الكورية تعارض الانفتاح الكامل على الاقتصاد العالمي(٥٤).

٣ - دروس وعبر

إنَّ تجربتي تايوان وكوريا وتجارب بقية دول شرق آسيا، التي كانت تجربة الصين آخرها، تشير إلى عدة دروس وعبر في ما يتعلق بالكيفية التي يساهم فيها القطاع العام في التنمية بوجه عام، وفي تطوير القطاع الخاص بوجه خاص. فهذه التجارب تؤكد، من غير أدنى شكّ، أن بناء اقتصاد متطور، فيه قطاع خاص فاعل، لا يمكن أن يتحقق إلا بقيام القطاع العام بدور رائد يؤسس لتنمية شاملة، ويرشد الأداء الاقتصادي بصورة تحفظ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وهذا ما تعترف به تقارير البنك الدولي نفسها. ففي أحد هذه التقارير يؤكّد البنك ما يلي: «إنَّ التجارب السابقة تشير إلى أن تخلي الدولة عن دورها التنموي لا يساعد على تحقق التنمية، كما أنَّ هيمنتها المطلقة على الاقتصاد كذلك لا تحقق التنمية»(٥٥).

وهذا خبير آخر في البنك الدولي يؤكّد أن أهم أسباب النمو الاقتصادي الذي حققته دول، كاليابان وكوريا وسنغافورة وتايوان، هو التدخل المتميز للحكومة في النشاط الاقتصادي(٥٦). أما بول ستريتن، أحد رواد الفكر الاقتصادي التنموي، فيقول في معرض رصده للتحولات التي حصلت في أوروبا الشرقية: «إنّه بإمكان هذه الدول الاستفادة من تجربة دول شرق آسيا التي لم تقم فيها الحكومات باختيار الصناعات الرابحة فقط، بل إنّها قامت بتأسيس هذه الصناعات وتشجيعها بصناعات منتقاة»(٥٧). وفي اجتماع سابق للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أكد نائب الرئيس والمدير التنفيذي

---

(٥٤) Robert Wade, *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990), pp. 306-325.

(٥٥) *World Development Report 1997: The State in a Changing World* (New York: World Bank, 1997), p. III.

(٥٦) John M. Page, «The East Asian Miracle: An Introduction,» *World Development*, vol. 22, no. 4 (April 1994), pp. 615-625.

(٥٧) Paul Streeten, «Governance,» in: M. G. Quibria and J. Malcolm Dowling, eds., *Current Issues in Economic Development: An Asian Perspective* (Oxford: Oxford University Press, 1996), pp. 45-46.

للبنك الدولي، أن دول شرق آسيا الصناعية، والدول التي نسخت تجاربها، هي دليل قوي على أن الدور الإيجابي والنشيط للدولة يمكن أن يكون عاملاً رئيسياً في التقدّم الصناعي[٥٨]. وقد استخدمت الدول الصناعية الغربية، كالولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان، السياسات نفسها التي أخذت بها دول شرق آسيا لتحقيق تطورها الصناعي. وهذه الأزمة المالية الأخيرة التي تعصف بالعالم منذ العام ٢٠٠٧، والتي لا تعرف أبعادها حتّى الآن، تأكيد آخر على أن «اليد الظاهرة» للدولة، لا «اليد الخفية للسوق»، هي التي تؤسس للتنمية المستدامة، وهي التي تحدد استقرار الاقتصاد وازدهاره في النهاية. هذا طبعاً إذا كانت دولة نظيفة اليد، بصيرة النظر والفهم للكيفية التي تدار بها موارد المجتمع، أي أنّها دولة تنمية، وليست دولة نهب. ولكن منظمة التجارة العالمية التي تتحكّم فيها الدول الصناعية تحاول أن تمنع الدول النامية، ومنها بلدان المجلس، من اتباع السياسات نفسها تحت شعارات «تحرير التجارة»، وحتّى هذه القوانين «غير العادلة» التي تفرضها المنظمات الدولية تدفع ثمنها الدول النامية، بينما تتهرب منها الدول الصناعية[٥٩].

---

(٥٨) *Financial Times*, 7/10/1991.

(٥٩) Stieglitz, *Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy*, p. 199.

الفصل العاشر

الاستثمارات والمساعدات

نظراً إلى محدودية الطاقة الاستيعابية التي ظلَت تعانيها بلدان المجلس، بسبب الندرة السكانية وندرة الموارد غير النفطية، لجأت هذه البلدان إلى إنشاء صناديق استثمارية، لاستثمار الفوائض النفطية، وإيجاد مصادر مساندة للصادرات النفطية. كما أنها أسست صناديق تنمية تهدف إلى تقديم القروض الميسّرة والمساعدات إلى جميع الدول المستحقة. وسنحاول أن نتكلم أولاً على الاستثمارات الخارجية، ثمّ ننتقل بعد ذلك إلى تقييم المساعدات التي قدمتها هذه البلدان في حدود ما تسمح به البيانات المتوفرة.

أولاً: الاستثمارات

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن أرصدة الصناديق الخليجية المستثمرة في الخارج قبل الأزمة المالية الحالية، كانت تقارب تريليون دولار في العام ٢٠٠٨، ويقدر لها أن تصل إلى ٣ تريليونات خلال خمسة أعوام على أقل تقدير[١]. وهذه الصناديق كانت لها بعض الإيجابيات، كاستيعاب الصدمات الاقتصادية الناتجة من انخفاض أسعار النفط وإيراداته، وساعدت في حالة الكويت على دفع نفقات التحرير وإعادة الإعمار، وجنّبت هذه الدول إلى فترة قريبة، التضخم الناتج من الارتفاع في القيمة الحقيقية للعملة المحلية، أو ما يعرف بظاهرة المرض الهولندي، ذلك لأنه لو لم يتم استثمار هذه الفوائض في

---

(١) *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2008), pp. 35-36.

الخارج، وتحويلها إلى العملات المحلية، ومن ثمّ إنفاقها محلياً، فإن ذلك كان سيؤدي إلى زيادة كبيرة في متوسط الأسعار، ويؤدي كذلك إلى رفع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، مما ينتج منه انخفاض في القدرة التنافسية للقطاع الصناعي للدولة. وهذا الأثر الأخير هو ما يعرف بالمرض الهولندي، لأنه أول ما شوهد في هولندا، عندما طورت قطاع الغاز الطبيعي لديها[(٢)]. ولكن هذه الصناديق لم تقم بالدور الجوهري المتوقع منها، وهو تحقيق تنمية فعلية في بلدان المجلس، وفي محيطها العربي، متمثلاً في تنويع مصادر إيرادات هذه البلدان، وتعميق تشابك اقتصادياتها، وتطوير قطاعاتها الفعلية، كالإنتاج الزراعي، والصناعي، والمعرفي، والارتقاء بمستوى دخل الفرد، والتأسيس لنهضة إقليمية تنتفع منها الأجيال القادمة.

فالأصول التي تراكمت في هذه الصناديق، وزادت إيراداتها السنوية في بعض الدول أحياناً على الإيرادات النفطية[(٣)]، انتفعت بها الدول الغربية أكثر من انتفاع الخليجيين والعرب منها، فهي لم تعالج البطالة المتزايده بين أبناء بلدان المجلس والوطن العربي، ولكنها ساعدت على إيجاد الوظائف للمضاربين في أسواق المال العالمية. وكثير من هذه الأرصدة أكلتها الحروب المتتالية في المنطقة، بل قد يكون تراكمها ووجودها محفزاً لشراء الأسلحة وتوتير المنطقة. والذي لم تحرقه الحروب من هذه الثروات النقدية، تآكل لأسباب أخرى، منها معدلات التضخم المرتفعة، وتراجع قيمة الدولار. فبحسب مورغان ستانلي، كلّما انخفضت قيمة الدولار بحوالى ١٠ بالمئة أمام العملات الرئيسيّة الأخرى، فإن بلدان الخليج النفطية تخسر حوالى ٥ بالمئة من القوة الشرائية لإيراداتها النفطية المقيَّمة بالدولار[(٤)]. أما انهيارات الأسواق المالية التي زادت وتيرتها في

(٢) أوّل ما شوهدت هذه الظاهرة في قطاع الغاز الهولندي، ومن هنا أُطلق عليها اسم المرض الهولندي. ومختصر معنى هذه الظاهرة هو أن ازدهار قطاع الغاز أو النفط أو أي قطاع أوّلي يؤدي إلى انكماش القطاع الصناعي الموجه للتصدير لأن الازدهار الذي يحصل في القطاع النفطي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، ممّا يقلّل من قدرة القطاع الصناعي الموجّه للتصدير على المنافسة الدولية، وهذا يعني انكماشه لأن الارتفاع في الأسعار الناتج من ازدهار القطاع النفطي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع غير المتاجر بها، وهذا يؤدي إلى انتقال الموارد إلى هذا القطاع، بينما قطاع التصدير الصناعي لا يستطيع زيادة أسعاره بسبب المنافسة الدوليّة، الأمر الذي يجعل الموارد تنتقل منه إلى بقية القطاعات. وبالتالي فعندما تحتفظ الدول بفوائضها في صناديق تستثمر أموالها في الخارج فإنها تجنب الاقتصاد النفطي ظاهرة المرض الهولندي.

(٣) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge Middle East Library; 24 (New York: Cambridge University Press, 1995), p. 104.

(٤) «Falling Dollars Puts Pressure on OPEC,» *Financial Times*, 23/7/2007.

العشرين عاماً الأخيرة، فهي من أكبر المخاطر التي تتعرض لها هذه الاستثمارات الخليجية. وآخر هذه الأزمات هي الأزمة المالية الحالية التي بدأت في قطاع العقارات الأمريكي، وانتشرت قطاعياً وجغرافياً، الأمر الذي قد يرشحها لأنَ تكون بحجم أزمة الكساد الكبير الذي حصل في الغرب في الثلاثينيّات، أو حتى أكبر من ذلك، لأن آثار هذه الأزمة السلبية ما زالت تتفاقم، ولا يبدو أن هناك حلاً سريعاً لها. وتقدر خسائر الصناديق السيادية منها حتّى الآن بحوالى ٤٠٠ مليار دولار أو أكثر. وتشير تقارير صندق النقد الدولي إلى أن خسائر هذه الصناديق قد تزيد على ٤٠ بالمئة[٥]، هذا غير تكاليف الإنقاذ التي يبدو أن هذه البلدان ستشارك فيها كذلك من غير أدنى عائد.

وقبل ذلك، يخبرنا مخزون ذاكرتنا أنَّ الاستثمارات العربية قد تعرّضت لخسائر تقدر بحوالى ٢٠ مليار دولار خلال أزمة أسواق المال في العام ١٩٨٧[٦]. وفي العام ١٩٩٢ تعرضت استثمارات أبو ظبي في المملكة المتحدة، والاستثمارات الكويتية في إسبانيا، لخسائر حادة. وقد قدرت خسائر الكويت التي قيل إنّها سرقت بحوالى ٤ مليارات دولار[٧]. وفوق هذا وذاك، ما يزال الخوف من تجميد هذه الأرصدة، بطريقة أو أخرى، أو الاستفادة منها في علاج الأزمات المالية المتتالية للنظم الغربية وارداً، وخاصة أن لهذا الأمر سوابق لم تتعلم منها حكومات المنطقة، وللأسف. وفي هذا الصدد، نتذكر كيف أنّه في بداية الأزمة المالية الحالية، شهدت أسهم مجموعة سيتي بنك انخفاضاً يزيد على ٨٠ بالمئة، بسبب المضاربات في الأدوات الاستثمارية ذات المخاطرة العالية، وكانت أسعار هذه الأسهم متجهة إلى ما هو أسوأ، كما يقول أحد الاقتصاديين الغربيين، لولا أن وزير الخزانة الأمريكي الأسبق روبرت روبن قد تحدّث مع بعض المسؤولين في دول الشرق الأوسط لضخّ المليارات من الدولارات لإنقاذ ما خلفه المقامرون من مدراء هذه المؤسسة. ونحن جميعاً نتذكر أن إمارة أبو ظبي كانت من بين مَنْ ضخّ ما لا يقل عن ١٢ مليار دولار لإنقاذ سيتي بنك خلال هذه الفترة[٨]. وإذا

---

(٥) *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2000), p. 11.

(٦) **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٨** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨)، ص ٤٠٣.

(٧) **الحياة**، ٤/٧/١٩٩٢، ص ٩.

(٨) Dean Baker, *Plunder and Blunder: The Rise and Fall of the Bubble Economy* (Sausalito, CA: Poli Point Press, 2009), p. 104.

عدنا بذاكرتنا إلى الوراء قليلاً، فإنه سيتضح لنا أن هذه الاستثمارات كانت دائماً عرضة للقرارات السياسية المجحفة في الدول الغربية. وجميعنا يتذكر كيف دفعت موجة التخصصية في المملكة المتحدة بمارغريت تاتشر إلى عرض أسهم الحكومة البريطانية في شركة BP للبيع خلال الفترة ما بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨٧، وقد استطاعت الحكومة الكويتية أن تشتري ما يقارب ٢١,٦ بالمئة من أسهم هذه الشركة، مستفيدة من الفرص الاستثمارية كغيرها. فماذا حصل بعد ذلك؟ لقد ثارت ثائرة الحكومة البريطانية، وكلّفت الهيئة المختصة بمنع الاحتكارات بدراسة الموضوع لإيجاد مخرج. وفعلاً، قررت هذه الهيئة أن النسبة التي أصبحت الكويت تملكها في شركة BP تهدد المصلحة القومية لبريطانيا، وأنها يجب ألا تزيد على ٩,٩ بالمئة، وهذا ما حصل فعلاً، حيث اضطرت الكويت إلى بيع النسبة الباقية إلى الشركة نفسها[٩].

باختصار، إن هذه الثروة الورقية لا تعتبر تنويعاً فعلياً جدّياً لمصادر الدخل، فهي لم توفر وظائف لأبناء الخليج أو الوطن العربي، كما ذكرنا، ولكنها توفر الوظائف في الاقتصاديات الغربية مقابل عائد منخفض جداً، وهي لم تنتج لأبناء المنطقة غذاء، ولا كساء، ولا سلاحاً يدافعون به عن أنفسهم وأراضيهم، وهي لم تنتج لهم وسائل اتصالات، أو مواصلات، أو شبكات طرق تعمّق ارتباطهم بمحيطهم العربي، وهي لم تنشئ مؤسسات علمية تخرج المهارات المتقدمة، وهي كذلك لم تؤسس مستشفيات حديثة ترفد الوطن العربي بحاجاته من الأطباء، وهي حتّى لا تدار فعلياً بمهارات وكفاءات من أبناء المنطقة، إلا في الحالات النادرة، وبالتالي فهي أقرب إلى حلقة من حلقات التبعية لأسواق المال العالمية[١٠]. ونحن لا نستغرب ذلك، لأن هذه المؤسسات لا تختلف كثيراً عن بقية المؤسسات في المجتمعات الخليجية التي تعتقد الأُسر الحاكمة أنها أملاك خاصة. فهذه الصناديق لا تخضع لرقابة مجتمعية، حيث إن أبناء هذه البلدان الخليجية، ليس لديهم أدنى المعلومات عن حجم الأصول الفعلية التي تديرها هذه الصناديق، وعن أنواع العملات والأدوات الاستثمارية التي وضعت بها هذه الأصول، ولا أحد يعلم عن التوزيع

(٩) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), p. 141.

(١٠) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, pp. 96-97.

الجغرافي لهذه الاستثمارات، كما أنّه لا توجد معلومات عن المؤسسات الوسيطة التي تستثمر هذه الأصول.

باختصار، إنّها تدار كما تدار بقية المؤسسات في البلدان الخليجية، فالسحب منها لا يخضع لقوانين واضحة ودقيقة، والقرارات المهمة بخصوصها لا تتّخذها مؤسسات تمثل إرادة ومصالح المجتمع بأكمله، كما أن نشاطاتها لا تتصف بالشفافية والوضوح، وبالتالي فهي أقرب إلى الأملاك العامة الأخرى التي حوّلتها الأسر الحاكمة إلى أملاك خاصة، كالمناصب، والأراضي، والجزر، والصحارى، في غياب رؤية تنموية مجتمعية، ورقابة شعبية واضحة. وهذا سلوك، لا يمكن أن ينتج منه ازدهار، أو استقرار، في هذه المنطقة في المستقبل[١١]، بل إن أحجام أرصدة هذه الصناديق التقديرية تؤكد ما ذهبنا إليه سابقاً من أن هذه الحكومات الخليجية لا تربط إنتاجها النفطي بما فيه خدمة لمصالح شعوبها، وإلا لماذا هذه الفوائض، والأخطار المتعددة التي تتعرّض لها؟ ولماذا لا يبقى النفط في باطن الأرض بدل تحويله إلى أرصدة ورقية لا ينتفع منها إلا المضاربون، والمستهلكون، والمنتفعون معهم من داخل هذه البلدان، كما هو حال الإنفاق على التسلح، وتنتهي بعد ذلك بخسائر خيالية؟ إنَّ عدم جدوى هذه الاستثمارات بأشكالها الحالية يؤكّده الغربيون أنفسهم الذين لا يخفون قناعتهم بأن أفضل وجوه استخدام هذه الأرصدة يتمثل في استثمارها في مشروعات حقيقية، وإن كانوا يفضلون أن تكون هذه المشروعات في بلدانهم، طبعاً، كما رأينا سابقاً في الصناعة النفطية. فبالإضافة إلى العائد المنخفض الذي تحققه هذه الأرصدة، فإن مديونية الولايات المتحدة المتزايدة وما تعنيه من احتمال انخفاض قيمة الدولار في المستقبل تشير إلى إمكانية تعرّض هذه الأرصدة إلى مزيد من الخسائر في الأعوام القادمة[١٢]. وما كنا كذلك لنعترض على تراكم هذه الأرصدة لو أنّ هذه الحكومات أثبتت استقلالية قرارها، وشرعت في تنفيذ مشروع مارشال عربي، يحول المحيط العربي إلى حزام اقتصادي مزدهر، وإلى محيط أمني واقٍ، يبعد عن بلدان المجلس

---

(١١) Macartan Humphreys and Martin E. Sandbu, «The Political Economy of Natural Resources,» in: Macartan Humphreys, Jeffrey D. Sachs and Joseph E. Stiglitz, eds., *Escaping the Resource Curse*, Initiative for Policy Dialogue at Columbia (New York: Columbia University Press, 2007), pp. 194-197.

(١٢) Stephen S. Cohen and J. Bradford De Long, *The End of Influence: What Happens when other Countries Have the Money* (New York: Basic Books, 2010), pp. 79-80.

النزاعات الإقليمية المدمّرة، وما يأتي معها من غزو خارجي، كما نرى هذه الأيام في العراق، وأفغانستان، وقبلهما، طبعاً فلسطين الحبيبة والعزيزة على نفوسنا. وهل يمكننا أن نتحدث بعد ذلك عن تنمية مستدامة، أو أمن في هذه المنطقة؟

لهذه الأسباب وغيرها، فإننا لا نعوّل كثيراً على هذه الأرصدة في ظلّ واقعها الحالي كبديل أو حتّى كرديف للنفط، بل إننا نعتقد بضرورة إحداث تغيير جذري في الاستراتيجيا المتبعة في استثمار هذه الأرصدة، وذلك من خلال التحول من الاستثمارات النقدية إلى استثمارات فعلية في مشروعات زراعية، وصناعية، ومعرفية، وتجارية، ومن الاستثمار في الغرب إلى الاستثمار في المحيطين العربي والإسلامي، ثمّ الآسيوي، ومن الاستثمارات المتكتم عليها، كالحسابات الخاصة والسرية، إلى تقديم كشوفات واضحة بهذه الأرصدة وواقعها إلى المالكين الأصليين، وهم أبناء المنطقة ومن يحيط بهم من شعوب عربية وإسلامية أو ممثليهم، للتأكد من أن القرارات المتعلّقة بهذه الأرصدة، تتخذ من قبل هيئات تمثل جميع شرائح المجتمعات الخليجية[١٣]. وقد تكون هناك عبر مفيدة من تجربة الصندوق السيادي النرويجي في شفافيته وأدواته الاستثمارية وتوزيع محافظه الجغرافي، ومن حيث العملات وغيرها من القضايا المتعلّقة بهذا النوع من الصناديق.

ثانياً: المساعدات

لقد قدمت حكومات مجلس التعاون، خاصة السعودية والإمارات والكويت، كثيراً من المساعدت الرسمية إلى بقية الدول النامية، وكانت هذه المساعدات تحكمها اعتبارات إنسانية وتنموية، ولا شكّ أمنية. وقد تنوّعت هذه المساعدت عبر السنين من حيث حجمها، وتطورها، ومكوّناتها، وتوزيعها الجغرافي. وسنحاول في ما يلي التكلم على هذه الأبعاد بقدر ما تسمح بذلك البيانات المتوفرة، وبشيء من الاختصار كذلك. والمقصود بالمساعدات الرسمية تلك المساعدات التي تقدّم من قبل الحكومات المانحة إلى الدول النامية لتنفيذ مشروعات تنموية، ويكون جزء من هذه المساعدات، لا يقلّ عادة عن ٢٥ بالمئة من قيمتها، على صورة منح.

---

(١٣) يوسف خليفة اليوسف، «عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ٧٠ (تموز/ يوليو ١٩٩٣)، ص ٩٦.

١ ـ حجم وتطور المساعدات

تمثل مساعدات ثلاثة بلدان خليجية، هي السعودية والكويت والإمارات، أكثر من ٩٠ بالمئة من حجم المساعدات الرسمية العربية التي تمّ تقديمها خلال الأربعين عاماً الماضية. وعلى الرغم من أن هذه المساعدات قد تأثرت في حجمها بتغيّرات أسعار النفط وإيراداته، وهذا دليل آخر على استمرار اعتماد هذه البلدان على النفط، الا أنَّ القيم المطلقة لهذه المساعدات، ونسبتها إلى الناتج القومي لهذه البلدان، ظلت الأعلى بين بقية دول العالم، كما تشير إلى ذلك بيانات البنك الدولي. فخلال الفترة ما بين العامين ١٩٧٣ و٢٠٠٨ تشير التقديرات إلى أن المساعدات الرسمية التي قدمتها الحكومات الثلاث كانت حوالى ٢٧٢ مليار دولار بأسعار العام ٢٠٠٧، وكانت هذه المساعدات تمثل في المتوسط حوالى ١,٢ بالمئة من ناتجها القومي، وهي نسبة تفوق ما اقترحت الأمم المتحدة تقديمه من قبل الدول الغنية ولم تلتزم به، وهي نسبة ٠,٧ بالمئة من الناتج القومي، بل إن هذه النسبة كانت قد وصلت إلى ما يزيد على ١٢ بالمئة من الناتج القومي للإمارات، وحوالى ٨,٥ بالمئة من الناتج القومي لِكُلّ من السعودية والكويت في العام ١٩٧٣ في بداية الطفرة النفطية، ثمّ انخفضت بعد ذلك مع تراجع أسعار النفط في الثمانينيات، وعادت وارتفعت منذ بداية الألفية الثالثة[١٤]. هذا يعني أن نسبة المساعدات إلى الناتج القومي لهذه البلدان الثلاثة ظلت أعلى من تلك التي في الدول الصناعية الغنية، حتّى في الفترات التي تراجعت فيها، خاصة عندما تراجعت أسعار النفط، وعندما كانت هناك ضرورة لزيادة النفقات المتعلّقة بالأمن والدفاع، وبإعادة الإعمار خلال فترات الحروب التي عاشتها المنطقة[١٥].

وقد تصدّرت السعودية جميع البلدان العربية في حجم المساعدات الرسمية، حيث بلغ نصيبها من إجمالي هذه المساعدات خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ٢٠٠٨) حوالى ١٧٢,٩ مليار دولار، أو حوالى ٦٣,٦ بالمئة، أغلبها قدمت بشروط ميسّرة. وتأتي الكويت في المرتبة الثانية من حيث حجم المساعدات، ويقدر حجم هذه المساعدات خلال الفترة المذكورة بحوالى ٤٤,٣ مليار دولار

---

(١٤) *Arab Development Assistance: Four Decades of Cooperation* (Washington, DC: World Bank, 2010), p. 5.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٧.

أو ١٦,٣ بالمئة من إجمالي المساعدات العربية الرسمية. أما ثالث البلدان العربية من حيث حجم المساعدات، فهو الإمارات التي كان حجم مساعداتها المقدمة يساوي ٣١,٤ مليار دولار بأسعار العام ٢٠٠٧ أو ١١,٥ بالمئة من إجمالي المساعدات العربية الرسمية. وقد تمّ تقديم أكثر من ٨٩ بالمئة من مساعدات هذه البلدان بصفة ثنائية، أي بين الدولة المقدمة لهذه المساعدات والبلد المستقبل لها، أو عن طريق وزارات المالية، بينما تمّ تقديم ما تبقى عن طريق مؤسسات محلية وإقليمية وعالمية[١٦].

وفي ما يتعلق بتوزيع هذه المساعدات بين الهبات والقروض الميسّرة، فالبيانات المتوفرة تشير إلى أن نصيب الهبات مقارنة بالقروض الميسّرة كان في تراجع. فخلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) كانت نسبة ٧٠ بالمئة من هذه المساعدات العربية الرسمية على شكل هبات، بينما كانت القروض الميسّرة تساوي ٣٠ بالمئة. أما خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨)، فقد تراجع نصيب الهبات إلى ٣٦ بالمئة في مقابل زيادة نسبة القروض الميسّرة إلى ٦٤ بالمئة[١٧].

٢ ـ التوزيع الجغرافي والقطاعي

تنوّعت المساعدت الرسمية الخليجية عبر الأعوام من حيث توزيعها الجغرافي وتوزيعها القطاعي. فتوزيعها الجغرافي امتد عبر كثير من البلدان، كسورية والأردن وفلسطين والسودان والسنغال وبنغلاديش وكمبوديا وباكستان، وحتّى في أوروبا وأمريكا اللاتينية، وقد كانت أهم عشرة بلدان متلقية لهذه المساعدات بلداناً عربية. فعلى سبيل المثال، كانت هذه المساعدات تمثل أكثر من ٧٠ بالمئة من إجمالي المساعدات الرسمية التي تتلقاها سورية والبحرين وعُمان، ولكن هذه النسبة تراجعت بالنسبة إلى سورية من أكثر من ٩٠ بالمئة في السبعينيات إلى أقل من ٢٠ بالمئة في الحقبة الأخيرة. وفي المغرب والأردن ولبنان واليمن، كانت هذه المساعدات تتفاوت ما بين ٢٠ بالمئة و٤٠ بالمئة من إجمالي المساعدات الرسمية المقدمة إلى هذه البلدان. وفي السلطة الفلسطينية، في الضفة الغربية، وفي بلدان كمصر وتركيا والسودان والصومال، كان نصيب

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.

(١٧) Espen Villanger, «Arab Foreign Aid: Disbursement Patterns, Aid Policies and Motives,» CMI (2007), <http://www.cmi.no/publications/publication/?2615=arab-foreign-aid-disbursement-pattern>.

المساعدات الرسمية الخليجية يتفاوت ما بين ١٠ بالمئة و٢٠ بالمئة من إجمالي المساعدات التي وفدت إلى هذه البلدان[١٨]. وكانت هذه المساعدات تتركّز في السبعينيات، وفي بداية الثمانينيّات، في تطوير مشروعات البنية الأساسية، وفي دفع تكاليف الواردات النفطية، ثمّ توسع نطاقها بعد ذلك إلى دعم القطاع الزراعي، وإدارة الموارد الطبيعية، وتنمية المشروعات الاجتماعية، وتخفيف الديون، وبناء القدرة الإنتاجية، وعلاج الأزمات الطارئة[١٩].

٣ ـ الدوافع والفعالية

يرى البعض أن دوافع المساعدات العربية الرسمية، سواء الثنائية منها أو التي تمّ تقديمها عن طريق المنظمات الإقليمية والعالمية، تتمثل في كون أغلب البلدان العربية والإسلامية الفقيرة لا تتلقى مساعدات من مصادر أخرى. ويرى البعض الآخر أن هذه المساعدات هي تعبير عن تضامن العرب مع إخوانهم العرب والمسلمين. وهناك من يرى كذلك أنَّ البلدان الخليجية بلدان ضعيفة أمنياً في منطقة مليئة بالقلاقل والحروب، وبالتالي فإن هذه المساعدات تساعد على كسب الأصدقاء وتحقيق شيء من الأمن[٢٠]. وبغضّ النظر عن درجة أهمية كلّ من الدوافع السابقة للمساعدات الخارجية العربية، فإنَّ ما يهمنا هنا هو مدى استفادة غالبية الشعوب العربية والإسلامية من المساعدات التي قدمت لها، وإن كان من الصعب قياس هذا الأمر بشيء من الدقة، إلا أننا نستطيع أن نستشف أثر هذه المساعدات من خلال الموقف الذي اتخذته البلدان والشعوب العربية خلال غزو العراق للكويت في العام ١٩٩٠. فعلى الرغم من أن بلدان الخليج، كما ذكرنا سابقاً، قدمت مساعدات كبيرة وغير مسبوقة بالمعايير الدولية، إلا أنَّ غالبية الشعوب العربية لم تقف إلى جانب الكويت، إن لم نقل أنّها كانت مؤيدة للنظام العراقي في غزوه للكويت، وكذلك كان الحال مع حوالى ثماني حكومات عربية، كما يشير كثير من المصادر[٢١]. فهل يمكننا اتهام هذه الشعوب بنكران الجميل أم أن هناك أسباباً أخرى؟ وإذا كانت هذه المساعدات بهذه الأحجام الضخمة حتّى بالمعايير الدولية، فلماذا ما زالت بلدان عربية

---

(١٨) *Arab Development Assistance: Four Decades of Cooperation*, pp. 13-14.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

(٢٠) Villanger, Ibid., pp. 17-22.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٧.

كالسودان واليمن والصومال واليمن وفلسطين وجيبوتي وجزر القمر تعاني معدلات فقر تزيد على ٣٠ بالمئة، بحسب آخر البيانات الصادرة من صندوق النقد العربي[٢٢]؟

في اعتقادنا أنَّ الخلل هو في الكيفية التي كانت الحكومات الخليجية تقدّم بها المساعدات إلى البلدان الأخرى، أي جدوى هذه المساعدات. فهي لم تقدّمها بصورة ممأسسة، وشفافة، وواضحة الأهداف، وموجهة إلى خدمة شعوب المنطقة، إنّما كانت تقدّم إلى حكومات غالبيتها مستبدة، ولا تخضع لأية مساءلة شعبية. وكانت هذه المساعدات تقدّم من وزارات المالية، وتكتنفها السرية التي تثير كثيراً من الشكوك حول الغاية منها، كما تبيّن كثير من المصادر[٢٣].

لذلك، لم تتحول هذه المساعدات إلى مشروعات فعلية يراها المواطن العادي مجسّدة في مدارس ومستشفيات وجسور ووظائف، ذلك لأن أغلبها ذهب إلى الجيوب الخاصة، مع بعض الاستثناءات التي لا تنفي القاعدة. لذلك، فإن أغلب الأدبيات التنموية تشير إلى أن فعالية المساعدات في تحقيق أهدافها التنموية تتطلب توفر بيئة مساءلة ومحاسَبة للنظم السياسية التي تتسلم هذه المساعدات، كما أنها تتطلب توفر برامج تنموية واضحة يتم توجيه المساعدات إليها. وقد بدأت الدول الأفريقية في السنوات الأخيرة إدراك هاتين المعضلتين، وبدأت التعامل معها لرفع كفاءة استخدامها لهذه المساعدات[٢٤].

(٢٢) جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٩)، ص ٢٥ - ٢٦.

(٢٣) Villanger, Ibid., pp. 12-13.

(٢٤) Jagdish Bhagwati, «The Problem with Foreign Aid,» *Foreign Affairs* (January-February 2010), pp. 120-125.

الفصل الحادي عشر

صور من هدر الموارد

لقد أدّت الطفرة النفطية، وما تمخّض عنها من إيرادات فلكية في بلدان المجلس، تزامناً مع غياب الرقابة الشعبية على الإنفاق الحكومي، إلى كثير من الهدر والفساد في أجهزة هذه البلدان، الذي يفسر جزئياً الإخفاق التنموي الذي تكلمنا عليه سابقاً، وقد أخذ هذا الهدر عدة صور نتكلم في ما يلي على أهمها.

أولاً: تضخم الجهاز الإداري

لقد انعكست عدم الشرعية التي تعانيها حكومات المجلس على تأسيسها لأجهزتها الإدارية، سواء تعلق ذلك بأهداف هذه الأجهزة، أو بمعايير التوظيف فيها، أو بحجم الموارد التي ترصد لها، أو بدرجة الشفافية التي تعمل في ظلها. فالمتأمل لهذه الأجهزة الإدارية يتضح له أنّها أسست لتكون وسيلة من وسائل السيطرة على المجتمع، حتّى تظل الأسر الحاكمة هي التي ترسم مسارات هذه المجتمعات، الأمر الذي أفقد العاملين فيها، كما تقول إحدى المؤسسات الغربية، الروح الوطنية، وجعلهم يستغربون مفهوم الملكية أو الثروة العامة[1]. فهذه الأجهزة الإدارية، كما أشرنا في كلامنا على المؤسسات، يترأس غالبيتها أبناء الأسر الحاكمة الذين قد لا يكونون الأكفأ لإدارة هذه المؤسسات، وبالتالي فإن التوظيف في هذه الإدارات لم يرتكز على معايير الكفاءة والأمانة والخبرة والمهارات، المعمول بها في الدول

(١) Thomas W. Lippman, *Inside the Mirage: America's Fragile Partnership with Saudi Arabia* (Boulder, CO: West View Press, 2004), p. 144.

الحديثة، وإنّما يتم التوظيف فيها على أساس البعد والقرب من أجندة الحكومات، ويتم توسيع هذا الجهاز من أجل هيمنة الحكومة على القطاع الخاص، ويتم التوسع في نفقات هذه الأجهزة، حتّى لو كانت هناك مجالات أكثر أهمية يمكن أن تستخدم فيها هذه الموارد. وقد أشار إلى هذه الإشكالية أحد الباحثين الغربيين بقوله: «إنَّ هشاشة وعدم منطقية الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط، تجعل معالجة المشاكل الهيكيلة للاقتصاديات العربية، والنظم التعليمية، وإيجاد سبل مقبولة لإحداث التحولات الاجتماعية والثقافية، مسألة صعبة، إذا لم تكن مستحيلة»[٢].

وقد ساعدت الإيرادات النفطية على تضخم الجهاز الإداري الحكومي، وأصبحت الوظائف المختلفة في القطاع الحكومي، والخدمات المتنوعة، كالخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والأجهزة الأمنية والدفاع والمجالس المعيّنة، أو تلك المنتخبة والمقيّدة وغيرها، تدفع ميزانياتها الدولة، أي أن هذه الأجهزة الإدارية أصبحت إحدى الأدوات التي استخدمتها هذه الحكومات لإحكام قبضتها على مفاصل هذه المجتمعات، سواء كان ذلك عطاء أو منعاً[٣]. فما الذي حصل لهذه الأجهزة التي أنشئت بهذا التصوّر؟ لقد بدأت بتأمين الوظائف لِكُلّ الخريجين، فحدث اختلال في اختيار الطلبة للتخصّصات، وحدث اختلال في أداء الطلبة في الجامعات، فأصبح هناك فائض في بعض التخصّصات الأدبية، وعجز في التخصّصات العلمية، وقد نتج من هذا الاختلال توظيف لا يقوم على التخصّص والكفاءة والحاجة، بل اتصف هذا التوظيف بتقديم أهل الولاء على أهل الكفاءة، فازداد وضع الجهاز الإداري سوءاً، وارتفعت نسب البطالة المقنّعة، لتتبعها لاحقاً البطالة السافرة[٤]. ولم تتوقف الحلقة المفرغة هنا، وإنّما أصبح هؤلاء الموظفون الذين لم يتخرجوا في التخصّصات المطلوبة، ولم يتم توظيفهم على أسس الكفاءة والخبرة، يأتون إلى أعمالهم متأخرين، ويقدمون القليل من الجهد، ويخرجون من أعمالهم قبل نهاية

---

(٢) Kenneth M. Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East* (New York: Random House, 2008), p. 102.

(٣) F. Gregory Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994), p. 43.

(٤) Jahangir Amuzegar, *Managing the Oil Wealth: OPEC's Windfalls and Pitfalls* (London: I.B. Tauris, 2001), pp. 170-171.

الدوام، ويكثرون من الإجازات، وينشغلون بأعمال إضافية، كالمضاربات في أسواق المال(٥). وفي ظلّ غياب الشفافية والمساءلة، أصبح كثير من العاملين في هذه المؤسسات يستخدمون مسؤولياتهم لخدمة أنفسهم، أو انتماءاتهم الإقليمية أو الإثنية، مما أوجد مرتعاً للفساد والمحسوبية والروتين(٦).

وقد امتدت الآثار السلبية لهذه الأجهزة المسيّسة لتصل إلى كلّ من النظام التعليمي والقطاع الخاص. أما النظام التعليمي، وبسبب ضياع معايير التوظيف في الأجهزة الحكومية، وعدم تقييم أداء العاملين فيه، فقد استمر في تخريج المستوى نفسه من الخريجين، كما تأثر القطاع الخاص، إذ ظلّ محروماً من العمالة المواطنة، خاصة ذات الإنتاجية العالية منها، لأن أغلب هذه الطاقات ظلت مكدّسة في القطاع العام، ولكنها تعاني في الوقت نفسه البطالة المقنّعة وانخفاض الإنتاجية(٧). وقد بدأت تظهر آثار هذا التوسع غير المبرّر في القطاع العام على موازنات هذه البلدان، حيثُ إنَّ هذه الموازنات بدأت تعاني عجزاً كلّما تراجعت أسعار النفط وإيراداته، في الوقت الذي استمرت فيه الأجهزة الإدارية غير الكفوءة في التوسع. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، أدركت الحكومات الخليجية أنّها لن تستطيع الاستمرار في الحفاظ على هذا النمو التضخمي في أجهزتها الإدارية، فبدأت تنقض غزلها، مبتدئة بعدم تأمين الوظائف للخريجين، وبتخفيض معدلات التوظيف، ومعها تمّ تقليص النفقات الحكومية، وحصل بعض التخصيص المشوّه لبعض المؤسسات العامة الذي استفاد منه المتنفّذون. وفي بعض هذه البلدان تمّ تجميد رواتب الموظفين، فتراجعت قوتها الشرائية، وقد أدّت هذه الإجراءات إلى ظهور نسب متزايدة من البطالة بين الخريجين الذين لم يعُد القطاع العام قادراً على استيعابهم، في الوقت الذي يرفضهم فيه القطاع الخاص بسبب ضعف تأهيلهم وارتفاع أجورهم مقارنة بالعمالة الوافدة(٨).

هذا الجهاز الإداري المترهل، أصبح كذلك مرتعاً للكسب والفساد، أي أنَّ الحكومات استطاعت أن تجعل من هذا الجهاز الإداري الذي يتصف في كثير

---

(٥) Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East*, pp. 102-106.

(٦) Steffen Hertog, *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia* (Ithaca, CA; London: Cornell University Press, 2010), p. 74.

(٧) Pollack, Ibid., p. 107.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

من الأحيان بالمحسوبية والفساد، حزاماً واقياً لها ولممارساتها غير الشرعية[٩].

ثانياً: مخصّصات الأُسر الحاكمة

تقتطع جميع الأسر الحاكمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي نسباً من أموال هذه البلدان لنفسها، وتتفاوت هذه النسب، التي تعتبر في نظرنا عملية استحواذ غير شرعي وغير مبرّر على ثروات الشعوب، من فترة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر، وحتّى من إمارة إلى أخرى، كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة، مثلاً. فبعض هذه الأسر تستحوذ على مبالغ مقطوعة من هذه الثروة وتعلن ذلك للمجتمع، كما هو الحال في الكويت مثلاً، حيث تصل مخصّصات أسرة آل الصباح التي حدّدها مجلس الأمة الكويتي إلى ٥٠ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل ١٧٣ مليون دولار أمريكي[١٠]، من غير إعطاء مبرّرات مقنعة لماذا اقتطعت هذه الثروة، وهل هي حقّ مكتسب وله مبرّر شرعي، أو أخلاقي، أو منطقي؟ أم أنّها عملية استحواذ على الثروة من منطلق القوة والسيطرة على الحكم؟ أما في بقية البلدان، كالإمارات، وقطر، والسعودية، وعُمان، والبحرين، فإن هذا الاقتطاع يأخذ صوراً أسوأ، حيث إنّ شعوب هذه البلدان تُنهب ثرواتها من غير علمها، حتّى إنه ليست هناك حدود، ولا ضوابط، على عملية النهب هذه التي تصل في بعض هذه البلدان والإمارات إلى استباحة تامة لثروات المجتمع من غير حسيب، ولا رقيب.

ففي بداية السبعينيات، يقدر الباحث الخليجي علي الكواري أن النسب التي كانت الأسر الحاكمة تقتطعها من موازنات هذه البلدان كانت على النحو التالي: أبو ظبي ٢٥,٧ بالمئة، والبحرين ٢٩,٣ بالمئة، وقطر ٣٢,٨ بالمئة، والكويت ٢,٦ بالمئة، والسعودية ١٢,٠ بالمئة[١١]. ويؤكّد الدبلوماسي الأمريكي السابق في السعودية، باركر هارت، أنّه عندما تولى فيصل رئاسة الوزارة

---

(٩) Hertog, Ibid, pp. 16-18.

(١٠) Paul Salem, «Kuwait: Politics in a Participatory Emirate,» in: Marina Ottaway and Julia Choucaire-Vizoso, eds., *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008), p. 220.

(١١) Ali Khalifa Al-Kuwari, *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development* (Epping, UK: Bowker in Association with the Center for Middle Eastern and Islamic Studies of the University of Durham, 1978).

السعودية في بداية الستينيات، وجد أن الأسرة الحاكمة كانت تقتطع نسبة ٦٠ بالمئة من إيرادات النفط لنفقاتها الخاصة (١٢)، بل إن هناك من يعتقد أن النسب الحقيقية هي أكثر بكثير من النسب المذكورة أعلاه (١٣). ويشير كلّ من بيتر ولسون ودوغلاس غراهام إلى أن الأمراء السعوديين كانوا يتقاضون في بداية الثمانينيّات رواتب تتفاوت ما بين ٥٠ ألف دولار و٢٠٠ ألف دولار في العام، إضافة إلى العمولات التجارية، وبيع النفط بصورة غير رسمية. فعلى سبيل المثال، كان أحد أبناء عبد العزيز آل سعود، كما تشير هذه المصادر، يتسلم في الثمانينيات ما يعادل نصف مليون برميل نفط في اليوم. إضافة إلى ذلك، يحصل أبناء هذه الأسر على أراض شاسعة يقومون بإعادة بيعها إلى الحكومة لتستخدمها في الطرقات، والمباني والمرافق الأخرى (١٤).

وفي السياق نفسه، يذكر سعيد أبو ريش أن بعض الأمراء السعوديين الذين يتقلدون وظائف رئيسيّة كانوا يحصلون على ما يقارب ١٠٠ مليون دولار في العام (١٥). ويؤكّد كلّ من دانيال بايمن وجيرالد غرين حجم العبء الذي تتحمله السعودية في ما يتعلق بمخصّصات الأسرة الحاكمة، وذلك بقولهم إن العشرين ألف أمير وأميرة في السعودية يقتطعون من ميزانية الدولة مرتبات شهرية تتفاوت بين آلاف وملايين الدولارات الأمريكية (١٦). ويشير باحث غربي في بداية الألفية الثالثة إلى أن ما يدفع إلى الأمراء السعوديين ورؤساء القبائل المتحالفين معهم يصل إلى ما بين ١٥ بالمئة و٢٠ بالمئة من ميزانية الدولة (١٧).

وفي دراسة حديثة قام بها علي الكواري متعلقة بتقدير الفجوة بين قيمة

---

(١٢) Lippman, *Inside the Mirage: America's Fragile Partnership with Saudi Arabia*, p. 105.

(١٣) Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, SUNY Series in Middle Eastern Studies (New York: State University of New York Press, 1999), p. 31.

(١٤) Peter W. Wilson and Douglas F. Graham, *Saudi Arabia: The Coming Storm* (New York: M. E. Sharpe, 1994), p. 20.

(١٥) Said K. Aburish, *The Rise, Corruption, and Coming Fall of the House of Saud* (London: Bloomsbury Publishing Ltd., 1994), p. 68.

(١٦) Daniel L. Byman and Jerrold D. Green, *Political Violence and Stability in the in the States of the Northern Persian Gulf* (Santa Monica, CA: Rand, 1999), p. 16.

(١٧) Alain Gresh, «The World Invades Saudi Arabia,» *Le Monde diplomatique* (April 2000), (*Guardian Weekly Supplement*), pp. 4-5.

صادرات أربعة من بلدان المجلس من النفط الخام والغاز، وما يتم إدراجه في الموازنات العامة، اتضح له أن المبالغ التي لا تدرج في الموازنات العامه، هي مبالغ بالمليارات، وأن مؤشر الثروة المفقوده، أو نسبة الأموال المفقودة، إلى إجمالي قيمة الصادرات، أو ما يمكن أن يسمّى بـ «مؤشر النهب» هو مرتفع. فعلى سبيل المثال، كانت هذه الأموال الضائعه أو المنهوبة تصل في السعودية في العام ٢٠٠٧ إلى ٥٦,٤ مليار دولار، أو ٢٧,٤ بالمئة من قيمة صادرات النفط والغاز. وفي بقية بلدان المجلس التي توفرت عنها بيانات، كانت هذه الأرقام على النحو التالي: الإمارات ١٤,٦ مليار أو ١٧,٣ بالمئة، قطر ٢٠,٥ مليار أو ٥٠,٤ بالمئة، والكويت سالب ٥,١ مليار أو سالب ٨,٥ بالمئة. ويفسّر علي الكواري الأرقام السالبة في حالة الكويت بأنها تشير إلى أن ما تمّ إدراجه في الميزانية العامة من إيرادات النفط زاد على قيمة الصادرات بحوالى ٨,٥ بالمئة، وذلك بسبب إضافة نصيب الميزانية العامة من قيمة الاستهلاك المحلي من النفط والغاز الطبيعي إلى نصيب الميزانية العامة من قيمة الصادرات [١٨].

إن هذه الأموال التي أصبحت تقتطعها الأسر الحاكمة في الخليج بصورة مباشرة من ثروات شعوب المنطقة وغيرها من الامتيازات، جعلت هذه الأسر تتحول من كونها أُسراً متساوية في الحقوق والواجبات مع بقية الأسر، كما كان في السابق، إلى أُسر تسعى إلى تأصيل امتيازات خاصة ينفر منها الطبع السوي. ولا شكّ أن هذا السلوك أدّى، وسيؤدي، إلى مزيد من التآكل في مصداقية هذه الأسر بين بقية شرائح المجتمع في الأعوام القادمة، كما يشير كثير من المراقبين [١٩].

وبما أننا نكتب لأجيال قد يخلط بعضها بين هذا التعدّي الذي تمارسه الحكومات الخليجية على ثروات المجتمع، وتراثنا الإسلامي الأصيل، خاصة في دولة كالسعودية، ظلّ النظام فيها يدّعي أن شرعيته مستمدة من ثوابت الإسلام، لا بُدَّ لنا من أن نختم كلامنا حول مخصّصات الأسر الحاكمة بالاستشهاد ببعض الأمثلة من سيرة الخلفاء الراشدين، الذين يمثلون النموذج

---

(١٨) علي خليفة الكواري، «الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٦٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٩)، ص ٣٧ ـ ٤٠.

(١٩) Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*, pp. 74-75.

الإسلامي في أجمل صوره وأتمها في تعاملهم مع المال العام، لنرى الفجوة الواسعة بين إدارتهم لموارد المجتمع المسلم، وإدارة الحكومات الخليجية الحالية، ونترك بعد ذلك للقارئ حرية الحكم بنفسه. ففي رواية: «لما ولي أبو بكر قال أصحاب رسول الله (ﷺ): «أفرضوا لخليفة رسول الله ما يغنيه، قالوا: نعم، برداه (أي لباسه) إذا أخلقهما وضعهما وأخذ مثلهما، وظهره (أي دابته) إذا سافر، ونفقته على أهله كما ينفق قبل أن يستخلف. قال أبو بكر رضيت»[٢٠]. وفي رواية أخرى: «لما مرض أبو بكر مرضه الذي مات فيه، قال: انظروا ما زاد في مالي منذ دخلت الإمارة فابعثوا به إلى الخليفة من بعدي»[٢١]. وفي رواية حول عمر الفاروق (رضي الله عنه): «جمع عمر الناس فقال لهم: لقد شغلتموني بأمركم، فماذا ترون أنّه يحلّ لي من هذا المال؟ فقال علي (رضي الله عنه): ما أصلحك وأصلح عيالك بالمعروف، ليس لك من هذا المال غيره. فقال القوم: القول ما قال علي»[٢٢].

ويروى كذلك أن عمر (رضي الله عنه) كان يحلف على أيمان ثلاث قائلاً: «والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد، وما أنا بأحق به من أحد، والله ما من أحد من المسلمين إلا وله في هذا المال نصيب. والله لئن بقيت لهم ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو يرعى مكانه»[٢٣]. وكان يقول: «هل تدرون ما مثلي ومثلكم؟ مثلي ومثلكم قوم سافروا فدفعوا نفقاتهم إلى رجل منهم، فقالوا له: أنفق علينا، فهل يحلّ له أن يستأثر منها بشيء؟ قالوا: لا يا أمير المؤمنين. قال: فكذلك مثلي ومثلكم»[٢٤]. ولما ثارت الفتنة في عهد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) واتهمه أصحابها بمحاباة أهل بيته من بيت مال المسلمين، ردّ عليهم قائلاً: «إنّي لا استحل أموال المسلمين لنفسي، ولا لأحد

---

(٢٠) أبو عبد الله محمد بن منيع بن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج ٣، ص ١٣٧ بإسناد صحيح عن حميد بن هلال.

(٢١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٤٣ بإسناد صحيح على **شرط الشيخين**.

(٢٢) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج ٢، ص ٤٥٢ من رواية المؤرخ سيف بن عمر عن محمّد بن إسحاق بإسناد على **شرط الشيخين**.

(٢٣) رواه أحمد، ج ١، ص ٤٢ وقال أحمد شاكر: (إسناده صحيح)، وأبو داود، حديث رقم (٢٩٥٠).

(٢٤) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج ٣، ص ٢٠٩ بإسناد صحيح، وأبو عبيد القاسم الهروي بن سلام، **الأموال**، ص ٢٨١.

من الناس، وما قدم علي إلا الأخماس، ولا يحلّ لي منها شيء، فولي المسلمون وضعها في أهلها دوني»[٢٥]. وقبل مبايعته للخلافة قال علي (رضي الله عنه): «ألا وأنّه ليس لي أمر دونكم، إلا أن مفاتيح ما لكم معي، ألا وأنّه ليس لي أن آخذ منه درهماً دونكم، أرضيتم؟ قالوا: نعم، قال: اللهم فأشهد. فبايعهم على ذلك»[٢٦]. أما معاوية بن سفيان، فقال في أحد خطبه: «إن في بيت المال فضلاً عن أعطياتكم، وأنا قاسم بينكم ذلك، فإنه ليس بمالنا، إنّما هو فيء الله الذي أفاء عليكم»[٢٧].

لذلك، فإن هذه البلدان التي تنعدم فيها المساءلة، وتغيب فيها الشفافية، ويتعدّى فيها صانعو القرار على ثروة المجتمع، ليس مستغرباً أن تكون مرتعاً للفساد بأشكاله، وهذا ما يتضح من الجدول الرقم (١١ ـ ١) الذي تظهر فيه قيم مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية، علماً أن حجم الفساد الذي تكشفه هذه المنظمة لا يتعدّى ما يشاهده ويقرأه ممثلوها، الأمر الذي يجعل مهمتها صعبة في بلدان تغيب فيها الشفافية كبلدان المجلس، وهذا يعني أنّ حجم الفساد الفعلي هو أكبر مما يظهر في الأرقام الواردة في الجدول.

الجدول الرقم (١١ ـ ١)
مؤشر الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	٢٠٠٦	الترتيب	٢٠٠٨	الترتيب
قطر	٦,٠	٣٢	٦,٥	٢٨
الإمارات	٥,٧	٣٦	٥,٩	٣٥
البحرين	٥,٠	٤٦	٥,٤	٤٣
عمان	٤,٧	٥٥	٥,٥	٤٢
الكويت	٤,٣	٦٠	٤,٣	٦٦
السعودية	٣,٤	٨١	٣,٥	٨٣

المصـــدر: «Transparency International 2008,» <http://www.transparency.org/publications/gcr/gcr_2008>.

(الرقم ١٠ يعني أقل مستوى للفساد والرقم ٠ يعني أعلى مستوى للفساد والترتيب من بين ١٨٠ دولة).

(٢٥) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج ٢، ص ٦٥١.

(٢٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٩٧.

(٢٧) ابن سلام، **الأموال**، ص ٢٦٥.

والذي يتضح من الجدول الرقم (١١ ـ ١) هو أن جميع بلدان المجلس تعاني الفساد مع اختلاف في الدرجة، كما أن جميع هذه البلدان قد حصل فيها تراجع في معدل الفساد بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، باستثناء السعودية والكويت اللتين زاد فيهما الفساد. وقد يستغرب القارئ أن يكون حجم الفساد في الكويت بانفتاحها السياسي النسبي أكبر من ذلك الموجود في أغلب بلدان المجلس، إلا أن الحقيقة هي أن هذه نقطة قد تسجل للكويت، حيث إنّ الشفافية التي أوجدتها المشاركة السياسية هي التي جعلت كشف الفساد أسهل، بينما بقية البلدان، كالإمارات والسعودية، قد يكون فيها فساد، خاصة في صفقات السلاح والمشروعات العامة، أكبر من الكويت، ولكن غياب المشاركة الفاعلة فيهما، وما تعنيه من شفافية نسبية، هو الذي جعل كشف الفساد أكثر صعوبة. ولكننا في الوقت نفسه لا يمكن أن نستبعد كذلك الاحتمال الآخر، وهو أن الكويت قد شهدت فعلاً ازدياداً في حجم الفساد خلال الفترة المذكورة.

ثالثاً: الإنفاق العسكري

يعتبر الإنفاق العسكري في هذه البلدان من أكثر طرق استنزاف وهدر ثروات هذه المنطقة من قبل الحكومات المحلية والحكومات الغربية الممثلة بشركات صناعة وبيع السلاح. فهذه الحكومات، بسبب فقدانها للشرعية المستمدة من شعوبها، ظلت عبر حقب زمنية تحاول أن تسدّ هذا النقص في الشرعية من خلال الاستقواء بالدول الأجنبية، مما جعلها ترضخ لكثير من السياسات التي لا تخدم شعوب المنطقة، ومن هذه السياسات الإنفاق على السلاح الذي لا يوجّه إلى العدو الأوّل في المنطقة، ولا هو ينتج محلياً حتّى يكون أحد محركات التنمية، وهو كذلك لا يستطيع أن يحقق أمناً لهذه البلدان، بل إنّه كان دائماً سبباً في تأجيج الصراعات الإقليمية؛ كلّ ذلك حتّى تُحفظ مصالح الغرب ومعه الكيانات السياسية غير الشرعية.

ولإعطاء القارئ فكرة عن حجم هذا الهدر الذي استمر منذ بداية السبعينيات، وما زال، ولتبيان حجم الإيرادات النفطية التي تمّت إعادة تدويرها إلى الغرب من خلال الإنفاق العسكري لبلدان المجلس، نورد في الجدولين (١١ ـ ٢) و(١١ ـ ٣) متوسط ما أنفقته بلدان المجلس على التسلح خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٩) بملايين الدولارات، وبأسعار العام ٢٠٠٨، وكذلك نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي لِكُلّ بلد.

وبتأمل الجدولين تتضح لنا عدة أمور أهمها:

١ ـ إنَّ النفقات العسكرية في هذه البلدان مرتفعة بِكُلّ المقاييس الإقليمية والعالمية، ولا تبرّرها اعتبارات أمنية، وخاصة أن هذه البلدان، كما ذكرنا، ليست بلدان مواجهة، ولا هي قادرة بنظامها الدفاعي الحالي على الوقوف أمام القوى الإقليمية الأخرى، كإيران أو العراق، وهذا ما تؤكده حروب الخليج السابقة التي استدعت تدخل القوات الأمريكية وبقية القوى الأجنبية. فمن حيث القيم المطلقة، كان المتوسط السنوي الذي أنفقته السعودية على التسلح خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠) يعادل ١٧,٦٤ مليار دولار، أي ما يمثل حوالى ١١ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي، بينما كان ما أنفقته كلّ من مصر وإسرائيل وتركيا خلال الفترة نفسها يساوي ٣,٣٤ مليار، و١١,٨٩ مليار، و١٧,٧٥ مليار على التوالي، وكانت نفقات هذه البلدان الثلاثة الأخيرة تمثل ٣,٩ بالمئة و١٠,٥ بالمئة و٤,٥ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي.

الجدول الرقم (١١ ـ ٢)

متوسط الإنفاق العسكري لدول المجلس (مليار دولار بأسعار ٢٠٠٨)

	السعودية	الكويت	الإمارات(*)	عمان	البحرين
١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠	١٧,٦٤	٧,٥٨	١٦,٤٢	٢,٤١	٠,٣٢
٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩	٢٩,٧٣	٤,٤٧	١,٩٨	٣,٨٦	٠,٥٤

(*) بيانات الإمارات لا تشتمل على نفقات كلّ من الإمارات السبع منفردة على التسلح والتي لو أُضيفت لارتفعت نفقات الإمارات بصورة كبيرة كما تؤكد تقارير معهد سيبري السويدي.

المصدر: تمّ احتساب هذه المتوسطات من: SIPRI Database, <http://sipri.org>.

الجدول الرقم (١١ ـ ٣)

متوسط الإنفاق العسكري كنسبة إلى الناتج المحلي لدول المجلس (بالمئة)

	السعودية	الكويت	الإمارات	عمان	البحرين
١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠	١١,٠	٢٥,٣	٥,٨	١٣,٩	٤,٨
٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩	٨,٣	٤,٥	٧,٢	١٢,٣	٣,٩

المصدر: تمّ حساب هذه النسب من: المصدر نفسه.

هذا يعني أن تركيا، هذه الدولة الإقليمية المحورية لحلف الناتو، وبحجمها السكاني، لم يتجاوز إنفاقها على السلاح نسبة ٤,٥ بالمئة من ناتجها المحلي خلال الفترة المذكورة، في الوقت الذي وصلت فيه هذه النسبة في السعودية إلى ١١ بالمئة. وفي الفترة الثانية الممتدة ما بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، كان متوسط الإنفاق السنوي للسعودية يساوي ٢٩,٧٣ مليار دولار، أو ما يقارب ٨,٣ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي، أي بزيادة في القيمة المطلقة، وانخفاض في النسبة. وهذا الانخفاض في نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج سببه الارتفاع المفاجئ في قيمة الناتج المحلي، نتيجة للزيادة المفاجئة في أسعار النفط خلال هذه الفترة. أما إنفاق البلدان الثلاثة: مصر، وإسرائيل، وتركيا، خلال هذه الفترة الثانية، فقد كان يعادل ٣,٨٩ مليار، و١٣,٩٥ مليار، و١٨,٤٦ مليار على التوالي، وكانت نسبها إلى الناتج تمثل ٢,٧ بالمئة في مصر، و٨,٠ بالمئة في إسرائيل، و٢,٥ بالمئة في تركيا، وهي نسب منخفضة إذا ما قورنت بنسبة ٨ بالمئة في السعودية. ويتضح هذا الإنفاق المفرط على التسلح في بلدان المجلس كذلك من نسب الإنفاق إلى الناتج المحلي لبقية بلدان المجلس، خاصة الكويت والإمارات، كما هو واضح من الجدولين الرقمين (١١ ـ ٢) و(١١ ـ ٣).

٢ ـ إنَّ هذه النفقات ترتبط بعلاقة طردية مع أسعار النفط وإيراداته، وكذلك مع الأوضاع الاقتصادية في الغرب، ومع الأزمات والحروب في المنطقة. فكلما حدثت أزمات في هذه المنطقة، وواكبتها طفرة في أسعار النفط وإيراداته، وجدت الدول الغربية، ومعها سماسرة السلاح من أفراد الحكومات الخليجية، فرصة سانحة للحصول على مزيد من الريع النفطي لهذه البلدان. وليس أدل على وجود هذا الحلف من أن رئيس وزراء بريطانيا السابق، توني بلير، قد رفض في العام ٢٠٠٧ إجراء تحقيق حول قضية الفساد التي تحدثت عنها الصحافة البريطانية في قضية صفقة السلاح التي عقدت بين بريطانيا والسعودية، أو صفقة «اليمامة» التي بلغت قيمتها حوالى ٨٤,٤ مليار دولار. وقد وصف تقرير مركز دراسات الوحدة العربية المعنون **حال الأمة العربية**، الذي تقوم بإعداده نخبة من المثقفين العرب، حيثيات صفقة «اليمامة» والفساد الذي ارتبط بها على النحو التالي: «وكان توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق قد حذّر في أعقاب كشف أبعاد الصفقة أن التحقيق فيها سيؤدي إلى نتائج كارثية على علاقة بريطانيا بالعربية السعودية، فيما تتعاون الدولتان تعاوناً

وثيقاً في مجال مكافحة الإرهاب، ومن أجل إحلال «الأمن والسلام في الشرق الأوسط»، بل ذهب وزراء في حكومته إلى أبعد من هذا في مطلع العام ٢٠٠٧ بالمطالبة بحل مكتب مكافحة الاحتيال المكلف بكشف قضايا الفساد، وهو الذي كشف عن تلقي الأسرة السعودية الحاكمة الرشى مقابل تيسير صفقة السلاح مع بريطانيا في العام ١٩٨٥. ورداً على هذه المبادرة «الطيّبة» أبرمت السعودية عقداً جديداً مع المجموعة البريطانية نفسها بقيمة ١٠ مليارات جنيه استرليني، أي ما يوازي ١٩ مليار دولار أمريكي، لشراء ٧٢ طائرة مقاتلة، وذلك في العام ٢٠٠٧»[٢٨].

٣ ـ لقد ظلّ هذا النزيف في موارد بلدان المجلس مستمراً حتّى في فترات ترشيد الإنفاق التي تتبع تراجع أسعار النفط، لأن هذا الإنفاق يمثل غطاء لعملية نهب ثروات هذه المنطقة من قبل أعضاء الأسر الحاكمة في المنطقة. وكما هو حاصل الآن، فإن عملية تقليص النفقات تقع على مشروعات التنمية والخدمات التعليمية والصحية، ولا تطال نفقات السلاح أو الأمن[٢٩]. وبحسب الباحثين الغربيين دافيد هولدن وريتشارد جونز، في كتابهما **بيت آل سعود**، كانت موازنات الدفاع والحرس الوطني في السعودية لا تتصف بالشفافية، ولا تخضع لأي نوع من المساءلة، مما جعل سلطان بن عبد العزيز أغنى شخص في السعودية، وكان أخوه فهد، كما تذكر بعض المصادر، يأخذ منه نسبة ٤٠ بالمئة من صفقات السلاح[٣٠].

وما زالت عملية تبديد وهدر ثروات المنطقة مستمرة إلى ساعة كتابة هذه السطور. ففي شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ قرّرت السعودية توقيع عقد شراء أسلحة أمريكية متطورة قيمتها ٦٠ مليار دولار خلال الأعوام العشرة القادمة، ولا شكّ في أن تحالف الدول الغربية والسماسرة في حكومات المنطقة رأى في الأزمة المالية الحالية في الغرب، وقضية المفاعل النووي الإيراني، فرصة جديدة لممارسة ما يحسن فعله من نهب لثروات هذه المجتمعات، في الوقت الذي تتصاعد فيه أحوال الفقر والتخلف في منطقتنا العربية. والجدير بالذكر أن

---

(٢٨) **حال الأمة العربية ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨: ثنائية التفتيت والاختراق**، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١١٣.

(٢٩) Hertog, *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia*, pp. 86-90.

(٣٠) David Holden and Richards Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World* (London: Pan Books, 1982), p. 324.

بعض المصادر تشير إلى أن صفقة شراء الأسلحة السعودية الأخيرة ستوفر حوالى ٧٧ ألف وظيفة في الدول الغربية(٣١)، ذلك في الوقت الذي تعاني فيه السعودية بطالة تزيد على ٢٥ بالمئة، وهي في تزايد، كما بيّنا في مكان آخر من الكتاب. وجدير بالتذكير أن الفساد الذي يكتنف صفقات السلاح في السعودية هو شائع وعام في بقية بلدان المنطقة، خاصة تلك البلدان ذات الصفقات الكبيرة، كالإمارات والكويت، ولكننا أردنا أن نعطي القارئ عيّنة من أكبر وأهم بلد في هذا المجلس.

وفي ختام كلامنا على هذا الهدر، لا يسعنا ونحن نتأمل هذه المبالغ الطائلة التي أنفقت على التسلح، إلا أن نتساءل عن مبرّرات هذا الإنفاق؛ فإذا كانت بلدان المجلس ليست بلدان مواجهة مع إسرائيل، وهي ليست راغبة أو مقتنعة بخوض حروب حدودية ضدّ بعضها البعض، وليست مستعدة لتأسيس جيش خليجي موحّد، وهي كذلك لا تستطيع، في ظلّ هذه المعطيات، أن تقف في مواجهة الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة، كالعراق وإيران، فإن إنفاق هذه المبالغ لا يمكن تبريره إلا بالرغبة في إرضاء الحكومات الغربية، وتشغيل مصانع السلاح فيها، وتحقيق عمولات سماسرة السلاح المحليين، وأغلبهم من الأسر الحاكمة، أو من يدور في فلكهم، ذلك بالإضافة إلى توفير السلاح لاستخدامه من قبل القوات الأجنبية في حالة الضرورة(٣٢).

إنَّ هذا الإنفاق العسكري لم يحقق الأمن، بل إنّه أدّى إلى توتر المنطقة، وازدياد احتمالات وحالات الحرب، وأصبحت هذه البلدان في دائرة مفرغة ومدمرة، تبدأ بإنتاج غير عقلاني للنفط، يقود إلى مبالغ طائلة ينفق جزء كبير منها على السلاح الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من الحروب. وهكذا تستمر هذه الحلقة المفرغة من تدمير ثروات المنطقة، وتحطيم بنيتها الأساسية. ولكن المتأمل لهذه الواقع يرى أن الأسر الحاكمة لا تخسر من هذه الكوارث، والغرب لا يخسر كذلك، لأن جلّ التكاليف تتحملها شعوب المنطقة، والأجيال القادمة التي هدرت ثرواتها، وظلت تعاني التخلف والفقر. وسنرى لاحقاً أن أمن الشعوب لا تخدمه سياسات الإنفاق الحالية، بل تخدمه

---

(٣١) انظر: حلقة تلفزيونية عُرِضت على قناة الجزيرة في برنامج «ما وراء الخبر» بتاريخ ١٤/ ٩/ ٢٠١٠.

(٣٢) Hossein Askari, *Middle East Oil Exporters: What Happened to Economic Development?* (London: Edward Elgar, 2006), p. 263.

سياسات توجه هذه الثروات إلى مشروعات منتجة في الزراعة، والصناعة، والتجارة، والتعليم، والصحة، والاتّصالات، والمواصلات، بين ربوع الوطن العربي؛ كلّ ذلك من أجل توفير حد أدنى من الكرامة والطمأنينه، ليس لأبناء بلدان المجلس فقط، وإنّما لمحيطهم العربي كذلك، لأن ازدهار الدائرة العربية المحيطة بمجلس التعاون، هو صمام الأمان الوحيد، لنزع فتيل النزاعات الإقليمية، ولتحقيق استقرار بلدان المجلس، وتحررها من الابتزاز والنهب الغربيين المستمرين منذ حقب، هذا الابتزاز الذي لم يحقق أمناً، ولا استقراراً، ولا ازدهاراً في الأعوام الماضية، ولن يحققها في الأعوام القادمة، وإنّما سيظل يشعل فتيل الدمار، بعد الدمار في كلّ شبر من الأراضي العربية والإسلامية، كما نرى من واقع العراق، وأفغانستان، وفلسطين، والصومال، وغيرها من بقاع العالم الإسلامي.

القسم الرابع

السياسات الأمنية

ستظل منطقة الخليج مرتعاً للصراعات الدولية والإقليمية، كما كانت في السابق، وذلك لعدة أسباب، ليس أقلها حجم ما تمتلكه هذه البلدان من المخزون العالمي من الموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز في ظلّ تزايد الطلب العالمي على هذه الموارد وتراجع المكتشفات الجديدة منها. فبحسب أرقام العام ٢٠٠٨، تتصدر منطقة الخليج بقية بلدان العالم في حجم ما تمتلكه من النفط والغاز، حيث يصل إجمالي المخزون النفطي لبلدان المجلس إلى حوالى ٤٨٤,٤ مليار برميل، أو ما يعادل ٤١,٦ بالمئة من المخزون العالمي. وإذا أضيف مخزون العراق وإيران إلى مخزون مجلس التعاون، فإن إجمالي مخزون المنطقة يصل إلى ٧٣٥,٦ مليار برميل أو ٦٣,٢ بالمئة من إجمالي المخزون العالمي. أما مخزون بلدان المجلس من الغاز الطبيعي، فإنه يقدر، بحسب بيانات العام ٢٠٠٨، بحوالى ٤١,٣٧١ مليار متر مكعب، أو ما يعادل ٢٣,٣٦ بالمئة من المخزون العالمي، وإذا أضيف إلى هذا المخزون مخزون العراق وإيران، يصبح إجمالي مخزون المنطقة من الغاز الطبيعي ٧٢,٦٢١ مليار متر مكعب أو ٤١ بالمئة من المخزون العالمي. وقد يكون من المفيد هنا التذكير بأنه مقارنة بما تملكه بلدان المنطقة من مخزون النفط والغاز، فإن مخزون الولايات المتحدة من النفط لا يزيد على ٢١,٣ مليار برميل في العام ٢٠٠٨ أو حوالى ١,٨ بالمئة من المخزون العالمي[١].

إنَّ هذه الأرقام تشير إلى الأهمية الحيوية التي تتمتع بها بلدان المنطقة بالنسبة إلى بقية العالم، وهذه الأهمية ستستمر طالما أن هناك مخزوناً نفطياً في المنطقة، وطالما أن بدائل النفط ما زالت بعيدة التحقق، سواء كان ذلك بسبب

---

(١) جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٩)، الملحق (٥/ ٣)، ص ٣٢١.

عدم توفرها أو بسبب كلفتها العالية، مما يجعل النفط الخام سيد الطاقة لفترة قد تتفاوت ما بين ٥٠ و٧٠ عاماً قادمة، وهو العمر المتوقع للمخزون الحالي، ومعه تستمر أهمية منطقة الخليج لبقية العالم كبحيرة نفط، بل الأكثر من هذا هو أن السعودية لا ينظر إليها من قبل الغرب فقط بحجم مخزونها الذي يعادل ٢٦٤,٢٥ مليار برميل نفط، بحسب أرقام العام ٢٠٠٨، أي حوالى ربع المخزون العالمي من النفط، وإنّما ينظر إليها بقدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية أو تخفيفها إذا تطلب السوق ذلك، وهذا بالفعل ما حدث خلال فترة احتلال العراق للكويت مثلاً، عندما قامت كلّ من السعودية والإمارات بتعويض ما يقارب ٤ ملايين برميل كانت تصدّر من العراق والكويت معاً، وكذلك خلال الحروب الأخرى[٢]. غير أن هذه المرونة واستخدامها قد لا يكون في صالح الاقتصاد السعودي، كما بيّنا سابقاً، وإنّما للحفاظ على مصالح الدول الغربية. وفي هذا الصدد، يشير أحد خبراء الأمن والنفط في الغرب بقوله: «وفي مقابل تزويد الولايات بهذه الكمية من النفط، فإن الحكومة السعودية ـ أو بتعبير أدق العائلة المالكة في السعودية ـ تعتمد على الولايات المتحدة في عملية الدفاع ضدّ أعدائها من الخارج ومن الداخل. فعبر الأعوام المتعاقبة وفرت للمملكة عدداً كبيراً من الأسلحة المتطورة، إضافة إلى أعداد كبيرة من الخبراء العسكريين والإداريين والفنيين»[٣].

إن كثيراً من المراقبين يؤكّدون أن الدول الغربية ما كانت لتحقق الازدهار الاقتصادي الذي حققته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وما كانت لتطور قوتها العسكرية بأشكالها المختلفة لردع الاتّحاد السوفياتي وحلفائه، لولا النفط الذي وفرته السعودية وبقية بلدان الخليج، فهذا الخبير النفطي والأمني مايكل كلير يشير إلى ذلك قائلاً: «من غير النفط الذي وفرته السعودية وبقية بلدان الخليج ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون ليحققوا النمو الاقتصادي المرتفع الذي حقّقوه في سنوات ما بعد الحرب. ولم تكن واشنطن لتتمكن من الحفاظ على جيوشها الضخمة وقواتها البحرية وطيرانها الذي نشرته لمواجهة أي تهديد ممكن من روسيا وحلفائها»[٤].

---

(٢) Kenneth M. Pollack, «Securing the Gulf,» *Foreign Affairs* (July-August 2003), pp. 3-4.

(٣) Michael T. Klare, *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Petroleum Dependency* (New York: Metropolitan Books, 2004), pp. 26-27.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٧.

لذلك، فإن كلّ الإجراءات والسياسات الأخرى التي نسمعها من قبل القوى الكبرى، سواء تعلقت بالإرهاب، أو بالحرية، أو بالقواعد، أو بالبلدان العربية الأخرى، وغيرها من صور التدخل في المنطقة، ما هي إلا طرق يراد بها الحصول على النفط، وطبعاً معه تأمين الكيان الإسرائيلي. وهذا أمر تؤكده مراكز الأبحاث والقرار في الغرب بِكُلّ وضوح[٥]. غير أن تفاعل البلدان الغربية مع منطقة الخليج للحفاظ على تدفق النفط، والحصول على بقية المصالح، لا يتم في فراغ، وإنّما يؤثر في قضايا وموضوعات أخرى، ويتأثر بها، وأهمها موقف هذه القوى الكبرى من الحريات السياسية لأبناء المنطقة، وكذلك تعاملها مع بلدان الجوار الخليجي، خاصة العراق وإيران. وكما سيتضح للقارئ، إن كلام الغرب، ومعه الأنظمة الخليجية، على الأمن ليست له صلة في الحقيقة بأمن الشعوب الخليجية، ومعها الشعوب العربية، أي ما نسمّيه «النظام الإقليمي العربي». هذا يعني أن موضوع كلامنا على السياسات الأمنية التي اتبعت في المنطقة، هو أقرب إلى رؤية الغرب لأمن المنطقة بدل رؤية الشعوب لأمنها. لذلك، فإننا سنحاول رسم صورة واقعية للصراعات التي دارت رحاها في هذه المنطقة بين القوى الكبرى الطامعة في الثروة النفطية، وما يتبعها من مصالح اقتصادية، وبين البلدان الإقليمية المتنافسة مع بعضها البعض، ومع الدول الكبرى، في ظلّ غياب رؤية أمنية مستقلة لحكومات وشعوب المنطقة.

ولا شكّ في أن الوضع الذي آلت إليه هذه المنطقة في الأعوام الأخيرة، خاصة في ما يتعلق باحتلال العراق، وإسقاط نظامه، ليس في صالح بلدان المجلس، لأنه رجّح كفة إيران في مواجهتها، وأضعف النظام الإقليمي العربي في مواجهة إسرائيل كذلك. وهذه التطورات سيكون لها، كما سيتضح من الفقرات التالية، كثير من الانعكاسات السلبية على أمن المنطقة، ما لم يحدث إحياء للنظام الإقليمي العربي. لذلك، فإن كلامنا هنا سيتركّز على الكيفية التي أدارت بها القوى الكبرى اللعبة الجيوسياسية في المنطقة من أجل فرض هيمنتها، وتحقيق مكاسبها، في ظلّ أنظمة وراثية تهمّش شعوبها، ونظام إقليمي عربي بدأت عملية تفكّكه وتآكله منذ هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وما زالت، وللأسف، مستمرة.

---

(٥) Kenneth M. Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East* (New York: Random House, 2008), pp. 21-22.

ويتكون هذا القسم من ثلاثة فصول، نعالج فيها كيف ظلّ الغرب ينظر إلى منطقة الخليج كمخزون نفطي لا أكثر، وكيف تعامل الغرب مع دول الجوار عبر أكثر من ثلاثين عاماً من أجل الحصول على النفط، وكذلك كيف تعاملت دول الجوار مع بعضها البعض، ومع بلدان المجلس. وأخيراً، رأينا أن نخصّص للمفاعل النووي الإيراني فصلاً كاملاً، نظراً إلى ما يمكن أن يتمخّض عن نجاح إيران في تطوير سلاح ذري من مزيد من الاختلال في موازين القوى العربية ـ الإيرانية لصالح الأخيرة، وانعكاس ذلك على أمن بلدان المجلس والأمن العربي.

الفصل الثاني عشر

الخليج كمخزون نفطي

ـ ١ ـ

إنَّ علاقة الولايات المتحدة والغرب، بوجه عام، بالحكومات الخليجية معقّدة ومتشابكة، نظراً إلى تعدد أبعادها وتضاربها أحياناً؛ فالغرب له مبادئ يحاول نشرها، من أهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن له كذلك مصالح قد تدفعه إلى إقامة القواعد العسكرية، والدفاع عن أنظمة غير منتخبة، سواء في الخليج أو غيره، وبيعها السلاح. وبالتالي، ينبغي وضع تقييم علاقة المجتمعات الغربية بمنطقة الخليج في إطار كلّ من المصالح والمبادئ حتّى يفهم أبناء الخليج هذه العلاقة وكيف تدار. بل إنَّ المتأمل لتاريخ العلاقة بين حكومات بلدان الخليج والغرب يتضح له أن المصالح الغربية كانت في أغلب الأحوال تتصدّر المبادئ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنفط، وكذلك إسرائيل. ولا شكّ في أن حجم ما تحققه الدول الغربية من مصالح نفطية أو غير نفطية في منطقتنا يعتمد بالدرجة الأولى على موازين القوى بيننا وبينهم، وسنرى لاحقاً كيف أن موازين القوى هذه تتأثر بدورها بعدة متغيّرات. لذلك، فالمعادلة بيننا وبينهم ليست جامدة، بل إنّها ديناميكية، ويمكن التأثير فيها. فعلى سبيل المثال، كلّما استطاعت حكومات المنطقة أن تردم الفجوة بينها وبين شعوبها، استطاعت هذه الحكومات أن ترفع من قوة موقفها التفاوضي تجاه الدول الغربية والشرقية، واستطاعت نتيجة ذلك أن تحقّق مزيداً من المكاسب، أو تقلل تكاليفها كحدّ أدنى. هذا يعني أن الاتّجاه الذي يسلكه الغرب في تقديمه لمصالحه أو مبادئه أو درجة الترجيح بينهما في منطقتنا، يعتمد إلى درجة كبيرة على ما نفعله بقدر ما يعتمد على ما يفعلونه هم.

ففي ما يتعلق بما ينبغي أن تكون عليه السياسات الغربية تجاه المنطقة ونفطها وحكوماتها بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، كانت هناك رؤيتان على الأقل: الرؤية **الأولى** يرى أصحابها أنّه لا يوجد مبرر لتدخل الولايات المتحدة في المنطقة، سواء كان ذلك التدخل عسكرياً أو سياسياً، لأن الهدف الأوّل لهذا الوجود هو توفير تدفق النفط، وهذا لا يتحدد بقرارات سياسية، بقدر تأثره بقوى العرض والطلب. ويضيف أصحاب هذا الرأي أنه حتّى لو حكمت بلدان المنطقة أنظمةٌ معادية للولايات المتحدة، أو حتّى لو بقي صدام حسين مسيطراً على الكويت، فإنه كان سيبيع النفط إلى الغرب. ويطالب أصحاب هذا الرأي بمزيد من البحث عن النفط في مناطق أخرى، كآسيا وروسيا وغيرها، وتعميق التعاون بين الدول المستهلكة من خلال منظمة الطاقة الدولية، وهكذا يتراجع تأثير بلدان مجلس التعاون في سوق النفط[1]. ولا شكّ في أن ما حصل منذ سقوط الاتّحاد السوفياتي من محاولة الولايات المتحدة التواجد في أفغانستان وبقية دول أوروبا الشرقية، يدعم هذا الرأي. ويرد أصحاب الرأي **الثاني** على هؤلاء بالقول إن هذا الموقف فيه كثير من الضرر لمصالح الولايات المتحدة، من ذلك، **أولاً** عدم القدرة على مواجهة النقص في الكمية المعروضة خلال المدى القصير، كما حدث عندما قامت السعودية بتغطية النقص الذي حصل عند احتلال العراق للكويت. ومن المخاطر **الأخرى** التي يتكلم عليها أصحاب الرأي الثاني، احتمال تداخل قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي مع إنتاج النفط، مما قد يؤدي إلى ظروف مشابهة لما حدث خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر، عندما أوقفت البلدان الخليجية تصديرها للنفط، تضامناً مع بلدان المواجهة مع إسرائيل، وإن كان أصحاب هذا الرأي يرون أن هذا الاحتمال أصبح ضعيفاً، بسبب مفاوضات السلام. وهنا لا بُدّ للقارئ أن ينتبه إلى الكيفية التي استطاع الغرب بها الفصل بين النفط والقضية الفلسطينية، عندما أدخل الحكومات العربية في مفاوضات سلام منفصلة عن بعضها البعض، فلا تحقق السلام، ولا توقف إمداد الغرب بالنفط، ولكن الذي حصل هو استمرار الاحتلال وتعميق الخلافات العربية ـ العربية. أما الخطر **الثالث** الذي قد ينتج من ابتعاد الولايات المتحدة عن المنطقة، فهو يتعلق بالمكاسب المالية التي تحققها من علاقاتها الحالية ببلدان الخليج، التي تتمثل في مليارات الأرصدة الحكومية

---

(١) F. Gregory Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994), p. 176.

والخاصة المستثمرة في سندات الخزينة الأمريكية، أو في سوق المال الأمريكي، وفي صفقات السلاح الكبيرة التي تحرّك الاقتصاد الأمريكي، والتي تكلمنا عليها في فصل سابق. ولكن الأهم من الخسائر السابقة، في اعتقاد أصحاب الرأي الثاني، هو أن تقوم الدول المنتجة للنفط، بقيادة البلدان الخليجية، بتسعير صادراتها النفطية بعملة غير الدولار، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار، وزيادة تكاليف الوارادات الأمريكية من الطاقة، وما يعنيه كلّ ذلك من انعكاسات سلبية على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية(٢).

ـ ٢ ـ

يتضح مما سبق، أن هناك مصالح كثيرة تدفع بالولايات المتحدة للتواجد في منطقة الخليج، كما أن المتأمل للموقف الأمريكي في منطقة الخليج منذ اكتشاف النفط، يدرك أن الحكومات الأمريكية المتتابعة لم تهتم كثيراً بقضية الحقوق السياسية لأبناء المنطقة، بل إنّها وقفت بصلابة ضدّ أغلب محاولات التغيير السياسي في المنطقة، كلّ ذلك من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية وغير النفطية، على الرغم من تعارض هذه المواقف، ليس فقط مع مصالح شعوب المنطقة، وإنّما لأن فيها كذلك تضارباً مع الأسس التي قامت عليها الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى الرغم من أن المشاركة السياسية قد تؤدي إلى استقرار المنطقة في المدى البعيد، وهذا فيه مصلحة للمنطقة والعالم، إلا أن الغرب، بما فيه الولايات المتحدة، ومعها الدول الغربية، يركّز جلّ اهتمامه على انعكاسات المشاركة السياسية، في حالة حصولها، على موازين القوى بين الشعوب والحكومات، وأثر ذلك على مواقف هذه الحكومات تجاه الغرب ومصالحه في المنطقة. فكلما اقتربت الحكومات الخليجية من شعوبها، قويت في مواجهة بقية الأطراف، بما في ذلك الدول الكبرى، وكلما أصبحت أكثر قدرة على أخذ زمام المبادرة المستقلة في ما يتعلق بسياساتها النفطية والاستثمارية والعسكرية وغيرها من السياسات، كانت كذلك أكثر ميلاً إلى التصالح مع محيطها. وهكذا تكون ثمرة المشاركة السياسية هي التحويل التدريجي لمثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، إلى مثلث المشاركة والإنسان المنتج والتكامل العربي، وهذا مسار يصعب على الغرب هضمه.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨٢.

فالغرب لا يخفي قناعته بأن وجود مشاركة سياسية للشعوب الخليجية، يعني أن كثيراً من المصالح المذكورة سابقاً ستتعرض لتعديل يعكس مصالح الشعوب، وذلك سيكون على حساب المصالح الغربية، وهذا طبعاً يعني أن الدول الغربية تفضّل التعامل مع الحكومات الحالية على أن تتفاوض مع حكومات تستمد شرعيتها من شعوبها، ويكون بقاؤها مرهوناً بدفاعها عن حقوق هذه الشعوب.

وقد يكون أوضح مثال على وقوف الولايات المتحدة ضدّ حرية الشعوب واختياراتها عندما يتعلق الأمر بالنفط، هو موقفها تجاه حكومة مصدّق في إيران التي أصدرت قراراً بتأميم شركة BP في الخمسينيات، بعد أن رفضت الأخيرة مطالب الحكومة الإيرانية المنتخبة بتدريب الطاقات الوطنية، وترقيتها، وتحسين ظروف عملها، والقبول باتفاق المناصفة في الأرباح. فما كان من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) إلا أن أعدّت خطّة بالتنسيق مع المخابرات البريطانية لإسقاط حكومة مصدّق، وإعادة الشاه إلى إيران بعد أن كان قد غادرها خلال تطورات الأزمة، وهذا ما حصل فعلاً. ومنذ تلك الفترة انتهت الديمقراطية الإيرانية، وبدأ شاه إيران بتأدية دور شرطي الخليج، وأمين المصالح الأمريكية في المنطقة، حتّى أطاحت به ثورة الخميني في العام ١٩٧٩[٣]. ومما يؤكّد حرص الغرب على حماية الأنظمة الوراثية الخليجية قيامه، مثلاً، بتأسيس ما يعرف بالحرس الوطني في السعودية، وبالحرس الخاص وما شابههما من مسميات في بقية بلدان المجلس، وهي بالتأكيد أجهزة ليست لتحقيق أمن المواطن، وإنّما هي لردع هذا المواطن، والتأكد من عدم ممارسته لأي نوع من المعارضة للحكومات القائمة. وهذا، وللأسف، ما يؤكده كثير من مصادر الدول الغربية نفسها[٤]. وقد نُقل عن الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت أنّه قدم وعوداً بحماية الحكومة السعودية ضدّ أعدائها في «الداخل» وفي الخارج، وهذا هو الذي يفسر الوجود الأمني الأمريكي في السعودية منذ فترة طويلة[٥].

---

(٣) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), pp. 63-75.

(٤) David E. Long, *The United States and Saudi Arabia* (Boulder, CO: West View Press, 1985), pp. 51-53.

(٥) Klare, *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Petroleum Dependency*, pp. 37-38.

وفي العام ١٩٨١ أكدّ الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وعده بحماية الأسرة الحاكمة في السعودية، لأنه، كما نقل عنه، لا يريد أن يحلّ محلّهم نظام يقطع الإمدادات النفطية[٦]. طبعاً، يعلم ريغان وآخرون أن أكثر الحكومات عداوة لهم لن تقطع النفط، لأنها تحتاج إلى إيراداته لتحقيق نهضتها، ولكن ما يقصده ريغان هو ألا تأتي حكومة تفكّر بمصالح شعوبها بدل الحكومات الحالية التي ما فتئت تفكّر بمكاسبها الشخصية، وبتحقيق مصالح الدول الغربية التي ترعاها، وللأسف. كما أن هذه التصريحات التي يطلقها القادة في الغرب تتعارض في جوهرها مع أسس الحرية التي قامت عليها الولايات المتحدة، والتي تنصّ على أن الشعوب هي صاحبة الحق في اختيار من ترغب في أن يحكمها، وبالتالي فعندما يتجرأ الرؤساء الأمريكيون على الإدلاء بهذه التصريحات، فإنّهم لا يتدخلون فقط في شؤون غيرهم، وإنّما يؤكّدون كذلك أن هذه الحكومات الخليجية لا تستمد شرعيتها من شعوبها طالما أن الأمريكيين وغيرهم يقفون للدفاع عنها ضدّ «الأخطار الداخلية»، كما يسمّونها، بل الأكثر من ذلك هو أن مآخذ الشعوب الخليجية على حكوماتها الحالية، التي لا يسمح لأصحاب الحق الكلام عليها، هي العيوب التي تتكلم عليها أوساط الدول الغربية عندما يحلو لها أن تبتزّ هذه الأنظمة، إما لتوقيع صفقة سلاح، أو لتخفيض سعر النفط، أو لزيادة إنتاجه، أو لتبنّي سياسة مؤيدة للولايات المتحدة والغرب بوجه عام.

فهذا توماس فريدمان، وهو صحفي في **النيويورك تايمز**، الذي استقبله الأمير عبد الله قبل أن يصبح ملكاً، ويقال إنّه كان وراء المبادرة السعودية، أي ما يعرف بمبادرة عبد الله، لحلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وقد عرفت بالمبادرة العربية لاحقاً، يضع السعودية بين أسوأ دول العالم اليوم، من حيث مسألة الحريات وفرص التقدّم[٧].

وهذه صحيفة **النيويورك تايمز**، تؤكد في أحد مقالاتها، أن النظام السعودي يتفشى فيه الفساد، وأنّه نظام يعارض الحريات، وأنّه يهدر الموارد، وأنّه تابع

---

(٦) *New York Times*, 2/10/1981.

(٧) Thomas L. Friedman, *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005), p. 411.

للغرب في رأي معارضيه، لأنه يتلقى الدعم العسكري والأمني من الغرب[٨].

وفي الإمارات تدخلت القوات الاتّحادية لإعادة سلطان القاسمي إلى السلطة بعد محاولة انقلابية من أخيه عبد العزيز في العام ١٩٨٧[٩]. وفي عُمان خاض الجيش حرباً في مواجهة ما عرف عندئذ بثورة ظفار التي امتدت ما بين العامين ١٩٧٠ و١٩٧٥. وقد ساعد في هذه المهمة بعض القوات الإيرانية كذلك. وكما حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على الأنظمة الخليجية من أي تهديد محلي، فإنّها حرصت كذلك على حمايتها من جميع الأخطار الخارجية، وهذا ما يتضح من التحولات التي حصلت في الاستراتيجيات المختلفة التي أعلنت عنها الولايات المتحدة لمواجهة الأخطار المحدقة بهذه المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتّى يومنا هذا. فخلال الحرب قامت كلّ من بريطانيا وروسيا باحتلال إيران تجنباً لوقوعها في أيدي الأعداء، وكان من نصوص اتفاقيات ما بعد الحرب أن يتم انسحاب الروس من إيران في منتصف العام ١٩٤٦، ولكن روسيا لم تنسحب، الأمر الذي أقلق الولايات المتحدة وحلفاءها على مصالحها في إيران، والأهم من ذلك في منطقة الخليج. ونتيجة لذلك، قامت الولايات المتحدة بزيادة قواتها البحرية في شرق المتوسط، مما دفع الاتّحاد السوفياتي إلى الانسحاب من إيران[١٠]. إلا أن هذه الحادثة كانت بمثابة الشرارة الأولى في الحرب الباردة، لأنها أوجدت شكوكاً لدى الغرب بأن لدى الروس أطماعاً في منطقة الخليج. وقد ولدت في هذه الظروف استراتيجية أو «عقيدة ترومان» التي أعلنها الرئيس الأمريكي ترومان في كلمة ألقاها يوم ١٢ آذار/ مارس ١٩٤٧، والتي أكد فيها «استعداد الولايات المتحدة لمساعدة جميع الدول المهددة بالخطر الشيوعي»[١١]. وهكذا توالت الاستراتيجيات الغربية، كما سيتضح من التحليل التالي، لفرض السيطرة على المنطقة، ومنع أية تطورات تغيّر موازين القوى لصالح أبناء المنطقة، أو أية قوى إقليمية أو دولية أخرى.

---

(٨) Elaine Sciolino, «Ally's Future: US Pondering Saudis Vulnerability,» *New York Times*, 4/11/2001.

(٩) Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*, p. 68.

(١٠) Micahel A. Palmer, *Guardians of the Gulf* (New York: Simon and Schuster, 1992), pp. 29-35.

(١١) Chester J. Patch, Jr., *Arming the Free World: The Origins of the United States Military Assistance Program, 1945-1950* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1991), pp. 88-129.

الفصل الثالث عشر

دول الجـوار

يعتبر العراق وإيران من المنظور الغربي دولتين محوريتين في المنطقة، ليس فقط بما لديهما من مخزون نفط وغاز طبيعي، وإنّما كذلك بسبب ما يمكن أن يسببانه من قلاقل وعدم استقرار في منطقة حيوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلفائها. وهذا ما يؤكّده كينيث بولاك، مدير مركز الشرق الأوسط في معهد بروكيغنز في الولايات المتحدة بقوله: «غير أن الولايات المتحدة ليست مهتمة فقط بتدفق النفط من منطقة الخليج الفارسي، وإنّما لها كذلك مصلحة في منع أية إمكانية لسيطرة دولة معادية على المنطقة ومقدراتها واستخدام هذه السيطرة لزيادة قوتها أو لابتزاز بقية دول العالم»[(١)].

وإذا أردنا أن نبسّط طبيعة النظرة الأمريكية إلى هاتين الدولتين، بإمكاننا القول إن أفضل خيار لها هو أن تكون الدولتان حليفتين، كما هو حال بلدان مجلس التعاون. وإذا لم يتحقق ذلك، وكانت واحدة من الدولتين معادية للمصالح الأمريكية، فإن الولايات المتحدة تفضل أن تكون الثانية مؤيدة لها، لتردع الدولة المعادية وتوجِد بعض التوازن معها. ولا شكّ في أنَّ الولايات المتحدة لا ترغب في أن ترى الدولتين في حالة عداء متزامن معها، مما سيجعلهما متحالفتين ضدها وضد بلدان مجلس التعاون. ولكن أسوأ سيناريو هو أن تقوم إحدى الدولتين باحتلال دولة أو أكثر من بلدان المجلس، كما حدث في حالة احتلال الكويت من قبل العراق، أو أن تكون واحدة من الدولتين

(١) Kenneth Pollack, «Securing the Gulf,» *Foreign Affairs* (July-August 2003), p. 4.

مؤثرة بدرجة كبيرة في قرار الدولة الثانية، كما يحصل الآن في حالة العراق بعد صدام، حيثُ إنَّ النظام الحالي في العراق يكاد يكون حليفاً استراتيجياً لإيران. والمتأمل لسياسات الولايات المتحدة الأمنية في المنطقة منذ خروج بريطانيا يتبيّن له أن هذه السياسات تنوّعت بتنوع التحدّي الذي أفرزته أحداث المنطقة، مما يؤكّد أن الرؤى التي يضعها الغرب للمنطقة ليست حتميات يجب التسليم بها، وإنّما هي طموحات يمكن التأثير فيها سلباً أو إيجاباً. ففي السبعينيات اعتمدت الولايات المتحدة على كلّ من السعودية وإيران للحفاظ على مصالحها في المنطقة. وفي بداية الثمانينيّات، وبعد إطاحة الخميني بشاه إيران، حدث تقارب بين الولايات المتحدة والعراق، في محاولة لردع إيران واحتواء ثورتها. ولا شكّ في أنَّ الولايات المتحدة قد استفادت من الحرب التي دارت بين الدولتين وأدت إلى إضعافهما معها. غير أن احتلال العراق للكويت بعد نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية، دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الوقوف ضدّ الدولتين، وذلك باتّباع ما عرف بـ «سياسة الاحتواء المزدوج»، سعياً إلى إضعافهما معاً. ثمّ ها نحن اليوم، وبعد أن تمّ احتلال العراق، وتدمير قوته العسكرية، وتسليمه إلى حكومة موالية لإيران، وبروز إيران كدولة ذات برنامج نووي واعد، نرى الولايات المتحدة تسعى إلى إبقاء العراق بضعفه، مع محاولة احتواء قوة إيران الصاعدة. وفي ما يلي سنحاول تفصيل هذه السياسات وفهم انعكاساتها الفعلية على بلدان المجلس، وسنبيّن كيف استطاعت هذه السياسات أن تحفظ المصالح النفطية للغرب، إلا أنّها لم تؤدّ إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار والعنف في منطقة الخليج، ومزيد من التفكك العربي، ومزيد من الخسائر على جبهة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد تكون أهمية وتعقيدات هذا الموضوع هي التي جعلتنا نخصّص له أطول فصل في كتابنا هذا.

أولاً: الخروج البريطاني

إن المتتبع لعلاقة الولايات المتحدة وحلفائها في مجلس التعاون الخليجي، يتبين له أنّه منذ خروج بريطانيا من المنطقة في أواخر الستينيات، كانت الولايات المتحدة هي القوة الرئيسيّة التي تحاول ملء الفراغ وإدارة الصراع في الخليج، بما يحقق مصالحها ومصالح بقية الدول الغربية. فشاه إيران، الذي هرب من إيران بعد تأميم محمّد مصدق لقطاع النفط، ثمّ عاد ليحكم مرة أخرى في العام ١٩٥٣ بمساعدة المخابرات الأمريكية، كان مديناً للغرب في عودته إلى السلطة، وبالتالي

كان أكثر استعداداً للقيام بدور شرطي الخليج[٢]. ولكن قبل أن نتكلم على تطور الدور الأمريكي في المنطقة، لا بُدَّ لنا من التوقف قليلاً عند ظروف وملابسات خروج بريطانيا من المنطقة، لأن فيها كثيراً من العبر والدروس. فبلدان المجلس، كما ذكرنا، تمتلك مخزوناً نفطياً استراتيجياً هائلاً، مما يجعلها تمثل أهمية استراتيجية لبقية دول العالم، وهذه الأهمية جعلت هذه المنطقة منطقة صراعات وحروب متتالية. ومما فاقم من حجم هذه الصراعات أن بلدان المجلس ظلت دائماً، وبسبب غياب الاستراتيجيا الأمنية الواضحة والنابعة من إرادة شعوب المنطقة، والمنسجمة مع متطلبات حماية النظام الإقليمي العربي، واقعة بين مطرقة القوى الأجنبية وسندان القوى الإقليمية المتصارعة، كإيران والعراق. ففي أواخر الستينيات، وفي ظلّ الظروف الاقتصادية الصعبة، وتراجع قيمة الجنيه الاسترليني، قرّرت الحكومة البريطانية الانسحاب من منطقة الخليج في آذار/ مارس ١٩٧١، موفرة بذلك ما يقارب ١٢ مليون جنيه استرليني. وقد تمّ إرسال مبعوث بريطاني اسمه غورونوي روبرتس، لتبليغ حكومات الخليج بهذا القرار قبل إعلانه، فزار إيران، وزار شيوخ ما كان يعرف آنذاك بالساحل المتصالح والسعودية، ناقلاً إليهم هذا الخبر، علماً أنَّ الحكومة البريطانية كانت قد أكدت لحكومات المنطقة قبل شهرين فقط أنّها باقية في المنطقة، وأن هدفها هو حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة[٣]. وكان ردّ كلّ من الشيخ زايد، حاكم أبو ظبي، والشيخ راشد، حاكم دبي، آنذاك، أنّهما على استعداد للتكفل بمصاريف القوات البريطانية، وأن حاكمي قطر والبحرين على استعداد لمشاركتهما بما يتفق مع قدراتهما.

ولقد كان ردّ الحكومة البريطانية على عرض شيوخ الإمارات بتغطية تكاليف وجود القوات البريطانية فيه شيء من الاستهجان والسخرية. فعندما سئل دينيس هيلي في برنامج تلفزيوني عن عدم قبول هذا العرض، كان رده بالقول إنّه: «لا يقبل أن يكون رقيقاً أبيض للشيوخ العرب»، وأضاف: «سيكون خطأ فادحاً أن نجعل من أنفسنا مرتزقة لمن يريد أن تكون القوات البريطانية بقربه»[٤]. هكذا، إذن، تعاملت الحكومة البريطانية مع شيوخ الإمارات الذين احتفظوا بودائعهم من

---

(٢) Stephen Kinzer, *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror* (Hoboken, NJ: J. Wiley and Sons, 2003).

(٣) J. B. Kelly, *Arabia, the Gulf, and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy* (New York: Basic Books, 1980), pp. 47-48.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٠.

الاسترليني في بنوكها خلال أزمة العام ١٩٦٧، وتكبّدوا خسائر كبيرة على هذه الودائع عندما خفضت الحكومة البريطانية قيمة الجنيه الاسترليني من غير سابق إنذار، علماً أن بريطانيا كانت قد قبلت سابقاً أن تؤجر قواتها مقابل نقود، سواء كان ذلك في هونغ كونغ أو في ألمانيا الغربية، كما يؤكّد المؤرخ الإنكليزي جون كيلي[٥]. إلا أنَّ الأهم من هذا وذاك هو لماذا أصرّ شيوخ الإمارات على بقاء الاحتلال البريطاني، بما فيه من انتقاص لسيادة المنطقة؟ إنَّ الإجابة المختصرة تتعلق بمخاوف هؤلاء الشيوخ من أطماع الدول الإقليمية، خاصة السعودية التي كانت لها خلافات حدودية مع أبو ظبي، وكذلك إيران التي كانت تطالب بالبحرين، ذلك أن الانسحاب البريطاني يعني أنّ هذه المشيخات أصبحت تعاني فراغاً أمنياً، وهي تواجه دولاً إقليمية أقوى منها، وهذا ما أكدته الأحداث اللاحقه. لذلك، أخذت الحكومة البريطانية تشجّع المشيخات الخليجية على تكوين اتحاد تُساعي يمكن أن يكون خطوة مهمة في الحفاظ على أمن هذه المشيخات، وتسهيل تعامل الدول الغربية معها. ولكن ما إن استشعرت إيران بهذه الجهود لتوحيد المشيخات في كيان واحد، حتّى بدأت تعبّر عن أطماعها الإقليمية بِكُلّ وضوح، مؤكّدة في الوقت نفسه المخاوف لدى هذه المشيخات. وكان جوهر الاحتجاج الإيراني هو المطالبه بالبحرين، وقد شهدت هذه الفترة اتصالات إيرانية ـ بريطانية أكدت فيها إيران مطالبتها بالبحرين، وبعد مفاوضات طويلة تمّ الاتّفاق بين بريطانيا وإيران في العام ١٩٦٩ على تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء استفتاء عام في البحرين، يقرر فيه أهل البحرين مصيرهم. وبالفعل، أُجري هذا الاستفتاء، وقرر أهل البحرين البقاء مستقلين عن إيران.

وعلى الرغم من أن البحرين استطاعت أنْ تجعل الأطماع الإيرانية خلفها، إلا أنَّ الاتّحاد التساعي المقترح لم يولد بسبب كثير من الخلافات بين أطرافه، ومن ثمّ أعلنت كلّ من البحرين وقطر استقلالهما، وجاء دور الإمارات العربية الأخرى لتعلن اتحادها السباعي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١. إلا أنَّ السعودية رفضت الاعتراف بالدولة الوليده، لأن خلافاتها الحدودية مع إمارة أبو ظبي لم يتم حلها، وقد استمرت المفاوضات بين السعودية وأبو ظبي حتّى نهاية العام ١٩٧٤ عندما تمّ الاتّفاق بين الطرفين. وقد حكمت طبيعة هذا الاتّفاق موازين القوى، ورغبة الشيخ زايد في الانطلاق بالإمارات، مما جعل

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٥١.

في هذا الاتّفاق شيئاً من الإجحاف والظلم في حقّ أبو ظبي، كما يشير كثير من المصادر. فبحسب جون كيلي، المتخصّص في تاريخ المنطقة، أعطى زايد السعوديين كلّ ما كانوا يريدونه تقريباً، بما في ذلك ممر إلى البحر غرب سبخة مطي، وهي مساحة واسعة في المنطقة الغربية من الإمارة، إضافة إلى أغلب حقل زرارة في الجنوب، كلّ ذلك مقابل تنازل السعودية عن مطالبتها بالبريمي. وهي مطالب، كما يؤكّد كيلي، لا تقلّ من حيث عدم منطقيتها عن المطالب في المنطقة الغربية التي أعطيت لهم(٦).

غير أن الإمارات، هذه الدولة الناشئة، لم تدفع ضريبة على حدودها مع الأخ الأكبر، أي السعودية، فحسب، وإنّما دفعت ضريبة أخرى كذلك على حدودها مع إيران. فقبل يوم من انسحاب القوات البريطانية من منطقة الخليج، قامت القوات الإيرانية، على مرأى ومسمع من القوات البريطانية، باحتلال ثلاث جزر إماراتية، مستفيدة من غياب أي نظام أمني خليجي أو عربي، وبموافقة ضمنية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت منهمكة في حرب فيتنام. وقد قررت خلال هذه الفترة أن توكل أمر أمن المنطقة إلى شاه إيران، وبالتالي لم تكن جزر الإمارات الثلاث تساوي شيئاً في حساباتها الاستراتيجية، وهو ما يؤكد أن علاقاتها مع المنطقة هي علاقات مصالح وموازنات، أولاً وأخيراً، وإن كانت بعض قيادات المنطقة لم تستوعب هذا الدرس حتّى يومنا هذا.

ثانياً: الشاه شرطي الخليج

تؤكد الوثائق الغربية من غير أدنى شكّ أن الولايات المتحدة في ظلّ رئاسة نيكسون رأت أن الانسحاب البريطاني من الخليج في بداية السبعينيات سيترك فراغاً أمنياً، خاصة مع انشغال الولايات المتحدة في فيتنام، الأمر الذي جعل الرئيس نيكسون يقوم بتزويد شاه إيران بكميات من السلاح المتطور، وتكليفه بدور «حامي أمن الخليج» من منظور المصالح الغربية. وهذا ما قام به شاه إيران فعلاً خلال الفترة ما بين العامين ١٩٧٠ و١٩٧٩، وبعدها سقط نظامه بثورة الإمام الخميني(٧). هذا الدور الذي كلف به الشاه كان

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(٧) Michael T. Klare, *Rising Powers, Shrinking Powers: The New Geopolitics of Energy* (New York: Metropolitan Books, Henry Holt and Company, 2008), p. 185.

ترجمة لِ «استراتيجية نيكسون» التي كانت تقوم على الاعتماد على إيران والسعودية كمحورين لحماية مصالح الغرب في المنطقة، ولكن إيران الشاه ظلت القوة المهيمنة، نظراً إلى ضعف النظام السعودي وعدم قدرته على أخذ المبادرة لقيادة المنطقة[٨]. وقد أكد الرئيس نيكسون في كثير من تصريحاته أن الولايات المتحدة ستزوّد الدول الحليفة في المنطقة بالسلاح لحماية نفسها، قائلاً إن «إدارته تتوقع من الدولتين الرئيسيتين في المنطقة، وهما إيران والسعودية، أن تتعاونا لتحقيق الأمن»[٩].

وهكذا تلقى شاه إيران في السبعينيات أسلحة أمريكية تزيد قيمتها على ١٤ مليار دولار، وقد استخدم بعضها لمساندة القوات العُمانية في حربها ضدّ ثورة ظفار آنذاك. وقد تلقت السعودية صفقات مشابهة، إلا أنَّ التركيز كان على إعداد الأمن الداخلي والحرس الوطني. وبسبب ندرة الكفاءات العسكرية الإيرانية والسعودية لاستيعاب هذه الأسلحة المتطورة، فقد بعثت الولايات المتحدة بما بين ٦٢٥٠ و٤١٤٠ خبيراً أمريكياً إلى إيران والسعودية على التوالي للتدريب على هذه الأسلحة[١٠]. ولكن الشاه، الذي مثل إحدى ركائز السياسة الأمنية الأمريكية في ظلّ استراتيجية نيكسون التي كانت تقوم على توفير السلاح للحلفاء في المنطقة لحفظ المصالح الأمريكية من غير تدخل أمريكي مباشر، سقط في العام ١٩٧٩ أمام ثورة الخميني، وانتهت حقبة الشاه. ولا شكّ في أن سقوطه لم يكن إلا لطبيعته الاستبدادية في الداخل، وللظلم الذي أوقعه على شعبه، وكذلك بسبب تبعيته العمياء للغرب[١١]. ولكن الشاه لم يكن فقط شرطياً للخليج، وإنّما كان كذلك حليفاً لإسرائيل، أي أنَّ دوره لم يقتصر على صعيد الأمن الخليجي، وإنّما كان له دور سلبي على صعيد الأمن الإقليمي العربي، حيث إنّه كان على علاقة تعاون وثيق مع إسرائيل، وإن كانت هذه العلاقة قد اتصفت بالسرية، تجنباً لتوتر العلاقات مع البلدان العربية والإسلامية، ذلك لأن إيران وجدت بينها وبين إسرائيل كثيراً من القواسم المشتركة، أهمها الوقوف ضدّ كلّ من المدّ الشيوعي والقومي العربي، خاصة في مرحلة الناصرية، أي أنَّ إيران كانت ترى في الوجود الإسرائيلي امتصاصاً للقدرات العربية وإضعافاً لها،

---

(٨) R. K. Ramazani, «Security in the Persian Gulf,» *Foreign Affairs*, vol. 4 (1979), p. 1.

(٩) Klare, Ibid., p. 43.

(١٠) HCIR, *United States Policies in the Persian Gulf and Red Sea Areas*, p. 11.

(١١) George Ball, «What Brought the Shah Down,» *Washington Star* (14 March 1979).

كما أنها وجدت في إسرائيل جسراً للتواصل مع الغرب، خاصة واشنطن.

أما بالنسبة إلى إسرائيل، فقد كان التقارب مع إيران قائماً على استراتيجية «التخوم» التي أعلنها بن غوريون، والتي كانت تفترض أنَّ الصراع مع العرب هو صراع أبدي، وليس قابلاً للحل على المدى القصير، وبالتالي فلا بُدَّ من محاولة التحالف مع الدول غير العربية، كإيران وتركيا وإثيوبيا، ومع الأقليات الكردية والمسيحية في المنطقة، لإضعاف الجسم العربي. فحكومة مصدّق الإيرانية اعترفت بإسرائيل ككيان موجود في المنطقة من غير المراسيم الدبلوماسية، وبالتالي فقد ظلت السفارة الإيرانية في إسرائيل تحمل اسم «بيرن ٢» في ملفات الدبلوماسية الإيرانية، وكأنها مكتب في بيرن عاصمة سويسرا، كما أن السفارة الإسرائيلية في إيران ظلت من غير اسم، ولم يشارك دبلوماسيوها في المراسيم الدبلوماسية في العاصمة الإيرانية، الا أنَّ السفارتين كانتا تقومان بِكُلّ الوظائف الأخرى[١٢].

ومن صور هذا التعاون الإيراني ـ الإسرائيلي زيارات متبادلة بين رؤساء الوزارة والوزراء، ومنها زيارة بن غوريون السرية في العام ١٩٥٦ لإيران، ومنها تمويل إيران، بعد أحداث قناة السويس في العام ١٩٥٦، لخط أنابيب يصل بين ميناء إيلات جنوب إسرائيل، مروراً ببئر السبع، وينتهي إلى البحر المتوسط، لنقل النفط الإيراني إلى إسرائيل بكلفة قدرها ١,٣ دولار للبرميل، من غير المرور بقناة السويس.

ومن صور التعاون كذلك تدريب الجيش الإسرائيلي لجهاز الأمن الإيراني، المعروف بالسافاك آنذاك، على أحدث وسائل التعذيب، وكذلك تدريب الطيارين العسكريين الإيرانيين، وتدريب المهندسين الزراعيين وغيرها من صور التعاون[١٣]. ولكن ما إن انهزمت البلدان العربية في حرب حزيران/ يونيو، واحتلت إسرائيل مزيداً من الأراضي العربية، حتى بدأت إيران الشاه تشعر بأن الدور الإقليمي الإسرائيلي أصبح واضحاً، وخاصة أن احتلال الأراضي بالقوة لم يكن يحظى بتأييد إيران التي كانت تدرك أن هناك خلافات حدودية بينها وبين العراق.

---

(١٢) Trita Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U. S.* (New Haven, CT: Yale University Press, 2007), p. 21.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٤.

وقد بدأت بوادر انفراج في العلاقات المصرية ـ الإيرانية، خاصة بعد أن طرد السادات الروس من مصر واتجه إلى الغرب، ولكن إيران ظلت ترى أن هناك عدواً مشتركاً لها ولإسرائيل، وهذا العدو هو النظام العراقي الذي تحسنت علاقته بالاتّحاد السوفياتي، كما أن الوفاق الذي حصل خلال هذه الفترة بين الغرب والشرق جعل الدولتين الإقليميتين تبحثان عن موطئ قدم لهما، خاصة إيران ذات الأطماع التاريخية(١٤). وكما سنرى لاحقاً، إن بحث إيران عن دور إقليمي لم يتوقف في ظلّ إيران الثورة، حتّى ولو تطلب ذلك الوقوف ضدّ البلدان العربية، وتعارض مع الشعارات الإسلامية التي تطلقها الحكومات الإيرانية المتعاقبة.

ثالثاً: الحرب العراقية ـ الإيرانية

بعد سقوط الشاه، وجدت الولايات المتحدة نفسها في حاجة إلى سياسات أمنية جديدة، هدفها احتواء الثورة الإيرانية، والتأكد من عدم تأثيرها في موازين القوى في المنطقة. ولم تكن ترى في النظام السعودي محوراً قوياً، كما أن العراق كان يدور في فلك الاتّحاد السوفياتي، ثمّ جاء احتلال الاتّحاد السوفياتي لأفغانستان ليثير مخاوف الولايات المتحدة على مصالحها في الخليج، مما دفع بالرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى الإعلان عن استراتيجيته، التي عُرفت بـ «استراتيجية كارتر»، بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، التي أكد فيها أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح حيوية في منطقة الخليج، وأنها على استعداد لحماية هذه المصالح بِكُلّ الوسائل، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية. وقد أتبع الإعلان عن هذه الاستراتيجيا بتشكيل ما عرف بقوة الانتشار السريع التي كان من المتوقع أن تمثل باكورة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. وبدأت الولايات المتحدة في الحصول على تسهيلات عسكرية في المنطقة، ابتداء من عُمان وكينيا، مروراً بالصومال، وانتهاءً بديغيو غارسيا(١٥). وفي ظلّ إدارة ريغان، استمر العمل باستراتيجية كارتر، وتم مزجها باستراتيجية نيكسون، حيث زوّدت الولايات الولايات المتحدة السعودية بأسلحة متطورة، ومعها كذلك الخبراء. وقد حرصت

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٤٥.

(١٥) Micahel A. Palmer, *Guardians of the Gulf* (New York: Simon and Schuster, 1992), pp. 106-111.

الولايات المتحدة كذلك على التأثير في نتائج الحرب العراقية ـ الإيرانية، فكانت مواقفها تتأرجح بحسب مسار الحرب.

وبعد سقوط نظام الشاه تأزمت العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، خاصة بعد أن اقتحم عدد من الطلبة الإيرانيين السفارة الأمريكية في طهران يوم ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، وأخذوا الدبلوماسيين وموظفي السفارة كرهائن. ولم تكن هذه خسارة الولايات المتحدة وحدها، وإنّما خسارة إسرائيل التي كانت ترى في إيران حليفاً إقليمياً تشترك معه في تحقيق مصالحها الجيوسياسية، وذلك في مواجهة البلدان العربية، والتمدد السوفياتي في المنطقة، في إطار استراتيجية «التخوم» التي أشرنا إليها سابقاً، وخاصة أن الروس قد قاموا بغزو أفغانستان في العام ١٩٧٩. وقد رأى صدام حسين أن الثورة الإيرانية تشكّل خطراً عليه، وعلى المنطقة بأكملها. وهذا الشعور كان يشاركه فيه الغرب والمحيط العربي، بما فيه بلدان الخليج، وبالتالي فقد كانت هذه بالنسبة إليه فرصة للتخلي عن اتفاقية الجزائر للعام ١٩٧٥، التي فرضت عليه في ظلّ موازين قوى مختلة، كما سنرى لاحقاً، وتصحيح موازين القوى مع إيران، واستعادة شطّ العرب، بل وأكثر من ذلك، خاصة في ظلّ ظروف عدم الاستقرار التي كانت تمر بها إيران بعد الثورة، وقد وقفت بلدان المجلس إلى جانبه وساعدته مالياً ودبلوماسياً، وفي مقابل ذلك كان صدّام ينسّق مع حكومات هذه البلدان[١٦].

وهكذا بدأت الحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت ٨ أعوام، ولم تكن حاسمة، كما أرادها صدام حسين، مما دفعه إلى تقديم مبادرة سلام لإيران في العام ١٩٨٣، غير أن الخميني رفض هذه المبادرة، وأصرّ على استمرار الحرب حتّى النصر. هنا حاولت الولايات المتحدة الاقتراب من صدام جسين، وبالفعل، تشير بعض المصدر إلى أن ريغان أرسل في أواخر العام ١٩٨٣ مبعوثه الخاص آنذاك، دونالد رامسفيلد، إلى العراق لدراسة إمكانية التقارب العراقي ـ الأمريكي. وتشير هذه المصادر إلى أن رامسفيلد حمل كذلك رسالة تعرض فيها إسرائيل مساعداتها للعراق ضدّ إيران، ولكن طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي آنذاك، رفض حتّى استلام هذه الرسالة[١٧]. في هذه الفترة، زوّدت الولايات المتحدة

---

(١٦) Barry Rosen, *Iran Since the Revolution* (New York: Columbia University Press, 1985), pp. 56-59.

(١٧) Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U. S.*, p. 113.

العراق بالقروض والمعلومات والأسلحة[18]. وفي ظلّ هذا التقارب العراقي - الأمريكي، ومنع الولايات المتحدة حلفاءها من بيع الأسلحة إلى إيران، وتزايد ظاهرة خطف الرهائن الأمريكيين في لبنان، ودحر الهجوم الإيراني المضاد باستخدام صواريخ عراقية بعيدة مدى، وكذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، كما تشير بعض المصادر، رأت إسرائيل، كما يبدو، فرصة سانحة لتفعيل استراتيجية التخوم لمحاصرة البلدان العربية، وذلك بتأدية دور رئيسي لفك الحصار عن إيران، مراهنة بذلك على ظهور جناح معتدل في حكومة إيران ما بعد الثورة.

وهكذا انفجرت فضيحة «إيران - كونترا» التي كشفت مرة أخرى أن الاعتبارات الجيوسياسية لدى الإيرانيين تسبق كلّ المبادئ، وما الشعارات الإسلامية والثورية التي كانت إيران تطلقها إلا بالونات دعاية للتعتيم على الشعوب الإسلامية، ولإخفاء البراغماتية الإيرانية القائمة على المصالح الإيرانية، أولاً وأخيراً. أما جوهر هذه الفضيحة، فهو أن إسرائيل، ومعها بعض تجار السلاح، قد أقنعت إدارة ريغان بالموافقة على تزويد إيران سراً بأسلحة مقابل أن تقدّم إيران مساعدة في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان. وقد تمّ تحويل هذه الأموال إلى مجموعة الكونترا التي كانت تحارب ضدّ حكومتها في نيكاراغوا، لأن تلك الحكومة كانت على خلاف مع الحكومة الأمريكية. وبذلك تمّ تسريب تفاصيل هذه الصفقة التي توصل إليها وفد أمريكي زار إيران مع جماعة رفسنجاني من قبل مجموعة منتظري في إيران إلى جريدة لبنانية، مما اضطر ريغان إلى الاعتذار إلى الشعب الأمريكي عن هذا السلوك. أما رئيس الحكومة الإسرائيلية بيريس، فقد ادّعى أن إسرائيل اشتركت في الصفقة بطلب من الولايات المتحدة. وأما الخميني، فقد ظلّ يخاطب عواطف الشعوب العربية والإسلامية برفض جميع هذه الادّعاءات والتصريحات[19]. ولكن التواصل الإيراني - الإسرائيلي الذي أملته حاجة إيران إلى السلاح، وحاجة إسرائيل إلى حليف استراتيجي، استمر حتّى بعد اكتشاف هذه الفضيحه[20].

---

(١٨) Joyce Battle, ed., *Iraqgate: Saddam Hussein, U. S Policy, and Prelude to the Persian Gulf War* (Washington, DC: National Security Archive, 1995).

(١٩) Parsi, Ibid., pp. 117-126.

(٢٠) Scott Armstrong, Malcolm Byrne and Tom Blanton, *The Chronology: The Documented Day-by-Day Account of the Secret Military Assistance to Iran and the Contras* (New York: Warner Books, 1987), p. 444.

وبينما كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية دائرة رحاها لتحديد القوة الإقليمية الأقوى في منطقة الخليج، كانت إيران الثورة تحاول الضغط على بلدان الخليج الأخرى بشتى الطرق للسير في ركبها والقبول بهيمنتها. فكما أنَّ الشاه كان يطالب حكوّمات المنطقة بأن تشاوره في أهم السياسات التي تتعلق بالمنطقة، فإن أول أمر صرح به الخميني بعد الثورة هو مطالبة بلدان المنطقة بتقليد النموذج الثوري الإيراني، وقطع علاقاتها مع «الشيطان الأكبر»، أي الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يتردّد عن القول إن الأنظمة الملكية الخليجية هي أسوأ تعبير عن الرجعية، وإنها سبب الوجود الأمريكي في المنطقة، وأن ينعت النظام السعودي بالخيانة للدين، والعمالة للأجنبي[(٢١)]. غير أن هذا الخطاب الثوري لم يؤثر كثيراً في الشارع الخليجي أو العربي، باستثناء بعض صور الاحتجاج التي عبّرت عنها بعض الأقليات الشيعية في المنطقة، وتم استيعابها باستخدام عصا تفريق المظاهرات واعتقال المتظاهرين، وجزرة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقليات[(٢٢)]. وقد يكون إخفاق هذه الشعارات في التأثير في الغالبية العظمى من العرب السنّة، هو بسبب ما شعر به هؤلاء من الصبغة الشيعية والفارسيّة لهذه الثورة الإيرانية، خاصة بعد أنْ نصّ دستورها على مرجعيّة المذهب الشيعي، وبعد أن أساءت الثورة في معاملتها لكثير من الأقليات السنّية والإثنيات غير الفارسيّة في إيران. وعندما لم يُجدِ الخطاب الثوري، لجأت إيران إلى وسائل عنيفة، كتفجير السفارات والمجمّعات الصناعية، والمرافق النفطية، خاصة في البلدان الخليجية ذات الأقليات الشيعية، كالسعودية والبحرين والكويت. وقد كان حزب الدعوة الذي يشارك في حكم العراق ما بعد الاحتلال هو الذراع الذي استخدمته إيران في هذه التفجيرات[(٢٣)]. وكما أنَّ الشعارات لم تحقق تجاوباً مع الثورة، فإن استخدام العنف أوجد نفوراً منها، ولم يسقط الأنظمة الخليجية، كما كانت إيران تتمنى[(٢٤)].

---

(٢١) Jacob Goldberg, «Saudi Arabia and the Iranian Revolution: The Religious Dimension,» in: David Menashri, ed., *The Iranian Revolution and the Muslim World* (Boulder, CO: West View Press, 1990), p. 158.

(٢٢) Ray Takeyh, *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic* (Washington, DC: Times Books, 2006), p. 65.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٢٤) John Calabrese, *Revolutionary Horizons: Regional Foreign Policy in Post-Khomeini Iran* (New York: St. Martin's Press, 1994), pp. 45-73.

رابعاً: احتلال الكويت

قَبِل كلّ من العراق وإيران قرار الأمم المتحدة الرقم ٥٩٨ يوم ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٨٨، الذي ينصّ على وقف إطلاق النار الفوري، وهكذا انتهت حرب الثمانية أعوام بين الدولتين بتكاليف بشرية تزيد على مليون قتيل، ومادية تصل إلى مئات المليارات من الدولارات، إضافة إلى تدمير البنية السياسية في الدولتين، علماً أنّه مع نهاية الحرب لم يتغيّر شيء يذكر في الحدود بين البلدين. ولكن ما يهمنا هنا من منظور بلدان المجلس هو المسار الذي اتجهت فيه كلّ من الدولتين المذكورتين منذ نهاية حربهما، والآثار التي ترتبت على ذلك التوجه، خاصة احتلال العراق للكويت وانعكاساته على واقع المنطقة، وموازين القوى في الخليج وفي المحيط العربي. ولنبدأ بالمسار الذي أخذته إيران.

١ - إيران البراغماتية

لم تكن خسائر إيران في الحرب مع العراق مادية وبشرية فقط، وإنّما كانت فكرية أيضاً، حيث إنّها لم تستطع أن تكسب الشارع العربي أو الإسلامي بأسلوبها الثوري، مما أوجد انقساماً حول تحديد المسار الإيراني المطلوب اتخاذه بعد الحرب، خاصة بعد موت الإمام الخميني في العام ١٩٨٩. فقد كان هناك معسكر الثوريين الذين كان همّهم الأوّل الحفاظ على الثورة وتصديرها، مما يتطلب إعادة التسلح بأية وسيلة. أما المعسكر الثاني الذي كان أهم أقطابه رفسنجاني، فكان يرى ضرورة تصحيح المسار بكسر العزلة التي تعانيها إيران، وببناء اقتصاد قوي، ومجتمع مترابط تصونه القيم الإسلامية من انحلال الحضارة الغربية، ليكون نموذجاً يحتذى به، بدل السعي إلى إسقاط الأنظمة الأخرى[٢٥]. لذلك، فإن القيادة التي جاءت بعد الخميني كانت حريصة على إعادة بناء اقتصادها من خلال الانفتاح على الغرب، والحصول على القروض المطلوبة لإعادة بناء اقتصادها. غير أن هذا الانفتاح لم يكن من غير ثمن، ذلك أنّه كان يتطلب من إيران إعادة النظر في سياساتها الخارجية تجاه دول الجوار وبقية دول العالم، وكانت أولى الخطوات التي قام بها الرئيس رفسنجاني في هذا الاتّجاه هي المساعدة على إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان

(٢٥) Yahaya Sadowski, *Scud or Butter?: The Political Economy of Arms Control in the Middle East* (Washington, DC: Brookings Institution, 1993), p. 63.

بوساطة إيطالية(٢٦). ثمّ بدأ بعد ذلك بالتوجه إلى الحكومات الخليجية، ومعها العربية، أي أنَّ الخطاب الإيراني أصبح موجهاً إلى الحكومات، بدل الشعوب، مما يشير إلى بداية ترجيح المصالح على المبادئ. وبالفعل استطاعت هذه السياسة أن تحدث بعض التقدّم، خاصة في ما يتعلق بعلاقاتها مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث بدت بعض بلدان المجلس، وكأنها لا تمانع في وجود نظام أمني خليجي في المستقبل تكون إيران من ضمنه(٢٧). كما أن حقبة غورباتشوف في روسيا، وما شهدته من تراجع في تأييده للعراق، وللمعارضة الشيوعية في إيران، وفي أفغانستان، ساعدت مجتمعه على تلطيف العلاقات الروسية ـ الإيرانية(٢٨). ولكن عملية الترميم في العلاقات الخارجية الإيرانية لم تكن جميعها ناجحة، فالولايات المتحدة، التي وعد رئيسها بتحسين علاقاته مع إيران، إذا ساعدت في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان، لم تفِ بوعدها. وجدير بالذكر هنا أن إيران لم تكن مؤيدة للمنظمات الجهادية خلال هذه الفترة، وكانت تكتفي بإعلان تأييدها للقضية الفلسطينية، ولكن من غير أن تقدّم دعماً مادياً ملموساً. وقد يعود ذلك إلى الطبيعة السنّية لهذه الحركات، كما قد يعود كذلك إلى وقوف هذه الحركات مع صدام حسين في حربه ضدّ إيران، وقد يعود كذلك إلى أملها في أن يقبلها الغرب كدولة إقليمية موثرة في المنطقة(٢٩).

٢ ـ العراق والحسابات الخاطئة

وقد أخذ النظام العراقي منعطفاً خطيراً وغير محسوب، وبغضّ النظر عن المبرّرات، فإن هذا المنعطف كان كارثياً على أمن بلدان المجلس والقضية الفلسطينية معاً، وكذلك على العراق لاحقاً. وقد ساعدت الحكومات الخليجية على المنزلق الذي أخذه العراق. فانتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية في منتصف العام ١٩٨٨ بوقف إطلاق النار، وببدء المفاوضات بين الطرفين المتحاربين، لم ينتج منه استقرار في المنطقة، لأن بذور أزمة جديدة قد وضعت بتأثير خارجي،

(٢٦) Giandomenico Picco, *Man Without a Gun: One Diplomat's Secret Struggle to Free the Hostages, Fight Terrorism, and End a War* (New York: Random House, 1999), pp. 113-114.

(٢٧) Anoushiravan Ehteshami, *After Khomeini: The Iranian Second Republic* (London: Routledge, 1995), p. 142.

(٢٨) Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U. S.*, p. 133.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

وبقصر نظر داخلي، أي من حكومات العراق وحكومات بلدان المجلس معاً. فالعراق قد خرج من حربه مع إيران منهكاً بالديون التي كانت تشتمل على حوالى ٦٥ مليار للدول الغربية، ومعها الاتّحاد السوفياتي، إضافة إلى ديونه للبلدان الخليجية، خاصة الكويت والإمارات والعربية السعودية، التي كانت تزيد على ٨٠ مليار دولار[٣٠]. وقد خرج وبنيته الأساسية قد دمرت، وأصبح أفراد جيشه عاطلين عن العمل. وبغضّ النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع نظام صدام، إلا أن سياسات حكومات المجلس في هذه الفترة لم تكن موفّقة، وقد ساعدت على غزو العراق للكويت واحتلاله، وإن كنا بكلامنا على هذه الأسباب، لا نبرّر ما قام به النظام العراقي في حقّ الكويت، ولكننا سنحاول تجنّب تكرار ما حدث بعد ذلك، لأن الحسابات الجيوسياسية لا تحكمها القيم في عصرنا هذا. نحن نقول إنّها لم تكن موفقة لأن الحكومات الخليجية كانت تساعد صدام في حربه ضدّ إيران، وكانت ترى في وقوفه أمام النظام الإيراني الجديد ردعاً له، وحماية لها من أطماعه، وبالتالي كان من المتوقع أن تتبع هذه البلدان سياسة استراتيجية ذكية مع نظام صدام بعد نهاية الحرب مع إيران، وكان من الممكن لهذه السياسة، لو أنّها كانت نابعة من التفكير في مصالح شعوب المنطقة واستقرارها، أن تنجح في استيعابه من خلال إسقاط الديون التي كانت لحكومات المجلس على العراق، ومن خلال اتباع سياسات نفطية حكيمة تهدف إلى مساعدة العراق على إعادة البناء. هذا السلوك كان من المفترض أن تسلكه بلدان المنطقة، حتّى ولو لم يكن النظام العراقي نظاماً عربياً، ذلك لأنه سلوك عقلاني في ظلّ تلك المعطيات وموازين القوى السائدة آنذاك، والذي يؤكّد هذا هو ما حدث فعلاً من دمار متواصل في المنطقة بعد ذلك.

ولكن هذه الحكومات، وللأسف، سلكت مسلكاً معاكساً تماماً، تنقصه الكياسة والفهم لموازين القوى في المنطقة، وتمليه التبعية المفرطة للقوى الأجنبية التي كانت لها أجندتها الخاصة للمنطقة، كما تبيّن لاحقاً. فهذه الحكومات أصرّت على تسديد الديون، ولم تُجدِ الاجتماعات المتكرّرة بين العراق والكويت حول هذه الديون في التوصل إلى حلّ مرضٍ للطرفين. ومما زاد الطين بلة أن السياسات النفطية التي اتبعتها هذه الحكومات، خاصة الكويت والإمارات، كانت تساعد على تراجع أسعار النفط، لأن العراق كان قد زاد من

---

(٣٠) Peter W. Galbraith, *The End of Iraq* (New York: Simon and Schuster, 2006), p. 37.

إنتاجه لكي يغطي ديونه، وكان من المتوقع من حكومات المجلس في هذا الظرف الاستثنائي أن تقلل من إنتاجها حتّى لا تتراجع أسعار النفط، ولكنها لم تفعل. وهكذا ظلت أسعار النفط وإيراداته في تراجع، مما دفع الرئيس صدام حسين إلى قول مقولته في تلك الفترة: «قطع الرقاب ولا قطع الأرزاق». وهنا بدأت وتيرة الخلاف بين العراق وحكومات المجلس تزداد حدة. وفي لقاء له مع أبريل غلاسبي، سفيرة الولايات المتحدة في العراق، يوم ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٠، كان الرئيس العراقي متذمراً من عدة أمور، منها انخفاض أسعار النفط، وحجم ديون العراق، ومطالبة بعض البلدان العربية باسترداد مبالغ مالية كانت قد قدمتها في الأصل كمساعدات، ووجود بعض الفئات المعادية لنظامه في الحكومة الأمريكية، وعدوانية الكويت تجاهه. وقد أكدت السفيرة للرئيس صدام حسين أن إدارة بوش حريصة على علاقة جيدة مع نظامه، وانها معارضة للمقاطعة الاقتصادية للعراق. أما في ما يتعلق بخلافاته مع الكويت، فقد أكدت له غلاسبي أنَّ الإدارة الأمريكية ليس لها موقف معين تجاه الخلافات العربية، كالخلافات العراقية ـ الكويتية. ومما يؤكّد عدم قدرتها على استقراء نوايا صدام وتوجهاته هو أنَّ الرسالة التي بعثت بها إلى إدارتها كانت تحمل عنوان «رسالة صداقة من صدام إلى الرئيس بوش»[٣١]. فهل كانت قراءة غلاسبي لحديث صدام خاطئة؟ هل كانت هذه مصيدة لنظامه؟ هل أساء صدام فهم إجابتها عن سؤاله حول الخلافات الحدودية مع الكويت؟

ليست هناك حتّى الآن إجابات واضحة عن هذه التساؤلات، ولكن من المؤكّد أن الأحداث التي تبعت ذلك اللقاء لم تكن متوقعة. ففي يوم ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ عبرت القوات العراقية الحدود الكويتية، واحتلت كلّ الكويت خلال أربع وعشرين ساعة، وبعدها بفترة، نشرت الحكومة العراقية محضر اجتماع غلاسبي مع الرئيس صدام، مما دفع ببعض المراقبين في الغرب، وفي البلدان العربية، إلى الاعتقاد بأن إدارة بوش قد أيدت ضمنياً هذا الغزو لأسباب استراتيجية، ليس أقلها الرغبة في إضعاف قوة العراق كدولة إقليمية[٣٢].

وهكذا بدأت آلة الحرب الأمريكية تزحف إلى المنطقة استعداداً لإخراج صدام من الكويت وتدمير العراق. ومرة أخرى تظهر أهمية النفط كسبب وحيد

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٩.

لتدخّل الدول الأخرى في المنطقة. ففي يوم ٨ آب/ أغسطس ١٩٩٠، أي بعد ستة أيام من احتلال الكويت، خرج بوش الأب على العالم، معلقاً على الاحتلال، ومعلناً استخدام القوة العسكرية، ومبرراً ذلك بقوله إن الولايات المتحدة تستورد حوالى ٥٠ بالمئة من استهلاكها من النفط، وأنها قد تواجه تهديداً لاستقلالها الاقتصادي. وأضاف قائلاً: «إن سيادة واستقلال السعودية يمثلان مصالح حيوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة»[٣٣]. وقد أكد وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، ديك تشيني، الهدف نفسه من العمل العسكري في لقاء له يوم ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ مع لجنة الدفاع في الكونغرس بقوله إن احتلال صدام للكويت سيمكنه من إملاء سياسات الطاقة المستقبلية، وهذا سيؤثر في استقلال أمريكا الاقتصادي[٣٤]. طبعاً، أضيفت بعد ذلك مبرّرات أخرى للعامل النفطي من باب التغطية على الهدف الحقيقي، فمثلاً تمّ الحديث لاحقاً عن الرغبة في تحرير الكويت، وفي التخلص من أسلحة الدمار الشامل، والرغبة في نشر الديمقراطية، وطبعاً محاربة الإرهاب. ولكن، كما يقول خبير الطاقة الأمريكي مايكل كلير، إنَّ الوثائق الأولية تؤكد من غير أدنى شكّ أن الرئيس بوش ومستشاريه كانوا ينظرون إلى احتلال الكويت من زاوية استراتيجية كارتر، أي أنّهم كانوا يرون هذا الغزو العراقي بمثابة التهديد للسعودية وتدفق النفط من الخليج إلى الغرب[٣٥]. وهذا ما يؤكّده كذلك الصحفي الأمريكي في **الواشنطن بوست**، بوب وودورد في أحد كتبه[٣٦]. وهكذا بدأت الولايات المتحدة تمهد لإنزال قواتها في العربية السعودية، وهنا تشير التقارير إلى أنَّ الملك فهد لم يوافق على مجيء هذه القوات، حتّى أطلعه وزير الدفاع الأمريكي على صور يفترض أن تكون لدبابات عراقية تتجه إلى الحدود الكويتية ـ السعودية، وقد وافق فهد، كما تؤكد هذه التقارير، بشرط أن تنسحب هذه القوات بمجرد تلاشي الخطر العراقي. وهكذا بدأت عملية «درع الصحراء» التي انتهت بإخراج العراق من الكويت[٣٧].

وجدير بالإشارة هنا إلى أن هناك بعض المصادر التي تؤكد أن أسامة بن

---

(٣٣) *New York Time*, 9/8/1990.

(٣٤) SASC, *Crisis in the Persian Gulf Region*, p. 11.

(٣٥) Michael T. Klare, *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Petroleum Dependency* (New York: Metropolitan Books, 2004), p. 50.

(٣٦) Bob Woodward, *The Commanders* (New York: Simon and Schuster, 1991), pp. 225-226 and 236-237.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٣ ـ ٢٧٣.

لادن عرض على الملك فهد أن توكل مهمة تحرير الكويت والدفاع عن السعودية إلى الشباب العرب العائدين من الحرب في أفغانستان، والذين كان يطلق عليهم «العرب الأفغان»، ولكن الملك فهد رفض هذا العرض[٣٨]. وبغضّ النظر عن صحة هذا العرض أو منطقيته، فقد يكون هذا الرفض من قبل فهد، إذا صحّ، هو بمثابة الخميرة لقيام تنظيم القاعدة، ولأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وما تبعها من أحداث في المنطقة، والتي كان من أهمها احتلال العراق وتدميره، وانعكاسات ذلك كلّه على موازين القوى تجاه كلّ من إسرائيل وإيران. وبالفعل بدأت الحملة الجوية الأمريكية على العراق في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، واستمرت خمسة أسابيع، وبدأت بعدها الحملة الأرضية التي استمرت ما بين ٢٤ و٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١، التي أدت إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت، ولم تحاول القوات الأمريكية دخول العراق، لأن هدفها المعلن كان تحرير الكويت، وكانت الإدارة الأمريكية متخوفة من عواقب هذا الدخول، إما لاعتبارات تتعلق بإمكانية ظهور مقاومة تكون مكلفة للقوات الأمريكية، أو لأنها كانت تعتقد أن توسيع أهداف الحملة لتشتمل على دخول العراق سيؤدي إلى تفكيك التحالف، خاصة من قبل البلدان العربية الحليفة[٣٩]. ولكن العراق ظلّ محاصراً في ظلّ سياسة «الاحتواء» التي عزلته عن العالم، وفرضت الحكومة الأمريكية حظراً على تحليق طيرانه في الجنوب، وبدا الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة من خلال قوات أمريكية في الكويت، وتخزين أسلحة في كلّ من الكويت وقطر حتّى تسهل عملية استخدام القوات الأمريكية في المنطقة. وقد تطلب تنفيذ حظر التحليق للطيران العراقي على الجنوب توفير ما لا يقل عن ٥٠٠٠ طيار أمريكي ومساعدين لهم باستخدام قاعدة سلطان بن عبد العزيز في السعودية. كما باعت الحكومة الأمريكية خلال الفترة ما بين العامين ١٩٩١ و١٩٩٩ ما قيمته ٤٠ مليار دولار من السلاح للسعودية، وكانت هذه المبيعات تعادل أربعة أضعاف ما باعته الولايات المتحدة لمصر وتايوان مجتمعتين[٤٠]. هذا يعني أنّ قوات الولايات المتحدة بقيت في المنطقة، خاصة

---

(٣٨) Ahmed Rashid, *Taliban: Afghanistans Gotteska mpfer und der Neue Krieg am Hindukusch* (London: I. B. Tauris, 2002), pp. 128-133.

(٣٩) Lawrence Freedman and Efraim Karsh, *The Gulf Conflict, 1990-1991: Diplomacy and War in the New World Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), pp. 299-409.

(٤٠) Klare, *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Petroleum Dependency*, p. 53.

في السعودية، وذهبت وعود تشيني لفهد بالانسحاب أدراج الرياح، ولا شكّ في أن هذا الوجود بدأ يضعف من مصداقية النظام السعودي، ويقوّي مواقف المعارضة بأشكالها، خاصة التيار الإسلامي. وقد طالب أسامة بن لادن مؤيديه بإسقاط النظام السعودي بِكُلّ الطرق الممكنة، وإخراج الأمريكيين من المنطقة، وذلك في خطاب قال فيه: «إنَّ الولايات المتحدة ظلت تحتل أقدس المكانات في العالم الإسلامي، وهي الجزيرة العربية، ونهبت ثرواتها، وأخضعت حكامها، وأذلّت شعوبها، وأرعبت جيرانها، واستخدمت قواعدها فيها كرأس حربة للهجوم على الدول الإسلامية المجاورة»[٤١].

وقد أيّد أسامه بن لادن أقواله السابقة بأفعال على الأرض تمثلت بداية في ضرب كثير من المظاهر العسكرية الأمريكية في المنطقة، ثمّ انتقل بعد ذلك إلى ضرب عقر دار الولايات المتحدة. وقد توّج هذا التوجه الأخير بما عرف بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي تعددت التفسيرات حول أسبابها. فهناك من اعتبرها بداية لصراع حضاري بين الشرق المسلم والغرب المسيحي، كما تنبّأ أستاذ التاريخ السابق في جامعة هارفرد، صموئيل هانتنغتون[٤٢]. وهناك من رأى في أحداث أيلول/سبتمبر احتجاجاً على الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية، وهناك من اعتبرها ردّة فعل لمواقف الولايات المتحدة المؤيدة لإسرائيل. ولكن هناك من يعتقد أن جميع التفسيرات السابقة لا تبرّر هذا العمل، وإنّما يمكن فهم هذه الهجمات في سياق النقمة والغضب على التحالف الأمريكي مع العائلة الحاكمة في السعودية، هذا التحالف الذي وضعت لبناته الأولى في العام ١٩٤٥ بين الرئيس الأمريكي روزفلت وعبد العزيز بن سعود، والذي كان عبارة عن اتفاق أمّنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على النفط، بينما أمّنت الأسرة السعودية الحماية الأمريكية لبقائها في الحكم[٤٣]. ونحن نعتقد أن ما حدث في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هو مزيج من الأسباب السابقة، وإن تفاوتت درجة أهمية كلّ سبب من الأسباب المذكورة، ذلك أن التحالف بين الولايات المتحدة وحكومات المنطقة المستبدة لاقتسام الثروة

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٤٢) Samuel Huntington, «The Clash of Civilizations?,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 1 (Summer 1993), pp. 22-49.

(٤٣) Klare, Ibid, p. 55.

(٤٤) Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U. S.*, p. 140.

النفطية، في الوقت الذي تعاني فيه الشعوب العربية والإسلامية الفقر والجهل، واستمرار اغتصاب الصهاينة لأرض فلسطين، ووجود القواعد الأجنبية التي تنتقص من استقلال هذه البلدان، هذه كلها أسباب مترابطة، وقد ألهبت شعور الكراهية المتنامي في المنطقة ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بوجه عام. غير أن الولايات المتحدة لم تعتبر كثيراً من هذه الأحداث، وكالعادة استمرت تتصرف من منطلق القوة وحدها، وبدأت تقرع طبول الحرب على العراق وأفغانستان، كما أن الحكومات الخليجية ومعها البلدان العربية الأخرى لم تستطع أن تتخذ موقفاً موحّداً لتدارك الانهيار الحاصل في العلاقات العربية ـ العربية، وإنّما ظلت أسيرة لرؤية الدول الكبرى ولمصالحها الضيّقة.

٣ ـ إسرائيل وإيران وتقاسم النفوذ

قبل أن ننتقل إلى المرحلة التالية والأخطر في تاريخ المنطقة، وهي عملية احتلال العراق، لا بُدَّ لنا من أن نختم هذا الجزء بكلمات قليلة بشأن انعكاسات احتلال العراق للكويت، وما تبعه من تطورات على كلّ من إسرائيل وإيران. فلا شكّ في أن إسرائيل كانت المستفيد الأوّل من تدمير الجيش العراقي، حيث انخفض عدد أفراده من ١,٤ مليون في العام ١٩٩٠ إلى ٤٧٥ ألفاً مع نهاية الحرب، وتراجعت النفقات العسكرية العراقية من ٢٦,٤ مليار دولار إلى ٢ مليار دولار خلال الفترة نفسها[٤٤]. فالعراق، وإن لم يكن بلد مواجهة، إلا أنَّ قوته كانت دائماً تخيف إسرائيل، نظراً إلى إمكانية استخدامها في فترة قصيرة لو وجدت الإرادة السياسية والتعاون بين بلدان المواجهة. وهذا ما حصل بالنسبة إلى الصواريخ العراقية التي طالت العاصمة الإيرانية خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وطالت إسرائيل خلال فترة احتلال العراق للكويت[٤٥]. أما الكاسب الآخر من احتلال الكويت، وما نتج منه من ضرب للعراق، فهو إيران. فاحتلال العراق للكويت أوجد شرخاً كبيراً في الصف العربي، حيث إنّه جعل إيران، لأول مرة، تشعر أن حكومات المجلس قد تنظر إليها مستقبلاً كقوة موازنة في مواجهة العراق، بل إن هناك في إيران من كان أقرب إلى الشماتة ببلدان الخليج التي كانت في رأيه قصيرة نظر بتأييدها للعراق في حربه ضدّ إيران[٤٦]. كما أن هناك

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٤٦) Shireen T. Hunter, *Iran after Khomeini*, Washington Papers, 156 (New York: Preager, 1992), p. 126.

بعض المصادر التي تشير إلى أن أجهزة الأمن الإيرانية قد أشعرت الكويت بالغزو العراقي قبل حدوثه بساعات(٤٧). وقد استثمرت إيران هذا الغزو العراقي للتأكيد لدول العالم أنَّ العراق، وليس إيران، هو مصدر عدم الاستقرار في المنطقة، بل إنَّ الرئيس رفسنجاني كان أكثر وضوحاً عندما قال مباشرة بعد إخراج العراق من الكويت إن «هناك قوة واحدة قادرة على تحقيق سلام واستقرار الخليج الفارسي، وهذه القوة هي قوة إيران»(٤٨). ولا يخفي الإيرانيون أن موقفهم تجاه هذه الحرب اتصف بما عرف بـ «الحياد الإيجابي» الذي يعتبر في الواقع تأييداً لما كانت تقوم به الولايات المتحدة، كما أنّهم رفضوا طلب العراق مساعدتهم في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يغير من هذه الحقيقة أن إيران كانت تتهم الولايات المتحدة في الوقت نفسه بالبحث عن مبرر للبقاء في منطقة الخليج(٤٩).

هذا في العلن، أما في السر، فقد كانت إيران تساعد الولايات المتحدة بأكثر من طريقة، منها السماح للطائرات الأمريكية باستخدام الأجواء الإيرانية، ومنها رفض إعادة الطائرات الحربية التي نقلها العراق إلى إيران في بداية الحرب الجوية لحمايتها، وغيرها من أشكال العون، الأمر الذي دفع بجيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي، إلى الثناء على هذا الدور الإيراني الإيجابي(٥٠). وكانت إيران تأمل في أن تضرب بهذه السياسة عصفورين بحجر، أحدهما إضعاف العراق كقوة إقليمية منافسة لإيران، والثاني هو إقناع الولايات المتحدة بأهمية إعطاء إيران شيئاً من الحرية في ترتيب وإدارة شؤون المنطقة، كما كان يحصل أيام شاه إيران. غير أنَّ التقارب الإيراني مع حكومات المجلس في أعقاب ضرب العراق لم يستمرّ طويلاً، لأن هذه الحكومات اتجهت، في ظلّ ضغوط من واشنطن، إلى توقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة، بدل أن تنشئ نظاماً خليجياً تكون إيران جزءاً منه(٥١). وقد زاد الطين بلّة أن إخراج العراق من

(٤٧) Davide Kimche, *The Last Option: after Nasser, Arafat, and Saddam Hussein: The Quest for Peace in the Middle East* (New York: Maxwell Macmillan International, 1991), p. 233.

(٤٨) Hooshang AmirAhamdi, «The Spiraling Gulf Arms Race,» *Middle East Insight*, vol. 2 (1994), p. 48.

(٤٩) John L. Esposito and R. K. Ramazani, *Iran at the Crossroads* (New York: Palgrave, 2001), p. 220.

(٥٠) R. K. Ramazani, «Move Iran Outside the Axis,» *Christian Science Monitor*, 19/8/2002.

(٥١) Paul J. White and William S. Logan, *Remaking the Middle East*, Nationalism and Internationalism (New York: Berg, 1997), p. 204.

الكويت تبعته جهود أمريكية لاغتنام فرصة وجود التحالف العربي مع الغرب ونهاية الحرب الباردة، لبدء مفاوضات سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وبالفعل، عقد مؤتمر مدريد الذي دعيت إليه كثير من القوى الدولية والإقليمية، باستثناء إيران التي كان الغرب لا يرى مبرّراً لدعوتها، لأن تأثيرها في الفلسطينيين كان محدوداً في تلك الفترة، وبالتالي لم تكن هناك حاجة إليها. وقد يكون هذا هو السبب الذي دفع بإيران لاحقاً إلى الاقتراب من القوى الجهادية في فلسطين.

على أي حال، لقد أدى هذا التجاهل الغربي لإيران في هذا المؤتمر، بعد أن ساعدت في إطلاق سراح الرهائن في بيروت، وكان لها دور غير مباشر في إنجاح الحرب الأمريكية على العراق، إلى الشعور بالإهانة، ولا شكّ[٥٢]. هذا التهميش لإيران على نطاق منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى إفشال تطلعاتها إلى إنشاء نظام أمني خليجي، أدى إلى نهاية السياسة الواقعية التي تبنّاها رفسنجاني، وعادت إيران مرة أخرى إلى أسلوب المواجهة واتباع سياسات تخريبية، ومحاولة إفشال السياسات الأمريكية في المنطقة. فأول ما قامت به إيران هو تنظيم مؤتمر معارض لمؤتمر مدريد جمع الفئات الفلسطينية واللبنانية المعارضة في طهران، وتحوّلت نبرة الحكومة الإيرانية من الاعتدال إلى التشدّد. وقد يكون هذا هو المنعطف الذي قاد إيران لاحقاً إلى إيجاد موطئ قدم لها، ليس في لبنان فقط، وإنّما في الشؤون الفلسطينية. وفي رأي كثير من المختصين في الشؤون الإيرانية أن إيران ما كانت لتنحو هذا المنحى، أي اتخاذ موقف معارض لمؤتمر مدريد، وما تبعه من سياسات خارجية متشددة تجاه الولايات المتحدة وبلدان المنطقة، لو أنّها وجدت لها مكاناً في هذا المؤتمر[٥٣]. وقد اتهمت إيران من قبل الولايات المتحدة بتفجير مقر سكن القوات الأمريكية في الخبر في السعودية في العام ١٩٩٦، وإن كانت هناك بعض المصادر التي تعتبر هذه التفجيرات من عمل تنظيم القاعدة[٥٤].

وكما أخفقت سياسات التخريب السابقة، أخفقت السياسات اللاحقة، حتّى جاء الرئيس خاتمي إلى سدّة الحكم في إيران في العام ١٩٩٧، وطرح مدخلاً

(٥٢) Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U. S.*, p. 153.

(٥٣) R. K. Ramazani, «Review of Mahmoud Sariolgjalam's: The Foreign Policy of the Islamic Republic,» *Discourse: An Iranian Quarterly*, vol. 2 (2001), p. 216.

(٥٤) Takeyh, *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic*, p. 67.

جديداً لتعامل إيران مع بلدان الخليج والمحيط العربي. وقد بدأ خاتمي فترة حكمه بالاعتراف بأن تعامل إيران مع جيرانها قد فشل بسبب إصرار إيران على تبنّي حكومات الخليج موقفاً معادياً للولايات المتحدة، وهذا ما رفضته هذه الحكومات(٥٥). لذلك، فإن إدارة خاتمي قبلت مكرهه بأن تتعايش مع هذه الحكومات في ظلّ وجود أمريكي يحفظ موازين القوى في المنطقة. وقد جاء هذا التوجه التصالحي من قبل الرئيس خاتمي في كلمة ألقاها في مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في طهران في العام ١٩٩٧، وذلك بقوله إن «إيران لا تمثل تهديداً لأية دولة مسلمة»، كما أن رؤيته الإصلاحية قد تضمّنت الاعتراف بسيادة الدول الإقليمية وعدم المساس بحدودها، والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها. وقد وافق مرشد الثورة على هذه الرؤية الجديدة، علماً أن مواقفه ومواقف خاتمي تجاه حكومات المنطقة قبل توليه الرئاسة، كانت مختلفة كلياً عن هذه الرؤية، كما يشير كثير من المصادر(٥٦).

مرة أخرى نحن أمام الديناميكيات الجيوسياسية التي تجعل الدولة تتنقل من المبادئ إلى المصالح، ومن المصالح إلى المبادئ، فلا بدّ من أنَّ القيادة الإيرانية قد شعرت بالعزلة خلال هذه الفترة، وأرادت أن تأخذ استراحة تعود بعدها إلى متابعة السعي من أجل فرض الهيمنة على المنطقة، وهو الهدف الاستراتيجي لإيران. ومهما كانت مبرّرات هذا التوجه من قبل إدارة الرئيس خاتمي، فإن نتائجه كانت إيجابية على العلاقات الإيرانية ـ الخليجية. وبالفعل، استطاعت إيران أن توقّع عدداً من الاتّفاقات التجارية وغير التجارية مع بلدان المنطقة، وبذلك يمكن القول إن رئاسة خاتمي سادت فيها الرؤية البراغماتية أو المصلحية على الأيديولوجيا والمواجهة، ولكن هل استمر هذا التوجه التكتيكي في الإدارات التي تبعت خاتمي؟ هذا ما سنعود إليه لاحقاً(٥٧).

هذا الدور المتزايد لإيران في المنطقة أثار مخاوف إسرائيل، لأن النظام الإقليمي العربي تفكّك، وبدأت إيران خطوتها الأولى في اختراق المنطقة العربية. وهذا يعني أنّ إسرائيل أصبح لها منافس في محاولة الهيمنة على

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٥٧) R. K. Ramazani, «The Emerging Arab-Indian Rapprochment: Toward an Integrated US Policy in the Middle East?,» *Middle East Policy* (June 1998).

المنطقة، خاصة في حالة توصل إيران إلى نوع من التفاهم مع الولايات المتحدة. وهكذا بدأت بذور انشقاق في التحالف الاستراتيجي بين الدولتين الذي استمر عقوداً من الزمن. هذا التخوف الإسرائيلي من صعود إيران هو الذي جعل، في رأي بعض المراقبين، رئيس الحكومة الإسرائيلية بيريس، الذي تمّ انتخابه في العام ١٩٩٢ بأغلبية ساحقة، يطرح فكرة «الشرق الأوسط الجديد» التي تقوم على إيجاد كيان يتكون من البلدان العربية وإسرائيل يكون على نمط المجموعة الأوروبية، وتمثل إسرائيل فيه المحرك التنموي بتقنيتها المتطورة التي ستضاف إلى موارد الوطن العربي المالية والبشرية. هذا المشروع كان من المفترض أن يبدأ بتسوية القضية الفلسطينية في ظلّ موازين قوى مختلة لصالح إسرائيل، ويؤدي إلى جعل منطقة البحر الأحمر وإسرائيل قلب الشرق الأوسط، وستتراجع نتيجة لذلك أهمية منطقة الخليج العربي، ومعها النفوذ الإيراني[٥٨].

ولا شكّ في أن إسرائيل أدركت خلال هذه الفترة أن موازين القوى بدأت تتغير كذلك لصالح حركة حماس والحركات الجهادية الأخرى على حساب حركة فتح التي كانت في تراجع، أو كما أكد بيريس بقوله: «إما السلام الآن مع فتح الضعيفة، أو الاستعداد لمواجهة حماس في المستقبل القريب»[٥٩]. طبعاً، لم ير بيريس خطأً في توجهه الجديد لإقامة صلح مع العرب في مواجهة إيران، وهو توجه يعتبر بمثابة دفن لاستراتيجية «التخوم» التي كانت ترى في إسرائيل حليفاً استراتيجياً لإيران في مواجهة العرب، لأن أفكاره، أي بيريس، لم تتغير، كما يقول، وإنّما اللوم يقع على العالم الذي تغيّر من حوله[٦٠]. لذلك، ليس مستغرباً أن يقول أحد المراقبين الإيرانيين، في معرض تعليقه على مشروع الشرق الأوسط، إن الدور الذي رسمه بيريس لإيران في رؤيته للشرق الأوسط الجديد هو دور هامشي يحرمها من تحقيق الحدّ الأدنى من طموحاتها التاريخية[٦١]. هذا الموقف الجديد لبيريس، ومعه رابين، الذي حاولت إسرائيل الترويج له في كلّ المحافل الدولية، تمّ استهجانه في واشنطن في ظلّ إدارة كلينتون، وتم الاعتراض عليه حتّى في بعض دوائر القرار الإسرائيلي. وأخيراً، تمّ رفض هذه الادّعاءات من قبل العرب أنفسهم. وقد طرحت كثير من

---

(٥٨) Shimon Peres and Arye Naor, *The New Middle East* (New York: Henry Holt, 1993), p. 146.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٦١) Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U. S.*, p. 161.

التفسيرات لهذا التغيير المفاجئ في الموقف الإسرائيلي تجاه إيران في تلك الفترة، منها أن إسرائيل لا يمكن أن تعيش من غير عدو حقيقي أو وهمي، ومنها أن إسرائيل كانت ترغب في تخويف العرب من العدو القادم، ليقتربوا منها ويكونوا أكثر استعداداً لقبولها بينهم، ولتوقيع اتفاق سلام معها، ومنها أن إسرائيل كانت ترغب في تذكير واشنطن بأنها ما زالت ذات أهمية استراتيجية لها. وقال البعض الآخر إن هذا النذير كان بمثابة أخذ الحيطة من احتمالات سعي إيران إلى فرض هيمنتها، خاصة بعد إضعاف العراق وإخراجه من المعادلة، ومحاولة إيران تطويرها للسلاح النووي[٦٢].

في هذه الفترة، وبتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣، أعلنت الولايات المتحدة سياسة «الاحتواء المزدوج»، أي العمل على إضعاف كلّ من إيران والعراق، بدل السياسة السابقة التي كانت تقوم على استخدام إحدى الدولتين لإضعاف الأخرى[٦٣]. وقد تعددت التفسيرات لهذه السياسة الجديدة. فهناك من رأى أن القصد منها كان ردع إيران عن محاولة استغلال ضعف العراق لتحقيق مكاسب إقليمية تضرّ بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية[٦٤]. وهناك رأي آخر يرى أن إعلان هذه السياسة كان بمثابة توفير الظروف الملائمة للمفاوضات العربية ـ الإسرائيلية[٦٥]. وبغضّ النظر عما إذا كان إعلان سياسة الاحتواء المزدوج هو لأحد هذين السببين أو لغيرهما، فإن هذه السياسة قد وسعت الفجوة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جانب، وإيران من جانب آخر، ممهدة لمزيد من التقارب، ليس فقط بين العراق وإيران، وإنّما كذلك بين إيران وبعض الفصائل الفلسطينية وبقية القوى المعارضة للولايات المتحدة في المنطقة. هذا يعني باختصار، أنّه بعد سقوط الاتّحاد السوفياتي، وضرب العراق، بدأت منطقة الخليج، ومعها المحيط العربي، يشهدان تحولاً في علاقة إسرائيل بإيران، لأن الصراع أصبح حول أية الدولتين ستهيمن على المنطقة، طالما أن

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٦٥ ـ ١٧٠.

(٦٣) Emma Murphy, «The Impact of the Arab-Israeli Peace Process on the International Security and Economic Relations of the Persian Gulf,» *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 2 (Summer 1996), pp. 428 and 432-433.

(٦٤) F. Gregory Gause III, «The Illogic of Dual Containment,» *Foreign Affairs* (March-April 1994).

(٦٥) Kenneth M. Pollack, *The Persian Puzzle: The Conflict between Iran and America* (New York: Random House, 2004), p. 363.

العرب الخليجيين قد قبلوا أن يكونوا متفرّجين على أحداث تحدد وتهدد مصيرهم. ويبقى هنا تساؤل مهم هو: هل يمكن لإسرائيل أن تجمع بين حفاظها على استراتيجية التخوم وإيجاد سلام مع المحيط العربي؟ نترك الأحداث اللاحقة في المنطقة تجيب عن هذا التساؤل.

خامساً: احتلال العراق

من الجدير بالذكر أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ قد استُخدمت مبرّراً لغزو العراق، إلا أن خطط إعادة هيكلة الشرق الأوسط كانت قد وضِعت قبل هذه الأحداث بفترة طويلة. فنائب وزير الدفاع الأمريكي السابق بول وولفويتز كان قد أعدّ في العام ١٩٩٢ استراتيجيا في وزارة الدفاع الأمريكية تحت عنوان «ترشيد الخطّة الدفاعية»، وهي الاستراتيجيا التي كانت تؤكد أن على الولايات المتحدة أن تقوم بضربة استباقية لأي خطر يهدد هيمنتها، سواء كان هذا المنافس من الأعداء أو من الأصدقاء. وإذا نظرنا إلى هذه الاستراتيجيا في سياق الشرق الأوسط، فإنها تعني أن على الولايات المتحدة ودول الغرب، أن تحافظ على هيمنتها على منطقة الخليج بمنع ظهور أية دولة إقليمية، أو دولية تهدد هذه الهيمنة، وما تعنيه من تأمين تدفق النفط بأسعار منخفضة[٦٦]. وفي العام ١٩٩٦ قام ريتشارد بيرل، الذي كان يرأس مجلس السياسات الدفاعية الأمريكية، وبمساعدة من شخص آخر اسمه دوغلاس فيث، بإعداد ورقة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يقترحان عليه فيها تمزيق اتفاق أوسلو، والعمل على إسقاط نظام صدام حسين. وفي العام ١٩٩٨ قدم عدد من المحافظين الأمريكيين الجدد، بمن فيهم بول وولفويتز ودوغلاس فيث، رسالة إلى الرئيس كلينتون يطالبونه فيها بإسقاط نظام صدام حسين في العراق[٦٧]. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، أي قبل عام من أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، عقد عدد من المحافظين الجدد، من بينهم تشيني ورامسفيلد وولفويتز وغيرهم، اجتماعاً أصدروا فيه وثيقة كان عنوانها: «إعادة بناء الدفاع الأمريكي: الاستراتيجيات والقوات والموارد لقرن جديد»، وقد كان أهم ما تضمنته هذه

---

(٦٦) Fred Kaplan, *Daydream Believers: How a Few Grand Ideas Wrecked American Power* (New Jersey: John Wiley and Sons, 2008), pp. 124-125.

(٦٧) David Gardner, *Last Chance: The Middle East in the Balance* (London: I.B. Tauris, 2009), p. 74.

الوثيقة هو تأكيد ضرورة وجود القوات الأمريكية في الخليج(٦٨). وأشارت هذه الوثيقة كذلك إلى أنه على الرغم من أنَّ الصراع مع العراق يوفر مبرّراً لتحقيق الوجود في منطقة الخليج، الا أنَّ الحاجة إلى وجود مكثّف للقوات الأمريكية في المنطقة يتجاوز قضية العراق، وقد يكون في هذه المطالبة تمهيداً لما كان يدور في أذهان هذه المجموعة من إعادة هيكلة الشرق الأوسط من منظور أمريكي(٦٩). هذه هي الجهود التي مهدت لما سيحدث بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وهذا ما أكدته الأحداث لاحقاً. وفي كلمة ألقاها في كلية وست بوينت، أشار الرئيس بوش الابن إلى تقادم الاستراتيجيات السابقة كالردع، والاحتواء، وأضاف قائلاً: «إنّه لا بُدَّ لنا من نقل المعركة إلى العدو لنحبط خططه، ونواجه أسوأ الأخطار قبل وقوعها»(٧٠).

وهكذا ولدت استراتيجيا جديدة أطلق عليها «استراتيجية بوش»، أي بوش الابن. بعد ذلك بدأت الخطط لغزو العراق تحاك بين حكومتي بوش وبلير، وبدأ تلفيق التهم وإيجاد المبرّرات، فمرة يدّعي الغرب أن هناك علاقة بين صدام والقاعدة، ومرة يتهم صدام بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، ومرة أخرى يدّعي الغرب أنه سيقوم بإسقاط نظام صدام من أجل تحرير الشعب العراقي من استبداده. أما بوب وودورد، الصحفي في **الواشنطن بوست**، فإنه يشير إلى مبرر آخر لهذا الاحتلال، يضاف إلى المبرّرات الأخرى في سياق روايته لحوار دار بين مايكل غيرسون، كاتب خطابات بوش الابن، وهنري كيسنجر، وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق، في لقاء بينهما تمّ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وسأل فيه غيرسون الوزير السابق كيسنجر قائلاً: «لماذا أيدت الحرب على العراق؟»، فردّ كيسنجر: «لأن أفغانستان لا تكفي». وأضاف: «في صراعنا مع الإسلام الأصولي هم يريدون إذلالنا، وبالتالي فينبغي أن نذلّهم»(٧١).

ولو تجاوزنا ما ذكره كيسنجر، وهو مبرّر، وصدر على لسان أكثر من مسؤول غربي منذ نهاية الحرب الباردة، وتأملنا المبرّرات التي طرحتها الإدارة

---

(٦٨) Neil Mackay, «Bush Planned Iraq «Regime Change» before Becoming President,» *Sunday Herald*, 15/9/2002.

(٦٩) «Rebuilding America's Defense: Strategy, Forces and resources for a New Century,» Project for the New American Century (September 2000).

(٧٠) Kaplan, *Daydream Believers: How a Few Grand Ideas Wrecked American Power*, p. 126.

(٧١) Bob Woodward, *State of Denial* (New York: Simon and Schuster, 2006), p. 408.

الأمريكية، لوجدنا أنها مبرّرات واهية لا أساس لها من الصحة. فبحسب فيليب ساندرز، أستاذ القانون والمحامي المتمرس في القضايا الدولية، الذي كان مطلعاً، بل طرفاً في كثير من القضايا التي برزت على السطح في الأعوام الأخيرة، كقضية بينوشيه، الرئيس التشيلي الأسبق، وقضايا الإرهاب، والحرب على العراق، ليس هناك أدنى شكّ في أن احتلال العراق كان عملاً خارجاً على القانون، ذلك أن القانون الدولي، الذي تطور منذ الحرب العالمية الثانية وحتّى الوقت الحاضر، لا يسمح بشنّ الحروب إلا في حالة «الدفاع عن النفس» أو «بتفويض من مجلس الأمن الدولي» أو لاعتبارات «إنسانية»، أي عندما تكون هناك تجاوزات كبيرة لحقوق الإنسان. وهذا الشرط الثالث يختلف على تعريفه وظروف تنفيذه. وبالتالي، فإن احتلال العراق، في رأي فيليب ساندرز، لا يندرج تحت أي من هذه الشروط، لأن العراق لم يشكّل تهديداً بالمعنى القانوني لأية من الدول الكبرى[٧٢]، بل مما يؤكّد هشاشة مبرّرات غزو العراق، ما ينقل عن بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع، قوله: «إنّه لأسباب تتعلق بالبيروقراطية في الحكومة الأمريكية كان مبرر أسلحة الدمار الشامل هو وحده المتفق عليه، ولذلك تمّ اختياره من بين المبرّرات المطروحة لغزو العراق»[٧٣]. وقد عجزت الولايات المتحدة عن أن تثبت صحة أي من الادعاءات الثلاثين التي تقدّم بها كولِن باول، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، في اجتماع مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠٣، حول وجود أسلحة دمار شامل في العراق[٧٤]، الأمر الذي يعيدنا إلى الأهداف الحقيقية لهذا الاحتلال، التي تتمثل في الهيمنة على المنطقة، ومحاربة الصحوة الإسلامية، وما تتضمنه من روح مقاومة ورفض للوضع الراهن، ومحاولة الحفاظ على تدفق النفط بأسعار زهيدة، إضافة إلى حماية الكيان الصهيوني في المنطقة. وهذه أهداف يعترف بها الغربيون أنفسهم، فقد جعلوا من شاه إيران شرطياً، وبعد سقوطه وظهور الثورة الإيرانية، لم يستطيعوا أن يجعلوا من صدام حسين راعياً جديداً لمصالحهم، لمفاجأته لهم باحتلال الكويت، واعتبارهم ذلك تجاوزاً لخطوط حمراء رسموها.

وهكذا وجدت الولايات نفسها مضطرة إلى نشر وجودها العسكري

---

(٧٢) Philippe Sands, *Lawless World: America and the Making and Breaking of Global Rules from FDR's Atlantic Charter to George W. Bush's Illegal War* (New York: Viking, 2005), pp. 174-204.

(٧٣) Vanity Fair and Pentagon Transcripts of Wolfowitz Interview from Gardner (2009), p. 212.

(٧٤) Gardner, *Last Chance: The Middle East in the Balance*, p. 77.

المباشر في المنطقة، بعد أن انتهت فعالية استراتيجياتها السابقة، أو لم تعد كافية[٧٥]. غير أن الغرب لم يكن وحده صاحب الحسابات الخاطئة، لأن حكومات المجلس كانت في البوتقة نفسها مع الغرب، أي أنها كانت محرّضة ومساندة لإسقاط صدام، كما تؤكد الوثائق الغربية. والذي يؤكّد قولنا هذا هو ما يذكره بوب وودورد، الصحفي في جريدة **الواشنطن بوست**، في كتابه **خطّة الهجوم** عن الجهود الحثيثة والمستمرة التي قام بها سفير السعودية السابق، بندر بن سلطان، لإقناع الرئيس بوش الابن بالتخلص من صدام. ففي لقاء قام فيه الأمير بندر بتسليم رسالة شفوية من ولي العهد السعودي، الأمير عبد الله آنذاك والملك السعودي الحالي، إلى الرئيس بوش الابن في يوم الجمعة الموافق ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، كانت نبرة المطالبة بإسقاط نظام صدام واضحة من غير أدنى لبس. فمن بين ما قاله بندر للرئيس بوش، نقلاً عن وودورد في كتابه هذا: «إنَّ السعودية منذ ١٩٩٤ كانت على اتّصال دائم معكم حول ما ينبغي فعله في العراق ومع النظام العراقي، وكنا خلال هذه الفترة نتوقع منكم أن تكونوا أكثر جدّية في الإعداد للتخلص من صدام، بل إنَّ الملك فهد اقترح على الرئيس كلينتون في العام ١٩٩٤ التعاون لإسقاط صدام، وإن الأمير عبد الله قد تعهد في العام ٢٠٠١ بتخصيص مليار دولار لتنفيذ عملية مشتركة مع المخابرات الأمريكية لتحقيق الهدف نفسه». ويضيف بندر، مخاطباً الرئيس الأمريكي: «إن السعودية بدأت تشكك في جدّية الولايات المتحدة في التخلص من صدام»[٧٦].

وعلى الرغم من هذا الموقف السعودي المؤيد لإسقاط النظام العراقي، إلا أن وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، ألقى باللوم على الولايات المتحدة في ما آلت إليه أحوال العراق بعد سقوط نظام صدام. ففي محاضرة له في جامعة رايس الأمريكية في وقت لاحق، أكد أن «الولايات المتحدة قد قدمت العراق إلى إيران على طبق من ذهب»[٧٧]. أما الملك عبد الله بن عبد العزيز، فقد انتقد الوجود الأمريكي في العراق، معتبراً إياه نوعاً من الاحتلال الأجنبي، مما دفع بكوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي في إدارة

---

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٧٦) Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster, 2004), pp. 228-231.

(٧٧) David Ottaway, «The King and Us: U. S-Saudi Relations in the Wake of 9/11,» *Foreign Affairs* (May-June 2009), p. 123.

بوش الابن، إلى أن تبعث إليه بديفيد ساترفيلد، كما يؤكّد وودورد في كتابه **الحرب من الداخل**. وعندما التقى هذا المبعوث الأمريكي بالملك عبد الله، أي الرجل الذي كان سيدفع مليار دولار لإسقاط صدام في العام ٢٠٠١ عندما كان ولياً للعهد، يوم الأحد الموافق ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧، قال الملك: «إنّكم قد قدمتم العراق إلى إيران على طبق من ذهب، وقد سمحتم لشيعة فارس من القرنين السادس عشر والسابع عشر بأن يستولوا على العراق»(٧٨). وما كان من المبعوث الأمريكي إلا أن طمأن الملك بأن الولايات المتحدة باقية هنا حتّى لأكثر من خمسين عاماً، وحتّى نثبت ذلك فنحن «قد بدأنا بمجموعة خطوات، أولها بيع دول الخليج ومصر وإسرائيل صفقات كبيرة من السلاح»(٧٩). نعم، هذا هو ما ينقله وودورد عن الملك عبد الله، ملك السعودية، والحلّ الذي يقترحه المندوب الأمريكي هو مزيد من صفقات السلاح، أي مزيد من الدمار والنهب لموارد هذه المجتمعات، وخاصة أن إيران غرزت أنيابها، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، في الجسد العراقي. ونحن بدورنا نتساءل: هل يعقل أن تكون الحكومة السعودية قد أيدت وحرضت على إسقاط النظام العراقي، بل وساهمت في ذلك، ولم يدر في خلدها أن الذي حصل كان محتملاً، بل واحتماله كبيراً، خاصة في ظلّ الفراغ الأمني الذي تعيشه منطقة الخليج؟ فبحسب رأي أحد المراقبين الغربيين، سواء توجه العراق الجديد إلى الديمقراطية أو الفوضى، فإن حكام العراق الجدد استطاعوا تغيير موازين القوى في المنطقة، خاصة في ما يتعلق بنفوذ العرب السنّة(٨٠).

ولم تخفِ إيران فرحها بتغيير موازين القوى نتيجة للاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط النظام العراقي، ولم يكن سقوط صدام هو المكسب الوحيد الذي حققته إيران من الغزو الأمريكي للعراق، فقد سبق أن أسقطت الولايات المتحدة خصماً آخر لإيران، وهو حركة طالبان في أفغانستان، وبالتالي فليس مستغرباً أن تكون إيران قد أدت دوراً فاعلاً ومساعداً للولايات المتحدة على الجبهتين الأفغانية والعراقية لتتخلص من الحزام السنّي الذي كان مضروباً حولها

---

(٧٨) Bob Woodward, *The War Within: A secret White House History* (New York: Simon and Schuster, 2008), p. 347.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٨.

(٨٠) Gardner, *Last Chance: The Middle East in the Balance*, p. 81.

من العراق وأفغانستان. فعلى الرغم من الهزيمة التي لحقت بالعراق في حرب تحرير الكويت، إلا أنَّ إيران ظلت ترى في استمرار نظام صدام خطراً عليها، وظلت القيادات السياسية والعسكرية تعتقد بحتمية حصول معركة قادمة مع صدام، ولم تستبعد استخدام أسلحة الدمار الشامل فيها[٨١]. وبالتالي، فعندما قررت إدارة بوش إسقاط نظام صدام أدت إيران دوراً فاعلاً في هذه العملية، لأنه قدم لها العراق على طبق من ذهب. فأغلب فئات المعارضة التي استخدمتها الولايات المتحدة عند الدخول، والتي تحكم العراق اليوم، وعلى رأسها حزب الدعوة والمجلس الشيعي الأعلى، هي فئات حليفة لإيران، وتلقت منها التأييد المادي، والدعم الدبلوماسي، وتدرّبت مليشياتها التي تحكم العراق حالياً فيها[٨٢]. وعندما دخلت القوات الأمريكية إلى العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣، أصدر آية الله السيستاني، المرجع الشيعي في العراق والخليج، فتوى يطلب فيها من أتباعه عدم مقاومة القوات الأمريكية، حتّى إنَّ بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، أخبر الكونغرس أن هناك فتوى صدرت في العراق مؤيدة للأمريكيين[٨٣]. طبعاً، هذه الفتوى، كما أثبتت التطورات اللاحقة، لم تكن لصالح الأمريكيين بقدر ما كانت وسيلة لتصحيح موازين القوى بين الشيعة والسنّة، تمهيداً لإيجاد نظام سياسي تهيمن عليه الطائفة الشيعية في العراق[٨٤]. ويتماشى هذا التوجه مع المصالح الإيرانية، نظراً إلى أن هناك شبه إجماع في دوائر السياسة الإيرانية على أنه طالما يهيمن على القيادة العراقية العرب السنّة، فإنّ هذه القيادة ستظل معادية لإيران.

من هنا، فإن استبدال هذه القيادة بأخرى شيعية متعاطفة مع إيران هو أحد الأهداف الاستراتيجية لإيران في العراق الجديد، كما يسمّونه[٨٥]. وبعد شهر من سقوط نظام صدام، كان الرئيس الإيراني محمّد خاتمي يتحدث إلى أكثر من خمسين ألفاً من شيعة لبنان، وكان من بين ما قاله حول العراق هو مطالبته بقيام

---

(٨١) Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U. S.*, p. 143.

(٨٢) Takeyh, *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic*, pp. 178-179.

(٨٣) Charles Kurzman, «Pro-US. Fatwa,» *Middle East Policy*, vol. 10, no. 3 (Fall 2003), pp. 155-166.

(٨٤) Vali Nasr, *The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future* (New York: W.W. Norton, 2006), p. 170.

(٨٥) Takeyh, *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic*, p. 177.

«حكومة شيعية»، واصفاً هذا السقوط بأنه «فرصة ثمينة» لإحداث إصلاحات في المنطقة وتحقيق العدالة للشيعة[٨٦]. طبعاً، هذا الشعور الإيراني بتحقيق مكاسب من سقوط صدام لا يعني أن إيران لم تكن خائفة من السرعة التي سقط بها نظام صدام، واحتمال أن يكون النظام الإيراني هو الهدف الثاني للمحافظين الجدد بعد نظام صدام، وهذا ما تؤكده التصرّفات الإيرانية بعد سقوط صدام مباشرة، حيثُ إنَّ بعض المصادر الغربية الموثقة تشير إلى أن إيران قامت بتقديم وثيقة وافق عليها المرشد الأعلى للثورة نفسه إلى الولايات المتحدة عن طريق السفارة السويسرية في طهران[٨٧]. وفي هذه الوثيقة تعرض إيران على الولايات المتحدة تفاهماً يقوم على عدة تنازلات من قبل إيران، كان من بينها، التخلي عن حزب الله في لبنان ومطالبته بالتحول إلى حزب سياسي، والتخلي عن مساعدة الجماعات الجهادية في فلسطين، والقبول بالتفتيش الدولي للمنشآت النووية الإيرانية، وعدم تشجيع الإرهاب، والمساعدة في تطوير نظام ديمقراطي في العراق، والقبول بمبادرة الملك عبد الله لحلّ النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وتسليم أعضاء القاعدة الذين لدى إيران إلى الحكومة الأمريكية[٨٨]؛ كلّ ذلك مقابل تسليم الولايات المتحدة لأعضاء منظمة مجاهدي خلق المعارضة لإيران والموجودة في العراق، ووقف العداوة الأمريكية ضدّ إيران، وتأييدها للحصول على تعويضات من العراق عن الحرب، واحترام الأمن القومي الإيراني، والسماح لإيران بتطوير تقنياتها البيولوجية والكيميائية والنووية، وإعطائها دوراً مهماً في منطقة الخليج[٨٩]. ولكن الولايات المتحدة، بضغوط من المحافظين الجدد، رفضت هذا العرض الإيراني المغري، معتقدة أنّها هي المنتصرة بعد سقوط نظام صدام، وبالتالي فلها الحق في أن تملي الشروط، ولكن موازين القوى في العراق ما لبثت أن تحوّلت ضدّ الولايات المتحدة بسبب ظهور المقاومة العراقية من جانب، وسيطرة الأحزاب الموالية لإيران على النظام السياسي في العراق، من جانب آخر. وهكذا أصبحت إيران الكاسب الأكبر من إسقاط نظام صدام. وقد تكون هذه التطورات هي التي دفعت بالملك الأردني، الملك عبد الله، إلى القول إنّه إذا «ذهب العراق إلى

---

(٨٦) Gardner, *Last Chance: The Middle East in the Balance*, p. 83.

(٨٧) Gregory Beals, «A Missed Opportunity with Iran,» *Newsday*, 19/2/2006.

(٨٨) Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U, S.*, p. 244.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧.

إيران، فإننا معرّضين لمشكلات تتعدى الحدود»[٩٠]. أما وزير خارجية السعودية، سعود الفيصل، فقد عبّر عن هذا التمدّد الإيراني بقوله: «إننا حاربنا معاً من أجل منع إيران من احتلال العراق بعد إخراج العراق من الكويت. والآن نحن نسلّم الدولة بأكملها إلى إيران من غير مبرّر»[٩١]. طبعاً ما لم يقله كلّ من الملك الأردني ووزير الخارجية السعودي هو أن غياب الدور الفاعل لحكومات المجلس، ومعها البلدان العربية، بل وقوفها مع السياسات الأمريكية، هو أحد أهم الأسباب التي أدّت إلى هذا التغلغل الإيراني في العراق.

سادساً: من المسؤول عن التوسع الإيراني؟

لقد اتضح من التحليل السابق ان إيران تسعى إلى مدّ نفوذها، ليس فقط في منطقة الخليج، ولكن كذلك في المحيط العربي، إذ إنّ هذا الاختراق الإيراني للنظام الإقليمي العربي أصبح واقعاً وتستخدمه إيران لتحقيق مصالحها في المنطقة، وتستفيد منه للتفاوض مع كلّ من إسرائيل والغرب، وهذا لا جدال فيه، ولا نستغربه لدولة إقليمية كانت وما زالت لها أهداف استراتيجية، منها القومي، ومنها الطائفي. فهيمنة الشيعة على العراق الجديد هي تقوية لإيران، وتقوية للأقليات الشيعية في السعودية والكويت والإمارات ولبنان وغيرها من البلدان العربية، كما يؤكّد الباحث الأمريكي من أصل إيراني، والي نصر، في أحدث كتاب له بعنوان: **الإحياء الشيعي**[٩٢]. ولا شكّ في أن سعي إيران الحثيث إلى تطوير مفاعلها النووي هو أداة أخرى تطمح إيران إلى الاستفادة منها في فرض مزيد من النفوذ في الدائرتين الخليجية والعربية، وكذلك في منطقة القوقاز. ونحن وإن كنا لا نرغب في تأجيج الصراعات الطائفية بين أبناء الوطن الواحد، سواء كان ذلك في العراق، أو بلدان المجلس، أو لبنان، أو غيرها من البلدان العربية والإسلامية، وما زلنا نتمنى أن يتم تحكيم العقل في علاج التحديات التي تمرّ بها المنطقة، الا أننا نجد أنفسنا مضطرين إلى تسليط الأضواء على واقع الأحداث ومجرياتها ومآلاتها، وأن لا نكتفي بالتمنيات

---

(٩٠) «Iran in Iraq: How Much Influence?,» International Crisis Group, *Middle East Report,* no. 38 (21 March 2005), p. 1.

(٩١) Saud Al-Faisal, «The Fight Against Extremism and the Search for Peace,» *Council on Foreign Relations*, 7/9/2005.

(٩٢) Nasr, *The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future,* p. 184.

وحدها. وبالتالي، فإن السؤال المهم الذي لا بُدَّ من محاولة الإجابة عنه في هذا السياق هو: من المسؤول عن هذا النفوذ الإيراني المتزايد في النظام الإقليمي العربي؟

١ ـ سورية ولبنان

لقد بيّنا سابقاً كيف أدى سقوط العراق إلى غياب الدور العراقي الرادع لِكُلّ من إسرائيل وإيران، وتحوّل الصراع بين هاتين الدولتين لملء الفراغ الذي تركه العراق. وقد تمكّنت إيران نتيجة لذلك من أن تصبح القوة الإقليمية الأولى في منطقة الخليج، لا يردعها إلا الوجود الأمريكي والمنافسة الإسرائيلية. وهكذا بدأت تتحرك لتوسيع نفوذها في المحيط العربي، وإن كان هذا التوسع تحكمه قوانين جيوسياسية متنوّعة. فالعلاقة بين إيران وسورية وحزب الله في لبنان والحركات الجهادية الفلسطينية، هي أقرب إلى التحالف الذي أملته مخاوف مشتركة، حيثُ إنَّ سورية، خاصة بعد خروج مصر من المواجهة مع إسرائيل، أصبحت تحتاج إلى وسيلة ضغط على إسرائيل لاستعادة أرض الجولان المحتلة، وحزب الله هو الأداة التي استطاعت سورية أن تستخدمها حتّى الآن في مواجهة إسرائيل[٩٣]. أما إيران، فإنّها ترى في علاقاتها مع سورية قناة تستطيع من خلالها أن تؤثر في التطورات في المحيط العربي، ومن خلال ذلك تستطيع إدارة صراع النفوذ مع إسرائيل أو مصر أو حتّى السعودية، وإن كانت إسرائيل هي المنافس الوحيد لها في الفترة الحالية. وبالتالي، فإن حزب الله بالنسبة إلى إيران هو رأس حربة يخدم مصالحها الاستراتيجية والأيديولوجية كذلك. أما حزب الله، كممثل للطائفة الشيعية في لبنان، فإن مكسبه من هذه التحالفات هو ما يحققه أولاً من مكاسب على الساحة اللبنانية، وكذلك الساحة العربية. وهذه الأطراف الثلاثة تحقق مكاسب سياسية ومعنوية في الشارع العربي بوقوفها، حتّى ولو اسمياً، مع المنظمات الجهادية الفلسطينية. أما المنظمات الفلسطينية، كالجهاد وحماس، فإنّها ترى في تحالفها مع القوى الثلاث الأخرى وسيلة لتقوية كفاحها العسكري والسياسي في مواجهة العدو الصهيوني، خاصة في ظلّ غياب مواقف مساندة من قبل بلدان الخليج ومصر وبقية العرب.

ولكن، هل يحمل هذا التحالف الرباعي في طياته أسباب البقاء، أم أنه

---

(٩٣) Takeyh, *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic*, p. 71.

مهدّد بالزوال، لأنه ليس استراتيجياً، وإنّما مبرّراته وقتية؟ لا شكّ في أنّ الإجابة عن هذا التساؤل تعتمد على المتغيّرات الأخرى في المنطقة، خاصة ما تقوم به البلدان العربية وإسرائيل، ومعها القوى الكبرى. فإذا كانت سورية تنظر إلى هذا التحالف كوسيلة إلى استرجاع أراضيها المحتلة فقط، فإن تنازل إسرائيل عن هضبة الجولان في سياق اتفاق سلام شامل في المنطقة قد يؤدي إلى تلاشي حاجة سورية إلى هذا الحلف مع إيران، خاصة إذا ترافق اتفاق السلام مع شيء من التكامل الاقتصادي العربي أو توفير بعض الحوافز الاقتصادية التي ترغب فيها سورية للتنمية[٩٤].

الأمر الآخر الذي قد يضعف الحلف السوري ـ الإيراني هو ما سيحدث في العراق، سواء تعلق ذلك بهوية العراق، أو بطبيعة نظامه السياسي، أو بعلاقته بإسرائيل، وهذه مسائل يصعب التنبؤ باتجاهاتها في الوقت الحاضر، ولكن من المؤكّد أن تزايد الصبغة الدينية للنظام العراقي يتضارب مع التوجه العلماني السوري، وخاصة أن النظام السوري الحالي يمثل أقلية، وهو عكس ما كان سائداً في العراق خلال فترة حكم صدام[٩٥].

على أي حال، قد يمرّ هذا التحالف السوري ـ الإيراني بفترات تأزم، ولكننا لا نرى أنّه سينفرط أو يضعف كثيراً في المدى القريب، طالما بقي النظام الإقليمي العربي بضعفه وتفكّكه الحالي، وطالما ظلت جهود السلام متعثرة في المنطقة. أما الظرف الذي قد يؤدي إلى تفكك علاقة إيران بحزب الله، فهو أن ترى إيران أن حزب الله أصبح عبئاً عليها، بحيثُ أنَّ يتم إجماع بين الدول الكبرى وبعض الدول الإقليمية على أن ضرب حزب الله أصبح شرطاً لإضعاف إيران ومشروعها النووي، أو حتّى تقليص دورها الإقليمي، أو إذا حدثت تطورات استشفت منها إيران أن عليها التخلي عن حزب الله وغيره من الحركات المقاومة في المنطقة مقابل قبول الدول الكبرى بدور إقليمي ما لإيران. أما الأطراف الفلسطينية، فإن طبيعة قضيتها تحتّم عليها أن تظل قنواتها مفتوحة مع كلّ الأطراف في العالم حتّى تحصل على دولتها المستقلة، وإن كان تحقيق حلّ عادل لهذه القضية في ظلّ دور فاعل للبلدان العربية يمكن أن يقلل

---

(٩٤) Shireen Hunter, «Iran and Syria: From Hostility to Limited Allinace,» in: Hooshang Amirhamadi and Nader Entessar, eds., *Iran and the Arab World* (New York: Palgrave Macmillan, 1990).

(٩٥) Takeyh, Ibid, pp. 71-72.

من النفوذ الإيراني في هذه القضية، وإن كنا نستبعد ذلك في ظلّ الاختلال الحالي في موازين القوى بين البلدان العربية وإسرائيل.

لنر الآن كيف استطاعت إيران أن تحقق مكاسب من تحالفها هذا خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦، في ظلّ غياب الدور الفاعل للبلدان العربية الرئيسيّة، كمصر والسعودية. كما ذكرنا سابقاً، أدّى سقوط نظام صدام إلى تزايد النفوذ الإيراني في العراق. وقد أدركت إسرائيل أبعاد هذا التوسع، فخططت لحرب العام ٢٠٠٦ بتأييد أكثر من جهة، لضرب حزب الله باعتباره امتداداً للنفوذ الإيراني في المنطقة. وعلى الرغم من أن اختطاف جماعة حزب الله في لبنان لجنديين إسرائيليين يوم ١٢ تموز/ يوليو كان الشرارة التي اتخذتها إسرائيل مبرّراً لحربها على حزب الله التي استغرقت ٣٤ يوماً، إلا أن إسرائيل، بشهادة عدد من قياداتها، كانت قد قامت بالإعداد لهذه الحرب لأكثر من عامين. فبحسب كثير من المصادر الإسرائيلية، فإن إسرائيل قد استعدت لهذه الحرب أكثر من استعدادها لأية حرب أخرى منذ العام ١٩٤٨[(٩٦)].

أما وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس، فقد قالت إن هذه الحرب تمثل «ميلاد شرق أوسط جديد»، كما أن المحافظين الجدد في الإدراة الأمريكية كانوا يطالبون بوش بدخول الحرب إلى جانب إسرائيل وعدم الاكتفاء بالتأييد وحده[(٩٧)]. إذن، الحرب كانت مخطّطة، والولايات المتحدة كانت موافقة، والهدف من هذه الحرب هو محاولة احتواء حزب الله الذي يعتبر بالنسبة إلى إسرائيل رأس حربة للتوسع الإيراني المتزايد في المحيط العربي. وهذا التوسع الإيراني ترى فيه إسرائيل تطوراً سلبياً يضعف من هيمنتها المطلقة على محيطها العربي، وهذه الهيمنة تعتمدها إسرائيل كاستراتيجيا للبقاء تقوم على مقولة إنّ الجيش الإسرائيلي لا يهزم. هذا يعني أننا أمام دولة توسعية، هي إسرائيل، تحاول أن تبقي هيمنتها على المنطقة باحتلال الأراضي العربية والتوسع في المحيط العربي، يقابلها حزب الله الذي مهما اختلفنا معه حول كثير من القضايا، ومنها علاقته بإيران، إلا أنّه يقاوم على أرضه، وانتصاره كان بالدرجة الأولى انتصاراً للقضية الفلسطينية، لأن هذا الانتصار أضعف خصماً تاريخياً

---

(٩٦) Matthew Kalman, «Israel Set War Plan More Than a Year Ago,» *San Francisco Chronicle*, 21/7/2006.

(٩٧) Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U. S.*, pp. 274-275.

للعرب. فهل يعقل أن تخرج علينا بعض الحكومات الخليجية والعربية قائلة إن «حزب الله» قد دخل في مقامرة غير محسوبة مع إسرائيل، هذه التصريحات التي أثارت استغراب كثير من المراقبين، لأنها جسّدت تناقضاً غير مفهوم، حيثُ إنَّ حكومات عربية أصبحت تلوم وتدين حزباً في بلد عربي يحارب ضدّ إسرائيل[٩٨]؟ حتّى إن إيهود باراك، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، اعترف بأن غزو إسرائيل للبنان في العام ١٩٨٢ كان السبب الرئيسي وراء ظهور حزب الله عندما قال: «عندما دخلنا لبنان لم يكن هناك حزب الله». وقد أكد إسحاق رابين المعنى نفسه عندما قال إنَّ غزو إسرائيل للبنان في العام ١٩٨٢ هو الذي «أخرج الجني من الزجاجة»، ويقصد بذلك ظهور حزب الله[٩٩].

لقد استطاع حزب الله، طبعاً، الوقوف أمام الجيش الإسرائيلي، لأنه كان مدعوماً من إيران وسورية، وما كان ليحقق ما حققه لولا هذا الدعم. وقد أكدت تطورات الحرب ونتائجها أن الجيش الإسرائيلي الذي لم تهزمه الحكومات العربية، إلا في بداية حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ولفترة قصيرة، يمكن أن يهزم من قبل مليشيات مستعدة للتضحية من أجل أرضها ودينها. فعندما قامت الطائرات الإسرائيلية بضرب قواعد حزب الله في بداية الحرب، اتصل دان حالوتس، رئيس الأركان الإسرائيلي، برئيس وزرائه أولمرت ليخبره بأن: «جميع الصواريخ البعيدة المدى قد تمّ تدميرها»، وأضاف بعد ذلك قائلاً: «لقد كسبنا الحرب»[١٠٠].

أما الإيرانيون، فقد كانت نظرتهم في البداية مختلفة جداً، فهم كانوا يعتقدون أن الحرب على حزب الله هي تمهيد لضربهم، وقد رأوا في هذا الهجوم ضياعاً لإحدى الأوراق التي في أيديهم في المنطقة العربية، أي نهاية حزب الله، وجعل الدمار الذي حلّ ببيروت عبرة ودرساً للإيرانيين[١٠١]. وهذا يؤكّد مرة أخرى أن إيران تفكّر دائماً في إيران وحدها، وكل طرف آخر هو أداة يمكن استخدامها أو التخلي عنها عند الضرورة. غير أنَّ التطورات اللاحقة للمعركة كانت بعيدة جداً عن تفاؤل الإسرائيليين وعن تشاؤم الإيرانيين، فحزب

---

(٩٨) Hassan M. Fattah, «Fearlful of Iran, Arab Leaders Criticize Militants,» *New York Times*, 17/7/2006.

(٩٩) Gardner, *Last Chance: The Middle East in the Balance*, p. 29.

(١٠٠) Max Blumenthal, «Birth Pangs of a New Christian Zionism,» *Nation*, 8/8/2006.

(١٠١) Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U. S.*, p. 275.

الله استطاع أن يقاوم مقاومة باسلة، مستخدماً تقنية متطورة، واستطاع، كما تشير التقارير، إلى أن يفكّ شيفرة الاتّصالات الإسرائيلية، وأن يحصل على كثير من المعلومات عن قتلى وجرحى الجيش الإسرائيلي وأدائه. وبعد مرور أسابيع على الحرب، أظهرت استبيانات الجيش الإسرائيلي أن حوالى ٦٣ بالمئة من الإسرائيليين بدأوا يطالبون باستقالة أولمرت، و٧٤ بالمئة منهم كانوا يطالبون بإقالة وزير الدفاع عمير بيريس، وتراجعت التوقعات الإسرائيلية من الرغبة في النصر إلى القبول بالتعادل والانسحاب[١٠٢].

وهكذا انتهت الحرب بانسحاب الجيش الإسرائيلي، وبدل أن تحقق هذه الحرب هدفها الأساسي بتحجيم قوة حزب الله، ومن خلاله إضعاف الدور الإيراني في المنطقة، فقد حدث العكس تماماً. فأسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يهزم سقطت، ومصداقية الولايات المتحدة الأمريكية تآكلت، وثقة المواطن العربي والخليجي في الأنظمة العربية الموالية للغرب اقتربت من الصفر[١٠٣]، ولكنها نزلت دون ذلك عندما لم تعترف هذه الحكومات العربية بتقصيرها، ووقوفها إلى جانب الطرف الخاسر والظالم، وأضافت بعض هذه الأنظمة، كالسعودية، إهانة إلى الجرح باتهامها حزب الله بالدخول في «مقامرة غير محسوبة»، ذلك أن هذه الاتّهامات كانت تعبيراً صارخاً عن عجز هذه الأنظمة وعدم قدرتها على التأثير في مسار أحداث المنطقة.

باختصار، إذا كانت إيران قد ساعدت حزب الله في الوقوف أمام الجيش الإسرائيلي بعدّته وعتاده، واستطاعت أن تقوّي بذلك الموقف الفلسطيني في مواجهة إسرائيل، واستطاعت بذلك أن توجد لها موطئ قدم في لبنان والمناطق المحيطة به، فإن اللوم يقع على الأنظمة العربية التي لم تستطع أن تدرك خطورة هذا الفراغ الأمني الذي ملأته إيران واستثمرته لصالح نفوذها في المنطقة، وهذا ما يؤكّده الباحث السعودي خالد الدخيل في سياق كلامه على الموقف السعودي الناقد لحزب الله. فبعد إقراره بأن للسعودية مصالح استراتيجية في لبنان ومحيطها، يضيف قائلاً: «في الوقت نفسه، علينا مواجهة الحقيقة بأن مما جعل المنطقة العربية عرضة لما أطلق عليه «المقامرات غير المحسوبة»، هو بسبب غياب الدور العربي في الصراع مع إسرائيل، إضافة إلى

---

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

عدم وجود موقف عربي موحّد تجاه الوجود الأمريكي في المنطقة»[١٠٤].

ونحن نتفق مع ما قاله خالد الدخيل، ونضيف إليه أننا إذا أردنا حقاً أن لا تستمر إيران في اختراق محيطنا العربي، فعلينا أن نقوم بتعبئة جميع مواردنا وإمكانياتنا، ونستخدمها في تقوية جبهتنا الداخلية، وفي علاج مشاكلنا العالقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، مع تقليل اعتمادنا على القوى الكبرى التي تستخدمها إيران وغيرها مبرّراً للتدخل في المحيطين الخليجي والعربي.

٢ ـ فلسطين

شهدت الأعوام الأخيرة تمدّد النفوذ الإيراني إلى الساحة الفلسطينية كذلك. وهذا التمدد هو في اعتقادنا تعبير عن فراغ آخر تركته الحكومات العربية، وبدأت إيران استثماره، وإن كان ليس بدرجة استثمارها للعلاقة مع حزب الله. ليس مستغرباً أن تجد الحكومات الخليجية، المعتمدة في أمنها على الولايات المتحدة والدول الغربية، نفسها في مأزق في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيثُ إنَّ الغرب هو الذي أوجد الدولة الصهيونية وهو الذي يرعاها، بينما غالبية شعوب الخليج تقف في صف الشعب الفلسطيني وتعادي الدولة الصهيونية. هذا المأزق الذي تعيشه الحكومات الخليجية دفع بعدد من المحللين الغربيين إلى القول إن المدخل لتعامل الحكومات الأمريكية مع الحكومات الخليجية في ما يتعلق بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو عدم مطالبتها بمواقف ظاهرة تتعارض مع شعور غالبية شعوبها، وإنّما يكتفى منها بالتأييد غير المعلن، أي من وراء الستار، الذي يكون أغلبه مالياً لتسهيل السياسات الأمريكية، أي بلغة بسيطة الالتفاف على رغبات ومطالب شعوبها[١٠٥]. والحقيقة أن هذا الطريق الملتوي هو الذي سلكته الحكومات الخليجية منذ فترة ليست بالقصيرة، فهي تقوم بالتمويل والتأييد الدبلوماسي لمفاوضات السلام، وتحاصر كلّ صور المقاومة التي لا يمكن لمفاوضات السلام أن تحقق بدونها أي تقدّم، ولكن هذه المفاوضات التي لا تنتهي، ولا يراد لها أن تؤدي إلى

---

(١٠٤) Khalid Al-Dakhil, «Regional Power in An Area of Turmoil,» in: Joshua Craze and Mark Huband, eds., *The Kingdom: Saudi Arabia and the Challenges of the 21st Century* (London: Hurst and Company, 2009), p. 96.

(١٠٥) Gause III, «The Illogic of Dual Containment,» pp. 193-194.

سلام في المنطقة، هي وسيلة إسرائيل، ومعها الغرب، في إضعاف الشعب الفلسطيني وتفتيته، وهذا ما أكدته مفاوضات أوسلو، ولكن الحكومات الخليجية ما زالت تتشبّث بمسار أوسلو لأنها غير مستقلة في قراراتها. فالمقاطعة الخليجية لإسرائيل، خاصة الثانوية منها، بدأت في التراخي منذ أكثر من ثلاثين عاماً بسبب الضغوط الأمريكية على هذه الأنظمة(١٠٦).

أما اليوم، فإن المقاطعة الفعلية بِكُلّ مستوياتها أصبحت غير موجودة في أذهان وممارسات هذه الحكومات، باستثناء بعض المنظمات الشعبية الرافضة لهذا التوجه. فالإسرائيليون أصبحوا يحضرون مؤتمرات في الخليج، خاصة في الإمارات العربية المتحدة، كما تشير بعض المصادر الغربية، بل إنهم، كما تشير هذه المصادر، أصبحوا شركاء في بعض مشروعات شركة موانئ دبي، كما إنّهم يمارسون نشاطات أخرى كالمطاعم والتجارة في الألماس وغيره، ولا يختلف الحال في بقية دول المنطقة(١٠٧). وما برح اليهود، ومن يؤيدهم، يحاولون فرض حقائق على الأرض حتّى يدفعوا بأصحاب القضية إلى التخلي التدريجي عن حقوقهم لتبقى دولة إسرائيل وتقوى، وقد أكدّ هذا التوجه أكثر من مسؤول غربي وإسرائيلي، حتّى أصبحت هذه النظرية القائمة على اغتصاب حقوق الآخرين باستخدام القوة الغاشمة، من غير أدنى اعتبار للحقوق والقوانين الدولية، متواترة لمن لديه عقل وبصيرة.

فهذا كيسنجر، الذي يُعتبر أحد أهم مهندسي الدبلوماسية في القرن العشرين، يؤكّد أن القوانين الدولية وحدها لا تسترد الحقوق الضائعة(١٠٨). وهذا الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، يذكّرنا بأن بولتُن، السفير السابق للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، يعتقد أنّه من الخطأ الفادح أن تضفي الولايات المتحدة الأمريكية الشرعية على القانون الدولي، حتّى ولو كان يخدم مصالحها في المدى القصير، لأن في ذلك تقييداً لمصالحها في المدى البعيد(١٠٩). فإسرائيل وجدت

---

(١٠٦) *New York Times*, 11/5/1993, p. A11.

(١٠٧) Jim Krane, *City of Gold: Dubai and the Dream of Capitalism* (New York: St. Martin's Press, 2009), pp. 167-176.

(١٠٨) Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1994), pp. 29-55.

(١٠٩) Jimmy Carter, *Our Endangered Values: America's Moral Crisis* (New York: Simon and Schuster, 2005), pp. 97-98.

بالقوة، وما تزال مستمرة باستخدام القوة، وهذا ما يعترف به كيسنجر نفسه في كتاب آخر له[١١٠]. أما ريتشارد بيرل، مساعد وزير الدفاع الأمريكي سابقاً، وديفيد فروم، المساعد السابق للرئيس جورج بوش، فإنّهما يعترفان بالمبدأ نفسه عندما يعلقان بقولهما إنَّ العرب يرفضون القبول بما أملته أكثر من ست مواجهات مع إسرائيل منذ قيامها بأن يقيموا سلاماً مع إسرائيل، مع توطين الفلسطينيين في بلدانهم، ذلك لأنهم لن يحصلوا على أكثر مما عرضه كلينتون على عرفات في كامب ديفيد في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠[١١١].

وفي مقالة مشتركة لبريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس الأسبق كارتر، وسكوكروفت، مستشار الأمن القومي للرئيس بوش الابن، نرى أنهما يطالبان بدولة فلسطينية من أجل كسب العرب إلى جانب الولايات المتحدة في حربها على ما يسمّى بالإرهاب[١١٢]. ولو أردنا أن نتوقف عند حدود الدولة الفلسطينية المقترحة من قبل الغرب لتبيّن لنا أنّها نتيجة حتمية لموازين القوى التي فرضتها إسرائيل بمساعدة الغرب، وهذه الدويلة لا تحقق الحدّ الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني، لأنها تتضمن «أغلب» الضفة الغربية وقطاع غزة، مع مقايضة المستوطنات الحالية مع حقّ العودة للفلسطينيين، أي أن المطلوب هو أن يتخلى الشعب الفلسطيني المشرّد عن أرضه مقابل انسحاب اليهود من أراض تمّ احتلالها خلال الحروب السابقة، ولن يكون صافي ما سيحصل عليه من أرضه التاريخية أكثر من ٢٣ بالمئة، وهذه نسبة أقل ممّا أقر به قرار التقسيم في أواخر الأربعينيات ورفضه العرب آنذاك[١١٣]. فكيف يقبل العرب بأقل ممّا رفضوه قبل أكثر من ستين عاماً، وما هي الغاية من كلّ هذه الحروب، إذن؟

إنَّ الإجابة هي أن إسرائيل وحلفاءها فرضوا موازين قوى جعلتهم يُملون

---

(١١٠) Henry Kissinger, *The Autonomy of Two Major Crises* (New York: Simon and Schuster, 2004), pp. 7-13.

(١١١) David Frum and Richard Perle, *An End to Evil: How to Win the War on Terror* (New York: Random House, 2003), pp. 180-191.

(١١٢) Zbigniew Brzezinski and Brent Scowcroft, «A «Road Map» for Israeli-Palestinian Amity,» *Wall Street Journal*, 13/12/2003.

(١١٣) Glenn E. Robinson, «Being Yasir Arafat: Aportrait of Palestines President,» *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 6 (November-December 2003), pp. 137-138.

شروطهم أو يرفضون أي سلام، بل إنّهم يصرّون على أن تستمر عملية السلام العقيمة في ظلّ ضعف الفلسطينيين واستمرار إسرائيل في تقوية موقفها التفاوضي. والذي يؤكّد ذلك أنّه عندما برزت حماس، وأعلنت أنّها لن تفاوض من أجل المفاوضات، وستظل المقاومة أحد أهم خياراتها لتحرير الأرض، تناسى العالم من الغرب، والرباعية العربية والبلدان العربية أن حماس منتخبة من قبل الشعب الفلسطيني، وأن لها حقّاً شرعياً في تحرير أرضها، وكان كلّ تركيز هذه الجهات منصباً على عدم السماح لحماس بتغيير موازين القوى، وإجبارها على جعل المفاوضات الخيار الوحيد، لأن إسرائيل والغرب يعرفان أن المفاوضات التي لا تسندها قوة تتحقق فيها المكاسب للطرف الأقوى، وهذا هو ما يؤكّده مايكل هيرزوغ، أحد العسكريين المساعدين لوزير الدفاع الإسرائيلي، في مقالة نشرت له في مجلة **الشؤون الخارجية الأمريكية**، بقوله إن ممارسة الضغط بِكُلّ أشكاله المالية والعسكرية على حماس هو وحده يمكن أن يجعل هذه الحركة تتخلى عن سلاح المقاومة وتقبل باللعبة السياسية، أي عملية السلام التي يتبنّاها الغرب لصالح إسرائيل[١١٤]، بل إن بعض الخبراء الغربيين لم يتوانوا عن اقتراح سلاح الاغتيالات ضدّ قيادات حماس وبقية القيادات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام، كوسيلة يمكن أن تمارسها كلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل في سعيهما إلى فرض السلام الذي يريده الغرب ويجعل إسرائيل مهيمنة في المنطقة[١١٥]. وهذا السلاح ليس جديداً، فقد مارسته الدولة الصهيونية في أبشع صوره عندما اغتالت الشيخ المناضل أحمد ياسين، وهو مقعد على كرسيه وعائد من صلاة الفجر، وكذلك الحال مع الرنتيسي وبقية الشهداء، رحمهم الله رحمة واسعة، كلّ ذلك والحكومات الخليجية ذات العلاقات الوثيقة مع الغرب تتفرّج، وكأن ما يحدث في الأرض المحتلة لا يعنيها أبداً، وكأن الهدف هو زرع اليأس والقنوط في قلوب هذه الأجيال، حتّى تبقى الأوضاع الراهنة على ما هي عليه، لأن هذه الحكومات تدرك أن تغيير موازين القوى مع العدو الإسرائيلي يتطلب تغيير موازين القوى في كلّ بلد عربي بين الحكومات والشعوب، حتّى تصبح الحكومات معبِّرة عن إرادة شعوبها وتستقل بقرارها، وهذا بالتأكيد ليس في صالح الحكومات الخليجية، ولا العربية، وهذا

---

(١١٤) Michael Herzog, «Can Hamas Be Tamed,» *Foreign Affairs* (March-April 2006), pp. 83-94.

(١١٥) Daniel Byman, «Do Targeted Killings Work,» *Foreign Affairs* (March-April 2006), pp. 95-111.

هو الأمر الذي جعل هذه الحكومات تقف في خندق واحد مع الأمريكيين والإسرائيليين في مواجهة حماس وكل قوى التغيير في المنطقة.

هذا الواقع المرّ هو الذي أوجد حماس التي لم تظهر إلى الوجود، كما يقول أحد المراقبين الغربيين، إلا في العام ١٩٨٧، وبعد احتلال يهودي للضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية دام أكثر من عشرين عاماً، وهذا يجعل إسرائيل هي «المسؤولة عن ظهور حماس»، كما يقول هذا المراقب الغربي، بينما حماس هي «ردّ الفعل على هذا الظلم»(١١٦).

ومن المؤسف حقاً أن نرى الدول الغربية تتبارى في الدفاع عن الظالم والوقوف بجانبه، ضاربة عرض الحائط بِكُلّ الأعراف والقوانين والمقرّرات الدولية. فالولايات المتحدة والدول الغربية تتعاطف مع الدولة اليهودية وتساندها في السرّاء والضرّاء، لاعتبارات عقائدية واقتصادية وأمنية، ونتيجة لعقدة الذنب الناتجة من إبادة الأوروبيين لأعداد من اليهود في ما يسمّى «المحرقة»، بل إن أحد الكتّاب الغربيين يعترف بأن الولايات المتحدة تساعد إسرائيل، لاعتبارات عقائدية، واقتصادية، ولكنها كذلك تساعدها، لأن كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل دولة استيطانية، أي أن السكان الحاليين أقاموا دولتهم على أنقاض السكان الأصليين للدولتين، ويعني بذلك الهنود الحمر في الولايات المتحدة والفلسطينيين في فلسطين(١١٧). وهذا يعني أنّ مساندة الدول الغربية ليست كلها لوجه الله، وإنّما هي مصالح وتبرير للأخطاء السابقة وغيرها، علماً أن الشعب الفلسطيني لا ناقة له ولا جمل في ما حلّ باليهود من مآسٍ حتّى يطلب منه دفع الثمن. هذا هو الموقف الغربي تجاه إسرائيل، وقد نفهمه، لأن المبادئ عندهم نسبية، وأحياناً تتقدم عليها المصالح وتسيّرها، والتاريخ الاستعماري للدول الغربية في منطقتنا، وما خلفه من مآسٍ شاهد على ذلك. ولكن الذي لا نفهمه هو أن تقف الحكومات العربية، بما فيها الحكومات الخليجية، هذا الموقف الذي يتنافى مع تعاليم دينهم، ومع أخلاقهم، ويتعارض كذلك مع مصالح شعوبهم، وبعد ذلك يتساءل بعض أعمدة هذه الحكومات: لماذا تتوسع إيران في محيطنا العربي؟. ولنتأمل ما ذكره تقرير مركز دراسات الوحدة العربية

---

(١١٦) Gardner, *Last Chance: The Middle East in the Balance*, p. 29.

(١١٧) Russel Mead, «Why Gentile Americans Back the Jewish State,» *Foreign Affairs* (July-August 2008), pp. 37-39.

المعنون: حال الأمة العربية عن أثر بروز حركة حماس على المسرح الفلسطيني، وكيفية تعامل الأطراف المتعددة الأخرى معها، لنفهم كيف وفرت هذه البلدان فرصة لإيران للدخول إلى الفضاء الفلسطيني: «كان نجاح حماس الباهر في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦ مفاجأة للجميع، بمن فيهم حماس نفسها. ومن المفارقات أن برنامج حماس السياسي، أي المتمسك بالثوابت الوطنية والمقاومة المسلحة، هو نفسه برنامج فتح بقيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات عام ١٩٦٩ وبعده. ولذلك، فإن هذا البرنامج يعتبر عودة إلى الجذور، وليس تياراً جديداً، على الأقل بالمعنى السياسي. وأصيبت مشاريع التسوية الجاهزة بضربة قاصمة. وتجندت كلّ التيارات ضدّ هذه النتيجة: حيث خططت الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفاؤهما للقضاء على حماس سياسياً، وعلى قادتها جسدياً (وإن كان هذا دور إسرائيل)، أما كوادر السلطة (في رام الله التابعة للرئيس محمود عباس)، فقد جنّدت قواها ضدّ حماس، إما لأسباب سياسية، أي عدم الاعتراف بنتائج انتخابات شهد لها العالم بالنزاهة، وإما لأسباب مادية وشخصية للحفاظ على المكاسب التي جنتها منذ اتفاقية أوسلو. وبالطبع، تقابلت مصالح هذه الأطراف الفلسطينية والأجنبية، وتضاءل الفرق بين المفاوضة والتعاون والعمالة لدى البعض»[118].

ولم تكتف هذه الحكومات بمنع الخير والمساعدات عن الشعب الفلسطيني، بل إنّها انتقلت إلى مرحلة إيقاع الأذى به، إذ ساهمت في حصار غزة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨ نشرت مجلة **فانيتي فير** الأمريكية تقريراً موثقاً يؤكّد تواطؤ الحكومة الأمريكية مع إسرائيل والرباعية العربية، المكوّنة من مصر والأردن والسعودية والإمارات، في محاولة لإسقاط حكومة حماس المنتخبة، وذلك بإشعال حرب أهلية فلسطينية[119]. وهذا تقرير مركز دراسات الوحدة العربية يشخّص الحصار على غزة وما تبعته من تطورات بالقول: «وإذا كان معتاداً أن تتحالف الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي مع إسرائيل في عدوانها، فإن من الغريب أن كوادر السلطة التي سقطت في الانتخابات ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذا الحصار على الشعب الفلسطيني في غزة،

---

(١١٨) **حال الأمة العربية ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨: ثنائية التفتيت والاختراق**، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١١٨.

(١١٩) David Rose, «April 2008: David Rose on Gaza,» *Vanity Fair* (April 2008).

كما أنَّ بعض الأنظمة العربية ساهم أيضاً، على الأقل بالسكوت على الجريمة، بل إن الأجهزة الأمنية التي يقودها محمّد دحلان بدعم مالي وسياسي من إسرائيل والولايات المتحدة قدمت مساعدات مباشرة للقضاء على قادة المقاومة وكوادرها، بشكل يرقى إلى مرتبة الخيانة العظمى. ووصل الأمر إلى تطبيق مباشر لخطّة دايتون على يد دحلان وأعوانه للقضاء على حماس، فكراً وتجسيداً»[١٢٠].

وجاء العدوان الإسرائيلي على غزة تحت اسم «عملية الرصاص المصبوب» يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الذي استخدمت فيه الطائرات والزوارق البحرية، وتبعته محاولة اجتياح لقطاع غزة تتويجاً للعدوان الهمجي على هذا الشعب المناضل. وقد خلَّف هذا العدوان الذي استمر حتّى ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ قتلى وجرحى ودماراً في البنية الأساسية، ومشرّدين في العراء، ولم تر دول العالم في هذا الاعتداء فرصة لفك الحصار عن غزة، وإنّما استمرت الضغوط على حماس للتنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني، كما تنازل غيرها، ولكن حماس صمدت وكسبت تأييد كثير من شعوب العالم[١٢١]. هذا هو ما حلّ بالشعب الفلسطيني، بوجه عام، وبأهل غزة خلال الأعوام الأخيرة، وما زال مستمراً. فهل من المنطقي أن يستمرّ هذا الصمت العربي والخليجي في مواجهة مجزرة كهذه تضاف إلى المآسي السابقة لهذا الشعب، وبعد ذلك يسأل الشعبَ الفلسطيني: لماذا قَبِل أن يتلقى المساعدات من إيران أو يتحالف معها أو غيرها؟

(١٢٠) **حال الأمة العربية ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨: ثنائية التفتيت والاختراق**، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢٥.

الفصل الرابع عشر

المفاعل النووي الإيراني

لقد حاولنا في ما سبق أن نوضح الظروف التي أدّت إلى تزايد النفوذ الإيراني خلال الأعوام الماضية في الدائرتين الخليجية والعربية، وقد اتضح لنا أنَّ السبب الرئيسي لهذا التوسع أو الاختراق الإيراني هو العجز المزمن الذي يعانيه النظام الإقليمي العربي، مما جعله غير قادر على مواجهة التحديات التي تفرضها عليه الصراعات العالمية والإقليمية. ولا شكّ في أن إصرار إيران على تطوير مفاعلها النووي، وما قد يتمخض عنه من مزيد من الاختلال في موازين القوى الخليجية والعربية، يتطلبان منا تسليط الضوء على اتجاهات وانعكاسات تطور المشروع النووي الإيراني في الأعوام القادمة. ونظراً إلى أهمية هذا الملف الذي ما زال مفتوحاً، فقد أفردنا له فصلاً مستقلاً لنركّز فيه على ثلاث نقاط رئيسيّة، هي: تطور هذا المشروع ودرجة قربه من التحول إلى مفاعل ينتج قنابل ذرية، ومبرّرات وأهداف هذا المشروع، وأخيراً خيارات دول العالم في التعامل معه في الأعوام القادمة.

أولاً: إلى أين وصل المشروع النووي الإيراني؟

إنَّ الطموحات النووية الإيرانية بدأت في فترة حكم الشاه، الذي كان حارس مصالح الغرب في منطقة الخليج. وقد رصد لهذا المشروع ما لا يقل عن ٤٠ مليار دولار، وكان في مقدمة من تعاون معه ألمانيا وجنوب أفريقيا. وكما أكد لاحقاً، أردشير زاهدي، وزير خارجية الشاه، فإن الهدف من قيام هذا المشروع كان إيجاد البنية الأساسية وتدريب المهارات البشرية القادرة على

تطوير قدرة عسكرية نووية خلال فترة قصيرة، أي توفير الظروف والمعطيات لإنتاج قنابل ذرية خلال ١٨ شهراً من اتخاذ القرار[١].

وعلى الرغم من أنَّ المشروع توقف بعد الثورة بأمر من الخميني، إلا أن تجربة إيران في حربها مع العراق، وتعرّض مدنها الرئيسيّة لضربات صواريخ سكود العراقية، وفشل المجاميع البشرية التي دفعت بها إيران على جبهة القتال في تغيير معادلة الحرب، كلّ ذلك جعل حكومة رفسنجاني تعيد إحياء المشروع النووي. ولكن هذا المشروع كان في مرحلة بدائية، ويفتقر إلى ماكينات الطرد المركزي، والمهارات لتخصيب اليورانيوم. وعلى الرغم من أنَّ الدول الغربية كانت على استعداد لمساعدة الشاه لتطوير مشروعه النووي، إلا أنَّ هذه المساعدات توقفت بعد الثورة الإيرانية، ولجأت إيران إلى روسيا التي وافقت على مساعدتها في بناء مفاعلين نوويين في بوشهر. غير أن المشروع تمّ إهماله خلال فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية، كما يؤكد بعض المصادر[٢].

وفي التسعينيات، وعلى الرغم من الضغوط التي مارستها الدول الغربية على روسيا لوقف تعاونها النووي مع إيران، حقَّق المشروع خطوات كبيرة نحو هدفه، ولكن دول العالم ظلت تعتقد أن هذا المشروع ما زال في بداياته، ولا يشكل خطراً، وبالتالي فإنه لم تكن هناك مطالبة بفرض عقوبات من أي نوع. غير أنّه في العام ٢٠٠٢ تسرّبت معلومات من إيران أكدت وجود تسهيلات لتخصيب اليورانيوم في منطقة نطانز التي تقع جنوب طهران، وقد تبيّن من هذه المعلومات أن إيران قد استوعبت تقنية ومهارات تخصيب اليورانيوم، وأنّه أصبح لديها ما يقارب من ١٦٠ ماكينة تعمل بالطرد المركزي، وأن هناك ١٠٠٠ وحدة أخرى في الطريق. وكان من المقرر أن يصل إجمالي هذه الماكينات خلال سنتين إلى ٥٠ ألف وحدة، الأمر الذي كان سيمكّن إيران من إنتاج عدد من القنابل النووية[٣]. وقد أشارت هذه المعلومات إلى أن إيران أصبحت ناشطة كذلك في الأسلوب الآخر لتطوير قدرتها النووية، وهو تطوير البلوتونيوم، وأنها وصلت إلى مرحلة متطورة في استخدام هذا الأسلوب، بل،

---

(١) *Wall Street Journal*, 25/6/2004.

(٢) Ray Takeyh, *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic*, ACFR Book (Washington, DC: Times/Henry Holt, 2006), pp. 136-137.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

الأكثر من ذلك كلّه هو أن إيران شارفت على درجة الاكتفاء الذاتي مما تحتاج إليه لتطوير أسلحتها الذرية، أي أن أي قيود خارجية تفرض لمنع إيران من استيراد الخبرات والمواد لن تبطئ من درجة تطور مفاعلها النووي[٤]. بعد ذلك بدأ المسؤولون الإيرانيون أنفسهم يؤكّدون هذه التقارير، ففي يوم ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ أكدّ الرئيس رفسنجاني لوكالة الأنباء الإيرانية اقتراب إيران من السلاح النووي بقوله: «إنّ القول بأننا مشرفون على تطوير سلاح نووي هو صحيح»[٥]. وفي اليوم نفسه، أكدّ الأمر نفسه ممثل إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، علي أكبر صالحي، عندما قال: «لقد وجدنا الطريق، ولم تعد لدينا عقبة علمية»[٦]. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أعلن الرئيس الإيراني، أحمدي نجاد، أن إيران استطاعت أن تجمع ١٦٤ ماكينة دفع خارجي، وأنها تقوم فعلاً بتخصيب اليورانيوم[٧].

إذا صحت هذه التقارير والتصريحات، ولم تكن مدفوعة باعتبارات سياسية، فإن هذا يعني أنّ إيران قد تجاوزت المرحلة الحرجة، وأن المسألة تبقى قضية وقت قبل أن تنتج إيران أسلحة ذرية. وإدراك هذه المسألة أمر مهم في الطريقة التي سيختارها العالم للتعامل مع إيران ومفاعلها النووي في الأعوام القادمة، لأن وصول المشروع النووي الإيراني إلى هذه المرحلة يعني، كما ذكرنا سابقاً، أنَّ المقاطعة الخارجية لن توقف البرنامج، كما أن عدم اتخاذ موقف معين يبدو أنّه أمر غير مقبول لكثير من دول العالم، مما يعني أنَّ الخيارات الممكنة الباقية هي محاولة احتواء إيران أو تدمير منشآتها النووية، وكلا الخيارين له تعقيداته، كما سنرى لاحقاً.

ثانياً: ما هي دوافع المشروع؟

إنَّ أغلب، إذا لم نقل جميع، الدول التي أنشأت برامج نووية جادة، كانت تستشعر أخطاراً محدقة بها، سواء كانت هذه الأخطار حقيقية أو وهمية، أو كانت في حاجة إلى استخدامها في مجالات سلمية حيوية لتنميتها،

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٥) IRNA (25 May 2004).

(٦) AFP (25 May 2004).

(٧) Takeyh, Ibid., p. 139.

ولا يختلف الأمر في حالة إيران عنه في حالة الدول الأخرى. فما هي الدوافع الإيرانية لتطوير مشروعها النووي؟ إن سعي دول الشرق الأوسط، بما فيها إيران، للحصول على السلاح النووي له دوافع عدة، منها الهيمنة، ومنها الردع، ومنها تطوير التقنية والمعارف، ومنها دوافع متعلّقة ببناء المؤسسات وغيرها من الأسباب[٨]. وسنحاول في ما يلي توضيح هذه المبرّرات في سياق الحالة الإيرانية.

١ ـ تحقيق الهيمنة والتوسع

تعاني منطقة الشرق الأوسط كثيراً بسبب عوامل عدم الاستقرار، كالخلافات الحدودية، والأنظمة الاستبدادية، والتفاوت المعيشي، والصراعات التاريخية، وهذه كلها تؤدي إلى شعور هذه الدول بالقلق، ليس فقط على مصالحها، وإنّما حتّى على بقائها أيضاً. لذلك، فإن حصول دولة من هذه الدول على الأسلحة الذرية يوجد لها مهابة ومكانة بين جيرانها، ويحتوي أية أطماع يفكر فيها هؤلاء الجيران، كما أن هذه الأسلحة تتضمّن نوعاً من التباهي بالقدرة العلمية والمعرفية، بوجه عام[٩]. ولا شكّ في أن إيران حريصة على التحرّك في أكثر من دائرة قريبة منها والتأثير فيها.

أ ـ كانت إيران، وما زالت، كما بيّنا، عبر صفحات هذا الكتاب، حريصة على فرض هيمنتها في منطقة الخليج، والتأكد من أن لها دوراً أساسياً في توجهات المنطقة وسياساتها. ولم يتغيّر هذا الهدف في إيران الثورة عنه في إيران الشاه. وقد ظلّ العراق كدولة عربية إقليمية يمثل رادعاً لهذه الطموحات الإيرانية، حتّى تمّ إضعاف هذا الدور العراقي في حرب تحرير الكويت، وبعد ذلك باحتلال العراق في العام ٢٠٠٣. وقد عمّق من هذا التخوف الإيراني وصول صواريخ سكود العراقية إلى المدن الإيرانية الرئيسيّة خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وعجز الإيرانيين عن فعل أي شيء لحماية مدنهم. لذلك، فإن إيران لا تخفي حرصها على أن لا يعود إلى حكم العراق نظام معاد لها،

---

(٨) Ian O. Lesser, «Weapons of Mass Destruction in the Middle East: Proliferation Dynamics and Strategic Consequences,» in: Nora Bensahel and Daniel L. Byman, eds., *The Future Security Environment in the Middle East* (Santa Monica, CA: Projects Air Force, 2004), pp. 268-277.

(٩) Dore Gold, «Middle East Proliferation, Israeli Missile Defense, and the ABM Treaty Debate,» *Jerusalem Letter*, no. 430 (15 May 2000), pp. 5-6.

سواء كان ذا صبغة عربية أو سنّية(١٠). كما أن إيران ما زالت تتخوف من أن يأتي بعد صدام نظام تفرضه الولايات المتحدة والغرب، ويكون ركيزة أمن للدول الكبرى، ويحاول القيام بدور شرطي الخليج، كما فعل الشاه في ظلّ استراتيجية نيكسون(١١). من هنا، فإن امتلاك إيران للسلاح النووي سيكون رادعاً لأي نظام عراقي قادم، وسيمكّن إيران من فرض هيبتها وتأثيرها في دول المنطقة بمزيد من الهيبة والردع والضغوط المختلفة. وهذه القدرة ستستثمرها إيران في قرارات منظمة الأوبك، وفي الحرص على التواجد في التكتلات الإقليمية بأنواعها، كما أنها ستستخدمها لإعاقة أي تواصل فعلي بين بلدان الخليج العربي وبقية البلدان العربية. باختصار، إن تمكّن إيران من تطوير سلاحها النووي سيجعلها القوة الإقليمية الأولى في منطقة الخليج، وحتّى في المحيط العربي، إذا بقيت معطيات البلدان العربية كما هي حالياً. ولا شكّ في أن هذا التزايد في القوة الإيرانية سيعطي دفعة قوية، ليس فقط للأقليات الشيعية في الخليج والمحيط العربي، وإنّما قد يؤدي إلى ظهور مليشيات شيعية مشابهة لحزب الله في لبنان، وجيش المهدي وميليشيا بدر في العراق، التي قام الحرس الوطني بتدريبها كأذرع مساندة للتوسع والتأثير الإيراني في المنطقة، وليست أحداث البحرين الأخيرة عنا ببعيدة(١٢).

ب - إن إيران حريصة كذلك على التواجد في الدائرة العربية، ليس فقط لإيجاد موطئ قدم في النظام الإقليمي العربي، وإنّما كذلك لاستخدام هذا التواجد في الحفاظ على مصالحها، والتأكد من عدم ظهور نظام إقليمي عربي معاد لها تقوده مصر والسعودية. كما أن إيران حريصة على احتواء إسرائيل كدولة منافسة لها في النفوذ في المحيط العربي. وليس هناك في تاريخ العلاقة بين الدولتين، كما بيّنا سابقاً، ما يدعو إلى الاعتقاد بأن السلاح النووي الإيراني يمكن أن يوجّه إلى إسرائيل، لأن «قضية فلسطين هي ليست جهاد الإيرانيين»، كما قال مرشد الثورة الإيرانية خامنئي(١٣). غير أن هذا الموقف التاريخي قد يتغيّر إذا حدثت تطورات يمليها الصراع الحالي

(١٠) Vali Nasr, *The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future* (New York: W.W. Norton, 2006), p. 223.

(١١) Takeyh, *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic*, p. 143.

(١٢) Nasr, Ibid., p. 223.

(١٣) Takeyh, Ibid., p. 141.

على الهيمنة في المنطقة، وغياب العدو المشترك، سواء كان ذلك العراق أو أي تكتل عربي في المنطقة. فهناك في إسرائيل من لا يستبعد أن تسعى إيران في الأعوام القادمة إلى رفع الشعار الإسلامي، ومعه السلاح النووي، لتحقيق الطموحات العراقية سابقاً نفسها، مما سيعني تحجيم الدور الإسرائيلي في المنطقة[١٤]. ولكننا لا نشاطر أصحاب هذا الرأي توقعاتهم، نظراً إلى اختلاف العراق ما قبل الاحتلال عن إيران على المستويين القومي والطائفي، وحتّى في ما يتعلق بالمخزون الحضاري، مما كان يؤهله لرفع راية يقبلها أبناء المنطقة، أما إيران فلا نعتقد أن لديها هذه المؤهلات، ولا يمكن أن تستقطب عالماً عربياً سنّياً، بل ولا حتى الشيعة العرب الذين نحن على يقين أنهم سيصلون إلى قناعة في الأعوام القادمة بأن دائرتهم العربية هي محضنهم الأوّل، لأن إيران سيظل فيها البعد القومي أقوى بكثير من البعد الديني، وهذا ما تؤكده تجارب التاريخ.

ج ـ لقد ذكرنا سابقاً كيف ساعدت إيران الولايات المتحدة الأمريكية في إسقاط نظام طالبان في أفغانستان، وإذا تذكرنا الترابط العضوي بين باكستان وأفغانستان، سواء تعلق ذلك بالبعد القومي أو الطائفي، فإن إيران ستظل ترى في هاتين الدولتين خطراً عليها، وخاصة أن باكستان تمتلك قنبلة ذرية. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء الباكستاني السابق، ذو الفقار بوتو، قد أطلق عليها اسم «القنبلة الإسلامية»، التي يفترض أن تحمي كلّ المسلمين في مواجهة «القنبلة الهندوسية»، إلا أن إيران ترى، كما يؤكّد الباحث الإيراني الأصل والي نصر، في هذه القنبلة «قنبلة سنّية»، تمثل خطراً باكستانياً ـ أفغانياً على حدود إيران الشرقية[١٥]. هذا يعني أن إيران حريصة كذلك على تطوير سلاحها النووي من أجل ردع باكستان وأفغانستان وروسيا والصين، وإيجاد نفوذ لها في منطقة آسيا الوسطى، لاعتبارات عقائدية واستراتيجية[١٦].

إذن، يمكننا القول إن إيران تسعى إلى تطوير سلاح نووي من أجل فرض هيمنتها على مجريات الأمور في منطقة الخليج، وفي التأثير في المحيط

---

(١٤) «Iran Looms as a Growing Strategic Threat for Israel,» *Jerusalem Post* (21 November 1991).

(١٥) Nasr, *The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future*, p. 222.

(١٦) Takeyh, *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic*, pp. 76-82.

العربي، وفي ردع أخطار أخرى محيطة بها، كالعراق وباكستان، بسلاحها النووي، وطالبان في أفغانستان، ذلك بالإضافة إلى توفير حضور في منطقة آسيا الوسطى لاعتبارات أمنية واقتصادية(١٧).

٢ ـ مواجهة التفوّق الأمريكي

إنَّ الفجوة الكبيرة التي يعانيها كثير من دول الشرق الأوسط في مجال الأسلحة التقليدية في مواجهة الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، قد دفعت عدداً كبيراً منها إلى محاولة الحصول على الرادع النووي لردم هذه الفجوة، وتقليل النفوذ الأمريكي في المنطقة. ولا شكّ في أن هذا التوجه لدى دول الشرق الأوسط، كإيران، قد عمّق من وتيرته الوجود الأمريكي في كلّ من العراق وأفغانستان، بل إن هناك من يعتقد بصحة مقولة أحد القادة العسكريين الهنود عندما علّق على نتائج حرب الخليج قائلاً: «لا تحاربوا الولايات المتحدة الا إذا امتلكتم الأسلحة الذرية»(١٨). وكما رأينا في الفصول السابقة، ظلت الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، منذ سقِوط نظام الشاه، تحاول منع أية دولة إقليمية من الهيمنة على منطقة الخليج، سواء كانت هذه الدولة العراق أو إيران. وفي المقابل، ظلت الدول الإقليمية تسعى بِكُلّ الطرق إلى الحصول على دور لها في تحديد مصير هذه المنطقة الحيوية للعالم. صحيح أن احتلال العراق قد همّش الدور العراقي في هذا الصراع الإقليمي، إلا أن إيران ما زالت تدرك أنَّ القوة الرئيسيّة المهيمنة الرئيسيّة في منطقة الخليج والشرق الأوسط اليوم هي الولايات المتحدة الأمريكية(١٩).

لقد سبق أن طرحت قضية حقّ إيران في امتلاك سلاح نووي، في كثير من النقاشات الدائرة في الغرب، وأبدى كثير من الدوائر الغربية تفهماً لهذه الطموحات الإيرانية، وبالتالي، وعلى الرغم من النبرة العالية التي نسمعها اليوم من الغرب تجاه المفاعل النووي الإيراني، فليس مستبعداً أن يحدث تفاهم في

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤٦.

(١٨) Patrick J. Garrity, *Why the Gulf War Still Matters: Foreign Perspectives on the War and the Future of International Security* (Los Alamos, NM: Centre for National Security Studies, 1993).

(١٩) Lesser, «Weapons of Mass Destruction in the Middle East: Proliferation Dynamics and Strategic Consequences,» pp. 270-271.

المستقبل يسمح لإيران بموجبه بتحقيق أطماعها النووية إذا وافقت على تأدية دور إيجابي في حفظ مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، كما فعلت في العراق وأفغانستان، وبما يمكن أن تفعله بتشجيعها لمفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل، خاصة إذا اتضح للغرب أن وقف جهود إيران النووية في هذه المرحلة قد أصبح غير ممكن إلا بمواجهة عسكرية قد تكون مكلفة. وإذا تمّ ذلك، فإن تطوير إيران لسلاحها النووي سيغيّر المعادلة الحالية بين إيران والولايات المتحدة، لأن هذه الأخيرة ستضطر إلى الاعتراف بإيران النووية كدولة إقليمية لها الحق في التأثير في مجريات الأحداث في المنطقة، وهذا، طبعاً، سيكون على حساب بقية بلدان المنطقة كبلدان المجلس، ذلك أن البديل لهذا الاعتراف الأمريكي بدور إيراني في المنطقة، قد يدفع بإيران في ظلّ قدرة الردع النووي لديها إلى أن تعود إلى سياسات المواجهة مع الوجود الأمريكي في المنطقة التي كانت سائدة قبل العام ١٩٩٦، والتي قد تأخذ صوراً مختلفة، كتشجيع كلّ أشكال المقاومة والعنف، وإجهاض جهود السلام، وتأييد الدول المعادية للولايات المتحدة، وإثارة عدم الاستقرار في الدول الحليفة لها، وقطع إمدادات النفط عبر مضيق هرمز، طبعاً من غير خوف من أية ردود فعل أمريكية، إلا إذا قررت أمريكا استخدام السلاح النووي، وهذا مستبعد[٢٠].

ثالثاً: المشروع بين الاحتواء والتدمير

اتضح لنا من الكلام السابق على التطور التاريخي للمشروع النووي الإيراني أن هذا المشروع قد قطع شوطاً طويلاً نحو تحقيق الهدف النهائي، أي إنتاج قنابل نووية، وإن كانت التفاصيل عن المدّة اللازمة لتحقيق هذا الهدف غير واضحة. هذا يعني أن على افتراض أن استمرار إيران في جهودها الحالية لتطوير سلاح نووي لم يعد مقبولاً للولايات المتحدة وغيرها، ومما يؤكّد ذلك فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، فإن التعامل مع قضية المفاعل النووي الإيراني يصبح أمام خيارين، لِكُلّ منهما مؤيدوه ومعارضوه، كما أنّ لِكُلّ منهما منافعه وتكاليفه:

فالخيار **الأوّل** هو إصرار إيران على الانتقال من مرحلة توفير البنية اللازمة

(٢٠) Kenneth M. Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East* (New York: Random House, 2008), p. 363.

لإنتاج قنابل نووية إلى الإنتاج الفعلي لهذه القنابل في الأعوام القادمة، وتحمّل كلّ المخاطر التي قد تنتج من هذا الخيار، والتي قد تصل إلى تعرّض المشروع إلى عملية تدمير تقودها الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفاؤهما في المنطقة.

أما الخيار **الثاني**، فهو توصل دول العالم وإيران إلى صيغة تحقق لإيران ضمانات كافية لتحقيق الأهداف السلمية لهذا المشروع من غير استخدامه لإنتاج سلاح نووي. وفي ما يلي توضيح مختصر لهذين الخيارين.

١ ـ الاحتواء والردع

تسعى دول العالم في هذه الفترة برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء المشروع النووي الإيراني وتوجيهه للاستخدامات السلمية، والتأكد من عدم إنتاجه للأسلحة النووية. وهذا قد يكون مطلباً منطقياً بالنسبة إلى من يؤيده، ولكن نجاحه يعتمد على قبول إيران به، وهذا القبول الإيراني سيعتمد إلى حدّ كبير على الحسابات الإيرانية حول الضمانات التي سيقدمها العالم لها، كبديل لتطوير أسلحتها النووية مقابل كلفة تعريض مشروعها وبنيتها الأساسية. ويؤكّد مؤيدو خيار الاحتواء ضرورة فهم الموقف الإيراني تجاه المشروع النووي بِكُلّ أطيافه، لأن هذا الفهم قد يساعد على إيجاد حلّ سلمي لهذه الأزمة، وتجنّب خيار المواجهة والتدمير. فبحسب هؤلاء المراقبين، هناك معسكران في إيران في ما يتعلق بكيفية التعامل مع أزمة المفاعل النووي. فهناك **أولاً** المحافظون، وعلى رأسهم مرشد الثورة خامنئي، ومعه رئيس الجمهورية أحمدي نجاد، وهؤلاء يطالبون باستخدام المفاعل لأغراض عسكرية، لأن إيران في رأيهم مهددة بأخطار كثيرة، أهمها هو أن الولايات المتحدة تحاول إسقاط نظام الجمهورية وتدمير إيران، وهم لا يعتقدون أن النظام الدولي الحالي والمعاهدات الدولية قادرة على حمايتهم من الأخطار التي تهدّدهم، ويستشهدون على ذلك بحربهم مع العراق، بل إنّهم يرون في ممارسات الوكالة الدولية للطاقة الذرية انتهاكاً لسيادتهم. وهم لا يهتمون كثيراً بمقاطعة العالم لهم، لأنهم يرون في هذه المقاطعة تقوية لصفهم الداخلي[٢١]. وهؤلاء المحافظون يعتقدون بأن المعارضة التي يواجهها مشروعهم النووي لا تختلف عن تلك المعارضة التي ووجهت بها المشروعات النووية لِكُلّ من الهند

(٢١) Takeyh, *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic*, pp. 146-149.

وباكستان، والتي ما برحت أن تلاشت، وبدا العالم يعترف بهمها كدولتين نوويتين[٢٢]. ولكن المسرح الإيراني، كما يقول مؤيدو الاحتواء، ليس حكراً على المحافظين، إذ هناك تيار ثان، براغماتي، لا يمانع في فرض بعض القيود على المشروع النووي الإيراني مقابل تجنّب العزلة العالمية، والاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، بل وتجنب أية مواجهات قد تكون كارثية على إيران. ومن أهم رموز هذا التيار الرئيس السابق رفسنجاني، بل إن هؤلاء الليبراليين يرون أن انتقال البرنامج الإيراني من إمكانية إنتاج أسلحة ذرية إلى إنتاجها فعلاً سيدفع بحكومات مجلس التعاون الخليجي إلى الاحتماء بالولايات المتحدة الأمريكية والسعي إلى عزل إيران[٢٣].

هذا يعني أنّ هناك إمكانية لمنع المفاعل النووي الإيراني من أن يستخدم لأغراض عسكرية، ولكن النجاح في ذلك يتطلب توفير حوافز لإيران، من بينها السعي إلى دمج إيران في المنطقة على أكثر من صعيد، خاصة الصعيد الأمني. ولا شكّ في أن هذا يعني ضمنياً الاعتراف بدور مميز لإيران في منطقة الخليج خاصة[٢٤]. ويضيف أصحاب هذه النظرية قائلين إنّه حتّى لو استطاعت إيران أن تنتج أسلحة ذرية، فإن على الغرب وبقية دول العالم الانتقال إلى مرحلة الردع التقليدي والنووي معاً، للتأكد من عدم استغلال إيران لأسلحتها الذرية في تغيير موازين القوى مع جيرانها في المنطقة، سواء تمّ ذلك عن طريق الحروب بأنواعها، أو بنقل السلاح والتقنية، أو بالتخريب بأشكاله. وهذا الأثر الأخير هو الذي نعتقد أنّه سيشكل الخطر الأكبر بالنسبة إلى بلدان المجلس في الأعوام القادمة. ولكن قضية الردع تثير إشكاليات كثيرة، منها مثلاً رسم الحدود بين تجاوزات إيران واعتداءاتها التي يمكن مواجهتها بالأسلحة التقليدية وحدها، وتلك التجاوزات التي قد تستدعي استخدام السلاح النووي. فهناك من المراقبين من يرى أن الغرب يجب أن يهدد باستخدام السلاح النووي، حتّى ولو قامت إيران بأعمال تخريبية في المنطقة[٢٥]. غير أن هناك من يرى أن هذا التهديد غير

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٢٤) Trita Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U. S.* (New Haven, CT: Yale University Press, 2007), pp. 279-284.

(٢٥) James M. Lindsay and Ray Takeyh, «After Iran Gets the Bomb,» *Foreign Affairs* (March-April 2010).

واقعي، لأن هناك اختلافات كثيرة في تعريف التخريب، كما أن التخريب تتعدّد أسبابه، وبالتالي لا يمكن للدول الكبرى أن تبني ردعها على قضية ضبابية قد تدفعها إما إلى التراجع وفقدان الهيبة والمصداقية، وإما إلى استخدام السلاح في غير موضعه، مما سينتج منه كثير من الدمار والتأزم في المنطقة، بل إن حتّى الرد على عمليات التخريب باستخدام الأسلحة التقليدية قد لا يكون هو أفضل علاج، لأن العمليات التخريبية، في رأي هؤلاء، يمكن التعامل معها بمعالجة أسبابها المباشرة.

فالعمليات التخريبية هي مزيج من توفير السلاح والاستشارات والتدريب، ولمواجهة هذه النشاطات التخريبية لا بُدَّ من جمع المعلومات، واعتراض هذه النشاطات بصورة غير علنية، والقيام بالعمليات الأمنية السرية لمكافحتها. وإذا كانت إيران تستثمر سوء معاملة بلدان المنطقة لشرائح من بعض رعاياها الشيعة، فالحلّ هو التأكد من تصحيح هذا الوضع بتوفير مزيد من الحريات لهذه الأقليات. هذا يعني أن الحالة الوحيدة التي يمكن السماح فيها بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية هو إذا هدّدت إيران باستخدام هذه الأسلحة أو إذا استخدمتها ضدّ الآخرين[٢٦].

ولكن هذا الخيار، أي تحول إيران إلى دولة نووية، الذي لا نستبعد قبول الغرب به في الأعوام القادمة، خاصة في ظلّ ما تواجهه الولايات المتحدة والدول الغربية في العراق وأفغانستان، ستكون له كثير من الانعكاسات على مصداقية السياسة الأمريكية في المنطقة، وعلى بلدان المجلس وبقية البلدان العربية، خاصة في ظلّ معطيات الضعف التي يعانيها النظام الإقليمي العربي، وعدم شرعية النظم السياسية التي تعمّق هذا الضعف. وعندئذ، لن تجدي تطمينات واشنطن، ولا صفقات السلاح المتتالية التي تستنزف موارد بلدان المجلس في تحقيق الاستقرار في المنطقة، أو في منع إيران من فرض هيمنتها المتصاعدة على سياسات بلدان المجلس الداخلية والإقليمية، وبالتالي فإننا لا نتخوف من نقل إيران لأسلحتها النووية إلى أطراف أخرى في المنطقة، كما يتوهم كثير من المراقبين الغربيين، وإنّما تخوفنا هو من استخدام إيران لهذه الأسلحة في الضغط على بلدان المنطقة لاتّباع سياسات تخدم أهداف إيران

(٢٦) Barry R. Posen, «The Containment Conundrum: Over Kill,» *Foreign Affairs* (July-August 2010), pp. 160-162.

الاستراتيجية[٢٧]. وحتّى لو أرادت البلدان العربية أن تحذو حذو إيران لردعها، فإن عملية تطوير السلاح النووي ليست بمسألة قرار سياسي فقط يمكن تنفيذه في فترة قصيرة، وإنّما هي عملية طويلة تتطلب وجود موارد كافية، يتبعها بناء المفاعل الذري، ثمّ السعي من أجل الحصول على الوقود النووي، ثمّ بعد ذلك تطوير واستيعاب تقنية التخصيب، وأخيراً إنتاج السلاح وتوفير وسائل إطلاقه إلى أهدافه.

ولا شكّ في أن هذه الخطوات تتطلب كثيراً من التعاون بين البلدان العربية، ولا يغني عن هذا الأمر محاولة شراء هذه الأسلحة بدل تصنيعها، بل إن هناك من يراهن على أن أهم دولتين عربيتين، أي مصر والسعودية، لن تبادرا إلى الاتّجاه النووي، لأن **الأولى** ستخسر المساعدات الأمريكية التي تقدر بحوالى ١,٥ مليار دولار في العام، **والثانية** ستخسر الحماية الأمريكية لها، ونحن لا نستبعد ذلك طالما أن البلدان العربية قد تخلت عن قراراتها الاستراتيجية، وتركتها في يد غيرها[٢٨]. وهناك من يعتقد في الغرب كذلك بأن السلاح النووي الإيراني قد يستخدم كمظلة لحماية قوى المقاومة في فلسطين، لتمكينها من استرداد حقوقها في مواجهة إسرائيل، وبأن هذا سيكون استخداماً سلبياً للسلاح الذري، وسيضعف من موقف إسرائيل في مواجهة الفلسطينيين. ونحن، وإن كنا نتمنى أن تتحقق هذه المخاوف لدى هؤلاء المراقبين، إلا أنّ سجل إيران التاريخي يجعلنا نتردّد كثيراً في قبول هذه المقولة، وبالتالي لا بدّ لنا من الانتظار لنرى ما إذا كان هذا الاستخدام للسلاح الإيراني النووي، في حالة وجوده، سيتحقق فعلاً[٢٩].

٢ ـ التدمير

أما في حالة فشل خيار الاحتواء وعدم قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على ثني إيران عن سعيها إلى الحصول على السلاح النووي بالوسائل السلمية، وبالمقاطعة الاقتصادية، فإن هناك من يطرح خياراً آخر وهو القيام بتدمير

---

(٢٧) Barry Rubin, «The Containment Conundrum: The Right Kind of Containment,» *Foreign Affairs* (July-August 2010), pp. 163-164.

(٢٨) James M. Lindsay and Ray Takeyh, «After Iran Gets the Bomb,» *Foreign Affairs* (March-April 2010).

(٢٩) Rubin, Ibid., p. 165.

المنشآت النووية الإيرانية، كما دمرت إسرائيل المفاعل النووي العراقي خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وقد يكون ذلك بتعاون أمريكي ـ إسرائيلي مباشر، مع توفير عون لوجيستي من قبل بعض بلدان المنطقة، كالسماح لمرور الطائرات عبر أجوائها وغيرها من صور المساندة، وإن كان ذلك قد يتطلب حملة جوية تقوم على آلاف الطلعات، وتأخذ أياماً أو أسابيع، يتم خلالها تدمير الدفاعات الجوية الإيرانية، ثمّ الأهداف المطلوب تدميرها. ولكن هناك اعتراضات كثيرة تردّ على هذا الخيار، بعضها يتعلق بفعاليته في تحقيق أهدافه، والآخر بانعكاساته المحتملة. فأغلب الخبراء يؤكّدون أن انتشار مكونات المشروع النووي الإيراني ووجودها تحت الأرض، وعدم كفاية المعلومات لدى الغرب عن مكوّنات هذا المشروع، يعنيان أنَّ التدمير الكامل لهذا المشروع غير ممكن، وأن إيران ستكون قادرة على إعادة بناء مفاعلها خلال أعوام قد لا تزيد على الأربعة، على أسوأ التقديرات. وإضافة إلى عدم القدرة على التدمير الكامل لجميع المشروع النووي الإيراني، فإن هناك من يعتقد بأن قيام الولايات المتحدة بهذه الضربة ستؤدي إلى تقوية الحكومة المحافظة في إيران، وإلى زيادة التأييد الداخلي والإقليمي لها. وهذا بدوره سيجعل هذه الحكومة أكثر تشدداً في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وقد يكون من أخطر صور هذه المواجهة هو سعي إيران إلى إفشال الجهود الأمريكية في كلّ من العراق وأفغانستان، وفي فلسطين[٣٠].

أخيراً، إن ما يعضد الرأي القائل بعدم جدوى هذا الخيار هو أن المشروع النووي قائم على المهارات التي يمتلكها الخبراء الإيرانيون، وهذه الخبرات لن تقضي عليها ضربة المنشآت، وستعود إلى تبنّي المشروع نفسه في ظلّ منشآت جديدة[٣١]، بل إن كثيراً من المراقبين الإسرائيليين أنفسهم يعتقدون أن حتّى إسرائيل المرشحة لضرب منشآت المفاعل النووي الإيراني، قد ترى في هذا العمل مقامرة غير محسوبة، قد تكون عواقبها وخيمة عليها، ما لَمْ تكن متأكدة من أن إيران تنوي فعلاً استخدام هذا السلاح ضدها[٣٢]. وحتّى الضربة

---

(٣٠) Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East*, pp. 371-372.

(٣١) Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U. S.*, pp. 278-279.

(٣٢) Barry Rubin, «Why Israel Shouldn't Attack Iranian Nuclear Installations Unless It Has to Do So,» Gloria Center (14 July 2010), <administrator@gloria-center.org>, pp. 1-3.

الاستباقية من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل ليست مسألة يمكن التفكير فيها بسهولة، لأن هناك دائماً احتمالاً لضربة ثانية يقوم بها الطرف الآخر بما تبقى من أسلحته، كما تعلمنا من استراتيجية «الدمار الشامل المؤكّد» بين القوى الكبرى. هذا يعني أن خلاصة ما يطرحه مؤيدو ردع إيران نووياً هو إدراك الإيرانيين أن عواقب استخدامهم للسلاح النووي أو مساعدتهم الآخرين على استخدامه، ستكون وخيمة على بقاء الدولة الإيرانية، هذا طبعاً على افتراض أنها نجحت في تطوير سلاحها الذري[٣٣].

---

(٣٣) Posen, «The Containment Conundrum: Over Kill,» p. 163.

القسم الخامس

نحو مستقبل أفضل

لقد حاولنا من خلال صفحات هذا الكتاب وموضوعاته المتعددة، أن نؤكد حقيقة تصعب رؤيتها في ضباب الدعاية والاستبداد والثروة النفطية والخوف، والتداعي العالمي على منطقتنا العربية. هذه الحقيقة هي أن بلدان الخليج النفطية التي أهّلتها ثرواتها النفطية إلى أن تؤدي دوراً محورياً في قضايا المنطقة العربية والدائرة الإسلامية منذ أكثر من ثلاثين عاماً، قد أخفقت على الصعيدين التنموي والأمني، ليس فقط في الدائرتين المحلية والخليجية، وإنّما كذلك على نطاق الدائرة العربية الأوسع. هذا الإخفاق كان سببه الأوّل، هو التقوقع على المصالح الآنية والضيّقة للأسر التي تحكم هذه البلدان، الأمر الذي دفعها إلى تهميش شعوب المنطقة، وتبذير ثرواتها، وتفريغ المؤسسات من روحها وأدائها. وقد عبّر أحد الباحثين الغربيين عن هذا المأزق السياسي بقوله في معرض حديثه عن البلدان العربية: «إن قدرة النخب السياسية على إحداث الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لعملية التنمية يتطلب إيجاد تغيير في المنطق السياسي لهذه الأنظمة، من الاعتماد على تأييد نابع من المحسوبية والعطايا إلى الاعتماد على شرعية مستمدة من المساءلة السياسية والسيادة القانونية»[١].

فالتعليم في هذه الدول أصبح يخرّج مجاميع غير منتجة وغير مؤهلة، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد الخريجين، ومعهم عدد العاطلين عن العمل في بلدان تغرق في العمالة الأجنبية، والقضاء أصبح عصا غليظة تعبث بها هذه الحكومات، وتسخّرها لإحكام قبضتها على مسار المجتمع، والإعلام أصبح أقرب إلى معاول التهديم للأخلاق والقيم، والدعاية لأنظمة حكم فاشلة، وهكذا حال بقية المؤسسات. لقد أخفقت هذه الأنظمة بسبب ضيق

(١) Eva Bellin, «The Political-Economic Conundrum,» in: Thomas Carothers and Marina Ottaway, eds., *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East*, Global Policy Books (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2006), pp. 137-138.

أفقها، في بناء جيل منتم إلى وطنه وعروبته وإسلامه، لأنها أشعرته بأنه إذا لم يسِر في ركب الغنيمة وأهلها سيحكم عليه بمواطنة من الدرجة الثانية في مسقط رأسه، وسيتقدم عليه الجاهل، والمنافق والمرتزق، والأجنبي، ومن يدور في فلكهم، ومن يعزف على وترهم. هذا المسار، طبعاً، لا يمكن أن يوجد أوطاناً شعوبها متراصّة مع حكوماتها، فالجبهة القوية تتطلب حرية ومشاركة وعدالة، ومعايير سليمة لاختيار القيادات، وتحديد السياسات. وهكذا أخفقت هذه الدول على الصعيد الداخلي، وامتد هذا الإخفاق إلى الدائرتين الخليجية والعربية. طبعاً الوجه الآخر لعقلية الغنيمة، هو الرضوخ للخارج، وتبنّي أجندته، حتّى ولو كان فيها تضارب، بل وتصادم، مع أهداف الشعوب الخليجية والعربية والإسلامية.

وهكذا كان، فانتقلت هذه الحكومات من الشعارات الجوفاء حول التنمية والتحرير إلى المجاهرة بالتبعية والاستبداد، ومحاصرة الشعب الفلسطيني، لأنه انتفض وقرّر أن يسطّر تاريخاً مجيداً، بإرادته وبحجارته وبدمائه وصبره على التجويع، وكل صور التنكيل التي تعرّض ويتعرّض لها. وعلى الرغم من الروح التي ظلّ هذا الشعب الأبي يبثّها في قلوب وعقول أبناء الأمة، إلا أن تكاليف سياسات الاستبداد والاستقواء بالأجنبي ظلت في تصاعد، فقد تزايد عدد القواعد الأجنبية في المنطقة، وتم احتلال وتدمير العراق، وتراجعت مؤشرات التنمية بِكُلّ أشكالها بين العرب، واستطاعت إيران بمبرراتها المتعددة، وبعملها الجاد أن تخترق المنطقة العربية، وهكذا استطاعت أن تصبح قوة مؤثرة في المنطقة العربية بأكملها[٢]. ولقد جلب هذا التمدّد الإيراني انتباه الملك عبد الله، ملك الأردن، فأطلق على منطقة النفوذ الإيراني الجديدة مصطلح «الهلال الشيعي» في معرض حديثه إلى بعض الصحفيين الغربيين[٣]. ويا ليت أن ملك الأردن تساءل عمّن هو المسؤول عن هذا الاختراق الإيراني، أليست هي الحكومات العربية التي قبلت بتحالف غير مشروط مع الولايات المتحدة، وعملت ضدّ مصالح شعوبها، وفرّطت في ثوابت القضية الفلسطينية؟ وما زالت الأزمات تعصف بهذه المنطقة، ولا يبدو أن هناك ضوءاً في آخر النفق في ظلّ

---

(٢) Ray Takeyh, *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic* (Washington, DC: Times Books, 2006), pp. 161-187.

(٣) Robin Wright and Peter Baker, «Iraq, Jordan See Threat to Election from Iran; Leaders Warn Against Forming Religious States,» *Washington Post*, 8/12/2004.

الأنظمة الحالية، وإن كنا نعتقد أن الله، سبحانه وتعالى، قادر على تغيير أحوال هذه الأمة إذا قامت هي بتغيير سلوكياتها ومواقفها وممارساتها مصداقاً لقوله تعالى: **﴿ذلك بأن الله لم يكُ مُغيِّراً نعمةً أنعمها على قومٍ حتّى يُغيّروا ما بأنفسهم وأنّ اللهَ سميعٌ عليم﴾**[٤]، وقد تكون بوادر هذا التغيير هي هذه الروح التي نراها في انتفاضات تأخذ صوراً مختلفة في أماكن مختلفة، والتي لسان حالها هو رفض الاستبداد، ورفض الفقر والمذلّة، ورفض السيطرة الأجنبية[٥]. هذا الأمل الذي نرجو أن تكون بدايته بتغيير سلمي في واقع هذه الأنظمة، هو الذي أردنا أن نختم كتابنا هذا ببعض معالمه ومرتكزاته، عسى أن يكون في هذا القول عبرة لمن يعتبر. هذا التغيير المنشود يتطلب إعادة النظر في أضلاع المثلث الذي تحدثنا عنه، وهو مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، الذي لم تنتج منه تنمية مستدامة، ولم يتحقق في ظله استقرار. والتغيير المطلوب هو تحويل أضلاع هذا المثلث من الوراثة إلى المشاركة، ومن الاعتماد على النفط إلى الاعتماد على الإنسان المنتج، ومن التبعية والاستقواء بالأجنبي إلى الاعتماد على التكامل العربي.

وهذا التغيير المنشود يتطلب في اعتقادنا أن تعمل بلدان المنطقة، حكاماً وشعوباً، في الأعوام القادمة على ثلاثة محاور رئيسيّة، تكمّل بعضها البعض، ولا يفي الواحد منها عن الآخر. وهذه المحاور هي: محور الإصلاحات الداخلية في كلّ بلد خليجي، وكذلك في كلّ البلدان العربية، ومحور التكامل بأبعاده المختلفة، ونتحدث هنا عن باكورته، أي الوحدة الخليجية، ثم الوحدة العربية، وأخيراً محور الوجود الفاعل، خاصة في المنظمات الدولية، بصورة يتم من خلالها الدفاع عن قضايا العرب، كما تدافع بقية دول العالم عن مصالحها.

---

(٤) **القرآن الكريم**، «سورة الأنفال،» الآية ٥٣.

(٥) ما حدث مؤخراً من ثورة شعبية في تونس أسقطت النظام المستبد هناك بدون تدخل أجنبي هو دليل على بداية التحرك من أجل التغيير.

الفصل الخامس عشر

الإصلاحات المحلية

إنَّ الإصلاحات المحلية في كلّ بلد خليجي، وكذلك في كلّ بلد عربي، هي في اعتقادنا الخطوة الأولى في التأسيس لنهضة فعلية في هذه البلدان، ولإزالة أسباب عدم الاستقرار، ولتجفيف منابع العنف، وللتعامل مع التحديات الإقليمية والعالمية بأنواعها. كما إن هذه الإصلاحات هي كذلك بمثابة المحرك للتكامل الإقليمي الخليجي والعربي، والوجود العالمي المؤثر لهذه البلدان. لذلك، فسنحاول في هذا الفصل أن نتحدث عن أهمية هذه الإصلاحات، وطبيعتها، وكيفية تنفيذها، والعقبات التي يمكن أن تعترضها، وسبل التعامل معها.

أولاً: ضرورة الإصلاحات

إنَّ النظام الوراثي الذي يحكم بلدان مجلس التعاون الخليجي طرأت عليه، منذ فترة طويلة، تحولات أفقدته مرونة النظام القبلي، كما أنها لم تجعل منه نظاماً ديمقراطياً أو شورياً معاصراً، بل إنّها حولته إلى نظام أسري ضيّق أقرب إلى النظام الطبقي الذي لا يتناسب مع مفاهيم الحرية والعدالة التي سطّرتها الشرائع السماوية، أو الديمقراطيات المعاصرة التي تعيشها، بدرجات متفاوتة، غالبية شعوب العالم المعاصر. وبالتالي، فهذا النظام، بوضعه الحالي، لا يستطيع تحقيق التنمية المنشودة، كما أنّه عاجز عن تحقيق الأمن، كلّ ذلك لأنه نظام لا يستمد شرعيته من شعوب هذه البلدان، وإنّما هو باق بسبب الثروة النفطية وما توفره من شراء للولاءات، وبسبب الوجود الأجنبي الذي يوفر لهذه

الحكومات رعاية وهمية. وقد وثقنا هذه المقولة في ما مضى في حديث عن التنمية والأمن والعامل الخارجي. لذلك، لم يعد السؤال المطروح هنا هو ضرورة أو عدم ضرورة تغيير هذا النظام الوراثي، وإنّما القضية المطروحة هي كيفية تغييره بصورة سلمية لا ينتج منها تعميق لمسار العنف الداخلي الذي بدأ ينتشر في هذه البلدان منذ أكثر من عشرين عاماً. وفي هذا الصدد، تشير مارينا أوتاوا، الباحثة في معهد كارنيغي في الولايات المتحدة إلى أن إدارة بوش الابن توصلت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ إلى نتيجة مؤداها أن: «الحكومة السعودية لم تساعد على نشأة المنظمات الإرهابية في المملكة بصورة مباشرة، ولكنها ساعدت على ظهور هذه المنظّمات بسبب طبيعتها الاستبدادية، وبسبب سياساتها الاقتصادية غير الناجحة التي ساهمت بدورها في إيجاد بيئة اجتماعية تشجع انتشار الإرهاب. إنَّ غياب الديمقراطية ونقص الفرص الاقتصادية بين الشباب السعودي أدّى إلى تذمر عبّر عن نفسه على شكل نشاطات إرهابية. كما أنَّ بقية الحكومات العربية المستبدة هي بصدد إيجاد ظروف مشابهة في بلدانها. ولاحتواء الإرهاب، على الولايات المتحدة أنْ لا تكتفي بتطوير معلوماتها وإجراءاتها الأمنية، وإنّما عليها كذلك أن تعالج أسباب الأزمة بتشجيع الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية. ومن هنا ولدت «أجندة الحرية للشرق الأوسط»[(١)].

طبعاً، عندما أفرزت الانتخابات التي أجريت في بعض البلدان العربية بتشجيع من الغرب التيارات الإسلامية، حدث تراجع عن هذا التوجّه، ولكن إدراك أهمية الإصلاحات جعل كثيراً من المراقبين الغربيين يؤكّدون ضرورة الإصلاحات، حتّى وإن رافقها بعض التقييد، لأنها المخرج الوحيد من دوامة العنف والإرهاب، وما نتج منها من عدم استقرار تعدّت آثاره المنطقة لتصل إلى بقية أنحاء العالم، وهذا ما تؤكده تجارب أوروبا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا. وكان هذا هو الموقف الدولي لإدارة بوش الابن، الذي تخلى عنه في ما بعد، والذي كان لو طُبّق خطوة متقدمة جداً على البرنامج الانتخابي الذي فاز بموجبه بوش، والذي لم يكن من أولوياته أي نوع من الإصلاح في البلدان العربية،

---

(١) Ottaway Marina, «Evaluating Middle East Reform,» in: Marina Ottaway and Julia Choucaire-Vizoso, eds., *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008), p. 2.

ولا حتّى الاقتراب كثيراً من أزمات هذه المنطقة، كما هو واضح من مقالة كتبتها كوندوليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة، في مجلة **الشؤون الخارجية**(٢). وفي هذا دليل على أن الحكومة الأمريكية كانت تفضل «حكومات مستبدة وصديقة على حكومات ديمقراطية وعدوة»(٣). وقد سبق أن طالب كثير من أهل الفكر، ومراكز الأبحاث، الإدارة الأمريكية، بعد تحرير الكويت، بتبنّي نهج إصلاحي في البلدان العربية، لأن حرب العراق، وبعدها غزو الكويت، كانت إفرازاً لأزمات يعيشها الوطن العربي، أهم معالمها غياب الديمقراطية، وسوء توزيع الثروة والسكان معاً، مؤكّدين أن هذه الإصلاحات هي وحدها قادرة على وضع نهاية للحروب والعنف وعدم الاستقرار في المنطقة(٤).

وفي السياق نفسه، أكد **تقرير التنمية العربية** الصادر من الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٣ أهمية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية، كمقدمة للارتقاء بمستوى المعرفة، والاستفادة منها في عملية التنمية العربية(٥). كما أن القناعة بحتمية التغيير والإصلاح أصبحت منتشرة حتّى بين أفراد الأسر الحاكمة نفسها، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وأحداث العنف في السعودية في العام ٢٠٠٣، وبقية المنطقة في فترات سابقة ولاحقة(٦)، بل إن حتّى الذين لا يرغبون في إحداث هذه الإصلاحات سواء في الغرب، أو في المنطقة، ليس لديهم من بديل آخر يحفظ مصالح جميع الأطراف إلا الاستمرار في المسار الحالي الذي تمارس بموجبه حكومات المنطقة مزيداً من الظلم، والاستبداد، وهو الخيار الذي أدى، كما يقول كينيث بولاك، إلى مزيد من الثورات والانتفاضات في المنطقة، وأدى إلى تذبذب مستمر في أسعار النفط، وأثر بذلك في استقرار الاقتصاد العالمي، وأدى إلى تورط الولايات المتحدة في

(٢) Condoleezza Rice, «Campaign 2000: Promoting the National Interest,» *Foreign Affairs*, vol. 79, no. 1 (January-February 2000).

(٣) Kenneth M. Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East* (New York: Random House, 2008), p. 227.

(٤) Muhammad Muslih and Augustus Richard Norton, «The Need for Arab Democracy,» *Foreign Policy*, no. 83 (Summer 1991), p. 3.

(٥) *Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society* (New York: United Nations Publications, 2003), pp. 151-157.

(٦) Patrick E. Tyler, «Saudis Plan to End US. Presence,» *New York Times*, 9/2/2003.

ثلاث حروب منذ العام ١٩٨٧، تكاليف الواحدة فيها أكبر من تكاليف الحرب التي سبقتها، كما أدى إلى نمو وتيرة الإرهاب الموجّه ضدّ الولايات المتحدة، الذي وصل إلى ذروته في أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١[٧]. فإذا كان الوضع الراهن لم يعد مقبولاً من منظور دول العالم، ومن قبل بعض العقلاء في الحكومات الحالية، فإن رفضه من قبل شعوب المنطقة، والسعي إلى تغييره، هو من باب أولى، لأن هذه الشعوب هي الأكثر تضرّراً من الأوضاع الحالية. إذن، لا بُدَّ من تغيير الوضع الراهن، وهذا التغيير يتطلب تبنّي منهج إصلاحي طويل المدى يقوم في جوهرة على حكومات تمثل شعوبها، وقوانين يتساوى أمامها الجميع، ونظم تعليمية تتصف بالحيوية والابتكار، واقتصاد قائم على تعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص يساعد على النهضة بوجه عام، وتنمية اجتماعية تتصف بالعدل بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وحتّى بين أقطار الوطن العربي نفسه، أي أنّها تنمية تمتد عبر الأجيال وعبر المناطق. إنَّ مشاعر الشعوب في المنطقة في الوقت الحاضر تتأهب لمزيد من العنف وعدم الاستقرار، نظراً إلى حجم الإخفاقات التي شاهدتها هذه الشعوب عبر حقب زمنية ممتدة، وبالتالي فإن تبنّي منهج إصلاحي جاد سيكون له أثر في كسر شعور الإحباط هذا، واستبداله بشعور يتصف بالأمل، وعندئذ سيشكل هذا الشعور الجديد دفعة قوية للإصلاحات. وهكذا تبدأ حلقة جديدة من الأمل والعمل معاً، بدل الحلقة المفرغة الحالية من اليأس والتدمير[٨]. غير أن عملية الإصلاح هذه التي قد تبدو سهلة نظرياً، ستعترضها صعوبات مكلّلة بالعثرات عندما ستوضع على محك التطبيق. لذلك، فإننا سنبدأ بتعريف طبيعة الإصلاحات المطلوبة، ثمّ ننتقل إلى كيفية تحقيقها، وبعض الإشكاليات التي ستعترض طريقها، ثمّ نختم بالحديث عن سبل التعامل مع هذه العقبات.

ثانياً: طبيعة الإصلاحات

إنَّ البرنامج الإصلاحي المنشود لا بُدَّ من أن يكون متعدد الأبعاد. ففي المجال القانوني لا بُدَّ من وجود قوانين يتساوى أمامها الأفراد، وتمثل صمام الأمان الذي تتم في إطاره تسوية الخلافات، لأن عدم اتصاف هذا النظام

---

(٧) Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East*, pp. 102-110.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

بالحياد والمصداقية يجعل عملية تسوية الخلافات تتم خارج دائرته، أي إما بطرق غير قانونية يشوبها الفساد، أو بطرق تتصف بالعنف وتؤدي إلى الفوضى. فعندما كانت القوانين الأمريكية متحيّزة ضدّ السود، والقوانين الإنكليزية في الهند متحيّزة ضدّ غالبية السكان، أفرز هذا الخلل القانوني في البلدين مطالبة من قبل مارتن لوثر كينغ في الولايات المتحدة، والمهاتما غاندي في الهند، باللجوء إلى العصيان المدني لتغييره، وهذا أسلوب ناجع وقانوني كذلك. غير أن وجود هذا الاختلال القانوني قد لا يتم تصحيحه بأساليب سلمية، كما فعل كلّ من لوثر وغاندي، بل إنّه قد يقود إلى انقلابات وانتفاضات تطالب بإسقاط النظام الحالي بأكمله، وهذا ما حدث في روسيا وكوبا وإيران وغيرها من النظم. وهذه الصيغ ينتج منها في الغالب كثير من التدمير وتعطيل البناء. إذن، فوجود نظام قانوني عادل ومرن، أي مستوعب للمتغيرات، ومواكب للمرحلة التنموية التي يمرّ بها المجتمع، وحافظ لحقوق الناس، هو من أهم عوامل الاستقرار، كما أنّه يعتبر أولى اللبنات في صرح الحضارة. وحتّى لو لم تحصل انتفاضات أو ثورات، فإن عدم مصداقية القضاء تؤدي إلى غياب الازدهار بصور أخرى، منها تفشي الفساد، وظهور محاكم متخصّصة في شتى القضايا، وتفشي النشاط الاقتصادي غير القانوني، والتهرب من الضرائب، وتزايد أحداث العنف[٩].

أما في المجال السياسي، فلا بدّ من إيجاد نظم تحفظ الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع، كحرية التعبير والتجمّع من غير خوف، ولا بُدَّ لهذه الحكومات من أن تتصف بالشفافية، وتكون خاضعة لمساءلة المجتمع من خلال مجالس منتخبة، هي وحدها لها الحق في التشريع والرقابة بأنواعها، كما أنّه لا بُدَّ من أن تصبح الثروة في ظلّ هذه النظم ملكاً للمجتمع يتصرف بها من خلال ممثليه، بدل أن تكون ملكاً للفئات الحاكمة، كما هو الحال الغالب اليوم.

وفي المجال التعليمي لا بُدَّ من إحداث تغييرات جذرية في أساليب التعليم، تمكن الطلبة من الفهم والتحليل، والنقد والتفكير، والممارسة وإيجاد الحلول للمشاكل المختلفة، كما لا بُدَّ من تطوير مهارات الطلبة المتعلّقة بالتحليل الإحصائي، والرياضيات الكمية، والعلوم الأساسية التي تقوم عليها

---

(٩) Ashraf Ghani and Clare Lockhart, *Fixing Failed States: A Framework for Rebuilding a Fractured World* (New York: Oxford University Press, 2009), pp. 124-127.

كثير من الصناعات، وكذلك الإلمام باللغات الأجنبية، إضافة إلى اللغة العربية طبعاً وليس بديلاً منها، حتّى تتمكن الأجيال أن تتواصل مع بقية العالم وتنهل مما عنده، كما نهل العالم من الحضارة العربية الإسلامية في الماضي. ولا بُدَّ من توسيع مدارك الطالب بخلفية معرفية واسعة، بدل التقوقع في فرع ضيّق يجعله يتجاهل الإطار الواسع الذي يتم فيه تفعيل هذا التخصّص الضيّق.

وفي المجال الاقتصادي لا بُدَّ من أن تسعى هذه الحكومات إلى توفير الشروط اللازمة لتطور قطاع خاص، يتعاون مع القطاع العام، ويمثل باكورة التنمية المستدامة، ويوفر وظائف لعدد الخريجين المتزايد في المنطقة، وذلك من خلال وضع القوانين التي تحكم عمل هذين القطاعين، ومن خلال بناء أشكال متطورة من الموازنات، كموازنة الأداء والبرامج أو الموازنة الصفرية التي تساعد على معرفة كفاءة استخدام الموارد وترشيد الإنفاق الاستهلاكي غير المنتج، وتقليل الهدر بِكُلّ أشكاله، وكذلك من خلال الارتقاء بكفاءة استخدام الماء وحفظ البيئة من الآثار السلبية لمشروعات التنمية[١٠].

وأخيراً لا بُدَّ من أن تتم هذه الإصلاحات في إطار ثوابت وقيم هذه المجتمعات العربية، لأن تجارب الدول الأخرى تؤكد أن أي مشروع نهضوي لا يمكن أن يكلل بالنجاح، ويحصل على التأييد الشعبي إذا كان متعارضاً مع قيم ومعتقدات المجتمع، وقد سبق أن بيّنا أن ثوابتنا الحضارية تعتبر محركاً للنهضة، ولا يمكن أن تكون عقبة في طريقها، خاصة إذا استطعنا الفصل بين الثوابت وما تراكم من قيم وعادات وأعراف خلال فترة الاستبداد وسطوته.

ثالثاً: إشكاليات الإصلاحات

إنَّ نجاح عملية الإصلاح في بلدان المجلس يتطلب التعامل بشيء من العقلانية مع كثير من العقبات التي قد تعيق المسار الإصلاحي، وهذه العقبات تتعدد مصادرها. ونورد في ما يلي أهم هذه العقبات أو الإشكاليات التي تثار عند الحديث عن الإصلاح.

---

(١٠) Adam Przeworski, *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*, Studies in Rationality and Social Change (New York: Cambridge University Press, 1991), p. 144.

عندما نتحدث عن الإصلاحات السياسية، وما يواكبها من إصلاحات اقتصادية وثقافية، هل نعني بذلك أخذ النموذج الديمقراطي الغربي؟ وهل يكون هذا الأخذ كلياً، ويشتمل على منظومة القيم والتراث الغربي، أم أنَّ الديمقراطية لها مبادئ يمكن تطبيقها في أكثر من بيئة، وأكثر من ثقافة؟ الحقيقة أنَّ الآراء حول هذا الموضوع متعددة، ولكن الرأي الغالب الذي تؤيده التجارب المختلفة للديمقراطية في عالم اليوم هو أنّه ليس من الضروري أن تتبنّى الدول النامية منظومة القيم الغربية حتّى تجني ثمار الديمقراطية. وهذا يعني أنّ بلدان الخليج يمكنها أن تأخذ بالمبادئ الأساسية للديمقراطية الغربية، كحرية التعبير والتجمّع، والشفافية والمساءلة، والانتخابات، ووضع القيود على المؤسسات، وتوفير بيئة المدافعة بينها، من غير الأخذ ببعض القيم وإفرازات الثقافة الغربية، كالإجهاض والجنس المثلي، وغيرها من مظاهر الثقافة الغربية التي لا يمكن أن تقبل في المجتمعات العربية. وقد عالج هذه القضية كثير من الباحثين في الغرب والشرق، وقد تمّت تجلية هذه العلاقة بين ثوابت الإسلام والمبادئ الأساسية في الديمقراطية إلى درجة كبيرة تدعو إلى الاطمئنان، وإن كانت هذه التجلية تحتاج إلى مزيد من الجهد. وقد يكون التوقف عند هذه الآراء إزالة لأية لبس قد يعترض طريق الإصلاح المنشود. فهذا الشيخ يوسف القرضاوي، أحد أبرز علماء اليوم، يؤكّد أن الإسلام يتفق مع روح الديمقراطية بقوله: «والذي نريد التركيز عليه هنا: هو ما نوّهنا به في أول الأمر، وهو: جوهر الديمقراطية، فهو بالقطع متفق مع جوهر الإسلام، إذا رجعنا إليه في مصادره الأصيلة، واستمددناه من ينابيعه الصافية من القرآن والسنّة، وعمل الراشدين من خلفائه، لا من تاريخ أمراء الجور، وملوك السوء، ولا من فتاوى الهالكين المحترقين من علماء السلاطين، ولا من المخلصين المتعجلين من غير الراسخين»[(١١)].

وهذا الباحث الخليجي ومنسّق مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان

---

(١١) يوسف القرضاوي، **من فقه الدولة في الإسلام**، ط ٦ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩)، ص ١٣٩؛ فهمي هويدي، «الإسلام والديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، ص ٤ ـ ٣٧، ومحمد عبد الملك المتوكل، «الإسلام وحقوق الإنسان،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٦ (شباط/ فبراير ١٩٩٧)، ص ١ ـ ٣٤.

العربية د. علي الكواري، يؤكّد أنّه ليس هناك ترابط حتمي بين ممارسة الديمقراطية والليبرالية الغربية بقوله: «ومن هنا قولي إنَّ الديمقراطية ليست مجرد آلية، وإنّما منهج لتحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة، ونظام حكم يقوم على مبادئ ومؤسسات وآليات وضوابط، وضمانات عامة مشتركة في سائر أنظمة الحكم الديمقراطي، بصرف النظر عن الدائرة الحضارية التي تمارس الديمقراطية في إطارها. وبذلك يتضح أنّني لا أعتبر الديمقراطية مجرد آلية لليبرالية ولا لغيرها من العقائد، وإنّما أنظر إلى الديمقراطية باعتبارها نظام حكم ومنهجاً لتحديد الخيارات، واتخاذ القرارات العامة، يتأثر بالضرورة بتفضيلات المجتمعات التي تمارس الديمقراطية داخلها»(١٢).

وهناك عدد كبير من الباحثين المتخصّصين في الإسلام والديمقراطية الذين يؤكّدون ما توصل إليه كلّ من د. القرضاوي ود. علي الكواري، ولكن المقام لا يتسع هنا للتفصيل(١٣).

إذن، إذا اتضح أنَّ الإسلام لا يتعارض مع جوهر الديمقراطية، وإذا اتضح أنَّ الديمقراطية نظام يمكن أن يفصل عن منظومة القيم الليبرالية، ويربط بمنظومة القيم العربية الإسلامية، أي أنه قابل للتطبيق في أي إطار ثقافي وحضاري يفضله أبناء المجتمع، فإننا نكون قد خطونا خطوة مهمة في حلّ إشكالية الديمقراطية والإسلام. وهذا ينقلنا طبعاً إلى الخطوة التالية المتعلّقة بالكيفية التي يمكن بها تطبيق جوهر النظام الديمقراطي في إطار الثوابت الحضارية العربية الإسلامية. هنا ما زالت القضية تحتاج إلى مزيد من التمحيص من جميع الأطراف، فقد تمخّض عن الحوارات السابقة رأيان حول كيفية الربط بين ممارسة الديمقراطية مع الحفاظ على الثوابت الشرعية. الرأي **الأول** يرى أصحابه أن توكل هذه المهمة إلى هيئة علماء تكون مهمتها ترشيد سلوك الدول المسلمة، بما في ذلك ممارسة الديمقراطية لتجنّب أي تصادم بين مبادئ الشريعة والممارسة الفعلية، بينما يرى أصحاب الرأي **الثاني** أنه من الأفضل أن يكون هناك نصّ دستوري على كون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي

---

(١٢) علي خليفة الكواري، «جوهر الديمقراطية لا يتعارض مع جوهر الإسلام «رد على تعقيب الأستاذ آرون فاوست»،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٧٤ (نيسان/ أبريل ٢٠١٠)، ص ١٣٥.

(١٣) John I. Esposito and James P. Piscatori, «Democratization and Islam,» *Middle East Journal*, vol. 45, no. 3 (Summer 1991), pp. 427-440.

للتشريع، وترك مسؤولية التأكد من الالتزام بذلك للمحكمة الدستورية، مع السماح للعلماء بإبداء رأيهم كجهة اختصاص(١٤). وفي اعتقادنا أن علاج هذه الإشكالية يشكّل دفعة قوية لعملية الإصلاح، لأنه يردم الفجوة بين كافة الشرائح المطالبة بالإصلاح، ويجعلها أقوى في مواجهة الحكومات، كما أن هذا الاتّفاق على قوانين اللعبة التي ستحكم عملية الإصلاح، فيه طمأنة لكثير من الدول الغربية ذات المصالح الاستراتيجية في المنطقة التي ما برحت تعارض هذه الإصلاحات لأسباب عدة، من بينها أن حكومات المنطقة ظلت تخوّفها من أن أي تغيير للأوضاع الحالية سيؤدي إلى فوضى وانتفاضات وقلاقل ستكون ضارة بمصالح الغرب في هذه المنطقة الحيوية. أما الآن، وقد انتشر العنف في هذه المنطقة، بسبب الجمود وعدم التغيير، فقد تكون الدول الكبرى أكثر تقبلاً لعملية التغيير، إذا اتصفت بالرشد والتعاون من جميع الأطراف. كذلك قد يكون هذا القبول بالتغيير من قبل الدول الغربية صمام أمان يمنع ردّة الفعل المعادية للغرب في مرحلة ما بعد التغيير، كما حدث في موقف إيران بعد الثورة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية(١٥).

٢ ـ هل الشعوب راغبة في الإصلاح؟

هناك كذلك إشكالية ثانية تتعلق بالإصلاح، وهي درجة الرغبة لدى شعوب الخليج في الإصلاحات السياسية، ومدى استعدادها للتضحية من أجلها، فكثير من هذه الحكومات تبرر عدم تبنّي الإصلاحات المطلوبة بغياب الرغبة والمطالبة من قبل شعوب المنطقة، إما لعدم فهمها، أو لعدم انسجامها مع المجتمعات القبلية، أو غيرها من المبرّرات، فهل هذه الادّعاءات مبرّرة؟ هناك على الأقل رأيان حول هذه القضية. فأصحاب الرأي **الأوّل** يقولون إنّه إذا ما أتيحت فرصة لأبناء المنطقة في التعبير عن آرائهم حول هذه القضية من غير خوف، فإنهم يختارون المشاركة السياسية. وهذا ما يؤكده كثير من الاستبيانات والدراسات الميدانية في منطقة الشرق الأوسط بأكملها(١٦). وهذا

(١٤) علي خليفة الكواري، «لا تقوم الديمقراطية في ظل حكومة دينية: مناقشة لرأي الأستاذ راشد الغنوشي،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٦٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٩)، ص ١٤٨ ـ ١٥٠.

(١٥) Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East*, pp. 282-286.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

أسعد أبو خليل الباحث المختص في الشأن السعودي يؤكّد أنه «خلال العشر سنوات الأخيرة عبّر الرجال والنساء العرب بِكُلِّ وضوح عن رغبتهم في الأخذ بالديمقراطية في دولهم»[١٧]. وفي استبيان أجرته مؤسسة زغبي في الإمارات والكويت والسعودية ومصر ولبنان عام ٢٠٠٢، اتضح أن هناك إعجاباً بالديمقراطية الأمريكية يتفاوت بين ٥٠ بالمئة و٦٠ بالمئة[١٨]. ويخلص تقرير حول الديمقراطية في مملكة البحرين بالقول إن البحرينيين «يعتقدون بأن الفرصة الديمقرطية التي يأملون تحققها قد أجهضت بالإجراءات الحكومية التي يقصد بها تقييد عملية الإصلاح»[١٩]. وهذا وزير خارجية الأردن السابق مروان المعشر يؤكّد الشعور نفسه في مقالة له في جريدة **النيويورك تايمز** بقوله: «إنه يبدو من الواضح أنَّ العالم العربي في حاجة إلى أخذ المبادرة لجعل أنظمته السياسية والاقتصادية أكثر ديمقراطية. إنَّ التذمّر الذي يعيشه العالم العربي اليوم بسبب بطء الإصلاح السياسي والركود الاقتصادي، وبسبب عدم الاستقرار السياسي، كلها تشكل تهديداً لمستقبل المنطقة. وقد حان الوقت أن تحدث في العالم العربي عملية دمقرطة نابعة من الداخل تكون تدريجية ومنتظمة، وتتصف باحترام التراث العربي، وتمكين المواطنين العرب من المشاركة في العملية»[٢٠].

أما أصحاب الرأي الآخر، فإنّهم يشيرون إلى سلبية الشعوب وعدم رغبتها، لا في المشاركة، ولا في التضحية، من أجل الإصلاحات. فبحسب الباحثة السعودية مضاوي الرشيد، فإن الحكومة السعودية تستمد شرعيتها في القرن الحادي والعشرين من خلال ازدهار الاقتصاد ودولارات النفط، لأنها وحدها تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، مما يجعل المصلحين أقرب إلى الجنرالات من غير جنود. وتؤكد قناعتها هذه بوصف ما حصل لهؤلاء الإصلاحيين من اعتقالات في السنوات الأخيرة من قبل الحكومة السعودية من غير أن يكون للمجتمع ردّة فعل تضامنية معهم بقولها: «لقد أخرج

---

(١٧) Asad Abu Khalil, «A Viable Partnership: Islam, Democracy and the Arab World,» *Harvard International Review*, vol. 15, no. 2 (Winter 1992-1993), p. 23.

(١٨) Pollack, Ibid., p. 239.

(١٩) Thomas O. Melia, «The People of Bahrain Want to Participate in the King's Political Reform Project: A Report on Focus Groups Conducted in the Kingdom of Bahrain,» National Democratic Institute (Washington) (August 2002), p. 1.

(٢٠) Marwan Muasher, «A Path to Arab Democracy,» *New York Times*, 6/4/2003.

المصلحون من قاعات المحاضرات، وتم إلقاء القبض عليهم في المطارات، أو تمّ اعتقالهم في مكاتبهم من غير كلمة اعتراض من قبل طلبتهم وزملائهم ومعارفهم»[٢١].

والانطباع نفسه بعدم جدّية الشعب السعودي حول الإصلاح ومتطلباته، ينقله شاكر النابلسي في إطار حديثه عن حجم الإقبال على الانتخابات البلدية التي أجريت في السعودية ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وشباط/فبراير ٢٠٠٥، الذي لم يزد على ١٠ بالمئة من عدد السكان البالغ ٢٠ مليوناً. ويرى هذا الكاتب أن هذه السلبية تعود إلى أن: «هذه الانتخابات حدثت في فترة ازدهار اقتصادي سببه الارتفاع في أسعار النفط. فهذه الطفرات النفطية في الخليج تملأ الجيوب وتسكت الأصوات وتنظف الذنوب السياسية وتطهر قلوب الإصلاحيين. فعندما تمتلئ المعدة وتقل الضرائب وتمتلئ الجيوب، فإن رغبة الشعوب في الإصلاحات الديمقراطية تتلاشى»[٢٢].

وفي اعتقادنا أنّ الرأيين السابقين يؤكّدان الترابط بين البعدين السياسي والاجتماعي للإصلاحات، فالإصلاحات السياسية عندما تحصل، ويتحرر الناس من ابتزاز هذه الحكومات المتمثل في العطاء والمنع في الوقت الحاضر، فإننا سنرى عندئذ أن إقبال أبناء المنطقة على المشاركة ومطالبتهم بها، والاستعداد للتضحية من أجلها، سيكون أكبر بالتأكيد من الوقت الحاضر الذي تتسلط فيه هذه الحكومات غير الشرعية على الثروات النفطية، مستخدمة هذه الثروة لابتزاز أبناء هذه المجتمعات، وكبت مشاعر التحرر والعزة والكرامة في نفوسهم.

٣ ـ دور الداخل والخارج في الإصلاح

أما الإشكالية الثالثة من إشكاليات الإصلاح في المنطقة، فتتعلق بمدى قبول المؤيّدين للإصلاح في بلدان المجلس وبقية الأقطار العربية بالتأييد

---

(٢١) Madawi Al-Rasheed, «Money Replaces Ideas As Petitioners' Silence Leaves Saudi Reform At An Imams,» in: Joshua Craze and Mark Huband, eds., *The Kingdom: Saudi Arabia and the Challenges of the 21st Century* (London: Hurst and Company, 2009), pp. 22-24.

(٢٢) Shaker Nabulsi, «Modernity Vies With Tradition As Saudi Debate the Future?,» in: Ibid., p. 25.

الخارجي لهذا الإصلاح إن وُجد، خاصة بعدما حصل في العراق وأفغانستان، وهل يمكن للقوى الخارجية، كالولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، أن تكون صادقة في مطالبتها بإصلاحات سياسية في الوطن العربي، ومنها بلدان الخليج، وهي تدرك أن هذه الإصلاحات تعني إضعاف قبضة الدول الغربية على المنطقة؟ الإجابة عن هذا التساؤل ليست واحدة لِكُلّ الأزمان، ولكن الرأي الغالب حتّى الآن، الذي يرتكز على سجل سياسات الولايات المتحدة والغرب تجاه المنطقة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لا يبدو أنّه يرى في الغرب نصيراً في مطالبته بالإصلاحات السياسية وغير السياسية، بل إنّه يرى أنَّ الغرب يكيل بمكيالين عندما يكون الحديث عن الديمقراطية. فهو قد يطالب بها في دول أوروبا الشرقية، ولكنه يغضّ الطرف عن المطالبة بها في الوطن العربي. ومما يؤيد هذا الرأي أن نتائج الاستبيان الذي قامت به مؤسسة زغبي في العام ٢٠٠٦ في كلّ من الأردن والمغرب والسعودية ولبنان والإمارات، يشير إلى أن حوالى ٦٥ بالمئة من العيّنة المستجوبة لا تعتقد أن الديمقراطية هي أحد الأهداف الحقيقية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط[٢٣].

إنَّ هذا يعني أن أبناء المنطقة مطالبون في سعيهم إلى الإصلاح بالاعتماد على الداخل، وعلى الارتقاء بوعي شعوبهم من أجل المطالبة بالتغيير المنشود بصورة لا تؤدي إلى مزيد من الدمار والتدخل الخارجي في شؤون المنطقة. وهذا لا يتعارض مع أن يكون هناك تأييد من شعوب العالم، كما حصل في جهود فكّ الحصارعن غزة، طالما أنَّ هذا التأييد الخارجي الشعبي ليس مشروطاً، وهذا ما تؤيده بعض التوجهات الجديدة في الغرب، التي أصبحت تؤمن بحتمية التغيير في المنطقة، لأن ذلك فيه حفظ لمصالحها، وذلك لأن البدائل لهذه الإصلاحات هو مزيد من العنف والدمار في العالم بأكمله، بل إن هناك من الغربيين مَنْ أصبح على قناعة تامة بأن معارضة هذه الإصلاحات هي ضربة قاصمة لاحترام الغرب وهيبته في العالم، لأنه طالما رفع شعارات الحرية وحرم الآخرين منها[٢٤]. لكن العامل الخارجي قد يؤدي دوراً مهماً عندما تكون

(٢٣) Shibley Telhami, «2006 Annual Arab Public Opinion Survey,» (8 February 2007), p. 15.

(٢٤) Noah Feldman, *After Jihad: America and the Struggle for Islamic Democracy* (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2004), p. 14.

البلدان الخليجية وغيرها من الدول التي تتصف أنظمتها السياسية بالاستبداد، راغبة في الانضمام إلى الهيئات والمنظمات الدولية. فالحكومة السعودية وجدت نفسها مضطرة إلى إجراء كثير من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية، عندما قدمت طلبها للإنضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، كما أن إجراء هذه الإصلاحات أدّى بدوره إلى السعي من أجل تطوير الجهاز الإداري اللازم لمتابعة هذه الإصلاحات، وإن كان نجاح هذه الإصلاحات يعتمد في النهاية على تنفيذها الفعلي ومصداقيتها لدى الناس(٢٥). فعلى سبيل المثال، صنّفت الأمم المتحدة السعودية في العام ٢٠٠٤ من حيث إمكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية في المرتبة ٣١، ولكن تصنيفها من حيث ما استقطبته فعلياً من استثمارات أجنبية كان في المرتبة ١٣٨ بين دول العالم(٢٦). وهذا يؤكد أن الإصلاحات، أياً كان نوعها، لا تقاس بالصفحات التي سطّرت عليها بقدر ما تقاس من حيث ما أثمرته في الواقع من ممارسات.

٤ ـ التعامل مع أنظمة غير راغبة في الإصلاح

هناك إشكالية رابعة ستواجهها عملية الإصلاح في هذه الدول، وهي مراوغة أنظمة الحكم، وقدرتها على الالتفاف على أية عملية إصلاحية بشتى الطرق، معتمدة على شبكة من الموالين الذي ارتبطت مصالحهم عبر السنوات بمصالح الشرائح الحاكمة، مما يجعل هذه الشرائح تميل إلى معارضة التغيير الذي سيجرّدها من كثير من الامتيازات الحالية. فالريع النفطي الذي تسيطر عليه هذه الحكومات استطاع أن يجنّبها فرض الضرائب على المجتمع، وما يأتي مع هذه الضرائب من مساءلة ومحاسبة، وستحاول التمسك بهذا المنهج لتجنّب الإصلاحات المطلوبة(٢٧). وهذا الريع استخدمته هذه الحكومات لامتصاص النقمة، ولبناء التحالفات ولإضعاف أية أصوات تطالب بالتغيير أو الإصلاح، ولإعاقة ظهور قطاع خاص مستقلّ، أو مجتمع مدني حيّ، وهذا ما

(٢٥) Monica Malik and Tim Niblock, «Saudi Arabia's Economy: The Challenge of Reform,» in: Paul Aarts and Gerd Nonneman, eds., *Saudi Arabia in the Balance: Political Economy, Society, Foreign Affairs* (New York: New York University Press, 2005), pp. 85-87.

(٢٦) *World Investment Report 2004* (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2004), Annex, Tables A. 1.5 and A. 1.7.

(٢٧) Micahel L. Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» *World Politics*, vol. 53 (April 2001), pp. 325-361.

يمكن مشاهدته من حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة في ما يتعلق بحجم الوظائف العامة والدعم بأشكاله(٢٨). وأخيراً استطاعت هذه الحكومات أن تستخدم الريع النفطي في إيجاد أجهزة أمنية تستخدمها عند الحاجة ضدّ أية معارضة، وقد أغدقت على أفراد هذه الأجهزة بكثير من الامتيازات حتّى تجعل ولاءهم لها أكثر منه للوطن ومستقبله(٢٩). هذا، ولا شكّ، أمر يتطلب من الفئات التي تتبنّى الإصلاح العمل على تفكيك هذه الشبكة من المصالح الوقتية التي تتعارض مع تنمية واستقرار المجتمع في المدى الطويل، بمحاولة إيجاد قناعات لدى الحكومات والموالين لها، بأن التغيير أصبح ضرورياً، وأن تعاونهم في عملية الإصلاح التدريجي هو أمر في غاية الأهمية لتجنيب المجتمع أي نوع من التغيير الجذري الذي يمكن أن تدفع فيه المجتمعات، وعلى رأسها الحكومات القائمة، أعلى الأثمان، وبذلك يكون التغيير مبنياً على تفاهمات لتصحيح موازين القوى، وتأسيس مجتمع أفضل من غير انفجارات مكلفة. ومن أمثلة هذا التغيير التدريجي المطلوب هو تحول حكومات مجلس التعاون الحالية إلى مَلَكيات دستورية فعلية، وبذلك تحفظ مكانة الأسر الحاكمة الرمزية، ويحدث الإصلاح المنشود(٣٠).

٥ ـ أولويات الإصلاح

إضافة إلى الإشكاليات السابقة، هناك إشكالية خامسة متعلّقة بأية الإصلاحات ينبغي البدء، هل تكون البداية بالإصلاحات الاقتصادية، ثمّ تتبعها الإصلاحات السياسية، أم العكس، أم أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية يجب أن تكون متوازية؟ إنَّ المبرّرات التي يطرحها أصحاب الرأي القائل بأولوية الإصلاحات الاقتصادية متعددة، فمنهم من يرى أن الإصلاحات الاقتصادية التي تؤدي إلى الازدهار الاقتصادي، وتوليد الوظائف، والارتقاء بمستوى معيشة شعوب منطقة الخليج هي كافية، ولسان حال هؤلاء هو أن شعوب المنطقة ليست

---

(٢٨) Lisa Anderson, «Arab Democracy: Dismal Prospects,» *World Policy Journal* (Fall 2001), pp. 53-60.

(٢٩) Marcus Noland and Howard Pack, *The Arab Economies in a Changing World* (Washington, DC: Peterson Institute of International Economics, 2007), p. 31.

(٣٠) «Can Saudi Arabia Reform Itself?,» International Crisis Group (Cairo and Brussels), ICG *Middle East Report*, no. 28 (14 July 2004), pp. 20-26.

مهتمة كثيراً بالإصلاحات السياسية بقدر اهتمامها بلقمة العيش. وهذه الرؤيا تروّجها الأنظمة الخليجية، كما أنها تتفق مع توجّهات الدول الكبرى التي ترى أن مطالبة الحكومات الحالية بالإصلاحات السياسية قد تكون لها آثار سلبية في مصالحها[٣١]. غير أن الاعتراضات التي يمكن أن تقدّم ضدّ منطق «الإصلاحات الاقتصادية فقط»، هي أننا حتّى لو قبلنا بمنطق أصحاب هذا الرأي، بأن أولويات أبناء الخليج هي القضايا المعيشية، إلا أننا يجب أن نتذكّر أن العلاقة الحالية بين السياسيين، ورجال الأعمال، والجهاز الإداري، ورجال الجيش، ستجعل الإصلاحات الاقتصادية تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار، لأن محاولة هذه الحكومات تحرير الاقتصاد، وزيادة المنافسة، ستواجه بمعارضة شديدة من قبل طبقة رجال الأعمال المستفيدة من الوضع الراهن، بما فيه من دعم حكومي، وتفضيل في المناقصات، وبقية الأثمان التي تدفعها هذه الحكومات من أجل شراء ولاء وسكوت رجال الأعمال. وليست طبقة رجال الأعمال هي الفئة الوحيدة التي ستجد في الإصلاحات الاقتصادية ضرراً على مصالحها، فالجهاز الإداري الذي يتصف بالتضخم، كما بيّنا سابقاً، الذي تستخدمه هذه الحكومات لامتصاص نقمة المجتمعات، ولزيادة إعداد المؤيّدين لها، لن يكون من صالح أفراده تقليص أعدادهم، وصلاحياتهم، ومواردهم، وامتيازاتهم، كما يحدث في الإصلاحات الاقتصادية.

أما الفئة الثالثة التي ستتضرّر من الإصلاحات الاقتصادية، فهي فئة العسكريين الذين أصبح لهم تمدّد في الاقتصاد، وقد أصبحوا جزءاً من طبقة رجال الأعمال، ذلك بالإضافة إلى أن الإصلاحات ستمتد إلى حجم الموارد التي يتم تخصيصها للجيوش والمؤسسات الأمنية. وهذا لن يكون موضع ترحيب لدى هذه الفئة. لذلك، فإن الحكومات الخليجية الحالية لا تستطيع أن تقوم بإصلاحات اقتصادية ذات معنى، لأن هذه الإصلاحات ستؤدي إلى إضعاف أكثر من شريحة تعتمد عليها هذه الحكومات للتهرب من الحصول على الشرعية الفعلية المستمدة من إجماع كلّ شرائح المجتمعات الخليجية. وقد تكون هذه الأسباب مجتمعة هي التي جعلت حكومات المنطقة تتلكأ في القبول بكثير من الإصلاحات الاقتصادية الجادة، واكتفائها ببعض السياسات الشكلية من باب

---

(٣١) Fareed Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: W.W. Norton and Company, 2003), p. 69.

الدعاية الموجّهة إلى العالم الخارجي. كما أن هناك من يضيف قائلاً إنّه على الرغم من أهمية الإصلاحات الاقتصادية، إلا أنها ليست السبب الوحيد لعدم الاستقرار في المنطقة، لأن هناك فئات خليجية تنتمي إلى الطبقة الوسطى، ولكنها ليست راضية عن هذه الأنظمة، لاعتبارات سياسية وروحية واجتماعية، وبالتالي فإن هذه الفئات لا تجدي معها الإصلاحات الاقتصادية وحدها[٣٢].

وهناك فئة ترى أن الإصلاحات الاقتصادية بما تعنيه من بناء المؤسسات وتطبيق القانون وتوفير للبيانات وتحقيق بعض الشفافية، وحماية حقوق الأفراد، تعتبر مقدمة للتطور السياسي المنشود، أو كما يقول فريد زكريا: «إن عملية التنمية الاقتصادية عادة ما تفرز مكوّنين يعتبران أساسيين لنشوء الليبرالية الديمقراطية:

الأوّل أنها تمكّن أهم شرائح المجتمع، خاصة رجال الأعمال والبرجوازية، من تحقيق مكانة مستقلة عن الدولة.

الثاني لأن الدولة بتفاوضها مع هذه الطبقة تصبح أقل جشعاً وتقلّباً، وأكثر التزاماً بالقانون واستجابة لحاجات المجتمع، أو على الأقل لحاجات نخبة المجتمع. هذه العملية تنتج عنها ليبرالية بصورة عفوية»[٣٣].

وتستشهد هذه الفئة من مؤيدي البدء بالإصلاحات الاقتصادية ببعض دول شرق آسيا، ككوريا الجنوبية، وتايوان التي بدأت بتطوير القطاع الخاص الذي تكوّنت منه طبقة وسطى، دفعت بعجلة الإصلاحات السياسية، ممّا سهّل عملية التحول من أنظمة مستبدة إلى أنظمة ديمقراطية. ولكن هناك من يشكّك في قدرة الأنظمة المستبدة على أخذ المبادرة، وإيجاد هذا التحول، فأغلب الحكومات العربية، ومعها الخليجية، لم تستطع أن توفر سيادة القانون، ولم تحقق درجة تذكر من الشفافية في قراراتها، لأن هذا يتعارض مع مصالحها. وإذا لم تتحقق سيادة القانون، ولم تتصف القرارات بالشفافية، فليس هناك مجال لتطور قطاع خاص فاعل، بل إن حتّى توفير سيادة القانون، ومعها شفافية القرارات، كما يقول هؤلاء، لا يعني بالضروة أن يتبعه تطور القطاع الخاص الذي يمهد

---

(٣٢) Tamara Cofman Wittes, *Freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy* (Washington, DC: Brooking's Institution, 2008), pp. 59-62.

(٣٣) Zakaria, Ibid., p. 72.

للديمقراطية[٣٤]. فهذه تونس حققت بعض التحسن في أدائها الاقتصادي في السنوات الماضية، ولكن مكاسب هذا الازدهار ظلت محصورة في نسبة قليلة من السكان، ولم تسع هذه الطبقة الغنية إلى إحداث توازن مع النظام المستبد، وإنّما ظلت تطالبه بمزيد من الامتيازات. ويبدو أن هذا هو الحال الذي تتجه إليه الطبقة الغنية في بلدان المجلس[٣٥].

كما أن احتمال ظهور طبقة وسطى تطالب بحقوقها السياسية، هو أضعف في ظلّ الحكومات الخليجية التي تستحوذ على الثروة النفطية، وتسخّرها لبناء الولاءات، وتقديم العطاءات، وتهميش الرأي الآخر[٣٦]. هذا الانعدام للعلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية أولاً، والتطور السياسي لاحقاً، يؤكدها كثير من تجارب الأقطار العربية، كما يبيّن ذلك بعض الباحثين المختصّين بالمنطقة[٣٧].

انطلاقاً مما سبق، إننا نميل إلى الرأي الذي يجعل الإصلاحات السياسية قاطرة التغيير، لأن هذه الإصلاحات ستساعد على توفير البيئة التي تحقق فيها الإصلاحات الاقتصادية أهدافها من غير انعكاسات سلبية على العدالة الاجتماعية، أي أن الإصلاحات الاقتصادية ستضبطها البيئة السياسية بدل أن تجيّر لمصالح فئة على حساب أخرى، كما حدث لعملية الخصخصة في هذه البلدان وغيرها من الأقطار العربية. غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن تتوقف الإصلاحات الاقتصادية لتتحقق الإصلاحات السياسية، ولكن المهم هو أن تتم هذه الإصلاحات في إطار مؤسسات قانونية وإدارية تتصف بالكفاءة والشفافية والمساءلة حتّى لا تكون آثارها سلبية. كما أنّه ليس هناك ما يمنع من أن تتعاقب هذه الإصلاحات، فيعضد بعضها بعضاً، أي تحدث بعض الإصلاحات السياسية التي تؤدي إلى تحسّن في الأداء الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من التطور السياسي، وهكذا دواليك[٣٨].

---

(٣٤) Thomas Carothers, «The Sequencing Fallacy,» *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 1 (2007), pp. 15-16.

(٣٥) Eva Bellin, *Stalled Democracy: Capital, Labor, and the Paradox of State-Sponsored Development* (Cornell: Cornell University Press, 2002), pp. 3-5.

(٣٦) Wittes, *Freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy*, pp. 63-64.

(٣٧) Tarik M. Yousef, «Development, Growth, and Policy Reforms in the Middle East and North Africa Since 1950,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 18, no. 3 (2004), pp. 91-116.

(٣٨) Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East*, p. 263.

٦ ـ معنى التدرّج في الإصلاح

والإشكالية السادسة لعملية الإصلاح تتعلق بوتيرة التغيير، حيثُ إنَّ هناك من يطالب بالتدرّج في عملية الإصلاح، وهذا أمر منطقي، ولكن هذا التدرّج قد يكون مطباً وآلية لتأخير عملية الإصلاح، بل ودفنها، وهذا ما تؤكده تجارب البلدان العربية، ومعها الخليجية، منذ حقب زمنية. ولكن حتّى لو استبعدنا احتمال المماطلة من قبل الحكومات، فإن مطلب التدرّج يأتي أحياناً من قبل بعض الإصلاحيين أنفسهم الذين يرغبون، أولاً، في تهيئة المواطن الخليجي وتوعيته وإعداده لممارسة أدواره المختلفة بوعي ورشد، لا ينحرف بمسار الإصلاحات، ويقود إلى انتكاسات أو يحوّل هذه الإصلاحات إلى ساحة صراعات دينية أو إثنية، وهذا أمر كذلك لا يمكن تجاهله وجدير في الاعتبار[٣٩]. ولكن حتّى لا يتحوّل التدرّج إلى مدخل لتعطيل، أو تفريغ، الإصلاحات من مضمونها، لا بُدَّ من أن يكون هناك إجماع مجتمعي على هذا التدرّج، ويكون كذلك في إطار برنامج زمني محدد وواضح. كما أنّه لا ينبغي أن يقصد من التدرج هذا توفير فرص لشريحة من المجتمع على حساب شريحة أخرى، كما يتمنى البعض في المجتمعات الغربية، حتّى إنَّ كينيث بولاك، الباحث في مؤسسة بروكينغز، لا يتردّد في حديثه عن الإصلاحات في المنطقة بالقول إن مجيء الإسلاميين إلى السلطة بسبب هذه الإصلاحات يعتبر معضلة، ويقترح سبلاً للتعامل معها من بينها ما يطلق عليه التدرّج[٤٠]. فالنتائج التي حققتها التيارات الإسلامية في عدد من البلدان العربية، هي التي دفعت بكثير من الباحثين، وصانعي القرار في الغرب، إلى المطالبة ببناء مؤسسات المجتمع المدني، وعدم التسرع في إجراء الانتخابات، حتّى تأتي في رأيهم، كما يبدو، بمن هو أكثر ملاءمة للغرب[٤١]، وأكثر تشبعاً بالقيم الليبرالية الغربية[٤٢]، بل إن برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي للرئيس بوش الأب، يؤكد، في مقابلة له مع جيفري غولدبيرغ، من مجلة **النيويوركر**، أن الحفاظ على الوضع الراهن في الوطن العربي، كان، وما يزال،

---

(٣٩) «Can Saudi Arabia Reform Itself?,» pp. 19-20.

(٤٠) Pollack, Ibid., pp. 267-273.

(٤١) Jeffrey Goldberg, «Breaking Ranks: What Turned Brent Scowcroft Against the Bush Administration?,» *New Yorker*, 31/10/2005, p. 60.

(٤٢) James Glanz, «A Little Democracy or A Genie Unbolted,» *New York Times*, 29/1/2006, Sec. 4, p. 1.

الخيار الأفضل للولايات المتحدة الأمريكية، لأنه وفر لأمريكا ٥٠ عاماً من الاستقرار، متناسياً أن الوجه الآخر هو تعريض الوطن العربي لخمسين عاماً من النهب والدمار. ويضيف قائلاً إنّه في حالة تعرّض هذه المَلَكيات والدكتاتوريات الأخرى في الوطن العربي إلى ضغوط اجتماعية واقتصادية يمكن أن تضعفها، لا ينبغي للولايات المتحدة أن تضغط على هذه الحكومات للتحوّل إلى الديمقراطية، وإنّما ينبغي عليها تأييدها بشتى الطرق الفنية والتجارية.

أما كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي، ووزيرة خارجية إدارة بوش الابن، فقد قالت في كلمة لها في الجامعة الأمريكية بالقاهرة يوم ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ ما قاله سكوكروفت نفسه، ولكنها خرجت بنتيجة مختلفة عن النتيجة التي توصل إليه سكوكروفت، فقد أكدت إخفاق السياسة الأمريكية في المنطقة قائلة: «إن دولتها قد سعت خلال الستين سنة الماضية إلى تحقيق الاستقرار على حساب الحرية، ولم تحقق أي منهما»، وأضافت «إن حكومتها ستسلك مساراً جديداً بتأييدها للطموحات الديمقراطية للجميع»(٤٣).

وبغضّ النظر عمّا إذا كنا نتحدث عمّن يطالب بتجميد الأوضاع في منطقتنا، كما يريد أمثال سكوكروفت، أو عمّن يريد التدرّج لتغيير منظومتنا القيمة، وترجيح كفة من هو أقرب إلى قلوب وعقول الغربيين، فإننا نعتقد أن هذا منهج يقصد به التأثير في مسار ونتائج الإصلاحات، وهذا فخّ لا ينبغي أن يقع فيه أبناء الخليج أو البلدان العربية في جهودهم الإصلاحية، كما أنّه مدخل استخدمه كثير من الحكومات في المنطقة لتغيير الدساتير وتعديل قوانين الانتخابات، كلّ ذلك حتّى لا تكون نتائج الانتخابات من نصيب فئة معينة لا ترضى عنها الحكومة، أو لا يرضى عنها الغرب، وعادة ما تكون هذه الفئة هي من الأحرار من أبناء الأمة، إسلاميين أو قوميين، وبعد ذلك يدفع المجتمع التكاليف التي دفعها المجتمع الجزائري(٤٤).

وهنا نودّ أن نلفت انتباه القارئ إلى أن كثيراً من الكتّاب والباحثين في الغرب قد بدأوا يؤكّدون في السنوات الأخيرة أنّه ليس هناك فرق كبير في البلدان العربية بين الليبرالي والقومي والإسلامي، عندما تتعلق المسألة بالسياسات

---

(٤٣) Condoleeza Rice, in: <http://www.stat.gov./seretary/rm/2005/48328.htm>.

(٤٤) John L. Esposito and Dalia Mogahed, *Who Speaks for Islam?: What a Billion Muslims Really Think* (Washington, DC: Gallup Press, 2008), p. 44.

الأمريكية في المنطقة، حيثُ إنَّ جهود أغلب المنتمين إلى هذه التيارات تصبّ في المصبّ نفسه، أي رفض هذه السياسات[٤٥]. وهذا أمر يثلج صدورنا، لأن فيه تأكيداً أن الأحرار من أبناء الخليج وإخوانهم العرب الذين يفكّرون في مصالح أمتهم، لن يسمحوا لاختلافاتهم أن تفتّت أمتهم وتضعفها أمام بقية الأمم. ولا بُدَّ من التذكير هنا أنَّ الإصلاحات، بما فيها من ممارسة الحريات والانتخاب والتجمّع، لا يمكن أن يتعلمها الإنسان إلا بالممارسة إذا وجد الإطار القانوني لها، وبالتالي فإن تخوّف بعض الناس من قلة خبرة أفراد المجتمع بالممارسة السياسية، أو أن الإسلاميين سيستخدمون الانتخابات للوصول إلى السلطة، ثمّ يحرمون منها غيرهم، هي أوهام لا ينبغي أن يبرّر بها تأجيل ممارسة هذا الحق، لأن الممارسة هي التي ستصحح المسار مع تراكم الخبرة، كما أن المجتمع المدني يحتاج إلى الحق ليمارس دوره في التجمّع والتظاهر، وهذا الحق ما زال مفقوداً في البلدان العربية، خاصة الخليجية منها، وعندما يتوفر فإنه يكون مقيداً برضا ورقابة السلطات القائمة، أي أن تطور المجتمع المدني، كتطور النظام الاقتصادي، لا يمكن له أن يتحقق في ظلّ الاستبداد[٤٦].

٧ ـ الإصلاح في مواجهة الأمن

أما الإشكالية السابعة التي يجب أن يلتفت إليها في مسيرة الإصلاحات، فهي ما يمكن تسميته باستراتيجية «لا صوت يعلو على صوت المعركة»، وهو شعار ظلت حكومات المنطقة ترفعه في وجه كلّ جهود إصلاحية، مبرّرة ذلك بالقول إنَّ الوقوف مع الشعب الفلسطيني، أو أي خطر يهدد هذه الدول، هو أهم من الإصلاحات، وبالتالي لا بُدَّ من أن تنتظر هذه الإصلاحات حتّى يتم الانتهاء من علاج القضايا الأمنية الخارجية، وأحياناً قد يستخدم هذا التبرير لمزيد من تقييد الحريات في الداخل[٤٧]. والمتأمل لسجل هذه الأنظمة المستبدة يدرك أن هذه التبريرات الأمنية واهية، وأن سياسات هذه الأنظمة الاستبدادية في الداخل وعجزها عن تعبئة شعوبها قد أدت إلى إضعاف موقفها التفاوضي مع الخارج. وها

---

(٤٥) Robert Malley and Peter Harling, «Beyond Moderates and Militants,» *Foreign Affairs* (September-October 2010), pp. 18-29.

(٤٦) Kareem Elbayar, «NGO Laws in Selected Arab States,» *International Journal of Not-for-Profit Law*, vol. 7, no. 4 (2005), pp. 3-27.

(٤٧) Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East*, p. 305.

هي إسرائيل تكاد تلتهم غالبية أرض فلسطين، كما أن إيران لم تقبل بإرجاع الجزر الإماراتية المحتلة من قبلها، إضافة إلى أن الأمن في المنطقة، بوجه عام، هو في تراجع. من هنا ينبغي أن لا تقبل هذه المبرّرات لإعاقة الإصلاحات، لأن الإصلاحات وحدها هي التي ستؤدي تدريجياً إلى تقوية الجبهة الداخلية في البلدان الخليجية، ومعها البلدان العربية. وهذا يعني أنّ إسرائيل ستبدأ تشعر بتحسن ميزان القوى لصالح البلدان العربية، وهذا سيجعلها أكثر استعداداً لتقديم التنازلات في مفاوضات السلام. كما أن هذه الإصلاحات ستساعد حكومات المجلس على الوصول إلى رؤية أمنية موحّدة، وهذا بدوره سيجعلها أكثر قدرة على التعامل مع أطماع بعض الدول الإقليمية، كإيران خاصة، إذا امتد التعاون الأمني إلى الدائرة العربية، وهذا ما سنعود إليه لاحقاً في إطار حديثنا عن العمل العربي المشترك. باختصار، إن ما نودّ قوله هو أن الإصلاحات ستكون عاملاً مهماً في تحقيق الأمن في المنطقة، كما أنها ستكون قوة دافعة إلى التنمية الفعلية.

٨ ـ الموقف تجاه العمالة الوافدة

كما بيّنا سابقاً، أدّت النماذج التنموية المشوّهة التي تبنّتها حكومات المنطقة إلى إيجاد مشكلة ديمغرافية تتفاوت حدّتها بين بلد خليجي وآخر، ولكنها جميعها تشير إلى تزايد دور العمالة الوافدة في هذه البلدان. لذلك، فإن طرح موضوع الإصلاحات السياسية وغير السياسية يتطلب معرفة انعكاسات هذه الإصلاحات في ظلّ هذا الخلل السكاني، ودراسة الكيفية التي سيتم بها تحقيق الحقوق الطبيعية لأبناء هذه البلدان من مشاركة وعدالة، وكذلك، من غير أي إجحاف في حقّ العمالة الوافدة، خاصة أن هناك قوانين إسلامية ودولية تؤكد أهمية حقوق هذه العمالة. فهل تستغل حكومات المنطقة هذا الاختلال السكاني لإعاقة مسيرة الإصلاح لتبقي هيمنتها على حساب شعوب المنطقة؟ أم أنّها ستحاول إيجاد موازنة وتطوير استراتيجية تتناسب مع معطيات الواقع، وإن كانت متدرجة بعض الشيء؟ هذا ما ستثبته الأعوام القادمة[٤٨].

---

(٤٨) Joshua Teitelbaum, «Understanding Political Liberalization in the Gulf: An Introduction,» in: Joshua Teitelbaum, ed., *Political Liberalization in the Persian Gulf* (New York: Columbia University Press, 2009), p. 18.

الفصل السادس عشر

الوحدة الخليجية

تعتبر الإصلاحات المحلية التي تحدثنا عنها سابقاً خطوات أساسية لتحقيق كلّ من التنمية والأمن في المنطقة، ولكنها غير كافية، لأن جميع بلدان المجلس تفتقر إلى كثير من محدّدات التنمية، خاصة في ظلّ عالم تسوده المنافسة والتكتلات الكبيرة، وبالتالي فلا بُدَّ من إيجاد علاج لهذه القيود من خلال نوع أو آخر من أنواع التكامل مع المحيطين العربي والإسلامي. كما أن جميع هذه البلدان لا تستطيع أن تحقق أمنها منفردة، نظراً إلى تعدد أسباب عدم الاستقرار في المنطقة. وهذا يعني كذلك ضرورة التصالح مع محيطها، وإيجاد توازنات تؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار، خاصة وقد رأينا من حديثنا السابق أن الاعتماد على القوى الأجنبية لم يحقق هذا الاستقرار المطلوب، بل إنّه عمّق الخلافات، ورفع وتيرة الحروب، وما خلفته من تكاليف باهظة. من هنا، فإن الارتقاء بفرص التنمية والأمن في المنطقة يتطلب أن تزيد هذه البلدان من وتيرة التعاون، وتقلل من وتيرة الصدام والتوتر. ولا شكّ في أن هذا التصالح يتطلب العمل على أكثر من مستوى: تحقيق الوحدة الخليجية، والعمل على الدخول في نوع أو آخر من التعاون مع البلدان العربية، كتعميق منطقة التجارة الحرة بين البلدان العربية، وبلورة رؤية أمنية عربية. ولا شكّ في أنَّ الوحدة الخليجية لا يمكن أن تخطو خطى سريعة من غير البدء بالإصلاحات التي تحدثنا عنها في الفصل السابق، لأن غياب هذه الإصلاحات كان السبب الرئيسي في تعثّر جهود التكامل بين هذه البلدان منذ تأسيس المجلس في بداية الثمانينيّات من القرن الماضي. وعلى الرغم من أننا

عرّجنا على سجل التكامل الخليجي بشيء من الاختصار، إلا أننا سنحاول في هذا الفصل من الكتاب أن نبدأ بنبذة مختصرة عن السجل التاريخي للتكامل الخليجي، ثمّ ننتقل بعد ذلك إلى التحدّث عن أهم آليات تعميق هذا التكامل في الأعوام القادمة مع الاستفادة من تجارب التكتلات الأخرى، خاصة دول المجموعة الأوروبية، وبعد ذلك نختم الفصل بالتطرق إلى تكاليف ومكاسب تحقيق هذا التكامل بالنسبة إلى المنطقة بأكملها.

أولاً: السجل التاريخي للتكامل الخليجي

في عام ١٩٨١ وقّعت ستة أقطار خليجية هي: السعودية، والكويت، وعُمان، والإمارات، وقطر، والبحرين، اتفاقية تأسيس ما عرف بعد ذلك بمجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أنّ الاعتبارات الأمنية التي أوجدتها الثورة الإيرانية، وبعدها الحرب العراقية ـ الإيرانية، هي التي كانت الدافع الأوّل وراء قيام هذا الكيان، إلا أنّ هذا الكيان الجديد كانت له أهداف أخرى كذلك، منها الاقتصادي، ومنها الثقافي، ومنها السياسي. وقد بيّنت الاتّفاقية الاقتصادية الخليجية الموحّدة أن التعاون المنشود بين هذه البلدان، يشتمل من بين مجالات أخرى على التجارة، وحركة عناصر الإنتاج، والتقنية والنقل والاتّصال، والسياسات المالية والنقدية. وقد أكدت هذه الاتّفاقية أن البلدان الأعضاء ستعمل على التكامل التدريجي لاقتصادياتها، بدءاً من قيام منطقة تجارة حرة، ثمّ الانتقال بعد ثلاثة أعوام إلى اتحاد جمركي، يتبعه تأسيس سوق خليجية مشتركة، ثمّ الانتقال إلى الوحدة الاقتصادية. ولكن الممارسات في ظلّ حكومات ليست خاضعة لإرادة مجتمعية، كانت دائماً متخلّفة عن المقرّرات، كما سيتضح من الفقرات التالية.

١ ـ منطقة التجارة الحرة

قرّرت بلدان المجلس قيام منطقة التجارة الحرة في العام ١٩٨٣، وبالفعل تمّت إزالة الحواجز الجمركية على التجارة ذات المنشأ الوطني بين البلدان الأعضاء. وبما أن منطقة التجارة الحرة لا تلزم الأعضاء بتوحيد تعرفتهم الجمركية مع غير الأعضاء، فإن هذا قد ينتج منه ظاهرة تعرف بظاهرة «انحراف التجارة»، أي وصول البضائع إلى موانئ الدولة ذات التعرفة الخارجية المنخفضة بين أعضاء منطقة التجارة الحرة، ومن ثمّ يتم نقلها إلى وجهتها النهائية، كأن

يتم إنزال بضاعة قادمة من ألمانيا في موانئ مدينة دبي في الإمارات، لأن تعرفتها منخفضة، ومن ثمّ نقلها إلى وجهتها النهائية، وهي السعودية، ذات التعرفة الخارجية المرتفعة، للاستفادة من فارق التعرفة الجمركية بين دبي والسعودية[١]. هذه الظاهرة يتم علاجها عادة من خلال اتباع إجراءات للتأكد من كون البضائع التي تعبر الحدود بين البلدان الأعضاء هي ذات منشأ وطني لإعفائها من الضرائب، وإذا كانت مستوردة من خارج التكتل تفرض عليها ضرائب. وقد تمّ تعريف المنتجات ذات المنشأ الوطني حينئذ بأنها المنتجات التي لا تقل قيمتها المضافة في داخل بلدان المجلس عن ٤٠ بالمئة، ولا تقل ملكية مواطني بلدان المجلس للمؤسسة التي تنتجها عن ٥١ بالمئة. غير أن تطبيق هذه الإجراءات عبر الحدود يكون مكلفاً، ففي المجموعة الأوروبية قدرت هذه التكاليف بحوالى ٣ بالمئة إلى ٥ بالمئة من قيمة التجارة البينية الأوروبية[٢].

كما أن هذه الإجراءات تؤثر سلباً في حركة التجارة بين البلدان الأعضاء. فبعض الدراسات حول تجربة بلدان المجلس، خلال مرحلة التجارة الحرة، تشير إلى أنَّ الشاحنات المحمّلة ببضائع بعضها قابل للتلف، كانت تقف عند نقاط الحدود ليومين متتالين لأن الوثائق ليست دقيقة، أو لأنها غير مكتملة، أو لأن العاملين في مكاتب الجمارك الحدودية ليس لديهم التدريب الكافي[٣]. وإضافة إلى إجراءات التأكد من وطنية البضائع، كان هناك عدد من المعوقات الأخرى لحركة التجارة بين بلدان المجلس في ظلّ منطقة التجارة الحرة، منها غياب الاتّفاق على معايير البضائع، وتفضيل المنتجات الوطنية، والاعتبارات الأمنية وغيرها[٤]. وبدل أن يتكون الاتّحاد الجمركي في العام ١٩٨٣ الذي كان من المفترض أن يتم بموجبه توحيد بلدان المجلس لتعرفتها الجمركية مع العالم الخارجي، كما كان مقرراً سابقاً، اكتفت بلدان المجلس بتعرفة جمركية مع العالم الخارجي تتفاوت ما بين ٤ بالمئة و٢٠ بالمئة، وهي عبارة عن تسوية بين

(١) Maurice Schiff and L. Alan Winters, *Regional Integration and Development* (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development, 2003), pp. 79-80.

(٢) Jacques Herlin, «Rules of Origin and Differences between Tariff Levels in EFTA and EC,» European Free Trade Area Association, Secretariat (Geneva), Occasional Papers no. 13.

(٣) عبد الله عبد الرحمن السنيدي، «النقل البري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والآفاق،» **التعاون**، السنة ٨، العدد ٣٤ (حزيران/ يونيو ١٩٩٤).

(٤) عبد الله القويز، «السوق الخليجية المشتركة: الإمكانات والإنجازات،» **التعاون**، العدد ٥٥ (١٩٩٣)، ص ٣١ ـ ٥٦.

تعرفة السعودية المرتفعة، التي تهدف إلى حماية بعض الصناعات الناشئة، وتعرفة دبي التي تمثل مركزاً تجارياً مهماً في المنطقة يتطلب انتعاشه تخفيض هذه التعرفة.

وجدير بالذكر أنه قبل هذا الاتّفاق على الحدّين الأعلى والأدنى للتعرفة الجمركية، كانت التعرفات الجمركية الخارجية لبلدان المجلس هي على النحو التالي: الإمارات ٤ بالمئة، والسعودية ٣٠ بالمئة، والبحرين ١٠ بالمئة، وكلّ من قطر وعُمان ٢٠ بالمئة، والكويت ٢٥ بالمئة[٥]. وتفاوتت هذه التعرفة الجمركية في كلّ بلد من سلعة إلى أخرى، ففي السعودية، مثلاً، كانت التعرفة على أغلب السلع تتفاوت بين صفر و١٢ بالمئة، بينما كانت تصل على بعض السلع إلى ٢٠ بالمئة، وترتفع إلى ٥٠ بالمئة على منتجات التبغ. وفي الإمارات كانت أغلب السلع تخضع لتعرفة تعادل ٤ بالمئة، بينما ترتفع هذه النسبة على واردات التبغ والكحول. أما في البحرين، فكانت التعرفة تتفاوت بين ٥ بالمئة و١٠ بالمئة على أغلب الواردات، و٢٠ بالمئة على السيارات والزوارق، وتصل إلى ١٢٥ بالمئة على الكحول، وقد تمّت زيادة التعرفة على منتجات التبغ من ٥٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة في العام ١٩٩٧. أما في الكويت، فقد تفاوتت التعرفة الجمركة ما بين ٤ بالمئة و٢٥ بالمئة، بينما كانت التعرفة على السلع الرأسمالية والغذاء والسلع الاستهلاكية منخفضة نسبياً. وأخيراً، تفاوتت التعرفة الجمركية على الواردات في عُمان بين ٥ بالمئة لأغلب السلع و١٠٠ بالمئة لواردات الكحول والليمون، مع استثناء الواردات الحكومية[٦]. ولم تكن التعرفة الجمركية غير الموحّدة، وتشابه الهياكل الاقتصادية، المعوقين الوحيدين للتكامل الخليجي، وإنّما كانت، وما زالت، العوائق غير الجمركية تشكّل عقبة أخرى في طريق الاندماج الفعلي لاقتصاديات هذه البلدان.

وقد تحدّث عبد الله القويز، وكيل الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي للشؤون الاقتصادية السابق، عن هذه المعوقات. ومن بين هذه المعوقات:

أوّلها وجود فجوة بين القوانين والتشريعات الصادرة عن الأمانة العامة

---

(٥) J. Zarouk, «Intra-Arab Countries Trade,» in: Said El-Naggar, ed., *The Determinants of Intra-Regional and Extra-Regional Trade in the Arab Countries* (Abu Dhabi: Arab Monetary Fund, 1991).

(٦) *Exchange Arrangements and Exchange Restrictions: Annual Report* (Washington, DC: International Monetary Fund, 1998).

للمجلس، والقوانين والتشريعات في كلّ بلد من بلدان المجلس.

أما **ثاني** هذه المعوقات التي تحدّث عنها القويز في حينه، فهو البطء الشديد في عملية توحيد المعايير والمقاييس، حتّى إنّه بعد مرور أكثر من عشرة أعوام على قيام المجلس، لم تتم الموافقة إلا على ١٠٧ من المعايير التي قدمت من قبل الأمانة العامة للمجلس.

أما **ثالث** تلك العقبات، فقد كانت عدم قدرة الأعضاء على تحديد موقف موحّد بخصوص علاقة القطاع الحكومي بالقطاع الخاص، في ما يتعلق بالحوافز والتنظيم. وأخيراً، ظلّ كثير من العقبات الإدارية يعيق حركة السلع والأشخاص بين هذه البلدان(٧).

وهكذا اتصفت مسيرة التكامل الخليجي بالتباطوء منذ البداية، لأن حكومات هذ البلدان ظلت غير مستعدة للتنازل عن بعض جوانب السيادة من أجل الكيان الإقليمي، كما أدّى غياب بيئة المساءلة والشفافية إلى غياب السلطات الفاعلة التي تقوم بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس، ذلك بالإضافة إلى قلة الموارد البشرية والمادية التي كانت في متناول الأمانة العامة لمجلس التعاون. ونتيجة لذلك، اتصفت عملية التنمية في هذه البلدان بكثير من الهدر الناتج من ازدواجية المشروعات التي لا تبرّرها الاعتبارات الاقتصادية، واتصفت هذه التنمية كذلك بتزايد التفاوت المعيشي بين بلدان المجلس، واستمرت الخلافات الحدودية تضيف إلى التوتر، وحصلت حروب في المنطقة عمّقت الخلافات بين البلدان الأعضاء نفسها، واستمرت كذلك التذبذبات في أسعار النفط وإيراداته.

٢ ـ الاتّحاد الجمركي

وقد يكون هذا الجمود، وتأخر تأسيس الاتّحاد الجمركي إلى بداية الألفية الثالثة، وتفاقم الأزمات الاقتصادية، هو الذي دفع بالملك السعودي، عبد الله ابن عبد العزيز، إلى التصريح في قمة مسقط في العام ٢٠٠١، بأن المجلس لن يتمكن من تحقيق أهدافة المنشودة، نظراً إلى بطء الإجراءات، مطالباً أعضاء المجلس بتوحيد جهودهم، وتسريع خطاهم في مواجهة التحديات العالمية. وقد

---

(٧) القويز، «السوق الخليجية المشتركة: الإمكانات والإنجازات،» ص ٣١ ـ ٥٦.

تكون تصريحات الملك السعودي هذه هي السبب في خروج قمة مسقط باتفاق اقتصادي بديل لاتّفاق العام ١٩٨١، نصّ على الاتّفاق بقيام الاتّحاد الجمركي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بتعرفة جمركية خارجية قدرها ٥ بالمئة، كما نصّ البيان على تكوين اتحاد نقدي بين بلدان المجلس بعملة واحدة يتم ربطها بالدولار مع بداية العام ٢٠١٠. غير أن هناك أثراً سالباً قد ينتج من الاتّحاد الجمركي، ولكن تمّ تجنّبه في حالة بلدان المجلس. وهذا الأثر يسمّى بأثر «تحويل التجارة». هذا الأثر يحصل عندما يتم استيراد سلعة من أحد البلدان الأعضاء، بعد قيام الاتّحاد، بسعر أعلى من سعر استيرادها من بلد قبل قيام الاتحاد، بحيث لم يكن بعد قد أصبح عضواً في الاتّحاد. فإذا كانت إمارة قطر، مثلاً، تستورد التمر قبل الاتّحاد الجمركي من العراق، ولكن انضمامها إلى الاتّحاد الجمركي مع السعودية، وفرض تعرفة جمركية خارجية موحّدة، جعل تكلفة التمر العراقي بالنسبة إلى القطريين أكبر من تكلفة التمر السعودي، وهذا يعني أنّ القوة الشرائية لمداخيلهم قد انخفضت، مما قد ينتج منه انخفاض في حجم الاستهلاك في منطقة الاتّحاد الجمركي(٨). وقد تمّ تجنّب هذا الأثر السلبي للاتّحاد الجمركي في حالة بلدان المجلس بالاتّفاق على تعرفة جمركية قدرها ٥ بالمئة، وهي تعرفة تساوي تقريباً أقل تعرفة جمركية كانت سائدة في البلدان الأعضاء خلال فترة منطقة التجارة الحرة، أي أنّها حالت دون حصول ظاهرة تحوّل التجارة(٩). طبعاً، كان قيام الاتّحاد الجمركي في العام ٢٠٠٣ كذلك يعني انتهاء ظاهرة «انحراف التجارة»، ومعها انتهاء الحاجة إلى إجراءات التأكد من كون البضائع ذات منشأ وطني، ولكن المشاكل الأخرى ظلت قائمة، نظراً إلى غياب بيئة المساءلة والشفافية، ونقص المعلومات والبيانات، وعدم كفاءة مؤسسات الأمانة العامة أو عدم توفر الصلاحيات لديها.

ويكفي أن نذكر هنا أنّه بينما انتقلت المجموعة الأوروبية من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى الاتّحاد الجمركي في غضون ثلاثة أعوام، احتاجت بلدان المجلس إلى أكثر من عشرين عاماً لهذا الانتقال، وإن كان حتّى هذا الإعلان

(٨) Michael P. Todaro and Stephen C. Smith, *Economic Development*, Addison-Wesley Series in Economics (New York: Addition-Wesley, 2003), p. 580.

(٩) Thomas F. Rutherford and Josefina Martinez, «Welfare Effects of Regional Trade Integration of Central American and Caribbean Nations with NAFTA and MERCOSUR,» *World Economy*, vol. 23 (2000), pp. 799-825.

عن قيام الاتّحاد الجمركي لا يؤكّد أن البيئة المؤسسية التي ذكرنا بعض جوانبها جاهزة لبقية البناء التكاملي. لذلك، فإنه ليس مستغرباً أن نسمع كثيراً عن أن أبناء المنطقة لا يستشعرون هذا التكامل، أي أنهم لا يرون هذا التكامل الذي تتحدث عنه مؤتمرات القمة منعكساً على واقعهم اليومي. ولا شكّ في أنّ الاتّحاد الجمركي، لو كان فاعلاً، لحقق لبلدان المجلس كثيراً من المكاسب، كالتفاوض الجماعي من أجل إيجاد مناطق حرة مع بقية الأقطار العربية، بما فيها اليمن، لاستيراد العمالة التي تحتاج إليها بلدان المنطقة، ومع المجموعة الأوروبية، وكذلك الدول الآسيوية، للاستفادة من أسواقها وتقنياتها، بدل التفاوض الثنائي الذي قامت به بعض بلدان المنطقة، كالبحرين وعُمان، لإنشاء مناطق تجارة حرة مع الولايات المتحدة، علماً أن هذه الجهود الفردية كانت على حساب تقدّم التكامل الخليجي، فعندما تنشئ البحرين مع الولايات المتحدة منطقة تجارة حرة، وهي جزء من كيان خليجي، فإنّها تسمح بطريقة غير مباشرة للمنتجات الأمريكية أن تدخل عن طريقها إلى السعودية التي ليس بينها وبين الولايات منطقة تجاره حرة، وهكذا دواليك(١٠). كما أن هذا الكيان يمكن استخدامه في التفاوض مع منظمة التجارة العالمية لإزالة الضرائب التي تفرضها الدول المستهلكة على النفط الخام الذي يمثل المصدر الرئيسي لدخل هذه البلدان.

٣ ـ السوق الخليجية المشتركة

وبغضّ النظر عن حجم ما تمّ تحقيقه في مرحلة الاتّحاد الجمركي، نظراً إلى ندرة المعلومات المتوفرة، إلا أنّ بلدان المجلس أعلنت عن قيام السوق الخليجيَة المشتركة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، أي في القمة الثامنة والعشرين التي عُقدت في مدينة الدوحة في إمارة قطر، على أن تكون بداية انطلاقها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨. ويفترض في قيام السوق الخليجية المشتركة أن يوجد مواطنة اقتصادية واحدة، أي المساواة بين مواطني بلدان المجلس في المعاملة في كافة القضايا الاقتصادية، مثل مزاولة النشاطات الاقتصادية، وممارسة المهن، وتداول الأسهم، وتأسيس الشركات، والعمل في القطاعين العام والخاص، والتأمينات الاجتماعية والتقاعد، وتملّك العقار،

---

(١٠) Steffen Hertog, «The GCC and Arab Economic Integration: A New Paradigm,» *Middle East Policy*, vol. 14, no. 1 (2007), pp. 52-68.

وحركة رؤوس الأموال، والمعاملة الضريبية، والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتنقل والإقامة(١١). هذا على مستوى التصريحات والقرارات، أما التنفيذ فما زالت تعترضه كثير من المعوقات، منها التباطؤ في ترجمة المقرّرات إلى واقع، وكثرة الاستثناءات والتحفّظات، وتخلف بعض الأعضاء عن الالتزام بالبرنامج التنفيذي، مما أوجد فجوة كبيرة بين المقرّرات والممارسات، إضافة إلى كثير من المعوقات التي ظلت تعترض طريق المراحل السابقة من التكامل(١٢). في المقابل، لم تنتقل المجموعة الأوروبية من مرحلة الاتّحاد الجمركي إلى السوق المشتركة، إلا بعد إزالتها لما تبقّى من الحواجز غير الجمركية، كالرقابة على نقاط الحدود، والإجراءات الجمركية المعقدة، وتفاوت المعايير وإجراءات الرقابة، وتضارب قوانين العمل، والتمييز في المشتريات الحكومية. وقد أدّت إزالة هذه الحواجز إلى ظهور ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بل إنّه كاد أن يقترب من حجم الاقتصاد الأمريكي، وهذا الانضباط والكفاءة في تنفيذ مقررات المجموعة الأوروبية يعودان في اعتقادنا إلى وجود القيادة السياسية التي تعبّر عن إرادة المجتمع، وتخضع لمساءلته(١٣).

٤ ـ الاتّحاد النقدي

بعد السوق المشتركة، تتجه البلدان الأعضاء إلى تعميق تكاملها باستبدال مصارفها المركزية بمصرف واحد، وعملاتها المختلفة بعملة واحدة، وذلك من أجل تتويج تكاملها بما يعرف بالاتّحاد النقدي الذي تتبعه الوحدة الكاملة بأبعادها المختلفة، وهذا ما حدث في المجموعة الأوروبية. فقد نصّت اتفاقية ماسترخت التي وقّعت في العام ١٩٩١ على اعتبار عام ٢٠٠٢ هو عام الوحدة النقدية الأوروربية، وقرّرت أن تكون العملة الجديدة هي اليورو. ولكن اتفاقية الوحدة النقدية الأوروبية وضعت شروطاً لا بُدّ من توفرها في اقتصاديات الدول الأعضاء لتجعلها مؤهلة للوحدة النقدية. وبهذه الشروط تكون اقتصاديات الدول

---

(١١) انظر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة، الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

(١٢) عبد المنعم السيد علي، **الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١٤٧.

(١٣) Robert J. Carbaugh, *International Economics*, 10th ed. (Mason-Ohio: South-Western, 2004), p. 272.

الأعضاء متقاربة في معدلات نموها الاقتصادي، ووضع موازناتها العامة، وحجم مديونيتها العامة، وطبيعة سياستها النقدية، ودرجة استقرار سعر صرفها[١٤]. وفي العام ١٩٩٩ انطبقت هذه الشروط على ١١ دولة من مجموعة الدول الأوروبية البالغة ١٥ دولة، وقد أصبحت هذه الدول الإحدى عشرة، هي الدول المؤسسة للوحدة النقدية الأوروبية التي سارت نحو هدفها النهائي، وهو الوحدة السياسية. أما قرار الوحدة النقدية في بلدان المجلس، فقد تمّ اتخاذه، كما ذكرنا، في قمة العام ٢٠٠١، وكان من المفترض إعلان العملة الموحّدة في العام ٢٠١٠، بعد الانتهاء من تثبيت عملات البلدان مقابل الدولار في العام ٢٠٠٧، وقد تمّ الاتّفاق على عدد من الشروط التي لا بُدَّ من تحقيقها لانطلاق العملة الموحّدة، وتمثلت هذه الشروط التي استوحيت من التجربة الأوروبية في ما يلي: **أولاً** أن لا يزيد سعر الفائدة على القروض القصيرة المدى في كلّ بلد مرشح للعضوية على ٢ بالمئة فوق متوسط سعر الفائدة في البلدان الثلاثة الأقل من حيث سعر الفائدة في التكتل. **ثانياً** أن لا يتجاوز معدل التضخم في كلّ بلد متوسط التضخم في بلدان المجموعة أكثر من ٢ بالمئة. **ثالثاً** أن لا تزيد نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في كلّ بلد على ٣ بالمئة في الظروف الحالية، وعلى ٥ بالمئة عندما تتراجع أسعار النفط. **رابعاً** أن لا يتجاوز الدين العام لِكُلّ بلد ٦٠ بالمئة من ناتجه المحلي الأجمالي. وأخيراً، **خامساً**، أن تتوفر لدى الدولة احتياطيات أجنبية تغطي على الأقل أربعة أشهر من حاجاتها من الواردات.

ما إن بدت بلدان المجلس وكأنها متجهة إلى توحيد عملتها فعلاً، حتّى بدأت التراجعات في القرارات المتعلّقة بالوحدة النقدية، كما حصلت في المراحل السابقة، فانسحبت عُمان لأسباب غير واضحة، وتبعتها الإمارات بعد عدم تلبية طلبها باستضافة المصرف المركزي للاتّحاد النقدي المقترح، واضطرت البلدان الأربعة المتبقية أن تعلن عزمها على المضي في استكمال وحدتها النقدية، وكالعادة طلب من اللجان والخبراء إعداد البرامج التنفيذية، وأعلنت السعودية مقراً للمصرف المركزي. طبعاً، قد يتساءل القارئ عن ماهية المكاسب التي يمكن أن تتحقق من هذه المرحلة التكاملية، أي الاتّحاد النقدي؟ لا شكّ في أنّ الوحدة النقدية مرحلة متطورة من الاندماج، وهي تحقق مزيجاً

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

من المكاسب الاقتصادية والسياسية كذلك[١٥]. فعندما توحد مجموعة من الدول عملتها، فإنّها تحقق مكاسب للأفراد والمؤسسات والمجتمع بأكمله. فعلى سبيل المثال، عندما تكون هناك عملة خليجية موحّدة، فإن الإماراتي إذا ذهب إلى الحج في السعودية لا يحتاج إلى تحويل عملته إلى العملة السعودية، وهذا يعني أنّه يوفر رسوم عملية هذا التحويل. وإذا تكلمنا على رسوم تحويل العملات على مستوى الأفراد والمؤسسات، فإننا نتكلم على مبالغ باهظة. كما أن المستثمر العُماني الذي يرغب في شراء أسهم في سوق المال البحريني، لا يتعرّض إلى عدم التيقن الذي ينتج من تقلبات أسعار الصرف بين الدول، ففي حالة تعدد العملات لا يعرف هذا المستثمر كم ستكون قيمة استثماراته وعائداتها عندما يرغب في إعادتها إلى عُمان بعد عام أو أكثر. هذا الأثر الأخير يمكن علاجه، طبعاً، من خلال ربط جميع عملات بلدان المنطقة بالدولار مثلاً، وهذا ما كان حاصلاً في السابق، إلا أنَّ الأعوام الأخيرة، شهدت تحولاً نحو التخلي عن الدولار وحده كعملة تثبيت، وبالفعل ربطت الكويت عملتها بسلّة عملات عديدة، بما فيها الدولار، بدل الربط بالدولار وحده. وهذا توجه يبدو أنّه سيصبح أكثر قبولاً في الأعوام القادمة، خاصة مع تزايد الأزمات التي يعانيها الاقتصاد الأمريكي، ومعه الدولار.

طبعاً، تتجاوز المكاسب من توحيد العملة الخليجية تقليل تكاليف النشاطات الاقتصادية، وتقليل عدم التيقّن، وما ينتج منهما من زيادة في حجم الاستثمارات والتجارة، إلى عدد آخر من المكاسب. فالعملة الموحّدة ستمكّن بلدان المجلس من بدء مفاوضات جادة مع التكتلات الأخرى من أجل إيجاد أشكال جديدة للتكامل معها. والعملة الخليجية الموحّدة ستكون من أهم العملات في العالم، خاصة إذا أصبحت هي العملة التي يباع بها النفط الخام أو جزء منه إلى بقية دول العالم، مما سيجعل كثير من المستثمرين يمتلكونها كنوع من التأمين ضدّ تقلبات العملات الأخرى. وهذه العملة ستساعد كذلك على زيادة قيمة الأسهم المتداولة في بلدان المجلس، وستؤدي إلى مزيد من الشفافية، وتطوير قاعدة البيانات المفقودة حالياً في بلدان المجلس وغيرها من المكاسب التي ترافق التكامل، والتي سنتكلم عليها لاحقاً.

---

(١٥) Michele Chang, *Monetary Integration in the European Union*, European Union Series (Palgrave Macmillan (Firm) (New York: Palgrave Macmillan, 2009), pp. 63-65.

ثانياً: آليات تعميق الوحدة الخليجية

لقد اتضح لنا مما سبق أن التكامل الخليجي ما زال يعاني غياب الإرادة السياسية، وضعف المؤسسات الإقليمية، وتضارب السياسات، وندرة البيانات، وغيرها من المعوقات التي لا يمكن إزالتها إلا في ظلّ إصلاحات شاملة تكلمنا عليها سابقاً، وبالتالي فإن آليات تعميق التكامل الاقتصادي الخليجي التي سنتكلم عليها هنا تعتمد على تحقق عدد من الإصلاحات، التي ذكرناها سابقاً، لأن هذه الإصلاحات ستوفر بيئة مناسبة لنجاح هذه الآليات في تحقيق أهدافها. ومن أهم هذه الآليات:

١ ـ إزالة العوائق غير الجمركية

إنَّ من أهم الدروس التي تؤكدها تجارب التكامل الإقليمي في العالم أن هناك ميلاً لدى الحكومات إلى استبدال العوائق الجمركية الظاهرة للعيان بحواجز غير جمركية يصعب اكتشافها بسهولة، ولم تخلُ تجربة التكامل الخليجي من هذه الإشكالية. فإزالة العوائق الجمركية شرط ضروري، ولكنه ليس كافياً لتعميق التجارة بين بلدان الخليج، نظراً إلى وجود كثير من العوائق غير الجمركية بين هذه البلدان، التي لا بُدَّ من إزالتها أو تجنّب استخدامها، وخاصة أن هذه البلدان تعتبر في مرحلة التكامل النقدي، وهي مرحلة متطورة. والعوائق غير الجمركية متنوعة، ومن أهمها ما يلي:

أ ـ على الرغم من أن الإجراءات الحمائية الاستباقية، كالإجراءات المضادة للإغراق، وإجراءات مواجهة الدعم الذي تقدّمه الدول الأخرى لصادراتها، وإجراءات الحماية الاضطرارية للتعامل مع الاختلال في ميزان المدفوعات، هي ليست مستخدمة في الوقت الحاضر على نطاق واسع في بلدان المجلس، إلا أنّه من الضروري الاتّفاق مسبقاً بين بلدان المجلس على عدم استخدامها في المستقبل تحت أي ظرف كان، وعندما توجد خلافات لا بُدَّ من إرجاعها إلى هيئة حلّ النزاعات داخل المجلس، أو في إطار منظمة التجارة العالمية بدل اللجوء إلى هذه الإجراءات.

ب ـ تعاني المراكز الحدودية بين بلدان المجلس إجراءات إدارية بطيئة، وأحياناً معقدة، مثل تعبئة الطلبات، وإعادة توثيق الشهادات والتأخير وغيرها من الإجراءات التي تعيق التجارة، وترفع كلّفتها كذلك. ويمكن علاج هذه

الإجراءات من خلال تدريب العاملين في هذه المراكز، وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات، والاعتماد على طلبات منمّطة، والأخذ بأحدث التقنيات ووسائل تخليص الجمارك المعمول بها في الدول المتقدمة(١٦).

ج ـ إنَّ التجارة بين بلدان المجلس يمكن أن تكون أكثر انسياباً، إذا استطاعت هذه البلدان أن تقلل الفوارق بين معايير ومواصفات ومقاييس منتجاتها، كالمعايير الصحية والأمنية ومعايير المنافسة وغيرها. وقد أدت هذه الفوارق إلى إعاقة عملية الاندماج الاقتصادي بين هذه البلدان منذ قيام المجلس في العام ١٩٨١. ويمكن حل هذه الفوارق، إما في إقرارها أو في توحيد كثيرمن المقاييس والمعايير، باستخدام معايير دولة أخرى، كما حصل مثلاً عندما أخذت كندا بمعايير الولايات المتحدة، في ما يتعلق بحجم التلوث الذي ينتج من السيارات في العام ١٩٩٢، وكما أخذت سويسرا بمعايير المجموعة الأوروبية، في ما يتعلق بتنظيم التقنيات، وبمعايير المنتجات الصناعية. أما القبول بالأوضاع الحالية، فيعني عدم منع حركة سلعة ما في البلدان الأعضاء، طالما أنّها مقبولة في أحدها، وقد يكون هذا الأسلوب حلاً وقتياً حتّى تتحقق عملية توحيد المقايسس والمعايير والمواصفات على المدى الطويل(١٧).

د ـ من الممارسات المنتشرة في كثير من دول العالم، بما في ذلك بلدان المجلس، تفضيل المؤسسات المحلية أو الوطنية، عند شراء البضائع والخدمات. وتأخذ عملية التفضيل أو التمييز هذه عدة صور، منها إجبار المؤسسات الأجنبية على الالتزام بشرط المحتوى الوطني في إنتاجها، أي استخدام عمالة محلية أو موارد محلية في عملية إنتاجها، أو يكون هذا التفضيل في الأسعار، أو شرط الإقامة، أو غيرها من وسائل التفضيل. ففي الكويت، مثلاً، تعطى المنتجات الكويتية أفضيلة في السعر تصل إلى ٥ بالمئة على منتجات بلدان المجلس، و١٠ بالمئة على منتجات بقية دول العالم. وفي البحرين، هناك تفضيل مشابه للمنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية. وفي عُمان تقدّم الحكومة قروضاً مدعومة للشركات التي يملك غالبية أسهمها العُمانيون، وتكون منتجاتها موجهة إلى

---

(١٦) B. Stables, «Trade Facilitation,» World Bank (1998), <http://www.worldbank.org/wbiep/trade/>.

(١٧) Trade Blocs, *World Bank Policy Research Report* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

التصدير[١٨]. ولا شكّ في أن إزالة هذا النوع من التمييز سيعمّق من المنافسة بين الشركات الخليجية، ويرفع من كفاءة استغلال الموارد، علماً أن تجارب التكتلات الأخرى، كالمجموعة الأوروبية، تؤكد صعوبة التخلّص من هذا النوع من التفضيل إذا لم تتوفر إرادة سياسية تدعمها أجهزة إدارية عالية الكفاءة.

٢ ـ توزيع التكاليف والعوائد

إنَّ قيام وحدة اقتصادية بين بلدان المجلس سيؤثر في الأسعار النسبية في اقتصاديات البلدان الأعضاء. فبعض القطاعات ستتوسع، وبعض القطاعات ستنكمش، وبعض الصناعات ستتحول من دولة عضو إلى أخرى، كما أن إيرادات الحكومات ستزداد في بعض هذه البلدان، وستنخفض في بعضها الآخر. كذلك، بسبب الميزة النسبية، وقيام مؤسسات اقتصادية كبيرة، فإن هذا التكامل قد يؤدي إلى زيادة أو إلى انخفاض فجوة الدخل بين البلدان الأعضاء، وحتّى داخل كلّ بلد، وليست هناك إشكالية في تقارب مستويات الدخل، لأن هذا أمر مطلوب. ولكن الخوف هو من تزايد فجوة الدخل التي تؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة في بعض البلدان الأعضاء، مما قد يجعلها أقل رغبة وحماسة للاستمرار في هذا الكيان الخليجي الجديد. والدراسات التطبيقية حول هذه القضية من واقع تجارب التكتلات الأخرى متنوعة، وليست قاطعة. فعلى سبيل المثال، بينما تشير تجربة المجموعة الأوروبية إلى أنَّ التكامل كان عامل تقارب في المستوى المعيشي للدول الأعضاء في المجموعة، فإن تجارب كثير من الدول النامية تشير إلى العكس، أي إلى تفاقم فجوة مستوى المعيشة بين الدول الأعضاء[١٩]. وعلى الرغم من صعوبة معرفة هذه الآثار بشيء من الدقة في كلّ عضو، إلا أن غالبية الأدبيات الاقتصادية حول هذا الموضوع تشير إلى أن صافي أثر التكتلات الإقليمية هو إيجابي. فالمكاسب قد تبدو قليلة عندما نأخذ في الاعتبار الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي، أي توليد التجارة، وتحويل التجارة في السنوات الأولى من التكامل، غير أن هذه المكاسب تكون أكبر بكثير عندما تشتمل على الآثار المتحركة وطويلة المدى لهذا التكامل، كزيادة المنافسة، والاستفادة من وفورات الحجم، وما يتبعها من تقليل

---

(١٨) *Exchange Arrangements and Exchange Restrictions: Annual Report.*

(١٩) Trade Blocs, Ibid.

التكاليف، والتراكم الرأسمالي، أي زيادة الطاقة الإنتاجية، والتقدّم التقني، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتقوية الموقف التفاوضي، وغيرها من الآثار التي ذكرناها سابقاً[٢٠]. إذن، فالوحدة الخليجية ستكون لها آثار إيجابية، وأخرى سلبية، خاصة في مراحل التكوين.

وتشير تجارب التكتلات الأخرى إلى أن نجاح التكتلات واستمرارها يعتمد إلى حدّ كبير على قدرة البلدان الأعضاء على توزيع هذه التكاليف والعوائد بصورة عادلة، تدفعهم إلى تعميق هذا الكيان الجديد. من هنا، فإن على بلدان المجلس أن تنشئ مؤسسة تقوم بمعالجة الآثار التوزيعية لهذه الوحدة في كُلّ مراحلها، مستخدمة آليات لا تخلّ بكفاءة توجيه الموارد وحسن استغلالها. وهناك على الأقل ثلاث آليات لمعالجة الآثار التوزيعية لتوحيد التعرفة الجمركية مع العالم الخارجي: الآلية **الأولى** أن يعوض العضو عن قيمة الإيرادات التي خسرها بسبب تخفيضه لتعرفته الجمركية الخارجية. والآلية **الثانية** هي إعطاء الدولة التي تعرّضت لبعض الخسائر أولوية في اختيار موقع المشروعات المشتركة، مع التأكد من عدم تضارب هذا القرار التوزيعي مع كفاءة استغلال موارد الكيان الجديد. وأخيراً، يمكن، كآلية **ثالثة** استثناء بعض الأعضاء من بعض الالتزامات المتعلّقة بتحرير بعض جوانب اقتصاداتهم لفترة معينة، مع تحديد دقيق لطبيعة هذه الاستثناءات ولفترة صلاحيتها حتّى لا يتم تأبيدها[٢١].

٣ ـ تطوير وتنظيم القطاع المالي

تعود أهمية وجود قطاع مالي متطور لنجاح عملية التنمية إلى كتابات جوزيف شومبيتر في بداية الثلاثينيّات[٢٢]. وقد أكدت الدراسات النظرية والتطبيقية اللاحقة أن التطور المالي يعمّق النمو الاقتصادي، أي أنّه كلّما كان

---

(٢٠) Joseph F. Francois and Clinton R. Shiells, *Modeling Trade Policy: Applied General Equilibrium Assessments of North American Free Trade* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994).

(٢١) Peter Robson, *The Economics of International Integration*, 3rd ed. (London: Allen and Unwin, 1987).

(٢٢) Joseph A. Schumpeter, *The Theory of Economic Development; An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*, Harvard Economic Studies; vol. XLVI (Cambridge MA: Harvard University Press, 1932).

هناك نظام مالي متطور، ساعد ذلك على زيادة معدلات النمو الاقتصادي[٢٣]. فالتطور المالي يساعد على النمو الاقتصادي عبر طريقتين على الأقل:

الطريقة **الأولى** هي أن وجود نظام مالي على درجة من الكفاءة يسهّل عملية إدارة المخاطر من قبل المدّخرين والمستثمرين، الأمر الذي يشجع بدوره على توجيه مزيد من المدّخرات إلى الأصول الاستثمارية البعيدة المدى والأكثر إنتاجية[٢٤].

أما الطريقة **الثانية** التي يساهم بها القطاع المالي في التنمية، فهي أنها تقوم بجمع وتحليل البيانات، ومن خلالها يوجّه المستثمرون إلى المشروعات ذات الجدوى والربحية، مستفيدين من وفورات الحجم التي لا تتوفر للفرد الواحد، نظراً إلى أن المؤسسة المالية تجمع هذه البيانات لِكُلّ عملائها، فتنخفض تكلفتها عن تكلفة الفرد عندما يقوم بجمع البيانات وتحليلها بنفسه. هذا يعني أنه في ظلّ نظام مالي متطور يحصل الأفراد على الخدمات المالية بكلفة أقل، وهذا بدوره يقلل من كلفة الاستثمار، ويساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي[٢٥]. وأهم مكونات النظام المالي هي المصارف وأسواق المال، وعادة ما يكون دور المصارف في بداية مراحل التنمية أكثر أهمية، ثمّ عندما يزداد الاقتصاد تعقيداً وتطوراً تبدأ أسواق المال بالقيام بدور متزايد في تدوير الأموال من المدّخرين إلى المستثمرين. والمتأمل لواقع أسواق المال الخليجية يتأكد له أنّها ما زالت في مرحلتها الجنينية، سواء كان ذلك من حيث حجم رأس المال، أو السيولة، أو دورة رأس المال، أو عدد الشركات المدرجة في هذه الأسواق، أو التنظيم، أو الشفافية، وتوفر البيانات[٢٦]. لذلك، حتّى تتمكن بلدان المجلس من زيادة كفاءة استغلالها لمواردها، ولمواجهة تحديات التنمية في ظلّ اقتصاد عالمي مفتوح وقائم على المنافسة، لا بُدّ لهذه الدول من إصلاح نظامها المالي، وهذا الإصلاح ينبغي أن يقوم على الخطوات التالية:

---

(٢٣) Ross Levine, «Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda,» *Journal of Economic Literature*, vol. 35, no. 2 (1997), pp. 688-726.

(٢٤) Valerie R. Bencivenga and Bruce D. Smith, «Financial Intermediation and Endogenous Growth,» *Review of Economic Studies*, vol. 58 (1991), pp. 195-209.

(٢٥) R. G. King and R. Levine, «Financial Intermediation and Economic Development,» in: Colin Mayer and Xavier Vives, eds., *Capital Markets and Financial Intermediation* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993).

(٢٦) *World Development Indicators 2010* (Washington, DC: World Bank, 2010), pp. 305-306.

أ ـ رفع كفاءة أداء القطاع المالي في إطار رؤية مجتمعية تتصف بالشفافية والمساءلة، وتسمح بوجود مؤسسات مالية خاصة منسجمة مع متطلبات التنمية، وخاضعة لرقابة الدولة، لتجنب سوء استغلال موارد المجتمع، وللتأكد من عدم جنوح هذا القطاع الخاص إلى جرّ هذه الاقتصاديات إلى أزمات مالية تعيق التنمية، وتفاقم من ديون المجتمع. ولا شك في أن إيجاد مزيج من المؤسسات المالية العامة والخاصة في ظل نظام رقابي فاعل، هو الأفضل، ولكنه يتطلب وجود قطاع حكومي يخضع لمساءلة مجتمعية، كما أنه يتطلب أن يكون القطاع الخاص قطاعاً منتجاً ووطنياً، وليس قطاعاً طفيلياً منهمكاً في مكاسب سريعة من خلال مضاربات في أسواق المال المحلية أو العالمية. أما نسبة كل من القطاعين، فلا ينبغي أن يكون تحديدها دوغماتياً، وإنما تحددها درجة تطور المجتمع، فكلما استطاع القطاع الخاص أن ينسجم مع الأهداف التنموية للمجتمع، وكلما كانت الرقابة عليه واضحة وفاعلة، أمكن أن يتسع هامش الدور الذي يمكن أن يقوم به هذا القطاع، والعكس صحيح.

ب ـ بما أنَّ القطاع المالي في هذه البلدان ما زال في طور النشوء، كما أن حجمه من حيث السيولة، ورأس المال، ودورة رأس المال، ما زال متواضعاً، فقد يكون مفيداً فتح المجال لوجود مؤسسات مالية أجنبية من أجل إيجاد بيئة منافسة، مما يساعد المؤسسات المالية على العمل في دائرة أوسع من منطقة الخليج، وهذا سيمكّنها من تنويع مخاطرها، والاستفادة من وفورات الحجم، وكذلك الاستفادة من المهارات الإدارية والتقنية للمؤسسات المالية الأجنبية، طبعاً، في ظلّ قوانين واضحة ومنضبطة[٢٧].

ج ـ وأخيراً، تشير تجارب الدول الأخرى، الصناعية منها والنامية، إلى أن مصداقية وتطور النظام المالي يعتمدان إلى درجة كبيرة على استقلال القضاء، وتنفيذ العقود، والشفافية، والاستقرار الاقتصادي الكلي، ووجود الإرادة السياسية للإصلاح. كما تشير هذه التجارب إلى أن تقليل احتمالات حدوث الأزمات المالية، يتطلب تشجيع استقطاب الأموال التي تستثمر في مشروعات منتجة وطويلة المدى، وتتصف بالمشاركة في الربح والخسارة، بدل الأموال المضاربة التي كانت، وما زالت، سبباً رئيسياً في الأزمات المالية المتعاقبة التي حلّت بالعالم منذ ثلاثين عاماً، وكانت آخرها أزمة العقارات

---

(٢٧) *Can Africa Claim the 21st Century* (Washington, DC: World Bank, 2000).

الأمريكية التي تحوّلت إلى أزمة عالمية لا تعرف أبعادها حتّى اليوم[٢٨].

ثالثاً: مكاسب وتكاليف الوحدة الخليجية

إنَّ للوَحدة الخليجية المنشودة مكاسب اقتصادية وغير اقتصادية يمكن أن تتحقق، إذا ستطاعت هذه البلدان أن تترجم المقرّرات التي اتخذتها إلى برامج عملية. وفي مقابل هذه المكاسب، هناك تكاليف تتحمّلها البلدان الأعضاء، خاصة في المدى القصير، وبالتالي فلا بُدَّ من إدراك حجم المكاسب وتنوّعها وتفوّقها على التكاليف، حتّى تتكون إرادة جادة لدى كلّ شرائح المجتمعات الخليجية بأهمية السير نحو استكمال هذه الوحدة، وذلك بقيام الوحدة النقدية التي تعرّضت مسيرتها لبعض التراجع خلال الأعوام الأخيرة. لذلك، سنبدأ بتوضيح أهم المكاسب، ثمّ ننتقل بعد ذلك إلى ذكر بعض التكاليف، خاصة للمراحل الأخيرة من الوحدة الخليجية.

١ ـ مكاسب الوحدة الخليجية

الوحدة الخليجية، كبقية التكتلات الإقليمية، يمكن إذا طبقت بجدية أن تحقق مكاسب متنوّعة لأعضائها، بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي، ومن أهم هذه المكاسب ما يلي:

أ ـ التكامل الاقتصادي الخليجي وغيره من التكتلات الإقليمية، تصبّ في اتجاه تحرير التجارة الذي تهدف إليه منظمة التجارة العالمية، طالما أنَّ التعرفة الجمركية الخارجية لا تؤدي إلى ظاهرة تحويل التجارة، وهذا ما بيّناه سابقاً عن الوحدة الخليجية. وهذا إقرار بأن هذه التكتلات الإقليمية يمكن أنْ تلعب دوراً هاماً في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية لأعضائها، التي قد لا تكون على درجة عالية من الأهمية على جدول أعمال ومداولات منظمة التجارة العالمية[٢٩].

ب ـ بالإضافة إلى كونها إطاراً لعلاج كثير من القضايا التي لا يتسع وقت منظمة التجارة العالمية لطرحها وإيجاد الحلول لها، فإن هذا الكيان الخليجي إذا

---

(٢٨) Paul Krugman, *The Return of Depression Economics and the Crisis of 2008* (New York: W.W. Norton and Company, 2009), pp. 189-191.

(٢٩) Michelle A. Sager, «Regional Trade Agreements: Their Role and the Economic Impact on Trade Flows,» *The World Economy*, vol. 20 (1997), pp. 239-252.

كان له فريق موحّد، فإن ذلك يمكن أن يسهل عملية التفاوض مع منظمة التجارة العالمية، ويحقق مكاسب أكبر، بدل أن تظل بلدان الخليج تفاوض منفردة في حلبة الكبار. وهذه نقطة سنعود إليها في حديثنا عن الوجود الفاعل لبلدان الخليج في المنظمات العالمية[٣٠].

ج ـ تؤدي الوحدة الاقتصادية إلى زيادة حجم التجارة بين الدول الأعضاء. فإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين بلدان المجلس تؤدي إلى زيادة حجم التجارة بين هذه البلدان، ولا شكّ في أنه كلّما تنوعت اقتصاديات هذه الدول، كان هذا الأثر أكبر، وهذا ما تؤكده الدراسات التي أجريت على التكتلات الاقتصادية الأخرى. ويساعد توحيد العملة، وما يعنيه من تقليل عدم التيقّن، وتخفيض تكاليف تحويل عملة إلى أخرى، كذلك، على زيادة حجم التجارة بين الدول الأعضاء. ففي دراسة حديثة حول أثر الوحدة النقدية الأوروبية في التجارة البينية بين الدول الأعضاء في مجموعة اليورو، تبيّن أنّه منذ توحيد العملة الأوروبية، كانت هذه الزيادة في التجارة تتراوح ما بين ٤ بالمئة و١٦ بالمئة على اختلاف منهاجية البحث المتّبعة[٣١]. وهذه المكاسب متوقعة كذلك في الاقتصاديات الخليجية، وإن كان حجمها سيكون أقل في المرحلة الحالية، بسبب تشابه هياكلها الاقتصادية.

د ـ الوحدة الاقتصادية تعني كذلك إزالة الحواجز على حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهذا يعني أنّ هذه العناصر ستتحرك في ظلّ عملة واحدة، مما يسهل مقارنة التكاليف في المنطقة. وهذا بدوره سيجعل عناصر الإنتاج تتجه إلى حيث تكون إنتاجيتها أكبر، مما سينتج منه زيادة في كفاءة استغلال موارد البلدان الأعضاء في الوحدة، وهذا بدوره سيقود إلى زيادة حجم الإنتاج، والتوظيف، والازدهار الاقتصادي بوجه عام[٣٢].

هـ ـ إنَّ من أهم المكاسب التي يمكن أن تتحقق من تعميق واستكمال الوحدة الخليجية هو زيادة حجم السوق. وتمكّن هذه الزيادة في حجم السوق

---

(٣٠) Miles Kahler, *International Institutions and the Political Economy of Integration*, Integrating National Economies (Washington, DC: Brookings Institution, 1995).

(٣١) Alejandro Micco, Ernesto H. Stein and Guillermo Luis Ordošez, «The Currency Union Effects on Trade: Early Evidence on EMU,» *Economic Policy*, vol. 18, no. 37 (2003), pp. 315-356.

(٣٢) Keith Pilbeam, *International Finance*, 3rd ed. (New York: Palgrave Macmillan, 2006), p. 426.

المنتجين من البدء بإنتاج سلع كثيرة لم يكن يسمح بإنتاجها حجم السوق قبل قيام التكامل. أما بعد زيادة حجم السوق، فإن المنتجين يستطيعون أن يستفيدوا من وفورات الحجم، وتكون أسعارهم تنافسية، وتبدأ منتجاتهم بالانتشار في السوق المحلي، ثمّ تتجاوزه إلى بقية دول العالم[٣٣]. وتشير تجارب المجموعة الأوروبية إلى أن كثيراً من الصناعات، كالألومينيوم، والأحذية، والسيارات، والتكرير، وغيرها، قد استفادت من قيام السوق الأوروبية. وتعتبر تجربة صناعة الثلاجات في المجموعة الأوروبية مثالاً على الآثار الديناميكة التي يوجدها التكامل الاقتصادي. فقبل الوحدة الأوروبية، كانت الدول التي تنتج الثلاجات، وهي إيطاليا وألمانيا وفرنسا، تعتمد على مصانع تنتج للسوق المحلي، ولا تزيد طاقتها على ١٠٠ ألف ثلاجة في العام، وهو مستوى من الإنتاج كلفته مرتفعة. ولكن عندما تمّت الوحدة، أصبح حجم السوق أكبر، مما ساعد هذه الصناعة على استخدام وسائل إنتاج آلية متطورة لم يكن من الممكن استخدامها في ظلّ السوق المحدودة لِكُلّ دولة. ففي أواخر الستينيات أصبح المصنع النموذجي للثلاجات في إيطاليا، مثلاً، ينتج حوالى ٨٥٠ ألف ثلاجة في العام، وكان الإنتاج السنوي في كلّ من ألمانيا وفرنسا يعادل ٥٧٠ ألفاً و ٢٩٠ ألفاً على التوالي[٣٤].

وبالإضافة إلى توسيع حجم السوق، فإن التكامل يوجد بيئة منافسة تؤدي بدورها إلى كثير من الابتكارات في الإنتاج، والإدارة، والتقنية، لأن كلّ مؤسسة تحرص على التفوق في السوق، كما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية التي يستقطبها توسع حجم السوق، ويحفزها على توفير المهارات والتقنية، ورؤس الأموال لتحقيق أرباح في هذه السوق الجديدة[٣٥].

و ـ إنَّ وجود كيان خليجي موحّد، بأبعاده الاقتصادية وغير الاقتصادية،

---

(٣٣) الصناعات التي تتصف بوفورات الحجم هي تلك الصناعات التي تتّصف بتكاليف ثابتة مرتفعة وتكاليف متغيّرة منخفضة، ممّا يعني أنّه كلّما استطاعت هذه الصناعات أنْ توسّع من إنتاجها، قامت بتقسيم تكاليفها الثابتة على عدد أكبر من المستهلكين، وهذا يعني انخفاض تكاليفها مع زيادة حجم إنتاجها. هذا الانخفاض في التكاليف مع زيادة حجم الإنتاج، أي توسع حجم السوق، يعني انخفاض السعر لأنّ التكلفة تحدّد السعر، وبذلك كلّما زاد حجم السوق قلّت معه التكاليف، ومع انخفاض التكاليف تنخفض الأسعار، وهذا الانخفاض في الأسعار يؤدي بدوره إلى زيادة القدرة التنافسية لهذه الصناعات. والجدير ذكره أنّ من الأمثلة الأخرى على الصناعات التي تتّصف بفورات الحجم الكهرباء والاتّصالات وغيرها.

(٣٤) Nicholas Owen, *Economies of Scale, Competitiveness, and Trade Patterns Within the European Community* (New York: Oxford University Press, 1983), pp. 119-139.

(٣٥) Carbaugh, *International Economics*, pp. 270-271.

سيؤدي إلى تجفيف كثير من النزاعات بين البلدان الأعضاء، كما أنّه سيقلل كثيراً من التوترات بين هذه البلدان ودول الجوار. والمثال الكلاسيكي لدور التكامل الإقليمي في تقليل التوترات والصراعات، هو تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في العام ١٩٥١، لاحتواء الصراعات الفرنسية والألمانية في تلك الفترة. ومن الأمثلة الأخرى على التكتلات الإقليمية التي كانت تهدف إلى تخفيف حدة الصراعات الإقليمية، الاتّفاق بين الأرجنتين والبرازيل في أمريكا اللاتينية(٣٦)، والاتّفاق الإقليمي بين إندونيسيا وماليزيا في جنوب شرق آسيا(٣٧). ويعزى دور التكامل في تخفيف التوترات الإقليمية بين الدول، إلى مساهمته في زيادة التفاعل والثقة بين أفراد الدول المتكاملة، وكذلك إلى زيادة تشابك مصالح هذه الدول وشعوبها، مما يرفع من كلفة الصراعات ويقلل احتمالاتها(٣٨). ويتجاوز أثر التكامل الاقتصادي الإيجابي في حجم صراعات الدول الأعضاء نفسها إلى الصراعات بينها وبين جيرانها كذلك. فكما يشير كثير من الدراسات، فإن قيام مجلس التعاون الخليجي في العام ١٩٨١، كان أحد أهم أسبابه هو مواجهة الأخطار المحتملة من دول الجوار، كإيران والعراق(٣٩). ومن بين الأسباب التي دفعت بدول شرق آسيا إلى تشكيل تكتلها المعروف بالآسيان، هو محاولة احتواء المدّ الشيوعي في تلك الفترة(٤٠). وبالمثل، كان مؤتمر تنسيق التنمية في أفريقيا الذي عقد في العام ١٩٨٠، يقصد به مواجهة النظام العنصري في جنوب أفريقيا حينذاك(٤١). إذن، يمكننا القول إن كثيراً من موارد البلدان الخليجية التي هدرت في الحروب والصراعات

---

(٣٦) Rubens Ricupero, «What Policy Makers Should Know About Regionalism,» Keynote Address Presented at: World Bank Conference on What Policy Makers Should Know About Regionalism, Geneva, May 1998.

(٣٧) Dean A. DeRosa, *Regional Trading Arrangements among Developing Countries: The ASEAN Example*, Research Report; 103 (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, 1995).

(٣٨) Maurice Schiff and L. Alan Winters, «Regional Integration, Security, and Welfare,» in: *Regionalism and Development: Report of the European Commision and World Bank Seminar, Brussels 2 June 1997*, Studies Series (European Commission); no. 1 (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities; Lanham, MD: Bernan Associates [Distributor], 1998).

(٣٩) Joseph A. Kechichian, «The Gulf Cooperation Council: The Search for Security,» *Third World Quarterly*, vol. 7, no. 4 (1985), pp. 853-881.

(٤٠) *Can Africa Claim the 21st Century.*

(٤١) Faezeh Foiroutan, «Regional Integration in Sub-Sahara Africa: Past Experience and Future Prospects,» in: Jaime De Melo and Arvind Panagarya, eds., *New Dimensions in Regional Integration* (London: Center for Economic Policy Research, 1993).

الإقليمية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، يمكن توفيرها وتوجيهها إلى مشروعات تنموية منتجة، إذا استطاعت هذه البلدان أن تحقق تكاملها، وتخطو في اتجاه صور أخرى من التكامل مع الدول المجاورة، فقد قدرت نفقات البلدان العربية العسكرية خلال العشرين عاماً الأخيرة بحوالى ثلاثة آلاف مليون دولار، أي ثلاثة تريليونات[٤٢].

ز ـ إنَّ قيام الوحدة الخليجية سيحسّن من الموقف التفاوضي لبلدان المنطقة مع بقية دول العالم، لأن المكاسب التي تحققها الدول، والخسائر التي تتعرض لها، هي نتيجة لموازين القوى التي تفاوض بها الآخرين، وبالتالي كلّما كانت الدول تنتمي إلى تكتل أكبر وأقوى، استطاعت أن تحمي مصالحها من الآخرين. ومرة أخرى، يمكننا أخذ أوروبا مثالاً لتوضيح هذا الأثر للتكامل. فهذه المجموعة استطاعت أن تحقق الكثير من المكاسب في المفاوضات التجارية والعسكرية، بسبب تكاتفها وتفاوضها مع الآخرين ككتلة. فقبل أن تتوحد أوروبا، كانت الدول الأوروبية تدخل المفاوضات التجارية في ظلّ منظمة الغات منفردة، ولكنها ما إن توحدت حتى أصبحت تفاوض العالم كتلة واحدة[٤٣]. وبما أن دول المجلس مندمجة مع العالم ومعتمدة عليه في بيع نفطها وشراء بقية حاجاتها منه، فإن توحيد موقفها التفاوضي سيمكّنها، ولا شكّ، من تحقيق كثير من المكاسب المتعلّقة بتسعير النفط، والاستثمارات الأجنبية، ونقل التقنية، وشراء السلع الاستهلاكية، وتطوير إنتاج وتسويق صناعاتها البتروكيماوية، أي أنَّ شروط تبادلها التجاري وغير التجاري مع بقية العالم، ستكون أفضل، مما سيوفر لها فرصاً أكبر للتطور والاستقرار. فالاستثمارات الخارجية، مثلاً، تحمل معها عادة التقنية المتطورة، والمهارات الإدارية العالية التي يمكن أن يستفاد منها في تطوير الاقتصاديات الخليجية، وزيادة إنتاجية العامل الخليجي. ولا شكّ في أن شركات النفط الأجنبية يمكنها أن تؤدي دوراً تنموياً رائداً، كما فعلت في ماليزيا وغيرها من الدول النامية التي كانت حكوماتها واعية بما تريد من هذه الشركات[٤٤].

---

(٤٢) انظر: حلقة تلفزيونية عُرِضت على قناة الجزيرة في برنامج «ما وراء الخبر»، الثلاثاء ١٤/ ٩/ ٢٠١٠.

(٤٣) Andre Sapir, «The European Community: A Case of Successful Integration? A Comment,» in: De Melo and Panagarya, Ibid.

(٤٤) Todaro and Smith, *Economic Development*, p. 581.

ح ـ ومن المكاسب الأخرى التي يمكن أن تحققها بلدان المجلس من تعميق تكاملها، هو التزامها بكثير من الإصلاحات التي يتطلبها هذا التكامل، سواء تعلق ذلك بالداخل أو بالخارج، مما سيجعل مصالح هذه البلدان تطغى على مصالح القوى الضاغطة المحلية. وهذا بدوره سيوجد للدول الأعضاء في التكتل الإقليمي مصداقية عالمية تستقطب الاستثمارات، وتردع الخصوم، مما يوفر لهذه الدول فرصاً تنموية أكبر(٤٥).

ط ـ وأخيراً، إنَّ الوحدة الخليجية التي تستوحي بنود الإصلاحات التي تحدثنا عنها سابقاً، لا بُدَّ من أن يكون أحد أهم أبعادها إيجاد جيش خليجي موحّد. وقد تكون الخطوة الأولى في إيجاد هذا الجيش الموحّد إحياء أو تفعيل لمشروع «درع الجزيرة». هذا الجيش يعتبر خطوة ضرورية لردع بعض الأطماع الإقليمية، ولكنه ليس كافياً، الأمر الذي يتطلب إسناده بنظام إقليمي عربي مشابه لذلك النظام الذي أقامته المجموعة الأوروبية، أو نظام الآسيان، أو أية صيغة مشابهة تكون البلدان العربية محوراً له، مع بعض التنسيق والتعاون مع بقية دول الجوار. ويكون الهدف من هذا النظام، الذي يمكن أن تتكون نواته في البداية من بعض البلدان العربية، ثم تتبعها الدول المتبقية، ملء الفراغ الأمني الذي حصل بغياب دور العراق، وأوجد مخاوف متزايدة لدى بلدان المجلس من تزايد الهيمنة الإيرانية، واضطرار هذه البلدان إلى الاعتماد المتزايد على الوجود الأجنبي. هذا النظام الأمني يمكن أن يؤدي إلى شيء من الاستقرار وبناء الثقة إذا تم تفعيله بصورة تؤدي إلى التقليص التدريجي للقوى الأجنبية في المنطقة، وإلى إيجاد ردع فاعل للقوة الإيرانية في المنطقة. ولا شك في أنه كلما أصبح هذا النظام الإقليمي أكثر قوة بانضمام بقية البلدان العربية إليه، وبتكملته بعمل عربي مشترك على الصعد الأخرى، خاصة الاقتصادية منها، زادت ثماره من حيث الاستقرار والازدهار في المنطقة، ولا سيما إذا استطاعت الأطراف العربية أن تعيد بناء الثقة، وتزيل رواسب الماضي القريب، خاصة شعور أهل الخليج تجاه احتلال العراق للكويت، وشعور أهل العراق تجاه موقف أهل الخليج تجاه احتلال العراق من قبل القوى الكبرى. وهذه المصالحة ليست ترفاً، ولكنها مسألة فاصلة

---

(٤٥) Richard E. Baldwin, Rikard Forslid and Jan Haaland, «Investment Creations and Investment Diversion: A Simulation Study of the EU's Single Market Program,» *World Economy*, vol. 19 (1996), pp. 635-659.

بين توفير فرصة لبقاء العرب مستقلين وقادرين على تحقيق نهضتهم المنشودة، وبين انهيارهم وبقائهم على هامش التاريخ لفترات طويلة قادمة[٤٦].

٢ ـ تكاليف الوحد الخليجية

إنَّ تحقيق المكاسب السابقة يتطلب من بلدان المجلس أن تتحمل بعض التكاليف في مرحلة الانتقال من الكيانات الوطنية بمؤسساتها وسياساتها الفردية، إلى الوحدة الخليجية التي تتوحد فيها المؤسسات والسياسات من أجل تحقيق المكاسب المتوقعة، وفي ما يلي سنتكلم على أهم هذه التكاليف، أو ما يمكن تسميته بثمن تحقيق الوحدة الخليجية.

أ ـ عندما تتحقق وحدة نقدية خليجية، فإن هذا معناه أن هناك مصرفاً مركزياً واحداً، وعملة واحدة. وهذا يعني أن السياسات النقدية ستكون من مسؤولية المصرف المركزي الموحّد، وهذا بدوره يعني أنَّ البلدان الأعضاء لم تعد تستطيع أن تتحكّم في سعر الفائدة، وكمية النقد، كما كانت تفعل في السابق، لأن هذه القرارات أصبحت تحكمها رؤية جماعية ممثلة في المصرف المركزي[٤٧]. فعلى سبيل المثال، إذا كان أحد بلدان المجلس يعاني تراجعاً في نموه الاقتصادي، فإنّه سيرغب في سعر فائدة منخفض يحفز الاقتصاد، بينما إذا كان بلد آخر يعاني تضخماً، فإنّه سيحاول رفع سعر الفائدة لكبح جماح التضخم. ولكن وجود مصرف مركزي موحّد يعني أنّ سعر الفائدة الذي سيقرره هذا المصرف للتكتل بأكمله قد لا يكون منخفضاً بما فيه الكفاية لإنعاش اقتصاد الدولة الأولى، ولا يكون مرتفعاً كفاية لتقليل التضخم في الدولة الثانية، وهكذا قد تكون السياسة النقدية الموحّدة غير ملائمة لبعض الأعضاء في الوحدة[٤٨]. غير أن حتّى هذه التكلفة المؤقته يصعب تصوّرها في بلدان المجلس في الأعوام الأولى، حيثُ إنَّ اتجاهات اقتصادياتها تكون في أغلب الأحيان متشابهة، نظراً إلى تشابه هياكلها الاقتصادية.

ب ـ في المدى القصير، هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن هناك

---

(٤٦) Kenneth M. Pollack, «Securing the Gulf,» *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 4 (July-August 2003), pp. 2-16.

(٤٧) Chang, *Monetary Integration in the European Union*, pp. 117-122.

(٤٨) Pilbeam, *International Finance*, p. 427.

علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، أي أنَّ الدول التي ترغب في محاربة البطالة تسمح بتوسع نقدي يساعد على تشجيع النمو الاقتصادي، ومعه توفير الوظائف، حتّى وإن أدّى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم، بينما هناك دول تكون أكثر ميلاً إلى تقييد التضخم، حتّى ولو نتج من ذلك ارتفاع في معدلات البطالة. وبما أن المصرف المركزي في إطار الوحدة الخليجية يقوم عادة بالسعي إلى تحقيق معدل تضخم موحّد، فإن هذا المستوى من التضخم قد لا يكون منسجماً مع مستوى البطالة التي يقبل بها جميع الأعضاء(٤٩). وهنا، مرة أخرى، لا ينبغي أن ينظر إلى هذه التكلفة على أنها عقبة، حيثُ إنَّ وسائل توزيع العائد والتكاليف التي سبق أن تحدثنا عنها تحت آليات تعميق الوحدة الخليجية يمكن أن تكون علاجاً لهذه الإشكالية على المديين القريب والمتوسط، أي حتّى يحدث تقارب فعلي بين مستويات المعيشة في البلدان الأعضاء.

ج - يحقق قيام الوحدة الخليجية مكاسب كثيرة، بعضها قريب المدى، وبعضها الآخر بعيد المدى، ولكن هذه الاستفادة من هذه الوحدة قد تتفاوت، بين فئة وأخرى، وبين بلد وآخر، وحتّى بين فترة وأخرى. ففي البداية، قد نرى أن مكاسب بعض البلدان هي أكبر من بقية البلدان، بل أحياناً قد نرى أن بعض البلدان قد تخسر من منافسة البلدان الأخرى الأكثر قدرة على المنافسة، إما بسبب مهارات القوى العاملة، أو بسبب تطور مؤسساتها، أو لأسباب أخرى. وهذا أمر طبيعي، لأن الوحدة تعني انفتاح هذه البلدان على بعضها البعض، وهذا يعني زيادة المنافسة التي تساعد، كما ذكرنا، على التوجيه الأكفأ لموارد التكتل بأكمله(٥٠). فإذا كانت تكاليف إعادة هيكلة اقتصاديات البلدان الأعضاء مكلفة، فلا بُدَّ من استخدام السياسات المالية والنقدية، وحتّى الصناعية لمعالجتها، خاصة في السنوات الأولى من قيام الوحدة، حتّى لا توجد تنمية تتصف بالاستقطاب، أي أن توجد دول مفرطة الازدهار تواجهها دول أخرى مفرطة الفقر.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٤٢٨.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٢٩.

الفصل السابع عشر

العمل العربي المشترك ضرورة تنموية وأمنية

لقد تكلمنا على التحديات التنموية والأمنية التي ظلت بلدان المجلس تواجهها، ورصدنا الإخفاقات التي تمخّضت عن النماذج التنموية والسياسات الأمنية التي أخذت بها حكومات هذه البلدان منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وقد اتضح لنا أن مستقبل هذه البلدان سيتحدد بقدرتها على استيعاب تجارب الماضي، وتصحيح مسارها الأمني والتنموي، في ضوء هذه التجارب، لتحقيق مزيد من الاستقرار والازدهار في الأعوام القادمة. وقد أكدنا ضرورة تجاوز هذه البلدان لواقع التفكك والتشرذم والتبعية التي عاشتها خلال الحقب الماضية، وذلك من خلال وضع اللبنة الأولى التي يتطلبها تصحيح المسار، بتحقيق وحدة خليجية بكافة أبعادها، الاقتصادية والأمنية والسياسية، وغيرها من الأهداف التي أنشئ من أجل تحقيقها مجلس التعاون الخليجي. وقد أشرنا في أكثر من موقع في كتابنا هذا إلى أن السعي من أجل تحقيق الوحدة الخليجية يجب ألا يكون على حساب العمل العربي المشترك، بل أن يكون مواكباً له، نظراً إلى أن بلدان المجلس، لأسباب تتعلق بمواردها السكانية والطبيعية، غير النفط، لا يمكنها أن تحقق تنمية مستدامة إلا بعمق عربي، ولا يمكنها أن تحقق استقراراً من غير الانضواء تحت مظلة الأمن العربي، كما لا يمكن أن تقوم بدور مؤثر في المنظمات العالمية إلا من خلال العمل العربي المشترك.

وعلى الرغم من كلّ المحاذير والإخفاقات السابقة للعمل العربي المشترك على كافة الصعد، يبقى هذا الخيار أفضل بكثير من استمرار هذه البلدان في تبذير ثرواتها الطبيعية، في ظلّ وجود أجنبي يفتعل الحروب، ويعمّق التفكّك، ويصطنع الأزمات في المنطقة، ولا يقود إلى أي نوع من أنواع التنمية، كما

تشير إلى ذلك تجارب هذه البلدان منذ بداية السبعينيات. إذن، يعتبر العمل العربي المشترك المواكب لتعميق الوحدة الخليجية صمام أمان لنجاح هذه الوحدة في تحقيق كلّ من الأمن والتنمية، وهو كذلك أداة للوجود الفاعل في الدائرة العالمية. من هنا رأينا أن نسلّط الضوء على بعض أبعاده حتّى يتمكن القارئ من إدراك أهمية البعد العربي في نهضة بلدان المجلس وأمنها.

أولاً: المبرّرات

إنَّ المتأمل لتطور الأوضاع العربية منذ بداية السبعينيات، خاصة بعد هزيمة أو انتكاسة يونيو/حزيران ١٩٦٧، لا يمكنه أن ينكر منحنى التراجع الذي عاشته البلدان العربية على أغلب الصعد، ذلك على الرغم من تزايد الثروات النفطية. وقد انعكس هذا التراجع سلباً **أولاً** على جميع البلدان العربية، بما في ذلك بلدان مجلس التعاون عبر أكثر من قناة. وعلى الرغم من أهمية رصد أبعاد هذا التراجع على جميع البلدان العربية، إلا أننا سنكتفي هنا بتلمّس بعض آثار هذا التراجع في بلدان المجلس، للتأكيد أن الوطن العربي هو كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تألمت بقية الأعضاء. فعندما كانت مصر تقود النظام الإقليمي العربي، كان الجسد العربي قادراً بعض الشيء على مواجهة أزماته الداخلية، وكذلك على مواجهة التحديات الخارجية. ولكن تراجع دور مصر كقائدة للنظام الإقليمي العربي أدّى إلى انفراط هذا النظام، وبدأت موازين القوى تميل تدريجياً إلى صالح إسرائيل في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فبعد أن كان جميع العرب متجهين إلى تحرير كامل التراب الفلسطيني، انقسموا بعد اتفاقيات السلام إلى معسكرين: المعسكر **الأوّل** يعيش أوهام السلام، ويضع أوراقه كلها في سلة الولايات المتحدة، ويقبل فقط باستعادة الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وهو هدف لا يبدو على وشك الحدوث في ظلّ موازين القوى الحالية، مجنداً طاقاته في الوقت نفسه لمحاربة المعسكر **الثاني** الذي لا يرى جدوى من مفاوضات لا تسندها مقاومة وموقف عربي موحّد. وهكذا انشغلت البلدان العربية بنفسها حتّى كادت القضية الفلسطينية تصبح قضية لاجئين لا أكثر، لولا بصيص الأمل الذي تبعثه جيوب المقاومة بأشكالها بين الحين والآخر[1]. ثمّ

---

(١) يوسف خليفة اليوسف، «أبعاد الحصار على الشعب الفلسطيني،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ١٠١ ـ ١١٢.

ازدادت الأوضاع بعد ذلك سوءاً بحصول تآكل من داخل النظام العربي، تمثل في احتلال العراق للكويت، في الوقت الذي يتذكر فيه الجميع أنه عندما كان النظام الإقليمي موجوداً، حتى ولو في أدنى مستوياته، كان للعراق دور في احتواء التوسع الإيراني. وأخيراً، وصل هذا النظام إلى حافة الهاوية أو الانهيار عندما تمّ احتلال العراق، واختراق إيران لهذا النظام العربي، وما يحمله ذلك من مخاطر على أمن بلدان مجلس التعاون في الأعوام القادمة، خاصة في ظلّ تطوير إيران لسلاحها النووي، كما ذكرنا سابقاً[٢].

أما الانعكاس السلبي **الثاني** لتراجع النظام الإقليمي العربي على بلدان المجلس، فهو اقتصادي، وتمثل في ما أنفقته هذه البلدان في جهود تنموية في ظلّ قيود اقتصادية وسكانية لا تسمح بتنمية جادة، إلا إذا تمّ إرخاء هذه القيود من خلال إيجاد سوق عربية واسعة تكون فرص التنمية فيها أكبر بكثير من الفرص الحالية. أما الفوائض التي لم تهدر في الداخل، وإنّما وجهت إلى أسواق المال العالمية بدل أن تنفق على مشروعات زراعية وصناعية وتجارية في المحيط العربي، فقد تآكلت بالتضخم وتراجع قيمة الدولار، والأزمات المالية المتتالية التي أثبتت فشل نماذج التنمية القطْرية، حتّى أكثرها فرصة للنجاح، كنموذج إمارة دبي[٣].

طبعاً، تضاف إلى هذه التكاليف مليارات الدولارات التي أُنفقت في الحروب، وفي إعادة الإعمار، وفي إغاثة اللاجئين التي ما كانت لتحصل لو أن البلدان العربية ظلت منسجمة ومتآلفة يصعب جرّها إلى حروب خاسرة ومدمرة. أما الوجه الآخر لهذا الهدر للإيرادات النفطية، فهو مزيد من الفقر والبطالة، وتزايد الفجوة الغذائية، وانخفاض مستويات التعليم في غالبية البلدان العربية. وقد أوجدت هذه التطورات مجتمعة حزاماً عربياً مأزوماً وقابلاً لتفجير الصراعات بأشكالها، وهذا ما أكدته أحداث الأعوام الأخيرة في اليمن والصومال وغيرهما من المناطق القريبة من بلدان المجلس[٤]. والذي يؤكّد هذا الركود الذي تعيشه المنطقة العربية مع تقدّم بقية مناطق العالم، هو

---

(٢) **المشروع النهضوي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٥.

(٣) **حال الأمة العربية ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠: النهضة أو السقوط**، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٦.

(٤) **المشروع النهضوي العربي**، ص ١٧ ـ ١٨.

أنّه بينما كان دخل الفرد في مصر في الخمسينيات يعادل دخل الفرد في كوريا الجنوبية، أصبح في بداية الألفية الثالثة أقل من ٢٠ بالمئة من دخل الفرد في كوريا، وبينما كان دخل الفرد المغربي يعادل دخل الفرد الماليزي في الخمسينيات، فإنه لا يزيد اليوم على ثلث دخل الفرد الماليزي. أما دخل الفرد السعودي الذي كان يفوق دخل الفرد في تايوان في الخمسينيات، فقد أصبح في الأعوام الأخيرة يعادل نصف الدخل في تايوان(٥).

أما الأثر السلبي **الثالث** لتراجع النظام الإقليمي العربي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فهو ثقافي واجتماعي، حيث أصبحت غالبية شعوب هذه البلدان أقليات في أوطانها، وأصبحت مهددة بالذوبان في ثقافات وقيم العمالة الأجنبية بِكُلّ أطيافها، كلّ ذلك لأنها فرّطت في بعدها العربي، وظنّت أن التنمية يمكن أن تستورد بِكُلّ مكوّناتها بإنفاق الإيرادات النفطية. وهكذا تحوّلت أحلام التنمية إلى مخاوف تصل إلى حدّ عدم التيقن ببقاء هذه المنطقة بهويتها العربية والإسلامية في الأعوام القادمة، لأن نسبة المواطنين إلى الأجانب في عدد من هذه البلدان أصبحت أقل من ٢٠ بالمئة(٦).

وأخيراً، هناك أثر سلبي **رابع** لغياب التوحّد العربي في بلدان مجلس التعاون، وهو إضعاف موقفها التفاوضي مع العالم الخارجي في جميع تعاملاتها. ولقد رأينا كيف أن وجود روح التضامن العربي والشعور بأن هناك أمة تشترك في الآلام والآمال في الخمسينيات كانت له ثمرات كثيرة، منها تأسيس منظمة الأوبك، وتأميم القناة، وبناء السد العالي، ولاحقاً قطع النفط في حرب تشرين الاول/ أكتوبر وغيرها. واليوم يمكن لبلدان المجلس، إذا سعت إلى تفعيل مؤسسات الجامعة العربية، أو ساعدت على ذلك، ومن خلالها النظام الإقليمي العربي، أن تحقق كثيراً من المكاسب المتعلّقة بقضايا الأمن والتنمية، وكذلك في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لأن تعامل بلدان الخليج في إطار تجمّع عربي سيقوي موقفها التفاوضي، ويحقق لها كثيراً من المكاسب التي لا تحصل عليها في الوقت الحاضر بسبب التجزئة والضعف.

---

(٥) Ahmed Galal and Bernard Hoekman, «Overview,» in: Ahmed Galal and Bernard Hoekman, eds., *Arab Economic Integration: Between Hope and Reality* (Cairo: Egyptian Center for Economic Studies; Washington, DC: Brookings Institution Press, 2003), p. 2.

(٦) المشروع النهضوي العربي، ص ١١٦.

ثانياً: دروس الماضي

لقد أكدنا في الفقرات السابقة محورية دور العمل العربي المشترك في المستقبل التنموي والأمني لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وقد اتضحت لنا التكاليف المتنوّعة والباهظة التي تحمّلتها هذه البلدان بسبب عدم اندماجها في محيطها العربي، بصورة تحقق لها استقراراً أمنياً وازدهاراً اقتصادياً ووجوداً في المحيط العالمي، كما هو حال تجربة الوحدة الأوروبية، التي لولاها لما استطاعت أوروبا أن تصل إلى ما وصلت إليه اليوم من تقدّم وأمن. وجدير بالذكر أن جهود التكامل الأوروبية والعربية بدأت معاً منذ خمسين عاماً، وقد أصبحت الوحدة الأوروبية واقعاً، بينما بقيت الوحدة العربية أحلاماً للتغني(٧). فما هي، يا ترى، الأسباب، وما هي العوائق التي حالت دون تحقيق العرب لوحدتهم المنشودة؟

يشير **المشروع النهضوي العربي** الذي قام على إعداده مركز دراسات الوحدة العربية، وشاركت فيه جميع النُّخب الفكرية العربية تقريباً، إلى أن الأمة العربية عاشت تجربتين نهضويتين:

التجربة **الأولى** بدأها أمثال محمّد علي باشا في مصر، وأحمد الباي في تونس، ومحمّد الرابع والحسن الأوّل في المغرب. وقد تمثل البعد السياسي لهذا المشروع في تحديث الجيوش وتطوير هياكلها النظامية، وإصلاح المالية العامة، وتطوير التعليم، وإرسال البعثات، وتطوير الأجهزة الإدارية وغيرها. وقد كان لهذا المشروع كذلك بعد فكري تأصيلي، من بين رواده الطهطاوي وخير الدين التونسي ومحمّد عبده والكواكبي وغيرهم(٨).

أما التجربة النهضوية **الثانية** بحسب **المشروع النهضوي العربي**، فقد بدأت مع ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، مستفيدة من التجارب السابقة، ومؤكّدة مبادئ التنمية والاستقلال والوحدة. وقد وجدت هذه البرامج ترجمة لها في الداخل المصري في الإصلاح الزراعي، وبناء السد العالي، وتأسيس الصناعات، والرقابة على المؤسسات المالية وغيرها. وفي المحيطين العربي والإسلامي كانت ترجمة هذا المشروع النهضوي الثاني هي في محاربة الأحلاف الأجنبية،

(٧) Galal and Hoekman, Ibid., p. 1.

(٨) **المشروع النهضوي العربي**، ص ٣٢ ـ ٣٣.

وإعطاء القضية الفلسطينية أولوية، وذلك بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وتأييد الثورة الجزائرية، وتحقيق الوحدة مع سورية، وغيرها[٩]. غير أن التجربتين، على الرغم مما أوجدتاه من تراكم في الفكر والممارسة، أُجهضتا، ولم تحققا نهضة فعلية.

ويعزو المشروع النهضوي العربي إخفاق التجربتين إلى عدة عوامل: فالتجربة **الأولى** كانت ضحية للخداع الغربي، وعدم وفاء بريطانيا بوعودها للشريف حسين، ومن ثمّ تقسيم الوطن العربي إلى كيانات هزيلة، وفرض السيطرة عليها، واستغلال ثرواتها، ثمّ زرع الكيان الإسرائيلي في قلب المنطقة لتستمر عملية الإنهاك والتجزئة.

وقد عمّق من هذا الضعف في المشروع النهضوي **الأوّل** تراجع مساهمات رواد الفكر، وغياب التجديد بِكُلّ صوره، وحصول شيء من الاستقطاب في الفكر الإصلاحي[١٠].

أما المشروع النهضوي **الثاني**، أو الناصري، فقد أجهض كذلك، ولكن بعوامل أخرى، منها الخارجي المتمثل في تكالب القوى الاستعمارية مدعومة بالصهيونية العالمية، ومسنودة من بعض النظم الاستبدادية، خاصة الوراثية منها التي كانت تعادي التغيير، وترغب في الحفاظ على الأوضاع الراهنة، ومنها الداخلي، كعدم نجاح النظام الناصري في تحويل الشعبية إلى شرعية من خلال إنشاء مؤسسات فاعلة، تضبط خلافات المجتمع والتيارات المختلفة، وتوجّهها إلى مصلحة المشروع النهضوي. كذلك لا بُدَّ من التذكير بأن المشروع الذي يقوم على فرد مهما كانت لديه من قوة تأثير، لا بُدَّ من أن ينتهي بموت صاحبه، وهذا ما حدث فعلاً للثورة الناصرية[١١].

إذن، يمكننا القول إنَّ العوامل التي أدّت إلى إجهاض جهود النهضة العربية السابقة يمكن تلخيصها بالأطماع الاستعمارية بِكُلّ أشكالها ودرجاتها، وبالضعف الداخلي الذي يعود إلى عدد من الأسباب، منها الاستبداد، ومنها ضعف البيئة المؤسسية، ومنها سوء فهم التراث، ومنها عدم قدرة النُخَب على

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٤٠.

إدارة خلافاتها، والتمييز بين الأهم والأقل أهمية، والتمسك بالمصالح الضيّقة والآنية، ومنها الفساد بصوره المختلفة، وهكذا. وهذه إشكاليات يواجهها اليوم أبناء الخليج في كلّ بلدانهم، في إطار سعيهم إلى تحقيق الوحدة الخليجية، وهم كذلك سيواجهونها في جهودهم المتجهة إلى اندماجهم في وطنهم العربي، ولكنها جهود تستحق أن تبذل، وأن يدفع ثمنها، حتّى لا تظل بلدان المجلس ومحيطها العربي في حلقة مفرغة من التسلط الأجنبي، والاستبداد المحلي، والحروب الإقليمية، والفقر المتنامي، والعنف المدمّر، فهذه الحلقة لن تكسر إلا بتجاوز المعوقات السابقة، وتحقيق وحدة خليجية يسندها اندماج تدريجي في الوطن العربي. أما الخيارات الأخرى، فقد جرّبها أبناء المنطقة، ودفعوا لها تكاليف باهظة، وما زالوا يدفعون مزيداً من هذه التكاليف حتّى يستيقظوا من سباتهم ويعرفوا أولوياتهم، ويعملوا على تحقيقها في واقعهم المشاهد.

ثالثاً: تحديات المستقبل

إنَّ العمل العربي المشترك المطلوب من بلدان المجلس أن تساعد على تعميقه له أبعاد عدة، منها السياسي، ومنها الدفاعي، ومنها التربوي، ومنها الاقتصادي. وهذه مجالات ما زال العمل فيها، وللأسف، دون الحدّ الأدنى المطلوب، وهو أمر مكلف على كلّ الصعد، خاصة الصعيدين الأمني والتنموي، وبالتالي فإن بلدان المجلس، بما لديها من ثروة نفطية تستقطب الأطماع الخارجية، وبما يمكن أن تحققه هذه الثروة من تنمية فعلية في حالة اندماج هذه البلدان في محيطها العربي، مطالبة اليوم بأخذ المبادرة نحو العمل العربي المشترك بِكُلّ أبعاده، مع الاستفادة من دروس التجارب الوحدوية السابقة. واتجاه حكومات المنطقة نحو مزيد من التكامل مع الدائرة العربية، هو أمر مرغوب فيه من قبل شعوب المنطقة. فعلى الرغم من كلّ ما تعرّض له هذا المواطن الخليجي، ومعه العربي، في سنوات انتاج النفط من مؤثرات تحاول فصله عن انتمائه العربي، أو عن ولائه لدائرته الإسلامية، الا أنَّ المراقب يستشعر أن هذا المواطن ما زال يحنّ ويسعى إلى الالتحام بإخوانه في اللغة وإخوانه في الدين، وقد يكون ذلك بسبب الإخفاقات التي شاهدها وعاشها في ظلّ الحكومات الوطنية التي لا تبدو أنّها قادرة على طمأنة هذا المواطن بقدرتها على تحقيق تنمية فعلية في بيئة مستقرّة. ففي دراسة حديثة لعيّنة من طلبة جامعة الكويت تبيّن أن الشعور الوحدوي، بأبعاده الخليجية والعربية والإسلامية، يصل

إلى ٨٦,٦ بالمئة، وهي نسبة مرتفعة، وتحمل معاني كثيرة تتطلب فهماً وتمحيصاً. ومن بين التوجّهات الوحدوية الثلاثة، بيّنت الدراسة أن التوجه الإسلامي حاز على نسبة ٩٣,٢ بالمئة، بينما كان التأييد لِكُلّ من الوحدة الخليجية والوحدة العربية هو: ٨٦,٤ بالمئة، و٨٥,٩ بالمئة على التوالي[١٢]. وإذا أمكن اعتبار هذه العيّنة معبّرة إلى حدّ ما عن درجة التوجه الوحدوي لدى أبناء الخليج، فإن ذلك يدعو إلى التفاؤل، ويدحض كثيراً من المقولات التي بدأت ترى في أبناء الخليج فئة قد انعزلت بثرواتها النفطية عن بقية الشعوب العربية والإسلامية. ولكن يبقى التحدي الأهم هو عملية ترجمة هذا الشعور إلى واقع ملموس يجني المواطن الخليجي، ومعه العربي، ثماره على الصعيدين الأمني والتنموي. لذلك، فإننا سنتكلم في الفقرات التالية، وبشيء من الاختصار، على مدخلين من مداخل العمل العربي المشترك، لتأكيد إمكانية حصوله، وللتنبيه كذلك إلى التحديات التي تعترض طريقه.

١ ـ التكامل الاقتصادي

قد يكون أفضل مدخل لتحقيق الوحدة العربية المنشودة تدريجياً هو مدخل التكامل الاقتصادي الذي ليس هناك خلاف على تحقيقه للمكاسب، وإن كان هناك بعض الخلاف حول حجم هذه المكاسب وتوزيعها بين الأطراف المختلفة، وهي قضية قابلة للحل من خلال عدة سياسات ذكرنا بعضها في سياق كلامنا على الوحدة الخليجية. وعلى الرغم من أن التجارة البينية للبلدان العربية لا تزيد في الوقت الحاضر على ١٠ بالمئة من إجمالي تجارتها الخارجية[١٣]، إلا أنَّ سبب هذا الأمر هو وجود كثير من الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعيق حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج التي تمنع رفع كفاءة استغلال موارد البلدان العربية في نشاطات متنوعة وذات إنتاجية عالية، وتقيّد حجم السوق، وقدرة هذه البلدان على الاستفادة من وفورات الحجم. ولا شكّ في أن الخطوة الأولى في هذا التكامل لا بُدَّ من أن تكون

---

(١٢) علي أسعد وطفة، «هل تراجع الشعور القومي العربي؟ قراءة سوسيولوجية في آراء طلاب جامعة الكويت،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٣، العدد ٣٧٨ (آب/ أغسطس ٢٠١٠)، ص ١٧.

(١٣) جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٩)، الملحق الرقم (٨/ ٤)، ص ٣٥٢.

عملية الإسراع في استكمال مرحلة منطقة التجارة العربية الكبرى التي بدأ العمل بها في العام ١٩٩٨، وذلك بالتأكد من انضمام جميع البلدان العربية إليها، ثمّ متابعة تنفيذ بنود الاتّفاقية التي وقّعت. فبحسب صندوق النقد العربي، فإنه ابتداء من العام ٢٠٠٥، تمّ تحرير التجارة في السلع الصناعية والزراعية العربية ذات المنشأ الوطني بين جميع البلدان العربية من الرسوم الجمركية، باستثناء الجزائر وموريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر. ويشير تقرير الصندوق إلى أن أحد عشر بلداً من البلدان الأعضاء قد بدأت منذ العام ٢٠٠٣ في مفاوضات لتحرير قطاع الخدمات بينها، بدرجة تفوق تعهدات هذه البلدان تجاه أعضاء منظمة التجارة العالمية. وهذا، ولا شكّ، إذا تحقق يعتبر توسيعاً لنطاق اتفاقية العام ١٩٩٨ التي لا تنصّ في جوهرها على تحرير الخدمات أو الاستثمار أو حتّى إنشاء المؤسسات التنظيمية، وهي قضايا لا بُدَّ من الاتّفاق عليها إذا أريد لهذا التكامل أن يقطع شوطاً نحو الوحدة الاقتصادية العربية[١٤]. وبما أننا سبق أن تكلمنا على الآليات اللازمة لإنجاح منطقة التجارة الحرة في سياق كلامنا على الوحدة الخليجية، فلن نكرّرها هنا، ويكفي القول إنه إذا تحققت المشاركة من قبل جميع البلدان العربية، وتم الالتزام بالبرنامج التنفيذي المتفق عليه، وتم التحرير التدريجي لبقية القطاعات، فإن المكاسب التجارية لهذه المرحلة ستكون أكبر في المنطقة العربية منها في حالة بلدان المجلس، نظراً إلى التفاوت في حجم السوق، والتنوع في حجم السلع والخدمات. وعندما تكتمل مرحلة منطقة التجارة العربية الكبرى، عندئذ يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة الاتّحاد الجمركي، ثمّ بقية المراحل، ولا مانع من وجود شيء من المرونة في تنفيذ المراحل المختلفة، بشرط ألا تؤدي إلى تعطيل المسيرة التكاملية.

وفي اعتقادنا أنّه كلّما تقدّمت مرحلة التكامل بين البلدان العربية، فإننا سنشاهد تشابكاً تدريجياً في المصالح، يقابله تراجع ملموس في التوتر في العلاقات، خاصة إذا كانت القرارت تحكمها بيئة مؤسسية ورقابة مجتمعية، والتحرير يغطي كلّ حاجز من الحواجز الجمركية وغير الحمركية. وفي الوقت نفسه، سيكون من أول آثار هذا التشابك تحسن في معدلات النمو الاقتصادي. كذلك ستمكن الزيادة في حجم السوق هذه البلدان من استقطاب الاستثمارات الأجنبية، ومعها التقنية المتطورة، إضافة إلى التحسن في شروط التبادل

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

التجاري مع العالم الخارجي، بسبب زيادة قوة الموقف التفاوضي. ولا شكّ في أنّه كلّما تطورت مرحلة التكامل اقتربت هذه البلدان من الوحدة بأبعادها المختلفة، وهذا يتطلب بدوره إعداد الموارد البشرية اللازمة لتسلّم مسؤولية إدارة الكيان المنتظر، سواء كانت هذه المؤسسات قانونية أو مالية أو سياسية أو بيانية. ومن الدروس المستفادة من تجربة التكامل الأوروبي، ولها صله بالتكامل العربي، أهمية وجود الإرادة السياسية المدعومة بجهاز إداري على مستوى من الكفاءة، وضرورة الواقعية، وعدم الشطط في التوقعات، وأخيراً ضرورة إيجاد آليات لتوزيع تكاليف وعوائد التكامل حتّى تستمر مسيرة التكامل، ولا ينتج منها تفاوت في الدخل، سواء كان ذلك في كلّ بلد أو بين البلدان الأعضاء[١٥].

٢ ـ الأمن العربي

لقد أوضحنا في حديثنا عن السياسات الأمنية أن النظام الإقليمي العربي لم يعُد موجوداً، وأن الحقيقة المرّة في بداية الألفية الثالثة هي أن الوطن العربي تتقاسم الهيمنة عليه الدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة، والقوى الإقليمية ممثلة بإسرائيل وإيران، مع محاولات حثيثة من بعض الدول الآسيوية الصاعدة، كالصين والهند، لإيجاد موطئ قدم لها بسبب حاجتها المتزايدة إلى الطاقة[١٦]. ومما يزيد الطين بلة هو أن السعي إلى إحياء النظام الأمني العربي، الممثل باتفاقية الدفاع العربي المشترك، لن يكون سهلاً، نظراً **أولاً** إلى وجود اتفاقيات للسلام بين كلّ من مصر والأردن من جانب، وإسرائيل من جانب آخر، وكذلك وجود اتفاقات مشابهة مع القيادة الفلسطينية في رام الله، **وثانياً** بسبب تراجع الثقة بين الحكومات العربية، وعدم استعدادها للعمل المشترك، أو كما قال وزير خارجية الكويت سابقاً والأمير الحالي: «الأمن العربي مرهون بعودة الثقة المفقودة بين الدول العربية»[١٧]. **ثالثاً** سقوط العراق، حتّى ولو وقتياً، في دائرة النفوذ الإيراني، **ورابعاً** وأخيراً استمرار بلدان المجلس في الدوران في دائرة الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك،

---

(١٥) L. Alan Winters, «What Can Arab Countries Learn From Europe?,» in: Galal and Hoekman, eds., *Arab Economic Integration: Between Hope and Reality*, pp. 159-160.

(١٦) Micahel T. Klare, *Rising Powers, Shrinking Powers: The New Geopolitics of Energy* (New York: Metropolitan Books, Henry Holt and Company, 2008), pp. 194-205.

(١٧) الأهرام، ٢/٨/١٩٩٣.

فلا بدّ من أن تعي حكومات وشعوب المنطقة أن تصحيح هذا الاختلال في مواجهة القوى العالمية والإقليمية أمر حيوي، لأنه يعني استعادة العرب لأراضيهم المحتلة، وسيطرتهم على ثرواتهم، وإخلاء المنطقة من كلّ أشكال الوجود الأجنبي، وإيجاد علاقة ندّية وتعاونية مع دول الجوار[١٨]. وتحقيق ذلك يتطلب مجموعة من الإصلاحات، منها الإصلاحات السياسية التي تجعل الحكومات العربية تتصالح مع شعوبها، ومع بعضها البعض، ذلك لأن الشرعية تولّد الثقة، وتؤدي إلى مزيد من التعاون، وما لم يحدث هذا التطور السياسي، فسيظل أمن منطقتنا مرهوناً بالوسطاء والوكلاء، خاصة الأجانب منهم. صحيح أن هذه الإصلاحات السياسية، خاصة إذا كانت فعلية وليست شكلية، لن تجد تأييداً من قبل الدول الكبرى التي تعوّدت أن تكيل بمكيالين عندما تتعلق المسألة بمصالحها، إلا أننا نعتقد أن الحكومات الغربية، ومعها الحكومات العربية، ستكون أكثر قبولاً باللعبة السياسية، وما تعنيه من مكاسب لشعوب المنطقة بعد أن يتأكد لديها أنّ البديل هو استمرار العنف الذي يحوّل المعادلة إلى لعبة صفرية قد يكون الغرب ومن معه هم الخاسرين فيها في النهاية[١٩].

طبعاً، المطلوب من جميع القوى في المجتمع العربي أن لا تنتظر إلى أن تتحول المنطقة إلى ركام، وإنّما عليها أن تستمر في الضغط بِكُلّ الوسائل المتاحة لتوسيع هامش الحرية وإحداث الانفراج المطلوب. ومع الإصلاحات السياسية، لا بُدّ من الإسراع إلى تنفيذ التكامل الاقتصادي، وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية المنشودة، ذلك لأن التكامل الاقتصادي سيوجد مصالح مشتركة ويرفع كلفة النزاعات، ويوجد لدى المواطن العادي شعوراً بأن التنمية هي كالاستقرار، تتطلب التعاون مع الآخرين، والقبول ببعض التضحيات الآنية من أجل مكاسب كبيرة في المستقبل. هذه الإصلاحات وغيرها تعتبر ذات أهمية، لأنها تجسيد لشمولية الأمن، وعدم قصره على القوة العسكرية وحدها. ولكن تحقيق الأهداف الأمنية السابقة يتطلب كذلك أن تكون لدى البلدان العربية قدرة على حماية نفسها من كلّ الأطماع، وتوفير الأمن لشعوبها، والمحافظة على ثرواتها. وهذا يحتّم على هذه البلدان أن تعمل على أكثر من محور، وبصورة

---

(١٨) **المشروع النهضوي العربي**، ص ١٠٨ ـ ١١٣.

(١٩) Nora Bensahel, «Poltical Reform in the Middle East,» in: Nora Bensahel and Daniel L. Byman, eds., *The Future Security Environment in the Middle East* (Santa Monica, CA: Projects Air Force, 2004), pp. 52-56.

تتصف بالديناميكية والمرونة، لأن الهدف الأساسي ليس الحفاظ على الأوضاع الراهنة، بما فيها من ضعف وهزال للبلدان العربية، وإنّما تغييرها نحو الأفضل بتقوية كافة مكوّنات الجسم العربي.

فـ **أول المحاور** التي يجب البدء بها لتقوية النظام الإقليمي يتعلق بتطوير القدرات الدفاعية الذاتية لبلدان المجلس، ويمكن تحقيق ذلك بتفعيل وتطوير نظام «درع الجزيرة» الذي أنشئ في السابق بين بلدان المجلس، ولكنه لم يحقق أهدافه بعد. ولا شكّ في أن إيجاد هذا النظام الدفاعي بين بلدان المجلس هو مهم، ليس فقط لبناء الثقة بين بلدان الخليج نفسها، وإنّما هو كذلك خطوة تمهيدية لقبول الاندماج في مظلة الدفاع العربي المشترك مستقبلاً.

أما **المحور الثاني** فهو إيجاد قوة عربية أقرب إلى ما يعرف اليوم بقوة الانتشار السريع، تتكوّن من كلّ البلدان العربية، بما فيها بلدان المجلس، يتم إعدادها وتدريبها وتسليحها، وتكون لديها مرونة الحركة في المحيط العربي، وإسنادها بِكُلّ العوامل اللوجيستية من مطارات وقواعد ومخازن للسلاح وغيرها. وحبذا لو أن دولتين كالسعودية وسورية تأخذان المبادرة في هذا الصدد، لأن ذلك قد يساعد على استقطاب بقية البلدان العربية بِكُلّ أطيافها، وقد ترى الولايات المتحدة في هذه الخطوة مزيجاً من تقليل التزاماتها العسكرية من غير تهديد واضح لمصالحها الحيوية، خاصة في ظلّ الاستنزاف التي تتعرّض له في كلّ من العراق وأفغانستان.

و**المحور الثالث** الذي ينبغي العمل عليه من أجل إحياء الأمن العربي هو تقديم مزيد من الدعم للمقاومة في فلسطين حتّى تظل رادعاً للتوسع الإسرائيلي، ووسيلة لتحقيق المكاسب السياسية على طاولة المفاوضات. وهذا الدعم بأشكاله لا ينفع فقط الشعب الفلسطيني، ولكنه يمثل نقطة التقاء وتعاون الشعوب العربية، ومن حولها الشعوب الإسلامية، نظراً إلى ما تعنيه فلسطين بالنسبة إلى هذه الشعوب، أي أنّه آلية استنهاض لشعوب تعاني غفوة. وهنا تتحمّل النُّخَب العربية مسؤولية قيادة الشعوب وتوعيتها، وإبقاء القضية الفلسطينية حاضرة في شعورهم.

وهناك **محور رابع** لإحياء الأمن العربي، ومعه الأمن الخليجي، وهو إعداد العدّة بِكُلّ صورها لردع كلّ من تسوّل له نفسه التعدّي على حقوق هذه الأمة. فنحن قوم نهانا الله، سبحانه وتعالى، عن الاعتداء على الذين لم يعتدوا علينا،

ولم يستعمروا أرضنا، ولم يستغلوا ثرواتنا، بل أمرنا ببرّهم والإحسان إليهم والعدل في حقهم، وذلك في قوله تعالى: **﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدِّين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرُّوهم وتُقسِطوا إليهم، إن الله يُحبُّ المُقسِطين﴾**[٢٠].

وفي المقابل، أمرنا بالدفاع عن أنفسنا عندما نتعرّض للاعتداء من الغير، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: **﴿إنّما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظهروا على إخراجكم أن تَوَلَّوهُم، ومن يَتَوَلَّهُم فأولئك همُ الظالمون﴾**[٢١]. ولا شكّ في أننا نعيش في عالم فيه كثير من الظلم والتعدّي، فالولايات المتحدة استخدمت الأسلحة الذرية في مدينتي ناغازاكي وهيروشيما اليابانيتين، وما زالت آثار هذه الجريمة باقية على سكانهما. أما بريطانيا وفرنسا، كما يقول جوزيف ستيغلتز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في العام ٢٠٠١، فقد استخدمتا حرب الأفيون ضدّ الصين في منتصف القرن التاسع عشر لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتهما، ولم يكن لديهما ما يصدّرانه إلا هذا المخدّر، فأرادا تحقيق منافع اقتصادية وتدمير الشعب الصيني من خلال الإدمان[٢٢].

لذلك، فالمطلوب من العرب أن يعملوا على الأخذ بِكُلّ أسباب القوة، التي من بينها تطوير برامج للطاقة النووية تستخدم للأغراض السلمية، وتكون جاهزة للتحول إلى الأغراض العسكرية كوسيلة ردع لأي تهديد نووي للبلدان العربية. كذلك ينبغي على البلدان العربية أن تظل متمسكة بخيارات القوة الأخرى، كالمقاطعة بأشكالها، واستخدام سلاح النفط بضوابط، حتّى تستطيع أن تستنهض شعوبها وتردع خصومها، وهي تحاول تنفيذ مشروعها النهضوي، أي أنَّ استخدام هذه الوسائل وغيرها يوفر حماية لاستمرارية ونجاح العمل على إحياء النظام الإقليمي العربي. وأخيراً هناك جهود غربية لإيجاد نظم هي أقرب إلى المنابر التي يتم فيها الحوار بين مجموعة من الدول لتقليل التوترات بينها، وللسيطرة على انتشار السلاح، ولبناء الثقة بين أعضائها. وهذا ما فعلته مجموعة

---

(٢٠) القرآن الكريم، «سورة الممتحنة،» الآية ٨.

(٢١) المصدر نفسه، «سورة الممتحنة،» الآية ٩.

(٢٢) Joseph E. Stieglitz, *Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy* (New York: W.W. Norton, 2010), pp. 219-220.

أوروبا الغربية مع دول أوروبا الشرقية مع نهاية الحرب الباردة، وهناك من يقترح في الدوائر الغربية هذا النوع من التلاقي بين عدد من البلدان العربية، ومعها دول الجوار[٢٣]. وقد يكون هذا المنبر مقبولاً للتداول حول القضايا الأمنية في الخليج وفي المحيط العربي، ولكن لا بُدَّ من التنبّه إلى أمرين هما: **أولاً** عدم القبول بمشاركة إسرائيلية تحت أي ظرف، **وثانياً** عدم التعويل على هذا المنبر لتغيير موازين القوى، لأن الهدف من هذه اللقاءات هو عادة الحفاظ على الأوضاع الراهنة، وليس تغييرها، وهذا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للأمن القومي العربي التي تكلمنا عليها سابقاً.

يتضح مما سبق، إذن، أنَّ العمل العربي المشترك، سواء تعلق بالأبعاد التي تكلمنا عليها، أو لم نتكلم عليها، هو أمر لا بُدَّ من بذل الجهود لتحقيقه، مهما كانت المعوقات، ومهما طال الزمن، لأن إحياء جزء من أجزاء الوطن العربي، أو قطاع من قطاعاته، أو حماية جزء من أجزائه، هي كلها لبنات ستوجد تراكماً، وستؤدي، عاجلاً أو آجلاً، إلى إحياء النظام العربي، ومن حوله كذلك الدائرة الإسلامية. وهكذا يتحقق تصالح بلدان الخليج مع بعضها البعض، ومع محيطيها العربي والإسلامي. وهذا التصالح هو الذي سيؤدي، ليس فقط، إلى انحسار الوجود الأجنبي وبناء الإنسان الحر والمنتج، وإنّما سيطمئن الآخرين كذلك إلى أن هذه الشعوب قادرة على حماية نفسها، وقادرة على التقدّم، وكذلك هي قادرة على التعامل مع الآخر في دائرة العولمة، ولكن بندّية واحترام طبقاً للقاعدة الشرعية «لا ضرر ولا ضرار».

---

(٢٣) Kenneth M. Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East* (New York: Random House, 2008), pp. 410-412.

الفصل الثامن عشر

الوجود الفاعل في المنظّمات العالمية

لقد دفع العرب ثمناً غالياً لعدم إدراكهم دور المنظمات الدولية عبر التاريخ، ولعدم وجودهم الفاعل داخل أروقة هذه المنظّمات. فمجلس الأمن، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، هي منابر يتقرر فيها مصير دول العالم من قبل الأقوياء، وبما ينسجم مع مصالحهم، وهذا ما يشهد به تاريخ هذه المنظّمات منذ ولادتها بعد الحرب العالمية الثانية، سواء تعلق ذلك بالمقرّرات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، أو باحتلال العراق وأفغانستان، أو بسياسات القروض المقدمة إلى الدول النامية، أو بالأزمات المالية المتتالية، أو بالقوانين التي تحكم التجارة الدولية، أو غيرها. ومن المؤسف أن واقع هذه المؤسسات ما زال يعكس موازين القوى التي تمخّضت عنها الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن كثيراً من الدول النامية قد استقلت وأصبحت تمثل أضعافاً مضاعفة من سكان المعمورة مقارنة بالدول الصناعية، وعلى الرغم من أن هناك كثيراً من الاختلالات في هيكل وعمل المنظّمات العالمية التي لها انعكاسات سلبية على ازدهار واستقرار العالم النامي، بما في ذلك بلدان المجلس، إلا أنَّ الدول الصناعية ما زالت متشبّثة بالحفاظ على قوانين اللعبة الدولية، كما كانت قبل أكثر من ستين عاماً. وقد أصاب كيشور محبوباني، ممثل سنغافورة السابق في الأمم المتحدة، وعميد كلية السياسات العامة في جامعة سنغافورة، في وصفه لهذه الهيمنة الغربية غير العادلة على المنظمات العالمية عندما قال:

«إن هذه العملية غير الديمقراطية التي تحكم المنظمات العالمية تحافظ على استمرارها أكثر دول العالم ديمقراطية. ففي مجتمعاتها لا يمكن للدول

الغربية أن تسمح لأقلية بأن تصدر قرارات ملزمة للأكثرية. أما عالمياً، فإن هذا بالضبط ما يفعله الغرب، حيثُ إنَّ ٩٠٠ مليون من البشر في الغرب ينتخبون حكومات تسيطر على النظام العالمي الذي يحدد مصير ٥,٦ مليار من البشر على وجه الكرة الأرضية. هذا يعني فعلياً أن ١٢ بالمئة من سكان العالم يسيطرون على آلية القرار في هذا العالم»(١).

لذلك لا بُدَّ من سعي بلدان المجلس، مستخدمة دائرتها العربية وثقلها النفطي، بالتعاون مع الدول الإسلامية والنامية، لتصحيح هذا الوضع في الأعوام القادمة. وقد يكون في حديثنا المختصر هنا عن هذه المنظمات تسليط للأضواء على مكامن الخلل في الأدوار التي تقوم بها هذه المنظمات، والتي تحتاج إلى إعادة هيكلة في الأعوام القادمة، وهي تشتمل في اعتقادنا على إدارة ووضع أجندة وسياسات هذه المنظمات والعدالة في تطبيقها.

أولاً: الإدارة والأجندة

إن مجلس الأمن يُعتبر كياناً أساسياً في قضايا الحرب والسلم في العالم، ولكن الدول التي لها حقّ الفيتو أو النقض في هذا المجلس هي الدول نفسها التي خرجت منتصرة من الحرب الكونية الثانية، وهذه الدول هي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين. وعلى الرغم من ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية، إلا أنّ هذه الدول لا يسمح لها حتّى الآن بأن تأخذ مكانها الذي تستحقه في هذا المجلس(٢). والبنك الدولي هو نظرياً ملك لأعضائه البالغ عددهم ١٨٤ دولة، غير أن الممارسات الفعلية تؤكد هيمنة الدول الصناعية، خاصة الولايات المتحدة، عليه. فمجلس المدراء التنفيذيين للبنك البالغ عددهم ٢٤ عضواً، ٥ أعضاء منهم يمثلون الدول التي تملك أكبر نصيب من الأسهم، وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان، كما يمثل كلاً من السعودية والصين وروسيا مدير واحد، أما المدراء الـ ١٦ الباقون، فإنّهم يمثلون ١٧٦ دولة. وكل من الصين التي تمثل حوالى ١٣ بالمئة من الإنتاج العالمي، والهند التي تمثل ٦ بالمئة من الإنتاج العالمي،

---

(١) Kishore Mahbubani, *The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East* (New York: Public Affairs, 2008), p. 104.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

والسعودية التي تمثل ٠,٦ بالمئة من الإنتاج العالمي، تتساوى في نسبة التصويت في البنك الدولي بحصول كلّ واحدة منها على ٢,٨ بالمئة من الأصوات. أما التصويت في صندوق النقد فهو في صالح الدول الصناعية، حيثُ إنَّ دولة كبلجيكا يصل عدد سكانها إلى ١٠ ملايين نسمة تحتكر ٢,١٣ بالمئة من إجمالي الأصوات، بينما الصين التي يزيد عدد سكانها على ١,٣ مليار، ليس لها إلا ٢,٩٤ بالمئة من إجمالي الأصوات[٣].

كما أن هناك اتفاقاً غير مكتوب على أن تكون رئاسة البنك الدولي لدى الولايات المتحدة، بينما يكون المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي ـ المؤسسة الشقيقة للبنك الدولي التي تهتم بأمور النقد وموازين المدفوعات ـ من الدول الأوروبية[٤]. وبما أن الولايات المتحدة، بحسب النظام الحالي، تمتلك أكثر من ١٥ بالمئة من إجمالي الأصوات في البنك، فإن ذلك يعطيها حقّ الفيتو في قرارات البنك. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تستطيع أن تلزم البنك بتقديم القروض إلى الدول المؤيدة لسياستها، وتمنع هذه القروض عن تلك الدول المختلفة معها. وقد مارست الولايات المتحدة هذا الامتياز مرات كثيرة عبر تاريخ البنك، نذكر منها القرار بسحب عرض تمويل السد العالي في مصر في العام ١٩٥٦ أيام الرئيس الراحل عبد الناصر، ومنع البنك من تقديم القروض إلى نظام صدام حسين بعد العام ١٩٩٠[٥]. ولم تستط هايبتي خلال الفترة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٤) أن تقترض من البنك لخلافات سياسية بين أرستيد، الرئيس المنتخب، والإدارة الأمريكية، ولكن مصر والأردن، وهما أقل فقراً وحرية سياسية من هايتي، حصلتا على مساعدات البنك لاستعدادهما للسير في ركب مشروع السلام الأمريكي[٦].

وعندما تمّ انتخاب حماس من قبل الشعب الفلسطيني، حُرم الشعب الفلسطيني من أي نوع من المساعدات الدولية، لأن برنامج حماس لا ينسجم

---

(٣) Mohamed A. El-Erian, *When Markets Collide: Investment Strategies for the Age of Global Economic Change* (New York: Mc Graw-Hill, 2008), pp. 42-45.

(٤) Thomas Oatley and Jason Yackeel, «American Interests and IMF Lending,» *International Politics*, vol. 41, no. 3 (2004), pp. 415-429.

(٥) Jean-Germain Gros and Olga Prokopovych, «When Reality Contradicts Rhetoric: World Bank Lending Practices in Developing Countries in Historical, Theoretical and Empirical Perspectives,» *Monograph Series* (2005), p. 8.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٥٢.

مع خطّة أوسلو التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الصناعية.

أما منظمة التجارة العالمية، فلا يختلف وضعها من حيث خضوعها لهيمنة الدول الصناعية. ففي العام ١٩٩٩ كانت الدول الأعضاء تسعى إلى اختيار أمين عام جديد لها لفترة أربعة أعوام، وكان هناك مرشحان، هما د. سوباشي من تايلاند، وكانت غالبية الأعضاء من الدول النامية تؤيده، وكان هناك المرشح النيوزيلندي ميك مور الذي كانت تؤيده الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. وكان من الطبيعي والمنطقي أن يتم اختيار الأوّل، أي التايلاندي، ولكن الذي حصل هو أن مادلين أولبريت، وزيرة خارجية إدارة كلينتون اتصلت في حزيران/ يونيو ١٩٩٩ تلفونياً، كما تؤكد المصادر المطلعة، بوزير خارجية تايلاند، وأخبرته أن الرئيس الأمريكي قلق على وضع منظمة التجارة العالمية، وأنه يعرض على سوباشي منصباً آخر، وهو أن يقوم بدور المنسّق بين منظمة التجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أي بمعنى آخر أن المطلوب منه هو الانسحاب من الترشيح للأمانة العامة للمنظمة. وبعد محادثة لم تخلُ من الحدة، اقترح وزير الخارجية التايلاندي أن تكون فترة أمانة المنظمة لفترة ثلاثة أعوام، يتولى فيها مور الأعوام الثلاثة الأولى، ويشغل سوباشي الأعوام الثلاثة الأخرى. وهذا ما حصل فعلاً، ونحن نورد هذا المثال حتّى يدرك القارئ العربي أن الأمور خلف الكواليس ليست كما تبدو في الصحف الرسمية(٧).

ولو تأملنا الجهاز الإداري لهذه المنظمة لاتضح لنا أنّه بينما تمثل الدول النامية ٨٠ بالمئة من أعضاء المنظمة، إلا أن ٨٠ بالمئة من العاملين في أجهزتها الرئيسيّة هم من الدول الصناعية. ففي العام ٢٠٠١ كان توزيع العاملين في سكرتارية المنظمة هو ٤١٠ أفراد من الدول الصناعية و٩٤ فرداً من الدول النامية(٨). ولو تأملنا كذلك جدول أعمال هذه المنظمة لوجدنا أن أولويات الدول الصناعية هي التي تأخذ الأسبقية كذلك. فاتفاقية الأوروغواي التي مهدت لظهور منظمة التجارة العالمية لترث منظمة الغات كآلية لتحرير التجارة الدولية،

---

(٧) Surin Pitsuwan, «Dr. Supachai's Long and Winding Road to Geneva,» *Bangkok Post*, 25/8/2002.

(٨) Fatoumata Jawara and Aileen Kwa, *Behind the Scenes at the WTO* (London: Zed Books, 2004), p. 200.

تمّ بموجبها تحرير القطاعات التي تعتبر ذات أولوية للدول الصناعية. فقطاع الخدمات الذي تمّ تحريره في هذه الجولة كان بإصرار من الدول الصناعية، لأن نصيب هذه الدول يزيد على أكثر من ٧٠ بالمئة من الصادرات العالمية. ففي العام ٢٠٠١ كانت قيمة الصادرات الخدمية إلى الولايات المتحدة وحدها تعادل ٢٦٣ مليار دولار، بينما كانت صادرات المملكة المتحدة تساوي ١٠٨ مليارات دولار، كما أن صادرات هذا القطاع كانت تعادل ٧,٣ بالمئة من الناتج المحلي للمجموعة الأوروبية خلال العام نفسه[٩].

في الوقت نفسه، لم تدرج على جدول جولة الأوروغواي حركة العمالة وخدماتها التي تعتبر من أولويات الدول النامية التي ترغب في السماح لعمالتها بالهجرة إلى الدول الصناعية، وإرسال تحويلاتها إلى بلدان الأصل. وبالمثل استطاعت الدول الصناعية أن تفرض قطاع حقوق الملكية الفكرية على جدول الأعمال، لأن إدراجه يخدمها. فقبل اتفاقية الأوروغواي كان التقدّم العلمي في كثير من الدول، كالولايات المتحدة واليابان وكوريا وألمانيا، وحديثاً الصين، يعتمد على تقليد صناعات وتقنيات الآخرين كخطوة نحو الابتكار والإضافة، أما طبقاً لبنود منظمة التجارة العالمية اليوم، فإن هذا أمر غير مسموح به، لأن أصحاب الابتكارات الأصلية هم الذي يحتكرون هذه المعرفة أو يبيعونها على شكل رخص لممثليهم في الدول الأخرى وللإنتاج المحلي فقط. طبعاً، تحفظ هذه البنود هيمنة الدول الصناعية على التقدّم التقني واستخداماته، خاصة في المكتشفات الطبّية وتقنية المعلومات. وقد اعتبر أحد أكبر مؤيدي حرية التجارة الدولية، غاديش بغواتي، أن إعطاء الدول الصناعية هذا الحق يعتبر خطأ، وهو أقرب إلى فرض ضريبة على استخدام الدول النامية للمعرفة[١٠]. ولكن شركات الأدوية الأمريكية حققت أرباحاً تعادل ٣٧ مليار دولار في العام ٢٠٠١، كانت ٧ مليارات منها مبيعات هذه الشركات في الدول النامية بعائد سنوي قدره ٣٩ بالمئة[١١].

إنّ القضايا السابقة وغيرها من مظاهر عدم وجود تمثيل فاعل للدول النامية

---

(٩) *WTO 2002: International Trade Statistics* (Geneva: WTO, 2002).

(١٠) Sarah Sexton, «Trading Health Care Away? GATS, Public Service and Privatization,» *South Bulletin*, vol. 15 (July 2001).

(١١) Brook K. Baker, «Pharma's Relentless Drive for Profits Explains US Trade Negotiations,» *Global Policy Forum* (10 December 2002).

في إدارة المنظمات الدولية، قد نتج منها كثير من الانحياز، وعدم الاكتراث، وحتّى عدم استيعاب مشاكل ومتطلبات الدول النامية. ولا يمكن لهذه المنظمات أن تقوم بدور فاعل في قضايا الاستقرار المالي، والتنمية، وحفظ البيئة، في الأعوام القادمة، الا بإعطاء الدول النامية، ومنها بلدان المجلس، ومعها البلدان العربية، مكانة فاعلة في إدارة هذه المؤسسات، حتّى تكون فعلاً مؤسسات دولية، مما سيجعلها أكثر قدرة على إدارة العولمة بدرجة من الكفاءة والعدالة. وهذا ما يشير إليه جوزف ستيغلتز في تقرير أعده مع نخبة من المختصين في العالم، بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة، حول كيفية التعامل مع الأزمة المالية الأخيرة بقوله: «إن مشاركة الدول النامية تعتبر أساسية لتوفير السلع العامة كحماية البيئة، والاستقرار المالي على نطاق عالمي. لذلك، فإن أجندة هذه القضايا يمكن تحقيقها بنجاح إذا كان منظور الدول النامية قد تمّ استيعابه في آلية صنع القرار العالمية»[١٢].

ثانياً: السياسات

إن السياسات التي تبنّتها هذه المنظمات ترتكز على افتراضات النظرية الكلاسيكية الجديدة ومسمّياتها المختلفة، التي تؤكد أن نظام السوق قادر على تحقيق أفضل استغلال للموارد، كما أنّه قادر على الخروج من كلّ الأزمات الاقتصادية، كالركود والبطالة والتضخم وغيرها. من هنا كانت سياسات هذه المنظمات الدولية مفرطه في محاولة تقليل تدخل الدولة في عمل نظام السوق، ولكن الأعوام الثلاثين الأخيرة، التي شهدت أكبر درجة من تحرير الاقتصاد العالمي في ظلّ المنظمات الدولية، كان سجلها كارثياً، سواء تعلق ذلك بالتنمية، أو باستقرار النظام الاقتصادي العالمي، وما الأزمة الأخيرة إلا أحد إفرازاتها. فعلى الرغم من الوعود التي سمعتها شعوب العالم الثالث عن قدرة النظام الاقتصادي الجديد على علاج الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، وتحقيق التنمية، إلا أنَّ الواقع ظلّ يناقض هذه الأحلام، حيثُ إنَّ عدد الفقراء قد زاد بحوالى ١٠٠ مليون خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨)، بحسب جوزيف ستيغلتز[١٣]. وفي هذا الصدد، يؤكّد جيفري ساش، أستاذ الاقتصاد السابق في جامعة هارفرد لأكثر من

---

(١٢) Joseph E. Stieglitz [et al.], *The Stieglitz Report* (New York: New Press, 2010), p. 132.

(١٣) Joseph E. Stieglitz, *Globalization and Its Discontents* (New York: W.W. Norton and Company, 2002), p. 5.

ثلاثين عاماً، والمستشار لعدد من الدول النامية، أن سياسات هذه المنظمات الدولية لا أساس علمياً لها، وأنها غير مؤثرة، ويستشهد بأثرها في أفريقيا عبر الحقب الماضية بالقول: «إن أفريقيا هي أكثر فقراً في بداية القرن الحادي والعشرين مما كانت عليه خلال الستينيات، عندما أخذت بسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيثُ إنَّ هذه القارة تعجّ الآن بالأمراض وتآكل البيئة ومعدلات النمو السكاني المرتفعة»[١٤].

وفي مكان آخر، يشير إلى غياب التنسيق بين هاتين المؤسستين ومؤسسات الأمم المتحدة المتخصّصة في الدول النامية، مما يجعل معرفتهما بهذه الدول محدودة، وفي اعتقاده أن هذا القصور في فهم واقع الدول النامية من قبل هاتين المؤسستين هو الذي يفسر فشل سياستهما التنموية. ويفسر ساش تحيّز الدول الصناعية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على حساب الأمم المتحدة بقوله: «إن الدول الصناعية تعطي هاتين المؤسستين أولوية على الأمم المتحدة، لأن التصويت فيهما خاضع لها، كما بيّنا سابقاً، بينما التصويت في الأمم المتحدة يعتمد مبدأ «صوت لِكُلّ دولة»[١٥].

ولا يختلف سجل هذه المنظمات الدولية في ما يتعلق بتحقيق الاستقرارالاقتصادي والمالي عن سجلها على صعيد التنمية. فهذا ستيغلتز يؤكّد مرة ثانية أنّه كان يشعر بالحرج، وهو رئيس المجلس الاقتصادي للرئيس كلينتون، عندما كان يشاهد الدول الصناعية تطلب من الدول الفقيرة أن تزيل الحواجز الجمركية على تجارتها مع العالم الخارجي، في الوقت الذي كانت الدول الصناعية تضع الحواجز على وارداتها من السكر والنسيج والمنتجات الزراعية من الدول النامية، مما كان له أثر سالب في الأداء الاقتصادي لهذه الدول الفقيرة[١٦]. وكما سخّرت الدول الصناعية سياسات تحرير تجارة السلع لصالح اقتصاداتها، كما بيّنا، فقد أدّت سياسات تحرير حركة رؤوس الأموال إلى آثار مشابهة، أو حتّى أكثر سوءاً بالنسبة إلى اقتصاديات الدول النامية. فالدول الصناعية كانت تحضر حركة رؤوس الأموال حتّى السبعينيات، أي حتّى

(١٤) Jeffrey Sachs, *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time* (New York: Penguin Press, 2005), p. 189.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

(١٦) Stieglitz, *Globalization and Its Discontents*, pp. 6-7.

أنها أوجدت مؤسسات مالية متطورة وصمامات أمان لعلاج الأزمات عند حدوثها، ولكنها ألزمت الدول النامية عن طريق صندوق النقد والبنك الدولي بتحرير حركة رؤوس الأموال من غير أن تكون بنية تلك الدول المؤسسية قابلة للتعامل مع هذه الحركة، خاصة الأموال المضاربة. وبالتالي، فقد أصبح وضع الدول النامية، كما يقول ستيغلتز، أشبه بوضع: «إنسان على سفينة تعاني كثيراً من الثقوب، وقائدها غير مدرّب، ومن غير وجود وسائل للنجاة، مما يجعلها عرضة للغرق في حالة تعرّضها لأمواج عاتية»[١٧].

وهذا ما حصل بالفعل للدول النامية من حركة الأموال المضاربة، خاصة خلال الأزمات المالية المتتالية التي كانت آخرها الأزمة الحالية التي نتج منها تراجع في معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة في معدلات البطالة، وبدأت مديونية الحكومات النامية في الصعود، وحتى الإنتعاش الذي شهدته دول العالم في العام ٢٠١٠ ما زال محفوفاً بكثير من المخاوف، لأن السياسات التي فرضت على الدول النامية هي سياسات غير سليمة، كما بيّنا في موقع آخر[١٨].

ثالثاً: الأدوات

لقد ذكرنا في طيّات كلامنا على الإصلاحات المتعلّقة بالحفاظ على الأمن الخليجي أن توحيد الجبهة الداخلية لبلدان الخليج، وإيجاد جيش خليجي موحّد سيضع هذه البلدان على المسار الأمني الصحيح، ولكنه لن يحقق الأمن المنشود إلا إذا التحمت هذه البلدان بمحيطها العربي في ظلّ اتفاقية الدفاع العربي المشترك، أو أية صيغة تجمع عليها البلدان العربية، وتحقق الأمن العربي الشامل، وتقوم بإحياء النظام الإقليمي العربي، ككيان واحد يقوم بردع أي تعدّ على أي جزء منه، وتتلاشى فيه التشققات الداخلية التي طال أمدها وحان الوقت لتغييرها. ولا يختلف الحال في تحقيق التنمية المستدامة عن تحقيق الأمن، فالوحدة الخليجية سينتج منها توفير كثير من الموارد، وتحقيق بعض المشروعات التنموية، ولكن هذه التنمية ستظل مقيّدة بعوامل الديمغرافيا وندرة الموارد غير النفط، الأمر الذي يحتّم على هذه الدول أن تقوم بتفعيل

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٨) يوسف خليفة اليوسف، «اتجاهات تطور الأزمة المالية الدولية: المؤشرات والدلالات عام ٢٠١٠،» **دراسات شرق أوسطية**، السنة ١٤، العدد ٥٢ (صيف ٢٠١٠)، ص ١٠٧ ـ ١٢٠.

تكاملها الاقتصادي مع بقية البلدان العربية، مستفيدة من تجارب الماضي، ومتجنبة للأخطاء السابقة. وقد تكون الخطوة الأولى في هذا التوجّه هي الالتزام بإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي التزمت بها بعض البلدان العربية، وتخلفت عنها أخرى، كما ذكرنا سابقاً. وبالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة، يمكن لدول المجلس أن تبدأ بإيجاد تكامل تدريجي مع محيطها العربي على مستوى المشروعات التي يمكن أن تغطّي الزراعة والنفط والاتّصالات والخدمات وغيرها.

هذا التكامل الاقتصادي العربي التدريجي، مضافاً إلى تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك، سيؤدي بدوره إلى تفعيل دور المؤسسات الإقليمية العربية، ممثلة بجامعة الدول العربية، بما تعكسه من ثروة نفطية وموقع استراتيجي وكثافة سكانية ستكون لها انعكاسات ملموسة على كافة القضايا التي تربط هذه البلدان ببقية دول العالم. هذا يعني أن على هذه البلدان أن تعمل في تفعيل الدائرتين الخليجية والعربية، وبالتالي تصبح قادرة على التوجه إلى العالم بصوت واحد، ورؤية واحدة، وقدرات موحّدة، وعندئذ سنرى أنه، كما تحسّنت فرص التنمية والأمن، فإن فرص التفاوض مع الآخرين والمكاسب المتحققه من هذا التفاوض هي كذلك في تزايد.

خاتمـــة

لقد تكلمنا في فصول هذا الكتاب على كثير من الموضوعات المتعلّقة بقضايا التنمية والأمن، في بلدان مجلس التعاون الخليجي ومحيطها العربي. وقد يرى البعض أن طرحنا لموضوعات الكتاب اتصف بصراحة قد لا تكون معهودة في ظلّ المعطيات الحالية، لذلك رأينا أن نجعل خاتمة الكتاب كلمة حبّ ومودّة، ودعوة إلى الفهم والتفهم من قبل القراء الكرام، بدل أن نلخص ما سبق أو نستشرف ما هو قادم.

إنَّ ما دفعنا إلى هذا الطرح هو شعورنا بأن هذه البلدان تعاني كثيراً من الاختناقات التي طال أمدها، واستفحلت آثارها، وتعددت انعكاساتها السلبية على مسيرة هذه البلدان التنموية، وعلى أمنها وأمن محيطها العربي، وعلى مستقبل الأجيال القادمة، مما جعلنا نصرّ على هذه المكاشفة مع كلّ شرائح المجتمع. ونحن نعتقد أن هذه المجتمعات ما زالت في خير طالما أنَّ الحوار بين أبنائها تسوده الصراحه، ويتم في إطار المناوشات الفكرية، لأن البديل الذي نخاف منه على هذه المجتمعات هو أن تصل الاختناقات الحالية ببعض الشرائح إلى اليأس من أي أمل في هذه الحكومات القائمة، وفي قدرتها وقدرة بقية شرائح المجتمع على التطور قبل التطوير، وعندئذ يصبح كلّ شيء ممكناً، والشواهد كثيرة من تاريخ المنطقة البعيد والقريب.

لذلك، فإننا نتمنى على من سيجد في كلامنا في هذا الكتاب تعارضاً مع بعض مصالحه الآنية، أن لا تعميه هذه الشجرة القريبة التي يعتقد أن فيها سعادته عن الغابة التي نتكلم عليها، فالذي نطالب به من إصلاحات، فيه الكثير من الخير والاستقرار ليس لهم وحدهم، وإنّما لأبنائهم وأحفادهم، ولأمتهم

جمعاء، على مدى حقب من الزمن، إلا إذا كانوا لا يفكرون في أجيالهم القادمة، وفي مكانة أمتهم بين الأمم، وهذا ما نستبعده، بل لا نتمنّاه لهم. ونقول لمن لم يستوعب ما طرحناه فكرياً، على الأقل، إننا نرجو منه أن لا يضيق وسعاً، وأن لا يحجر علينا ويطلب منا أن نفكر أو أن نعمل في دائرة إدراكه، أو ممارساته الضيّقة، فقد يكون في كلامنا هذا تفتيحاً لآفاق لم يدركها هو، بل قد يكون في تدبّره لها كثير من توسيع لآفاقه وتفعيل لقدراته، وتصحيح لمساره، فالإنسان كما يقال هو عدو ما يجهل. ولا بُدَّ من أن نتذكر جميعاً أنَّ الحياة مدرسة، وكلنا يتعلم من المهد إلى اللحد، ولكن بشرط أن يكون لدى كلّ منا الاستعداد لسماع الآخر، وعدم رفض الرأي لغرابته أو لعدم فهمه، أو لعدم مطابقته للمألوف، فمما يؤثر عن برنارد شو أنه قال إنَّ الإنسان «الواقعي» هو الذي يتأقلم مع العالم الذي حوله، أما الإنسان «غير الواقعي» فهو الذي يؤقلم العالم من حوله في اتجاه أحلامه، وطموحاته السامية. ويضيف قائلاً إن أغلب التقدّم الذي حققته البشرية هو على أيدي الأشخاص «غير الواقعيين»[١]، ونحن وإن كنا لا ندّعي تميزاً، ولا نبوغاً، أو غير ذلك، إلا أننا نؤمن بروح مقولة برنارد شو السابقة، ونستحضرها في كتابنا هذا، ذلك أننا نطلب من القراء الكرام أنْ يسمحوا لنا بممارسة شيء، ولو قليل، من «عدم واقعية برنارد شو»، لعل يكون فيها خير لمجتمعاتنا.

وأخيراً نقول لتلك الفئة التي كلّما سمعت أحداً يطالب بالإصلاح، أو بالتغيير إلى الأحسن، رفعت رايات الاستسلام البيضاء، ولسان حالها ومقالها هو أنّه «لا أمل في التغيير»، و«ليس في الإمكان أفضل مما كان»، نقول لهؤلاء ولأولئك أنّه يتحتّم علينا، كما يتحتم على غيرنا من أبناء المنطقة، أن نؤكد ضرورة تحول حكومات هذه البلدان من الاستبداد إلى الحرية، وأن يكون مثقفونا مشاعل وقدوات تضيء دروب الأجيال، بدل أن يكونوا وصوليين ومنتفعين، وأن يكون رجال أعمالنا روّاداً في الصناعة والتجارة والتقدّم العلمي، وفي بناء الثروات النافعة والحلال، بدل أن يكونوا سماسرة للشركات الدولية، وأدوات للأنظمة المستبدة.

---

(١) Donald R. Keough, *The Ten Commandments for Business Failure* (New York: Portfolio, 2008), p. 184.

وأخيراً ندعو إلى أن تصبح شعوبنا واعية وعاملة، تكسب رزقها بعرق جبينها، وتطالب بحقوقها كاملة غير منقوصة، بدل أن تنتظر الهبات والعطايا، وتعيش في الذل والهوان، في الوقت الذي تسطّر فيه شعوب العالم صفحات من الجهد المثمِر، والنضال المشرّف من أجل الحقوق المشروعة. ولا يعتقدنّ أحد بأننا بكلامنا هذا عن الشرائح المختلفة في بلدان المجلس، وفي بقية بلداننا العربية، أننا قد أصبحنا في مواجهة هذه الفئات، لأن إيماننا الراسخ هو أننا نقف إلى جانب هذه الفئات كأسرة واحدة، كما أنه ليس لدينا أدنى شكّ في إخلاص الغالبية العظمى من كلّ فئة من هذه الفئات، ولكننا قد نختلف معها في الرأي، والمواقف وبعض الممارسات، وهذا أمر مشروع، وهذه هي المدافعة التي تحفظ المجتمعات من الهلاك والدمار، وتقودها إلى الاستقرار والازدهار.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

ابن صنيتان، محمد. **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٨)

أبو زهرة، محمد. **تاريخ المذاهب الإسلامية**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦. ٢ ج.

الإعلام في دول الخليج: دوره التنموي ومساره المستقبلي. دبي: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٧.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. ط ١٠. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

بلقزيز، عبد الإله. **الإسلام والسياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي**. بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١.

ـــــ (محرّر). **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨.

الجابري، محمد عابد. **العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١. (نقد العقل العربي؛ ٤)

جامعة الدول العربية. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧**. القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٧.

ـــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩**. القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٩.

حال الأمة العربية ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨: ثنائية التفتيت والاختراق. تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

حال الأمة العربية ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠: النهضة أو السقوط. تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

حماد، مجدي [وآخرون]. **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٤)

خدوري، مجيد. **مفهوم العدل في الإسلام**. ترجمة دار الحصاد. دمشق: الدار، ١٩٩٨.

الخطيب، أحمد. **الكويت من الإمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي**. إشراف غانم النجار. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧.

دستور الكويت. الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٩.

الديين، أحمد علي. **ولادة دستور الكويت**. الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٩.

السباعي، مصطفى. **إسلامنا: تعريف موجز**. بيروت: دار الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

سليمان، عاطف. **الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

السيد علي، عبد المنعم. **الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

السيف، محمد بن عبد الله. **عبد الله الطريقي: صخور النفط ورمال السياسة**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧.

عبد الرحمن، أسامة. **الإسلام والتنمية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠.

ـــــ . **شظايا في الفكر والتنمية والوطن**. الشارقة: كتاب الخليج، ٢٠٠٢.

عبد الله، حسين. **مستقبل النفط العربي**. ط ٢ منقّحة ومزيدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

عيسى، نهوند القادري. **قراءة في ثقافة الفضائيات العربية: الوقوف على تخوم التفكيك**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

القرضاوي، يوسف. **السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها**. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٨.

ـــــ . **من فقه الدولة في الإسلام**. ط ٦. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩.

القرطبي، محمد بن أحمد. **تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن**. بيروت: دار الكتاب العربي، [د. ت.].

قطب، سيد. **العدالة الاجتماعية في الإسلام**. ط ١٥. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢.

الكواري، علي خليفة. **أزمة الديمقراطية في البلدان العربية: اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي**. لندن: دار الساقي، ٢٠٠٤.

ـــــ . (منسّق ومحرّر). **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ٢٠٠٨ (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

ـــــ (معدّ ومحرّر). **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

الكواكبي، عبد الرحمن. **الأعمال الكاملة للكواكبي**. إعداد وتحقيق محمد جمال طحان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. (سلسلة التراث القومي)

المشروع النهضوي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

النجار، باقر سليمان. **الديمقراطية العصية في الخليج العربي**. لندن: دار الساقي، ٢٠٠٨.

النجار، غانم. **مدخل للتطور السياسي في الكويت**. ط ٢. الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٦.

دوريات

الأسبوع العربي: ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

الأهرام: ٢/ ٨/ ١٩٩٣.

حسيب، خير الدين. «افتتاحية العدد: التياران القومي العربي والإسلامي: جناحان لا يحلقان إلا معاً.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

الحياة: ٤/ ٧/ ١٩٩٢.

الرشيد، مضاوي. «مشروع تحديث الحكم السعودي: ورقة العمل المقدمة للحلقة النقاشية: السعودية.. إلى أين؟.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٢، العدد ٣٦٨، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

الرميحي، محمد. «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: ١٩٧٥.

السنيدي، عبد الله عبد الرحمن. «النقل البري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والآفاق.» **التعاون**: السنة ٨، العدد ٣٤، حزيران/ يونيو ١٩٩٤.

القويز، عبد الله. «السوق الخليجية المشتركة: الإمكانات والإنجازات.» **التعاون**: العدد ٥٥، ١٩٩٣.

الكواري، علي خليفة. «جوهر الديمقراطية لا يتعارض مع جوهر الإسلام «رد على تعقيب الأستاذ آرون فاوست». » **المستقبل العربي**: السنة ٣٢، العدد ٣٧٤، نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

ــــــ. «الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون. » **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.

ــــــ. «لا تقوم الديمقراطية في ظل حكومة دينية: مناقشة لرأي الأستاذ راشد الغنوشي. » **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.

المتوكل، محمد عبد الملك. «الإسلام وحقوق الإنسان. » **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٦، شباط/ فبراير ١٩٩٧.

نصيرات، فدوى أحمد محمود. «المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (١٨٤٠ ـ ١٩١٨). » **المستقبل العربي**: السنة ٣٢، العدد ٣٦٨، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

الندوة (الرياض): ٣١/ ٧/ ١٩٦٠.

هويدي، فهمي. «الإسلام والديمقراطية. » **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

وطفة، علي أسعد. «العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية. » **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٤، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧.

ــــــ. «هل تراجع الشعور القومي العربي؟ قراءة سوسيولوجية في آراء طلاب جامعة الكويت. » **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٧٨، آب/ أغسطس ٢٠١٠.

الوطن (سلطنة عُمان): ٤/ ١٠/ ٢٠٠٣.

اليوسف، يوسف خليفة. «أبعاد الحصار على الشعب الفلسطيني. » **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣١، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

ــــــ. «اتجاهات تطور الأزمة المالية الدولية: المؤشرات والدلالات عام ٢٠١٠. » **دراسات شرق أوسطية**: السنة ١٤، العدد ٥٢، صيف ٢٠١٠.

ـــــ . «البعد السكاني للتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.» **التعاون** (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي): العدد ٢٩، آذار/ مارس ١٩٩٣.

ـــــ . «ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ٢٧، العدد ٣، خريف ١٩٩٩.

ـــــ . «عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: العدد ٧٠، تموز/ يوليو ١٩٩٣.

ـــــ . «عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/ مايو ٢٠٠٨.

ندوات ومؤتمرات

العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط. تحرير نادر فرجاني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

٢ ـ الأجنبية

Books

Aarts, Paul and Gerd Nonneman (eds.). *Saudi Arabia in the Balance: Political Economy, Society, Foreign Affairs*. New York: New York University Press, 2005.

Aburish, Said K. *The Rise, Corruption, and Coming Fall of the House of Saud*. London: Bloomsbury Publishing Ltd., 1994.

Adelman, Morris A. *The Genie Out of the Bottle: World Oil Since 1970*. Cambridge, MA: MIT Press, 1995.

Altorki, Soraya and Donald P. Cole. *Arabian Oasis City: The Transformation of 'Unayzah*. Austin: University of Texas, 1989.

Amirhamadi, Hooshang and Nader Entessar (eds.). *Iran and the Arab World*. New York: Palgrave Macmillan, 1990.

Amuzegar, Jahangir. *Managing the Oil Wealth: OPEC's Windfalls and Pitfalls*. London: I.B. Tauris, 2001.

Arab Development Assistance: Four Decades of Cooperation. Washington, DC: World Bank, 2010.

Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society. New York: United Nations Publications, 2003.

Armstrong, Scott, Malcolm Byrne and Tom Blanton. *The Chronology: The Documented Day-by-Day Account of the Secret Military Assistance to Iran and the Contras*. New York: Warner Books, 1987.

Asad, Muhammad. *The Principles of State and Government in Islam*. Gibraltar, UK: Dar Al-Andalus, 1980.

Ascher, William. *Why Governments Waste Natural Resources Policy Failures in Developing Countries*. Baltimore, MD; London: John Hopkins University Press, 1999.

Askari, Hossein. *Middle East Oil Exporters: What Happened to Economic Development?*. London: Edward Elgar, 2006.

Auty, Richard M. *Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis*. London: Routledge, 1993.

Baker, Dean. *Plunder and Blunder: The Rise and Fall of the Bubble Economy*. Sausalito, CA: Poli Point Press, 2009.

Battle, Joyce (ed.). *Iraqgate: Saddam Hussein, U. S Policy, and Prelude to the Persian Gulf War*. Washington, DC: National Security Archive, 1995.

Beblawi, Hazem and Giacomo Luciani (eds.). *The Rentier State*. London: Croom Helm, 1987 (Nation, State, and Integration in the Arab World; v. 2).

Bellin, Eva. *Stalled Democracy: Capital, Labor, and the Paradox of State-Sponsored Development*. Ithaca: Cornell University Press, 2002.

Bensahel, Nora and Daniel L. Byman (eds.). *The Future Security Environment in the Middle East*. Santa Monica, CA: Projects Air Force, 2004.

Byman, Daniel L. and Jerrold D. Green. *Political Violence and Stability in the States of the Northern Persian Gulf*. Santa Monica, CA: RAND, 1999.

Cacchione, Nicholas. *Is Gasoline Still a Great Bargain?*. Norwalk, CT: John S. Herold, 2005.

Calabrese, John. *Revolutionary Horizons: Regional Foreign Policy in Post-Khomeini Iran*. New York: St. Martin's Press, 1994.

Can Africa Claim the 21st Century. Washington, DC: World Bank, 2000.

Carbaugh, Robert J. *International Economics*. 10th ed. Mason-Ohio: South-Western, 2004.

Carothers, Thomas and Marina Ottaway (eds.). *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2006. (Global Policy Books)

Carter, Jimmy. *Our Endangered Values: America's Moral Crisis*. New York: Simon and Schuster, 2005.

Champion, Daryle. *The Paradoxical Knigdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform*. New York: Columbia University Press, 2003.

Chang, Michele. *Monetary Integration in the European Union*. New York: Palgrave Macmillan, 2009. (European Union Series)

Cohen, Stephen S. and J. Bradford De Long. *The End of Influence: What Happens When Other Countries Have the Money*. New York: Basic Books, 2010.

Collier, Paul. *The Plundered Planet*. Oxford: Oxford University Press, 2010.

Commission on Growth and Development. *The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development*. Washington, DC: World Bank, 2008.

Cordesman, Anthony H. *Bahrain, Oman, Qatar, and the UAE: Challenges of Security*. Boulder, CO: West View Press, 1997. (CSIS Middle East Dynamic Net Assessment)

Craze, Joshua and Mark Huband (eds.). *The Kingdom: Saudi Arabia and the Challenges of the 21st Century*. London: Hurst and Company, 2009.

Crystal, Jill. *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*. London: Cambridge University Press, 1995. (Cambridge Middle East Library; 24)

Cypher, James M. and James L. Dietz. *The Process of Economic Development*. London: Routledge, 1997.

Dahl, Robert. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven, CT: Yale University Press, 1972.

Dam, Kenneth W. *The Law-Growth Nexus: The Rule of Law and Economic Development*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2006.

Davidson, Christopher M. *Dubai: The Vulnerability of Success*. New York: Columbia University Press, 2008.

______. *The United Arab Emirates: A Study in Survival*. London: Lynne Rienner Publishers, 2005.

Dawisha, Adeed. *Saudi Arabia Search for Security*. London: International Institute for Strategic Studies, 1979. (Adelphi Papers; no. 158)

De Melo, Jaime and Arvind Panagarya (eds.). *New Dimensions in Regional Integration*. London: Center for Economic Policy Research, 1993.

DeRosa, Dean A. *Regional Trading Arrangements among Developing Countries: The ASEAN Example*. Washington, DC: International Food Policy Research Institute, 1995. (Research Report; 103)

Doing Business 2009. Washington, DC: World Bank, 2009.

Dollar, David and Aart Kraay. *Trade, Growth, and Poverty*. Washington, DC: World Bank, 2001. (Policy Research Working Paper; 2615)

Economic Commission for Africa. *African Governance Report II*. Oxford: Oxford University Press: Oxford, 2009.

Ehteshami, Anoushiravan. *After Khomeini: The Iranian Second Republic*. London: Routledge, 1995.

El-Erian, Mohamed A. *When Markets Collide: Investment Strategies for the Age of Global Economic Change*. New York: Mc Graw-Hill, 2008.

Esposito, John L. and Dalia Mogahed. *Who Speaks for Islam?: What a Billion Muslims Really Think*. Washington, DC: Gallup Press, 2008.

______. and R. K. Ramazani. *Iran at the Crossroads*. New York: Palgrave, 2001.

Evans, Peter B. *Embedded Autonomy: State and Industrial Transformation*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995. (Princeton Paperbacks)

______, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol (eds.). *Bringing the State Back In*. Cambridge, CA: Cambridge University Press, 1985.

Exchange Arrangements and Exchange Restrictions: Annual Report. Washington, DC: International Monetary Fund, 1998.

Feldman, Noah. *After Jihad: America and the Struggle for Islamic Democracy*. New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2004.

Francois, Joseph F. and Clinton R. Shiells. *Modeling Trade Policy: Applied General Equilibrium Assessments of North American Free Trade*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994.

Freedman, Lawrence and Efraim Karsh. *The Gulf Conflict, 1990-1991: Diplomacy and War in the New World Order*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

Friedman, Thomas L. *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005.

From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank, 2009.

Frum, David and Richard Perle. *An End to Evil: How to Win the War on Terror*. New York: Random House, 2003.

Fukuyama, Francis. *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity*. London: Penguin Books, 1995.

Galal, Ahmed and Bernard Hoekman (eds.). *Arab Economic Integration: Between Hope and Reality*. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies; Washington DC: Brookings Institution Press, 2003.

Galbraith, Peter W. *The End of Iraq*. New York: Simon and Schuster, 2006.

Gardner, David. *Last Chance: The Middle East in the Balance*. London: I.B. Tauris, 2009.

Garrity, Patrick J. *Why the Gulf War Still Matters: Foreign Perspectives on the War and the Future of International Security*. Los Alamos, NM: Centre for National Security Studies, 1993.

Gause III, F. Gregory. *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*. New York: Council on Foreign Relations Press, 1994.

Ghani, Ashraf and Clare Lockhart. *Fixing Failed States: A framework for Rebuilding a Fractured World*. New York: Oxford University Press, 2009.

Al-Gurg, Easa Saleh. *The Wells of Memory*. London: John Murray, 1998.

Haggard, Stehpen and Robert Kaufman (eds.). *The Political Economy of Adjustment*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992.

Halliday, Fred. *Arabia Without Sultans*. London: Saqi Books, 2002.

Harrison, Lawrence. *The Central Liberal Truth*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

_____ and Peter L. Berger (eds.). *Developing Cultures: Case Studies*. London: Routledge, 2006.

Hawley, Donald. *The Emirates: Witness to a Metamorphosis*. Norwich: Michael-Russel, 2007.

_____. *The Trucial States*. London: Allen and Unwin, 1970.

Hay, Rupert. *The Persian Gulf States*. Washington, DC: Middle East Institute, 1959.

Heard-Bey, Frauke. *From Trucial States to United Arab Emirates*. London: Longman, 1982.

Herb, Michael. *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*. New York: State University of New York Press, 1999. (SUNY Series in Middle Eastern Studies)

Hertog, Steffen. *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia*. Ithaca and London: Cornell University Press, 2010.

Holden, David and Richards Johns. *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World*. London: Pan Books, 1982.

Hopwood, Derek (ed.). *The Arabian Peninsula: Society and Politics*. London: Allen and Unwin, 1972. (Studies on Modern Asia and Africa, no. 8)

Human Development Report, 2007-2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World. New York: United Nation Development Report, 2008.

Humphreys, Macartan, Jeffrey D. Sachs and Joseph E. Stiglitz (eds.). *Escaping the Resource Curse*. New York: Columbia University Press, 2007. (Initiative for Policy Dialogue at Columbia)

Hunter, Shireen T. *Iran after Khomeini*. New York: Preager, 1992. (Washington Papers; 156)

Huntington, Samuel. *Who Are We: The Challenges to America National Identity*. New York: Simon and Schuster, 2004.

Jawara, Fatoumata and Aileen Kwa. *Behind the Scenes at the WTO*. London: Zed Books, 2004.

Kahler, Miles. *International Institutions and the Political Economy of Integration*. Washington, DC: Brookings Institution, 1995. (Integrating National Economies)

Kaplan, Fred. *Daydream Believers: How a Few Grand Ideas Wrecked American Power*. New Jersey: John Wiley and Sons, 2008.

Kelly, J. B. *Arabia, the Gulf, and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy*. New York: Basic Books, 1980.

Keough, Donald R. *The Ten Commandments for Business Failure*. New York: Portfolio, 2008.

Khadduri, Majid. *The Islamic Conception of Justice*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1984.

Kimche, Davide. *The Last Option: after Nasser, Arafat, and Saddam Hussein: The Quest for Peace in the Middle East*. New York: Maxwell Macmillan International, 1991.

Kinzer, Stephen. *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror*. Hoboken, NJ: J. Wiley and Sons, 2003.

Kissinger, Henry. *The Autonomy of Two Major Crises*. New York: Simon and Schuster, 2004.

_____ . *Diplomacy*. New York: Simon and Schuster, 1994.

Klare, Michael T. *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Petroleum Dependency*. New York: Metropolitan Books, 2004.

_____ . *Rising Powers, Shrinking Powers: The New Geopolitics of Energy*. New York: Metropolitan Books, Henry Holt and Company, 2008.

Krane, Jim. *City of Gold: Dubai and the Dream of Capitalism*. New York: St. Martin's Press, 2009.

Krugman, Paul. *The Return of Depression Economics and the Crisis of 2008*. New York: W.W. Norton and Company, 2009.

Al-Kuwari, Ali Khalifa. *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development*. Epping, UK: Bowker in Association with the Center for Middle Eastern and Islamic Studies of the University of Durham, 1978.

Landes, David. *The Wealth and Poverty of Nations*. New York: Norton and Company, 1999.

Layne, Linda (ed.). *Elections in the Middle East: Implications of Recent Trends*. Tennessee: West View, 1987.

Lewis, Bernard. *Faith and Power*. Oxford: Oxford University Press, 2010.

_____ . *What Went Wrong?*. London: Weidenfeld Nicolson, 2002.

Lippman, Thomas W. *Inside the Mirage: America's Fragile Partnership with Saudi Arabia*. Boulder, CO: West View Press, 2004.

Long, David E. *The United States and Saudi Arabia*. Boulder, CO: West View Press, 1985.

Lorimer, John G. *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*. Calcutta: Superintendent Government Printing, 1915. 19 vols.

Mabro, Robert. (ed.). *OPEC and the World Oil Market: The Genesis of the 1986 Price Crisis*. Oxford, UK: Oxford University Press-Oxford Institute for Energy Studies, 1986.

Mahbubani, Kishore. *The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East*. New York: Public Affairs, 2008.

Marr, Phebe. *The Modern History of Iraq*. 2nd ed. Boulder, CO: West View Press, 2004.

Maugeri, Leonardo. *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*. London: Praeger, 2006.

Mayer, Colin and Xavier Vives (eds.). *Capital Markets and Financial Intermediation*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993.

Menashri, David (ed.). *The Iranian Revolution and the Muslim World*. Boulder, CO: West View Press, 1990.

El-Naggar, Said (ed.). *The Determinants of Intra-Regional and Extra-Regional Trade in the Arab Countries*. Abu-Dhabi: Arab Monetary Fund, 1991.

Nasr, Vali. *The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future*. New York: W.W. Norton, 2006.

Niblock, Tim and Monica Malik. *The Political Economy of Saudi Arabia*. London: Routledge, 2007.

Nixon, Richard. *Seize the Moment*. New York: Simon and Schuster, 1992.

Noland, Marcus and Howard Pack. *The Arab Economies in a Changing World*. Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2007.

Norton, Augustus Richard (ed.). *Civil Society in the Middle East*. Boston, MA; Leiden: Brill, 2001.

Ottaway, Marina and Julia Choucaire-Vizoso (eds.). *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008.

Owen, Nicholas. *Economies of Scale, Competitiveness, and Trade Patterns Within the European Community*. New York: Oxford University Press, 1983.

Palmer, Micahel A. *Guardians of the Gulf*. New York: Simon and Schuster, 1992.

Pang, Chien-Kuo. *The State and Economic Transformation: The Taiwan Case*. New York: Garland Pub., 1992 (Developing Economies of the Third World)

Parra, Francisco. *Oil Politics: A Modern History of Oil*. London: I.B. Tauris, 2004.

Parsi, Trita. *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U. S.* New Haven, CT: Yale University Press, 2007.

Patch, Chester J. (Jr.). *Arming the Free World: The Origins of the United States Military Assistance Program, 1945-1950*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1991.

Peres, Shimon and Arye Naor. *The New Middle East*. New York: Henry Holt, 1993.

Picco, Giandomenico. *Man Without a Gun: One Diplomat's Secret Struggle to Free the Hostages, Fight Terrorism, and End a War*. New York: Random House, 1999.

Pilbeam, Keith. *International Finance*. 3rd ed. New York: Palgrave Macmillan, 2006.

Pollack, Kenneth M. *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East*. New York: Random House, 2008.

______ .*The Persian Puzzle: The Conflict between Iran and America*. New York: Random House, 2004.

Przeworski, Adam. *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*. New York: Cambridge University Press, 1991. (Studies in Rationality and Social Change)

Quandt, William B. *Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy, Security, and Oil*. Washington, DC: The Brooking Institutions, 1981.

Quibria, M. G. and J. Malcolm Dowling (eds.). *Current Issues in Economic Development: An Asian Perspective*. Oxford: Oxford University Press, 1996.

Rashid, Ahmed. *Taliban: Afghanistans Gotteskampfer und der Neue Krieg am Hindukusch*. London: I. B. Tauris, 2002.

Al-Rasheed, Madawi. *A History of Saudi Arabia*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002.

______ .*Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007.

Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. Washington, DC: International Monetary Fund, 2010.

Regionalism and Development: Report of the European Commision and World Bank Seminar, Brussels 2 June 1997. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities; Lanham, MD: Bernan Associates [Distributor], 1998. (Studies Series (European Commission); no. 1)

Rivlin, Paul. *Arab Economies in the Twenty-First Century*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009.

Robson, Peter. *The Economics of International Integration.* 3rd ed. London: Allen and Unwin, 1987.

Roemer, Michael. *Fishing for Growth: Export-Led Development in Peru, 1950-1967.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970.

Rosen, Barry. *Iran Since the Revolution.* New York: Columbia University Press, 1985.

Al-Sabah, Y. S. F. *The Oil Economy of Kuwait.* London: Kegan Paul International, 1980.

Sachs, Jeffrey. *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time.* New York: Penguin Press, 2005.

Sadowski, Yahaya. *Scud or Butter?: The Political Economy of Arms Control in the Middle East.* Washington, DC: Brookings Institution, 1993.

Sampson, Anthony. *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World the Shaped.* New York: Viking Press, 1975.

Sands, Philippe. *Lawless World: America and the Making and Breaking of Global Rules from FDR's Atlantic Charter to George W. Bush's Illegal War.* New York: Viking, 2005.

Schiff, Maurice and L. Alan Winters. *Regional Integration and Development.* Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development, 2003.

Schumpeter, Joseph A. *The Theory of Economic Development; An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle.* Cambridge MA: Harvard University Press, 1932. (Harvard Economic Studies; Vol. XLVI)

Sharanski, Natan. *Defending Identity: Its Indispensable Role in Protecting Democracy.* New York: Public Affairs, 2008.

Sherbiny, Naiem A. and Mark A. Tessler (eds.). *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications.* New York: Praeger, 1976. (Praeger Special Studies in International Business, Finance, and Trade)

Stiglitz, Joseph E. *Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy.* New York: W.W. Norton, 2010.

______ .*Globalization and Its Discontents.* New York: W.W. Norton and Company, 2002.

______ [et al.]. *The Stiglitz Report.* New York: New Press, 2010.

Stocking, George W. *Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy.* Knowxville, TN: Vanderbilt University Press, 1970.

Stucliffe, Robert B. *Industry and Underdevelopment*. London: Addeson-Wesley Publishing Company, 1971.

Takeyh, Ray. *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic*. Washington, DC: Times Books, 2006.

Teitelbaum, Joshua (ed.). *Political Liberalization in the Persian Gulf*. New York: Columbia University Press, 2009.

Todaro, Michael P. and Stephen C. Smith. *Economic Development*. New York: Addition-Wesley, 2003. (Addison-Wesley Series in Economics)

Trade Blocs. Oxford: Oxford University Press, 2000 (World Bank Policy Research Report)

Tugwell, Franklin. *The Politics of Oil in Venezuela*. Stanford, CT: Stanford University Press, 1975.

Unger, Craig. *House of Bush, House of Saud: The Secret Relationship between the World's Two Most Powerful Dynasties*. New York: Scribner, 2004.

Vitalis, Robert. *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*. London: Verso, 2009.

Vogel, Ezra F. *The Four Little Dragons: The Spread of Industrialization in East Asia*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1991.

White, Paul J. and William S. Logan. *Remaking the Middle East*. New York: Berg, 1997 (Nationalism and Internationalism, 1360-9335)

William, Rugh. *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1979.

Wilson, Peter W. and Douglas F. Graham. *Saudi Arabia: The Coming Storm*. New York: M. E. Sharpe, 1994.

Wilson, Rodney [et al.]. *Economic Development in Saudi Arabia*. London: Routledge Curzon, 2004.

Wittes, Tamara Cofman. *Freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy*. Washington, DC: Brooking's Institution, 2008.

Woodward, Bob. *The Commanders*. New York: Simon and Schuster, 1991.

______ .*Plan of Attack*. New York: Simon and Schuster, 2004.

______ .*State of Denial*. New York: Simon and Schuster, 2006.

______ .*The War Within: A Secret White House History*. New York: Simon and Schuster, 2008.

World Development Indicators 2010. Washington, DC: World Bank, 2010.

World Development Report 1997: The State in a Changing World. New York: World Bank, 1997.

World Development Report 2002: Building Institutions for Markets. New York: World Bank, 2002.

World Development Report 2003: Dynamic Development in a Sustainable World. New York: World Bank, 2003.

World Economic Outlook 1998. Washington, DC: International Monetary Fund, 1998.

World Investment Report 2004. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2004.

The Worst of the Worst: The World's Most Repressive Societies. Washington, DC: Freedom House, 2007.

Wright, Robin. *Dreams and Shadows: The Future of the Middle East*. New York: Penguin Press, 2008.

WTO 2002: International Trade Statistics. Geneva: WTO, 2002.

Yergin, Daniel. *The Prize: Epic Quest for Oil, Money, and Power*. New York: Simon and Schuster, 1991.

Yew, Lee Kuan. *From the Third World to First*. New York: Harber Collins Publishers, 2000.

Zahlan, Rosemarie Said. *The Origins of the United Arab Emirates*. London: Macmillan Press Ltd., 1978.

Zakaria, Fareed. *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad*. New York: W.W. Norton and Company, 2003.

Periodicals

Abu Khalil, Asad. «A Viable Partnership: Islam, Democracy and the Arab World.» *Harvard International Review*: vol. 15, no. 2, Winter 1992-1993.

AmirAhamdi, Hooshang. «The Spiraling Gulf Arms Race.» *Middle East Insight*: vol. 2, 1994.

Amuzegar, Jahangir. «Oil Wealth: A Very Mixed Blessing.» *Foreign Affairs*: Spring 1982.

Anderson, Lisa. «Arab Democracy: Dismal Prospects.» *World Policy Journal*: Fall 2001.

Arab News: 29 April 2004 and 6 July 2004.

Ayubi, Nazih N. «Political Correlates of Privatization Programs in the Middle East.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 14, nos. 2-3, 1992.

Ball, George. «What Brought the Shah Down.» *Washington Star*: 14 March 1979.

Baldwin, Richard E., Rikard Forslid and Jan Haaland. «Investment Creations and Investment Diversion: A Simulation Study of the EU's Single Market Program.» *World Economy*: vol. 19, 1996.

Beals, Gregory. «A Missed Opportunity with Iran.» *Newsday*: 19/2/2006.

Bencivenga, Valerie R. and Bruce D. Smith. «Financial Intermediation and Endogenous Growth.» *Review of Economic Studies*: vol. 58, 1991.

Bhagwati, Jagdish. «The Problem with Foreign Aid.» *Foreign Affairs*: January-February 2010.

Birdsall, Nancy and Arvind Subramanian. «Saving Iraq from its Oil.» *Foreign Affairs*: July-August 2004.

Blumenthal, Max. «Birth Pangs of a New Christian Zionism.» *Nation*: 8/8/2006.

«The Bush-Saudi Axis.» *Time*: 15 September 2003.

Boustany, Nora. «Traditional Saudis Take Dim View of Attempts to Modernize Islam.» *Washington Post*: 24/8/1994.

Brzezinski, Zbigniew and Brent Scowcroft. «A «Road Map» for Israeli- Palestinian Amity.» *Wall Street Journal*: 13/12/2003.

Byman, Daniel. «Do Targeted Killings Work.» *Foreign Affairs*: March-April 2006.

_____ and Jerrold D. Green. «The Enigma of Political Stability in the Persian Gulf Monarchies.» *Middle East Review of International Affairs*: vol. 3, no. 3, September 1999.

Carothers, Thomas. «The Sequencing Fallacy.» *Journal of Democracy*: vol. 18, no. 1, 2007.

Clatanoff, William [et al.]. «Saudi Arabia's Accession to the WTO: Is a «Revolution» Brewing.» *Middle East Policy*: vol. 13, no. 1, 2006.

Dasgupta, Partha. «Valuing Objects and Evaluating Policies in Imperfect Economies.» *Economic Journal*: vol. 111, May 2001.

Elbayar, Kareem. «NGO Laws in Selected Arab States.» *International Journal of Not-for-Profit Law*: vol. 7, no. 4, 2005.

Esposito, John L. and James P. Piscatori. «Democratization and Islam.» *Middle East Journal*: vol. 45, no. 3, Summer 1991.

«Falling Dollars Puts Pressure on OPEC.» *Financial Times*: 23/7/2007.

Financial Times: 7/10/1991.

Al-Faisal, Saud. «The Fight Against Extremism and the Search for Peace.» *Council on Foreign Relations*: 7/9/2005.

Fattah, Hassan M. «Fearlful of Iran, Arab Leaders Criticize Militants.» *New York Times*: 17/7/2006.

Gause III, F. Gregory. «The Illogic of Dual Containment.» *Foreign Affairs*: March-April 1994.

Glaeser, Edward [et al.]. «Coase Versus the Coasians.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 116, no. 3, 2001.

Glanz, James. «A Little Democracy or A Genie Unbolted.» *New York Times*: 29/1/2006.

Gold, Dore. «Middle East Proliferation, Israeli Missile Defence, and the ABM Treaty Debate.» *Jerusalem Letter* (Jerusalem Centre for Public Affairs): no. 430, 15 May 2000.

Goldberg, Jeffrey. «Breaking Ranks: What Turned Brent Scowcroft Against the Bush Administration?.» *New Yorker*: 31/10/2005.

Gresh, Alain. «The World Invades Saudi Arabia.» *Le Monde diplomatique*: April 2000.

Goldberg, Jeffrey. «Breaking Ranks: What Turned Brent Scowcroft Against the Bush Administration?.» *New Yorker*: 31/10/2005.

Herb, Michael. «A Nation of Bureaucrats: Political Participation and Economic Diversification in Kuwait and the United Arab Emirates.» *International Journal of Middle East* Studies: vol. 41, 2009.

Hertog, Steffen. «The GCC and Arab Economic Integration: A New Paradigm.» *Middle East Policy*: vol. 14, no. 1, 2007.

Herzog, Michael. «Can Hamas Be Tamed.» *Foreign Affairs*: March-April 2006.

Ho, S. «South Korea and Taiwan.» *Asian Survey*: 21 December 1981.

Huntington, Samuel. «The Clash of Civilizations?.» *Foreign Affairs*: vol. 72, no. 1, Summer 1993.

«Iran Looms as a Growing Strategic Threat for Israel.» *Jerusalem Post*: 21 November 1991.

Jablonski, Wanda. «Interview with Tariki.» *Petroleum Week*: 22/2/1957.

Kalman, Matthew. «Israel Set War Plan More Than a Year ago.» *San Francisco Chronicle*: 21/7/2006.

Kechichian, Joseph K. «The Gulf Cooperation Council: The Search for Security.» *Third World Quarterly*: vol. 7, no. 4, 1985.

______. «The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia.» *International Journal Middle East Studies*: vol. 18, 1986.

Kurzman, Charles. «Pro-US. Fatwa.» *Middle East Policy*: vol. 10, no. 3, Fall 2003.

La Porta [et al.]. «Related Lending.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 118, no. 1, 2003.

Levine, Ross. «Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda.» *Journal of Economic Literature*: vol. 35, no. 2, 1997.

Lewis, Bernard. «Freedom and Justice in the Modern Middle East.» *Foreign Affairs*: May-June 2005.

Lindsay, James M. and Ray Takeyh. «After Iran Gets the Bomb.» *Foreign Affairs*: March-April 2010.

Mackay, Neil. «Bush Planned Iraq 'Regime Change' before Becoming President.» *Sunday Herald*: 15/9/2002.

Malley, Robert and Peter Harling. «Beyond Moderates and Militants.» *Foreign Affairs*: September-October 2010.

Mead, Russel. «Why Gentile Americans Back the Jewish State.» *Foreign Affairs*: July-August 2008.

Micco, Alejandro, Ernesto H. Stein and Guillermo Luis Ordoñez. «The Currency Union Effects on Trade: Early Evidence on EMU.» *Economic Policy*: vol. 18, no. 37, 2003.

Muasher, Marwan. «A Path to Arab Democracy.» *New York Times*: 6/4/2003.

New York Times: 2/10/1981 and 3/4/1986.

Murphy, Emma. «The Impact of the Arab-Israeli Peace Process on the International Security and Economic Relations of the Persian Gulf.» *Iranian Journal of International Affairs*: vol. 2, Summer 1996.

Muslih, Muhammad and Augustus Richard Norton. «The Need for Arab Democracy.» *Foreign Policy*: no. 83, Summer 1991.

Newsweek: 21/5/1973.

New York Times: 11/5/1993.

Oatley, Thomas and Jason Yackeel. «American Interests and IMF Lending.» *International Politics*: vol. 41, no. 3, 2004.

Ottaway, David. «The King and Us: U. S -Saudi Relations in the Wake of 9/11.» *Foreign Affairs*: May-June 2009.

Page, John M. «The East Asian Miracle: An Introduction.» *World Development*: vol. 22, no. 4, April 1994.

The Peninsula (Qatar): 5 October 2002 and 1 June 2003.

Pitsuwan, Surin. «Dr. Supachai's Long and Winding Road to Geneva.» *Bangkok Post*: 25/8/2002.

Pollack, Kenneth. «Securing the Gulf.» *Foreign Affairs*: vol. 82, no. 4, July-August 2003.

Posen, Barry R. «The Containment Conundrum: Over Kill.» *Foreign Affairs*: July-August 2010.

Ramazani, R. K. «The Emerging Arab-Indian Rapprochment: Toward an Integrated US Policy in the Middle East?.» *Middle East Policy*: June 1998.

_____ . «Move Iran Outside the Axis.» *Christian Science Monitor*: 19/8/2002.

_____ . «Review of Mahmoud Sariolgjalam's: The Foreign Policy of the Islamic Republic.» *Discourse: An Iranian Quarterly*: vol. 2, 2001.

_____ . «Security in the Persian Gulf.» *Foreign Affairs*: vol. 4, 1979.

Rice, Condoleezza. «Campaign 2000: Promoting the National Interest.» *Foreign Affairs*» vol. 79, no. 1, January- February 2000.

Robinson, Glenn E. «Being Yasir Arafat: Aportrait of Palestines President.» *Foreign Affairs*: vol. 82, no. 6, November-December 2003.

Rose, David. «April 2008: David Rose on Gaza.» *Vanity Faire*: April 2008.

Saudi Gazette: 23/8/2004 and 21/5/2008.

Ross, Micahel L. «Does Oil Hinder Democracy?.» *World Politics*: vol. 53, April 2001.

Rutherford, Thomas F. and Josefina Martinez. «Welfare Effects of Regional Trade Integration of Central American and Caribbean Nations with NAFTA and MERCOSUR.» *World Economy*: vol. 23, 2000.

Sager, Michelle A. «Regional Trade Agreements: Their Role and the Economic Impact on Trade Flows.» *World Economy*: vol. 20, 1997.

Sciolino, Elaine. «Ally's Future: US Pondering Saudis Vulnerability.» *New York Times*: 4/11/2001.

Sexton, Sarah. «Trading Health Care Away? GATS, Public Service and Privatization.» *South Bulletin*: vol. 15, July 2001.

Stanislow, Joseph and Daniel Yergin. «Oil: Reopening the Door.» *Foreign Affairs*: September-October 1993.

Times of Oman: 3 October 2003.

Wall Street Journal: 25/6/2004.

Washington Post: 27/4/2007.

Wright, Robin and Peter Baker. «Iraq, Jordan See Threat to Election from Iran; Leaders Warn Against Forming Religious States.» *Washington Post*: 8/12/2004.

Yergin, Daniel. «Insuring Energy Security.» *Foreign Affairs*: March-April 2006.

Yousef, Tarik M. «Development, Growth, and Policy Reforms in the Middle East and North Africa Since 1950.» *Journal of Economic Perspectives*: vol. 18, no. 3, 2004.

Conferences

United States Senate. *The International Petroleum Cartel; Staff Report To [I.E. of] the Federal Trade Commission Submitted to the Subcommittee on Monopoly of the Select Committee on Small Business: Congress*. Washington, U.S. Govt. Print. Off., 1952.

World Bank Conference on What Policy Makers Should Know About Regionalism, Geneva, May 1998.

Reports and Websites

Baker, Brook K. «Pharma's Relentless Drive for Profits Explains US Trade Negotiations.» *Global Policy Forum*: 10 December 2002.

Brown, Nathan. «Moving Out of Kuwait's Political Impasse.» Carnegie Endowment: June 2009, < http://carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa = view&id = 233 20&prog = zg > .

«Can Saudi Arabia Reform Itself?.» International Crisis Group (Cairo and Brussels): ICG Middle East Report no. 28, 14 July 2004.

CBS News: 25 June 2000, <http://cbsnews.com/now/story/0percent2C1597-percen t2c209367-412percent2C00.shtml>.

Gros, Jean-Germain and Olga Prokopovych. «When Reality Contradicts Rhetoric: World Bank Lending Practices in Developing Countries in Historical, Theoretical and Empirical Perspectives.» Monograph Series: 2005.

Herlin, Jacques. «Rules of Origin and Differences between Tariff Levels in EFTA and EC.» European Free Trade Area Association, Secretariat (Geneva): Occasional Papers no. 13.

«Iran in Iraq: How Much Influence?.» International Crisis Group: Middle East Report, no. 38, 21 March 2005.

McKinsey and Company. «Public Service Broadcasting around the World.» A McKinsey Report for BBC: January 1999.

Marshall, Monty G. (dir.). «Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2009.» Center for Systemic Peace and Colorado State University, <http://www.cidcm.umd.edu/polity>.

Melia, Thomas O. «The People of Bahrain Want to Participate in the King's Political Reform Project: A Report on Focus Groups Conducted in the Kingdom of Bahrain.» National Democratic Institute (Washington): August 2002.

Pollack, Kenneth M. «Securing the Gulf.» *Foreign Affairs*: July-August 2003.

«Rebuilding America's Defense: Strategy, Forces and resources for a New Century.» Project for the New American Century: September 2000.

Rubin, Barry. «Why Israel Shouldn't Attack Iranian Nuclear Installations Unless It Has to Do So.» Gloria Center: 14 July 2010, <administrator@-gloria-center.org>.

SIPRI Database, <http.sipri.org>.

Stables, B. «Trade Facilitation.» World Bank: 1998, <http://www.worldbank.org/wbiep/trade/>.

Sturn, Michael [et al.]. «The Gulf Cooperation Council Countries: Economic Structure, Recent Developments, and the Role in the Global Economy.» Occasional Paper Series, no. 92, ECB: 2008.

Telhami, Shibley. «2006: Annual Arab Public Opinion Survey.» 8 February 2007.

«Transparency International 2008.» <http://www.transparency.org/publications/gcr/gcr_2008>.

Villanger, Espen. «Arab Foreign Aid: Disbursement Patterns, Aid Policies and Motives.» CMI: 2007, <http://www.cmi.no/publications/publication/?2615=arab-foreign-aid-disbursement-pattern>.

Zogby International. «Six Arab Nation Survey Report.» Submitted to the World Economic Forum's Arab Business Council: November 2005, <http://www.zogby. com/abcreport.pdf>.

<http://www.publishwhatyoupay.org.english/>.

<http://www.stat.gov./seretary/rm/2005/48328.htm>.

فهــــرس

ـ أ ـ

- ب -

ـ ت ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- هـ -

Twitter: @ketab_n
6.2.2012

هذا الكتاب

يعالج المؤلِّف، بالتحليل والتوثيق والنقد، الأسباب الكامنة وراء فشل بلدان مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التنمية والأمن، عبر أكثر من أربعة عقود. وهو يرجع هذا الفشل إلى وقوع هذه المنطقة في مثلث مفرغ، أضلاعه هي النُظُم السياسية الوراثية التي تمتلك ثروة نفطية طائلة، وتفتقد الرقابة المجتمعية، وتعتمد على القوى الأجنبية. وبالتالي، فإن الخروج من هذا المثلث يتطلب تصحيح مسار هذه البلدان، وذلك باستبدال أضلاع المثلث الحالية بثلاثة أضلاع أخرى، حيث يتم استبدال النُظَم الوراثية الحالية بنُظُم فيها حرية ومشاركة ومساءلة، واستبدال الاعتماد المفرط على النفط ببناء إنسان منتج، واستبدال الوجود الأجنبي بتكامل إقليمي، وتكامل مع المحيطين العربي والإسلامي.

وفي السياق النقدي، يرى المؤلِّف أن محور المسألة برمّتها هو غياب المشاركة السياسية وما تعنيه من مساءلة ومحاسبة وتمحيص لسياسات حكومات هذه البلدان، وترشيد لقراراتها المختلفة ـ هذا الغياب جعل مسيرة التنمية في هذه البلدان تتصف بالتخبط والفشل، ذلك في الوقت الذي أدت فيه سياساتها الأمنية إلى مزيد من عدم الاستقرار، وإلى إضعاف النظام الإقليمي العربي الذي يعتبر صمّام أمان لأمنها وازدهارها، وما نتج من ذلك من تدخل سافر للقوى الأجنبية في شؤون المنطقة، إضافة إلى اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل في دائرة النظام الإقليمي العربي، ولصالح إيران في منطقة الخليج العربي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٩ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-379-9

